

## الجزء الرابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس  
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه برأیه  
الربيع بن سلیمان المرادی عنه  
تقدمهما الله بالرحمة والرضوان  
وأسکنهما فسیح  
الجنان آمین

(وبهامشه مختصر الامام الجلیل ابی ابراهیم اسمعیل بن یحیی المزنی الشافعی المتوفی سنة ۲۶۱

تنبیه)

اعلم أنه قد حصلت لنا عدة نسخ من الأم ومنها بعض أجزاء عتيقة بخط ابن النقيب منقولة من نسخة بخط  
سراج الدين البلقيني تفردت بزادات مترجمة معروضة لبعض مؤلفات الشافعي رحمه الله مثل كتاب  
اختلاف الحديث وكتاب اختلاف مالك والشافعي ونحوهما ورجعنا في هذه الزادات تكراراً لبعض  
ما انفقت عليه النسخ ولكنها مع ذلك لا تختلف عن فوائدهم من فروع وتوجيهات الامام رحمه الله ولهذا  
أثبتنا تلك الزادات بهامش هذا المطبوع ان اتسع لذلك والاجعلناه في الصلب بعد عبارة الأهم مفصلاً  
بينها بجدول وكذلك جرى بنا في تراجم هذا المطبوع على الترتيب الذي جرى عليه السراج البلقيني في نسخته  
وان كان مخالفًا لسائر النسخ فإنه هو الترتيب الحسن المعروف في كتب الفقه والله المستعان كتبه معصمه

بسم الله الرحمن الرحيم

(نكاح المتعة والحلل)

من الجامع من كتاب  
التكاح والطلاق ومن  
الاملاء على مسائل مالك  
ومن اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه

الله تعالى أخبرنا مالك

عن ابن شهاب عن عبد

الله والحسن ابني محمد

ابن علي عن أبيهما عن

علي رضي الله عنه أن

النبي صلى الله عليه

وسلم نهى يوم خيبر

عن نكاح المتعة وأكل

لحوم الجر الاهلية

(قال) وان كان

حديث عبد العزيز

ابن عمر عن الربيع بن

سبرة ثابتا فهو مدين أن

النبي صلى الله عليه

وسلم أحل نكاح المتعة

ثم قال هي حرام الى يوم

القيامة (قال) وفي

القرآن والسنة دليل

على تحريم المتعة قال

الله تعالى اذا نكحتم

(١) قوله فكان

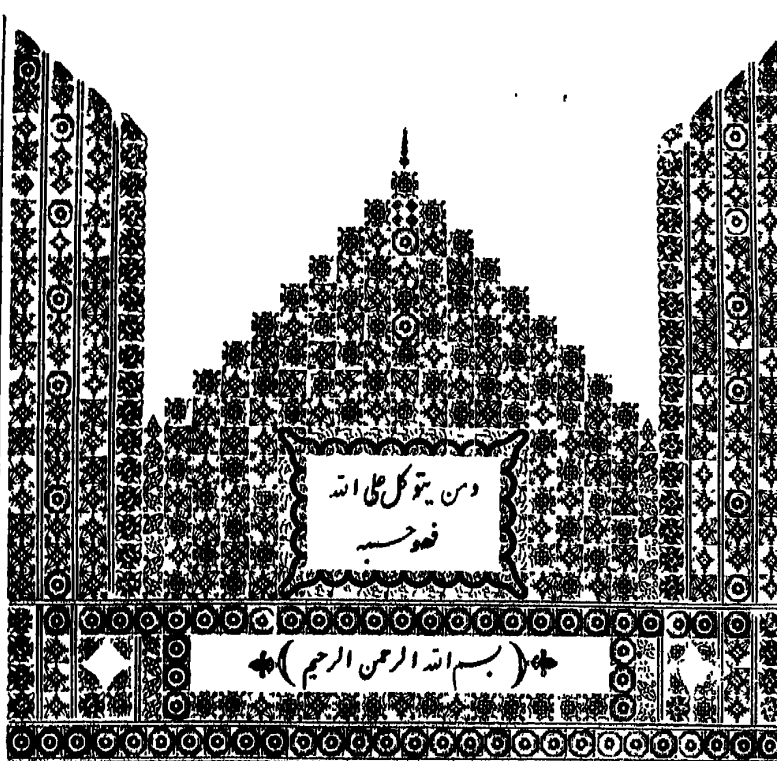
ظاهره الى قوله فذلك

سنة الخ كذا في النسخ

والعبارة لا تخلو من

سقط أو تحسيف

فأحرر كتبه معصمه



(كتاب الفرائض)

(باب الموارث من سمي الله تعالى له الميراث وكان يرث ومن خرج من ذلك)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرض الله تعالى ميراث الوالدين والاختوة والزوجة والزواج (١) فكان ظاهرا أن من كان والدا أو أخا محجوبا وزوج وزوجة فإن ظاهرا محتمل أن يرثوا وغيرهم من سمي له ميراث إذا كان في حال دون حال فذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم أقاويل أكثر أهل العلم على أن معنى الآية أن أهل الموارث انما ورثوا اذا كلوا في حال دون حال قلت للشافعي وهكذا نص السنة قال لا ولكن هكذا دللتها قلت وكهف دللتها قال أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قال قولاً يدل على أن بعض من سمي له ميراث لا يرث . علم أن حكم الله تعالى لو كان على أن يرث من رثه اسم الأبوة والزوجة وغيره عام لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحد لزمه اسم الميراث بأن لا يرث بهما قبل للشافعي فاذا كره الدلالة ففيه لا يرث خصوصاً قال لا يرث أحد من سمي له ميراث حتى يكون دينه دين الميت المورث ويكون حراً ويكون يرث من أن يكون قاتلاً للمورث فاذا رث من هذه الثلاث لم يرث وإذا كانت فيه واحدة منهم لم يرث فقلت فاذا كره ما وصفت قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن علي بن الحسين قال انما ورث أباطال عقيس وطالب ولم يرثه علي ولا جعفر قال فلذلك تركنا نصيبنا

المؤمنات ثم طلقنوهن  
فلم يحرمهن الله على  
الازواج الا بالطلاق  
وقال تعالى فامسكوا  
بعضروف أو تسريح  
باحسان وقال تعالى  
وان أردتم استبدال  
زوج مكان زوج  
فغسل الى الازواج  
فرقة من عقدوا عليه  
النكاح مع أحكام  
ما بين الازواج فكان  
بيننا والله أعلم أن  
نكاح المتعة منسوخ  
بالقرآن والسنة لانه  
المتعة ثم يخلع بنفسه  
بلاحدان طلاق فيه  
ولافيه أحكام الازواج

### (باب نكاح المحرم)

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا  
مالك عن نافع عن  
نبيه بن وهب عن ابن  
ابن عثمان عن عثمان بن  
عقاف رضي الله عنه  
أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لا ينكح  
المحرم ولا ينكح  
وقال بعض الناس  
روينا أن النبي صلى  
الله عليه وسلم  
نكح ميمونة رضي الله  
عنها وهو محرم قلت

من الشعب (قال الشافعي) فدللت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت لك من أن الدين  
إذا اختلفا بالشرك والاسلام لم يتوارث من سميت له فريضة أخبرنا شفيان عن الزهري عن سالم عن  
أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبده مال فإله البائع الآن بشرط المتاع (قال  
الشافعي) فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مال العبد اذا بيع لسيده مد هذا على أن العبد  
لا يملك شيئاً وأن اسم ماله انما هو إضافة المال اليه كما يجوز في كلام العرب أن يقول الرجل لا حير في غنمه  
ودارم وأرضه هذه أرضك وهذه غنمك على الإضافة للمالك فان قال قائل ما دل على أن هذا معناه وهو  
يحتمل أن يكون المال ملكاً له قبل له قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ماله البائع دلالة على أن  
ملك المال للمالك الرقة وأن المملوك لا يملك شيئاً ولم أسمع اختلافاً في أن قاتل الرجل عدا لا يرث من قتل  
من دية ولا مال شيئاً ثم اقرق الناس في القاتل خطأ فقال بعض أصحابنا يرث من المال ولا يرث من الدية  
وروي ذلك عن بعض أصحابنا عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث وقال  
غيرهم لا يرث قاتل الخطأ من دية ولا مال وهو قاتل العمد وإذا لم يثبت الحديث فلا يرث قاتل عدا ولا  
خطأ شيئاً أشبه بعموم أن لا يرث قاتل من قتل

### (باب الخلاف في ميراث أهل المال) وفيه شيء يتعلق بميراث العبد والقاتل

(قال الربيع) قال الشافعي رحمه الله تعالى فوافقتنا بعض الناس فقال لا يرث مملوك ولا قاتل عدا  
ولا خطأ ولا كافر شيئاً ثم عاد فقال إذا ارتد الرجل عن الاسلام فأتى قاتل ورثته ورثته المسلمون  
(قال الشافعي) فقيل لبعضهم لا يعدو المرتد أن يكون كافراً أو مسلماً قال بل كافر قيل فقد قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث الكافر المسلم ولم يستثن من الكفار أحداً فكيف ورثت مسلماً  
كافراً فقال أنه كافر قد كان ثبت له حكم الاسلام ثم أزاله عن نفسه قلنا فان كان زال بازالته إياه فقد  
صار إلى أن يكون من فقهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرثه مسلم ولا يرث مسلماً وان كان لم يزل  
بازالته إياه أفرأيت أن يرثه ابن مسلم وهو مرتد أو يرثه قال لا قلنا ولم حرمة قال للكفر قلنا فلم  
لا يحرم منه بالكفر كما حرمة من يبعث وأن يكون في الميراث بحاله قيل أن يرتد فيرث ويورث أو يكون  
خارجاً من حله قبل أن يرتد فلا يرث ولا يرث وقد قتله وذلك يدل على أن حاله قد زالت بازالته وحرم  
عليه امرأته وحكمت عليه حكم المشركين في بعض وحكم المسلمين في بعض قال فإني انما ذهبت إلى أن علياً  
رضي الله تعالى عنه ورثته ورثته من المسلمين ماله قلنا قد رويته عن علي رضي الله تعالى عنه وقد  
زعم بعض أهل العلم بالحديث قبل أن غلط على علي كرم الله وجهه ولو كان فابتناعه كان أصل مذهبا  
ومذهب أنه لا حجة في أخد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيحتمل أن يكون لا يرث الكافر الذي  
لم يزل كافراً قلنا فان كان حكم المرتد مخالفاً حكم من لم يزل كافراً فوثرته ورثته المسلمين إذا ما تواقبه فعلى  
لم يترك عن هذا قال هو داخل في جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت فان كان داخل في  
جملة الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك أن تترك قولك في أن ورثته من المسلمين يرثونه (قال  
الشافعي) وقد روي عن معاذ بن جبل ومعاوية ومسروق وابن المسيب ومحمد بن علي بن الحسين أن المؤمن  
يرث الكافر ولا يرث الكافر وقال بعضهم لا يتحل لنا نسائهم ولا يتحل لهم نسائنا فان قال قائل فضاء  
النبي صلى الله عليه وسلم كان في كافر من أهل الأوثان وأولئك لا يتحل ذبايحهم ولا نسائهم وأهل  
الكتاب غيرهم فيرث المسلمون من أهل الكتاب اعتماداً على ما وصفتنا أو بعضهم لا يتحل لهم ما احتل لك  
بل لهم شبهة ليست لك بتحلل ذبايح أهل الكتاب ونسائهم قال لا يتحل لك ذلك قلنا لم قال لانهم داخلون

في الكافرين وحديث النبي صلى الله عليه وسلم حلة قلنا فكذلك المرتد داخل في حلة الكافرين (١)

(باب من قال لا يورث أحد حتى يموت)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وقال عز وعلا ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر (قال الشافعي) وكان معقولا عن الله عز وجل ثم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم في لسان العرب وقول عوام أهل العرييلذا أن امرأ لا يصحكون موروثا أبدا حتى يموت فإذا مات كان موروثا وأن الأحياء خلاف الموقفين ورث حيا دخل عليه والله تعالى أعلم خلاف حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم فقلنا والناس معناه هذا لم يختلف في جلته وقلنا به في المفقود وقلنا لا يقسم ماله حتى يعلم

(١) زاد في نسخة السراج البقعي مانه

وفي الرسالة في ترجمة ما جاء في الفرض المخصوص الذي ذلت السنة على أنه إنما يرثه الخاص قال الله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الآية وقال عز وجل للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون إلى قوله مفروضا وقال عز وجل ولأولويه لكل واحد منهما السدس الآية وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم الآية وقال ولهن الربع الآية مع أي الموارث كلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذلت السنة على أن الله عز وجل إنما أراد من سمي له الموارث من الأخوة والأخوات والوالدين والأقارب والموثوقين فلا يختلفان ويكونان من أهل دار المسلمين أو من له عقد من المسلمين يأمن به على دمه وماله أو يكونان من المشركين فينوارفان بالشرك أخبرنا شافعي بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأن يكون الوارث والموروث حرين مع الإسلام أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من باع عبدا له مال فله البايع الآن بشرطه المتنازع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان ينفق في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أن العبد لا يملك مالا وأن مملك العبد فاعلمنا أنه ليس له وأن اسم المالك إنما هو إضافة إليه لأنه في يده لأنه ماله ولا يكون ماله وهو لا يملك نفسه وكيف يملك نفسه وهو مملوك يباع ويوهب ويورث وكان الله عز وجل إنما نقل ملك المولى إلى الأحياء فلو كانوا مملوكا كان المولى مالكين وإن كان العبد أبا أو غيره ممن سميت له فريضة وكان لو أعطينا مملوكا سيده لم يكن السيد بأبي الميت ولا وارثا سميت له فريضة فكنا لو أعطينا العبد أبا إنما أعطينا السيد الذي لا فريضة له فوثرنا غير من ورثه الله تعالى فلم يورث عبد الما وصفت ولا أحد لم يجمع فيه الحرية والإسلام والبراءة من القتل حتى لا يكون قاتلا وذلك أنه أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء لم يورث قاتلا من قتل وكان أخف حال القاتل عبدا أن يمنع الميراث عقوبة مع تعرض سقط الله تعالى أن يمنع ميراث من هوى الله تعالى بالقتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من أنه لا يرث المسلم المسلم حرا غير قاتل عبدا مما اختلف فيه بين أهل العلم فحفظت عنه بيلد ولا في غيره

رواية عثمان بن ثابتة  
وزيد بن الأصم ابن  
أختها سليمان بن يسار  
عقبها أو ابن عقبها  
يقولان نكحها وهو  
حلال وثالث وهو  
سعيد بن المسيب  
ويغرد عليك حديث  
عثمان الثابت وقلت  
أليس أعطيتني أنه إذا  
اختلفت الرواية عن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم نظرت فيما  
فصل أصحابه من بعده  
فأخذت به وترك  
الذي يخالفه قال بلي  
قلت فمير بن الخطاب  
وزيد بن ثابت يردان  
نكاح المحرم وقال  
ابن عمر لا ينكح المحرم  
ولا ينكح ولا أعلم لهما  
مخالفا فلم لا قلت به  
(قال الشافعي) فإن  
كان المحرم حيا حتى  
يرى ويخلق ويطوف  
باليث يوم العصر أو  
بعده وإن كان معتبرا  
لحقني يطوف بالبيت  
ويسعى ويخلق فإن  
نكح قبل ذلك ففسوخ  
والرجعة والشهادة  
على النكاح ليسا  
بنكاح



(العيب في المنكحة)

من كتاب نكاح الجديد  
ومن النكاح القديم  
ومن النكاح والطلاق  
املاء على مسائل مالك  
وغير ذلك

(قال الشافعي رحمه

الله تعالى أخبرنا مالك

عن يحيى بن سعيد عن

سعيد بن المسيب أنه

قال قال عمر بن

الخطاب رضي الله عنه

أبى رجل تزوج امرأة

وبها جنون وأوجدنا

أورص فيها فلها

صدقتها وذلك زوجها

غرم على ولها وقال

أبو الشعث أربع

لايجز في النكاح الا

أن تسمى الجنون

والجذام والبرص

والقرن (قال الشافعي)

القرن المانع للجماع

لانها في غير معنى

النساء (قال) فان

اختار فراقها قبل

الميس فلا نصف مهر

ولامتنع وان اختار

فراقها بعد الميس

فصدقته أنه لم يعلم

فله ذلك ولها مهر مثلها

بالميس ولا نفقة عليه

في عدتها ولا سكن

يقين وفاته وقضى عمر وعثمان في امرأته بأن تبرص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا وقد يفرق بين الرجل والمرأة المهر عن إصابتهما وتفرق نحن بالعجز عن نفقتها وهاتان سيباضر والمفقود قد يكون سبب ضرر أشد من ذلك فعاب بعض المشركين القضاء في المفقود وفيه قول عمر وعثمان وما وصفنا مما يقولون فيه بقولنا وبخالفونا وقالوا كيف يقضى لامرأته بأن يكون ميتا بعد مدة ولم يأت يقين موته ثم دخلوا في أعظم مما عابوا أخلاف الكتاب والسنة وجملة ما عابوا فقالوا في الرجل يرتد في نعر من نعر المسلمين فليحق بمسألة من مسالح المشركين فيكون قائما فيها يترهب أحواء النماقات لا يقسم ميراثه بين ورثته المسلمين ونحل دينونه ويعتق مديروه وأمهات أولاده ويحكم عليه حكم الموتي في جميع أمره ثم يعود لما حكم به عليه فيقول فيه قولنا متافضا خارجا كله من أقاويل الناس والقياس والمعقول (قال الشافعي) فقال ما وصفت بعض من هو أعلمهم عندهم أو كانوا أعلمهم فقلت له ما وصفت وقلته أسألك عن قولك فقد زعمت أن حراما أن يقول أحد أبدا قول ليس خبرا لازما أو قياسا أقولك في أن يورث المرتد وهو حي إذا لم يرد الكفر خبرا أو قياسا فقال أما خبر فلا فقلت فقياس قال نعم من وجه قلت فأوجدنا ذلك الوجه قال ألا ترى أنه لو كان معي في الدار وكنت قادر على قتله فقلت فان لم تكن قادر على قتله أفقتول هو أم ميت بلا قتل قال لا قلت فكيف حكمت عليه حكم الموتي وهو غير ميت أورايت لو كانت عتلتك بأنك لو قدرت عليه في حاله تلك فقتلته فقتله في حكم الموتي فكان هاربا في بلاد الاسلام مقبعا على الردة هرا من دهره أفقسم ميراثه قال لا قلت فأسمع عتلتك بأنك لو قدرت عليه قتله قال فان لم تقدر عليه حكم عليه حكم الموتي كانت باطلا عندك فرجعت الى الحق عندك في أن لا تقتله إذا كان هاربا في بلاد الاسلام وأنت لو قدرت عليه قتله ولو كانت عتلتك حقا فركت الحق في قتله إذا كان هاربا في بلاد الاسلام قلت فأنما قسمت ميراثه بل هو قه بدار الكفر دون الموت قال نعم قلت فالمسلم يلقى بدار الكفر يقسم ميراثه إذا كان في دار لا يجري عليه فيها الحكم قال لا قلنا فالدار لا تمت أحد ولا نحبفه فهو حي حيث كان حيا وميت حيث كان ميتا قال نعم قلنا فقتلنا على أحد أبدا بشئ من جهة الرأي أقبح من أن تقول الحي ميت أرايت لو تابعك أحد على أن تزعم أن حيا يقسم ميراثه ما كان يجب عليك أن من تابعك على هذا مغلوب على عقله أو غبي لا يسمع منه فكيف إذا كان الكتاب والسنة يدلان معا مع دلالة المعقول على خلافكما (قال الشافعي) وقلته عتبت على من قال قول عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم في امرأته المفقود ومن أصل ما نذهبون كما تزعمون أن الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال قولاً كان قوله غاية ينتهي إليها وقلتم عن عمر أنه قال إذا أرخيت الستور وجب المهر والعدة ورددتم على من تأول الآيتين وهما قول الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن يمسوهن وقوله فما لكم عليهن من عدة تعتدونها وقد روى هذا عن ابن عباس وشريح وذهبنا الى أن الارضاء والاغلاق لا يصنع شيئا إنما يصنعه المسيس فكيف لم يميزوا بين تأول على قول عمر وقال يقول ابن عباس وقلتم عمر في إمامته أعلم بمعنى القرآن ثم امتنعتم من القبول عن عمر وعثمان القضاء في امرأته المفقود وهما لم يقضيا في ماله بشئ علمناه وقلتم لا يجوز أن يحكم عليه حكم الموتي قبل أن تسبقين وفاته وان طال زمانه ثم زعمتم أنكم تحكمون على رجل حكم الموت وأنت على يقين من حياته في طرفه عين فقلنا أرايتكم عتبت على أحد في الأخبار التي انتهى إليها شياطين الأقلتم من جهة الرأي بئله وأولى أن يكون معيبا فأى جهل أين من أن تعيب في الحد الذي هو عندك فيما تزعم غاية ما نقول من جهة الرأي ما عتبت منه أمثله وقلت لبعضهم أرايت قولك لو لم يعيب بخلاف كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا معقول وسكتك عن هذا كله ألا يكون قولك معيبا بلسانك (قال) وأين قلت أرايت إذا كانت الردة والقوق بدار الحرب يوجب عليه حكم الموت لم زعمت أن القاضي ان فرط أو لم يرفع ذلك اليه حتى يمضي سنين وهو في دار الحرب ثم يرجع

فقبل أن يحكم القاضي مسلماً أنه على أصل ملكه ولم زعم أن القاضي أن يحكم في طرفة عين عليه بحكم  
الموت ثم رجع مسلماً كان الحكم ما ضاع في بعض دون بعض ما زعم أن حكم الموت يجب عليه بالردة  
واللحوق بدار الحرب لأنك لو زعمت ذلك قلت لو رجع مسلماً أنفذ عليه الحكم لأنه وجب ولا زعمت أن  
الحكم إذا أنفذ عليه ورجع مسلماً رذل الحكم فلا ينفذ ثأنت زعمت أن ينفذ بعضاً ويرد بعضاً (قال)  
وما ذلك قلت زعمت أنه يعتق مدبره وأمهات أولاده ويعطى غريمه الذي حقه إلى ثلاثين سنة حالاً ويقسم  
ميراثه فيأتي مسلماً ومدبره وأمهات أولاده وماله قائم في يدى غريمه بقربه وبشهادة عليه ولا يرد من هذا شيئاً  
وهو ماله بعينه فكل مال في يدى الغريم ماله بعينه وتقول لا ينفذ الحكم ثم تنزع ميراثه من يدى ورثته  
فكيف تنقض بعض الحكم دون بعض قال قلت هو ماله بعينه لم يحلل له ومدبره وأمهات أولاده  
بأعيانهم ثم زعمت أنه ينفذ الحكم للورثة وأنه ان استهلك بعضهم ماله وهو موسر لم يغرمه أباه وإن لم  
يستهلك بعضهم أخذته عن لم يستهلك هل يستطيع أحد كل عقله وعمله لو تخاطأ أن يأتي بأكثر من هذا  
في الحكم بعينه أرايت من نسبته إليه الضعف من أصحابنا وتعطيل النظر وقتل انما يتخرج فيلحق  
ما جاء على لسانه هل كان تعطيل النظر يدخل عليه أكثر من خلاف كتاب وسنة فقد جعلتها جميعاً  
أو خلاف معقول أو قياس أو تناقض قول فقد جعلته كله فان كان أخرجه عند نفسك من أن تكون  
ملوماً على هذا أنك أبديته وأنت تعرفه فلا أحسب لمن أتى ما ليس له وهو يعرفه عذرنا لأنه إذا لم يكن  
السايل بأن يقول من قبل أنه يخطئ ولا يعلم فأحسب انعاماً غير معذور بأن يخطئ وهو يعلم (قال الشافعي)  
فقال فما تقول أنت فقلت أقول اني أقف ماله حتى يموت فأجعله فياً أو يرجع الى الاسلام فأرده اليه ولا  
أحكم بالموت على من يمدخل على بعض ما دخل عليك

### (باب رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك  
وهو يرثه ان لم يكن لها ولد وقال الله عز وجل وان كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر من كل شيء حظ الاثنتين  
وقال ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد  
وصية بوصيتين بها وأدين وقال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكنكم ولد فلهن  
النصف مما تركن وقال عز اسمه ولا يولي لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد  
ورثه أبواه فلا له الثلث فان كان له إخوة فلا له السدس (قال الشافعي) فهذه الآي في الموارث  
كلها تدل على أن الله عز وجل انتهى بمن سمي له فريضة إلى شيء فلا ينبغي لاحد أن يزيد من انتهى الله به  
إلى شيء غير ما انتهى به ولا ينقصه فبذلك قلنا لا يجوز رد الموارث (قال الشافعي) وإذا ترك الرجل  
أخته أعطيتها نصف ما ترك وكان ما بقي للعصبة فان لم تكن عصبة فلو اليه الذين أعتقوه فان لم يكن له  
موال أعتقوه كان النصف مردوداً على جماعة المسلمين من أهل بلده ولا تزداد أخته على النصف وكذلك  
لا رد على وارث ذي قرابة ولا زوج ولا زوجة له فريضة ولا تجاوز بذى فريضة فريضة والقرآن ان شاء الله  
تعالى يدل على هذا وهو قول زيد بن ثابت وقول الأكثر من أئمتنا

### (باب الخلاف في رد الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي بعض الناس اذا ترك الميت أخته ولا وارث له غيرها ولا مولى  
أعطيت الاخت المال كله قال فقلت لبعض من يقول هذا إلى أي شيء ذهبتم قال ذهبن إلى أن رويانا  
عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رد الموارث فقلت له ما هو عن واحد منهما فبأعلمته بثابت ولو كان

ولا يرجع بالمرء عليها  
ولا على وليها لان النبي  
صلى الله عليه وسلم  
قال في التي تكنت  
بغير إذن وليها فنكاحها  
باطل فان مسها فلها  
المهر مما استحل من  
فرجها ولم يردهم عليها  
وهي التي غرته فهو في  
النكاح الصحيح الذي  
للزوج فيه الخيار أولى  
أن يكون للمرأة وإذا  
كان لها لم يجز أن يغرمه  
ولها وقضى عمر بن  
الخطاب رضي الله عنه  
في التي تكنت في

عدها أن لها المهر  
(قال) وما جعلت له  
فيه الخيار في عقد  
النكاح ثم جئت بها  
فله الخيار لان ذلك  
المعنى قائم فيها الحق  
في ذلك وحق الولد  
(قال المزني) رحمه  
الله وكذلك ما فسح  
عقد نكاح الامه من  
الطول اذا حدث بعد  
النكاح فسح له لأنه  
المعنى الذي يفسح به  
النكاح (قال الشافعي)

وكذلك هي فيه فان  
اختارت فراقه قبل  
الميسر فلا مهر ولا  
منعة فان لم تعلم حتى

أصاها فاختارت فراقه  
فلها المهر مع الفسراق  
والذي يكون به مثل  
الرتق بها أن يكون  
محبوباً فاختارها كأنها  
وأبهم مازكة أو وطئ  
بعد العلم فلا خياره  
(وقال) في القديم أن  
حدث به فلها الفسخ  
وليس له (قال المزني)  
أولى بقوله أنها سواء  
في الحديث كما كاما  
فيه سواء قبل الحديث  
(قال) والجذام  
والبرص فبما زعم أهل  
العلم بالطلب يعدى ولا  
تكاد نفس أحد تطيب  
أن يجامع من هو به ولا  
نفس امرأة بذلك منه  
وأما الولد فقلما يسلم  
فإن سلم أدرك ذلك نسله  
نسأل الله تعالى العافية  
والجنون والخبل لا يكون  
معهما نكاح حتى زوج  
ولا زوجة بعقل ولا  
امتناع من محرم وقد  
يكون من مثله القتل  
ولولها متعها من نكاح  
الجنون كما منعها من  
غير كف فإن قيل فهل  
من حكم بينهما فيه  
الخيار أو الفرقة قبل أم  
المولى يمتنع من الجماع  
بين لو كانت على غير

ثابتاً كنت قد تركت عليهما فأولى لهما في الفرائض غير قليلة لقول زيد بن ثابت فكيف ان كان زيد  
لا يقول بقوله لهما لا رد الموارث لم تتبعه دونهما كما اتبعته دونهما في غيرهما من الفرائض (قال الشافعي)  
فقال قدع هذا ولكن أرايت إذا اختلف القولان في رد الموارث أليس يلزمنا أن نصير إلى أشبه القولين  
بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا بلى قال فعددهما خالفه أي القولين أشبه بكتاب الله تبارك وتعالى قلنا قول  
زيد بن ثابت لأشك ان شاء الله تعالى قال وأين الدلالة على موافقة قولكم في كتاب الله عز وجل دون قولنا  
قلت قال الله عز وجل ان امرؤ وهلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال  
فان كانوا اخوة بالرجال ونساء فلذلك كرمثل حظ الانثيين فذكرنا الاخت منفردة فانتهي بها إلى التصف  
وذكرنا الاخت منفردة فانتهي بها إلى الكل وذكرنا الاخت مجتمعين فجعلناها على النصف من الاخت في  
الاجتماع كما جعلناها في الانفراد أفرأيت ان أعطيتها الكل منفردة ليس قد خالفنا حكم الله تبارك وتعالى  
نصاً لان الله عز وجل انتهي بها إلى النصف وخالفنا معنى حكم الله اذا سوت بينهما وقد جعلها الله تبارك  
وتعالى معه على النصف منه (قال الشافعي) فقلت له وأي الموارث كلها تدل على خلاف رد الموارث  
قال فقال أرايت ان قلت لا أعطيا النصف الباقي ميراثاً قلت له قل ما شئت قال أراها موضعه قلت فان  
راى غيرك غيرهما موضعه فأعطاهما حارة محتاجة أو جارية محتاجة أو غريباً محتاجاً قال فليس له ذلك قلت  
ولذلك بل هذا أعز منكم هذا يخالف حكم الكتاب نصاً وانما خالف قول عوام المسلمين لان عوامهم  
يقولون هو لجماعة المسلمين

### (باب الموارث)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ونادى نوح ابنه وكان  
في معزل يا بني وقال عز وجل واذ قال ابراهيم لابيه آزر فتنسب ابراهيم إلى أبيه وأبوه كافر ونسب ابن  
نوح إلى أبيه نوح وابنه كافر وقال الله عز وجل تنسب صلى الله عليه وسلم في زبدن حارثة ادعوهم لأبائهم  
هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آبائهم فاخوانكم في الدين ومواليكم وقال تبارك وتعالى واذ تقول  
للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه فتنسب الموالى تنسب أحدهما إلى الآباء والآخرا إلى الولاء وجعل الولاء  
بالنعمة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان  
من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن  
أعنت في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولاء انما يكون للعنت قال وروى عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أنه قال الولاء لجماعة كلمة النسب لا لباع ولا يوجب فدل الكتاب والسنة على أن الولاء انما  
يكون بتقديم فعل من المعنى كما يكون النسب بتقديم ولاد من الأب ألا ترى أن رجلاً لو كان لأب له  
يعرف جارية فإسأله أن ينسبه إلى نفسه ورضي ذلك الرجل لم يجز أن يكون له ابناً أبداً فيكون مدخله  
على عاقبته مظلمة في أن يعقلوا عنه ويكون ناسباً إلى نفسه غير من ولد وانما قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الولد للفراس وكذلك اذا لم يعنى الرجل الرجل لم يجز أن يكون منسوباً إليه بالولاء فيدخل على عاقبته  
المظلمة في عقلهم عنه وينسب إلى نفسه ولا من لم يعنى وانما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء  
لمن أعنت في قول الله تعالى انما الولاء لمن أعنت أنه لا يكون الولاء إلا لمن أعنت ألا ترى أن رجلاً لو أمر ابنه أن  
ينسب إلى غيره أو ينتفى من نسبه وتراضى على ذلك لم تنقطع أوثقه عنه عما أثبت الله عز وجل لكل واحد  
منهما على صاحبه ألا ترى أنه لو أعنت عبد الله ثم أذن له بعد العنت أن يوالى من شاء أو ينتفى من ولايته  
ورضى بذلك المعنى لم يكن لواحد منهما أن يفعل ذلك لما أثبت الله تعالى عليه من النعمة فلما كان المولى  
في المعنى الذي فيه النسب ثبت الولاء بتقديم المنة كما ثبت النسب بتقديم الولادة لم يجز أن يفرق بينهما

أبداً إلا بسنة أو أجاج من أهل العلم وليس في الفرق بينهما في هذا المعنى سنة ولا أجاج (قال الشافعي)  
فقد حضر في جماعة من أصحابنا من الجاز بين وغيرهم فكلني رجل من غيرهم بأن قال إذا أسلم الرجل على  
يدى رجل فله ولأولاه إذا لم يكن له ولا نعمة وله أن ينتقل ولأولاه ما لم يعقل عنه فإذا عقل  
عنه لم يكن له أن ينتقل عنه وقال لي فما جئت في ترك هذا قلت خلفه ما حكيت من قول الله عز وجل  
ادعهم لا بأهلهم الآية وقول النبي صلى الله عليه وسلم فاعلموا الولاء على أن النسب  
ثبت بتقديم الولاد كإثبات الولاء بتقديم العتق وليس كذلك الذي يسلم على يدى الرجل فكان النسب شيها  
بالولاء والولاء شبيها بالنسب فقال لي قائل انما ذهبت في هذا الى حديث رواه ابن موهب عن عيم الداري  
قلت لا يثبت قال أفرأيت اذا كان هذا الحديث ثابتاً يكون مخالفاً لما روي عن النبي صلى الله عليه  
وسلم الولاء على العتق قلت لا قال فكيف تقول قلت أقول ان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انما  
الولاء لمن أعتق ونهيه عن بيع الولاء وعن هبته وقوله الولاء لكمة النسب لا لبيع ولا يوجب فيمن أعتق  
لان العتق نسب والنسب لا يحول والذي يسلم على يدى الرجل ليس هو المنهى أن يحول ولأولاه قال فهذا  
قلنا فامنع منه اذا كان الحدينان محتملين أن يكون لكل واحد منهما وجه قلت منعني أنه ليس بثابت  
انما روي عن عبد العزيز بن عمر عن ابن موهب عن عيم الداري وابن موهب ليس بالمعروف عندنا ولا نعله  
لتي بما ومثل هذا لا يثبت عندنا ولا عندك من قبل أنه مجهول ولا نعله متصلاً قال فان من جئت ان عمر  
قال في النبوة هو حر ولأولاه يعني الذي التقطه قلت وهذا لو ثبت عن عمر حجة عليك لانك تخالفه قال  
ومن أين قلت أنت زعم أنه لا يوالى عن الرجل الانفسه بعد أن يعقل وأنه اذا والى عن نفسه أن ينتقل  
ولأولاه ما لم يعقل عنه فان زعمت أن موالاة عمر عنه لانه وليه جازة عليه فهل لوصى اليتيم أن يوالى عنه  
قال ليس ذلك قلت فان زعمت أن ذلك لوالى دون الوصى فهل وجدته يجوز لوالى شيء في اليتيم لا يجوز  
لوصى (١) فان زعمت أن ذلك حكم من عمر والحكم لا يجوز عندك على أحد الابن بل يزمه نفسه أو فيما لا بد  
له منه مما لا يصلحه غيره ولليتم يضمن الولاء فان قلت هر حكم فلا يكون له أن ينتقل به فكيف يجوز أن  
يكون له أن ينتقل اذا عقد على نفسه عقد ما لم يعقل عنه ولا يكون له أن ينتقل ان عقده عليه غيره (قال)  
فان قلت هو أعلم يعني حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ونعارض بما هو أثبت عن ميمونة وابن  
عباس من هذا عن عمر بن الخطاب قال وما هو قلت وهبت ميمونة ولا ينبغي يسار لان اختها عبد الله بن  
عباس فاتهمه فهذه زوج النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس وهما اثنان قال فلا يكون في أحد ولو  
كأواعددا كثيراً مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فكيف احتجبت بأحد على النبي صلى الله عليه  
وسلم قال هكذا يقول بعض أصحابنا قلت أبيت أن تقبل هذا من غيرك فقال من حضرنا من المدنيين  
هذه حجة ثابتة قال فأنتم ان كنتم تزعمون اثباته فقد تخالفونما في شيء قالوا ما تخالفنا في شيء وما نزع  
أن الولاء يكون الا الذي نعمة (قال الشافعي) فقال لي قائل اعتقد عنهم جوابهم فزعم أن السائبة أن  
يوالى من شاء قلت لا يجوز هذا اذا كان ما احتجبت به من الكتاب والسنة والقياس الا أن يأتي فيه خبر  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أو أمر أجمع الناس عليه ففرضه من جهة المعتقين اتباعاً قال فهم يروون  
أن حاطباً أعتق سائبة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا ونحن لا نمنع أحد أن يعتق سائبة فهل  
روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولأولاء السائبة اليه والى من شاء قال لا قلت فداخل هوف  
معنى المعتقين قال نعم قلت أفيجوز أن يخرج وهو معتق من أن يثبت له وعليه الولاء قال فانهم  
يروون أن رجلاً قتل سائبة فقتل على القاتل فقال أبو القاتل أرايت لو قتل ابني قال اذا  
لا يفرم قال فهو اذا مثل الارقم قال عمر فهو مثل الارقم فاستدلوا بأنه لو كانت له عاقلة بالولاء قضى  
عمر بن الخطاب على عاقلة قلت فأنتم ان كنتم هذا ثابتاً عن عمر يجمعون به قال وأين قلت زعم أن ولأولاء

ما تم كانت طاعة الله أن  
لا يثبت فأرخص له في  
الخت بكفارة اليقين فان  
لم يفعل وجب عليه  
الطلاق والعلم محيط بأن  
تبرير مباشرة الاجدم  
والابرس والمجنون  
والجبول أكثر منها  
بترك مباشرة الولى ما لم  
يجت ولو زوجها على  
أنها مسلمة فإذا هي  
كأية كان له فسح  
النكاح بلانصف  
مهر ولو زوجها على  
أنها كائبة فإذا هي  
مسلمة لم يكن له فسح  
النكاح لانها خير من  
كائبة (قال المزني)  
رحم الله هذا يدل على  
أن من اشترى أمة على  
أنها نصرانية فأصابها  
مسلمة فليس لشترى أن  
يردها واذا اشتراها على  
أنها مسلمة فوجدتها  
نصرانية فله أن يردها

(١) قوله فان زعمت أن  
ذلك حكم الخ كذا في  
جميع السج بدون ذكر  
لبواب الشرط ولعل  
واو الحكم محرفة عن  
الفاء فيكون هو الجواب  
أو غير ذلك وحر كنه  
معصمه

(باب الأمة تفر من نفسها) من الجامع من كتاب النكاح الجديد ومن التعريض بالخطبة ومن نكاح القديم ومن النكاح والطلاق املاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل تزويج أمته فذكرت والوكيل أو أحدهما أنها حرة فتزوجها علم فله الخيار فإن اختار فراقها قبل الدخول فلا نصف مهر ولا متعة وإن أصابها فلها مهر مثلها كان أكثر مما سمي أو أقل لأن فراقها فسخ ولا يرجع به فإن كانت ولدت فهم أحرار وعليسهم فتيهم يوم سقطوا وذلك أول ما كان حكمهم حكم أنفسهم لسيد الأمة ولا يرجع بها على الذي غره الأبعد أن يفرمها فإن كان الزوج عبدا فولده أحرار لأنه تزوج على أنهم أحرار ولا مهر لها عليه حتى يعتق (قال المزني) وقية الولد في معناه وهذا يدل على أن لا غرم على من شهد على رجل يقتل خطأ أو

السائبة لمن أعتقه قال فأعفى من ذا فاعلموا أقوم لهم بقولهم قلت فأنت تزعم أن من لا ولاء له من لقيط ومسلم وغيره إذا قتل انسانا قضى بقتله على جماعة المسلمين لأن لهم ميراثه وأنت تزعم أن عمر لم يقض بقتله على أحد قال وهكذا يقول جميع المعتقين قلت أفجور لجميع المعتقين أن يخالفوا عمر قال لا هو عن عمر منقطع ليس بثابت قلت فكيف احتجبت به قال لا أعلم لهم حجة غيره قلت فبئس ما قضيت على من قتل بحجته إذا كان احتج بغير حجة عندك قال فعندك في السائبة شيء يخالف لهذا قلت إن قبلت الخبر المنقطع فنع (قال الشافعي) أخبرنا سعيد ومسلم عن ابن جريج عن عطاء أن طارق بن المرقع أعتق أهل أبيات من أهل اليمن سوا ثب فأنقلعوا عن بضعة عشر ألفا فذكر ذلك لعمر بن الخطاب فأمر أن تدفع إلى طارق أو إلى ورثة طارق (قال الشافعي) فهذا إن كان ثابتا يدلك على أن عمر يثبت ولاء السائبة لمن سبه وهذا معروف عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في تركه سالم الذي يقال له سالم مولى أبي حذيفة أن أبا بكر أعطى فضل ميراثه عمر بنت يعار الانصارية وكانت أعتقه سائبة روى عن ابن مسعود أنه قال في السائبة شبيه ما يعني ذلك فيما أطن حديث منقطع قال فهل عندك حجة تفرق بين السائبة وبين الذي يسلم على يدي الرجل غير الحديث المنقطع قلت نعم من القياس قال ماهو قلت إن الذي يسلم على يدي الرجل وينقل بولائه إلى موضع انما ذلك برضا المنتسب والمنسوب إليه وله أن ينتقل بغير رضا من انتسب إليه وإن السائبة يقع العتق عليه بلا رضائه وليس له أن ينتقل منه ولو رضي بذلك هو ومعتقه وأنه ممن يقع عليه عتق المعتق مع دخوله في جملة المعتقين كان أهل الجاهلية يحسرون الجيرة ويسبون السائبة ويوصلون الوصلة ويعفون الحام وهذه من الإبل والغنم فكانوا يقولون في الحام إذا ضرب في إبل الرجل عشرين وقيل نجيعة عشرة حام أي حتى ظهره فلا يحمل أن يركب ويقولون في الوصلة وهي من الغنم إذا وصلت بطونا تواما ونتج نتاجها فكانوا يمنعونها بما يقعون بغيرها مثلها ويسبون السائبة فيقولون قد أعتقناك سائبة ولأولادنا عليك ولا ميراث يرجع منك لتكون أكل لتبرئنا فيك فأمر الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام الآية فرد الله نمرسوله صلى الله عليه وسلم الغنم إلى مالكها إذا كان العتق لا يقع على غير الادميين وكذلك لو أنه أعتق بعير لم يمنع بالعتق منه إذا حكم الله عز وجل أن يرد إليه ذلك ويطل الشرط فيه فكذلك لا يطل الشرط في السائبة ورده إلى ولاء من أعتقه مع الجملة التي وصفناك (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن محمد أن عبد الله بن أبي بكر وعبد العزيز أخبراه أن عمر بن عبد العزيز كتب في خلافته في سائبة مات أن يدفع ميراثه إلى الذي أعتقه (قال الشافعي) وإن كانت الكفاية فيما ذكرنا من الكتاب والسنة والقياس فقال فاقول في النصراني يعتق العبد المسلم قلت فهو حر قال فلن ولاؤه قلت للذي أعتقه قال فما الجملة فيه قلت ما وصفت لك إذا كان الله عز وجل نسب كافر إلى مسلم ومسلم إلى كافر والنسب أعظم من الولاء قال فالنصراني لا يرث المسلم قلت وكذلك الأب لا يرث ابنه إذا اختلف أديانهم وليس منعه ميراثه بالذي قطع نسبهم منه هو ابنه بحاله إذا كان ثم تقدم الابن وكذلك العبد مولاه بحاله إذا كان ثم تقدم العتق قال وإن أسلم المعتق قلت يرثه قال فإن لم يسلم قلت فإن كان للمعتق ذو ورثهم مسلمون فيرثونه قال وما الجملة في هذا ولم اذ دفعت الذي أعتقه عن ميراثه ورثته بغيره اذ لم يرث هو فغيره أولى أن لا يرث بقرابته منه قلت هذا من شبهك قال فأوجدني الجملة فيما قلت قلت أرايت الآن إذا كان مسلمات وأموه كافر قال لا يرثه قلت فإن كان له أخوة أو أعمام أو بنو عم مسلمون قال يرثونه قلت وبسبب من ورثوه قال بقرابته من الأب قلت فقد منعت الأب من الميراث وأعطيتهم بسببه قال انما منعتهم بالدين فجعلته إذا خالف دينه كأنه ميت وورثته أقرب الناس به ممن هو على دينه قلت فما منعنا من هذه الجملة في النصراني قال هي لك ونحن نقول بها معك ولكننا احتجنا لمن خالفنا من

أصبحت قلت أورايت فيما احتجبت به حجة قال لا وقال أرايت اذا مات رجل ولا ولامه قلت فبرائه للسليم قال بأنهم مواله قالت لا ولا يكون المولى الامتقا وهذا غير معتق قال فاذا لم توزنهم بأنهم موال وليسوا بذوى نسب فكيف أعطيتهم ماله قلت لم أعطهم موهبنا ولو أعطيتهم موهبنا ووجب على أن أعطيه من على الارض حين يموت كما جعله لو كانوا معا اعتقوه وأنا وانت انما نصيرهم للسليم بوضع منهم في خاصة والمال الموروث لا يوضع في خاصة فكان يدخل عليك لو زعمت بأنه ورث بالولاء هذا وأن تقول أنظر اليوم الذي أسلم فيه فأثبت ولاءه لجماعة من كان حيا من المسلمين يومئذ فبرئه وورثة أولئك الاحياء دون غيرهم ويدخل عليك في النصف في موت ولا وارث له فتجعل ماله لجماعة المسلمين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر قال فبأي شيء تعطي المسلم ميراث من لا نسب له ولا ولامه من المسلمين وميراث النصراني اذا لم يكن له نسب ولا ولاء قلت عبا أنتم الله تعالى به على اهل دينه فحقوا لهم من أموال المشركين اذا قدر واعطيا ومن كل مال لا مال له يعرف من المسلمين مثل الارض الموات فلم يحرم عليهم أن يحيوها فلما كان هذان المالان لا مال لهما يعرف خولهما الله اهل دين الله من المسلمين

### (الرد في الموارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كاتبه فريضة في كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو ما جاء عن السلف انتهت به الى فريضة فان فضل من المال شيء لم يزد عليه وذلك ان علينا شيئين أحدهما أن لا نتقصه مما جعله الله تعالى له والاخر أن لا نزيده عليه والانتهاى الى حكم الله عز وجل هكذا وقال بعض الناس يزد عليه اذا لم يكن المال من يستغرقه وكان من ذوى الارحام وان لا يزد على زوج ولا زوجة وقالوا رويونا قولنا هذا عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا لهم انتم ترون ما ترون عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود في أكثر القرائض لقول زيد بن ثابت وكيف لم يكن هذا مما ترون كون قالوا انما سمعنا قول الله عز وجل وأولو الارحام بعضهم أولي ببعض في كتاب الله فقلنا منها على غير ما ذهبتم اليه ولو كان على ما ذهبتم اليه كنتم قد تركوه قالوا فامعناها قلنا توارث الناس بالخلف والنصرة ثم توارثوا بالاسلام والهجرة ثم نسخ ذلك فنزل قول الله عز وجل وأولو الارحام بعضهم أولي ببعض في كتاب الله على معنى ما فرض الله عز ذكره وسن رسوله صلى الله عليه وسلم لا مطلقا هكذا ألا ترى أن الزوج يرث أكثر مما يرث ذوو الارحام ولا رحم له أولا ترى أن ابن العم البعيد يرث المال كله ولا يرثه الخلال والخلل أقرب رجا منه فامعناها على ما وصفت لك من أنها على ما فرض الله لهم وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تقولون ان الناس يتوارثون بالرحم وتقولون خلافة في موضع آخر تزعمون أن الرجل اذا مات وترك أخواله ومواليه فقال له المولى اليه دون اخواله فقد منعت ذوى الارحام الذين قد تعطيهم في حال وأعطيت المولى الذي لا رحمه له المال قال فما تجتلك في أن لا ترث الموارث قلنا ما وصفت لك من الانتهاى الى حكم الله عز وجل وأن لا يزيدنا سهم على سهمه ولا نقصه قال فهل من شيء تثبته سوى هذا قلت نعم قال الله عز وجل ان امرؤ وهالك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقال عز ذكره وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين فذكر الاخ والأخت منفردين فانتهى بالاخت الى النصف والاخ الى النصف والذكر والاخت والأخوات مجتمعين فحكم بينهم مثل حكمه بينهم منفردين قال فلذلك مثل حظ الأنثيين فجعلها على النصف منه في كل حال فمن قال برد الموارث قال أورثت الاخت المال كله فيقال قوله المستكين معا قلت فان قلتم تعطيا النصف بكتاب الله عز وجل ونزد عليها النصف لامرأنا قلنا فبأي شيء يزد عليها قال ما زده أبدا الاميرنا أو يكون مالا حكمه الى الولاية فما كان كذلك فليس الولاية بخيرين وعلى الولاية

يعتق حتى يفرم للشهود له (قال الشافعي) رحمه الله وان كانت هي الغارة رجع عليها به اذا اعتقت الآن تكون مكاتبه فيرجع عليها في كاتبها لانها كالنخابة فان عجزت حتى تعتق فان ضربها أحد فالتجنيب نفسه ما في جنين الحرة (قال المزني) رحمه الله قد جعل الشافعي جنين المكاتبه كجنين الحرة اذا تزوجها على أنها حرة

(الامة تعتق وزوجها عبد) من كتاب قدیم ومن املاء وكتاب نکاح وطلاق املاء على مسائل مالک

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالک عن ربيعة عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة اعتقت نفيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) وفي ذلك دليل على أن ليس ببعضها طلاقها اذ خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بيعها في زوجها وروي عن

أن يجعلوه جماعة المسلمين ولو كانوا فيه بخيرين كان للوالي أن يعطيه من شاء والله تعالى الموفق

(باب ميراث الجد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا إذا ورث الجد مع الأخوة قاسمهم ما كانت المقاسمة خيرا له من الثلث فإذا كان الثلث خيرا له منها أعطيه وهذا قول زيد بن ثابت وعنه قبلنا أكثر الفرائض وقدرى هذا القول عن عمر وعثمان أنهما قالاه في مثل قول زيد بن ثابت وقدرى هذا أيضا عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول الأكثر من فقهاء البلدان وقدنا لفتنا بعض الناس في ذلك فقال الجد أب وقد اختلف فيه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال أبو بكر وعائشة وابن عباس وعبد الله بن عتبة وعبد الله بن الزبير رضي الله عنه أنه أب إذا كان معه الأخوة طرحو أو كان المال للجد دونهم وقد زعمنا نحن وأنت أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفوا لم ينصروا في قول واحد منهم دون قول الآخر إلا بالتب مع الحجة البينة عليه وموافقة السنة وهكذا نقول وإلى الحجة ذهبنا في قول زيد بن ثابت ومن قال قوله قالوا فإن زعم أن الحجة في قول من قال الجد أب لحصل منها أن الله عز وجل قال يا بني آدم وقال مله أبكم إبراهيم فأعلم الجد في النسب أباً وان المسلمين لم يختلفوا في أن لم ينقصوه من السدس وهذا حكمهم للأب وان المسلمين يجبروا بالجد الأخ للام وهكذا حكمهم في الأب فكيف جاز أن يحجموا بين أحكامهم في هذه الحصل وأن يفرقوا بين أحكامهم وحكم الأب فيما سواها قلنا إنهم لم يحجموا بين أحكامهم فيها قياسا منهم للجد على الأب قالوا وما دل على ذلك قلنا أرايت الجد لو كان أخا لرب باسم الأبوة هل كان اسم الأبوة يقارقه لو كان دونه أب أو يفارقه لو كان قاتلا أو مملوكا أو كافرا قال لا قلنا فقد نجد اسم الأبوة يلزمه وهو غير وارث وانما ورثناه بالخبر في بعض المواضع دون بعض لا باسم الأبوة قال فانهم لا ينقصونه من السدس وذلك حكم الأب قلنا ونحن لا ننقص الجد من السدس أفترى ذلك قياسا على الأب فنقصها موقف الأب فتجببها الأخوة قالوا ولكن قد تجبب الأخوة من الأم بالجد كما تجببهم بهم بالأب قلنا إن قلنا هذا خيرا لاقياسا ألا ترى أننا نجيب بآبنة ابن منسفة ولا نحكم لها بحكم الأب وهذا بين لكم أن الفرائض تجتمع في بعض الأمور دون بعض قالوا وكيف لم تجعلوا ما الأب كالأب كما جعلتم ابن الابن كالابن قلنا لاختلاف الأبناء والأباء لانا وجدنا الأبناء أولى بكثير الموارث من الأباء وذلك أن الرجل ترك أباه وابنه فيكون لابنه خمسة أسداس ولأبيه السدس ويكون له ثوب ثوبه معا ولا يكون أبوان يرثانه معا وقد ورث شخص وأنتم الاخت ولا تورث ابنتها أو تورث الأم ولا تورث ابنتها إذا كان دونها غيرها وان ورثناها لم نورثها قياسا على أمها وانما ورثناها خيرا لاقياسا قال فما حجتكم في أن أنتم فرائض الأخوة مع الجد قلنا ما وصفتنا من الاتباع وغير ذلك قالوا وما غير ذلك قلنا أرايت رجلا مات وترك أخاه وجدته هل بدلى واحد منهما إلى الميت بقرابة نفسه قالوا لا قلنا أليس إنما يقول أخوه أنا ابن أبيه ويقول جده أنا أبو أبيه وكلاهما يطلب ميراثه لمكانه من أبيه قالوا بلى قلنا أفرايت لو كان أبوه الميت في تلك الساعة أيهما أولى ميراثه قال يكون لابنه خمسة أسداسه ولأبيه السدس قلنا وإذا كانا جميعا انما يدلان الأب فابن الأب أولى بكثير ميراثه من أبيه فكيف جاز أن يحجب الذي هو أولى بالأب الذي يدلان بقرابته بالذي هو أبعد منه قلنا ميراث الأخوة ثابت في القرآن ولا فرض للجد فيه فهو أقوى في القرآن والقياس ثبوت الميراث قال فكيف جعلتم الجد إذا كثرت الأخوة أكثر ميراثا من أحدكم قلنا خبرنا ولو كان ميراثه قياسا على ميراثه أدامع الواحد أو أكثر من الأخوة أقل ميراثا فنظرنا كل ما صار للأخ ميراثا جعلنا للأخ خمسة أسداسهم والجد سهم كما ورثناها حين مات ابن الجد أو الابن قال فلم تقولوا لهذا قلنا ما تنوع بخلاف ما روينا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلا أن يخالف بعضهم إلى قول بعض فنكون غير خارجين من أقوالهم

عائشة رضي الله عنها  
أنها قالت كان عبدا  
وعن ابن عباس أنه كان  
عبدا يقال له مغيث  
كأنني أنظر إليه يطوف  
خلفها يبكي ودموعه  
تسيل على خيسته فقال  
النبي صلى الله عليه  
وسلم للعباس رضي الله  
عنه يا عباس ألا تعجب  
من حب مغيث بريرة  
ومن بغض بريرة  
مغيا فقال لها النبي  
صلى الله عليه وسلم لو  
راجعتي فأنما هو أبو  
ولدت فقال يا رسول  
الله بأمرك قال إنما  
أنا شفيع قالت فلا  
حاجة لي فيه وعن  
ابن عمر رضي الله عنهما  
أنه قال كان عبدا  
(قال الشافعي) رحمه الله  
ولا يشبه العبد الحر  
لان العبد لا يملك نفسه  
ولان السيد يخرجها  
عنها ومنعه منها ولا  
نفقة عليه ولولدها ولا  
ولاية ولا ميراث بينهما  
فهذا والله أعلم كان  
لها الخيار إذا اعتقت  
مالم يصبر زوجها بعد  
العقوق ولا على في تأقيت  
الخيار شيئا ينبع الا  
قول حفصة زوج

التي صلى الله عليه  
وسلم مالم يحسها (قال)  
فإن أصابها فادعت  
الجهالة فقبها فقولان  
أحدعما أن لا خيار  
لها ولا آخرها الخيار  
وهذا أحب إلينا  
(قلت أنا) وقد قطع  
مأن لها الخيار في كباين  
ولا معنى فيها القولين  
(قال الشافعي) فإن  
اختارت ففراقه ولم  
بعضها فلا صدق لها  
فإن أقامت معه  
الصدق السد لانه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقتلنا ذمامات ولد الملاعنة وولد الزنا ورئت أمه حقهافي كتاب الله عز وجل  
واخوته لامة حقوقهم ونظرنا مابقي فان كانت أمهم مولاة عتاقة كان مابقي ميراثنا لوالى أمه وان كانت  
عربية أو لأولادها كان مابقي لجماعة المسلمين وقال بعض الناس بقولنا فاما الا في خصلته واحدة اذا كانت  
أمهم عربية أو لأولادها ردوا مابقي من ميراثه على عصة أمه وكان عصة أمه عصبته واحتجوا فيه برواية  
لست بثابتة وأخرى ليست بما يقوم بها حاجة وقالوا كيف لم تجعلوا عصبته عصة أمه كما جعلتم مواله  
موالى أمه قلنا بالامر الذي لم يختلف نحن وأنتم في أصله ثم تركتم قولكم فيه قلت أرأيتم المولاة العتيقة  
تلد من مملوك أو من لا يعرف أليس يكون ولادها بنو أولادها حتى يكونوا كأنهم أعترقا معا لم يجزأ ب  
ولادهم قالوا بلى قلنا أو يعقل عنهم موالى أمهم ويكونون أولياء في التزويج لهم قالوا بلى قلنا فان  
كانت عربية فتكون عصبته عصة ولادها فيعقلون عنهم ويرزقون بناتهم قالوا قلنا فاذا كان موالى  
الام يقومون مقام العصبه في ولادهم ولا تم ولادهم وكان الاحوال لا يقومون ذلك المقام في بنى اختهم فكيف أنكرت  
ما قلنا والاصل الذي ذهبت اليه واحد

وجوب بالحد ولو كانت  
 في عنة طلاقه فلها  
 الفسخ وإن تزوجها  
 بعد ذلك فهي على  
 واحدة وعلى السلطان  
 أن لا يؤجلها أكثر  
 من مقامها فإن كانت  
 حرة حتى تبلغ ولا  
 خيار لا متحن تكمل  
 فيها الحرية ولو أعتق  
 قبل الخيار فلا خيار  
 لها

(قال "نافعي") رحمه الله تعالى وقلنا إذا أسلم المحوسى وابنة الرجل امرأته أو أخته أمه نظرنا إلى أعظم السببين فوزئنا به وألغينا الآخر وأعظمهما ما بينهما من كل حال وإذا كانت أم اختا ورثناها بآبائهما وذلك أن الأم قد تثبت في كل حال والاخت قد تزول وهكذا جميع فرائضهم على هذه المنازل وقال بعض الناس أو رثناهم الوجهين معا فقلنا له أريت إذا كان معها أخت وهي أخت أم قال أحجم من الثالث بأن معها أختين وأورثناهم الوجه الآخر لأنها أخت قلنا أريت حكم الله عز وجل إذا جعل للام الثلث في حال ونقص ما منه بدخول الأخوة عليها أليس اتفقنا فيها بغيرها لا ينقصها قال بلى بغيرها نقصنا فقلنا وغيره خلافها قال نعم قلنا فإذا نقصنا بنفسها أليس قد نقصت ما بخلاف ما نقصها الله عز وجل به وقلنا أريت إذا كانت أم على الكمال فكيف يجوز أن تعطى ما ينقصها دون الكمال وتعطى أما كاملة وأختا كاملة وهما بندان وهذا بدین قال فقد دخل عليك أن عطيت أحد الحقين قلنا لما يرى كسبيل إلى استعمالهما بالاجتلاف الكتاب وخلاف العقول لم يجز إلا تعطيل أصغرهما لا أكبرهما قال فهل تجد علينا شيئا من ذلك قلنا نعم قد تزعم أن المكاتب ليس بكامل الحرية ولا رقيق وإن كل من لم تكمل فيه الحرية صار إلى حكم العبيد لأنه لا يرث ولا يورث ولا يجوز شهادته ولا يحق تمسك قذفه ولا يحدوه إلا أحد العبيد فتعطل موضع الحرية منه قال انى أحكم عليه أنه رقيق قلت أفى كل حاله أوفى بعض حاله دون بعض قال بل فى بعض حاله دون بعض لانى لو قلت لك فى كل حاله قلت لسيد المكاتب أن يبيعه ويأخذ ماله قلت فإذا كان قد اختلط أمره فلم يبيعه عبدا ولم يبيعه حرا فكيف لم تنقل فيه عبارته عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه أنه يعتق منه بقدر ما أدى ويجوز شهادته بقدر ما أدى ويحد بقدر ما أدى ويرث ويورث بقدر ما أدى قال لا نقول له بقلنا وتصيره على أصل أحكامه وهو حكم العبيد فما زل به وقنع به الميراث قال نعم قلنا فكيف لم تجز لنا فى فرض المحوس ما وصفتنا وانما صرنا المحوس إلى أن أعطيناهم بأكرامنا يستوجبون فلم نعتهم حقاً من وجه إلا أعطيناهم ذلك الحق أو بعضه من وجه آخر وجعلنا الحكم فيهم حكما واحدا معقولاً لا شتم بعضاً لا أن جعلنا ذلك واحداً فى حكم بدین

(أجل العينين والخصي  
غير المحبوب والخنثى)  
من الجامع من كتاب  
قديم ومن كتاب  
التعريض بالخطبة

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخسرونا



(ميراث المرتد) (١)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) وهذا نقول فكل من خالف دين الإسلام من أهل الكتاب ومن أهل الأوثان فإن ارتد أحد من هؤلاء عن الإسلام لم يرثه المسلم لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الولاية بين المسلمين والمشركين فوافقنا بعض الناس على كل كافر إلا المرتد وحده فإنه قال يرثه ورثته من المسلمين فقلنا فبعدو المرتد أن يكون داخل في معنى الكافرين أو يكون في أحكام المسلمين فإن قلت هو في بعض حكمه في أحكام المسلمين قلنا أفجوز أن يكون كافر في حكمه ومثافي غيره فيقول لك غيرك فهو كافر حيث جعلته مؤمنا ومؤمنا حيث جعلته كافرا قال لا قلنا أفليس يجوز لك من هذا شيء إلا جاز عليك مثله قال فإنا انما صرنا في هذا إلى أن رويناه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قتل المستورد وورث ميراثه ورثته المسلمين قلنا فقد زعم بعض أهل الحديث منكم أنه غلط ونحن نجعله لك ثابتا أفرايت حكمه في سوري الميراث أحكم مشرك أم مسلم قال بل حكم مشرك قلنا فإن حبست المرتد لقتله أو لتسنيته فأت ابن له مسلم أيرثه قال لا قلنا أفرايت أحد أقط لا يرث ولده إلا أن يكون قاتله ويرثه ولده انما أثبت الله عز وجل الموارث للأبناء من الآباء حيث أثبت الموارث للأب من الأبناء وقطع ولاية المسلمين من المشركين ومن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فإن كان

(١) في نسخة السراج البلقيني في هذا المقام زيادة نصها

وفي اختلاف العراقيين باب الموارث أخبرنا الربيع قال قال الشافعي وإذا مات الرجل وترك أخاه لاييه وأمه وجدته فإن أباحتها كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنهن وعن عبد الله بن الزبير أنهم كانوا يقولون للجد بمنزلة الأب إذا لم يكن له أب وكان ابن أبي لهبي يقول في الجد يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا أخ النصف والجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي) وإذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لاييه وأمه فالأب بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل المال للجد وقالت عائشة معه وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عباس وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحد من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد بعد من القياس من أثبات الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ بالجد لثلاث خصال أنتم مجتمعون منعاعليها منها أنكم تحجبون به بني الأم وكذلك بمنزلة الأب ولا تنقصونه من السدس وكذلك بمنزلة الأب وأنتم تسبونهم أبا فقال الشافعي فقلت انما حجبنا به بني الأم خبرا لا قياسا على الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نجعل بني الأم بنت ابن ابن منسفة وهذه وإن وافقت بمنزلة الأب في هذا الموضع فلم نجعلهم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره إذا وافقه في معنى وإن خالفه في غيره فالأب بالانقص من السدس فإنا لم ننقصه خبرا ونحن لا ننقص الجد من السدس أفرايتنا وإياك أفناهما مقام الأب وإن وافقته في معنى وأما اسم الأبوة فنحن وأنت نلزم من بيننا وبين آدم اسم الأبوة وإذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه لم يرث وكذلك لو كان كافر أو الموروث مسلما أو قاتلا والموروث مقتولا أو كان الموروث حرا والأب مملوكا فلو كان انما ورثنا باسم الأبوة فقط ورثنا هؤلاء الذين حرمناهم كلهم ولكننا ورثناهم خبرا لا بالاسم فقال فأي القولين أشبه بالقياس قلت ما منما =

سفيان بن عيينة عن  
معر عن الزهري عن  
ابن المسيب عن عمر  
رضي الله عنه أنه أجل  
العنين سنة (قال)  
ولا أحفظ عن إفتيه  
خلافا في ذلك فإن  
جامع والافرق بينهما  
وان قطع من ذكره  
فبقي منه ما يقع موقع  
الجماع أو كان خنثى  
يول من حيث يول  
الرجال أو كان يصيب  
غيرها ولا يصيبها  
فسألت فرقته أجلته  
سنة من يوم زافا لنا  
(قال) فإن أصابها  
مرة واحدة فهي  
امراته ولا تكون  
اسبتها إلا بأن يغيب  
الحشفة أو ما بقي من  
الذكر في الفرج فإن  
لم يصبها غيرها السلطان  
فإن شئت فراقه  
فسخ نكاحها بغير  
طلاق لأنه إلهادونه  
فإن أقامت معه فهو  
رلحقتها فإن فارقها  
بعد ذلك ثم راجعها في  
العدة ثم سألت أن  
يوجعل لم يكن ذلك لها  
(قال المرتضى) وكيف  
يكون عليها عدة ولم  
تكن أصابة وأصل

المرتد خارجا من معنى حكم الله تبارك وتعالى وعكم رسول الله صلى الله عليه وسلم من بين المشركين بالاثر الذي زعمت لزمنك أن تكون قد خالفت الاثر لان علي بن ابي طالب رضي الله عنه لم ينعه ميراث ولده لوما توا وهو لو ورت ولده منه انبي أن يورثه ولده اذا كان عنده مخالفه للغير من المشركين ولو جاز أن يورثه ولا يرثهم كان في مثل معنى ما حكم به معاوية بن ابي سفيان وباعه عليه غيره فقال نرت المشركين ولا يرثونا كما تحل لنا اناسا وهم ولا تحل لهم نساؤنا أفرأيت ان اخيج عليك أحد هذين قول معاوية ومن باعه عليه منهم سعيدين السيب ومحمد بن علي بن الحسين وغيرهما وقد روى عن معاذ بن جبل شيبه وقد قاله معاوية ومعاذ في أهل الكتاب وقال لك ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يحكمهم على أهل الاوثان والنساء الا في محلن للسليمن نساء أهل الكتاب لان نساء أهل الاوثان فقال لمعاذ بن جبل ولما وافقه وعلم فلم لم توافق قولهما وقد يحتمل قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم أن يكون أرايه الكفار من أهل الاوثان وأتبع معاوية ومعاذ في أهل الكتاب فأورث المسلم من الكافر ولا ورث الكافر من المسلم كما أقول في نكاح نسائهم قال لا يكون ذلك لانه اذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر فهذا على جميع الكفار قلنا ولم تستدل بقول من يمين منع أن الحديث يحتمل له قال انه قل حديث الا وهو يحتمل معاني والا حديث على ظاهره لا تحال عنه الى معنى تحتمله الا بدلة عن حدث عنه قلنا ولا يكون أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وان كان مقدما محجة في أن يقول بمعنى يحتمله الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قلنا فكل ما قلنا من هذا محجة عليك في ميراث المرتد

قوله لو استنع رجل باصراه وقالت لم يصني وطلق فلها نصف المهر ولا عسده عليها قال الشافعي ولو قال لم يصني وقال قد أصبتها فالقول بقوله لانها تريد فصح نكاحها وعليه البين فان نكل وحلفت فرق بينهما وان كانت بكرا أربها اربع من النساء عدولا وذلك دليل على صدقها فان شاء أحلفها ثم فرق بينهما فان نكلت وحلفت أقام معها وذلك أن العذرة قد تعود فيما يزعم أهل الخبرة بها اذا لم يسأل في الاصابة قال الشافعي وللأراء الخيارات في المجهوب وغير المجهوب من ساعها لان المجهوب لا يجامع أبدا وانخصى ناقص عن الرجال وان كان له ذكر الا أن تكون علت فلا خيار لها وان لم يجامعها الصبي أجل قال المزني معناه

== قياس والقول الذي اخترت أبعده من القياس والعقل قال فأن ذلك قلت أرايت الجدد والاخ اذا طلبا ميراث الميت أيدليان بقرابه أنفسهما أم بقرابه غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجدد أنا أبو أبي الميت ويقول الاخ أنا ابن أبي الميت قال بلى قلت فمقرابه إلى الميت يدلان معالي الميت قال بلى قلت فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه ابنه أو أبوه قال بل ابنه لان له خمسة أسداس ولأبيه السدس قلت وكيف تجتبت الاخ بالجدد والاخ اذا مات الأب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجبا أحدهما بالاخر انني أن تحب الجدد بالاخ قال وكيف كان يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس فيهما معا يجوز ولو كان له معنى انني أن يجعل الاخ أبدا حيث كان مع الجد خمسة أسداس والجدد السدس قلت أرايت الاخوة أمثليتي الفرض في كتاب الله عز وجل قال نعم قلت أفهل الجدد في كتاب الله عز وجل فرض فقال لا قلت وكذلك السنة هم مشتقون فيها ولا أعلم الجدد في السنة فرضا الا من وجه واحد لا ينبت أهل الحديث قلت كل التثبيت فلا أعلمك الا طرحت الاقوى من كل وجه بالاضعف واذا أقرت الاخت وهي لاب وأم وقد ورت معها العصبه بالاخ للاب فان أبا خيفه كان يقول تعطيه نصف ما هو في يدها انما أقرت أن المال كله بينهما نصفين فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وهذا يؤخذ وكان ابن أبي السلي لا يعطيه مما في يدها شيئا لانها أقرت بما في يدي العصبه وهو سوا في الورثة كلهما فالاجع (قال الشافعي) واذا مات الرجل وترك أخته لايه وأمه وعصبه فأقرت الاخ باخ فالقياس أن لا يأخذ شيئا وهكذا كل من أقر به وارث فكان اقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ شيئا من قبل أنه انما أقر به بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر به لانه اذا كان وارثا بسبب كان موروثا به واذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثا لم يجز أن يكون وارثا وذلك مثل الرجل يقر أنه باع داره من رجل بألف فجده المقر له بالبيع لم يعطه الدار وان كان باعها قد كان أقر باعها قد صارت ملكا له وذلك أنه لم يقر أنها كانت ملكا له الا وهو ملوك عليه بها شيء فلما سقط أن تكون ملوك عليه شيء سقط الاقراره ومثل الرجلين يتبايعان العبد فيصنفان في ثمنه (١) وقد تصادقا على أنه ملك المالك الى المشتري ==

وفيما رويت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثله (قال الشافعي) وقتلنا لا يؤخذ من المال المرتد عنه حتى يموت أو يقتل على رذته وإن رجع إلى الإسلام كان أحق بماله وقال بعض الناس إذا ارتد فلحق بدار الحرب قسم الإمام ميراثه كما يقسم ميراث الميت وأعتق أمهات أولاده ومدبريه وجعل دينه الموجب حالا وأعطى ورثته ميراثه فقليل له عبت أن يكون عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم ما حكى في دار السنة والهجرة في امرأة المفقود الذي لا يسع له بخبر والغلب أنه قدمات بأن تبرص امرأة أربع سنين ثم أربعة أشهر وعشرا ثم تنكح فقلت وكيف تحكم بحكم الوفاة على رجل في امرأة وقد يمكن أن يكون حيا وهم لم يحكموا في ماله بحكم الحياة انما حكموا به لمعنى الضرر على الزوجة وقد نفرت نحن وأنت بين الزوج وزوجته بأقل من هذا الضرر على الزوجة فزعم أنه إذا كان عينا فارق بينهما ثم صرت برأى إلى أن حكمت على رجل حتى لو ارتد بطرسوس فامتنع عسلجة الروم ونحن نرى حياته بحكم الموقى في كل شيء في ساعة من نهار خالفت فيه القرآن ودخلت في أعظم من الذي عبت وخالفت من عليك عندك اتباعه فمما عرفت وأنت كرت قال وابن القرآن الذي خالفت قلت قال الله عز وجل إن امرؤ وهلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وقال جل وعز ولكم نصف ما ترك أزواجكم فأنتما نقل ملك الموقى إلى الأحياء والموقى خلاف الأحياء ولم ينقل ميراث حتى إلى حتى فنقلت ميراث الحى إلى الحى وهو خلاف حكم الله تبارك وتعالى قال فاني أزعم أن رذته ولحقه بدار الحرب مثل موته قلت قولك هذا خبر قال ما فيه خبر ولكني قلته قياسا قلت فابن القياس قال ألا ترى أني لو وجدته في هذه الحال قتلته فكان ميتا قلت

== فلما لم يسلم المشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الاقرار فلا يجوز أن ينسب المقر له بالنسب وقد أحطنا أنه لم يقصر له من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الا الميراث الذي إذا ثبت له ثبت أن يكون مورثا له وإذا لم يثبت له أن يكون مورثا بالنسب لم يثبت أن يكون وارثا له وإدابات الرجل وترك امرأة ولدها لم يقصر بحسب امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فان أباحتها كان يقول لا أقبل هذا ولا أنبت نسبه ولا أورثه بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأورثه بشهادتها وحدها وبهذا يؤخذ (قال الشافعي) وإدابات الرجل وترك ولدا وزوجة فأكثر ابنه ولدها بلفاظ بأربع نسوة يشهدن أنها ولده كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا أقبل فيه أقل من أربع نسوة قياسا على القرآن لأن الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهدا أو امرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل فلما أجزأ النساء فيما تعيبت عنه الرجال لم يجوز أن نجيزهنن إلا بأربع قياسا على ما وصفت وجلة هذا القول قول عطاء من أبي رباح وإذا كان لرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة فأقر في صحته أن أحدهما بنه ثم مات ولم يبين ذلك فان أباحتها قال لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه تأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) وإذا كان لرجل أمتان لازوج لواحدة منهما فولدتا ولدين فأقر السيد بأن أحدهما ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب فأنار بينهما القافة فان أحقهما به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمه أم ولد تعتق بموته وأرقنا الآخر وإن لم يكن قافة أو كانت فاشكل عليهم لم نجعل ابنه واحدا منهما وأقرنا بينهما فأيهما خرج سهمه أعثناه وأمه بأنها أم ولد وأرقنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه البينة أنهما دار أحدهما والذي هي في يديه منكرا لذلك فان أباحتها كان يقول لا أقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجدة تركها ميراثا لآلها ولا في صاحبه لا يعلمون له وارثا غيرهما ثم توفي أو هذا وترك نصيبه منه لهذا ميراثا لا يعلمون له وارثا غيرهم وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي ==

عندي صبي قد بلغ أن يجامع مثله (قال الشافعي) فان كان خنثى يقول من حيث يقول الرجل فهو رجل يستزوج امرأة وإن كانت هي تقول من حيث تقول المرأة فهي امرأة تزوج رجلا وإن كان مشكلا لم يزوج وقيل له أنت أعلم بنفسك فأبها شئت أنكحك عليه ثم لا يكون للغيره أبدا (قال المزني) فأبها

تزوج وهو مشكل كان لصاحبه الخيار لنقصه قياسا على قوله في النسخة له الذكر إن لها فيه الخيار لنقصه

الاحسان الذي به رجم من زنى من كتاب التعريض بالخطبة وغير ذلك

(قال الشافعي) رجه الله تعالى فإذا أصاب الحسر البالغ أو أصيبت الحرة بالفسقة فهو احسان في الشراء وغيره لأن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين زنيا فلو كان المشرك لا يكون محصنا

قد علمت أنك اذا اقتلته مات فأنت لم تقتله فأين القياس انما يقتله لو أمته فأنت لم تقتله ولو كنت تقول  
لو قدرت عليه قتلته كالقاتل له لزمك اذ ارجع الى بلاد الاسلام أن يكون حكمه حكم الميت فقد نفذ عليه حكم  
الموتى قال ما فعل وكيف أفعل وهو حي قلت قد فعلت أو لا وهو حي ثم زعمت أنك ان حكمت عليه بحكم  
الموتى فرجع نائباً وأمواله قائمة ومدير قائم وفي يدغريه ماله بعينه الذي دفعته اليه وهو الى عشرين وفي  
يد أبيه ميراثه فقال لك رد على مالي وهذا غريبي يقول هذا مالك بعينه لم أغیره وانما هو لي الى عشرين  
وهذا أم ولدي ومديري بأعيانها قال لا أرد عليه لان الحكم قد نفذ فيه قلنا كيف رددت عليه ما في  
يدي وارثه وقد نفذ به الحكم قال هذا ماله بعينه قلنا والمال الذي في يدغريه وأم ولده ومدير ماله  
بعينه فكيف نقضت الحكم في بعضه دون بعض هل قلت هذا خبراً أو قاساً قال ما قلته خبراً ولكن قلته  
قاساً قلنا فلي أي شيء قيسه قال على أموال أهل البني بصيها أهل العدل فان تاب أهل البني  
فوجدوا أموالهم بأعيانها أخذوها وان لم يجدوها بأعيانها لم يغرهم أهل العدل وكذلك ما أصاب أهل  
العدل لاهل البني قلنا فهذا وجد ماله بعينه فرددت بعضه ولم ترد بعضه فاما أهل العدل لو أصابوا  
لاهل البني أموالاً ومدير رددتها على صاحبها وقلت لا يعتقان ولا يملكهما غير صاحبهما وليس هكذا  
قلت في مال المرتد

### (ميراث المشتركة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا ان المشتركة زوج وأم ولخوان لاب وأم وأخوان لام فلزوج النصف  
وللام السدس وللأخوين من الام الثلث ويشركهم بنو الاب والام لان الاب لماسقط حكمه صاروا بنى أم

== في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم البيينة على الموارث كما وصفت لك في قول أبي حنيفة ولا يقولان  
لانعلم في قول ابن أبي ليلى ولكن ية ولان لا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه  
ولا يقتسمان (قال الشافعي) واذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه البيينة أنها دار جدهما أبي  
أبيهما ولم تقل البيينة أكثر من ذلك الذي في يديه الدار منكر قضيت بهادار الجدهما ولم أقسمها بينهما حتى  
ثبت البيينة على من وورث جدهما ومن ورث أباهما لا في لأدري لعل معهما ورثة وأصحاب دين أو وصايا  
وأقبل البيينة اذا قالوا مات جدهما وتر كهما ميراثا لا وارث له غيرهما ولا يكونون بهذا شهودا على ما يعلمون  
لانهم في هذا كله انما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على  
العدل ولا أقبلهم اذا قالوا لا نعلم وارثا غير فلان وفلان الا أن يكونوا من أهل النسبة بالمشهدود عليه الذين  
يكون الاغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان وذلك أن يكونوا ذوي قرابة أو مودة أو خلطة أو خيرة  
بجوار أو غيره فاذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لان معنى البت معنى العلم ومعنى البت معنى البت واذا توفي  
الرجل وترك امرأته وترك في يديه متاعا فان باحشقة كان يحدث عن جاد عن ابراهيم أنه قال ما كان  
للرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة  
كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف  
وقال بعد ذلك لا يكون للمرأة الا ما يجيز به مثلها في ذلك كله لانه يكون رجل تاجر عنده متاع البيت من  
تجارته أو صنائع أو تكون رهون عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فمتاع البيت  
كله متاع الرجل الا الدرع والجمار وشبهه الا أن يقوم لاحدهما بيينة على دعواه ولو طلقها في دارها كان  
أمرها على ما وصفت لك في قولهما جعبا (قال الشافعي) واذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه  
قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للرجل أو المرأة أو بعد ما يوتيان واختلف في ذلك وورثتهما بعد  
موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان للزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فن أقام البيينة على ==

كما قال بعض الناس  
لما رجم صلى الله عليه  
وسلم غير محصن

(الصادق) مختصر  
من الجامع من كتاب  
الصادق ومن كتاب  
السكاح ومن كتاب  
اختلاف مالك والشافعي

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى ذكر الله  
الصادق والاجر في كلبه  
وهو المهر قال الله

تعالى لا جناح عليكم  
ان تطلقتم النساء ما لم  
تمسوهن أو تفرضا

لهن فريضة فدل أن  
عقدة النكاح بالكلام  
وأن ترك الصداق

لا يفسدها فلو عقد  
بمجهول أو بجرام ثبت  
النكاح ولها مهر

مثلها وفي قوله تعالى  
وأتبتم احداهن  
قطارا دليل على أن

لا وقت للصداق يحرم  
به تركه انتهى عن  
التكثير وتركه حد

القليل وقال صلى الله  
عليه وسلم أدوا العلائق  
قبل يارسول الله وما

العلائق قال ما تراضى  
به الاهلون (قال)  
ولا يقع اسم على الا

معا وقال بعض الناس مثل قولنا الا انهم قالوا لا يشركهم بنو الاب والام واحتجوا علينا بان أحجاب النبي صلى الله عليه وسلم اختلفوا فيها فقال بعضهم قولنا وقال بعضهم قولهم فقالوا اخترنا قول من قلنا بقوله من قبل أنا وجدنا بنى الاب والام قد يكونون مع بنى الام فيكون الواحد منهم الثلثان والجماعة من بنى الام الثلث ووجدنا بنى الاب والام قد يشركهم أهل الفرائض فأخذون أقل مما يأخذون بنو الام فلما وجدناهم مرة يأخذون أكثر مما يأخذون ومرة أقل مما يأخذون فرقنا بين حكمهم فورثنا كلا على حكمه لانا وان جعلتهم الام لم نعظم دون الاب وان أعطيناهم بالاب مع الام فرقنا بين حكمهم فقنا اننا انما أشركناهم مع بنى الام لان الام جعلتهم وسقط حكم الاب فاذا سقط حكم الاب كان كأن لم يكن ولو صار للاب موضع يكون له فيه حكم استعماله قل نصيبهم أكثر قال فهل تجد مثل ما وصفت من أن يكون الرجل مستعمل في حال ثم تأتي حال فلا يكون مستعمل فيها قلنا نعم قال وما ذلك قلنا ما قلنا نحن وأنت وظالمت فيه صاحبك من الزوج ينكح المرأة بعد ثلاث تطليقات ثم يطلقها فتحل للزوج قبله ويكون مبتدئاً لتكاحها وتكون عنده على ثلاث ولو نكحها بعد واحدة أو اثنتين لم يهدم الواحد ولا الثنتين كما يهدم الثلاث لانهما كان له معنى في احلال المرأة هدم الطلاق الذي تقدمه اذا كانت لا تحل الابن ولما لم يكن له معنى في الواحدة والثنتين وكانت تحل ازواجهن كاحل قبل زوج كما كانت تحل ولم يطلقها لم يكن له معنى فلم نستعمله قال اننا نقول هذا اخبرنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قلت وقاسا كلوصفنا لاه قد خالف عمر فيه غيره قال فهل تجد في الفرائض قلت نعم الاب يموت ابسه وللابن اخوة فلا يرثون

= شئ من ذلك فهو له ومن لم يقم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندي بالعقولة عنه على الاجماع عليه أن هذا المتاع في أيديهما معا فهو بينهما متاعان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما معا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل وكيف يكون للرجل الصنوج والحلوق والدروع والحرير ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قد علك الرجال متاع النساء والنساء متاع الرجال أو رأيت لو أقام الرجل البينة على متاع النساء والمرأة البينة على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البينة فاذا قال بلى قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشئ في يدي المتنازعين يثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما ثبتت له البينة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهي في أيديهما فان استعملت عليه الظنون وتركت الظاهر قيل لك فأتقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعيا معا فان زعمت أنك تعطي الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فأتقول في رجل غير موسر ورجل موسر تداعيا بقوتهم ولو لا فان زعمت أنك تجعله للموسر وهو في أيديهما معا خالف مذهب العامة وأن زعمت أنك تقسم بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة واذا أسلم الرجل على يدي الرجل والاه وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أمانخفة كان يقول ميراثه بلفظنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب وعن عبد الله بن مسعود وبهذا أخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه تثبتا بطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا لأبي نعمة الليث ابن أبي سليم عن أبي الأشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك مالا فهو له وان أبي فليب المال قال أبو خنيفة عن ابراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق ان رجلا من أهل الارض والى ابن عمه فمات وترك مالا فأسألو ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) واذا أسلم الرجل على يدي الرجل والاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاعا الوالان أعنت وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون الا لمن أعنت والاخر أن لا يتحول الولاء عن أعنت وهذا مكتوب في كتاب الولاء

على ماله قيمة وان قلت  
مثل الفلس وما أشبهه  
وقال صلى الله عليه  
وسلم لرجل التمس ولو  
خاتمنا من حديد  
فالتمس فلم يجد شيئا  
فقال هل معلن شئ من  
القرآن قال نعم سورة  
كذا وسورة كذا فقال  
قد زوجتكها بعموك  
من القرآن وبلغنا أن  
النبي صلى الله عليه  
وسلم قال من استحل  
بدرهم فقد استحل  
وأن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه قال  
في ثلاث قبضت زيب  
مهر وقال ابن المسيب  
لو أصدفها سوطا جاز  
وقال ربعة درهم  
قال قلت وأقل قال  
ونصف درهم قال  
قلت فأقل قال نعم  
وحبة خنطة أو قبضة  
خنطة (قال الشافعي)  
فما جاز أن يكون غشا  
لشئ أو مبيعا بشئ أو  
أجرة لشيء جاز اذا  
كانت المرأة مالكة  
لامرها

مع الأب فإذا كان الأب قاتلاً ورثوا ولم يورث الأب من قبل أن يحكم الأب قد زال وما زال حكمه كان يكن لم يكن فلم ينعهم الميراث به إذا صار لأحكامه كما منعناهم به إذا كان له حكم وكذلك لو كان كافراً أو مملوكاً قال فهذا الإرث بحال وأولئك يرثون بحال قلنا وليس انما ننظر في الميراث إلى الفريضة التي يدلون فيها بحقوقهم لا ننظر إلى حالهم قبلها ولا بعدها قال وما نغني بذلك قلت لو لم يكن قاتلاً ورث وإذا صار قاتلاً لم يرث ولو كان مملوكاً فبات ابنه لم يرث ولو عتق قبل أن يموت ورث قال هذا هكذا قلنا فنظرنا إلى الحال التي لم يكن فيها للأب حكم في الفريضة أسقطناه ووجدناهم لا يخربون من أن يكونوا إلى بنى الأم

### (كتاب الوصايا)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال كتبنا هذا الكتاب من نسخة الشافعي من خطه بيده ولم نسمعه منه وذكر الربيع في أوله وإذا أوصى الرجل للرجل بثلث نصيب أحد ولده وذكر بعده تراجم وفي آخرها ما ينبغي أن يكون مقدماً وهو

### (باب الوصية وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فيما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوصية أن قوله صلى الله عليه وسلم ما حق امرئ له مال يحتل ما لا مرئ أن يبيت ليلتين الا وصيته مكتوبة عنده ويحتمل ما المعروف في الاخلاق الا هذا من وجه القرض

### (باب الوصية بمثل نصيب أحد ولده أو أحد ورثته ونحو ذلك) وليس في التراجم

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل للرجل بثلث نصيب أحد ولده فان كانوا اثنين فله الثلث وان كانوا ثلاثة فله الربع حتى يكون مثل أحد ولده وان كان أوصى بمثل نصيب ابنه فقد أوصى له بالنصف فله الثلث كاملاً الا أن يشاء الابن أن يعلم له السدس (قال) وانما ذهبت اذا كانوا ثلاثة الى أن يكون له الربع وقد يحتمل أن يكون له الثلث لانه يعلم أن أحد ولده الثلاثة يرثه الثلث وانما لم يكن القول محتملاً أن يكون أراد أن يكون كأحد ولده وأراد أن يكون له مثل ما يأخذ أحد ولده جعلته الأقل فأعطيته إياه لانه اليقين ومنعته الثلث وهكذا لو قال أعطوه مثل نصيب أحد ولدي فكان في ولد رجل ونساء أعطته نصيب امرأته لأنه أقل وهكذا لو كان ولده ابنه وابن ابن فقال أعطوه مثل نصيب أحد ولدي أعطته السدس ولو كان ولداً ابناً ابناً أو أكثر أعطته أقل ما نصيب واحد منهم ولو قال له مثل نصيب أحد ورثتي فكان في ورثته امرأته ورثته غنا ولا وارث له يرث أقل من ثمن أعطته إياه ولو كان له أربع نسوة يرثه ثمناً أعطته ربع الثمن وهكذا لو كانت له عسبة فوَرثته أعطته مثل نصيب أحد منهم وان كان سهم من الأقل مما نصيب أحد ورثته ولو كان ورثته أخوة لأب وأخوة لأم فقال أعطوه مثل نصيب أحد أخوتي أوله مثل نصيب أحد أخوتي فذلك كالمساواة ولا تبطل وصيته بأن الأخوة للأب لا يرثون ويعطى مثل نصيب أقل أخوته الذين يرثونه نصيباً ان كان أحد أخوته لأم أقل نصيباً وبني الأم والأب أعطى مثل نصيبه (قال) ولو قال أعطوه مثل أكثر نصيب وارثي نظر من يرثه فأيهم كان أكثره ميراثاً أعطى مثل نصيبه حتى يستكمل الثلث فان جاوز نصيبه الثلث لم يكن له الا الثلث الا أن يشاء ذلك الورثة وهكذا لو قال أعطوه أكثر مما نصيب أحد من ميراثي أو أكثر نصيب أحد ولدي أعطى ذلك حتى

### (الجعل والاجارة)

من الجامع من كتاب  
الصدق وكتاب النكاح  
من أحكام القرآن  
ومن كتاب النكاح  
القديم

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى وإذا أنكح  
صلى الله عليه وسلم  
بالقرآن فلو أنكحها على  
أن يعلمها قرأنا أو أبانها  
بعيها أو بالآبق فعلها  
أو جاهد بالآبق ثم  
طلقها قبل الدخول

رجع عليها بنصف  
أجر العليم (قال  
المرزقي) ونصف أجر  
الحبي بالآبق فان لم  
يعلمها أو لم يأنها بالآبق  
رجعت عليه بنصف  
مهر مثلها لانه ليس له  
أن يخلوها بها يعلمها  
(قال المرزقي) وكذا  
لو قال نكحت على  
خياطة ثوب بعينه  
فهذا الثوب فله مهر  
مثلها وهذا أصح من  
قوله لو مات رجعت في  
ماله بأجر مثله في تعليمه

(صدق ما يزيد بينه  
ونقص) من الجامع  
وغير ذلك من كتاب  
الصدق ونكاح القديم  
ومن اختلاف الحديث  
ومن مسائل شتى

(قال الشافعي) رحمه

الله وكل ما أصدقها  
فلكته بالعقد وضمنته  
بالدفع فلها زناؤه وعليها  
نقصانه فان أصدقها  
أمة أو عبد صغيرين  
فكبرا أو أعين فأبصر  
ثم طلقها قبل الفحول  
فعلها نصف قيمتهما يوم  
قبضهما إلا أن تناء  
دفعهما زائدين فلا  
يكون له إلا ذلك إلا أن

تكون الزيادة غيرهما  
بأن يكونا كبرا كبيرا  
بعيداً فالصغير يصلح  
لما لا يصلح له الكبير  
فيكون له نصف قيمتهما  
وان كانا ناقصين فله  
نصف قيمتهما إلا أن  
يشاء أن يأخذهما  
ناقصين فليس لهما  
منعه إلا أن يكونا  
يسلمان لما لا يصلح له  
الصغير فيخول ذلك  
وهذا كله ما لم يقض  
له القاضي بنصفه  
فتكون هي حيث شئ

يستكمل الثلث ولو قال أعطوه ضعف ما يصيب أكثر ولدي نصيباً أعطى مثلي ما يصيب أكثر ولده نصيباً  
ولو قال ضعفي ما يصيب ابني نظرت ما يصيب ابني فان كان مائة أعطته ثلثمائة فأكون أضعفت المائة  
التي تصيبه غير أنه مرة ثم مرة فذلك ضعفان وهكذا ان قال ثلاثة أضعاف وأربع لم أزد على أن أنظر  
أصل الميراث فأضعفه مرة بعد مرة حتى يستكمل ما أوصى له به ولو قال أعطوه مثل نصيب أحد من  
أوصيت له أعطى أقل ما يصيب أحد من أوصى له لأنني إذا أعطيته أقل فقد أعطيته ما أعلم أنه أوصى  
له به فأعطيته باليقين ولا أجاز ذلك لأنه شك والله تعالى أعلم

### (باب الوصية بجزء من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لفلان نصيب من مالي أو جزء من مالي أو حظ من مالي كان هذا  
كله سواء ويقال للورثة أعطوه منه ما شئتم لأن كل شيء جزء ونصيب وحظ فان قال الموصي له قد علم الورثة  
أنه أراد أكثر من هذا أحلف الورثة ما تعلمه أراد أكثرهما أعطاه ونعطيته وهكذا لو قال أعطوه جزءاً قليلاً من  
مالي أو حظاً أو نصيباً ولو قال مكان قليل كثير ما عرفت للكثير حداً وذلك أني لو ذهبت إلى أن أقول  
الكثير كل ما كان له حكم وحدت قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره  
فكان مثقال ذرة قليلاً وقد جعل الله تعالى لها حكماً كبرى في الخير والنشر ورأيت قليل مال الأديمين وكثيره  
سواء يقضي بأدائه على من أخذه غصباً أو تعدياً واستهلكه (قال الشافعي) ووجدت ربع دينار قليلاً  
وقد يقطع فيه (قال الشافعي) ووجدت مائتي درهم قليلاً وفيها زكاة وذلك قد يكون قليلاً في كل ما وقع  
عليه اسم قليل وقع عليه اسم كثير فليام يكن للكثير حد يعرف وكان اسم الكثير يقع على القليل كان ذلك  
إلى الورثة وكذلك لو كان جافاً فمر لرجل بقليل ماله أو كثيره كان ذلك إليه حتى لم يسم شيئاً ولم يحدد فذلك  
إلى الورثة لأن لا أعطيه بالشك ولا أعطيه إلا باليقين

### (باب الوصية بشئ مسمى بغير عينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى لرجل فقال أعطوه عبدان رقيقاً أعطوه أي عبدان أو  
ولو قال أعطوه شاة من غنمي أو بعير من ابلي أو جزار من حميري أو بغلاً من بغلي أعطاه الورثة أي ذلك  
شاة أو بعير أو جزار أو بغل أو رقيق أو رأس من رقيق أعطوه أي رأس شاة من رقيقه  
ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً معيباً أو غير معيب وكذلك إذا قال دابة من دوابي أعطوه أي دابة شاة أو أنثى  
أو ذكر صغيرة كانت أو كبيرة وكذلك يعطونه صغيراً من الرقيق إن شاء أو كبيراً ولو أوصى فقال أعطوه  
رأساً من رقيق أو دابة من دوابي فأت من رقيقه رأس أو من دوابه دابة فقال الورثة هذا الذي أوصى له به  
وأنكر الموصي له ذلك فقد ثبت الموصي له به عبد أو رأس من رقيقه فيعطيه الورثة أي ذلك شاة أو دابة  
مما أت ما حل للثلث ذلك كالأوصى له به مائة دينار فله من ماله مائة دينار لم يكن عليه أن يحسب عليه  
ما حل للثلث وذلك أنه جعل المشقة فيما يقطع به إليهم فلا يبرؤن حتى يعطوه إلا أن يملك ذلك كله  
فيكون كهلاك عبد أو موصى له به بعينه وإن لم يبق إلا واحد مما أوصى له به من دواب أو رقيق فهو له وإن  
هلك الرقيق أو الدواب أو ما أوصى له به كله بطلت الوصية

### (باب الوصية بشئ مسمى لا يملكه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال الموصي أعطوا فلاناً شاة من غنمي أو بعيراً من ابلي أو عبدان من رقيق  
أو دابة من دوابي فلم يوجد له ولا شئ من الصنف الذي أوصى له به بطلت الوصية لأنه أوصى له بشئ

مسمى أضافه الى ملكه لا يملكه وكذلك لو أوصى له وله هذا الصنف فهلاك أو باعه قبل موته بطلت الوصية له ولو مات وله من صنف ما أوصى فيه بشئ هات ذاك الصنف الا واحدا كان ذلك الواحد للوصى له اذا حله بالثالث ولو مات فلم يبق منه شئ بطلت وصية الرجل له بذهابه ولو صادف را على أنه بقي منه شئ فقال الموصى له استهلك الورثة وقال الورثة بل هلك من السماء كان السؤل قول الورثة وعلى الموصى له البينة فان جاءها قبل الورثة أعطوه ماشتم بما يكون مثله غمنا لاقول الصنف الذي أوصى له به والقول في غمته قولكم اذا حثتم بشئ يحتمل واحفظوا له الآن. أتى بينة على أن أقله غمنا كان مبلغ غمته كذا ولو استهلك ذلك كله وارث أو أجنبي كان للوصى له أن يرجع على مستهلكه من كان بمن أي شئ سلمه له الوارث منه فان أخذ الوارث منه غن بعض ذلك الصنف وأفلس ببعضه رجع الموصى له على الوارث عما أصاب ماله له الوارث من ذلك الصنف بقدر ما أخذ كانه أخذ نصف غن فقال الوارث أسلم له أدنى شاة منها او قيمته درهمان فيرجع على الوارث بدرهم وهكذا في كل صنف والله تعالى أعلم

### (باب الوصية بشاة من ماله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أوصى لرجل بشاة من ماله قيل للورثة أعطوه أم شاة شتمت كانت عندكم أو اشتريتموها له صغيرة أو كبيرة أو ضائنة أو ماعرة فان قالوا نعطيه نظيبا أو ربه لم يكن ذلك لهم وان وقع على ذلك اسم شاة لان المعروف اذا قيل شاة ضائنة أو ماعرة وهكذا لو قالوا نعطيكم تيسا أو كبشاً لم يكن ذلك لهم لان المعروف اذا قيل شاة أنها أنثى وكذلك لو قال أعطوه بعير أو ثوراً من مالي لم يكن لهم أن يعطوه ناقه ولا بقرة لانه لا يقع على هذين اسم البعير ولا الثور على الافراد وهكذا لو قال أعطوه عشرة أيتى من مالي لم يكن لهم أن يعطوه فيها ذكراً وهكذا لو قال أعطوه عشرة أجمال أو عشرة أنوار أو عشرة أنياس لم يكن لهم أن يعطوه أنثى من واحد من هذه الاصناف ولو قال أعطوه عشر من غنمي أو عشر من ابني أو عشر من أولاد غنمي أو ابني أو بقري أو قال أعطوه عشر من الغنم أو عشر من البقر أو عشر من الابل كان لهم أن يعطوه عشر ان شاءوا ان شاءوا ان شاءوا كورا كلها وان شاءوا كورا وان شاءوا لان الغنم والبقر والابل جاع يقع على الذكور والاناث ولا شئ أولى من شئ ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون خمس ذود صدقة فلم يختلف الناس أن ذلك في الذكور دون الاناث والاناث دون الذكور والذكور والاناث لو كانت لرجل ولو قال أعطوا فلان من مالي دابة قيل لهم أعطوه ان شئتم من الخيل أو البغال أو الحمير أنثى أو ذكراً لانه ليس الذكور منها بأولى باسم الدابة من الانثى ولكنه لو قال أنثى من الدواب أو ذكراً من الدواب لم يكن له الا ما أوصى به ذكراً كان أو أنثى صغيراً كان أو كبيراً عجف كان أو سميماً عيماً كان أو سليماً والله تعالى الموفق

### (باب الوصية بشئ سمي فيه ملك بعينه أو غير بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى الرجل لرجل بشئ واحد بعينه مثل عبد وسيف ودار وأرض وغير ذلك فاستحق ثلثا ذلك الشئ أو هلك وبقي ثلثه مثل دار ذهب السيل بثلاثها أو أرض كذلك فالثلث الباقي للوصى له اذا خرج من الثلث من قبل أن الوصية موجودة وخارجة من الثلث

### (باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال أعطوا فلاناً كلبين كلابي وكانت له كلاب كانت الوصية جائزة لان الموصى له يملكه بغير غنم وان استهلكه الورثة ولم يعطوه ماله أو غنمهم لم يكن له غنم يأخذه لانه لا غنم للكلب

ضائنة لما أصابه في يديها فان طلقها والنحل مطلعة فأراد أخذ نصفها بالطلع لم يكن له ذلك وكانت كالجارية الحلي والشاة الماخض ومخالفة لهما في أن الاطسلاع لا يكون مغراً للنحل عن حالها فان شاءت أن تدفع اليه نصفها فليس له الا ذلك وكذلك كل شجر الا أن يقل الشجر فيصير قسماً فلا يلزمه وليس لها ترك الثمرة على أن تتخنيها ثم تدفع اليه نصف الشجر لا يكون حقه مجهلاً فتؤخره الا أن يشاء ولو أراد أن يؤخرها الى أن تجسد الثمرة لم يكن ذلك عليها وذلك أن النحل والشجر يزيدان الى الجداد وأنه لما طلقها وفيها الزيادة كان يجوز لها أن تأخذ هي المالكة دونه وحقه في قيمته (قال المزني) ليس هذا عندني بشئ لانه يميز بين النحل قد أرت فيكون ثمرها للبائع حتى يستجنيها والنحل لا يشتري مجهلاً ولو كانت مؤخره ما جاز



يبيع عين مؤخرة فلما  
 جازت بهجلة والنسر  
 فيها جاز رد نصفها  
 للزوج مبهلا والنسر  
 فيها وكان رد النصف  
 في ذلك أحق بالجواز  
 من الشراء فإذا جاز  
 ذلك في الشراء جاز في  
 الرد (قال الشافعي)  
 وكذلك الأرض تزورها  
 أو تعرسها أو تحسرها  
 (قال المزني) الزرع  
 مضر بالأرض منقص  
 لها وإن كان لحصاده  
 غاية فله الخيار في  
 قبول نصف الأرض  
 منقصة أو القصة  
 والزرع لها وليس غسر  
 النخل مضر بها فله  
 نصف النخل والنرلهما  
 وأما القسراس فليس  
 بشيه لهما لأن لهما  
 غاية بفلاقان فيها  
 مكانهما من حداد

(۱) قوله فان اشتري  
له العطل الذي يضرب  
به فكان يصلح الى قوله  
وان كان العطل الذي  
يضرب به الخ كذا في  
جميع النسخ ولعل في  
العبارة سقطا وحرر  
كتبه مصححه

ولولم يكن له كلب فقال أعطوا فلانا كلبا من مالى كانت الوصية باطلة لانه ليس على الورثة ولا لهم أن يشتروا من ثلثه كلبا يعطوه اياه ولو استوهوه فهو له لم يكن دخالقا ماله وكان مذكاهم ولم يكن عليهم أن يعطوا ملكتهم للوصى له والموصى لم يملكه ولو قال أعطوه طبلا من طبول وله الطبل الذي يضرب به الحرب والطبل الذي يضرب به اللهو فان كان الطبل الذي يضرب به اللهو يصلح لشي غير اللهو قيل للورثة أعطوه أى الطبلين شتم لان كلا يقع عليه اسم طبل ولولم يكن له الا أحد الصنفين لم يكن لهم أن يعطوه من الآخر وهكذا لو قال أعطوه طبلا من مالى ولا طبل له ابتاعه الورثة أى الطبلين شاؤا بما يجوز له فيه وان ابتاعوا له الطبل الذي يضرب به الحرب ففى أى עוד أو صفر شاؤا ابتاعوه ويتبعونه وعليه أى جلد شاؤا بما يصلح على الطبول فان أخذوه بجلدة لا تعمل على الطبول لم يجز ذلك حتى يأخذوه بجلدة تتخذ مثلها على الطبول وان كانت أدنى من ذلك (١) فان اشترى له الطبل الذى يضرب به فكان يصلح لغير الضرب واشترى له طبلا فان كان الجبدان اللذان يجعلان عليه ماله لجان لغير الضرب أخذ بجلدته وان كانا لا يصلحان لغير الضرب أخذ الطبلين بغير جلدتين وان كان يقع على طبل الحرب اسم طبل بغير جلدة أخذته الورثة ان شاؤا بلا جلد وان كان الطبل الذى يضرب به لا يصلح الا للضرب لم يكن للورثة أن يعطوه طبلا الا بطلا للحرب كالجوكان أو صبي له بأى دواب الارض شاء الورثة لم يكن لهم أن يعطوه مخزرا ولو قال أعطوه كبرا كان الكبر الذى يضرب به دون مساواه من الطبول ودون الكبر الذى يتخذونه النساء رؤسهن لانهن انما سمين ذلك كبرا تشبيها بهذا وكان القول فيه كإوصفت ان صلح لغير الضرب جازت الوصية وان لم يصلح الا للضرب لم تجز عندى ولو قال أعطوه עודا من عبد اتى وله عبيدان يضرب بهما وعيدان قسى وعصى وغيرها فالعود اذا وجهه المتكلم للعود الذى يضرب به دون مساواه مما يقع عليه اسم עוד فان كان العود يصلح لغير الضرب جازت الوصية ولم يكن عليه الا أقل مما يقع عليه اسم עוד أو صفره بلا وزن وان كان لا يصلح الا للضرب بطلت عندى الوصية وهكذا القول فى المزامير كلها وان قال مزمار من مزاميرى أو من مالى فان كانت له مزامير شتى فأيهما شاؤا أعطوه وان لم يكن له الا صنف منها أعطوه من ذلك الصنف وان قال مزمار من مالى أعطوه أى مزمار شاؤا نأى أو قصبه أو غيرها ان صلحت لغير الزمر وان لم تصلح الا للزمر لم يعط منها شيأ ولو أوصى رجل لرجل بجمرة خمر بعينها فما فيها أهريق الخمر وأعطى طرف الجمرة ولو قال أعطوه قوسا من قسى وله قسى معمولة وقسى غير معمولة وأليس له منها شتى فقال أعطوه עודا من القسى كان عليهم أن يعطوه قوسا معمولة أى قوس شاؤا صغيرا أو كبيرا أو أية أو أى عمل شاؤا اذا وقع عليها اسم قوس نرعى بالنبل أو الشباب أو الحسان ومن أى עוד شاؤا ولو أرادوا أن يعطوه قوس جلا حتى أو قوس ندف أو قوس كرسف لم يكن لهم ذلك لان من وجهه بقوس فاعما يذهب الى قوس رعى بما وصفت وكذلك لو قال أى قوس شتم أى قوس الدنيا شتم ولكنه لو قال أعطوه أى قوس شتم مما يقع عليه اسم قوس أعطوه ان شاؤا أو قوس ندف أو قوس قطن أو هاشاؤا أو ما وقع عليه اسم قوس ولو كان له صنف من القسى فقال أعطوه من قسى لم يكن لهم أن يعطوه من غير ذلك الصنف ولا عليهم وكان لهم أن يعطوه أيها شاؤا كانت عرسة أو فارسة أو دودانة أو قوس حسان أو قوس قطن

(باب الوصية في المساكين والفقراء)

(قال البياضي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فقال ثلث مالي في المساكين فكل من لاملاله ولا كسب يغنيهم داخل في هذا المعنى وهو الأحرار ودون المال الذي عن أيديهم عقبة (قال) وينظر أين كان ماله فيخرج ثلثه فيقسم في مساكين أهل ذلك البلد الذي به ماله دون غيرهم فان كثرت في غنيهم نقل الى أقرب البلدان ثم كان هكذا حيث كان له مال صنع به هذا وهكذا قال ثلث مالي في الفقراء كان

مثل المساكين يدخل فيه الفقير والمساكين لأن المسكين فقير والفقير مسكين إذا أفرد الموصي القول هكذا ولو قال ثلث مالي في الفقراء والمساكين علمنا أنه أراد التمييز بين الفقر والمسكنة فالفقير الذي لا مال له ولا كسب يقع منه موقعا والمساكين من له مال أو كسب يقع منه موقعا ولا يغنيه فيجعل الثلث بينهم نصفين ونعني به مساكين أهل البلد الذين أظهرهم ماله وفقراءهم وإن قل ومن أعطى في فقراء أو مساكين فإما أعطى لغنى فقرا ومسكنة فينظر في المساكين فإن كان فهم من يخرجهم من المسكنة مائة وآخر يخرجهم من المسكنة نخسون أعطى الذي يخرجهم من المسكنة مائة ميهين والذي يخرجهم نخسون سهمين وهكذا يصنع في الفقراء على هذا الحساب ولا يدخل فيهم ولا يفضل ذوق ربه على غيره إلا بما وصفت في غيره من قدر مسكنته أو فقره (قال) فإذا نقلت من بلد إلى بلد أو خص بها بعض المساكين والفقراء دون بعض كرهته ولم ين لي أن يكون على من فعل ذلك ضمان ولكنه لو أوصى بفقراء أو مساكين فأعطى أحد الصنفين دون الآخر ضمن نصف الثلث وهو السدس لأننا قد علمنا أنه أراد صنفين فخرم أحدهما ولو أعطى من كل صنف أقل من ثلاثة ضمن ولو أعطى واحدا ضمن ثلثي السدس لأن أقل ما يقسم عليه السدس ثلاثة وكذلك لو كان الثلث لصنف كان أقل ما يقسم عليه ثلاثة ولو أعطاهما اثنين ضمن حصة واحد إن كان الذي أوصى به السدس فثلث السدس وإن كان الثلث فثلث الثلث لأنه حصة واحد وكذلك لو قال ثلث مالي في المساكين يضعه حيث رأى منهم كان له أقل ما يضعه فيه ثلاثة ضمن إن وضعه في أقل منهم حصة ما بقي من الثلاثة وكان الاختيار له أن يعهم ولا يضيق عليه أن يحتج بفضعه في أحوجهم ولا يضعه كما وصفت في أقل من ثلاثة وكان له الاختيار إذا خص أن يخص قرابة الميت لأن إعطاء قرابته يجمع أنهم من الصنف الذي أوصى لهم وأنهم ذوو رحم على صلتها لو اب

### (باب الوصية في الرقاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى بثلث ماله في الرقاب أعطى منها في المكاتبين ولا يتسدى منها عتق رقبة وأعطى من وجد من المكاتبين بقدر ما بقي عليهم وعوا كما وصفت في الفقراء والمساكين لا يختلف ذلك وأعطى ثلث كل مال له في بلد في مكاتبه أهله (قال) وإن قال يضعه منهم حيث رأى فكأقلت في الفقراء والمساكين لا يختلف فإن قال يعتقه به عني رقبا لم يكن له أن يعطي مكاتبه مائة درهمين وإن فعل ضمن (١) وإن بلغ أقل من ثلاث رقبا لم يجزه أقل من عتق ثلاث رقاب فإن فعل ضمن حصة من تركه من الثلث وإن لم يبلغ ثلاث رقاب وبلغ أقل من رقتين يحددهما ثمانا وفضل فضل جعل الرقتين أكثر مما احتج يذهب في رقتين ولا يجبس شيئا لا يبلغ رقبة وهكذا لو لم يبلغ رقتين وزاد على رقبة ويجزئه أي رقبة اشترى صغيرة أو كبيرة أو ذكرا أو أنثى وأحب إلى أركى الرقاب وخيرها وأحرها أن يفك من سيده مملوك وإن كان في الثلث سعة تحتمل أكثر من ثلاث رقاب فقبل أيهما أحب اليك الأقل الرقاب واستغلاها أو أكثرها واسترخاها قال أكثرها واسترخاها أحب إلى فإن قال ولم قبل لأنه يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار ويزيد بعضهم في الحديث حتى الفرج بالفرج

### (باب الوصية في الغارمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى بثلث ماله في الغارمين فالقول أنه يقسم في غارمي البلد الذي به ماله وفي أقل ما يعطاه ثلاثة فصاعدا كالقول في الفقراء والرقاب وفي أنه يعطي الغارمون بقدر غرمهم كالقول في الفقراء لا يختلف ويعطي من له الدين عليهم أحب إلى ولو أعطوه في دينهم رجوت أن يسع

وحصاد وليس كذلك الغراس لأنه ثابت في الأرض فله نصف قيمتها وأما الحشرت فزادها فليس عليها أن تعطى نصف ما زاد في ملكها إلا أن نشاء وهذا عندى أشبه بقوله وبالله التوفيق (قال الشافعي) ولو ولدت الأمة في يديه أو نتجت الماشية فنقصت عن حالها كان الولد لها دونه لأنه حدث في ملكها فإن شئت أخذت أنصافا ناقصة وإن شئت أخذت أنصافا مبهاموم أصدقها (قال المرتضى) هذا قياس قوله في أول باب ما جاء في الصداق في كتاب الأم وهو قوله وهذا خطأ على أصله (قال الشافعي)

(١) قوله وإن بلغ أقل من ثلاث رقاب وقوله بعد وبلغ أقل من رقتين كذا في النسخ بزيادة لفظ أقل من في الموضوعين والظاهر أنهم ما من زيادة التامخ والمعنى على سقوطهما فتأمل كتبه معجمه

فان أصدقها عرضا  
بعينه أو عبدا فهلاك  
قبل أن يدفعه فلها  
قيمة يوم وقع النكاح  
فان طلبته فنعها فهو  
غاصب وعليه أكثر  
ما كان قيمة (قال  
المرزقي) فداق في  
كتاب الخلع لو أصدقها  
دارا فاحتوت قبل  
أن تقبضها كان لها  
الخيار في أن ترجع  
بمهر مثلها أو تكون  
لها العرصة بحصتها  
من المهر وقال فيه  
أيضا لو خلعها على  
عبد بعينه فمات  
قبل أن يقبضه رجعت  
عليها بمهر مثلها كما  
رجعت لو اشتراها  
فان ترجع بالتمن  
الذي قبضت (قال  
المرزقي) هذا أشبه بأصله  
لانه يجعل بدل النكاح  
وبدل الخلع في معنى  
بدل البيع المستهلك  
فإذا بطل البيع قبل  
أن يقبض وقد قبض  
البدل واستهلك رجع  
بقيمة المستهلك وكذلك  
النكاح والخلع إذا  
بطل بدله سارجع  
بقيمتها وهو مهر المثل  
كالبيع المستهلكات

### (باب الوصية في سبيل الله)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله أعطيه من أراد الغزو لا يجزئ  
عندي غيره لأن من وجه بأن أعطى في سبيل الله لا يذهب إلى غير الغزو وإن كان كل ما أريد الله به من  
سبيل الله والقول في أن يعطاه من غزاه من غير البلد الذي به مال الموصي ويجمع عمومهم وأن يعطوا بقدر  
مغازيهم إذا بعدت وقربت مثل القول في أن تعطى المساكين بقدر مسكنهم لا يختلف وفي أقل من  
يعطاه وفي مجاوزته إلى بلد غيره مثل القول في المساكين لا يختلف ولو قال أعطوه في سبيل الله أو في سبيل الخير  
أو في سبيل البر أو في سبيل الثواب جزئ أجزاء أعطيه ذو قرابته فقراء كانوا أو أغنياء والفقراء والمساكين  
وفي الرقاب والغارمين والغزاة وابن السبيل والحاج ودخل الضيف وابن السبيل والسائل والمعتقر فيهم  
أو في الفقراء والمساكين لا يجزئ عندي غيره أن يقسم بين هؤلاء لكل نصف منهم سهم فان لم يفعل الوصي  
ضمن سهم من منعه إذا كان موجودا ومن لم يجده حبس له سهمه حتى يجده بذلك البلد أو ينقل إلى أقرب  
البلدان به من فيه ذلك الصنف فيعطوه

### (باب الوصية في الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وكان قد حج حجة الاسلام فأوصى أن يحج عنه فان بلغ  
ثلثه حجة من بلده أجزأه من رجل من بلده وان لم يبلغ أجزأه من رجل من حيث بلغ ثلثه (قال الربيع) الذي  
يذهب إليه الشافعي أنه من لم يكن حج حجة الاسلام أن عليه أن يحج عنه من رأس المال وأقل ذلك من الميقات  
(قال الشافعي) ولو قال أحجوا عني فلانا بمائة درهم وكانت المائة أكثر من اجارته أعطى لها الوصية  
كان بعينه أو بغير بعينه ما لم يكن وارثا فان كان وارثا فأوصى له أن يحج عنه بمائة درهم وهي أكثر من  
أجر مثله قبل له أن يشت فاحج عنه بأجر مثلك ويطل الفضل عن أجر مثلك لانها وصية والوصية لو ائثرت  
لا تجوز وان لم تشأ أحجنا عنه غيرك بأقل ما يقدر عليه أن يحج عنه من بلده والاجارة بيع من اليسوع  
فاذا لم يكن فيها لحاجة فليست بوصية ألا ترى أنه لو أوصى أن يشتري عبد لو ائثرت فاشتري بغيره جاز  
وهكذا لو أوصى أن يحج عنه فقال وارثه أنا حج عنه بأجر مثلي جاز له أن يحج عنه بأجر مثله (قال) ولو  
قال أحجوا عني بثلثي حجة وثلثه يبلغ أكثر من حج جاز ذلك لغير وارث ولو قال أحجوا عني بثلثي وثلثه يبلغ  
حجبا فن أجاز أن يحج عنه متطوعا حج عنه بثلثه بقدر ما بلغ لا يزيد أحد أو يحج عنه على أجر مثله فان فضل من  
ثلثه ما لا يبلغ أن يحج عنه أحد من بلده أجزأه من أقرب البلدان إلى مكة حتى ينفذ ثلثه فان فضل درهم  
أو أقل مما لا يحج عنه به أحد رد ميراثا وكان كمن أوصى لمن لم يقبل الوصية (قال) فان أوصى أن  
يحج عنه حجة أو حجبا في قول من أجاز أن يحج عنه فأجزأه من ضرورة لم يحج فالج عن الحاج لا عن الميت  
ويرد الحاج جميع الاجرة (قال) ولو استؤجر عنه من حج فأفسد الحج رد جميع الاجارة لانه أفسد العمل  
الذي استؤجر عليه ولو أحجوا عنه امرأة أجزأه وكان الرجل أحب إلى ولو أحجوا رجلا عن امرأة أجزأ  
عنها (قال) واحصار الرجل عن الحج مكتوب في كتاب الحج وإذا أوصى الرجل أن يحجوا عنه رجلا فمات  
الرجل قبل أن يحج عنه أجزأه غيره كالأوصى أن يعق عنه رقبة فابتعت فلم تعق حتى ماتت أعتق عنه  
أخرى ولو أوصى رجل قد حج حجة الاسلام فقال أحجوا عني فلانا بمائة درهم وأعطوا ما بقي من ثلثي فلانا  
وأوصى بثلث ماله لرجل بعينه فلموصى له بالثلث نصف الثلث لانه قد أوصى له بالثلث والحاج وللوصي  
له بما بقي من الثلث نصف الثلث ويحج عنه رجل بمائة

(باب العتق والوصية في المرض)

أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن أبوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته ليس له مال غيرهم وذكر الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعتق البتات في المرض إذا مات المعتق من الثلث وهكذا الهبات والصدقات في المرض لأن كله شيء أخرجه المالك من ملكه بلا عوض مال أخذه فإذا أعتق المريض عتق ببات وعتق بتدبير ووصية بدئي بعتق البتات قبل عتق التدبير والوصية وجميع الوصايا فإن فضل من الثلث فضل عتق منه التدبير والوصايا وأنفذت الوصايا لأهلها وإن لم يفضل منه فضل لم تكن وصية وكان تكن مات لأماله وهكذا أكل ما وهب فقبضه الموهوب له أو تصدق به فقبضه لأن يخرج ذلك في حياته وأنه مملوك عليه إن عاش بكل حال لا يرجع فيه فهي كإلزامه بكل حال في ثلث ماله بعد الموت وفي جميع ماله إن كانت له حصة والوصايا بعد الموت لم تلزمه إلا بعد موته فكان له أن يرجع فيها في حياته فإذا أعتق رقيقه لأماله لغيره في مرضه ثم مات قبل أن تحدث له حصة فإن كان عتقه في كلمة واحدة مثل أن يقول انهم أحرار أو يقول رقيق أو كل مملوك لي أفرع بينهم فأعتق ثلثه وأرق الثلثان وإن أعتق واحدا أو اثنين ثم أعتق من بقي بدئي بالأول من أعتق فإن خرج من الثلث فهو حر وإن لم يخرج عتق ما خرج من الثلث ورق ما بقي وإن فضل من الثلث شيء عتق الذي يليه ثم هكذا أبدا لا يعتق واحد حتى يعتق الذي بدأ يعتقه فإن فضل فضل عتق الذي يليه لأنه لزمه عتق الأول قبل الثاني وأحدث عتق الثاني والأول خارج من ملكه بكل حال إن صح وكل حال بعد الموت إن خرج من الثلث فإن لم يفضل من الثلث شيء بعد عتقه فأنما أعتق ولا ثلث له (قال) وهكذا لو قال لثلاثة أعبد له أنتم أحرار ثم قال ما بقي من رقيقتي حريتي بالثلاثة فإن خرجوا من الثلث أعتقوا ما وان عجز الثلث عنهم أفرع بينهم وإن عتقوا ما أو فضل من الثلث شيء أفرع بين من بقي من رقيقه إن لم يحلهم الثلث ولو كان مع هؤلاء مدبرون وعبيد وقال إن مت من مرضي فهم أحرار بدئي بالذين أعتق عتق البتات فإن خرجوا من الثلث ولم يفضل شيء لم يعتق مدبر ولا موصي بعته بعينه ولا صفته وإن فضل من الثلث عتق المدبر والموصي بعته بعينه وصفته وإن عجز عن أن يعتقوا منه كانوا في العتق سواء لا يبدأ المدبر على عتق الوصية لأن كلا وصية ولا يعتق بحال إلا بعد الموت وله أن يرجع في كل حياته ولو كان في المعتق في المرض عتق ببات أماء فولد من بعد العتق وقبل موت المعتق فخرجوا من الثلث ولم يخرج الولد عتقوا والأماء من الثلث والأولاد أحرار من غير الثلث لأنهم أولاد حرار ولو كانت المسئلة بحالها وكان الثلث ضيقا عن أن يخرج جميع من أعتق من الرقيق عتق ببات قومنا الأماء كل أمة منهم معها ولدها لا يفرق بينها وبينه ثم أفرعنا بينهم فأى أمة خرجت في سهم العتق عتقت من الثلث وتبعها ولدها من غير الثلث لأننا قد علمنا أنه ولد حرة لا يرق وإذا ألقينا قيم الأولاد الذين عتقوا بعثت أمهم فزاد الثلث أعدنا القرعة بين من بقي فإن خرجت أمة معها ولدها أعتقت من الثلث وعتق ولدها لأنه ابن حرة من غير الثلث فإن بقي من الثلث شيء أعدناه هكذا أبدا حتى نستوظفه كله (قال) وإن شاق ما يسبق من الثلث فعتق ثلث أم ولد ممن عتق ثلث ولدها معها ورق ثلثاء كإرق ثلثائها ويكون حكم ولدها حكمها فاعتق منها قبل ولادة عتق منه وإذا وقعت عليها قرعة العتق فأنما أعتقناها قبل الولادة وهكذا ولد منهم بعد العتق البتات وموت المعتق لأقل من ستة أشهر أو أكثر (قال الشافعي) وإذا أوصى الرجل بعتق أمة بعد موته فإن مات من مرضه أو سفره فولدت قبل أن يموت الموصي فولد لها مملوك لأنهم ولدوا قبل أن يعتق في الحين الذي لوشاء أرقها أو باعها وفي الحين الذي لوصح بطلت وصيتها ولو كان عتقها تدبيرا كان فيه قولان أحدهما هذا لأنه يرجع في التدبير والاخر أن ولدها بمنزلها لأنه عتق واقع بكل حال ما لم يرجع فيه وقد

(قال) ولو جعل ثمر الفضل في قوارير وجعل عليها صقرا من صقر نخلها كان لها أخذه وزعمه من القوارير فإذا كان إذا نزع فسد ولم يبق منه شيء ينتفع به كان لها الخيار في أن تأخذه أو تأخذ منه منه ومثل صقره إن كان له مثل أو قبضه إن لم يكن له مثل ولوربه برب من عنده كان لها الخيار في أن تأخذه وتزعم ما عليه من الرب أو تأخذ منه مثل التمر إذا كان إذا خرج من الرب لا يسبق بإسباغ التمر الذي لم يصبه الرب أو يتغير طعمه (قال) وكل ما أصيب في يديه بفعله أو غيره فهو كالغاصب فيه الآن تكون أمة فبطاها فتلد منه قبل الدخول ويقول كنت أراها لأملاك الانصاف حتى أدخل فيقوم الولد عليه يوم سقط ويطبق به ولها مهرها وإن شئت أن تسترقها فهي لها وإن شئت أخذت قيمتها منه أكثر ما كانت

تقبة ولا تكون أم ولله  
وانما جعلت لها الخيار  
لان الولادة تغيرها عن  
حاليها يوم اصدقها  
(قال المزني) وقد قال  
ولو اصدقها عبدا  
فاصبته به عيبا  
فردته ان لها مهر  
مثلها وهذا بقوله أولى  
(قال المزني) واذا لم  
يختلف قوله ان لها الرد  
كلرد في البيع بالعيب  
فلا يجوز اخذ تقبة  
ماردت في البيع وانما  
ترجع الى مادفعت فان  
كان فائتة قيمته وكذلك  
البيع عنده كالبيع  
الفائت وبما يؤكده  
ذلك ايضا قوله في الخلع  
لو خلعها بعد فاصاب  
به عيبا انه يرد ويرجع  
بمهر مثلها فسوى في  
ذلك بينه وبينها وهذا  
بقوله أولى (قال  
الشافعي) ولو اصدقها  
شقصا من دار فقيسه  
الشقة بمهر مثلها لان  
التوزيع في عامة حكمه  
كالبيع واختلف قوله  
في الرجل يتزوجها  
بعد يساوى الفاعلى  
ان زاده الفلأومهر  
مثلها يبلغ ألفا فأبطله  
في أحد القواين وأجازه

اختلف في الرجل يوصي بالعتق ووصايا غيره فقال غير واحد من المفتين يبدأ بالعتق ثم يجعل ما بقي من  
الثالث في الوصايا فان لم يكن في الثالث فضل عن العتق فهو رجل أوصى فيما ليس له (قال) واستأعرف  
في هذا امر ايلزم من اثر ثابت ولا اجاع لا اختلاف فيه ثم اختلف قول من قال هذا في العتق مع الوصايا  
فقال نكرة بهذا وفارقه أخرى فزعم أن من قال لعتقه اذ مات فأنته حر وقال ان مت من مرضى هذا فأنته  
حر فأوقع له عتقا بعتقه بلا وقت بدى بهذا على الوصايا فلم يصل الى أهل الوصايا وصية الا فصلا عن هذا وقال  
اذا قال أعتقوا عبيدي هذا بعد موتى أو قال عبيدي هذا حر بعد موتى يوم أو بشهرا أو ووف من الاوقات  
لم يبدأ بهذا على الوصايا وحاص هذا أهل الوصايا واحتمل به قيل يبدأ بالعتق قبل الوصية وما أعلمه قال  
يبدأ بالعتق قبل الوصية مطلقا ولا يحاص العتق الوصية مطلقا بل فرق القول فيه بغير حجة فيما أرى والله  
المستعان (قال) ولا يجوز في العتق في الوصية الا واحدا من قولين إما أن يكون العتق اذ وقع بأى حال  
ما كان بدى على جميع الوصايا فلم يخرج منها شي حتى يكمل العتق وإما أن يكون العتق وصية من الوصايا  
يحاص بها المقت أهل الوصايا فيصبيه من العتق ما أصاب أهل الوصايا من وصاياهم ويكون كل عتق كان  
وصية بعد الموت وقت أو بغير وقت سواء أو يفرق بين ذلك خير لا زعم أو اجاع ولا أعلم فيه واحدا منهما فن  
قال عبيدى مدبر أو عبيدى هذا حر بعد موتى أو متى مت أو ان مت من مرضى هذا وأعتقوه بعد موتى  
أو هو مدبر في حياته فاذ مات فهو حر فهو كله سواء ومن جعل المقت يحاص أهل الوصايا فأوصى معه  
بوصية حاص العبد في نفسه أهل الوصايا في وصاياهم فأصابه من العتق ما أصابهم ورق منه ما لم يخرج من  
الثالث وذلك أن يكون عن العبد خمسين دينارا وقيمة ما بقي من ثلثه بعد العتق خمسين دينارا فيوصى بعتق  
العبد ويوصى لرجل بخمسين دينارا ولا يخرج مائة دينار فيكون ثلثه مائة ووصيته مائتين فلكل واحد  
من الموصي لهم نصف وصيته فيعتق نصف العبد ويرق نصفه ويكون لصاحب الخمسين خمسة وعشرون  
والموصى له بالمائة خمسون

### (باب التكملة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بمائة دينار من ماله أو بدار موصوفة بعين أو بصفة  
أو بعبد كذلك أو متاع أو غيره وقال ثم ما فضل من ثلثي فلان كان ذلك كما قال يعطى الموصى له بالثمن  
بعينه أو بصفته ما أوصى له به فان فضل من الثلث شيء كان للموصى له بما فضل من الثلث وان لم يفضل شيء  
فلا شيء له (قال الشافعي) ولو كان الموصى له به عبدا أو شيأ يعرف بعينه أو بصفة مثل عبدا أو دارا وعرض  
من العروض فله ذلك الشيء هلك من مال الموصى له وقوم من الثلث ثم أعطى الذي أوصى له بكملة الثلث  
ما فضل عن قيمة الهالك كما يعطاه لوسم الهالك فدفع الى الموصى له به (قال) ولو كان الموصى به عبدا فأتت  
الموصى وهو صحيح ثم اعوز وقوم جميعا بحاله يوم مات الموصى وقيمة مثله يومئذ فخرج من الثلث ودفع  
الى الموصى له به كهيئته ناقصا أو تاما وأعطى الموصى له بما فضل عنه ما فضل عن الثلث وانما القيمة في  
جميع ما أوصى به بعينه يوم يموت الميت وذلك يوم تجب الوصية (قال الشافعي) واذا قال الرجل لثلث  
مالي الى فلان يضعه حيث أراه الله فليس له أن يأخذ لنفسه شيأ كما لا يكون له لو أمره أن يبيع له شيأ أن  
يبيعه من نفسه لان معنى يبيعه أن يكون مبايعا به وهو لا يكون مبايعا الا بغيره وكذلك معنى يضعه يعطيه  
غيره وكذلك ليس له أن يعطيه وارثا لثالث لانه انما يجوز له ما كان يجوز لثالث فلما لم يكن يجوز لثالث أن  
يعطيه لم يجوز لثالث ماله أن يعطى منه من لم يكن له أن يعطيه (قال) وليس له أن يضعه فيما ليس لثالث فيه  
نظر كاليس له لو وكله بشئ أن يفعل فيه ما ليس له فيه نظر ولا يكون له أن يجلبه عند نفسه ولا يودعه غيره  
لانه لا أجر لثالث في هذا وانما الاجر لثالث في أن يبدل في سبيل الخير التي يرجى أن تقربه الى الله عز وجل

(قال الشافعي) فأختار للموصي إليه أن يعطيه أهل الحاجة من قرابة الميت حتى يعطي كل رجل منهم غيرهم فإن أعطاهموه أفضل من أعطاه غيرهم لما يتفردون به من صلة قرابتهم ليت ويشركون به أهل الحاجة في حاجاتهم (قال) وقرابته ما وصفت من القرابة من قبل الأب والأم وما وليس الرضاع قرابة (قال) وأحب إليه أن كان له رضعاء أن يعطيهم دون جيرانه لأن حرمة الرضاع تقابل حرمة النسب ثم أحبه أن يعطي جيرانه الأقرب منهم فالأقرب وأقصى الجوار فيها أربعون دار من كل ناحية ثم أحبه أن يعطيه أفقر من يجده وأشدّه تعففا واستارا ولا يبقى منه في يده شيئا يمكنه أن يخرج به ساعة من نهار

(باب الوصية للرجل وقبوله ورثته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وصى الرجل المريض لرجل وصية ما كانت ثمات فلموصى له قبول الوصية ورثها لا يجبر أن يملك شيئا لا يريد ملكه وجهه أبدا إلا أن يرث شيئا فإنه إذا ورت لم يكن له دفع الميراث وذلك أن حكما من الله عز وجل أنه نقل ملك الموتى إلى وراثتهم من الأحياء فأما الوصية والهبة والصدقة وجميع وجوه الملك غير الميراث فالملك لها بالخيار أن شاء قبلها وإن شاء ردّها ولو أنّا جبرنا رجلا على قبول الوصية جبرناه أن أوصى له بعبيد زمني أن ينقذ عليهم فأدخلنا الضرر عليه وهو لم يجبه ولم يدخله على نفسه (قال الشافعي) ولا يكون قبول ولا رد في وصية في حياة الموصي فلو قبل الموصي له قبل موت الموصي كان له الراد إذا مات ولورث في حياة الموصي كان له أن يقبل إذا مات ويجبر الورثة على ذلك لأن تلك الوصية لم تجب إلا بعد موت الموصي فأما في حياته فقبوله ورده وصحته سواء لأن ذلك فيما يملك (قال) وهكذا لو أوصى له بأبيه وأمه وولده كانوا كسائر الوصية أن قبلهم بعد موت الموصي عتقوا وإن ردّهم فهم عماليد تركهم الميت لا وصية فيهم فهم لورثته « قال الربيع » فإن قبل بعضهم ورث بعضهم كان ذلك له وعق عليه من قبل وكان من لم يقبل يملك لورثة الميت ولومات الموصي ثم مات الموصي له قبل أن يقبل أو ردّ كان لورثته أن يقبلوا أو يردّوا فإن قبل منهم فله نصيبه ميراثه عما قبل ومن ردّ كان مارد لورثة الميت ولو أن رجلا تزوج جارية رجل فولدت له ثم أوصى له بها ومات فلم يعلم الموصي له بالوصية حتى ولدت له بعد موت سيدها ولدا كثيرا فإن قبل الوصية في ولدت له بعد موت السيدها تملكهم بتمام ملك به أمهم وإذا ملك ولده عتقوا عليه ولم تكن أمهم أم ولده حتى تلد بعد قبولها منه لستة أشهر فأكثر فتكون بذلك أم ولد وذلك أن الوطء الذي كان قبل القبول إنما كان وطء نكاح والوطء بعد القبول وطء ملك والنكاح منفسخ ولومات قبل أن يرد أو يقبل قام وورثته مقامه فإن قبل الوصية فأعما مملوكا لا يهيم فأولاد أبيهم الذين ولدت بعد موت سيدها الموصي أحرار وأمهم مملوكة وإن ردّوها كانوا أماليك كلهم وأكرم لهم ردّها وإذا قبل الموصي له الوصية بعد أن تجب له بموت الموصي ثم ردّها فهي مال من مال الميت مورثة عنه كسائر ماله ولو أراد بعد ردّها أخذها بأن يقول إنما أعطيتكم مالم تقبضوا جاز أن يقولوا له لم تملكها بالوصية دون القبول فلما كنت إذا قبلت مملكتها وإن لم تقبضها لانتها لا تشبه هبات الأحياء التي لا يملكها إلا قبض الموهوبة له لها جار عليك ما تركت من ذلك كما جاز لك ما أعطيت بلا قبض في واحد منهما وجزاءهم أن يقولوا ردّها لبطال لحقك فيما أوصى لك به الميت ورد إلى ملك الميت فيكون مورثا عنه (قال) ولو قبلها ثم قال قدر كنت لفلان من بين الورثة أو كان له على الميت دين فقال قدر كنت لفلان من بين الورثة قيل فقلت تر كنت لفلان يحتمل معنيين أظهرهما تر كنت تشفع لفلان أو تقر بالي فلان فإن كنت هذا أردت فهذا مملوك لميت فهو بين ورثته وكلهم وأهل وصاياه ودينه كما تركه وإن مات قبل أن تستحل فهو هكذا الآن هذا أظهر معانيه كما تقول عفوت عن ديني على فلان لفلان ووضعت عن فلان حتى لفلان أي بشفاعة فلان أو حفظ فلان أو التقرب إلى فلان وإن لم تمت فسألك فقلت تركت وصيتي أو تركت ديني

في الآخر وجعل ما أصاب قدر المهر من العبد ميرا وما أصاب قدر الألف من العبد ميعا (قال المزني) أشبه عندي بقوله أن لا يجبر لانه لا يجبر البيع إذا كان في عقده كراء ولا السكابة إذا كان في عقده بايع ولو أصدقها عبدا فقدرته ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع في نصفه لأن الرجوع لا يكون إلا بأخراجها إياه من ملكها (قال المزني) قد أجاز الرجوع في كتاب التسيير بغير أخراج له من ملكه وهو بقوله أولى (قال المزني) إذا كان التسيير وصية برفقته فهو كما لو أوصى لغيره برفقته مع أن نصفه إليه أخراج من الملك (قال الشافعي) ولو تزوجها على عبد فوجد حرا فعليه قيمته (قال المزني) هذا غلط وهو يقول لو تزوجها بشئ فاستحق رجعت إلى مهر مثلها ولم تكن لها قيمته لأنهم تملكه فهي من ملك قيمة الحر بعد

(قال الشافعي) وإذا  
شاهد الزوج الولي  
والمرأة أن المهر كذا  
ويعلن أكثر منه  
فاختلف قوله في ذلك  
فقال في موضع السر  
وقال في غيره العلانية  
وهذا أولى عندي لأنه  
انما ينظر إلى العقود  
وما قبلها وعقد (قال  
الشافعي) وإن عقد  
عليه النكاح بعشرين  
يوم الخيس ثم عقد عليه  
يوم الجمعة بثلاثين  
وطالبهما معا فمالمها  
لأنهما نكاحان (قال  
المرزوقي) رحمه الله الزوج  
أن يقول كان الفراق  
في النكاح الثاني قبل  
الدخول فلا يلزمه إلا  
مهر ونصف في قياس  
قوله (قال الشافعي)  
ولو أصدق أربع  
نسوة ألفا قسمت على  
قدر مهرهن كالأشترى  
أربعة أعبد في صفقة  
فيكون الثمن مقسوما  
على قدر قيمتهن (قال  
المرزوقي) رحمه الله  
تظهر أن يشتري من  
أربع نسوة من كل  
واحدة عبد ابن واحد  
فجهل كل واحدة  
منهن ثمن عبدها كما

لفلان وهبته لفلان من بين الورثة فذلك لفلان من بين الورثة لأنه هب له شيئا على كذا وإذا أوصى رجل  
لرجلين بعبد أو غيره فقبل أحدهما ورد الآخر فللقابل نصف الوصية ونصف الوصية مردود في مال الميت  
ولو أوصى رجل لرجل بجارية فقبل الموصي ولم يقبل الموصى له ولم يرد حتى وهب أنسان الجارية مائة دينار  
والجارية ثلث مال الميت ثم قبل الوصية فالجارية له لا يجوز فيما وهب لها وفي ولد ولذته بعد موت السبد وقبل  
قبول الوصية وردها إلا واحدا من قولين أن يكون ما وهب الجارية أو ولد لها ملكا للموصى له بها لأنها كانت  
خارجة من مال الميت إلى ماله إلا أن شاء أن يردّها ومن قال هذا قال هو وإن كان له ردها فأناردها  
إخراج لها من ماله كماله أن يخرج من ماله ما شاء فإذا هبها كانت هي ومالك ما وهب الامة وولدها لمن يملكها  
فالوصى له بها المالك لها ومن قال هذا قال فإن استهلك رجل من الورثة شيئا مما وهب لها أو ولدها فهو  
ضامن له للموصى له بها وكذلك أن يحنى أجنبي على ماله أو نفسها أو ولدها فالوصى له بها أن قبل الوصية  
انضم في ذلك لآلته وإن مات الموصى له بها قبل القبول والرد فورثته يقومون مقامه في ذلك كله  
والقول الثاني أن ذلك كله لورثة الموصى وأن الموصى له انما يملك إذا اختار قبول الوصية وهذا قول منكر  
لأنقول به لأن القبول انما هو على شيء ملك متقدما ليس بملك حادث وقد قال بعض الناس تكون له الجارية  
وثلاث أولادها وثلاث ما وهب لها وإن كانت الجارية لا يخرج من الثلث فولدت أولادا بعد موت الموصى  
وهب لها مال لم يكن في كتاب الشافعي من هذه المسئلة غير هذا بقي في المسئلة الجواب

### (باب ما نسخ من الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك  
خيرا الوصية للوالدين والأقربين المعروف حقاً على المتقين فمن بدله بعد ما سمعه الآية (قال الشافعي)  
وكان فرضاً في كتاب الله تعالى على من ترك خيراً والغير المال أن يوصى لوالديه وأقربيه ثم زعم بعض أهل  
العلم بالقرآن أن الوصية للوالدين والأقربين الوارثين منسوخة واختلفوا في الأقرب بين غير الوارثين فأكثر  
من لم يمت من أهل العلم عن حفظت عنه قال الوصايا منسوخة لأنه إنما أمر بها إذا كانت انما يورث بها فلما  
قسم الله تعالى ذكره الوارث كانت تطوعاً (قال الشافعي) وهذا أن شاء الله تعالى كله كما قالوا فإن  
قال قائل ما دل على ما وصفت فقبل له قال الله تبارك وتعالى ولا يره لكل واحد منهما السدس مما ترك  
إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أب أو أم فلامه الثلث فإن كان له أخوة فلامه السدس أخبرنا ابن  
عينة عن سليمان الأحول عن محمد بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وما وصفت  
من أن الوصية للوارث منسوخة باتى الموارث وأن لا وصية لوارث مما لا يعرف فيه عن أحد من لقيت  
خلافاً (قال الشافعي) وإذا كانت الوصايا بالن أمر الله تعالى ذكره بالوصية له منسوخة باتى الموارث  
وكانت السببة تدل على أنها لا تجوز لوارث وتدل على أنها تجوز لغير قرابة دل ذلك على نسخ الوصايا للورثة  
وأشبهه أن يدل على نسخ الوصايا لغيرهم (قال) ودل على أن الوصايا للوالدين وغيرهما من يرث بكل حال  
إذا كان في معنى غير وارث فالوصية له جائزة ومن قبل أنها انما بطلت بوصيته إذا كان وارثاً فإذا لم يكن  
وارثاً فليس يحبط الوصية وإذا كان الموصى يتناول من شاء بوصيته كان والحمد لله قرابته إذا كانا غير  
ورثة في معنى من لا يرث ولهم حق القرابة وصله الرحم فإن قال قائل فأن الالة على أن الوصية لغير ذي  
الرحم جائزة قبل له أن شاء الله تعالى حديث عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له ليس له مال  
غيرهم فقرأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وأربع والمعتق عربي وانما كانت  
العرب تملك من لا قرابة بينهما وبينه فلو لم تجز الوصية إلا لذي قرابة لم تجز للمملوكين وقد أجازها لهم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم

## (باب الخلاف في الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن طائفة عن أبيه (قال الشافعي) والجهة في ذلك ما وصفتنا من الاستدلال بالسنة وقول الأكثر من لقينا نحفظنا عنه والله تعالى أعلم

## (باب الوصية للزوجة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم الآية وكان فرض الزوجة أن يوصى لها الزوج بمحتاج إلى الحول ولم أحفظ عن أحد خلافاً أن المتاع النفقة والسكنى والكسوة إلى الحول وثبت لها السكنى فقال غير إخراج ثم قال فإن خرجن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف فدل القرآن على أنهن إن خرجن فلا جناح على الأزواج لأنهن تركن ما فرض لهن ودل الكتاب العزيز إذا كان السكنى لها فرضاً فقد كتبت حقها فيه ولم يجعل الله تعالى على الزوج حرجاً أن من ترك حقها غير ممنوع له لم يخرج من الحق عليه ثم حفظت عن أرضي من أهل العلم أن نفقة المتوفى عنها زوجها وكسوتها حولا منسوخاً بآية الموارث قال الله عز وجل ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها أو دين (قال الشافعي) ولم أعلم مخالفاً يوصف من نسخ نفقة المتوفى عنها وكسوتها سنة وأقل من سنة ثم احتمل سكتها إذا كان مذكوراً مع نفقتها بأنه يقع عليه اسم المتاع أن يكون منسوخاً في السنة وأقل منها كما كانت النفقة والكسوة منسوختين في السنة وأقل منها واحتمل أن تكون نسخت في السنة وأثبتت في عدة المتوفى عنها حتى تنقضي عدتها بأصل هذه الآية وأن تكون داخلية في جملة المعتدات فإن الله تبارك وتعالى يقول في المطلقات لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا بأنين بغائصة مبيتة فلما فرض الله في المعتدة من الطلاق السكنى وكانت المعتدة من الوفاة في معناها احتملت أن يجعل لها السكنى لانها في معنى المعتدات فإن كان هذا هكذا فالسكنى لها في كتاب الله عز وجل منصوص أو في معنى من نص لها السكنى في فرض الكتاب وإن لم يكن هكذا فالفرض في السكنى لها في السنة ثم فيما أحفظ عن حفظت عنه من أهل العلم أن المتوفى عنها السكنى ولا نفقة فإن قال قائل فأين السنة في سكنى المتوفى عنها زوجها قبل أخبرنا مالك عن سعد بن إسحق عن كعب بن عجرة (قال الشافعي) وما وصفت في متاع المتوفى عنها هو الأمر الذي تقوم به الجهة والله تعالى أعلم وقد قال بعض أهل العلم بالقرآن إن آية الموارث للوالدين والأقربين وهذا ثابت للزوجة وانما نزل فرض ميراث المرأة والزوجة بعد وإن كان كما قال فقد أثبت لها الميراث كما أثبت له لأهل الفرائض وليس أن يكون ذلك بأخر ما أبطل حقها وقال بعض أهل العلم أن عدتها في الوفاة كانت ثلاثة قروء كعدة الطلاق ثم نسخت بقول الله عز وجل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً فإن كان هذا هكذا فقد بطلت عنها الأقراء وثبتت عليها العدة بأربعة أشهر وعشراً في كتاب الله عز وجل ثم في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قال قائل فأين هي في السنة قبل أخبرنا حديث المغيرة عن جابر بن نافع قال الله عز وجل في عدة الطلاق والآن لم يحض وأولات الأجل أن يرضعن حملهن فاحتملت الآية أن تكون في المطلقة لا تحيض خاصة لانها سابقاها واحتملت أن تكون في المطلقة كل معدة مطلقة تحيض ومتوفى عنها لانها جامعة ويحتمل أن يكون استثناف كلام على المعتدات فإن قال قائل فأى معانيها أولى بها قيل والله تعالى أعلم فأما الذي يشبهه فإن تكون في حكمل معدة ومستبرأة فإن قال ما دل على ما وصفت قيل قال الشافعي لما كانت العدة استبراء وتعبداً وكان وضع الحمل براءة من عدة الوفاة مادام

جهلت كل واحدة منهن مهر نفسها وفساد المهر بقوله أولى (قال الشافعي) رحمه الله ولو أصدق عن ابنه ودفع الصداق من ماله ثم طلق فلا ينصف كما لو وهبه له فقبضه ولو تزوج المولى عليه بغير أمر وليه لم يكن له أن يجيز النكاح وإن أصابها فلا صداق لها ولا شيء تسجل به إذا كنت لا أجعل عليه في سلفة يشترها فيتلها شيئاً لم أجعل عليه بالأصالة شيئاً

## (باب التفويض)

من الجامع من كتاب الصداق ومن النكاح القديم ومن الاملاء على مسائل ماثل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى التفويض الذي من تزوجه عرف أنه تفويض أن يتزوج الرجل المرأة التي المالكه لأمها بارضاها ويقول لها أتزوجك بغير مهر فالنكاح في هذا ثابت فإن أصابها فلها مهر مثلها وإن لم يصبح حتى طلقها فلها



المتعة وقال في القديم  
بدلان من العقدة ولا وقت  
فيها واستحسن بقدر  
ثلاثين درهما أو ماري  
الوالي بقدر الزوجين  
فان مات قبل أن يسي  
مهر أو ماتت فسواء  
وقدر روى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم  
«يا أيها هو أحمى» أنه قضى  
في بروع بنت واشقي  
ونكحت بغير مهر فات  
زوجها فقضى لها مهر  
نسائها بالميراث فان  
كان ثبت فلا حجة في  
قول أحد دون النبي  
صلى الله عليه وسلم  
يقال مرة عن معقل بن  
يسار ومرة عن معقل  
ابن سنان ومرة عن  
بعض بني أشجع وان  
لم يثبت فلا مهر ولها  
الميراث وهو قول علي  
وزيد وابن عمر (قال)  
ومنى طلبت المهر فلا  
يلزمه إلا أن يفرضه  
السلطان لها أو يفرضه  
هولها بعد عليها بصدق  
مثلها فان فرضه فلم  
ترضه حتى فارقتها لم  
يكن لها إلا ما احتجعا عليه  
فيكون كالأول كان في  
العقبة وقد يدخل  
في التفسير وليس

لاربعة الأشهر والعشر كان هكذا في جميع العدد والاستبراء والله أعلم مع أن المعقول أن وضع الحمل  
غاية براءة الرحم حتى لا يكون في النفس منه شيء فقد يكون في النفس شيء في جميع العدد والاستبراء  
وان كان ذلك براءة في الظاهر والله سبحانه وتعالى الموفق

### (باب استحداث الوصايا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى في غير آية في قسم الميراث من بعد وصية توصون بها  
أودين ومن بعد وصية يوصي بها أودين (قال الشافعي) فنقل الله تبارك وتعالى ملك من مات من الأحياء  
المن بقي من ورثة الميت فبعلمهم يقومون مقامه فيما ملكهم من ملكه وقال الله عز وجل من بعد  
وصية توصون بها أودين قال فكان ظاهر الآية المعقول فيها من بعد وصية توصون بها أودين ان كان  
عليهم دين (قال الشافعي) وبهذا نقول ولا أعلم من أهل العلم فيه مخالفا وقد احتمل الآية معنى غير  
هذا أظهر منه وأولى بأن العامة لا تختلف فيه فيما علمت واجماعهم لا يكون عن جهالة بحكم الله ان شاء الله  
(قال الشافعي) وفي قول الله عز وجل من بعد وصية توصون بها أودين معان سأذكرها ان شاء الله تعالى  
فلما لم يكن بين أهل العلم خلاف علمته في أن ذا الدين أحق بحال الرجل في حياته منه حتى يستوفي دينه  
وكان أهل الميراث انما يملكون عن الميت ما كان الميت أملك به كان بيننا والله أعلم في حكم الله عز وجل  
ثم ما لم أعلم أهل العلم اختلافوا فيه أن الدين مبدأ على الوصايا والميراث فكان حكم الدين كما وصفت منفردا  
مقدما وفي قول الله عز وجل أودين ثم اجاع المسلمين أن لا وصية ولا ميراث إلا بعد الدين دليل على أن  
كل دين في صحة كان أو في مرض باقرا أو بينة أو أي وجهما كان سواء لأن الله عز وجل لم يخص دينادون  
دين (قال الشافعي) وقدر روى في تبدئة الدين قبل الوصية حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت  
أهل الحديث مثله أخبرنا شفيان عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قضى بالدين قبل الوصية وأخبرنا شفيان عن هشام بن حجير عن طاوس عن ابن  
عباس أنه قيل له كيف تأمرنا بالعمرة قبل الحج والله تعالى يقول وأتموا الحج والعمرة لله فقال كيف تقرؤون  
الدين قبل الوصية أو الوصية قبل الدين فقالوا الوصية قبل الدين قال فأبهم ما تبدون قالوا بالدين قال  
فهو ذلك (قال الشافعي) يعني أن التقديم جائز واذا قضى الدين كان الميت أن يوصي بثلاث ماله فان فعل  
كان للورثة الثلثان وان لم يوص أو وصى بأقل من ثلث ماله كان ذلك المالا من ماله تركته قال فكان للورثة  
ما فضل عن الوصية من المال ان أوصى (قال الشافعي) ولما جعل الله عزذ كرم للورثة الفضل عن الوصايا  
والدين فكان الدين كما وصفت وكانت الوصايا محتملة أن تكون مبدأ على الورثة ويحتمل أن تكون كما  
وصفتك من الفضل عن الوصية وان يكون للوصية غاية ينتهي بها إليها كالميراث لكل وارث غاية كانت  
الوصايا ما أحكم الله عز وجل فرضه بكتابه وبين كيف فرضه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أخبرنا مالك عن ابن شهاب (قال الشافعي) فكان غاية منتهى الوصايا التي لو جاوزها الموصي كان للورثة  
رد ما جاوز ثلث مال الموصي قال وحديث عمران بن حصين يدل على أن من جاوز الثلث من الموصين  
ردت وصيته الى الثلث ويدل على أن الوصايا تجوز لتغير قرابة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رد  
عق الملوكن الى الثلث دل على أنه حكمه بحكم الوصايا والعق عربي وانما كانت العرب تملك من القرابة  
بينها وبينه والله تعالى أعلم

### (باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل فواسع له أن يبلغ الثلث وقال في قول النبي صلى الله

عليه وسلم السعد الثالث والثالث كثيراً وكبيراً أنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس (قال الشافعي) غنياً كما قال من بعدني الوصايا وذلك بين في كلامه لأنه إنما قصد قصد اختياراً أن يترك الموصي ورثته أغنياء فإذا تركهم أغنياء اخترت له أن يستوعب الثالث وإذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يستوعب الثالث وأن يوصي بالثاني حتى يكون يأخذ بالخط من الوصية ولا وقت في ذلك إلا ما وقع عليه اسم الوصية لمن لم يدع كثيراً ومن ترك أقل مما ينبغي ورثته وأكثرت من التافه زاد شأق وصيته ولا أحب بلوغ الثالث إلا لمن ترك ورثته أغنياء (قال الشافعي) في قول النبي صلى الله عليه وسلم الثالث والثالث كثيراً وكبيراً يحتمل الثالث غير قليل وهو أولى بمعانيه لأنه لو كرهه لسعد أقال له غض منه وقد كان يحتمل أن له بلوغه ويحب له الغض منه وقل كلام الأوهو محتمل وأولى بمعاني الكلام به ما دل عليه الخبر والدلالة ما وصفت من أنه لو كرهه لسعد أمره أن يفض منه قبل الشافعي فهل اختلف الناس في هذا قال لم أعلمهم اختلفوا في أن جائز الكل موص أن يستكمل الثالث قل ما تركه أو أكثر وليس بجائز لأنه لا يجاوزه فقبل الشافعي وهل اختلفوا في اختيار النقص عن الثالث أو بلوغه قال نعم وفيما وصفت لك من الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أغنى عما سواه فقلت فإذا اختلفوا فيهم فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر

### (باب عطايا المريض)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى لما عتق الرجل ستة عموكين له لمال له غيرهم في مرضه ثم مات فاعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنين وأرق أربعة دل ذلك على أن كل ما تلف المهر من ماله في مرضه بلا عوض يأخذه عما يتعوض الناس ملكاً في الدنيا فأتت من مرضه ذلك فحكمه حكم الوصية ولما كان إنما يحكم بأنه كالوصية بعد الموت فأتلف المهر من ماله في مرضه ذلك فحكمه حكم الوصايا فإن صح عليه ما يتبر به عطية العقيم وإن مات من مرضه ذلك كان حكمه حكم وصيته ومتى حدثت له حصة بعدما ألتف منه ثم عاوده مرض فأتت تحت عطيته إذا كانت الحصة بعد العطية فحكم العطية حكم عطية العقيم (قال الشافعي) وجماع ذلك ما وصفت من أن يخرج من ملكه شيئاً بلا عوض يأخذ الناس من أموالهم في الدنيا فالهبات كلها والصدقات والعقاق ومعاني هذه كلها هكذا فما كان من هبة أو صدقة أو ما في معناها لغير وارث ثم مات فهي من الثالث فإن كانت معها وصايا فهي مبدأ عليها لأنها عطية بتات قد ملكت عليه ملكاً يتم بعبته من جميع ماله ويتم عونه من ثلثه إن جله والوصايا بخلافها هذا الوصايا لم تملك عليه وله الرجوع فيها ولا تملك الأيمونة وبعد انتقال الملك إلى غيره (قال الشافعي) وما كان من عطية بتات في مرضه لم يأخذ بها عوضاً أعطاها إياها وهو يوم أعطاه عن رثته لو مات وألارثته فهي موقوفة فإذا مات فإن كان المعطى وارثاً له حين مات أبطلت العطية لأن إذا جعلتها من الثالث لم أجعل لو ارث في الثالث شيئاً من جهة الوصية وإن كان المعطى حين مات المعطى غير وارث أجزته الله لأن الوصية لغير وارث (قال الشافعي) وما كان من عطايا المريض على عوض أخذها عما أخذ الناس من الأموال في الدنيا فأخذ به عوضاً يتغلب الناس بثمنه ثم مات فهو جائز من رأس المال وإن أخذ به عوضاً لا يتغلب الناس بثمنه فلا زيادة عطية بلا عوض فهي من الثالث فمن حازته وصية جائزته ومن لم يجز له وصية لم يجز له الزيادة وذلك الرجل يشتري العبد أو يبيعه أو الأمانة أو الدار أو غير ذلك مما يحل إلا تدسونه فلا جامع المريض ودفع إليه ثمنه أو لم يدفع حتى مات فقال ورثته حايلاً فيه أو غنيت فيه فظهر إلى قيمة المشتري يوم وقع البيع والثمن الذي اشتراه فإن كان اشتراهما يتغلب أهل المصر بثمنه كان الثمن جائزاً من رأس المال وإن كان اشتراهما بما لا يتغلب الناس بثمنه كان ما يتغلب أهل المصر بثمنه جائزاً من رأس المال وما جاوزه جائزاً

بالتفويض المعروف وهو يخالف لما قبله وهو أن تقول له أتزوجك على أن تفرض لي ما شئت أنت أو شئت أنا فهذا كالصدق الفاسد فلها مهر مثلها (قال المزني) رحمه الله هذا بالتفويض أشبه

### (تفسير مهر مثلها)

من الجامع من كلب الصداق وكلب الاملاء على مسائل مالك

### (قال الشافعي) رحمه

الله ومتى قلت لها مهر نسائها فاعني نسائها عصبها وليس أمها من نسائها وأعني نسائها بلدها ومهر من هو في مثل سنها وعطها وجعلها وجعلها وقبها ويسرها وعسرها وأدبها وصراحتها وبكرها كانت أو ثيباً لأن المهور نكح تختلف وأجله نقداً كله لأن الحكم بالقيمة لا يكون بدین فإن لم يكن لها نسب فغير أقرب الناس منها شيئاً فيما وصفت وإن كان نسائها إذا تكمن في عشارهن خفتن خفت في غيرتها

(الاختلاف في المهر)

من كتاب الصداق

(قال الشافعي) رحمه الله

وإذا اختلف الزوجان

في المهر قبل الدخول

أو بعده تحالفا

ولهما مهر مثلها وبدأت

بالرجل وهكذا الزوج

وأبوا الصبغة البكر وورثة

الزوجين أو أحدهما

والقول قول المرأة

ما قبضت مهرها لانه

حق من الحقوق فلا

يزول إلا بإقرار الذي له

الحق ومن إليه الحق

(١) قوله وإن كانت

السلعة قائمة كذا في

جميع النسخ ولعله

وكذلك إن كانت الخ

(٢) قوله أو صحيح من

صحيح كذا في جميع

النسخ وانظر اه

(٣) قوله ولو اختلف

ورثة المريضة الخ كذا

في النسخ جميعها بدون

جواب ولعله مما وقع

في كتاب الشافعي من

غير جواب عنه فتعنه

الربيع وقائه التنبيه

على ذلك أو سقط من

النسخ وحرر كتبه

محمده

من الثلث فإن حله الثلث جاز له البيع وإن لم يحمله الثلث قبل للشئى لك الخيار في رد البيع إن كان قائما وتأخذ منه الذي أخذ منك أو تعطى الورثة الفضل عما يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث فإن كان البيع فانتاردا بين قبلة ما لا يتغابن الناس بمثله مما لم يحمله الثلث وكذلك إن كان البيع قائما قد دخله عبيرد قبته (قال الشافعي) فإن كان المريض المشتري فهو في هذا المعنى ويقال للبائع البيع جائز فيما يتغابن الناس بمثله من رأس المال وبما جاوز ما يتغابن الناس بمثله من الثلث فإن لم يكن له ثلث أو كان فلم يحمله الثلث قبل له أن شئت سلمته بما سلم لك من رأس المال والثلث وتركت الفضل والبيع جائز وإن شئت رددت ما أخذت ونقضت البيع إن كان البيع قائما بعينه (قال الشافعي) وإن كان مستهلكا ولم تطع نفس البائع عن الفضل فللبائع من مال الميت ما يتغابن الناس بمثله في سلعته وما جمل الثلث مما لا يتغابن الناس بمثله ويرد الفضل عن ذلك على الورثة (١) وإن كانت السلعة قائمة قد دخلها عبير (قال الشافعي) وإن كان البيع عبدا أو غيره فاشتره المريض فظهر منه على عبير فأمر البائع من العيب فكان في ذلك عن كان القول فيه كالقول فيما انعقد عليه البيع وفيه عيب وكذلك لو اشتره صحيحا ثم ظهر منه على عبير وهو مريض فأمره أن يشتريه وله فيه خيار رؤية أو خيار شرط أو خيار صفقة فلم يسقط خيار الصفقة بالتفرق ولا خيار الرؤية بالروية ولا خيار الشرط بانقضاء الشرط حتى مرض ففارق البائع أو رأى السلعة فلم يردّها أو مضت أيام الخيار وهو مريض فلم يردّه لأن البيع تم في هذا كله وهو مريض (قال الشافعي) وسواء في هذا كله كان البائع الصحيح والمشتري المريض أو المشتري الصحيح والبائع المريض على أصل مذهبنا البه من أن العيب يكون في الثلث وهكذا لو باع مريض من مريض (٢) أو صحيح من صحيح (٣) ولو اختلف ورثة المريض البائع والمشتري الصحيح في قيمة ما باع المريض فقال المشتري اشتريتها منه وقيمتها مائة وقال الورثة بل باعها وقيمتها مائتان ولو كان المشتري في هذا كله وارثا أو غير وارث فلم يمتح الميت حتى صار وارثا كان بمنزلة من لم يرل وارثا له إذا مات الميت فإذا باعه الميت وقبض الثمن منه ثم مات فهو بمنزلة الأجنبي في جميع حاله إلا فيما زاد على ما يتغابن الناس به فإن باعه بما يتغابن الناس بمثله جاز وإن باعه بما لا يتغابن الناس بمثله قبل للوارث حكم الزيادة على ما يتغابن الناس بمثله حكم الوصية وأنت فلا وصية لك فإن شئت فأردد البيع إذا لم يسلم لك ما باعك وإن شئت فأعط الورثة من ثمن السلعة ما زاد على ما يتغابن الناس بمثله ثم هو في فوت السلعة وغيبها مثل الأجنبي وكذلك إن باع مريض وارث من مريض وارث

(باب نكاح المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للمريض أن ينكح جميع ما أحل الله تعالى أربعا وما دونهن كما يجوز له أن يشتري فإذا صدق كل واحد منهن صدق مثلها جاز لها من جميع المال وأيتها زاد على صدق مثلها فلا زيادة صحامة فلن يصح قبل أن يموت جاز لها من جميع المال وإن مات قبل أن يصح بطلت عنها الزيادة على صدق مثلها وبنت النكاح وكان لها الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر أنه قال كانت ابنة حفص بن المغيرة عند عبد الله بن أبي ربيعة فطلقها تطليقة ثم إن عمر بن الخطاب تزوجها بعده فحدث أنها عاقر لا تلد فطلقها قبل أن يجامعها فكشفت حياة عمر وبعض خلافة عثمان بن عفان ثم تزوجها عبد الله بن أبي ربيعة وهو مريض لتشرله نساعة في الميراث وكان بينهما ولدين مفرابة أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أنه سمع عكرمة بن خالد يقول أريد عبد الرحمن بن أم الحكم في شكواه أن يخرج امرأته من ميراثها منه فأبى فتكسح عليها ثلاث نسوة وأصدقهن ألف دينار كل امرأتين فجاز ذلك عبد الملك بن مروان وشرك بنين

فان قالت المرأة الذي قبضت هدية وقال بل هو مهر فقد أقرت بجمال وادعت ملكه فالتقول قوله (قال) ويرأ بدفع المهر إلى أبي البكر صغيرة كانت أو كبيرة التي يلي أبوها بضعها وماله

(الشرط في المهر)  
من كتاب الصداق ومن كتاب الطلاق ومن الاملاء على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله واذا عقد النكاح بألف على أن لا يهبها ألفا فالمهر فاسد لان الألف ليس بمهر لها ولا يجتبه لها بشرطه اياه ولو تكح امرأة على ألف وعلى أن يعطي أباه ألفا كان جائزا وله امتنع وأخذها منه لانها هبة لم تقبض أو وكلة ولو أسدقها ألفا على أن لها أن تخرج أو على أن لا يخرجها من بلدها أو على أن لا ينكح عليها أو لا يتسرى أو شرطت عليه منع ماله

في الثمن (قال الشافعي) أرى ذلك صدق مثلهن ولو كان أكثر من صدق مثلهن لجاز النكاح وبطل ما زادهن على صدق مثلهن اذا مات من مرضه ذلك لانه في حكم الوصية والوصية لا تجوز لوارث (قال الشافعي) وبلغنا أن معاذ بن جبل قال في مرضه الذي مات فيه زوجتي لا ألقى الله تبارك وتعالى وأنا عزب (قال) وأخبرني سعيد بن سالم أن شريح القاضي في نكاح رجل نكح عند موته بفعل الميراث والصدق في ماله (قال الشافعي) ولو نكح المريض فزاد النكوة على صدق مثلها ثم صم ثم مات جازت لها الزيادة لانه قد صم قبل أن يموت فكان كن ابتداء نكاحا وهو صحيح ولو كانت المسئلة بمجالها ثم لم يصح حتى ماتت النكوة فصارت غير وارث كان لها جميع ما أسدقها صدق مثلها من رأس المال والزيادة من الثلث كما يكون ما وهب لاجنية فقبضته من الثلث فزاد من صدق المرأة على الثلث اذا مات مثل الموهوب المقبوض (قال الشافعي) ولو كانت المسئلة بمجالها والمزوجة بمن لا يرث بأن تكون ذمية ثم مات وهي عنده جاز لها جميع الصدق صدق مثلها من جميع المال والزيادة على صدق مثلها من الثلث لانها غير وارث ولو أسلت فصارت وارثا بطل عنها ما زاد على صدق مثلها (قال الشافعي) ولو نكح المريض امرأة نكاحا فاسدا ثم مات لم ترثه ولم يكن لها مهر لأن لم يكن أصابها فان كان أصابها فله مهر مثلها كان أقل مما سمي لها أو أكثر (قال الشافعي) ولو كانت لرجل أمة فأعتقها في مرضه ثم نكحها أو أسدقها صداقا وأصابها - بقي الجواب « قال الربيع » أنا أجيب فيها وأقول ينظر فان خرجت من الثلث كان العتق جائزا وكان النكاح جائزا بصدق مثلها الآن يكون الذي سمي لها من الصدق أقل من صدق مثلها فليس لها الا ما سماها فان كان أكثر من صدق مثلها ردت الى صدق مثلها وكانت وارثة وإن لم تقبض من الثلث عتق منها ما احتمل الثلث وكان لها صدق مثلها بحسب ما عتق منها ولم تكن وارثة لان بعضها رقيق

### (هبات المريض)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما ابتداء المريض هبة في مرضه لو ارث أو غير وارث فدفعت اليه ما وهبه فان كان وارثا ولم يصح المريض حتى مات من مرضه الذي وهب فيه فالهبة مردودة كلها وكذلك ان وهبه وهو غير وارث ثم صار وارثا فان استغل ما وهبه ثم مات الواهب قبل أن يصح رد العلة لانه اذا مات استدل لنا على أن ملك ما وهبه كان في ملك الواهب ولو وهب لوارث وهو مريض ثم صم ثم مرض فدفعت اليه الهبة في مرضه الذي مات فيه كانت الهبة مردودة لان الهبة إتمام بالقبض وقبضه اياها كان وهو مريض ولو كانت الهبة وهو مريض ثم كان الدفع وهو صحيح ثم مرض فمات كانت الهبة تامة من قبل أنها تمت بالقبض وقد كان الواهب حبسها وكان دفعه اياها كهبته اياها ودفعه وهو صحيح (قال الشافعي) ولو كانت الهبة لمن يراه رثته حدثت دونه وارث فحبسه فمات وهو غير وارث أو لاجني كانت سواء لان كلهم ما غير وارث فاذا كانت هبته لهما صحيحا أو مريضا وقبضها الهبة وهو صحيح فالهبة لهما ما جازت من رأس ماله خارجة من ملكه وكذلك لو كانت هبته وهو مريض ثم صم ثم مات كان ذلك كقبضها ما وهو صحيح ولو كان قبضها الهبة وهو مريض فلم يصح كانت الهبة وهو صحيح أو مريض فذلك سواء والهبة من الثلث سدا على الوصايا لانه اعطية بنات وما حمل الثلث منها جاز وما لم يحمل رد وكان الموهوب له شريكا للورثة بما حمل الثلث مما وهبه (قال الشافعي) وما نحل أو ما تصدق به على رجل بعينه فهو مثل الهبات لا يختلف لانه لا ملك من هذا شي الا بالقبض وكل ما لا ملك الا بالقبض فحكمه حكم واحد لا يختلف ألا ترى أن الواهب والناسحل والمتصدق لو مات قبل أن يقبض الموهوب له والناسحل والمتصدق عليه ما صير لكل واحد منهم بطل ما صنع وكان ما لمن مال الواهب الناسحل المتصدق للورثة ألا ترى أن جائزا لمن أعطى هذا أن يرد على معطيه فيحل لمعطيه ملكه ويحل لمعطيه شراؤه منه وارثانه

أن يفعله لها مهر مثلها  
في ذلك كله فإن كان  
قد زادها على مهر مثلها  
وزادها الشرط أبطلت  
الشرط ولم يجعل لها  
الزيادة لفساد عقد المهر  
بالشرط ألا ترى لو أقرت  
عبدا بمائة دينار ورزقي  
نخر فمات العبد في بدى  
المشترى ورضي للجامع  
أن يأخذ المائة ويبتل  
الرزق المحرم لئلا يكون ذلك  
لأن الثمن أمة قد بما  
لا يجوز فبطل وكانت له  
قبة العبد ولو أصدقها  
دارا واشترط له وألهمها  
الخيار فيها كان المهر  
فاسدا (قال) ولو ضمن  
نفتها أو الزوج عشر  
سنتين في كل سنة كذا لم  
يجز ضمان ما لم يجب  
وأنه مرة أقل ومرة  
أكثر وكذلك لو قال  
ضمنت لك مادابنته  
فلانا أو ما وجب لك  
عليه لانه ضمن ما لم يكن  
وما يجهل

(عفو المهر وغير ذلك)  
من الجامع ومن كتاب  
الصدقات ومن الاملاء  
على مسائل مالك

(قال الشافعي) رحمه الله  
قال الله تعالى فنصف

منه وورثه أباه قبله كما كان ملكه قبل خروجه من يده (قال الشافعي) ولو كانت دار رجل أو عبده في  
يدي رجل بسكنى أو أجرة أو عارية فقال قد وهبت لك الدار التي في يديك وكنت قد أذنت لك في قبضه لنفسك  
كانت هذه هبة مقبوضة للدار والعبد الذي في يديه ثم لم يحدث له منها ما وهب له حتى مات علم أنه لها  
قايض (قال الشافعي) وما كان يجوز بالكلام دون القبض مخالف لهذا وذلك الصدقات المحرمات فإذا  
تكلم بها المتصدق وشهد بها عليه فهي خارجة من ملكه تامة لمن تصدق بها عليه لا يرد بها القبض عما ما  
ولا ينقص منها ترك ذلك وذلك أن المخرج لها من ملكه أخرجها بأمر منعها به أن يكون ملكه منها متصرفا  
فيما يصرف فيه المال من بيع وميراث وهبة ورهن وأخرجها من ملكه خروجا لا يجعل له أن يعود إليه  
بجمل فاشبهت العتق في كثير من أحكامها ولم تخالفه إلا في أن المعتق عليك منفعة نفسه وكسبها وأن منفعة  
هذه مملوكة لمن جعل له وذلك أنها لا تكون مالكة وإنما منعنا من كتاب الآثاري هذا أنه موضوع في  
غيره فإذا تكلم بالصدقة المحرمة معها ثم مرض أو مرضا ثم صح فهي جائزة خارجة من ماله وإذا كان  
تكلم بها مرضا ثم صح فهي من ثلثه جائزة بما تصدق به لمن جازت له الوصية بالثلث ومردودة عن ترد  
عنه الوصية بالثلث

### (باب الوصية بالثلث)

« وفيه الوصية بالثلث على الثلث وشئ يتعلق بالأجزة ولم يذ كر الريع رتبة تدل على الزائد على الثلث »  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن لا يجوز لأحد وصية إذا  
جاء بالثلث مما ترك فمن أوصى فمما أوصى بالثلث وصايا كلها إلى الثلث إلا أن يتقطع الورثة فيجوز له  
ذلك فيجوز باعطائهم وإذا انقطع الورثة فجازوا ذلك فاعنا أعطوهم من أموالهم فلا يجوز في القياس  
الآن أن يكون يتم العطى بما ينتميه ما ابتدأ به عطيتهم من أموالهم من قبضه ذلك ويرد بما رده ما ابتدأ من  
أموالهم مات الورثة قبل أن يقبضه الموصى له (١) (قال الشافعي) فلو أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر  
بنفسه ولا آخر ربه فلم تجز ذلك الورثة اقتسم أهل الوصايا الثلث على قدر ما أوصى لهم به يجرى الثلث  
ثلاثة عشر جزءا فإذا أخذ منه صاحب النصف ستة وصاحب الثلث أربعة وصاحب الربع ثلاثة ولو أجاز  
الورثة اقتسموا جميع المال على أنه دخل عليهم عول نصف السدس فأصاب كل واحد منهم من العول  
نصف سدس وصيته واقتسموا المال كله كما اقتسموا الثلث حتى يكونوا أسوا في العول (قال الشافعي)  
ولو قال فلان غلامي فلان ولفلان داري ووصفها ولفلان خجامة دينار فلم يبلغ هذا الثلث ولم تجز لهم

(١) قال السراج اللقبني وفي اختلاف العراقيين في آخر باب العين وإذا أوصى الرجل للرجل بأكثر من  
ثلثه فجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فإن أبا حنيفة قال لا تجوز عليهم ثلث الوصية  
ولهم أن يردوها لأنهم أجازوا وهم لا يملكون الأجزة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود  
وشريح وهذا يأخذ بعنى أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول إجازتهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن  
يرجعوا إلى شئ منها ولو أجازوها بعد موته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم  
وكانت إجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل  
لرجل بأكثر من ثلث ماله فجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع بعد أن يموت فذلك جائز لهم لأنهم  
أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فجازوها بعد موته ثم أرادوا الرجوع قبل القسمة لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم  
أجازوا ما لم يملكوه وإذا أجازوا ذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع  
لأنهم في الحالتين جميعا غير مالكيين أجازوا ما لم يملكوا

الورثة وكان الثلث ألفا والوصية ألفين وكانت قيمة الغلام خمسمائة وقيمة داره ألفا والوصية خمسمائة دخل على كل واحد منهم في وصيته عول النصف وأخذ نصف وصيته فكان للوصى به بالغلام نصف الغلام وللوصى به بالدار نصف الدار وللوصى به بالخمسمائة مائتان وخمسون دينارا لا تجعل وصية أحد منهم أوصى له في شيء بعينه إلا فبا أو بى له به ولا يخرج إلى غيره إلا ما سلمها الورثة فان قال الورثة لا نسلم له من الدار إلا ما لمنا قبل له ثلث الدار شريك لكم بها ان شاء وشئتم اقدستم ويضرب بقيمة سدس الدار الذي جازله من وصيته في مال الميت يكون شريككم به وهكذا العبد وكل ما أوصى له به بعينه فلم تسلم له الورثة والله تعالى الموفق (١)

### (باب الوصية في الدار والشيء بعينه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل لرجل بدار فقال لداري التي كذا أو وصفها وصية لفلان فالدار له بجميع بنائها وما ثبت فيها من باب وخشب وليس له متاع فيها ولا خشب ولا أبواب ليست بشائبة في البناء ولا لبن ولا حجارة ولا أجر لم يبن به لأن هذا لا يكون من الدار حتى يبنى به فيكون عبارة الدار بانيته فيها ولو أوصى له بالدار فانه دمت في حياة الموصى لم يكن له ما انهم من الدار وكان له ما بقي لم ينهم من الدار وما ثبت فيها لم ينهم منها من خشب وأبواب وغيره ولو جاء عليه أسيل فذهب بها أو ببعضها بطلت وصيته أو بطل منها ما ذهب من الدار وهكذا الوأوصى له بعد فوات أو عوزا ونقص منه شيء بعينه فذهب لم يكن له فيما بقي من الثلث سوى ما أوصى له به شيء لأن ما أوصى له به قد ذهب وهكذا كل ما أوصى له به بعينه فهلك أو نقص وهكذا الوأوصى له بشيء فاستحق على الموصى بشيء بشرائه أو هبة أو عصب بطلت الوصية لأنه أوصى له بما لا يملك

### (باب الوصية بشيء بصفته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل لرجل بعبد فقال له غلامي البربري أو غلامي الحبشي أو نسبه إلى جنس من الاجناس وسماء باسمه ولم يكن له عبد من ذلك الجنس يسمى بذلك الاسم كان غير جائز ولو زاد قوصفه وكان له عبد من ذلك الجنس يسمى باسمه وتختلف صفته صفته كان جائزا « قال الربيع » أخاف أن يكون هذا غلطاً من الكاتب لأنه لم يقرأ على الشافعي ولم يسمع منه والجواب فيها عندى أنه ان وافق اسمه أنه ان أوصى له بسلام وسماء باسمه وجنسه وصفه فوجدناه غلاما بذلك الاسم والجنس غير أنه مخالف لصفته كأنه قال في صفته أبيض طوال حسن الوجه فأصين ذلك الاسم والجنس أسود قصير اسبح الوجه لم نجعله (قال الشافعي) ولو كان سماء باسمه ونسبه إلى جنسه فكان له عبدان أو أكثر من ذلك الجنس فانفق اسمهما وأجناسهما لا تفرق بينهما صفة ولم تثبت الشهود أيهما أراد « قال الربيع » ففيها قولان أحدهما أن الشهادة باطلة اذ لم يثبتوا العبد بعينه كالمشهد والرجل على رجل أن له هذا العبد وهذه الجارية أن الشهادة باطلة لانهم لم يثبتوا العبد بعينه والقول الثاني أن الوصية جائزة في أحد العبدين

(١) وفي اختلاف العراقيين في آخر باب البين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وعيئة لا تخرود ذلك الورثة كله إلى الثلث فان أباحت صفة كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بمهصة الورثة من الثلث وكان ابن أبي إسحق يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم وهذه يأخذ يعني بأبواب

ما در منم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة الشكاح (قال) والذي بيده عقدة الشكاح الزوج وذلك أنه اعيا يعفو من ملك ففعل لها مما وجب لها من نصف المهر أن تعفو وجعل له أن يعفو بأن يتم لها الصداق وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن الذي بيده عقدة الشكاح الزوج وهو قول شريح وسعيد بن جبير وروى عن ابن المسيب وهو قول مجاهد (قال الشافعي) رحمه الله فأما أبو البكر وأبو المحجور عليه فلا يجوز عفوهما كالأخوة لهما مائة أموالهما أي الزوجين عفى عما في يده فله الرجوع قبل الدفع أو الرد والتام أفضل (قال) ولو وهب له صداقاتهم طلقها قبل أن يمسيها ففيها قولان أحدهما يرجع عليها بنصفه والا فلا يرجع عليها بشئ ملكه (قال المزني) رحمه الله وقال في كتاب القسمة لا يرجع إذا قبضته فوهبته له ولم

تقبضه لان هبتها  
ابراهيم كاستهلا كها  
اباه لو وهبته لغيره فبا  
شي يرجع عليها فبر  
صار اليه (قال) وكذلك  
ان أعطاها نصفه ثم  
وهبته النصف الآخر  
ثم طلقها لم يرجع بشي  
ولا أعلم قولاً غير هذا الا  
أن يقول قائل هبتها له  
كهبته لغيره والاول  
عندنا أحسن والله أعلم  
ولكل وجه (قال  
المرئي) والاحسن اولي  
به من الذي ليس بأحسن  
والقياس عندي على  
قوله ما قال في كتاب  
الاسلاء اذا وهبته  
النصف أن يرجع  
عليها بنصف ما بقى  
(قال الشافعي) رحمه  
الله وان خالعه بشي  
مما عليه من المهر فباني  
فعليه نصفه (قال  
المرئي) هذا أشبه بقوله  
لان النصف مشاع فيما  
قبضت وبقي (قال) فاما  
في الصداق غير المسمى  
أو الفاسد فالبراءة في  
ذلك باطلة لانها أبرأته  
مما لا تعلم (قال) ولو  
قبضت الفاسد ثم رده  
عليه كانت البراءة باطلة  
ولها مهر مثلها الا أن

وهما موقوفان بين الورثة والموصي له حتى يصطالحوا الا نأخذ عرفنا أن له أحدهما وان كان بغير عينه (١)

### (باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة أو غير جائزة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى المرض مرضان فكل مرض كان الاغلب منه أن الموت مخوف منه فعطية المريض فيه ان مات في حكم الوصايا وكل مرض كان الاغلب منه أنه غير مخوف فعطية المريض فيه كعطية الصحيح وان مات منه فاما المرض الذي الاغلب منه أن الموت مخوف منه فكل حي بدأت بصاحبها حتى جهده أي حتى كانت ثم اذا تطاولت فكلها مخوف الا الربع فانها اذا استمرت بصاحبها ربعا كان الاغلب فيها أنها غير مخوفة فما أعطى الذي استمرت به حي الربع وهو في حياه فهو كعطية الصحيح وما أعطى من به حتى غير ربع فعطية مريض فان كان مع الربع غير هامن الاوجاع وكان ذلك الوجع مخوفا فعطية كعطية المريض ما لم يبرأ من ذلك الوجع وذلك مثل البرسام والرعاف الدائم وذات الجنب والناصرة والقولنج وما أشبه هذا وكل واحد من هذه الأفراد فهو مرض مخوف واذا ابتدأ البطن بالرجل فإصابه يوما أو يومين لا يأتي فيه دم ولا شيء غير ما يخرج من الخلاء لم يكن مخوفا فان استمر به بعد يومين حتى يجعله أو يمنع نوما أو يكون مخوفا فهو مخوف وان لم يكن البطن مخوفا وكان معه حبر أو تقطيع فهو مخوف (قال) وما أشكل من هذا أن يخلص بين مخوفه وغير مخوفه سئل عنه أهل العلم به فان قالوا هو مخوف لم تجز عطيته اذا مات الا من ثلثه وان قالوا لا يكون مخوفا جازت عطية جواز عطية الصحيح ومن ساوره الدم حتى تغير عقله أو تغلبه وان لم يتغير عقله أو المراد فهو في حاله تلك مخوف عليه وان تطاول به كان كذلك ومن ساوره البلغم كان مخوفا عليه في حال مساورته فان استمر به فالج فالأغلب أن الفالج يتناول به وأنه غير مخوف المعالجة وكذلك ان أصابه سسل فالأغلب أن السبل يتناول وهو غير مخوف المعالجة ولو أصابه طاعون فهذا مخوف عليه حتى يذهب عنه الطاعون ومن أنقذته الجراح حتى فصل منه إلى الجوف فهو مخوف عليه ومن أصابه من الجراح ما لا يصل منه إلى مقتل فان كان لا يحتم عليها ولا يحبس لها ولا يلقب لها وجع ولا يصيبه فيها ضربان ولا أذى ولم يأكل ويرم فهذا غير مخوف وان أصابه بعض هذا فهو مخوف (قال الشافعي) ثم جميع الاوجاع التي لم تسم على ما وصفت بسئل عنها أهل العلم بها فان قالوا مخوفة فعطية المعطى عطية مريض وان قالوا غير مخوفة فعطية عطية صحيح وأقل ما يكون في المسئلة عن ذلك والشهادة به شاهدان ذوا عدل

### (باب عطية الحامل وغيرها ممن يخاف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز عطية الحامل حتى يضر بها العلو لولا أو اسقاط فتكون تلك حال خوف عليها الا أن يكون بها مرض غير الحمل مما لو أصاب غير الحامل كانت عطيتها عطية مريض واذا ولدت الحامل فان كان بها وجع من جرح أو ورم أو بقية طلق أو أمرت أو فوطتها عطية مريض وان لم يكن بها من ذلك شيء فعطيتها عطية صحيح (قال الشافعي) فان ضرت المرأة أو الرجل بسبيط

(١) زاد السراج البلقيني في نسخة ما نصه

(باب الوصية بالغة للدار أو ثمرة البستان أو خدمة العبد) وليس في التراجم وقد ذكر حكمه في اختلاف العراقيين في باب البين فقال رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل للرجل بعتة دار أو ثمرة بستان والثلث بخمسه فذلك جائز واذا أوصى له بخدمة عبد أو الثلث بحمل العبد فذلك جائز وان لم يحمل الثلث العبد جاز ولزمه ما جاز الثلث وردد ما لم يحمل هذا ما ذكره هناك

أَوْ خَشَا أَوْ جَارَ فَتُجِبُّ الضَّرْبَ جَوْفًا وَتَرْمِي بَدَنًا أَوْ جِلًّا فَيُحَا فَيُحَا فَهَذَا كُلُّهُ خَوْفٌ وَهُوَ قَبْلُ أَنْ يُلَاحِظَ هَذَا فِي أَوَّلِ مَا يَكُونُ الضَّرْبُ أَنْ كَانَ مِمَّا يَصْنَعُ مِثْلَهُ هَذَا خَوْفٌ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ أَيَّامٌ يُؤْمِنُ فِيهَا أَنْ يَبْقَى بَعْدَهَا وَكَانَ مَقْتَلًا فَلَيْسَ بِخَوْفٍ

### (بَابُ عَطِيَّةِ الرَّجُلِ فِي الْحَرْبِ وَالْبَحْرِ)

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَتَحْوِزُ عَطِيَّةِ الرَّجُلِ فِي الْحَرْبِ حَتَّى يَلْتَعِمَ فِيهَا فَإِذَا التَّعَمَّ كَانَتْ عَطِيَّتُهُ كَعَطِيَّةِ الْمَرِيضِ كَانَ مَحَارِبًا بِمُسْلِمِينَ أَوْ عَدُوًّا « قَالَ الرَّبِيعُ » وَلَهُ فِيمَا أَعْلَمُ قَوْلَ آخِرِ أَنْ عَطِيَّتُهُ عَطِيَّةُ الصَّحْبِ حَتَّى يَجْرَحَ (قَالَ) وَقَدْ قَالَ لَوْ قَدِمَ فِي قِصَاصٍ لَضَرْبِ عُنُقِهِ أَنْ عَطِيَّتُهُ عَطِيَّةُ الصَّحْبِ لِأَنَّهُ قَدْ بَعِيَ عَنْهُ فَإِذَا أُسِرَ فَإِنْ كَانَ فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ جَازَتْ عَطِيَّتُهُ فِي مَالِهِ وَإِنْ كَانَ فِي أَيْدِي مُشْرِكِينَ لَا يَقْتُلُونَ أُسِيرًا فَكَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِي أَيْدِي مُشْرِكِينَ يَقْتُلُونَ الْأَسْرَى وَيَدْعُوهُمْ فَعَطِيَّتُهُ عَطِيَّةُ الْمَرِيضِ لِأَنَّ الْأَغْلَبَ مِنْهُمْ أَنْ يَقْتُلُوا وَلَيْسَ بِمُخْلٍ الْمَرْءُ فِي حَالِ أَيْدِي مَنْ رَجَاءَ الْحَيَاةَ وَخَوْفَ الْمَوْتِ لَكِنْ إِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ غَيْرِهِ الْخَوْفُ عَلَيْهِ فَعَطِيَّتُهُ عَطِيَّةُ مَرِيضٍ وَإِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ غَيْرِهِ الْأَمَانُ عَلَيْهِ مِمَّا زَلَّ بِهِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ آسَارٍ أَوْ حَالٍ كَانَتْ عَطِيَّتُهُ عَطِيَّةُ الصَّحْبِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَإِنْ كَانَ فِي مُشْرِكِينَ يَقْتُلُونَ بِالْعَهْدِ فَأَعْطَوْهُ أَمَا نَاعَى شَيْءٌ يُعْطِيهِمْ مَوْءً أَوْ عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ فَعَطِيَّتُهُ عَطِيَّةُ الصَّحْبِ

### (بَابُ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ)

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَخْبَرَ نَاسِيفَانِ عَنْ سَلِيمَانَ الْأَحْوَلِ عَنْ مُجَاهِدٍ يَعْنِي فِي حَدِيثٍ لِلْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ (قَالَ الشَّافِعِيُّ) وَرَأَيْتُ مُتَطَاهِرًا عِنْدَ عَامَّةٍ مِنْ أَقْبِيَّةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمَغَازِي أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ الْفَتْحِ لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ وَلَمْ يَرَيْنِ النَّاسُ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا وَإِذَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا وَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ فَحُكْمُ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ حُكْمُ مَا لَمْ يَكُنْ فَيُحَى أَوْصَى بِرَجُلٍ لِلْوَارِثِ وَقُفْنَا الْوَصِيَّةَ فَإِنْ مَاتَ الْمَوْصِي وَالْمَوْصِي لَهُ وَارِثٌ فَلَا وَصِيَّةَ لَهُ وَإِنْ حَدَّثَ لِلْمَوْصِي وَارِثٌ يَجْعَلُهُ أَوْ خَرَجَ الْمَوْصِي لَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ يَوْمَ مَوْتِهِ وَارِثًا لَهُ أَنْ يَكُونَ أَوْصَى بِصَحْبٍ أَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ طَلَقَهَا ثَلَاثًا ثُمَّ مَاتَ مَكَانَهُ فَلَمْ تَرْتَهُ فَلَا وَصِيَّةَ لَهَا بِجَارَتِهِ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَارِثَةٍ وَاعْتَارَتْهَا الْوَصِيَّةَ وَتَحْوِزُ إِذَا كَانَ لَهَا حُكْمٌ وَلَا يَكُونُ لَهَا حُكْمٌ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي حَتَّى تَجِبَ أَوْ تَبْطُلَ وَلَوْ أَوْصَى بِرَجُلٍ لَهُ دُونُهُ وَارِثٌ يَجْعَلُهُ فَمَاتَ الْوَارِثُ قَبْلَ الْمَوْصِي فَصَارَ الْمَوْصِي لَهُ وَارِثًا أَوْ لَأَمْرَأَةٍ ثُمَّ تَكَفَّهَا وَمَاتَتْ وَهِيَ زَوْجَتُهُ بَطُلَتْ الْوَصِيَّةُ لَهَا مَعَ مَا لَهَا مِنْ صَارَتْ وَصِيَّةَ الْوَارِثِ وَلَوْ أَوْصَى الْوَارِثُ وَاجْتَنَبَ بَعِيدًا أَوْ عَمِيدًا أَوْ دَارًا أَوْ ثَوْبًا أَوْ مَالًا مَسْمًى مَا كَانَ بَطْلُ نَصِيبِ الْوَارِثِ وَجَازَ لِلْإِجْنَبِيِّ مَا بَصِيْبُهُ وَهُوَ النِّصْفُ مِنْ جَمِيعِ مَا أَوْصَى بِهِ لِلْوَارِثِ وَالْإِجْنَبِيِّ وَلَكِنْ لَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ بِكَذَا الْفُلَانُ وَفُلَانٌ فَإِنْ كَانَ سَمَى لِلْوَارِثِ ثَلَاثًا لِلْإِجْنَبِيِّ ثَلَاثًا أَوْصَى بِهِ جَازَ لِلْإِجْنَبِيِّ مَا سَمَى لَهُ وَوَرَدَ عَنِ الْوَارِثِ مَا سَمَى لَهُ وَلَوْ كَانَ لَهُ ابْنُ بَرْنَةٍ وَابْنَةُ أُمِّ وَادَتِهِ أَوْ حَضَنَتِهِ أَوْ أَرْضَعَتْهُ أَوْ أَبَ أَرْضَعَتْهُ أَوْ زَوْجَتُهُ أَوْ وَلَدَ لِبَرْنَتِهِ أَوْ خَادِمٍ أَوْ غَيْرِهِ فَأَوْصَى لَهُؤُلَاءِ كُلَّهُمْ أَوْ بَعْضَهُمْ جَازَتْ لَهُمُ الْوَصِيَّةُ لِأَنَّ كُلَّ هَؤُلَاءِ غَيْرُ وَارِثٍ وَكُلُّ هَؤُلَاءِ مَالُ الْمَا أَوْصَى لَهُ بِهِ لِمَلِكِهِ مَالَهُ إِنْ شَاءَ مِنْهُ أَوْ بَنِيهِ وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ وَمَا أَحَدًا أَوْ لِي بِوَصِيَّتِهِ مِنْ ذَوِي قَرَابَتِهِ وَمَنْ عَطَفَ عَلَى وَادَتِهِ وَلَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى الْوَصِيَّةَ فَقَالَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَإِنْ الْأَغْلَبُ مِنَ الْأَقْرَبِينَ لَانْتَهُمُ يَتَلَوْنَ أَوْلَادَ الْمَوْصِي بِالْقَرَابَةِ ثُمَّ الْأَغْلَبُ أَنْ يَزِيدُوا وَإِنْ يَتَلَوْنَهُمْ بَصَلَةً أَيْبَهُمْ لَهُمْ بِالْوَصِيَّةِ وَيَنْبَغِي لِمَنْ مَنَعَ أَحَدًا خِفَافَةً أَنْ يَرُدَّ عَلَى وَارِثٍ أَوْ يَنْفَعَهُ أَنْ يَنْتَعِ ذَوِي الْقَرَابَةِ وَأَنْ لَا يَتَّقِيَ الْعَبِيدَ الَّذِينَ قَدْ عَرَفُوا بِالْعَطْفِ عَلَى الْوَرِثَةِ وَلَكِنْ لَا يَنْتَعِ أَحَدٌ وَصِيَّةَ غَيْرِ الْوَارِثِ بِالْخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ عَنِ الْقَبْرِ

(بَابُ)

يَكُونُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَهْرِ أَوْ يُعْطِيهَا مَا تَنْتَقِنُ أَنَّهُ أَقْلٌ وَتَحْلَهُ مِمَّا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا أَوْ يُعْطِيهَا أَكْثَرُ وَتَحْلَهُ مِمَّا بَيْنَ كَذَا إِلَى كَذَا

(بَابُ الْحُكْمِ فِي الدَّخُولِ وَإِغْلَاقِ الْبَابِ وَارْتِجَاءِ السُّرِّ) مِنَ الْجَمَاعِ وَمِنْ كِتَابِ عَشْرَةِ النِّسَاءِ وَمِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ الْقَدِيمِ

(قَالَ الشَّافِعِيُّ) رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَيْسَ لَهُ الدَّخُولُ بِهَا حَتَّى يُعْطِيَهَا الْمَالَ فَإِنْ كَانَ كُلُّهُ دِينًا فَلَهُ الدَّخُولُ بِهَا وَتَوَخَّرَ يَوْمًا وَنَحْوَهُ لَتَصِلَ أَمْرُهَا وَلَا يَحَازِرُ بِهَا ثَلَاثًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَغِيرَةً لَا تَحْتَمِلُ الْجَمَاعَ فَيَنْفَعُهُ أَهْلُهَا حَتَّى تَحْتَمِلَ وَالصَّدَاقُ كَالَّذِينَ سِوَاهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَفْعُ صَدَاقِهَا وَلَا تَقْفَتُهَا حَتَّى تَكُونَ فِي الْحَالِ الَّتِي يَجْلَعُ مِنْهَا وَيُحْلِي بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ وَإِنْ كَانَتْ بِالْفَقْرِ فَقَالَ لَا أَدْفَعُ حَتَّى تَدْخُلُوا هَؤُلَاءِ أَلَا تَدْخُلُهَا حَتَّى تَدْفَعَ فَأَيُّهَا تَطَوُّعُ أَجْبَرَتْ الْأَخْرَافُ أَنْ مَشَعُوا مَعَ أَجْبَرَتْ أَهْلُهَا عَلَى وَقْتُ يَدْخُلُونَهَا



(باب ما يجوز من اجازة الوصية للوارث وشيخنا ابو الجوز)

فيه وأخذت الصداق  
من زوجها فاذا دخلت  
دفعته اليها وجعلت  
لها النفقة اذا قالوا  
ندفعها اليه اذا دفع  
الصداق البناء وان  
كانت نضرا اجبرت  
على الدخول الا ان يكون  
من مرض لا يجامع  
فيه مثله اتمهل وان  
أنضاه فلم تلتم فعله  
ديتها ولها المهر كاملا  
ولها مسسه ان يصيبها  
حتى تبرا البرء الذي ان  
عاد لم ينكأها ولم يرد  
في جرحها والقول في  
ذلك قولها فان دخلت  
عليه فلم يصباحي  
طلقها فلها نصف المهر  
لرسول الله تعالى وان  
طلتوهن من قبل ان  
تسوهن وقد فرضتم  
لهن فريضة فنصف  
ما فرضتم فان احتج  
بمنع بالانزع عن عمر  
رضي الله عنه في اغلاق  
الباب وارضاء الستر  
انه يوجب المهر فن  
قول عمر ما ذنبهن لو جاء  
الهر من قبلكم فأخير  
انه يجب اذا خلت بينه

(١) كذا في النسخ  
وتأمله كسبه محصمه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اراد الرجل ان يوصي لوارثه فقال للورثة اني اريد ان اوصي بثلثي  
لفلان واري فان اجزتم ذلك فعلت وان لم تجزوا اوصيت بثلثي لمن تجوز الوصية له فاشهدوا له على انفسهم  
بان قد اجازوا له جميع ما اوصى له وعلموه ثم مات فخير لهم فيما بينهم وبين الله عز وجل ان يجزوه لان في ذلك  
صدقا وفاء بوعده وبعد اس غدر وطاعة للرب والهي فان لم يفعلوا لم يجبرهم الحاكم على اجازته ولم يخرج  
ثالث مال الميت في شيء اذا لم يخرج به وفيه وذلك ان اجازته موه قبل ان يموت الميت لا يلزمهم بها حكم من  
قبل انهم اجازوا والمال ليس لهم الا ترى انهم قد يكونون ثلاثة واثنتين وواحد افتصدت له اولاداً كثر منهم  
فيكونون اجازوا كل الثلث وانما لهم بعضه ويحدث له وارث غيرهم يجبرهم ويموتون قبله فلا يكونون اجازوا  
في واحدة من الخالين في شيء يملكونه بحال وان اكثر احوالهم فيه انهم لا يملكونه ابدا الا بعد ما يموت  
اولا ترى انهم لو اجازوا له الوارث كان الذي اجيزت له الوصية قد عوت قبل الموصي فلو كان ملك الوصية  
بوصية الميت واجازتهم ملكها كان لم يملكها ولا نسا من مال الميت الا عوته وبقاته بعده فكذلك الذين  
اجازوا له الوصية اجازوا له فيما يملكه ولا يملكه الا بعد ما يموت (قال) وهكذا الواساؤنهم فيما يجازوا الثلث  
من وصيته فاذا ناله به وهكذا قال رجل منهم ميراثي منك لاني فلان اولني فلان لم يكن له لانه اعطاه  
ما لم يملك وهكذا الواساؤنهم في عتق عبيده فاعتقهم بعد موته فلم يخرجوا من الثلث كان لهم ردمن  
لا يخرج من الثلث منهم وخير في هذا كله ان يجزوه ولكنه لو اوصى لوارث بوصية فقال فان اجازها الورثة  
والاهي لفلان رجل اجني اوفي سبيل الله اوفي شيء مما تجوز له الوصية به مضى ذلك على ما قال ان اجازها  
الورثة جازت وان ردوها فذلك لهم وعليهم ان ينفذوها لمن اوصى له بها ان تجزها الورثة لانه الوصية  
لغير وارث وكذلك لو اوصى بوصية لرجل فقال فان مات قبلني فما اوصيت له به لفلان فأت قبله كانت  
الوصية لفلان وكذلك لو قال لفلان ثلثي الا ان يقدم فلان فان قدم فلان هذا البلد فهو له جاز ذلك  
على ما قال

(باب ما يجوز من اجازة الورثة للوصية وما لا يجوز)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى واذا اوصى الميت لمن لا تجوز له وصيته من وارث أو غيره  
أو بما لا تجوز به مما جاز للثلاث فأت وقد علموا ما اوصى به وترك فقالوا قد اجزنا ما صنع فصبها قولان  
أحدهما ان قولهم بعد علمهم وقصم ميراثه لهم قد اجزنا ما صنع جاز لمن اجازوه كهيته لو دفعوه اليه  
من ايديهم ولا سبيل لهم في الرجوع فيه ومن قال هذا القول قال ان الوصايا بعد الموت مخالفة عطايا  
الاحياء التي لا تجوز الا قبض من قبل ان تعطى فاقصد مات ولا يكون مالكا فابض الشئ يخرج منه من يديه  
وانما هي ادخال منه لاهل الوصية على الورثة فقوله في وصيته بثلث لاهل الوصية فيما يجوز لهم ثبت  
لهم ما ثبت لاهل الميراث واذا كان هكذا اجاز الورثة بعد علمهم وملكهم فأتوا قطعوا حقوقهم من  
مواريثهم عما اوصى به الميت (١) مضى على ما فعل منه جاز له جواز ما فعل مما لم يردوه وليس ما اجازوا لاهل  
الوصايا بشئ في ايديهم فيضربونه اليهم انما هو شئ لم يصير اليهم الا بسبب الميت واذا سلوا حقوقهم سلم  
ذلك لمن سلوه كما يرون من الدين والدعوى فيتراها من ابروه ويرون من حقوقهم من الشفعة فتقطع  
حقوقهم فيها ولهذا وجه يستعمل والقول الثاني ان يقول ما ترك الميت مما لا تجوز له الوصية به فهو ملك  
نقله الله تعالى اليهم فيكونونه في ايديهم وغير كينونته سواء واجازتهم ما صنع الميت هبة منهم لمن وهبوه  
فن دفعوه اليه جاز له ولهم الرجوع ما لم يدفعوه كما تكون لهم أموال ودائع في ايدي غيرهم فيهبون منها

الشيء لغيرهم فلا تتم له الهبة إلا بالقبض ولهذا وجه محتمل والله تعالى أعلم وإن قالوا أجزأنا ما صنع ولا نعلمه وكنا نراه يسير النبي في الوجهين جميعاً أن يقال أحيزوا يسيراً واحلفوا ما أجزعوه إلا وأنتم تزونه هكذا ثم أجاز الرجوع فيما بقي وكذلك أن كانوا غيباً وإن أقيمت عليهم البينة بأنهم علموه جازت عليهم في قول من أجاز أجازتهم بغير قبض وإنما يجوز عليهم إذا أوصى بثلاث ماله أو بماله كله أو بمجزع معلوم منه أن علموا كم تركه كان أوصى بشيء يسير به فقال لفلان كذا وكذا دينارا ولفلان عبدي فلان ولفلان من ابلي كذا وكذا فقالوا قد أجزأنا له ذلك ثم قالوا انما أجزأنا ذلك ونحن نراه يجاوز الثلث يسيراً لا نافذ عهدنا له مالا فلم يجده أو عهدناه غير ذي دين فوجدناه عليه ديناً فقيه قولان أحدهما أن يقال هذا يلزمهم في قول من أجاز أجازتهم لأنهم أجازوا ما يعرفون وما لا يعرفون وما لا يعرفون بجهالتهم والآخرون أنهم أن يحلفوا ويردوا لأن هذا انما يجوز من مال الميت ويقال لهم إذا حلفوا أحيزوا ومنه ما كنتم تزونه يجاوز الثلث سدسا كان أو ربعاً أو أقل أو أكثر

### (باب اختلاف الورثة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن أجاز بعض الورثة فيما تلزم الإجازة فيه ولم يجز بعضهم جاز في حصته من أجاز ما أجاز كان الورثة كانوا اثنين فيجب للموصي له نصف ما أوصى له به مما جاوز الثلث (قال الشافعي) ولو كان في الورثة صغير أو بالغ محجور عليه أو معتوه لم يجز على واحد من هؤلاء أن يجيز في نصيبه بشيء جاوز الثلث من الوصية ولم يكن لولي واحد من هؤلاء أن يجيز ذلك في نصيبه ولو أجاز ذلك في ماله كان ضامناً له في ماله وإن وجد في يدي من أحيزه أخذه من يديه وكان للولي أن يتبع من أعطاه إياه بما أعطى منه لأنه أعطاه مالا عاك

### (الوصية للقرباة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل فقال نلت مالي لقرباتي أولادى قراتي أولادى رحي أولادى رحي أو لأقربائي أو لقربائي فذلك كله سواء والقرباة من قبل الأم والأب في الوصية سواء وأقرب قراته وأبعدهم منه في الوصية سواء والذكر والأنثى والغني والفقير والصغير والكبير لأنهم أعطوا باسم القرباة فاسم القرباة يلزمهم معاً كما أعطى من شهد القتال باسم الحضور وإذا كان الرجل من قبيلة من قريش فأوصى في قراته فلا يجوز إذا كان كل من يعرف نسبه إلا أن يكون بينه وبين من يلقاه إلى أب وان بعد قربة فإذا كان المعروف عند العامة أن من قال من قريش لقرباتي لا ير يد جميع قريش ولا من هو أبعد منهم ومن قال لقرباتي لا يريد أقرب الناس أو ذوى قربة أبعد منه بأب وإن كان قريباً صيراً إلى المعروف من قول العامة ذوى قراتي فنظر إلى القبيلة التي ينسب إليها فيقال من بنى عبد مناف ثم يقال قد يفرق بنوعه من مناف فمن أيهم فيقال من بنى المطلب فيقال أيتميز بنو المطلب فيقال من بنى قبايل فمن أيهم قيل من بنى عبد بن زيد بن هاشم بن المطلب فيقال أيتميز هؤلاء قيل نعم هم قبايل قيل فمن أيهم قيل من بنى عبيد بن عبد زيد قيل أيتميز هؤلاء قيل نعم هم بنو السائب بن عبيد بن عبد زيد قيل وبنو شافع وبنو علي وبنو عباس وكل هؤلاء من بنى السائب فان قيل أيتميز هؤلاء قيل نعم كل بطن من هؤلاء يميز عن صاحبه فإذا كان من آل شافع فقال لقرباته فهو لا لشافع دون آل علي وآل عباس وذلك أن كل هؤلاء يميزون بظاهر التمييز من البطن الآخر يعرف ذلك منهم إذا قصدوا آباءهم دون الشعوب والقبايل في آبائهم وفي تناصرتهم وتناكهم ويجوز بعينهم بعض على هؤلاء الذين معهم ولو قال نلت مالي لأقرب قراتي أو لأدنى قراتي أو لأصق قراتي كان هذا كله سواء ونظرنا إلى أقرب الناس

ويزن بينها كجواب  
النسب بالقبض وإن لم  
يفلق باباً ولم ير خسترا  
(قال) رسوا طال مقامه  
معها أو قصر لا يجب  
المهر والعدة إلا  
بالميسر نفسه (قال  
الزني) رحمه الله قد جاء  
عن ابن مسعود وابن  
عباس معنى ما قال  
الشافعي وهو ظاهر  
القرآن

(باب المتعة) من كتاب  
الطلاق قديم جديد

(قال الشافعي) رحمه  
الله جعل الله المتعة  
للطلقات وقال ابن عمر  
لكل مطلقة متعة إلا  
التي فرض لها ولم يدخل  
بها غسبها نصف المهر  
(قال) فالمتعة على كل  
زوج طلق ولكل زوجة  
إذا كان الفراق من  
قبله أو يترتب عليه أن  
يطلق أو يتخالف أو يملك  
أو يفارق وإذا كان  
الفراق من قبلها فلا  
متعة لها ولا مهر أيضاً  
لأنها ليست بمطلقة  
وكذلك إذا كانت أمة  
فباعها سبدها من  
زوجها فهو أفسد  
الشكاح بيعه إياها منه

فأما الملاعة فان ذاك  
منه ومنها ولانه ان شاء  
أسكهافه هي كالمطلقة  
وأما امرأه العنين فلو  
شاعت أقامت معه ولها  
عندي متعة والله أعلم  
(قال المزني) رحمه الله  
هذا عندي غلط عليه  
وقياس قوله لاحق لها  
لان الفراق من قبلها  
دونه

(الوليصة والنثر)  
من كتاب الطلاق املاء  
على مسائل مالا

(قال الشافعي) رحمه  
الله الوليصة التي تعرف  
وليمة العرس وكل دعوه  
على املاك أو نفاس أو  
ختان أو أحداث سرور  
فدعي البهار رجل فاسم  
الوليصة يقع عليها ولا  
أرخص في تركها ومن  
تركها لم يبن لي أنه عاص  
كما بين لي في وليمة العرس  
لاني لا أعلم أن النبي  
صلى الله عليه وسلم ترك  
الوليصة على عرس ولا  
أعلم أولم على غيره وأولم

(١) قوله ومن أوصى  
له كذا في النسخ ولعله  
محرف عن قد وتأمل  
كتبه مصححه

منه رجلا من قبل أبيه وأمه فأعطيناهما بابه ولم نعطه غيره عن هو أبعد منه كما نأوجدنا له عمن ونحالين  
وبني عم وبني خال وأعطينا المال عمنه ونحال به سواء بينهم دون بني العم ونحال لانهم يلقونه عند أبيه  
وأمه قبل بني عمه ونحال وهكذا لو وجدنا له أخوة لأب وأخوة لأم وعمن ونحالين أعطينا المال أخوته لأبيه  
وأخوته لأمه دون عمنه ونحال لانهم يلقونه عند أبيه وأمه إلا الذين قبل عمنه ونحال ولو كان مع الأخوة  
للأب والأخوة لأم أخوة لأب وأم كان المال لهم دون الأخوة للأب والأخوة لأم لا إذا اعدنا القرابة من  
قبل الأب والأم سواء بجمع الأخوة للأب والأم قرابة الأب والأم كانوا أقرب بالبيت ولو كان مع الأخوة للأب  
والأم ولولد متسفل لأب أو لأم كان المال له دون الأخوة لانه ابن نفسه وابن نفسه أقرب إليه من ابن أبيه  
ولو كان مع ولد الولد المتسفل جد كان الولد أولى منه وإن كان جدا أدنى (قال) ولو كان مع الأخوة للأب  
أو لأم جد كان الأخوة أولى من الجد في قول من قال الأخوة أولى بولاء المولى من الجد لانهم أقرب منه  
وأنتهم يلقون الميت قبل أن يصير الميت إلى الجد ولو قال في هذا كله ثلث مالي لجماعة من قرابتي فإن كان  
أقرب الناس به ثلاثة فصاعدا فهو لهم وسواء كانوا رجالا أو نساء وإن كانوا اثنين ثم الذين يلونهم واحد  
أو أكثر كان للأثنين الثلث وللواحد ثلثا والآخر ثلثا والثالث ولو كان أقرب الناس واحدا والذي يليه في القرابة  
ولن يليه من قرابته إن كانوا اثنين فصاعدا ثلثا الثلث ولو كان أقرب الناس واحدا والذي يليه في القرابة  
واحد أخذ كل واحد منهما ثلث الثلث وأخذ الذين يلونهم في القرابة واحدا أو أكثر الثلث الباقي سواء بينهم

### (باب الوصية لمافي البطن والوصية بما في البطن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الوصية بما في البطن ولمافي البطن إذا كان مخلوقا يوم وقعت الوصية  
ثم يخرج حيا فلو قال رجل مافي بطن جاريتي فلانة لفلان ثم توفي فولدت جاريته لأقل من ستة أشهر من  
يوم تكلم بالوصية كان لمن أوصى له به وإن ولدت لستة أشهر فأكثر لم يكن له لانه قد يحدث الحمل فيكون  
الحمل الحادث غير الذي أوصى به ولو قال ولد جاريتي أو جاريتي أو عبد بعته وصية لمافي بطن فلانة امرأة  
يسمى بعينها فإن ولدت تلك المرأة لأقل من ستة أشهر من يوم تكلم بالوصية فالوصية جائزة وإن ولدت لستة  
أشهر من يوم تكلم بالوصية فأكثر فالوصية مردودة لانه قد يحدث حمل بعد الوصية فيكون غير ما أوصى له  
وإن كان الحمل الذي أوصى به غلاما أو جارية أو غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بهم كلها جائزة لمن  
أوصى لهم بهم وإن كان الحمل الذي أوصى له غلاما أو جارية أو أكثر كانت الوصية بينهم سواء على العدد  
وإن مات الموصي قبل أن تلد التي أوصى للحملها وقفت الوصية حتى تلد فإذا ولدت لأقل من ستة أشهر كانت  
الوصية له

### (باب الوصية المطلقة والوصية على الشيء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن أوصى فقال إن مت من مرضي هذا ففلان لعبد له حر ولفلان كذا  
وصية ويتصدق عني بكذا ثم صرح من مرضه الذي أوصى فيه ثم مات بعده جاءه أو من مرض غير ذلك المرض  
بطلت تلك الوصية لانه أوصى إلى أجل (١) ومن أوصى له وأعتق على شرط لم يكن وكذلك إذا حدث في وصيته  
حد أو قال إن مت في عامي هذا أو في مرضي هذا ففلان بطلت فان أجهم هذا كله وقال هذه  
وصيتي مالم أغيرها فهو كما قال وهي وصيته مالم يغيرها ولكنه لو قال هذا وأشهد أن وصيته هذه ثابتة مالم  
يغيرها كانت وصيته نافذة (قال الشافعي) وإن أوصى فقال إن حدثت في حدث الموت وصية مرسله  
ولم يحدد لها حدا أو قال متى حدثت في الموت أوصيتي فوصيته ثابتة ينفذ جميع ما فيه مما حازله متى  
مات مالم يغيرها

## (باب الوصية للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين الآية الى المنفقين وقال عز وجل في آي الموارث ولا يوهب لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا يوهب الثالث وذو كرم من وراثته ثلثا من تركه (قال الشافعي) واحتل اجماع أمر الله تعالى بالوصية للوالدين والاقرين معنيين أحدهما ان يكون للوالدين والاقرين الامران معا فيكون على الموصي أن يوصي لهم فيأخذون بالوصية ويكون لهم الميراث فيأخذون به واحتمل أن يكون الامر بالوصية نزل ناسخا لان تكون الوصية لهم فابتنه فوجدنا الدلالة على أن الوصية للوالدين والاقرين منسوخة بآي الموارث من وجهين أحدهما اخبار ليست بمصلة عن النبي صلى الله عليه وسلم من جهة الخوازيين منها أن سفيان بن عيينة أخبرنا عن سليمان الاحول عن مجاهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وغيره يشبه هذا الوجه ووجدنا غيره قد يصل فيه حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى ثم لم نعلم أهل العلم في البلدان يختلفون في أن الوصية للوالدين منسوخة بآي الموارث واحتمل اذا كانت منسوخة أن تكون الوصية للوالدين ساقطة حتى لو أوصى له سالم تجز الوصية وهذا نقول وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وما لم نعلم أهل العلم يختلفونه يدل على هذا وان كان يحتمل أن يكون وجوبها منسوخا واذا أوصى لهم جاز واذا أوصى للوالدين فأجاز الورثة فليس بالوصية أخذوا وانما أخذوا باعطاء الورثة لهم ما لهم لا ناقد أبطلنا حكم الوصية لهم فكان نص المنسوخ في وصية الوالدين وسمى معهم الاقرين جلة فلما كان الوالدان وارثين فسناعلهم كل وارث وكذلك الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان الاقرين وورثته وغير ورثة أبطلنا الوصية للورثة من الاقرين بالنص والقياس والخبر الا لا وصية لوارث وأجزنا الوصية للاقرين ولغير الورثة من كان فالاصل في الوصايا ان أوصى في كتاب الله عز وجل وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم أعلم من مضي من أهل العلم اختلفوا فيه في أن ينظر الى الوصايا فاذا كانت لمن يرث الميت أبطلنا وان كانت لمن لا يرثه أجزتها على الوجه الذي تجوز به وموجود عندى والله تعالى أعلم فيما وصفت من الكتاب وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وحيث ان ما لم نعلم من مضي من أهل العلم اختلفوا فيه أنه انما يمنع الورثة الوصايا الثلاث يأخذوا مال الميت من وجهين وذلك أن مات ترك المتوفى بغير آية أو وصية فلما كان حكمهما مختلفين لم يجز أن يجمع لواحد الحكمين المختلفين في حكم واحد ومال واحدة كما لا يجوز أن يعطى بالشئ وضد الشئ ولم يحتمل معنى غير محال فان ذهب الى أن يقول انما تجز الوصية للوارث من قبل تهمة الموصي لان يكون محباي وارثه ببعض ماله فلو لا أن العناء مستعمل على بعض من يتعاطى الفقه ما كان فيه من ذهب الى هذا المذهب عندى والله أعلم بالجواب موضع لان من خفي عليه هذا حق لا يبين له الخطأ فيه كان شديدا أن لا يفرق بين الشئ وضد الشئ فان قال قائل فابن هذا قيل له ان شاء الله تعالى أرايت امرأ من العرب عصبتها بلقوبه بعد ثلاثين أبقت قتل أباء عصبتها أباء وقتلهم أباء وبلغوا غاية العداوة بينهم بنسابة الدماء وانتهاك المحارم والقطيعة والنهي من الانساب في الاشعار وغيرها وما كان هو يصطفي ما صنع بآئيه وبعادى عصبتها عليه غاية العداوة وبذل ماله في أن يقتلهم ما هم وكان من عصبتها الذين يرثونه من قتل أبويه فأوصى من مرسه لهؤلاء القتل وهم ورثته مع غيرهم من عصبتها كان الوارث معهم في حال عداوتهم أو كان له سلمه براهه واصلا وكذلك كان أباءهم تجوز الوصية لاعدائهم وهو لا ينهم فيهم فان قال لا قيل وكذلك لو كان من الموالى فكان مواله قد بلغوا ما به ما بلغ بهم وبأبيهم ما وصفت من حال القريب فأوصى لورثته من مواله ومعهم ابنته تجوز الوصية لهم وهو لا ينهم

لا ينهم

على صفة رضى الله عنها في سفر بسوق وقر وقال لعبد الرحمن أولم ولو بشاة (قال) وان كان المدعو صائما أجب الدعوة وبرك وانصرف وليس يجزم أن يأكل وأحب لو فعل وقد عدى ابن عمر رضى الله عنهما مجلس ووضع الطعام فديده وقال خذوا باسم الله ثم قبض يده وقال انى صائم (قال) فان كان فيها المعصية من السكر والخمر أو ما أشبه من المعاصي الظاهرة نهاهم فان نحو ذلك عنه والألم أحب له أن يجلس فان علم ذلك عندهم لم أحب له أن يجيب فان رأى صور اذات أرواح لم يدخل ان كانت منصوبة وان كانت توطأ فلا بأس فان كان صور الشجر فلا بأس وأحب أن يجيب أخاه وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو أهدى الى ذراع لقيت ولو دعيت الى كراع لأجيب (وقال) في نثر الجوز واللوز والسكر في العرب لوزله كان أحب الى

لأنه يؤخذ بحسنة  
ونبهة ولا يبين أنه حرام  
الأنه قد يغلب بعضهم  
بعضاً يأخذ من غيره  
أحب إلى صاحبه

﴿ مختصر القسم ونشوز  
الرجل على المرأة ﴾  
من الجامع ومن كتاب  
عشرة النساء ومن  
كتاب نشوز المرأة على  
الرجل ومن كتاب  
الطلاق من أحكام  
القرآن ومن الاملاء

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى قال الله  
تبارك وتعالى ولهن  
مثل الذي عليهن  
بالمعروف ( قال  
الشافعي) وبجاء  
المعروف بين الزوجين  
كف المكروه واعفاء  
صاحب الحق من

(١) قوله لعل هنا  
سقطاً من النسخ  
وأصل الكلام وله  
صديق أعظم النعمة  
عليه الخ فانظر اه  
(٢) قوله اذا دخل  
الخ كذا في النسخ  
ولعل في العبارة  
تحريراً فتأمل وحرر  
كتبه معجده

لا يتهم فيهم فان قال لا قيل وهكذا زوجته لو كانت ناشرة منه عاصية له عظيمة الهتان وترميه بالقذف  
قدسقته سماتقتله وضربه بالحد يدقته فقلت من ذلك وبقيت محتمة منه وامتنع من فراقها اضمرارا  
لها ثم مات فأوصى لها لم تجز وصيته لانها وارث فان قال نعم قيل ولو أن أجنبية ماتت ليس له وارث (١) أعظم  
النعمة عليه صغيراً وكبيراً وتتابع احسانه عليه وكان معروفاً وعنده فأوصى له بثلاث ماله أيجوز فان  
قال نعم قيل وهكذا تجوز الوصية له وان كان ورثته أعداء له فان قال نعم تجوز وصيته في ثلثه كان  
ورثته أعداء له أو غير أعداء قيل له أرايت لم يكن في أن الوصية تبطل للوارث وأنه اذا خص بابطال وصيته  
الوارث لم يكن فيهما معنى الا ما قلنا ثم كان الاصل الذي وصفت لم يسبق له أحد يعقل من أهل العلم شيئاً  
علمناه ما كنت تركته وما كان يلزمك أن تزعم أنك تنتظر إلى وصيته أبداً فان كانت وصيته لرجل عدوه  
أو بغض اليه أو غير صديق أجزتها وان كان وارثاً وان كانت لصديق له أو لذي يدعنده أو غير عدو  
فأبطلتها واذا فعلت هذا خرجت مبرورة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبما يدخل فيما لم يختلف فيه أهل  
العلم علمناه أو أرايت لو كان له عبد يعلم أنه أحب الناس إليه وأوفقه في نفسه وأنه يعرف بتوليح ماله اليه  
في الحياة وله ولد دون ولده ثم مات ولده فصار وارثه عدو له فاعتق عبده في وصيته ليس يلزمك أن لا تجيز  
العتق لئلا تنهيه فحاله اذا كان يؤثر عماله على ولد نفسه وميتا اذا كان عنده مثل الحال وكان الوارث له  
عدواً أو أرايت لو كان وارثه له عدواً فقال والله ما عنى أن ادع الوصية فيكون الميراث وافر عليك الا أحب  
أن يفقر الله ولا يغنيك ولكني أوصى بثلاث مالى لغيرك فأوصى لغيره أليس ان أجاز هذا أجاز ما ينبغي  
أن يزد ويدما كان ينبغي أن يجوز من الوصية لوارث عدو في أصل قوله أو أرايت اذا كانت السنة تدل على  
أن لبيت أن يوصى بثلاث ماله ولا يحظر عليه منه شيء أن يوصى به الا لوارث (٢) اذا دخل عليه أحد أن يحظر  
عليه الوصية لغير وارث بحال أليس قدما لفنا السنة أو أرايت اذا كان حكم الثلث اليه ينقذه من رأى غير  
وارث لو كان وارثه في العداوة له على ما وصفت من العداوة وكان بعد التسبب أو كان مولى له فأقر رجل  
آخر بحال قد كان يحجده اباءه وكان لا يعرف بالاقرار به ولا آخر بدعواه أليس ان أجاز له مما يخرج  
الوارث من جميع الميراث أجاز له أكثر من الثلث وهو منهم على أن يكون صار الوارث وان أبطله أبطل اقرارا  
بدين أحق من الميراث لان الميراث لا يكون الا بعد الدين (قال الشافعي) الاحكام على الظاهر والله ولي  
المغيب ومن حكم على الناس بالآز كان جعل لنفسه ما حظر الله تعالى عليه ورسوله صلى الله عليه وسلم  
لان الله عز وجل امتا على الثواب والعقاب على المغيب لانه لا يعلم الا هو جل ثناؤه وكلف العباد أن  
يأخذوا من العباد بالظاهر ولو كان لاحد أن يأخذ بباطن عليه دلالة كان ذلك لرسول الله صلى الله عليه  
وسلم وما وصفت من هذا يدخل في جميع العلم فان قال قائل ما دل على ما وصفت من أنه لا يحكم بالباطن  
قيل كتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الله تبارك وتعالى المنافقين فقال لنبيه صلى الله  
عليه وسلم اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد أنك رسول الله قرأ الى فصدوا عن سبيل الله فأقرهم رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يتنا كيعون ويتوارثون ويسم لهم اذ حضر والقسمه وبحكم لهم أحكام المسلمين  
وقد أخبر الله تعالى ذكرهم عن كفرهم وأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم اتخذوا أيمانهم جنة من  
القتل باظهار الأيمان على الإيمان وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما أنا بشير وانكم تختصمون الى  
ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشي من حق  
أخيه فلا يأخذه فانما اقطع له بقطعة من النار فأخبرهم أنه يتقضي بالظاهر وأن الحلال والحرام عند الله  
على الباطن وأن قضاءه لا يحل للقضي له ما حرم الله تعالى عليه اذ اعلم حراماً وقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ايها الناس قد آن لكم أن تنهوا عن محارم الله تعالى فمن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئاً فليست  
بسترانه فانه من يبدلنا صفحته نقيم عليه كتاب الله فأخبرهم أنه لا يكشفهم عما لا يبدون من أنفسهم

وأنتهم إذا بدوا ما فيه الحق عليهم أخذوا بذلك وبذلك أمر الله تعالى ذكره فقال ولا تجسسوا وبذلك أوصى  
صلى الله عليه وسلم ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أخوي بني العجلان ثم قال انظروا فان  
جاءت به كذا فهو الذي ينتميه فجماعت به على النعت الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الذي  
ينتميه به وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امره لين لولا ما حكم الله ولم يستعمل عليهما الدلالة البينة  
التي لا تكون دلالة آيين منها وذلك خبره أن يكون الولد ثم جاء الولد على ما قال مع أشباه لهذا كلها تبطل  
حكم الازكان من الذرائع في البيوع وغيرها من حكم الازكان فأعظم ما فيها وصفت من الحكم بالازكان  
خلاف ما أمر الله عز وجل به أن يحكم بين عبادهم من الظاهر وما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم  
لم يتنع من حكم بالازكان أن اختلفت أقاويله فيه حتى لو لم يكن آئنا بخلافه ما وصفت من الكتاب والسنة  
كان ينبغي أن تكون أكثر أقاويله متروكة عليه لضعف مذهبه فيها وذلك أنه يزكن في الشيء الحلال فيجرمه  
ثم يأتي ما هو أولى أن يجرمه منه ان كان له التعريم بالازكان فلا يجرمه فان قال قائل ومثل ماذا من  
البيوع قيل أرأيت رجلا اشترى فرسا على أنه عقوق فان قال لا يجوز البيع لان ما في بطنها مغيب  
غير مضمون بصفة عليه قيل له وكذلك لو اشترى اوما في بطنها دينار فان قال نعم قيل أرأيت اذا  
كان المتبايعان بصيرين فقالا هذه الفرس تسوى خمسة دنانير ان كانت غير عقوق وعشرة ان كانت عقوقا  
فأنا أخذنا منك بعشرة ولولا أنها عدى عقوق لم أزدك على خمسة ولكننا لا نشترط معها عقوقا لافساد  
البيع فان قال هذا البيع يجوز لان الصفقة وقعت على الفرس دون ما في بطنها ونبتهم ما معا وانما ظهرها  
الزيادة ما في البطن لا يفسد البيع اذا لم تعقد الصفقة على ما يفسد البيع ولا أفسد البيع ههنا بالنية قيل  
له ان شاء الله تعالى وكذلك لا يحل نكاح المتعة ويفسخ فان قال نعم قيل وان كان أعزب أو أهلا فان  
قال نعم قيل فان أراد أن ينكح امرأة ونزى أن لا يجسها الا يوما وعشرا انما أراد أن يقضى منها وطرا  
وكذلك نوت هي منه غير أنها عفا النكاح مطلقا على غير شرط فان قال هذا يحل قيل له ولم تفسده  
بالنية اذا كان العقد صحيحا فان قال نعم قيل له ان شاء الله تعالى فهل يتحد في البيوع شي من الذرائع أو في  
النكاح شي من الذرائع تفسده ببعاء ونكاحا أولى أن تفسده البيوع من شراء الفرس العقوق على ما وصفت  
وكل ذات حمل سواها والنكاح على ما وصفت فاذا لم تفسد ببعاء ولا نكاحا بنية يتصادق عليها المتبايعان  
والتساكيان أيما كانت نيتهم ما ظهروا قبل العقد ومعه بعده وقلت لا أفسد واحدا منهما لان عقد البيع  
وعقد النكاح وقع على صحة والنية لا تصنع شيئا وليس معها كلام فالنية اذا لم يكن معها كلام أولى أن  
لا تصنع شيئا يفسده بيع ولا نكاح (قال الشافعي) واذا لم يفسد على المتبايعين نيتهم أو كلاما مهما فكيف  
أفسدت عليهما بان أركنت عليهما أيما نوايا وأحدهما شيئا والعقد صحيح فأفسدت العقد الصحيح بازكانك  
أنه نوى فيه ما لو شرط في البيع أو النكاح فسد فان قال ومثل ماذا قال قيل له مثل قولك والله  
تعالى الموفق

### (باب تفريع الوصايا للوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل ما أوصى به المريض في مرضه الذي يموت فيه لوارث من ملك مال  
ومنفعة وجهه من الوجوه لم تجز الوصية لوارث بأى هذا كان  
(الوصية للوارث) قال الربيع قال الشافعي واذا استأذن الرجل أن يوصي لوارث في صحة منه  
أو مرض فاذنوا له أو لم ياذنوا فذلك سواء فان وفواله كان خيرا لهم وأنق الله عز ذكره وأحسن في الاحدوتة  
أن يجيزوه فان لم يفعلوا لم يكن لها كمن أن يجبرهم على شيء منه وذلك بما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من الميراث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن

المؤنة في طلبه لا  
بالطهار الكراهية  
في تأديته فأبهم مطلق  
بتأخير فطيل الفنى  
ظلم وتوفى صلى الله عليه  
وسلم عن نزع وكان  
يقسم لثمان ووهبت  
سودة يومها لعائشة  
رضى الله عنهن (قال  
الشافعي) وهذا يقول  
ويجوز على القسم فأما  
الجامع فوضع تلذذ ولا  
يجبر أحد عليه قال  
الله تعالى ولن  
تستطيعوا أن تعدلوا  
بين النساء ولو حرصتم  
فلا تتناولوا كل المبل  
فتنذروها كالملقة  
(قال) بعض أهل  
التفسير لن تستطيعوا  
أن تعدلوا بما في  
القلوب لان الله تعالى  
يجاوزه فلا تتناولوا  
لا تنبؤا أهواءكم  
أفعل لكم فاذا كان  
الفعل والقول مع  
الهواء فذلك كل الميل  
وبلغنا أن النبي صلى  
الله عليه وسلم كان  
يقسم فيقول اللهم  
هذه نفسي فيها ملك  
وأنت أعلم فيبالي ملك  
يعنى والله أعلم فببلا  
أملك قلبه (قال)

وبلغنا أنه كان يطاق  
به محولا في مرضه على  
نساءه حتى حالته (قال)  
وعاد القسم الليل  
لأنه سكن فقال  
أز واجالسكنوا لها  
فان كان عند الرجل  
حرائر مسلمات وذميات  
فهن في القسم سواء  
(قال) ويقسم للمرأة  
لبلتين وللامثلة اذا  
خلى المولى بينه وبينها  
في ليلتها ويومها ولا ممة  
أن تحلله من قسمها  
دون المولى ولا يجمع  
المرأة في غير يومها ولا  
يدخل في الليل على  
التي لم يقسم لها (قال)  
ولا بأس أن يدخل  
عليها بالنهار في حاجة  
ويعودها في مرضها في  
ليلة غيرها فاذا انفلت  
فلا بأس أن يقسم عندها  
حتى تخف أو غوت  
ثم يوفي من سبق من  
نساءه مثل ما أقام  
عندها وان أراد أن  
يقسم لبلتين لبلتين  
أو ثلاثا فلا مانع من ذلك  
له أو كرجاء الثلاث  
ويقسم للربضة  
والرقاء والحائض  
والنساء ولقي آلى أو  
ظاهر منها ولا يقربها

شهادة المحمد ولا يجوز فأشهد لأخبرني فلان أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لأبي بكره تب تقبل  
شهادتك أو ان تبقت قبلت شهادتك قال سفيان سمي الزهري الذي أخبره فحفظته ثم نسبته وشككت  
فيه فلما قننا سألت من حضر فقال لي عمرو بن قيس هو سعيد بن المسيب فقلت له هل شككت فيما قال  
فقال لا هو سعيد بن المسيب غير شك (قال الشافعي) وكثيرا ما سمعته يخذه فيسبي سعيدا وكثيرا ما سمعته  
يقول عن سعيدان شاء الله تعالى وقد روى غيره من أهل الحنفية عن سعيد ليس فيه شك وزاد فيه أن عمر  
استتاب الثلاثة فتاب اثنتان فأجاز شهادتهما وأبي بكره فرد شهادته

### (مسئلة في العتق)

(قال) ومن أوصى بعتق عبده ولا يحمله الثلث فأجزله بعض الورثة وأبى بعض أن يجز عتق منه ما حل  
الثلث وحصة من أجاز وكان الولاء للذي أعتق لا للذي أجاز ان قال أجزت لأرد ما فعل الميت ولا بطله من  
قبل أنه لعله أن يكون لزمه عتقه في حياته أو وجه ذكره مثل هذا ومن أوصى له بثلاث رقيق وفهم من  
يعتق عليه إذا ملكه فله الخيار في أن يقبل أو يرد الوصية فان قبل عتق عليه من يعتق عليه إذا ملكه وقوم  
عليه ما بقي منه ان كان موسرا وكان له ولأؤه ويعتق على الرجل كل من ولد الرجل من أب وجد أب  
وجد أم ثم إذا كان له والد من جهة من الجهات وان بعد وكذلك كل من ولد أبى جهة من الجهات  
وان بعد ولا يعتق عليه أخ ولا عم ولا ذو قرابة غيرهم ومن أوصى لصبي لم يبلغ بأبيه أو جده كان للوصي أن  
يقبل الوصية لأنه لا ضرر عليه في أن يعتق على الصبي وله ولأؤه وان أوصى له ببعضه لم يكن للولي أن يقبل  
الوصية على الصبي وان قبل لم يقوم على الصبي وعتق منه ما ملك الصبي وانما يجوز له أمر الولي فيما زاد  
الصبي أو لم ينقص أو فيما لا بد له منه فأما ما ينقصه عماله منه بد فلا يجوز عليه وهذا ينقص له منه بد وإذا  
كان العبد بين اثنين فأعطى أحدهما خسين دينار على أن يعتقه أو يعتق نصيبه منه فأعتقه عتق عليه  
ورجع شريكه عليه بنصف الخسين وأخذها ونصف قيمة العبد وكان له ولأؤه ويرجع السيد على العبد  
بأخمس والعشرين التي قبضها منه السيد ولو كان السيد قال ان سلمت لي هذه الخسون فأنتم حر لم يكن حرا  
وكان للشريك أن يأخذ منه نصف الخسين لأنه مال العبد وماله بينهما ومن قال إذا مت فنصف غلامي حر  
فنصف غلامه حر ولا يعتق عليه النصف الثاني وان جعل ذلك ثلثه لأنه إذا مات فقد انقطع ملكه عن ماله  
وانما كان له أن يأخذ من ماله ما كان حيا فلما وقع العتق في حال ليس هو فيها مال لم يقع منه الاما وقع  
وإذا كثر في حياته لو أعتق نصف مملوك ونصفه لغيره وهو معسر لم يعتقه عليه فهو بعد الموت لا يملك في حاله  
التي أعتق فيها ولا يفيد ملكا بعده ولو أعتقه فبعت عتقه في مرضه عتق عليه كله لأنه أعتق وهو مال لا يملك  
أو الثلث وإذا مات حمل الثلث عتق كله وبدي على التدبير والوصايا (قال الشافعي) وإذا كان  
العبد بين رجلين أو أكثر فأعتق أحدهم وهو موسر وشركاؤه غيب عتق كله وقوم دفعه إلى وكلاء  
شركائه نصيبهم من العبد وكان حرا وله ولأؤه فان لم يكن لهم وكلاء وقف ذلك لهم على أيدي من يضمه  
بالنظر من القاضي لهم وأقره على المعتق ان كان مملوكا ولا يخرج من يديه إذا كان مملوكا مونا انما يخرج  
إذا كان غير مملوك وإذا قال الرجل لعتقه أنت حر على أن عليك مائة دينار أو خدمة سنة أو عمل كذا  
فقبل العبد العتق على هذا لزمه ذلك وكان ديناً عليه فان مات قبل أن يخدم رجع عليه المولى بقيمة  
الخدمة في ماله ان كان له (قال الشافعي) ولو قال في هذا قبل العتق ولا قبل ما جعلت على لم يكن حرا  
وهو كقولك أنت حر ان ضمن مائة دينار أو ضمن لي كذا وكذا ولو قال أنت حر وعلبك مائة دينار وأنت  
حر ثم عليك مائة دينار أو خدمة فان أزمه العبد نفسه أو لم يلزمه نفسه عتق في الحالين معا ولم يلزمه منه شيء  
لأنه أعتقه ثم استأنف أن يجعل عليه شيئا فجعله على رجل لا يملكه ولم يعقده بشرط فلا يلزمه إلا أن يتطوع

حتى يكفر لان في ميته  
سكنى والفا وان أحب  
أن يلزم منزلا ياتيه  
فيه كان ذلك له عليهن  
فأيهن امتعت سقط  
حقها وكذلك الممتعة  
بالجنون (قال)  
وان سافرت باذنه فلا  
قسم لها ولا تنفقه الا  
أن يكون هو أشخصها  
فيلزمه كل ذلك لها وعلى  
ولي المجنون أن يطوف  
به على نسائه أو يأتيه  
بهن وان عمد أن يجور  
به أثم فان خرج من  
عند واحدة في الليل  
أو أخرجه سلطان  
كان عليه أن يوفيها  
ما بقي من ليلتها وليس  
للإماء قسم ولا يعطن  
\* واذا ظهر الاضرار  
منه بامرأته أسكنها  
الى جنب من تشق به  
وليس له أن يسكن  
امرأتين في بيت الا  
أن تشاء وله منعها  
من شهو وجنازة أمها  
وأبها وولدها وما أحب  
ذلك

(باب الحال التي يختلف  
فيها حال النساء)

من الجامع من كتاب  
الطلاق ومن أحكام  
القصران ومن نشوز  
الرجل على المرأة

بأن يضمنه لها (قال الشافعي) واذا أعتق الرجل شركاه في عبد فأعما أنظر الى الحال التي أعتق فيها فان  
كان موسرا ساعة أعتقه أعتقته وجعلته لاه وضمنته نصيب شركائه وقومته بقيته حين وقع العتق  
وجعلته حين وقع العتق حرا جنابته والجنابة عليه وشهادته وحدوده وجميع أحكامه أحكام حرا وان  
لم يدفع القيمة ولم يرتفع الى القاضي الا بعد سنة أو أكثر وان كانت قيمته يوم أعتقه مائة دينار ثم نقصت  
لم يرافعه الى الحياكم حتى تصبح عشرة أو زادت حتى تصير ألفا فسواء أعتقه مائة وان كانت الممتعة أمة  
فولدت أو لا دأ بعد العتق فالقيمة قيمة الأم يوم وقع العتق حاملا كانت أو غير حامل ولا قيمة لما حدث من  
الحمل ولا من الولادة بعد العتق لانهم أولاد حرة ولو كان العبد بين رجلين فأعتقه أحدهما وأعتقه الثاني  
بعد عتق الاول فعتقه باطل وهذا اذا كان الاول موسرا فله ولاؤه وعليه قيمته وان كان معسرا فعتق  
الثاني جائز وللولاة بينهما وان أعتقاه جميعا مع ما لم يتقدم أحدهما صاحبه في العتق كان حرا وله ما ولأؤه  
وهكذا ان ولأثر رجلا عتقه فأعتقه كان حرا وكان ولأؤه بينهما ولو قال أحدهما لصاحبه اذا أعتقته فهو حرا  
فأعتقه صاحبه كان حرا حين قال المعتق ولا يكون حرا لو قال اذا أعتقك فانت حرا لانه أوقع العتق بعد كمال  
الاول وكان كين قال اذا أعتقته فهو حرا ولا تنفك الى القول الآخر واذا كان العبد بين شرين فاعتقه  
أحدهما وهو معسر فتصبيه حرا وللعق نصف ماله وللذي لم يعتق نصفه ولو كان موسرا كان حرا وضمن  
لشريكه نصف قيمته وكان مال العبد بينهما وإلا مال العبد انما ماله للمالك ان شاء أن يأخذه أخذه وعتقه  
غيره ماله (قال الشافعي) وهو غير ماله وهو يقع عليه العتق ولا يقع على ماله ولو قال رجل لفلان  
أنت حرا وماله أنت حر كان العلام حرا ولم يكن المال حرا ما كان المال من حيوان وغيره لا يقع العتق الا  
على بني آدم واذا أعتق الرجل عبدا بينه وبين رجل وله من المال ما يعتق عليه ثلاثة أرباعه أو أقل  
أو أكثر الا أن الكل لا يخرج عتق عليه ما احتمل ماله منه وكان له من ولأؤه بقدر ما عتق منه وبقى منه ما بقي  
وسواء فيها وصفت العبد بين المسلمين أو المسلم والنصراني وسواء أيهما أعتقه وسواء كان العبد مسلما  
أو نصرانيا فاذا أعتقه النصراني وهو موسر فهو حركه وله ولأؤه وهو فيه مثل المسلم الا أنه لا يرثه لاختلاف  
الدين كما لا يرث ابنه فان أسلم بعد ثم مات المولى المعتق ورثه ولا يبعد النصراني أن يكون مالكا معنقا  
فعتق المالك جائز وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق ولا يكون مالكا لمسلم فلو أعتقه  
لم يجز عتقه فاما مالك معتق يجوز عتقه ولا يكون له ولأؤه فلم أسمع بهذا وهذا خلاف السنة واذا ملك  
الرجل أباة أو أمه بمراث عتق عليه واذا ملك بعضهم ماعتق منهم ماما ملك ولم يكن عليه أن يقوما عليه لان  
المالك لزمه وليس له دفعه لانه ليس له دفع الميراث لان حكم الله عز وجل أنه نقل ميراث المولى الى الاحياء  
الوارثين ولكنه لو أوصى له أو وهب له أو تصدق به عليه أو ملكه بأى ملك ما شاء غير الميراث عتق عليه وان  
ملك بعضهم ما بغير ميراث كان عليه أن يقوما عليه ولو اشترى بعضهم لانه قد كان له دفع هذا الملك كله  
ولم يكن عليه قبوله ولم يكن مالكا له الا بان يشاء فكان اختياره الملك ملك ماله قيمة والعتق يلزم العبد أحب  
أو كره ولو أعتق الرجل شقيقا له في عبد قوم عليه فقال عند القيمة انه أبى أو سارق كاف البيعة فان  
جاءهم باقوم كذلك وان أقره شريكه قوم كذلك وان لم يقره شريكه أحلف فان حلف قوم برأى من الاياق  
والسرقة فان نكل عن اليمين ردونا اليهن على المعتق فان حلف قومناه أبقا سارقا وان نكل قومناه صحبنا

(باب الوصية بعد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أوصى رجل بوصية مطلقة ثم أوصى بعد ها بوصية أخرى أنفذت  
الوصية معها وكذلك ان أوصى بالاولى فجعل انفاذاها الى رجل وبالأخرى فجعل انفاذاها الى رجل كانت  
كل واحدة من الوصيتين الى من جعلها اليه وان كان قال في الاولى وجعل وصيته وقومناه دينه وتركته الى



(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لأمة رضى الله عنها إن شئت سبت عندك وسبت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت دليل على أن الرجل إذا تزوج البكر أن عليه أن يقيم عندها سبعا والليل ثلاثا ولا يجنب عليها نساءه الاثني عشر قبلها وقال أنس بن مالك للكبر سبع والليل ثلاث (قال) ولا أحب أن يتخلف عن صلاة مكتوبة ولا شهود جنازة ولا بر كان يفعله ولا اجابة دعوة

(القسم للنساء اذا

حضر سفر)  
من الجامع من كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن ومن نشوز الرجل على المرأة

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عيسى بن محمد بن علي بن شافع أحسبه عن الزهري « ثلث المني » عن عبيد الله عن عائشة رضى الله

فلان وقال في الاخرى مثل ذلك كان كل ما قال في واحدة من الوصيتين ليس في الاخرى الى الوصى في تلك الوصية دون صاحبه وكان قضاء دينه وولاية تركته اليه جميعا ولو قال في احدى الوصيتين أوصى بما في هذه الوصية الى فلان وقال في الاخرى أوصى بما في هذه الوصية وولاية من خلف وقضاء دينه الى فلان فهذا مفرد عما أفرد به من قضاء دينه وولاية تركته وما في وصيته ليست في الوصية الاخرى ونسريك مع الآخر فيما في الوصية الاخرى

(باب الرجوع في الوصية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والرجل اذا وصى بوصية تطوع بها أن ينقضها كلها أو يبدل منها ما شاء التدبير أو غيره ما لم يمت وإن كان في وصيته اقرار بدين أو غيره أو عتق بنتا فذلك شيء واجب عليه أو جبه على نفسه في حياته لا بعد موته فليس له أن يرجع من ذلك في شيء

(باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغييرها لها وما لا يكون رجوعا ولا تغييرا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى رجل بعد بعينه لرجل ثم أوصى بذلك العبد بعينه لرجل فالعبد بينهما نصفان ولو قال العبد الذي أوصيت به لفلان لفلان أو قد أوصيت بالعبد الذي أوصيت به لفلان لفلان كان هذا ردًا للوصية الاولى وكانت وصيته للآخر منهما ولو أوصى لرجل بعد ثم أوصى أن يباع ذلك العبد كان هذا ليل على ابطال وصيته به وذلك أن البيع والوصية لا يجتمعان في عبد وكذلك لو أوصى لرجل بعد ثم أوصى بعتقه أو أخذ مال منه وعتقه كان هذا كله ابطالًا للوصية به لا لأول وأوصى لرجل بعد ثم باعه أو كاتبه أو دبره أو وهبه كان هذا كله ابطالًا للوصية فيه (قال الشافعي) ولو أوصى به لرجل ثم أذن له في التجارة أو بعثه تاجرًا الى بلد أو أجره أو علمه كتابًا أو قرأنا أو علمنا أو صناعة أو كساه أو وهبه مالا أو زوجة لم يكن شيء من هذا رجوعا في الوصية ولو كان الموصي به طعما ما فباعه أو وهبه أو أكله أو كان حنطة فطحنها أو دقيقا ففخغه أو خبزها أو حنطة فجعلها سويقا كان هذا كله كنقض الوصية ولو أوصى له بما في هذا البيت من الحنطة ثم خلطها بحنطة غيرها كان هذا ابطالًا للوصية ولو أوصى له بما في البيت بمكيلة حنطة ثم خلطها بحنطة مثلها لم يكن هذا ابطالًا للوصية وكانت له المكيلة التي أوصى بها له

(تغيير وصية العتق)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي إمامنا قال والموصي أن يغير من وصيته ما شاء من تدبير وغير تدبير لأن الوصية عطاء يعطيه بعد الموت فله الرجوع فيه ما لم يتم لصاحبه بموته قال وتجاوز وصية كل من عقل الوصية من بالغ محجور عليه وغير بالغ لا نأتمنا نجس عليه ماله ما لم يبلغ رشده فادأصار الى أن يتحول ملكه تغييره لم يمنع أن يتقرب الى الله تعالى في ماله عما حازت له السنة من الثلث قال ونقتصر في الوصايا على الثلث والحق في أن يقتصر بها على الثلث وفي أن تجاوز لغير القرابة حديث عمران بن حصين أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فاقصر بوصيته على الثلث وجعل عتقه في المرض اذ مات وصية وأجازها للعيد وهم غير قرابة وأحب إلينا أن يوصى للقرابة (قال الشافعي) واذا أوصى رجل لرجل بثلث ماله أو شيء مسمى من دينه أو دراهم أو عرض من العروض وله مال حاضر لا يحتمل ما أوصى به ومال غائب فيه فضل عما أوصى به أعطينا الموصي له ما أوصى به بما ينه وبين أن يستكمل ثلث المال الحاضر وبقيتنا ما بقي له وكلما حضر من المال شيء دفعنا الى الورثة ثلثه الى الموصي له ثلثه حتى يستوفوا وصاياهم وإن هلك المال الغائب هلك منهم موصيهم وإن أبطل عليهم أبطل عليهم معا وأحسن حال الموصي له أبدا أن يكون كالوارث ما احتلت

الوصية الثلث فاذا عجز الثلث عنها سقط معه فاما ان زاد احد بحال ابدى على ما اوصى به قليلا او كثيرا فلا الا ان يتطوع له الورثة فيهبون له من اموالهم ارايت من زعم ان رجلا لو اوصى رجل بثلاثة دراهم وترك ثلاثة دراهم وعرضنا ثانيا بياوى ألف ألف فقال اخبر الورثة بين ان يعطوا للموصى له هذه الثلاثة دراهم كلها ويسلم لهم ثلث مال الميت او اجبرهم على درهم من الثلاثة لانه ثلث ما حضر واجعل للموصى له ثلثي الثلث فيما تاب من ماله اليس كان اقرب الى الحق وابعد من الفحش في الظلم لو جبرهم على ان يعطوه من الثلاثة دراهم درهما فاذا لم يجز عنده ان يجبرهم على درهمين يدفعونهما من قبل انه لا يكون له ان تسلم اليه وصيته ولم تأخذ الورثة ميراثهم كان ان يعطوه قيمة الوفاء احرم عليه والحش في الظلم وانما احسن حالات الموصى له ان يستوفي ما اوصى به لا يزاد عليه بشئ ولا يدخل عليه النقص فاما الزيادة فلا تحل ولكن كلما حضر من مال الميت اعطينا الورثة الثلثين وله الثلث حتى يستوفي وصيته وكذلك لو اوصى له بعد بعينه ولم يترك الميت غيره الا ما لا غنايا لثلاثة ثلثه وللورثة الثلثين وكلما حضر من المال الغائب شئ له ثلث زنا الموصى له في العبد ابدى حتى يستوفي رقبته او بعجز الثلث فيكون له ما حصل الثلث ولا ياتي ترك الميت دارا او ارضا او غير ذلك لانه لا مأمون في الدنيا قد تنهدم الدار ويخترق وبأني السيل عليها فينسف ارضها وعمارتها وليس من العدل ان يكون للورثة ثلثان بكتاب الله عز وجل وللوصى له ثلث تطوعا من الميت فيعطى بالثلث ما لا تعطى للورثة بالثلثين

### (باب وصية الحامل)

اخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي يجوز وصية الحامل ما لم يحدث لها مرض غير الحمل كالامراض التي يكون فيها صاحبها مضنيا او يجلس بين القوابل فيضربها الطلق فلو اجرت ان توصى حامل مرة ولا توصى اخرى كان لغيرى ان يقول اذا ابتدأ الحمل تغنى نفسها وتغير عن حال العضة وتكره الطعام فلا اجيز وصيتها في هذه الحال واجرت وصيتها اذا استمرت في الحمل وذهب عنها الغثيان والتعاس وافهم الطعام ثم يكون أولى ان يقبل قوله من فرق بين حالها قبل الطلق وليس في هذا وجه يحتملها الا ما قلنا لان الطلق حادث كالتلف او ككاشد وجع في الارض مضن واخوفه او لا يجوز وصيتها اذا جعلت بحال لانها حامل لا مخالفة حالها غير حامل وقد قال في الرجل يحضر القتال بجوز هبته وجميع ما صنع في ماله في كل ما لم يخرج فاذا جرح جرحا يخوفه هذا كالمريض المضني أو أشد خوفا فلا يجوز مما صنع في ماله الا الثلث وكذلك الاسير يجوز له ما صنع في ماله وكذلك من حل عليه القصاص ما لم يقتل او يجرح من قبل انه قد يمكن ان يجبا

### (صدقة الحي عن الميت)

اخبرنا الربيع بن سليمان قال حدثنا الشافعي املاء قال يلحق الميت من فعل غيره وعمله ثلاث حج يؤدي عنه ومال يتصدق به عنه أو يقضى ودعاء فاما ما سوى ذلك من صلاة أو صيام فهو لغاؤه دون الميت وانما قلنا بهذا دون ما سواه استدلالا بالسنة في الحج خاصة والعمره مثله قياسا وذلك الواجب دون التطوع ولا يجزى احد عن احد تطوعا لانه عمل على البدن فاما المال فان الرجل يحب عليه فيما له الحق من الزكاة وغيرها فيجب به ان يؤدي عنه بأمره لانه انما يريد بالفرض فيه تأديته الى اهله لا عمل على البدن فاذا عمل امر وعنى على ما فرض في ماله فقد أدى الفرض عني وأما الدعاء فان الله عز وجل ندب العباد اليه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم به فاذا جاز ان يدعى للاخ حيا جاز ان يدعى له ميتا ولحقه ان شاء الله تعالى

عنها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد سفرا أفرغ بين نسائه فأتين خرج سهمها خرج بها (قال الشافعي) رحمه الله وكذلك اذا أراد أن يخرج باثنين أو أكثر أفرغ وان خرج بواحدة بغير قرعة كان عليه أن يقسم لمن بقي بقدر مغبته مع التي خرج بها ولو أراد السفر لثلاثة لم يكن له أن يتنقل بواحدة الا وفي البواقي مثل مقامه معها ولو خرج بها مسافرا بقرعة ثم أزمع المقام لثلاثة احتسب عليها مقامه بعد الازماع

(باب نشوز المرأة على الرجل) من الجامع من كتاب نشوز الرجل على المرأة ومن كتاب الطلاق ومن أحكام القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تبارك وتعالى واللاتي يخافون نشوزهن الآية (قال) وفي ذلك دلالة على اختلاف حال المرأة فيما تعاتب فيه وتعاقب

عليه فاذا رأى منها دلالة  
على الخوف من فعل أو  
قول وعظها فان أبدت  
نشوزا هجرها فان  
أقامت عليه ضربها  
وقد يحتمل تخافون  
نشوزهن اذا نثرن  
نفسهن لما جتن في  
النشوز أن يكون لکم  
جمع العفة والهجر  
والضرب وقال عليه  
السلام لا تضروا إماء  
الله قال فإنه عمر  
رضي الله عنه فقال  
يا رسول الله ذر النساء  
على أزواجهن فاذن في  
ضربهن فأطاف بال  
محمد نساء كثير كلهن  
يشتكين أزواجهن  
فقال صلى الله عليه وسلم  
لقد أطاف بال محمد  
سبعون امرأة كلهن  
يشتكين أزواجهن فلا  
تجدون أو تلك خياركم  
ويحتمل أن يكون قوله  
عليه السلام قبل نزول  
الآية بضرهن ثم  
أذن فجعل لهم الضرب  
فأخبر أن الاختيار تركه  
الضرب

(باب الحكم في الشقاق  
بين الزوجين)

من الجامع من كتاب  
الطلاق ومن أحكام  
الشرآن ومن نشوز  
الرجل على المرأة

تعالى بركة ذلك مع أن الله عز وجل أمره واسع لأن وفي الحى أجره ويدخل على الميت منفعة وكذلك كلما  
تطوع رجل عن رجل صدقة تطوع

### (باب الاوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز الوصية الا الى باع مسلم عدل أو امرأة كذلك ولا تجوز الى عبد  
أجنبي ولا عبد الموصى ولا عبد الموصى له ولا الى أحد لم تتم فيه الحرية من مكاتب ولا غيره ولا تجوز وصية  
مسلم الى مشرك فان قال قائل فكيف لم تجز الوصية الى من ذكرت أنها لا تجوز اليه قبل لا تعدو الوصية  
أن تكون كوكالة الرجل في الحق له فلست نرد على رجل وكل عبد كافرا اثنا لانه أملك بماله ونحوه أنه أن  
يؤكل بما يجوز له في ماله ولا يخرج من يده ما دفع اليه منه ولا تجعل عليه فيه أمينا ولا أعلم أحدًا يجيز  
في الوصية ما يجيز في الوكالة من هذا وما أشبهه فاذا صار والى أن لا يجيز وهذا في الوصية فلا وجه للوصية  
الا بان يكون الميت نظير لمن أوصى له بدين وتطوع من ولاية ولده فاستد به بعد موته فلما خرج من ملك  
الميت فصار عليك وارث وأزودين أو موصى له لا يملكه الميت فاذا قضى عليهم فيما كان لهم بسببه قضاء يجوز  
أن يتدنى إلحاقهم القضاء لهم لانه نظر لهم أجرته وكان فيه معنى أن يكون من أسند ذلك اليه يعطف  
عليهم من الثقة بمودة الميت أو للوصى لهم فاذا ولي حرا أو امرأة عدلين أجزنا ذلك لهما معا وصفت من أن ذلك  
يصلح على الابتداء لهما كمن أن ولي أحدهما فاذا لم يول من هو في هذه الصفة بان لنا أن قد أخطأ علما  
أو يجهل على غيره ولا يجز خطا على غيره اذا بان ذلك لنا كما يجز امرأ الحاكم فيما احتمل أن يكون صوابا  
ولا يجز فيما بان خطؤه ونجيز امرأ الولي فيما صنع نظرا وزده فيما صنع من مال من يلى غير نظر ونجيز قول  
الرجل والمرأة في نفسه فيما أمكن أن يكون صدقا ولا يجز فيما لا يمكن أن يكون صدقا وهكذا كل من  
شرطنا عليه في نظره أن يجوز بحال لم يجز في الحال التي يخالفها واذا أوصى الرجل الى من تجوز وصيته  
ثم حدث للموصى اليه حال يخرج منه حد أن يكون كافيا لما أسند اليه أو أمينا عليه أخرجت الوصية من  
يده اذا لم يكن أمينا وأضح اليه اذا كان أمينا ضعيفا عن الكفاية قويا على الأمانة فان ضعف عن الأمانة  
أخرج بكل حال وكلما صار من أبدل مكان وصى الى تغير في أمانة أو ضعف كان مثل الوصى بسدل مكانه  
كما يسدل مكان الوصى اذا تغيرت حاله واذا أوصى الى رجلين فأت أحدهما أو تغيرت حاله أبدل مكان  
الميت أو المتغير رجل آخر لان الميت لم يرض قيام أحدهما دون الآخر ولو أوصى رجل الى رجل فأت  
الموصى اليه وأوصى بما أوصى به الى رجل لم يكن وصى الوصى وصا للميت الاول لان الميت الاول لم يرض  
الموصى الآخر (قال الشافعي) ولو قال أوصيت الى فلان فان حدث به حدث فقد أوصيت الى من  
أوصى اليه لم يجز ذلك لانه انما أوصى بحال غيره وينبغي للقاضي أن ينظر فيمن أوصى اليه الوصى الميت فان  
كان كافيا أمينا ولم يجد آمن منه أو مشكلا في الأمانة بمن يراه أمثل لتركه الميت من ذى قرابة الميت أو مودله  
أو قرابة لتركته أو مودله لهم ابتداء توليته بركة الميت وان وجد أوكفا أو ألبعض هذه الأمور منه ولى الذي  
يراه أنفع لمن يوليه أمره ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) واذا اختلف الوصيان أو المولى بان أو الوصى  
والمولى مع في المال قسم ما كان منه يقسم فجعل في أيديهما نصفين وأمر بالاحتفاظ بما لا يقسم منه  
معا واذا أوصى الميت بان كاح شاته الى رجل فان كان وليهن الذي لا أولى منه زوجهن بولاية النسب  
أو والادون الوصية جاز وان لم يكن وليهن لم يكن له أن يزوجهن وفي اجازه تزويج الوصى إبطال للادلاء  
اذا كان الادلاء أهل النسب ولا يجوز أن يلى غير ذى نسب فان قال قائل يجوز بوصية الميت أن يلى  
ما كان يلى الميت فالمت لا ولاية له على من فيكون يلى أحد بولاية الميت اذا مات صارت الولاية لأقرب الناس  
بالمزوجة من قبل أبيها بعده أحببت ذلك أو كرهته ولو جاز هذا الوصى الاب جاز لوصى الاخ والمولى ولكن

لا يجوز لوصي فان قيل قد بولأوها الرجل في زوجها فيجوز قيل نعم وليهما من كان والولاية حيثئذ  
لحق منهما والوكيل يقوم مقامه (قال الشافعي) فاذا قال الرجل قد أوصيت إلى فلان بتركتي أو قال  
قد أوصيت إليه بمالي أو قال بما خلفت «قال الربيع» أنا أجيب فيها أقول يكون وصيا بالمال ولا يكون  
إليه من النكاح شيء إنما النكاح إلى العصبية الأقرب فالأقرب من المروجة والله تعالى أعلم

### (باب ما يجوز للوصي أن يصنعه في أموال اليتامى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخرج الوصي من مال اليتيم كل مالزم اليتيم من ذكاته ماله وجناته وما لا غنى  
به عنه من كسونه ونفقته بالمعروف وإذا بلغ الحلم ولم يبلغ رشده زوجته وإذا احتاج إلى خادم ومثله يتخدم  
أشترى له خادم وإذا ابتاع له نفقة وكسوة فسرق ذلك أخلف له مكانها وإن أنلف ذلك فاته يوما وما أمره  
بالاحتفاظ بكسوته فإن أنلفها رفع ذلك إلى القاضي وينبغي للقاضي أن يحبسها في أنلفها ويخففه ولا بأس  
بأن يأمر أن يكسب أقل ما يكفيه في البيت مما لا يخرج فيه فإذا رأى أن قد أدبه أمر بكسوته ما يخرج فيه  
وينفق على امرأته إن زوجته وخادم أن كانت لها بالمعروف ويكسوها وكذلك ينفق على جاريته إن  
أشترى لها ليطأها ولا يرى أن يجمع له امرأتين ولا جاريتين للوطء وإن اتسع ماله لانا أنما تعطيه منه  
ما فيه الكفاية مما يخرج من حد الضيق وليس بأمرأة ولا جارية لوطء ضيق إلا أن تسقم أيتهما كانت عنده  
حتى لا يكون فيها موضع للوطء فينكح أو ينسرى إذا كان ماله محتملا لذلك وهذا ما لا صلاح له إلا به إن  
كان باقي النساء فإن كان محبوبا وحضورا فأراد جارية لتلذذ بها ثم تشره وإن أراد جارية للخدمة اشترى  
له فإن أراد أن تلذذ بها تلذذ بها وإن أراد امرأة لم يزوجه إلا هذا ماله منه بد وإذا زوج المولى عليه  
فأكثر طلاقها بحيث أن ينسرى فإن أعتق فالعتق مرد وعليه

### (الوصية التي صدرت من الشافعي رضي الله عنه)

قال الربيع بن سليمان هذا كتاب كتبه محمد بن إدريس بن العباس الشافعي في شعبان سنة ثلاث ومائتين  
وأشهد الله عالم خائنة الاعين وما تخفي الصدور وكفى به جل ثناؤه شهيدا ثم من سبعة أنه شهد أن لا إله إلا  
الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله لم يزل يدين بذلك وبه يدين حتى يتوفاه الله وبعثه عليه إن  
شاء الله وأنه وصي نفسه وجماعة من سبع وصيته بأحلال ما أحل الله عز وجل في كتابه ثم على لسان نبيه  
صلى الله عليه وسلم ونحوهم ما حرم الله في الكتاب ثم في السنة وأن لا يجاوز من ذلك إلى غيره وأن يجاوزه  
ترك رضا الله وترك ما خالف الكتاب والسنة وهما من المحدثات والمحافظ على أداء فرائض الله عز  
وجل في القول والعمل والكف عن محارمه خوفا لله وكثرة ذكر الوقوف بين يديه يوم تجد كل نفس ما عملت  
من خير محضرا وما عملت من سوء تود لو أن يفهمها وبينه أمدا بعيدا وأن تنزل الدنيا حيث أنزلها الله فانه  
لم يجعلها دار مقام إلا مقام مدة عاجلة الانقطاع وإنما جعلها دار عمل وجعل الآخرة دار قرار وجزاءها  
بما عمل في الدنيا من خير أو شر إن لم يعف الله جل ثناؤه وأن لا يتخال أحد إلا أحدا خاله الله ممن يفعل  
الحلة في الله تبارك وتعالى ويرجي منه أفادة علم في دين وحسن أدب في الدنيا وأن يعرف المرء زمانه ويرغب  
إلى الله تعالى ذكره في الخلاص من شر نفسه فيه وبسك عن الاسراف من قول أو فعل في أمر لا يلزمه  
وأن يخلص النية لله عز وجل فيما قال وعمل وإن الله تعالى يكفه مما سواه ولا يكتفي منه شيء غيره وأوصى  
متي حدث به حادث الموت الذي كتبه الله جل وعز على خلقه الذي أسأل الله العون عليه وعلى ما بعده وكفاية  
كل هول دون الجنة برحمة لم يغير وصيته هذه إن يلي أحد بن محمد بن الوليد الأزرق في النظر في أمر نائب  
الحصى الأقرع الذي خلف بمكة فإن كان غير منفذ فيما خلفه محمد بن إدريس فيسه أعتقه عن محمد بن

(قال الشافعي) رحمه  
الله فلما أمر الله تعالى  
فما خلفنا الشقاق بينهما  
بالحكيمين دل ذلك على  
أن حكمهما غير حكيم  
الازواج فإذا استنبه  
حالاهما فلم يفعل الرجل  
الصلح ولا الفرقة ولا  
المرأة تأدية الحق ولا  
التدنية وصارا من القول  
والفعل إلى ما لا يحصل  
لهما ولا يحسن وتعدا  
بعث الإمام حكما من  
أهله وحكما من أهلها  
مأمورين براض الزوجين  
ووكيلهما إليهما بأن  
يجمعوا أو يفرقا إذا رأيا  
ذلك واحتج بقول علي  
بن أبي طالب رضي الله  
عنه بغيروا حكما من  
أهله وحكما من أهلها  
ثم قال للحكيم هل  
تدريان ما عليكم عليكما  
أن تجمعما إن رأيتم أن  
تجمعما وأن تفرقا إن  
رأيتم أن تفرقا فقالت  
المرأة وضيت بكتاب الله  
بما على فيه ولي فقال  
الرجل أما الفرقة فلا  
فقال علي كذبت والله  
حتى تقر بمسئل الذي  
أقررت به فدل أن ذلك  
ليس للحاكم الأرض  
الزوجين ولو كان ذلك

ادريس فان حدث بأجدن محمد حدث قبل أن ينظر في أمره نظر في أمره القائم بأمر محمد بن ادریس  
بعداً جداً فأنصفه ما جعل إلى أجد وأوصى أن جاریته الاندلسية التي تدعى فوز التي رضع ابنه أبا الحسن  
ابن محمد بن ادریس اذا استكمل أو الحسن بن محمد بن ادریس سنتین واستغنی عن رضاعها وأما قبل  
ذلك فهي حرة لوجه الله تعالى وإذا استكمل سنتین ورؤی أن الرضاع خبره أرضعته سنة أخرى ثم هي حرة  
لوجه الله تعالى إلا أن يرى أن ترك الرضاع خبره أو يموت فتعقی بأيهما كان ومضى أخرج إلى مكة أخرجت  
معه حتى يكمل ما وصفت من رضاعه ثم هي حرة وان عقیق قبل أن يخرج إلى مكة لم تکره في الخروج  
إلى مكة وأوصى أن تحمل أم أبي الحسن أم ولده دنایر وأن تعقی جاریته سكة السوداء وصية لها وأن  
یشتری لها جاریة أو خصی عما ینبأ وین جسد وعشرين دیناراً أو يدفع الیها عشر وین دیناراً وصية لها  
فأی واحد من هذا الاختارنه دفع الیها وان مات ابنها أبو الحسن قبل أن يخرج به إلى مكة فهذه الوصية لها  
ان شاءتها وان فوز لم تعقی حتى تخرج بأبي الحسن إلى مكة حلت وابنها معهما أي الحسن وان مات أبو  
الحسن قبل أن تخرج به إلى مكة عقیق فوز وأعطیت ثلاثة دنایر وأوصى أن یقسم ثلث ماله بأربعة  
وعشرين سهماً فیوقف علی دنایر سهم من أربع وعشرين سهماً من ثلث ماله ما عاش ابنها وأقامت معه  
ینفق علیها منه وان مات ابنها أبو الحسن وأقامت مع ولد محمد بن ادریس فذلک لها ومتی فارقت ابنها  
وولده قطع عنها ما أوصی لها به وان أقامت فوز مع دنایر بعد ما تعقی فوز ودنایر بمقیمه مع ابنها محمد أو ولد  
محمد بن ادریس وقف علی فوز سهم من أربع وعشرين سهماً من ثلث مال محمد بن ادریس ینفق علیها منه  
ما أقامت معها ومع ولد محمد بن ادریس فان لم تقم فوز قطع عنها وردي علی دنایر أو ولد محمد بن ادریس  
وأوصی لفقراء آل شافع بن السائب بأربعة أسهم من أربعة وعشرين سهماً من ثلث ماله يدفع الیهم سواء  
فيه صغیرهم وكبیرهم وذكرهم وأنشاهم وأوصی لأجد بن محمد بن الولید الازرق بثلاثة أسهم من أربعة

في نسخة السراج البلقيني في هذا المكان زيادة ونصها

(باب الوصى) من اختلاف العراقيين (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أوصى إلى رجل فأتى الوصى إليه فأوصى إلى آخر فإن أبا حنيفة كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعا وهذا يأخذ وكذلك يلفظنا عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول هذا الآخر وصى الذى أوصى إليه ولا يكون وصيا للاول إلا أن يكون الآخر أوصى إليه بوصية الاول فيكون وصيهما جميعا وقال أبو يوسف بعد لا يكون وصيا للاول إلا أن يقول الثانى قد أوصيت إليك كل شئ أو يذكر وصية الآخر (قال الشافعى) وإذا أوصى الرجل إلى الرجل ثم حضرت الوصى الوفاة فأوصى إليه عالة وولده وصية الذى أوصى إليه إلى الرجل آخر فلا يكون الآخر بوصية الاوسط وصيا للاول ويكون وصيا للآخر وأوسط الموصى إليه وذلك أن الاول رضى بأمانة الاوسط ولم يرض بأمانة الذى بعده والوصى أضعف حالا فى أكثر أمره من الوكيل ولو أن رجلا وكل رجلا شئ لم يكن للوكيل أن يوكل غيره بالذى وكله به مستوجب الحق ولو كان الميت الاول أوصى إلى الوصى أن تلك أن توصى عما أوصيت به إليك إلى من رأيت فأوصى إلى رجل بترك نفسه لم يكن وصيا للاول ولا يكون وصيا للاول حتى يقول قد أوصيت إليك بترك فلان فيكون حينئذ وصيا له (قال) ولو أن وصيا للانيام تجر لهم بأموالهم أو دفعه ما مضارة فإن أبا حنيفة كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلفظ ذلك عن إبراهيم النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليهم والوصى ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضا على السامى الزكاة فى أموالهم وإن أذاها الوصى عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة لا يكون على من تركه حتى يبلغ الأثرى أنه لاصلا عليه ولا فرضة عليه وهذا يأخذ (قال الشافعى) وإذا كان الرجل وصيا بتركه ميت إلى أموالهم كان أحبا إلى أن يجبر لهم بها وإذا كان أحبا إلى أن يجبر لهم لم تكن التجارة =

ولو استكرهها على  
شيء أخذ منها على أن  
طلقها وأقامت على  
ذلك بينة رد ما أخذ  
لزمه ما طلق وكانت له  
الرجعة

(كتاب الخلع)

(باب الوجه الذي  
يحل به الفدية)  
من الجامع من الكتاب  
والسنة وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى قال الله  
تعالى ولا يحل لكم  
أن تأخذوا مما  
آتيتموهن شيئا إلا به  
وخرج رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إلى  
صلاة الصبح فوجد  
حبيبة بنت سهل عند  
بابه فقال من هذه  
فقال أنا حبيبة بنت  
سهل لا أنا ولا ثابت  
لزوجها فلما جاء  
ثابت قاله صلى  
الله عليه وسلم هذه  
حبيبة تذكر ما شاء الله  
أن تذكر فقالت حبيبة  
يا رسول الله كل  
ما أعطاني عندي  
فقال عليه الصلاة  
والسلام خذتها فأخذ

وعشرين سهما من ثلث ماله وأوصى أن يعق عنه رقاب بحمسة أسهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث  
ماله ويتجرى أفضل ما يقدر عليه وأجده يشتري منهم مسعدة الخياط أن باعه من هوله فبعق وأوصى  
أن يعق على جيران داره التي كان يسكن بذي طوى من مكة تسهم واحد من أربعة وعشرين سهما من  
ثلث ماله يدخل فيهم كل من يحوى ادريس ولاءه وموالي أمه دكرهم وانناهم فيعطى كل واحد منهم ثلاثة  
أضعاف ما يهبط واحد من جيرانه وأوصى لعبادة السديدية وسهل وولداهما مواليه وسليمة مولاة أمه ومن  
أعقني وصيته تسهم من أربعة وعشرين سهما من ثلث ماله يجعل لعبادة ضعف ما يجعل لكل واحد منهم  
ويسوى بين الباقيين ولا يعطى من مواله الا من كان بمكة وكل ما أوصى به من السهمان من ثلثه بعد ما أوصى  
به من الجولة والوصايا يعطى بحسب ما أوصى به بمصر فيكون ميسدا ثم يحسب باقي ثلثه فيخرج الاجزاء التي  
وصفت في كتبه وجعل محمد بن ادريس انفاذ ما كان من وصاياهم بمصر وولاية جميع تركته بها الى الله  
تعالى ثم الى عبد الله بن عبد الحكم القرشي ويوسف بن عمرو بن يزيد الفقيه وسعيد بن الجهم الاصمجي  
فأقيم مات أو غلب أو ترك القيام بالوصية قام الحاضر القائم بوصيته مقام ما يقنيه عن قاب عن وصية محمد بن  
ادريس أو تركها وأوصى يوسف بن يزيد وسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم أن يلحقوا ابنه  
أبا الحسن متى أمكنهم الحاقه بأهله بمكة ولا يحمل بحرا الى الريسبل بوجه ويقضوه وأمه الى ثقة وينفذوا  
ما أوصاهم به بمصر ويجمعوا ماله وما لى الحسن ابنه بها ويلحقوا ذلك كله وورق قتي أبي الحسن معه بمكة حتى  
يدفع الى وصى محمد بن ادريس بها وما يخلف لمحمد بن ادريس أو ابنه أبي الحسن بن محمد بمصر من شيء  
فسعيد بن الجهم وعبد الله بن عبد الحكم ويوسف بن عمرو أوصياؤه في ولاة ولده وما كان له ولهم بمصر  
على ما شرط أن يقوم الحاضر منهم في كل ما أسند اليه مقام كلهم وما أوصاوا الى أوصياءه محمد بن ادريس بمكة

== بها عندي تعبدا واذالم تكن تعبدا لم يكن ضامنا ان تلف وقد تجر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بحال  
يقيم كان يليه وكانت عائشة تبضع بأموال بنى محمد بن أبي بكر في التجار وهم أيتام وتلهم وتؤدي منها الزكاة  
وعلى ولي التيم أن يؤدي الزكاة عنه في جميع ماله كما يؤديها عن نفسه لا فرق بينه وبين الكبير البالغ فيما  
يجب عليهما كما على ولي التيم أن يعطى من مال التيم ما لزمه من جناية لوجنائها ونفقة له في صلاحه (قال  
الشافعي) أخبرنا ابن أبي رواد عن معمر عن أيوب عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب قال لرجل ان  
عندنا مال يتيم قد أسرع فيه الزكاة وذكر أنه دفعه الى رجل يتجر فيه (قال الشافعي) لما قال مضاربة  
ولما قال بضاعة قال بعض الناس لا زكاة في مال التيم الناض وفي زكاة الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدى  
عنه وجناباته التي تلزمه في ماله واحتج بأنه لا صلاة عليه وأنه لو كان يسقط الصلاة عليه تسقط عنه الزكاة  
كان قد فارق قوله ان زكاة ماله أن عليه زكاة الفطر وزكاة الزرع وقد ذكر هذا في كتاب الزكاة (قال) ولو أن  
وصى ميت ورثته كبار وصغار ولادين على الميت ولم يوص بشيء باع عقار من عقار الميت فإن أنا خيفة  
كان يقول في ذلك يبع ما زكى الصغار والكبار وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار والكبار اذا  
باع ذلك فيما لا بد منه وقال أبو يوسف يبعه على الصغار جاز في كل شيء كان منه بدا ولم يكن ولا يجوز  
على الكبير في شيء من بيع العقار اذا لم يكن الميت أو وصى بشيء يباع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي)  
ولو أن رجلا مات وأوصى الى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشد وصغارا ولم يوص بوصية ولم يكن عليه  
دين فباع الوصى عقار ما ترك الميت كان يبعه على الكبار باطلا ونظر في بيعه على الصغار فان كان باع  
عليهم فيما لا صلاح لعائتهم الا به أو باع عليهم نظر لهم بيع غبطة كان يباعا جازا ولم يبيع في واحد من  
الوجهين ولا أمر لزمهم كان يبعه مردودا وإذا أمرناه اذا كان في يده الناض أن يشتري لهم العقار الذي  
هو خير لهم من الناض لم يجز له أن يبيع العقار الا ببعض ما وصفت من العذر

وولده مما يقدر على اصاله فقد خرجوا منه وهم قائمون بدين محمد بن ادريس قضا وقضاة من ان  
كان عليه او يبيع ماراً او يبيع من تركته وغير ذلك من جميع ماله وعليه عسر وولايه ابنه ابي الحسن  
ما كان يصير وجميع تركته محمد بن ادريس يصير من أرض وغيرها وجعل محمد بن ادريس ولده  
بمكة وحيث كانوا الى عثمان وريث وفاطمة بنتي محمد بن ادريس وولاه ابنه ابي الحسن بن محمد بن ادريس  
من دنائير أم ولده اذا فارق مصر والقيام بجميع أموال ولده ائذ سعى وولدان حدث لمحمد بن ادريس حتى  
يصيروا الى البلوغ والرشد معا ومالهم حيث كانت الامايلي اوصياؤه عصر فان ذلك اياهم ما قام به قائم منهم  
فاذا تركه فهو الى وصيه بمكة وهما اجد بن محمد بن الوليد الارقي وعبيد الله بن اسمعيل بن مقرط الصراف  
فان عبيد الله توفي في أول يقبل وصية محمد بن ادريس فاجد بن محمد القائم بذلك كله ومحمد بسأل الله القادر  
على ما يشاء أن يمسلي على سيدنا محمد عبده ورسوله وأن يرجه فاته فقير الى رجهته وأن يجره من النار فان الله  
تعالى غنى عن عذابه وأن يخلفه في جميع ما يخلف بأفضل ما خلف به أحد من المؤمنين وأن يكفهم فقد  
ويجبر مصيبتهم من بعده وأن يقهرهم معاصيه واثبات ما يقبح بهم والحاجة الى أحد من خلقه بقدرته والله  
الحمد أشهد محمد بن ادريس الشافعي على نفسه أن مرضه أن سليما الحجام ليس له انما هو لبعض ولده وهو  
مشهود على فان يبيع فانما ذلك على وجهه النظره فليس في مالي منه شيء وقد أوصيت بثلاثي ولا يدخل في  
ثلاثي ما لا قدره من ثمار وحقاق وحصر من سقط البيت وبقي اطعام البيت وما لا يحتاج اليه مما لا خطر له  
شهد على ذلك

### (باب الولاء والخلف)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي قال أمر الله تبارك وتعالى أن ينسب من  
كان له نسب من الناس نسبين من كان له أب أن ينسب الى أبيه ومن لم يكن له أب فلينسب الى مواليه وقد  
يكون ذاب وله موال فينسب الى أبيه ومواله وأولى نسبته أن يبدأ به أبوه وأمر أن ينسبوا الى الاخوة  
في الدين مع الولاء وكذلك ينسبون اليها مع النسب والاخوة في الدين ليست ينسب انما هو وصفة تقع على المرء  
بدخوله في الدين ويخرج منها بغير وجه منه والنسب الى الولاء والآباء اذا ثبت له المولى من فوق ولا  
من أسفل ولا الأب والوالد والنسب اسم جامع لمعان مختلفة فينسب الرجل الى العلم والى الجهل والى  
الصناعة والى التجارة وهذا كله نسب مستحدث من فعل صاحبه وتركه الفعل وكان منهم منصف ثالث  
لا آباء لهم يعرفون ولا ولا ينسبوا الى عبودية الله والى أديانهم وصناعاتهم وأصل ما قلت من هذا في كتاب  
الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وما أجمع عليه عوام أهل العلم قال الله تبارك وتعالى أجمعهم  
لا بآبائهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فآخوانكم في الدين وموالكم وقال عز وجل واذ تقول  
لذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك واتق الله وقال تبارك وتعالى ونادى نوح ابنه  
وكان في معزل يابئ اركب معنا ولا تكن مع الكافرين قال ساء الى جبل يعصمني من الماء قال لا عاصم  
اليوم من أمر الله الا من رحم وما ليهما المروج فكان من المفسرين وقال عز وجل واذكر في الكتاب  
ابراهيم انه كان صديقا نيا اذ قال لايه يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا وقال تعبدت  
أسماؤه لا تتحد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم  
أو إخوانهم أو عشيقتهم فإله الله عز وجل بينهم بالدين ولم يقطع الانساب بينهم فدل ذلك على أن الانساب  
ليست من الدين في شيء الانساب ثابتة لا تزول والدين شيء يتخلون فيه أو يخرجون منه ونسب ابن نوح  
الى أبيه وابنه كافر ونسب ابراهيم خليله الى أبيه وأبوه كافر وقال عز ذكره يابئ آدم لا يفتنكم الشيطان  
فنسب الى آدم المؤمن من ولده والكافر ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمين بأمر الله عز وجل

منها وجلست في أهلها  
(قال الشافعي) رجه  
الله وجعله ذلك أن  
تكون المرأة المانعة  
ما يجب عليها له  
الفتدية تخرج من  
أن لا تؤدى حقه أو  
كراهية له ففعل الفدية  
للزوج وهذه مخالفة  
للحال التي تشبه فيها  
حال الزوجين خوف  
الشقاق (قال) ولو  
خرج في بعض ما منعه  
من الحق الى أديها  
بالضرب أجرت ذلك  
له لان النبي صلى الله  
عليه وسلم قد أذن  
لثابت بأخذ الفدية  
من حبيبة وقد نالها  
بضرب ولم يقل لا يأخذ  
منها الا قبل عدتها  
كما أمر المطلق بخبره  
وروى عن ابن عباس  
أن الخلع ليس بطلاق  
وعن عثمان قال هي  
تطلقه الا أن تكون  
سميت شيئا (قال  
الزنى) رجه الله  
وقطع في باب الكلام  
الذي يقع به الطلاق  
أن الخلع طلاق فلا  
يقع الإيما يقع به  
الطلاق أو ما ينسب من  
ارادة الطلاق فان

الى انابهم كفارا كانوا أو مؤمنين وكذلك نسب الموالى الى ولائهم وان كان الموالى مؤمنا والمعتقون مشركين (قال الشافعي) أخبرنا مالك وسفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (أخبرنا الشافعي) قال أخبرنا محمد بن الحسين عن يعقوب عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لله لا لغيره ولا لغيره ولا لغيره (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عليا رضي الله تعالى عنه قال الولاء بمنزلة الحلف أقرم حيث جعله الله عز وجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها فقال أهلها تبيعكها على أن ولأهائها فاذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يمنع ذلك فاعلموا الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت جاءني بريرة فقالت اني كاتبته أهلي على تسع أواق في كل عام أوقية فأعنيني فقالت لها عائشة ان أحب إليك أن أعدها لهم ويكون ولاؤك لي ففعلت فذهبت بريرة الى أهلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقال اني قد عرضت عليهم ذلك فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألها فأخبرته عائشة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذيها واشترطي لهم الولاء فان الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس حمد الله وأثنى عليه فقال أما بعد فإني رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرطه أوثق وإنما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) في حديث هشام بن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم دلالة قد غلط في بعضها من يذهب مذهبهم من أهل العلم فقال لا بأس ببيع المكاتب بكل حال ولا أراه الا قد غلط الكتابة نابتة فإذا عجز المكاتب فلا بأس أن يبيعه فقال لي قائل بريرة كانت مكاتبه وبيعت وأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع فقلت له ألا ترى أن بريرة جاءت بتسعين في كتابتها وتذهب بساومة بنفسها إلى يشتريها ويرجع يجبرها عليها فقال لي ولكن ما قلت في هذا قلت ان هذا رضاهم بأن تباع قال أيجزى قلت ودلالة على عجزها ورضاهما بالعجز قال أما رضاهما بالعجز فإذا رضيت بالبيع دل ذلك على رضاهما بالعجز وأما على عجزها فقد تكون غير عاجزة وترضى بالعجز رجاء تعجيل العتق فقلت له والمكاتب اذا حلت نجومه فقال قد عجزت لم يسئل عنه غيره ورددناه مرة فقاوجه لنا الذي كاتبه بيعة ويعتق ويرق قال أما هذا فلا يختلف فيه أحدهما أنه عجز زكركم قفا قلت ولا يعلم عجزه إلا بأن يقول قد عجزت وأجمل نجومه فلا يؤدى ولا يعلم له مال قال أجل ولكن ما دل على أن بريرة لم تكن ذات مال قلت مسألتها في أوقية وقد بقيت عليها الواق ورضاهما بأن تباع دليل على أن هذا عجزهما على لسانها قال ان هذا الحديث لا يحتتمل ما وصفت ويحتتمل جواز بيع المكاتب قلت أما ظاهره فعلى ما وصفت والحديث على ظاهره ولو احتتمل ما وصفت ووصفت كان أولى للعنين أن يؤخذ به ما لا يخالف فيه أكثر أهل العلم من أن المكاتب لا يباع حتى يعجز ولم ينسب الى العامة أن يجهل معنى حديث ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فبين في كتاب الله عز وجل ثم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ما لا تنفع منه العقول من أن المرء اذا كان مالا كالرجل فاعتقه فانتقل حكمه من العبودية الى الحرية فجازت شهادته ورث وأخذ منهم في المسلمين وحدودهم وحدهم فكانت هذه الحرية انما تمت العتق للمالك وكان المالك المسلم اذا أعتق مسلما ثبت ولاؤه عليه فلم يكن للمالك المعتق أن يرد ولاه فبردم رقيقا ولا يهبه ولا يبيعه ولا للعتق ولا لهما لو اجتمعا على ذلك فهذا مثل السب الذي لا يحول وبين في السنة وما وصفنا في الولاء أن الولاء لا يكون بحال الاعتق ولا احتتمل معنى غير ذلك فان قال قائل ما دل على ذلك فسل له ان شاء الله تعالى قال الله عز وجل انما الصدقات للفقراء والمساكين فلم يختلف المسلمون أنها لا تكون إلا لمن سمي الله وإن في قول الله تبارك وتعالى معنيين أحدهما

سعى عدد أو نوى عددا فهو ما نوى (قال المرتضى) رحمه الله وادان كان الفراق عن راض ولا يكون إلا بالزوج والعقد صحيح ليس في أصله علة فالقياس عندي أنه طلاق وما يؤكده ذلك قول الشافعي رحمه الله فان قبل فاذا كان ذلك طلاقا فاجعله الرجعة قيل له لما أخذ من المطلقة عوضا وكان من ملاء عوض شيء خرج من ملكه لم يكن له رجعة فبما ملك عليه فكذلك المختلعة (قال الشافعي) رحمه الله والله أحسن له أن يأكل ما طابت به نفسا على غير فراق حل له أن يأكل ما طابت به نفسا وأخذ ما الفراق به (وقال) في كتاب الاملاء على مسائل مالك ولو خلعها نطفة بدینار على أن له الرجعة فالطلاق لازم له وله الرجعة والدينار مردود ولا عليك والرجعة معا ولا أحيز عليه من الطلاق إلا ما أوقعه (قال المرتضى)



رحمة الله ليس هذا  
قياس أصله لانه يجعل  
النكاح والخلع - بين  
المجهول والشرط  
الفاقد سواء ويجعل  
لهافي الكاح مهر  
مثلها عليه في الخلع  
مهر مثلها ومن قوله  
لوعلمها بمائة على أنها  
مضى طلبتها فهي لها  
وله الرجعة عليها أن  
الخلع ثابت والشرط  
والمال باطل وعليها  
مهر مثلها (قال  
المرزقي) رحمه الله  
ومن قوله لو خلع  
ميجوزا عليها بما ان  
المال يبطل وله  
الرجعة وان أراد أن  
يكون باننا كالوطئها  
تطليقة باننا تكون باننا  
وصحة ان له الرجعة  
(قال المرزقي) رحمه الله  
وكذلك اذا طلقها  
بدينار على أن له الرجعة  
لا يبطل الشرط (قال

(١) فسوف ولقي أنه  
لا يكون الولاء الا الخ  
كذلك الاصل وتأمله  
(٢) قوله ولم يكن معهم  
كذلك في التسع والظاهر  
وان لم تأسسل كتبه  
معصية

أنها لم سميت له والاخر أنها لا تكون لغيبهم بحال وكذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن  
أعتق فلو أن رجلا ولوا له والي رجلا أو أسلم على يديه لم يكن مولاه. لاسلام ولا الموالاة ولو اجتمعوا على ذلك  
وكذلك لو وجد مبردا فانتقطه ومن لم يثبت له ولا سمعة تجري عليه للمعتق فلا يقال له هذا مولى أحد ولا  
يقال له مولى المسلمين فان قال قائل فما ناله اذ مات كان ماله للمسلمين قيل له ليس بالولاء ورثته ولكن ورثته  
بأن الله عز وجل من عليهم بأن خولهم ما امانته له دونه فلما لم يكن ميراث هذا مال الولاء ولا ينسب لواله مال  
معروف كان بما خولوه فان قال وما ينسب هذا قيل الارض في بلاد المسلمين لا مال لها يعرف هي لمن  
أحبها من المسلمين والذي عوت ولا وارث له يكون ماله لجماعتهم لا أنهم ومواليه ولو كانوا أعتقوه لم يرثه من  
أعتقه منهم وهو كافر ولكنهم خولوا ماله بأن لا مال له ولو كان حكم المسلمين في الذي لا ولوا له اذ مات أنهم  
يرثونه بالولاء حتى كأنه أعتقه جماعة المسلمين وجب علينا فيه أمران أحدهما أن ينظر الى الحال التي كان  
فيها مولود الارق عليه مسلما فيجعل ورثته الاحياء يومئذ من المسلمين دون من حدث منهم فان ما وورثنا  
ورثته الاحياء يومئذ من الرجال ماله أو جعلنا من كان حيا من المسلمين يوم عوت ورثته قسمته بينهم قسم  
ميراث الولاء ولا نجعل في واحدة من الحالين ماله لاهل بلد دون أهل بلد وأحصينا من في الارض من  
المسلمين ثم أعطينا كل واحد منهم حظه من ميراثه كما يصنع بجماعة لو أعتقت واحد افتقر قوا في الارض  
وتحن والمسلمون انما يعطون ميراثه أهل البلد الذي عوت فيه دون غيرهم ولكننا انما جعلناه للمسلمين من الوجه  
الذي وصفت لامن أنه مولى لأحد فكيف يكون مولى لأحد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فاعلموا  
الولاء لمن أعتق وفي قوله انما الولاء لمن أعتق تثبيت أمرين أن الولاء للمعتق بأكد (١) وفي أنه لا يكون الولاء  
الا لمن أعتق وهذا غير معتق (قال الشافعي) ومن أعتق عبد اله سائبة فآلعتق ماض وله ولأولاد ولا يخالف  
المعتق سائبة في ثبوت الولاء عليه والميراث منه غير السائبة لان هذا معتق وقد جعل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الولاء لمن أعتق وهكذا المسلم يعتق مشركا فالولاء للمسلم وان مات المعتق لم يرثه مولا باختلاف  
الدينين وكذلك المشرك الذي وغير الذي فآلعتق جائز والولاء للمشرك المعتق وان مات المسلم المعتق لم يرثه  
المشرك الذي أعتقه باختلاف الدينين وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن لا يرث المسلم الكافر  
ولا الكافر المسلم فكان هذا في النسب والولاء لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص واحد منهم دون الآخر  
(قال الشافعي) واذا قال الرجل لعبد مات حر عن فلان ولم يأمره بالخربة وقبل المعتق عنه ذلك بعد العتق  
أول بقوله فسواء وهو حر عن نفسه لاهن الذي أعتقه عنه ولأولاد له لأنه أعتقه (قال الشافعي) واذا مات  
المولى للمعتق وكانت له قرابة من قبل أبيه ترثه بأصل فرينة أو عصبة أو أخوة لام يرثونه بأصل فرينة  
أو زوجة أو كانت امرأة وكان لها زوج ورث أهل الفرائض فرائضهم والعصبة شيئا ان بقي عنهم فان لم يكن  
عصبة قام المولى للمعتق مقام العصبة فيما أخذ الفضل عن أهل الفرائض فاذا مات المولى للمعتق قبل المولى  
المعتق ثم مات المولى للمعتق ولا وارث له غير مواليه أولاد وارث لا يجوز ميراثه كله خالف ميراث الولاء ميراث  
النسب كما سأصنفه لك ان شاء الله تعالى فانظر فان كان للمولى للمعتق بنون وبنات أحياء يوم عوت المولى للمعتق  
فأقسم مال المولى للمعتق أو ما انفصل عن أهبل الفرائض منه بين بنى المولى للمعتق فلا تورث بناته منه شيئا  
فان مات المولى للمعتق ولا بين للمولى للمعتق لصبيه وله ولأولاد مستفادون أو قرابة تسب من قبل الاب فانظر  
الاحياء يوم مات المولى للمعتق من ولاد المولى للمعتق فان كان واحد منهم أقعد الى المولى للمعتق باب  
واحد فقط فاجعل الميراث له دون من بقى من ولاديه وان استروا الى التعدد فاجعل الميراث بينهم شرعا  
فان كان المولى للمعتق مات ولأولاده ولا ولد للمولى للمعتق وله أخوة لأبيه وأمه وأخوة لأبيه وأمه فلا  
سبي للأخوة من الأم في ولاد مواليه (٢) ولم يكن معهم غيرهم والميراث للأخوة من الأب والأم دون الأخوة  
للاب ولو كان الأخوة للاب والأم واحدا وهكذا أمته أبناء الأخوة ما كانوا مستورين فاذا كان بعضهم

الثافى) رحمه الله ولا يلحق المختلعة طلاق وان كانت فى العدة وهو قول ابن عباس وابن الزبير وقال بعض الناس يلحقها الطلاق فى العدة واحتج بعض التابعين واحتج الثافى عليه من اقرآن والاجماع بما يدل على أن الطلاق لا يلحقها بما ذكره الله بين الزوجين من اللعان والظهار والابلاء والميراث والعدة وفاة الزوج فدلّت خمس آيات من كتاب الله تعالى على أنها ليست بزوجة وانما جعل الله الطلاق يقع على الزوجة تخالف القرآن والاثار والقياس ثم قوله فى ذلك متناقض فرزعم ان قال لها أنت خلية أو برة أو بنة بنوى الطلاق أنه لا يلحقها طلاق فان قال كل امرأتى طالق لا ينوبها ولا غير ما طلق نأوه دونها ولو قال لها أنت طالق طلقت فكف يطلق غير امرأته

(میراث الولد الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك ابنين وبنات وموالى هو أعتقهم فمات المولى المعتق ورثه إبناه ولم يرثه أحد من بناته فإن مات أحد الابنين وترك ولدا ثم مات أحد الموالى الذين أعتقهم ومورثه ابن المعتق أصليه دون بنى أخيه لأن المعتق ومات يوم عوت المولى كان ميراثه لابنه لصلبه دون ابن إبنه ثم هكذا ميراث الولد وولد الولد أبدا وإن تسفلوا في الموالى أنسب ولد الولد أبدا إلى المولى المعتق يوم عوت المولى المعتق فأبهم كان أقرب إليه بأب واحد فأجعل له جميع ميراث المولى المعتق ولو أعتق رجل غلاما ثم مات المعتق وترك ثلاثة بنين ثم مات البنون الثلاثة وترك أحدهم ابنا والأخرى بنتين والأخرى حصة بنتين ثم مات المولى المعتق اقتسموا ميراث المولى على عشرة أسهم للابن سهم وللاربعة البنين أربعة أسهم وللحصة حصة أسهم كما يقسمون ميراث الجد ومات يومئذ وهم ورثة لاختلاف حال ميراث الأولاد والمال ولو كان الجد الميت فورثه ثلاثة بنون ثم مات البنون وترك أحدهم ابنا والأخرى بنتين والأخرى حصة فظهر الجد مال اقتسموا بينهم ميراثه على أنه ورثه ثلاثة بنين ثم ورث الثلاثة البنين أنسأواهم فلان المنفرد بعير أو أبيه ثلث ميراث الجد وذلك حصة أبيه من ميراث الجد وللاربعة البنين ثلث ميراث الجد وأبا عاينهم وذلك حصة ميراث أبيهم وللحصة البنين ثلث ميراث الجد أنسأوا بينهم وذلك حصة أبيهم من ميراث جد هم ولو كان معهم في المال بنات دخلن ولا يدخلن في ميراث الأولاد فإذا أعتق رجل عبدا فمات المولى

(باب ما يقع وما لا يقع على امرأته) من الطلاق ومن اباحة الطلاق ومما سمعت منه لفظا

(قال الشافعي) رحمه الله ولو قال لها أنت طالق ثلاثا في كل سنة واحدة فوقعت عليها تطلقة ثم تنكحها بعد انقضاء العدة بقاء سنة وهي تحته لم يقع بها الطلاق لانها قد خلت منه وصارت في حال لو أوقع عليها الطلاق لم يقع وانما صارت عنده بنكاح جديد فلا يقع فيه طلاق نكاح غيره (قال المزني) رحمه الله هذا أشبه بأصله من قوله تطلق كلما جاءت سنة وهي تحته طلقت حتى يتقضى طلاق ذلك الملك (قال المزني) رحمه الله ولا يخالف قوله أنت طالق في كل سنة من أحد ثلاثة معان إما أن يريفي هذا النكاح الذي عقدت فيه الطلاق فتدبطل وحدوث غيره فكيف يلزمه وإما أن يريفي غيره ملكي

المعتق وترك أباه وأولاداً كورا فبإثبات المولى المعتق كور ولده دون سائر جده لا يرث الخدم ولد المعتق شيئاً ما كان فيهم ذكر ولا ولد ولده وان سفلوا فان مات المولى المعتق وترك أباه وأخوته لآبائه وأمه وأولاديه فالسالم للأب دون الأخوة لأنهم انما يلقون الميت عند أبيه فانوماً أولى بولاء المولى اذا كانوا انما يلقون بقرانته فاذا مات المولى المعتق وترك خدمه وأخوته لآبائه وأمه وأولاديه فاختلص أصحابنا في ميراث الجدد والأخ فممن قال الميراث للأخ دون الجدد وذلك لأنه يجمعهم والميت أب قبل الجد ومن قال هذا القول قال وكذلك ابن الأخ وابن ابنة وان سفلوا لأن الأب يجمعهم والمولى المعتق قبل الجد وبهذا أقول ومن أصحابنا من قال الجدد والأخ في ولء المولى بمنزلة لأن الجد يلي المولى المعتق عند أول أبيه ينسب اليه فيجمعهم والميت أب يكونان فيه سواء وأول من ينسب اليه الميت أبو الميت والميت ابنة والجد أبوه فذهب إلى أن يشارك الجد والميت المعتق أب هاشم شرع فيه الجدد بالأبوة والأبن بولادته ويذهب إلى أنهم سواء ومن قال هذا قال الجد أولى بولء المولى من بنى الأخ اذا سوى بينهما وبين الأخ جعل المال للجد بالقرب من الميت (قال الشافعي) الأخوة أولى بولء المولى من الجد وبني الأخوة أولى بولء المولى من الجدد فعلى هذا هذا الباب كله وقياسه فأما مات المولى المعتق وترك خدمه ومات المولى المعتق فالسالم للجد دون العم لأن العم لا يلدى بقرابة الأبوة الجدد فلا شيء يسمع من يلدى بقرانته ولو مات رجل وترك عمه وجد أبيه كان القول فيها على قياس من قال الأخوة أولى بولء المولى من الجد أن يكون المال للعم لأنه يليق عند جد يجمعهم ما قبل الذي ينزاعه وكذلك ولد العم وان تسفلوا لانهم يلقونه عند أبيهم ولديهم جد أبيه ومن قال الأخ والجدة سواء فجد الأب والعم سواء لان العم يلقاه عند جد أبيه أو جده (قال الشافعي) فان كان المنارع للجد الأب ابن العم فجد الأب أولى كما يكون الجد أولى من ابن الأخ بالقرب من المولى المعتق (قال الشافعي) واذا مات المولى المعتق ثم مات المولى المعتق ولا وارث للمولى المعتق وترك أخاه لأمه وابن عم قريب أو بعيد فالسالم لابن العم القريب أو البعيد لان الأخ من الأم لا يكون عصمة فان كان الأخ من الأم من عصبة وكان في عصبة من هو أقدم منه من أخيه لأمه الذي هو من عصبة كان الذي هو أقدم إلى المولى المعتق فان استوى أخوه لأمه الذي هو من عصبة وعصبة فالمرث كان للأخ من الأم لانه ساوى عصبة في السب وانفرد منهم بولادة الأم وكذلك القول في عصبة بعد أو قرىوا لاختلاف في ذلك والله تعالى الموفق

### (الطلاق في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال في بعض الناس الكتاب والسنة والقياس والمعتق والأثر على أكثر ما قلنا في أصل ولء السائبة وغيره ونحن لا نشأ الفل من الأفي موضع ثم نقس عليه غيره فيكون مواضع قلت وما ذلك قال الرجل اذا أسلم على يدي الرجل كان له ولأوه كما يكون للمعتق قلت أنت دفع أن الكتاب والسنة والقياس يدل على ما وصفنا من أن المقيم بالمعتق يثبت له الولاء كيثوب النسب قال لا قلت والنسب اذا ثبت فانما الحكم فيه أن الولد مخلوق من الوالد قال نعم قلت فلماذا لو ولد بعد الاقرار بأن المولود منه نفيه وأراد ذلك الولد لم يكن له ما ولا واحد منهم اذ ذلك قال نعم قلت فلماذا لو رجع لا أب له رضى أن ينسب إلى رجل ورضى ذلك الرجل وتصادق مع التراضي بأن ينسب أحدهما إلى الآخر وعلم أن أم المذنب إلى المنسب اليه لم تكن للنسب زوجة ولا أمه وطئها بشبهة لم يكن ذلك لهما ولا لواحد منهما قال نعم قلت لا انما انما ينسب بأمرين أحدهما انقراض وفي مثل معناه ثبوت النسب بالشبهة بالفرش والنطمة بعد انقراض قال نعم قلت ولا ينسب بالتراضي اذا تصادقا اذ لم يكن ما ينسب به قال نعم قلت وثبت له حكم الأحرار وينقل عن أحكام العبودية قال نعم قلت والولاء هو انما راجل مملوك كل من الرق بعته فقلت والمعتق فعل مثله لم يكن له ما ولا رده عليك قال نعم قلت ولو رضى أن تنهب لأمه وأتبعه لم يكن

فهذا لا يذهب اليه  
أحدي عقل وليس بشئ  
واما أن يريد في نكاح  
يحدث فقوله لا طلاق  
قبل النكاح فهذا  
طلاق قبل النكاح  
فتفهم رجل الله

باب الطلاق قبل  
النكاح من الاملاء  
على مسائل ابن القاسم  
ومن مسائل شبي  
سعتها الفتا

(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو قال كل امرأة  
أزوجه طالق أو  
امرأة بعينها أول بعد  
ان ملكتك فأن  
حرقت زوج أو ملك  
يلزمه شيء لان الكلام  
الذي له الحكم كان  
وهو غير مالك فبطل  
(قال المصنف) رحمه  
الله ولو قال لامرأة  
لا يملكها أنت طالق  
الساعة طلاق فهي  
بعد مدة أو بعد فاذالم  
يعمل القوي  
فالنسب عيب أول أن

(١) قوله ولا من قبل  
أحد الخ كذا في الاصل  
وانحرر العبارة كسبه

ذلك قال نعم قلت فاذا كان هذا ثابت فلا يزال عاوصفت من متقدم العتق والغرائس والتطفة وما  
وصفت من ثبوت الحقوق في النسب والولاء أفترى أن المعنى الذي اجمعتنا عليه في تثبيت النسب والولاء  
لا ينتقل وان رضى المنسوب والمنسوب اليه والمولى المعتق والمولى المعتق لم يجزله ولا لهم بائرا ضهما قال  
نعم هكذا السنة والائثر واجماع الناس فهل تعرف السبب الذي كان ذلك (قال الشافعي) فقلت له في  
واحد ما وصفت ووصفنا كفاية والمعنى الذي حكم بذلك بن عندى وانه تعالى أعلم قال فاهو قلت ان الله  
عز وجل أنبت الولد والوالد الحقوق في الموارث وغيرها وكانت الحقوق التي تنبت لكل واحد من ماعلى صاحبه  
ثبتت له والد على ولد الولد وللوالد من الام على والدى والوالد الحقوق في الموارث وولاء المولى وعقل الخنايات  
وولاية النكاح وغير ذلك فلترك الوالد والوالد حقهما من ذلك وما ثبتت لانهما لم يكن لهما ترك لآبائهما  
أو آبائهما أو عصبتهما ولو جاز لابن أن يبطل حقه عن الاب في ولاية الصلاة عليه لومات والقيام بدمه لوقتل  
والعقل عنه لو جنى لم يجزله أن يبطل ذلك لآبائه ولا آبائهم ولا اخوته ولا عصبتهم لانه قد ثبت لآبائه  
وأبائهم وعصبتهم حقوق على الولد لا يجوز للوالد ان ينقض ثبوتها ومثل هذه الحال الولد فلما كان هذا  
هكذا لم يجز أن يثبت رجل على آبائه وأبائهم وعصبتهم نسب من قد علم أنه لم يلد فسدخل عليهم ليس له  
(١) ولا من قبل أحد من المسلمين مرات من نسب اليه الى من نسبه والمولى المعتق كالمولود فيما ثبت له من  
عقل جنائته وثبت عليه من أن يكون موروثا وغير ذلك فكذلك لا يجوز أن ينسب الى ولا رجل لم يمتقه  
لان الذي يثبت المرء على نفسه يثبت على ولده وآبائه وعصبتهم ولا ينسب له أن يثبت عليهم ما لا يلزمهم  
من عقل وغيره بأمر لا يثبت ولا لهم بأمر لم يثبت فقال هذا كما وصفت في تثبيت الحقوق في النسب والولاء قال أما القياس على  
توافقها في معنى وتحالفها في معنى وما وصفت في تثبيت الحقوق في النسب والولاء قال أما القياس على  
الأحاديث التي ذكرت وما يعرف الناس فكما قلت لولا شيء أراك أغفلته والحقه عليه فيه قائمة قلت وما ذلك  
قال حديث عمر بن عبد العزيز قلت ليس يثبت مثل هذا الحديث عند أهل العلم بالحديث قال لانه  
خالف غيره من حديثك الذي هو أثبت منه قلت لو خالفك ما هو أثبت منه لم يثبت وكان علينا أن نثبت  
الثابت ونرد الأضعف قال أفترى لو كان ثابتا لخالف حديثنا حديثك عن النبي صلى الله عليه وسلم في  
الولاء فقلت لو ثبت لاحتمال خلافها وأن لا يخالفها لا يا بعد توجه الحديث معا لو ثبت وما وجدنا له من  
الأحاديث توجبها استعمالها مع غيره قال فكيف كان يكون القول فيه لو كان ثابتا قلت يقال الولاء لمن  
أعتق لا ينتقل عنه أبدا ولو نقله عن نفسه ووجه قول النبي صلى الله عليه وسلم فانما الولاء لمن أعتق على  
الاخبار عن شرط الولاء فمن باع فأعتقه غيره أن الولاء للذي أعتق إذا كان معتقاً لا على العاصم  
أن الولاء لا يكون إلا لعق أذ جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأغير معتق من أسلم على يديه قال  
هذا القول المنصف غاية النصف فلم تثبت هذا الحديث فتقول بهذا قلت لأنه عن رجل مجهول ومنقطع  
وبين وأنت لا تثبت حديث المجهولين ولا المنقطع من الحديث قال فهو لا يبين لك أنه يخالف القياس  
أذا لم يتقدم عتق قلت نعم وذلك ان شاء الله تعالى عاوصفتنا من تثبيت الحق له وعليه بثبوت العتق وأنه  
إذا كان يثبت بثبوت العتق لم يجز أن يثبت عسلافة قال فان قلت يثبت على المولى بالاسلام لانه أعلم  
من العتق فاذا أسلم على يديه فكما نسأعتفه قلت فاستقول في محال كافر ذي الفسيرة أسلم على يديك  
أبكون اسلامه ثابتا قال أم قلت أف يكون ولاؤه أم يباع على سيده ويكون رقيقا أم لا بشره قال بل  
يباع ويكون رقيقا أم لا بشره هذه فاسية رار الله جعلت الاسلام عتقا ولو كان الاسلام يكون عتقا كان  
للعبيد الذي أن يعتق ندم ولو كان كذلك لكان الذي الحر الذي فاته هذا فيه حرا وكان اسلامه غير اعتناق  
من أسلم على يديه لانه ان كان له سيده لم يسلط عليه هم عندنا وعندك أن يستره ولا يجزى بالاسلام من أبيهم  
وان ثبت كان هو كالكاتبين فبني نديع ويدفع عنه اليهم قال ليس بمجاول للذميين وكيف يكون مجاولا

لا يعمل (قال المزني)  
رجه الله وأجمعوا أنه  
لا سبيل إلى طلاق من  
من لم يملك السنة المجمع  
عليها فهي من أن  
تطلق بيدعة أو على  
صفة أبعد

(باب مخاطبة المرأة  
بما يلزمها من الخلع وما  
لا يلزمها) من التكاثر  
والطلاق املاء على  
مسائل مالك وابن  
القاسم

(قال الشافعي) رجحه  
الله ولو قالت امرأته  
ان طلقني فلا فاك  
على مائة درهم فهو  
كقول الرجل يعني  
توبك هذا مائة درهم  
فان طلقها فلا فاك  
المسائة ولو قالت له  
اخلعني أو بئني أو أبني  
أو أبرأ مني أو بارتني  
والث على ألف درهم وعنى  
تريد الطلاق وطلقها  
فله ما سئله ولو قالت  
اخلعني على ألف كانت  
له ألف ما لم ينسأ كرا  
فان قالت على ألف  
منها لك غبري أو على  
ألف فلس وأنكسر  
تخالفوا وكان له عليها  
مهر مثلها ولو قالت له

لهسم وهو بوارثهم وتجاوز شهادته ولا للمسلمين بل هو حر قلت وكيف كان الاسلام كالعتق قال بالخبر قلت  
لو ثبت قتلها مع أن شاء الله تعالى وقلت له وكيف قلت في الذي لا ولاء له ولم يسلم على يد رجل يوالي من  
شاء قال قيسا ان عمر قال في المسبود هو حر ولك ولاؤه قلت أفرأيت المسبود اذا بلغ أيكون له أن ينتقل بولائه  
قال فان قلت لا لان الوالي عقد الولاء عليه قلت أف يكون للوالي أن يعقد عليه ما لم يسبق به حرية ولم يعقد  
على نفسه قال فان قلت هذا حكم من الوالي قلت أو يحكم الوالي على غير سبب متقدم يكون به لاحد  
المتنازعين على الاخر حق أو يكون صغيرا يبيع عليه الحاكم فيما لا بد له منه وما يصلحه وان كان كما  
وصفت أفتبث الولاء بحكم الوالي للقط فقتل الموالي عليه قلت فاذا والى فأثبت عليه الولاء ولا تجعل له  
أن ينتقل بولائه ما لم يعقل عنه فانت تقول ينتقل بولائه قال فان قلت ذلك في اللقيط قلت فقد زعمت  
أن الحكم عليه أن يفسخ الحكم قال فان قلت ليس للقط ولا للوالي أن ينتقل وان لم يعقل عنه قلت  
فهما يفتقران قال وأين افتراقهما قلت اللقيط لم يرش شيئا وانما لزمه الحكم بلا رصامنه قال ولكن  
بنعمة من الملقط عليه قلت فان أنعم على غير لقيط أكرم من النعمة على اللقيط فأنقذ من قتل وغرق  
وحرق وسجن وأعطاه مالا يكون لاحد هذا ولاؤه قال لا قلت فاذا كان الموالي لا يثبت عليه الولاء  
الارضاء فهو مخالف للقط الذي ثبت به بغير رضاه فكيف قسته عليه قال لا يرضى شيئا فالحق حديث عمر  
قلنا وليس مما يثبت مثله هو عن رجل ليس بالمعروف وعندنا حديث نأبى معروف أن ميمونة زوج  
النبي صلى الله عليه وسلم وهبت ولاء بني يسار لابن عباس فقد أجازت ميمونة وابن عباس هبة الولاء فكيف  
تركته قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته قلنا أف يجزى أن يكون نهيه  
على غير التحريم قال هو على التحريم وان احتل غيره قلت فان قال لك فأنزل لا يجزى ابن عباس وميمونة  
كيف وجه نهيه قال قد ينهب عنهما الحديث رأسا فنقول ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم  
حجة قلت فكيف أغفلت هذه الحجة في اللقيط فلم تراها تزم غيرك كالزمتك تحتل في أن الحديث عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قد يعزب عن بعض أصحابه وأنه على ظاهره ولا مجال إلى الباطن ولا خاص لا يخبر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره قال فهكذا نقول قلت نعم في الجملة وفي بعض الامردون بعض قال  
قد شمر كنان هذا بعض أصحابك قلت أخطئت ذلك منهم قال لا قلت فلا أشركهم فيما لم يحمدهم وما يرى  
الجنة في غيره فقال لمن حضرنا من الجاهلين أ كما قال صاحبكم في أن لا ولاء إلا لمن أعتق فقالوا نعم وبذلك  
جاءت السنة قال فان منكم من يخالف في السائبة والذي يعتق المسلم قالوا نعم قال فيكلمه بعضكم أو  
أولى كلامه لكم قالوا افضل فان نصرت تكلمنا قال فانما أنكم عن أصحابك في ولاء السائبة ما تقول  
في ولاء السائبة وميراثه اذالم يكن له وارث الا من سبيته فقلت ولاؤه لمن سبيته وميراثه قال لها الجنة  
في ذلك قلت الجنة الجنة أعتق السبي السبي قال نعم قلت فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الولاء لمن أعتق وجعل المسلمون ميراث المعتق لمن أعتقه اذالم يكن وونه من يحججه بأصل فراضة قال فهل  
من حجة غير هذه قلت ما أحسب أحد اسلا طريق التمسك به يريدوا حجة قال بلى وقلت قال الله  
تبارك وتعالى ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام قال وما معنى هذا قلت سمعت من  
أرضي من أهل العلم يزعم أن الرجل كان يعتق عبده في الجاهلية سائبة فيقول لأمرته ويدخل في الوصيلة من  
الابل والحمام أن لا يترك فقال الله عز وجل ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام على معنى  
ما جعلتم فابطل شر وطهم فيها وهي أن الولاء لمن أعتق ورد الجسرة والوصيلة والحام إلى الملك ما ملكها  
اذا كان العتق في حكم الاسلام أن لا يقع على اليأثم قال فهل تأول أحد السائبة على بعض اليأثم  
قلت نعم وهذا أشبه القولين بما يعرف أهل العلم والسنة قال أفرأيت قولك قد أعنتك سائبة ليس  
بخلاف قولك قد أعنتك قلت أما في قولك أعنتك فلا وأما في زيادة سائبة فنعيم قال فهما كاتان خرجتا

معا فاعا اعتقه على شرط قلت أو ما اعتقت بريرة على شرط أن الولاء للبائع فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط فقال الولاء لمن أعتق قال بلى قلت فإذا أبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشرط البائع والمبتاع المعتق وانما انبغذ البيع عليه لأن الولاء لمن أعتق ورد به إلى المعتق فكيف لا يبطل شرط المعتق ولم يجعله لغيره من الأتبعين قال فان قلت فله الولاء ولا يرثه قلت فقل إذا الولاء للمعتق المشترط عليه أن الولاء لغيره ولا يرثه قال لا يجوز أن أثبت له الولاء وأمنعه الميراث وديناهما واحد (قال الشافعي) وقلت له أرايت الرجل يملك أباؤه ويتسرى الجارية ويموت ابن ولاهذين قال ابن عتابة لمكروا به ففعلوه قلت أرايت لو قال لك قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق ولم يعتق واحد من هذين هذا ورث أباه فبعته وان كره وهذا ورثت جاريته ولم يعتقها بالولد وهو حي فأعتقها به بعد الموت فلا يكون لواحد من هذين ولاء لأن كليهما غير معتق هل جئتوا بجعلك عليه الآلهة إذا زال عنه الرق بسبب من يحكمه بالملك كان له ولاؤه قال لا وكفى بهذا حجة منك وهذا في معنى المعتقين قلت فالمعتق سائبة هو المعتق وهذا أكثر من الذي في معنى المعتقين قال فان القوم يذكرون أحاديث قلت فاذكرها قال ذكرنا أن حاطب بن أبي بلتعة أعتق سائبة قلت ونحن نقول أن أعتق رجل سائبة فهو حر وولاءه قال فيذكر من عمر وعثمان ما وافق قولهم ويذكر سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه رجل من الحاج فأمنه غلام من بني مخزوم فقضى عمر عليهم بمقتله فقال أو المقضى عليه لو أصاب ابني قال إذا لا يكون له شيء قال فهو إذا مثل الأرقم قال عمر فهو إذا مثل الأرقم فقلت له هذا ثابت يقولنا أشبه قال ومن أين قلت لانه لو رأى ولده للسليمان رأى عليهم عقله ولكن يشبه أن يكون رأى عقله على مواليه فلما كانوا يعرفون لم يرفيه عقله حتى يعرف مواليه ولو كان على ماتا ولو كان الحديث يحتمل ما قالوا كانوا يعاقبونه قال وأين قلت هم يزعمون أن السائبة لو قتل كان عقله على المسلمين ونحن نروى عن عمر وغيره مثل معنى قولنا قال فاذكره قلت أخبرنا شفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح أن طارق بن المقفع أعتق أهل بيت سواثب فأتى بغيراتهم فقال عمر بن الخطاب أعطوه ورثة طارق قالوا أن يأخذوا فقال عمر فاجعلوه في مثلهم من الناس قال فحدث عطاء مرسل قلت يشبه أن يكون سمعه من آل طارق وإن لم يسمعه منهم فحدث سليمان مرسل قال فهل غيره قلت أخبرنا شفيان عن سليمان بن مهران عن ابراهيم الغضائري أن رجلا أعتق سائبة فأتى فقال عبد الله هو لك قال لا أريد قال فضعه إذا في بيت المال فأنه وأزنا شبرا (قال الشافعي) أخبرنا شفيان قال أخبرني أبو طولة عبد الله بن عبد الرحمن عن معمر قال كان سالم مولى أبي حذيفة لا مراء من الانصار يقال لها عمرة بنت عمار أعتقه سائبة فقتل يوم اليمامة فأتى أبو بكر عمارا فقال أعطوه عمرة فأبى تقبله قال قد اختلفت فيه الأحاديث قلت فما كنا نحتاج اليها مع قول النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وإذا اختلفت فالذي يلزمنا أن نصير إلى أقربهما من السنة وما قلنا معنى السنة مع ما ذكرنا من الاستدلال بالكتاب قال فان قالوا انما أعتق السائبة عن المسلمين قلنا فان قال قد اعتقك عن نفسك سائبة لا عن غيري وأشهد بهذا القول قبل العتي ومعه فقال أردت أن يكمل أجرى بأن لا يرجع إلى ولاؤه قال فان قالوا فاذ قال هذا فهذا يدل على أنه أعتقه عن المسلمين قلنا هذا الجواب محال يقول أعتقك عن نفسك ويقول أعتقه عن المسلمين فقال هذا القول غير مستقيم قلت أرايت لو كان أخرجه من ملكه إلى المسلمين أكان له أن يعتقه ولم يأمره بعنتقه ولو فعل لكان عتقه باطلا إذا أعتق ما أخرجه من ملكه إلى غيره بغير أمره فان قال انما أجرته لانه مالك معتق فقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم أن الولاء لمن أعتق قال لا يجتعل عليهم في الذي يسل عبده فعنتقه قلت مثل أول حجة في السائبة أنه لا بعدوان يكون معتقا فقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولاء لمن أعتق أو يكون إذا اختلف الدينان لا يجوز عتقه فيكون عتقه باطلا قال

طلقتني وإن على ألف درهم فقال أنت طالق على الالفان شئت فلها المنسبة وقت الخيلار وإن أعطته إياها في وقت الخيلار لزمه الطلاق وسواء هرب الزوج أو غلب حتى مضى وقت الخيلار أو أبطلت هي بالالف ولو قال أنت طالق ان أعطيتني ألف درهم فأعتقه إياها زائدة فعليه طلاق لانها أعطته ألف درهم وزيادة ولو أعطته إياها ردية فان كانت فضة يقع عليها اسم دراهم طلقت وكان عليها بدلها فان لم يقع عليها اسم دراهم لم تطلق ولو قال مستي ما أعطيتني ألفا فأنبت طالق فذلك لها وليس له أن يمنع من أخذها ولاها إذا أعطته أن ترجع فيها ولو قالت له طلقني ثلاثا أو ألف درهم فطلقها واحدة قل ثلاثا ألف وإن طلقها ثلاثا فله الالف ولو لم يكن بقي عليها الا طلاق فطلقها واحدة كانت له الالف

بل هو معتق والعق جازر قلت فما أعلم بقيت المسئلة موضعا قال بلى لومات العبد لم يرته المعتق قلت  
وما منع الميراث انما منع الميراث الذي منه الورثة أيضا غير المعتق باختلاف الدينين وكذلك عنعه وارثه  
بالنسب باختلاف الولاء والنسب قال أفيجوز أن يثبت له عليه ولا وهو لا يرثه قلت نعم كما يجوز أن  
يثبت له على أبيه أبوة وهو لا يرثه اذا اختلف الدينان أو يجوز أن يقال ان الذي اذا اعتق العبد المسلم  
والذي ولد مسلمون كان الولاء عليه المسلمين ولا يكون للذي أعنته لئن لم يكن للمعتق فالمعتق لهم من بنيه  
أبعد أن يجوز قال وأنت تقول مثل هذا قلت وأين قال ترعّم أن يجالوا كان له ولد مسلمون وهو كافر  
قلت أحدهم ورثته اخوته المسلمون ولم يرثه أبوه وبه ورثوه قلت أجل فهذه الحجة عليك قال وكيف  
قلت أرايت أبوة زالت عن الميت باختلاف دينهما قال لا هو أبوه بحاله قلت وان أسلم قبل أن يموت  
ورثته قال نعم قلت وانما حرم الميراث باختلاف الدينين قال نعم قلت فلم تغفل في المولى هذا القول  
فتقول مولاه من أعنته ولا يرثه ما اختلف دينهما فاذا أسلم المعتق ورثته ان مات بعد اسلامه قال فانهم  
يقولون اذا أعنته الذي ثبت ولاؤه للمسلمين ولا يرجع اليه قلت وكيف ثبت ولاؤه للمسلمين وغيرهم أعنته  
قال فبأي شيء يرثونه قلت ليسوا بآبائهم ولكن ميراثهم لهم لانه لا مال له يعينه قال وما ذلك على ما تقول  
فان الذي يعرف أنهم لا يأخذونه الاميرانا قلت أفيجوز أن يرثوا كافرين قال لا قلت أفرأيت الذي  
لومأيت ولا وارث له من أهل دينه لمن ميراثه قال للمسلمين قلت لانه لا مال له لانه ميراث قال نعم قلت  
وكذلك من لا ولاء له من لقط ومسلم لا ولاء له أو لاؤه لكافر لا قرابته من المسلمين وذكر ما ذكرت في أول  
الكتاب من أنه لا يؤخذ على الميراث قال فان من أصحابنا من خالف في معنى آخر فقال لو أن مسلما اعتق  
نصرانيا فأتى النصراني ورثته وانما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر في النسب فقلت  
أما وجد ذلك في الحديث قال فيقولون الحديث يحتمله قلت أفرأيت ان عارضنا وإياهم غيرنا فقال  
فانما معنى الحديث في الولاء قال ليس ذلك قلت ولم الآن الحديث لا يحتمله قال بل يحتمله ولكنه  
ليس في الحديث والمسلمون يقولون هذا في النسب قلت ليس كل المسلمين يقولون في النسب فهم من  
بورث المسلم الكافر كما يجيزه النكاح اليه ولا يرث الكافر المسلم قال فحديث النبي صلى الله عليه وسلم  
بجمله قلت أجل في جميع الكفار والحجة على من قال هذا في بعض الكافرين في النسب كالحجة على من قاله  
في الولاء قلت فانهم يقولون ان عمر بن عبد العزيز قضى به فقلت قد أخبرتك أن ميمونة وهبت ولاه بنى  
يسار لابن عباس فانهم قلت اذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم جله فهو على جله ولم يحمله  
ما احتل الأبدالة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال وكذلك أقول قلت فلم تغفل هذا في المسلم يعتق  
النصراني مع أن الذي روينا عن عمر بن عبد العزيز أنه وضع ميراث مولاه نصراني في بيت المال وهذا  
أثبت الحديثين عنه وأولاهما به عندنا والله تعالى أعلم والحجة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث  
المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وقد روى عن عمر بن عبد العزيز خلاف هذا قال فقد يحتمل أن  
يكون هذا من عمر بن عبد العزيز ترك شيء وان كان له قلت نعم وأظهر معانيه عندنا أنه ليس له أن يرث  
كافرا وأنه اذا منع الميراث الولد والوالد الزوج بالكفر كان ميراث المولى أولى أن يتبعه لان المولى أبعد  
من ذي النسب قال فما يحتج على أحد ان خالف في الرجل يعتق عبدا عن الرجل بغير أمره فقال  
الولاء للمعتق عنه مدون المعتق لانه عقد العتق عنه قلت أصل حتى عليك ما وصفت من أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعنته وهذا معتق قال فقد زعمت أنه ان أعنت عبدا عنه بأمره كان  
الولاء لا حر المعتق عنه عبدا وهذا معتق عنه قلت نعم من قبل أنه اذا أعنت عنه بأمره فاعلم ملكه عبدا  
وأعنته عنه يعلم ملكه قال أفقبضه المالك للمعتق عنه قلت اذا أعنته عنه بأمره فقبضه أكثر من قبضه  
هو لو قبضه قال ومن أين قلت اذا جاز للرجل أن يأمر الرجل أن يعتق عبدا عنه فاعتقه فبأمره وكيله

لأنها قامت مقام  
الثلاث في أنها تحررها  
حتى تنكح زوجها غيره  
(قال المزني) رحمه  
الله وقياس قوله  
ما حرمتها الا الاوليان  
مع الثالثة كما لم يسكره  
في قوله الا القسمان  
مع الثالث وكالم يعم  
الاعور المقفوء عنه  
الباقية الا الفء الاول  
مع الفء الاخر وانه  
ليس على الفاق  
الاخير عنده الا نصف  
الدية فكذلك يلزمه  
أن يقول لم يحرمها  
عليه حتى تنكح زوجها  
غيره الا الاوليان مع  
الثالثة فليس عليها  
الا ثلث الا الف بالطفقة  
الثالثة في معنى قوله  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو قال له طلقني  
واحدة بألف فطلقها  
ثلاثا كان له الاثلاث  
وكان مستطوعا بالاثنتين  
ولو قبضته عليها بالطفقة  
فقلت طلقني ثلاثا  
بألف واحدة أحرمها  
عليك واثنيتان  
تنكحتني بغير زوج فله  
مهر مثلها اذا طلقها  
كما قالت ولو طلقها  
على أن تنكح ولده

ماضي الا مرفه مالم يرجع في وكالته وجاز للرجل ان يشتري العبد من الرجل فيعتقه المشتري بعد  
تفرقه ما عن المقام الذي تبايعا فيه وقبل القبض فينفذ العتق لانه مالك جاز اذا ملكه سيد العبد عبده ان  
ينفذ عليه عتقه وعتق غيره بامرهم قال والولاء الا امر قلت نعم لانه مالك معتق قال ومن أين يكون معتقا  
وانما اعتق عنه غيره بامرهم قلت اذا امر بالعتق رجلا فاعتق عنه فهو وكيل له جاز العتق وهو المعتق اذا  
وكل ونفذ العتق بامرهم بجماله فكيف قلت في الرجل يعتق عن غيره عبده بغير امره العتق جاز قلت نعم  
لانه اعتق ما عاك قال ارايت قوله هو من فلان الهذامعني قلت اما معني له حكم يرد به العتق او ينتقل  
به الولاء فلا قال في الحجة في هذا سؤي ما ذكرت ارايت لوقال اذا اعتقه عنه بغير امره فقبل العتق كان له  
الولاء قلت اذا يلزم فيه العلة التي لا ترضى ان نقوله قال وما هو قلت يقال له هل يكون العتق الا لما لك  
قال يقول لا فلنا في ملكك قال حين قبل قلت افرأيت حين قبل اقبل حرا او موكا قال فاقول بل  
قبل حرا فلنا فاعتق حرا او ملكك قال فاقول بل حين فعل علما انه كان مالكا حين وهبه قلت افرأيت  
ان قال لك قد قبلت وأبطلت عتقك ان يكون العبد المعتق موكا قال وكيف يكون موكا قال قلت تجعله  
باعثقه ايا عنه موكا قال قبل العتق واذا ملكته عتقك ثم اعتقه انت جاز تملكك ايا وي بطل عنه عتقك  
اذا لم احدث له عتقا لم امره تخدته لي قال هذا يلزم من قال هذا وهذا خطأ بين ما ملكه اياه الا بعد  
خروجه من الرق وما أخرجه من الرق غيره فالولاء له كما قلت وهذا قول قد قاله غيرك من اصحابنا أقروحه  
لي بشئ قلت نعم ارايت لو اعتقت عبدا لي ثم قلت بعد عتقه قد جعلت أجره وولاءه الا انك قال فلا  
يكون لي أجره ولا ولاؤه وانما يقع الاجر والولاء يوم اعتقت فلما اعتقت عن نفسك لم ينتقل الى أجره كما  
لا ينتقل أجر عتقك غير هذا الى (قال الشافعي) وقلت له الولاء لا يملكه الا من اعتق ولا يكون لمن اعتق  
اخرأحه من ملكه الى غيره وهو غير الأموال المملوكة التي يتحولها الناس من أموالهم الى أموال من شاءوا  
قال نعم قلت فهذه الحجة على من خالفنا في هذا

(الوديعة) (١)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال اذا استودع الرجل الرجل الوديعة وأراد المستودع  
سفر فلم يثق بأحد جعلها عنده فاسافر بها را أو بعثها فهلكت ضمن وكذلك لو أراد سفره فاجعل الوديعة  
في بيت مال المسلمين فهلكت ضمن وكذلك ان دناها ولم يعلم بها أحد ايا منه على ماله فهلكت ضمن وكذلك  
ان دناها ولم يخلف في منزله أحد يحفظه فهلكت ضمن واذا أودع الرجل الوديعة فتعدي فيها فلم تهلك حتى  
أخذها وردها في موضعها فهلكت ضمن من قبل أنه قد خرج من حده الامانة الى أن كان متعديا ضامنا  
للبكل حال حتى يحدث له المستودع امانة مستغفلة وكذلك لو تكاوى دابة الى باد فتعدي بها اذا هب أو  
جاءها ثم ردها سالمة الى الموضع الذي له في الكراء فهلكت من قبل أن يدفعها كان لها ضامن من قبل أنه صار  
متعديا ومن صار متعديا لم يبرأ حتى يدفع الى من تعدي عليه ماله وكذلك لو سرق دابة لرجل من حرزها ثم  
ردها الى حرزها فهلكت ضمن ولا يبرأ من ضمن الا بدفع ما ضمن الى مالكه ولو أودعه عشرة دراهم فتعدي  
منها في درهم فأخرجه فانفقته ثم أخذته فردده بعينه ثم هلك الوديعة ضمن الدرهم ولا يضمن التسعة لانه  
تعدي بالدرهم ولم يتعد بالتسعة وكذلك ان كان ثوبا فلبسه ثم رده بعينه ضمنه (قال الربيع) قول الشافعي ان  
كان الدرهم الذي أخذه ثم وضع (٢) غيره معروفا من الدرهم ضمن الدرهم ولم يضمن التسعة وان كان لا يميز  
ضمن العشرة (قال الشافعي) واذا أودع الرجل الرجل الدابة فأمره ببيعها وعلفها فأمر بذلك من سبق  
دوابه وعلفها فاشتكت من غير جناية لم يضمن وان كان سبق دوابه في داره فبيع بها خارجا من داره ضمن قال  
واذا استودع الرجل الرجل الدابة فلم يأمره ببيعها ولا علفها ولم ينهاه فبيعها المستودع مده اذا أتت على مثلها

عشر سنين لخازن  
اشترطا اذا مضى  
الحولان نفقته بعدهما  
في كل شهر كذا قما  
وكذا زيتا فان كثي  
والارجعت عليه بما  
يكفيه وان مات رجع  
عليها بما بقي ولو قال  
أمره ببيعك فطلق  
نفسك ان ضمنتي  
ألف درهم فضمنتي  
وقت الخيل لزمها ولا  
يلزمها في غير وقت  
الخيل كالمو جعل  
أمرها اليها لم يجر الا  
في وقت الخيل ولو قال  
ان أعطيتني عبدا  
فانت طالق فأعطته أي

عبدنا كان فهي طالق  
ولا يملك العبد وانما  
يقع في هذا الموضع  
بما يقع به الحنث

- (١) هذه الترجمة وكذا  
الخراج التي تلها في  
قسم الى عوالفتية وما  
يتعلق بها من الكلام  
على الأنفال فقد ذكرت  
في هذا الموضع من  
نسخة السراج البلقي  
فأثبتنا لها ما جعلها  
(٢) قوله غيره له  
عنه فانه السابق قبله  
تأمل كتبه معجبه



(قال المرنى) رجه  
الله لباس هذا قياس  
قوله لان هذا في معنى  
العوض وقد قال في  
هذا الباب متى أو  
متى ما أعطيتني ألف  
درهم فأنت طالق  
فذلك لها وليس له أن  
يبتع من أخذها ولا  
لها أن ترجع ان  
أعطته فيها والعبد  
والدراهم عندي سواء  
غير أن العبد مجهول  
فيكون له عليها مهر  
مثلا وقد قال لوقال  
لها أن أعطيتني شاة  
ميتة أو خنزير أو رزق  
تخرف أنت طالق ففعلت  
طلقت ويرجع عليها  
بمهر مثلها ولو خلعها  
بعبد بعينه ثم أصاب  
به عيبا رده وكان له  
عليها مهر مثلها ولو  
قال أنت طالق وعليك  
ألف درهم فهي طالق ولا  
شيء عليها وهذا مثل  
قوله أنت طالق وعليك  
حجة ولتصادقها  
سألته الطلاق فطلقها  
على ذلك كان الطلاق  
بائنا ولو خلعها على  
نوب على أنه مروى فإذا  
هو مروى فرده كان له  
عليها مهر مثلها

ولم تأكل ولم تشرب تلفت فتلقت فهو ضامن وان كانت تلفت في مدة قد تقسم الدواب في مثلها ولا تلف  
فتلفت لم يضمن من تركها وإذا دفع اليه الدابة وأمره أن يكرهها من يكرهها بسرج فأكرها من يحمل عليها  
فقطعت ضمن ولو أمره أن يكرهها من يحمل عليها تبسفا فأكرها من يحمل عليها حديدا ففقطعت ضمن  
ولو أمره أن يكرهها من يحمل عليها حديدا فأكرها من يحمل عليها تبنا ورزقه ففقطعت ضمن لانه يقترش عليها  
من التبن ما يعم فيقتل ويجمع عليها من الحديد ما يلهد فيقتل ويرم فيقتل ولو أمره أن يكرهها من يركب  
بسرج فأكرها من يركبها بالسرج ففقطعت ضمن لان معبر وفان السرج أو في لها وان كان يعرف أنه  
ليس بأوفي لها لم يضمن لانه زادها خفة ولو كانت دابة ضئيلة فأكرها من يعلم أنها لا تطيق حمله ضمن لانه اذا  
سقطه على أن يكرهها فافتحا بسقطه على أن يكرهها من يحملها فأكرها من لا تحمله ضمن وإذا أمره أن  
يكرهها من يركبها بسرج فأكرها من يركبها بكاف فكان الاكاف أعم وأضرب حال ضمن وان كان  
أخف أو مثل السرج لم يضمن (قال الشافعي) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعه فأراد المستودع السفر  
فان كان المستودع حاضرا أو وكيل له لم يكن له أن يسافر حتى ردها اليه أو إلى وكيله أو يأذن أنه أودعها  
من رأى فان فعل فأودعها من شاء فهلكك ضمن اذا لم يأذنه وان كان غائبا فأودعها من يودع ماله من  
يكون أمينا على ذلك فهلكك لم يضمن فان أودعها من يودع ماله من استأجره أمانة فهلكك ضمن وسواء  
كان المودع من أهلها أو من غيرهم أو حرا أو عبدا أو ذكرا أو أنثى لانه يجوز له أن يستأجر ماله ولا يجوز له  
أن يستأجر مال غيره ويجوز له أن يوكل غيره أمين ولا يجوز له أن يوكل بأمانته غير أمين وهكذا لو مات  
المستودع فأوصى إلى رجل بماله والوديعة دون ماله فهلكك فان كان الموصى اليه بالوديعة أمينا  
لم يضمن الميت وان كان غير أمين ضمن ولو استودعها إياها في قرية أهله فانتقل إلى قرية غير أهله أو في عمران  
من القرية فانتقل إلى خراب من القرية وهلكك ضمن في الحالين ولو استودعها إياها في خراب فانتقل إلى  
عمارة أو في خوف فانتقل إلى موضع آمن لم يكن ضامنا لانه زاده خيرا ولو كان شرط عليه أن لا يخرجها  
من هذا الموضع فتعدى فأخرجها من غير ضرورة فهلكك ضمن فان كانت ضرورة فأخرجها إلى موضع  
آخر من الموضع الذي كانت فيه لم يضمن وذلك مثل النار تغشاها السيل ولو اختلغا في السيل أو النار  
فقال المستودع لم يكن سبيل ولا نار وقال المستودع قد كان فان كان يعلم أنه قد كان في تلك الناحية ذلك  
بعين ترى أو أثر يدل فالقول قول المستودع وان لم يكن فالقول قول المستودع ومتى ما قلت لواحد منهما  
القول قوله فعليه البين ان شاء الذي يخالفه أخلفه (قال) وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فاختلغا  
فقال المستودع دفعتها إليك وقال المستودع لم تدفعها فالقول قول المستودع ولو كانت المسئلة بخلافها غير  
أن المستودع قال أمرتني أن أدفعها إلى فلان فدفعها وقال المستودع لم أمرك فالقول قول المستودع  
وعلى المستودع البينة وانما فرقنا بينهما ان المدفوع اليه غير المستودع وقد قال الله عز وجل فان آمن  
بعضكم بعضا فليؤد الذي أؤتمن أمانته فالاول انما ادعى دفعها إلى من أؤتمن والثاني انما ادعى دفعها إلى غير  
المستودع بأمره فلما أنكر أنه أمره أغرمه لان المدفوع اليه غير الدافع وقد قال الله عز وجل فان أنسى  
منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم وقال عز اسمه فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وذلك أن ولى اليتيم  
انما هو وصى أبيه أو وصى وصاه الحاكم ليس أن اليتيم استودعه فلما بلغ اليتيم أن يكون له أمر في نفسه  
وقال لم أرض أمانة هذا ولم أستودعه فيكون القول قول المستودع كان على المستودع أن يشهد عليه ان  
أراد أن يبرأ وكذلك الوصى فاذا أقر المدفوع اليه أنه قد قبض بأمر المستودع فان كانت الوديعة قائمة ردها  
وان كان استأجرها فبقيتها فان قال هلكك بغير استئجارك ولا تعد فالقول قوله ولا يضمن من قبل أن  
الدافع اليه بعد انما دفع اليه بقول رب الوديعة قال وإذا استودع الرجل الرجل المال في خريطة فخلوها  
إلى غيرها فان كانت التي حولها البها حرا كالتى حولها من البها ضمن وان كانت لا تكون حرا ضمن ان

هلكت وان استودعه اياها على أن يجعلها في صندوق على أن لا يرقده عليه أو على أن لا يقفله أو على أن لا يضع عليه متاعا فرقده عليه أو أوقفه أو وضع عليه متاعا فسرق لم يضمن لانه زاد مخرجا وكذلك واستودعه على أن يدقها في موضع من البيت ولا يبنى عليه فوضعتها في ذلك الموضع وبني عليه بنيا بلا أن يكون مخرجا لها من البيت فسرق لم يضمن لانه زادها بالبناء حرزا واذا استودع الرجل الرجل الوديعة على أن يجعلها في بيت ولا يدخله أحد فأدخله قوما فسرقها بعض الذين دخلوا أو غيرهم فإن كان الذي سرقها ممن أدخله فعليه غرمها وان كان الذي سرق لم يدخله فلا غرم عليه (قال) واذا سألت الرجل الرجل الوديعة فقال ما استودعني شيئا ثم قال قد كنت استودعني فهلكت فهو ضامن لها من قبل أنه قد أخرج نفسه من الامانة وكذلك لو سأله اياها فقال قد دفعتها اليك ثم قال بعد قد ضاعت في يدي فلم أدفعها اليك كان ضامنا ولو قال مالك عندى شيئا ثم قال كان لك عندى شيئا فهلكت كان القول قوله لانه صادق أنه ليس له عندى شيئا اذا هلك الوديعة (قال) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فوضعتها في موضع من داره لم يجز فيه ماله ويرى الناس مثله حرزا وان كان غيره من داره أحرز منه فهلكت لم يضمن وان وضعتها في موضع من داره لا يراه الناس حرزا ولا يجز فيه مثل الوديعة فهلكت ضمن واذا استودع الرجل الرجل الوديعة ذهابا ونفسة في منزله على أن لا يربطها في كفة أو بعض ثوبه فربطها فخرج فهلكت ضمن ولو كان يربطها في مكانه لم يجزها فان كان احرزا لم يكنه قتر كها حتى طرقت ضمن وان كان لا يمكنه بغير أن ينفخ أو ما أشبه ذلك لم يضمن (قال) واذا استودعه اياها خارجا من منزله على أن يجزها في منزله وعلى أن لا يربطها في كفة فربطها فاضاعت فان كان يربطها من كفة في يمين عضده وجنبه لم يضمن وان كان يربطها طاهرة على عضده

وفي اختلاف العراقيين باب في الوديعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها الى فلان فدفعتها اليه قال أبو حنيفة فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذني أبي يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه اليمين (قال الشافعي) واذا استودع الرجل الرجل الوديعة فصادقها على ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع الوديعة الى رجل فدفعتها اليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البيعة بما ادعى واذا استودع الرجل الرجل وديعة فخاف أن يرد عليها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه الوديعة وأبي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بيعة فان أباحنيعة كان يقول يعطيهما تلك الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما ماله أنه أتلف ما استودع بمجهالة الأثرى أنه لو قال هذا استودعنيها ثم قال بل أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى الذي أقر بهه أولا ويضمن للأخر مثل ذلك لان قوله أتلفه وكذلك الاول انما أتلفه هو بمجهاله وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الاول ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) واذا كانت في يدي الرجل وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنها له وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعية والدار فقال هي لأحدكما ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بعينه فان قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أحلف بالله ما يدري لأيهما هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصطالحا فيه أو يقيم كل واحد منهما البيعة على صاحبه أنه له دونه فان نكل أحدهما وحلف الآخر كان له كله وان نكلا معا فهو موقوف بينهما وفيها قول آخر يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة ثم يخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطالحا عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فاقسمه بينهما والذي هو في يديه يزعم أنه لأحدهما لهما واذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فان أباحنيعة كان يقول هو ضامن لانه خالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه (قال الشافعي) واذا أودع

وانطلع فيما وصفت كالبيع المستهلك ولو خلعتها على أن ترضع ولده وقتا معلوما فمات المولود فانه يرجع بمهر مثلها لان المرأة تدر على المولود ولا تدبر على غيره ويقبل نديها ولا يقبل غيره ويترأها فتمت به ولا يستمرى غيرها ولا يترأه ولا تطيب نفسه له ولو قال له أبو امرأته طلقها وأنت بريء من صدقاتها فطلقها طلقت ومهرها عليه ولا يرجع على الأب بشيء لانه لم يضمن له شيئا وله عليها الرجعة ولو أخذ منها ألفا على أن يطلقها الى شهر فطلقها فالطلاق ثابت ولها الألف وعليها مهر مثلها ولو قلنا طلقنا بألف ثم اردنا فطلقهما بعد الرجوع فالطلاق فان رجعتا في العدة لزمهما والعقد من يوم الطلاق وان لم يرجعا حتى انقضت العدة لزمهما ما شئ ولو قال لهما أنتما طالقان ان شئنا بألف لم يطلقوا ولا واحدة منهما ما شئنا

معا في وقت الخبار ولو  
كانت احداهما محجورا  
عليها وقع الطلاق  
عليهما وطلاق غير  
المحجور عليها بائن وعليها  
مهر مثلها ولا شيء على  
الأخرى ويملك رجعتها  
(قال المزني) رحمه الله  
تعالى هذا عندى  
يقضى على فساد  
تجوز مهر أربع  
في عقدة بألف لانه  
لا فرق بين مهر أربع  
في عقدة بألف وخلع  
أربع في عقدة بألف  
فاذا أفسد في احداها  
للمهر بما يصيب كل  
واحدة منهن فسد في  
الأخرى ولكل واحدة  
منهن وعليها مهر مثلها  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو قال له أجنبي  
طلق فلانة على أنك  
على ألف درهم ففعل  
فلا فائدة لازمة ولا  
يجوز ما اختلفت به  
الامة الا باذن سدا  
ولا المسكينة ولو أذن  
لها سيدها لانه ليس  
بمال لبيد فيجوز  
انه فيه ولا لها فيجوز  
ما صنعت في مالها  
وطلاقها بائن فاذا  
اعتقتا اتبع كل

ضمن لانه لا يجحد من ثيابه شيئا أحرز من ذلك الموضع وقد يجحد من ثيابه ما هو أحرز من اظهارها على عضده  
واذا استودعه اياها على أن يربطها في كفه فأمسكها في يده فانعلت من يده ضمن ولو أكرهه رجل على  
أخذها لم يضمن وذلك أن يده أحرز من كفه ما لم يجن هو في يده شيئا هالك به (قال) واذا استودع الرجل  
الرجل شيئا من الحيوان ولم يأمره بالنفقة عليه انبئ له أن يرفعه الى الحاكم حتى يأمره بالنفقة عليه  
ويجعلها ديناً على المستودع ويؤكل الحاكم بالنفقة من يفضها منه وينفقها غيره لئلا يكون أمين نفسه  
أو يبيعها وان لم يفعل فأنفق عليها فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ وكذلك اذا أخذه دابة ضالة أو عبدا  
أبقا فأنفق عليه فهو متطوع ولا يرجع عليه بشئ واذا أخاف هلاك الدابة ففعلها الى موضع آخر ولا  
يرجع بالكراء على رب الدابة لانه متطوع به (قال) واذا استودع الرجل الرجل الذهب ففعلها  
مع ورقه فان كان خطها ينقصها ضمن النقصان ولا يضمنها لو هلك وان كان لا ينقصها لم يضمن  
وكذلك لو خطها مع ذهب تميز منها فهلكت لم يضمن وان كان لا يميز منها تميزت فهلكت ضمن واذا  
استودع الرجل الرجل دنانير ودرهم فأخذ منها ديناراً أو درهما ثم رد مكانه بدله فان كان الذي رد مكانه  
يتميز من دنانيره ودرهمه فضاعت الدنانير كلها ضمن ما تسلف فقط وان كان الذي وضع بدلا مما أخذ لا يميز  
ولا يعرف فتلفت الدنانير ضمنها كلها

### (قسم الثاني)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أصل قسم ما يقوم به الولاية من جل المال ثلاثة وجوه  
أحدها ما جعله الله تبارك وتعالى طهورا لاهل دينه قال الله جل وعز لنبيه صلى الله عليه وسلم خذ من  
أموالهم صدقة الآية فكل ما أوجب الله عز وجل على مسلم في ماله بلا جناية جناها هو ولا غيره ممن يعقل  
عنه ولا شيء لزمه من كفارة ولا شيء لزمه نفسه لأحد ولا نفقة لزمته لوالد أو ولد أو مولود أو زوجة أو ما كان  
في معنى هذا فهو صدقة طهورية وذلك مثل صدقة الاموال كلها عنيها وحولها وما شئت وما وجب في مال  
مسلم من زكاة أو وجه من وجوه الصدقة في كتاب أو سنة أو أثر أجمع عليه المسلمون وقسم هذا كله واحد  
لا يختلف في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى في سورة براءة انما الصدقات للفقراء الآية وعلى  
المسلم في ماله ايتا واجبة في كتاب أو سنة ليست من هذا الوجه وذلك مثل نفقة من تزمه نفقته والضيافة  
وغرها وما لزم بالجنائيات والاقرار واليوسوع وكل هذا خروج من دين أو تأدية واجب أو فائدة يوصل فيها الأجر  
كل هذا موضوع على وجهه في كتاب الصدقات في كل صنف منه في صنفه الذي هو المال به

= الرجل الدية فاستودعها غيره ضمن ان تلفت لان المستودع رضي بأمانته لا بأمانته غيره ولم يسلطه  
على أن يودعها غيره وكان متعديا لما تالت واذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبله ودية بغير عينا  
فان أبا حنيفة يقول جيع ماتك بين الغرماء وصاحب الدية بالخصص وهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى  
يقول هي الغرماء وليس لصاحب الدية بشئ لان الدية بمجهولة ليس بشئ بعينه وقال أبو حنيفة فان  
كانت الدية بعين فهي لصاحب الدية اذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن جلد عن  
ابراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الدية وعليه دين انهم يتحاصون الغرماء وأصحاب الدية  
الحاج بن ارطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحاج عن الحكم عن ابراهيم مثله (قال الشافعي)  
واذا استودع الرجل الدية فمات المستودع وأقر بالدية بعينها أو قامت عليها بينة وعليه دين يجهل  
بماله كانت الدية لصاحبها فان لم يعرف الدية بعينها بينة تقوم ولا اقرار من البت وعرف لها عدداً وقية  
كان صاحب الدية كفر من الغرماء

واحدة بغير مثلها كما  
لأحكام على المفسر  
حتى يبرر وإذا أجزت  
طلاق المفسر بلائتي  
كان ما أخذ عليه جعلا  
أولى ولوله أن يلى على  
ما أخذ بالخلع لانه ماله  
وما أخذ العبد بالخلع  
فهو لسببه فان  
استهلك ما أخذ ارجع  
الولى والسيد على  
المتخلعة من قبل أنه  
حق الزنا فدفعته الى  
من لا يجوز لها دفعه  
اليه ولو اختلفا فهو  
اختلاف المتبايعين  
ان قالت خلعتني بأنف  
وقال بالفين أو قالت  
على أن تطلقني ثلاثا  
فطلقتني واحدة  
تحالفوا وله صداق  
منها ولا يرد الطلاق  
ولا يلزمه منه إلا ما أقربه  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ورواها طلقك  
بأنف وقالت بل على  
غير شئ فهو مقرر  
بطلاق لئلا يكفه  
الرجعة فيلزمه وهو  
مدعى ما لا يملكه  
عواء ويجوز التوكيل  
في الخلع حرا كان أو  
عبد أو مجبور راعليه  
أونسيا فان خلعت عنها

(جماع سنن قسم الغنية والفيء)

اسماء

أسوة للمسلمين وذلك سيرتهم وأسوة من بعدهما والامر الذي لم يختلف فيه أحد من أهل العلم عندنا علمته ولم يزل يحفظ من قوله "ليس لاحد ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من صفى الغنية ولا من أربعة أنجاس ما لم يوجف عليه منها" (قال الشافعي) وقد مضى من كان ينفق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه وغيرهن لو كان معهن فلم أعلم أحدا من أهل العلم قال لو رثتهم تلك النفقة التي كانت لهم ولا خلاف في أن تجعل تلك النفقات حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل فضول غلات تلك الاموال فيما فيه صلاح الاسلام وأهله (قال الشافعي) فإصار في أيدي المسلمين من في لم يوجف عليه نفسه حيث قسمه الله تبارك وتعالى وأربعة أنجاسه على ما سأبنيه ان شاء الله وقد سن النبي صلى الله عليه وسلم ما فيه الدلالة على ما وصفت أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقسمن ورثتي دينار ما تركت بعد نفقة أهلي ومثونه عاملي فهو صدقة أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بمثل معناه (قال الشافعي) وقد أخبرنا أن النفقة إنما هي جارية بقوت منه على أعيان أهله وأن ما فضل من نفقتهم فهو صدقة ومن وقفت له نفقة لم تكن موروثه عنه (قال الشافعي) والجزية من النقي وسبيلها سبيل جمع ما أخذها أو جف من مال مشرك أن يخلص فيكون لمن سمي الله عز وجل الخمس وأربعة أنجاسه على ما سأبنيه ان شاء الله وكذلك كل ما أخذ من مال مشرك بغير الجفاف وذلك مثل ما أخذ منه اذا اختلف في بلاد المسلمين ومثل ما أخذ منه اذ اقامت ولا وارث له وغير ذلك مما أخذ من ماله وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فتوح في غير قري عريضة التي وعدها الله رسوله صلى الله عليه وسلم قبل فتحها فأما ماها النبي صلى الله عليه وسلم كل ما لم يهي له ولم يجبس منها ما جبس من القرى التي كانت له وذلك مثل جزية أهل البحرين وهجر وغير ذلك وقد كان في زمان النبي صلى الله عليه وسلم في من غير قري عريضة وذلك مثل جزية أهل البحرين فكان له أربعة أنجاسها بعضها حيث أراه الله عز وجل كالمضى ماله وأوفي خمسة من جعله الله له فان قال قائل ما دل على ذلك قيل أخبرنا ابن عيينة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله الحديث « قال الربيع » قال غير الشافعي قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر لوباء في مال البحرين لا عطيتك هكذا وهكذا فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يأت به فجاء أبا بكر فأعطاني

### (تفريق القسم فيما أوجف عليه الخليل والركاب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا غزا المسلمون بلاد أهل الحرب بالليل والركاب فغنموا أرضهم وديارهم وأموالهم وأنفسهم أو بعض ذلك دون بعض فالسنة في قسمه أن يقسمه الامام معجلا على وجه النظر فان كان معه كثير افي ذلك الموضع آمنين لا يكره عليهم العدو فلا يؤخر قسمه اذا أمكنه في موضعه الذي غنمه فيه وان كانت بلاد حرب أو كان يخاف كره العدو عليهم أو كان منزله غير راقق بالمسلمين فتحول عنه الى أرفق بهم منه وآمن لهم من عدوهم ثم قسمه وان كانت بلاد شرك (قال الشافعي) وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قسم أموال بني المصطلق وسببهم في الموضع الذي غنمه فيه قبل أن يتحول عنه وما حوله كله بلاد شرك وقسم أموال أهل بدر (١) بسير على أميال من بدر ومن حول سير وأهله مشركون وقد يجوز أن يكون قسمه بسير لان المشركين كانوا أكثر من المسلمين فتحول الى موضع لعل العدو لا يأتونه فيه ويجوز أن يكون سيرا ووصف بهم في المنزل من بدر (قال الشافعي) وأكثر ما قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمرأه سراياه ما غنموا ابلاد أهل الحرب (قال الشافعي) وما وصفت من قسم النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه معروف عند أهل العلم عندنا لا يختلفون فيه فقال لي بعض الناس لا تقسم الغنية الا في بلاد الاسلام وبلغني أن بعض أصحابه خالفه وقال فيه قولنا والجنة على من خالفنا فيه ما وصفتنا من المعروف عن

بما لا يجوز فالطلاق لا يرد وهو كشيء اشتراه لها فقبضته واستهلكته فعليها قيمته ولا شيء على الوكيل الآن يكون ضمن ذلك (قال المزني) رحمه الله ليس هذا عندني بشيء وانما عنده كالبيع في أكثر معانيه واذا باع الوكيل ما وكله بصاحبه بما لا يجوز من الثمن بطل البيع فكذلك لما طلقها عليه بما لا يجوز من البطل بطل الطلاق عنه كالبطل البيع عنه (قال الشافعي) رحمه الله ولو وكل من يخالفها بمائة نخاله بالمخمسين فلا طلاق عليه كالأول قال أنت طالق بمائة فأعطته خمسين (قال المزني) رحمه الله وهذا بيان لما قلنا في المسئلة قبلها

(١) سير بالبحريك اسم جبل وبعضهم ضبطه بالفتح راجع معجم ياقوت اه كنه معجمه

(قال الشافعي) رحمه الله ويجوز الخلع في المرض كما يجوز البيع فان كان الزوج هو المريض فخلعها بأقل من مهرها ثم مات فبغير إزالته أن يطلقها من غيرتي فان كانت هي الربيضة فخلعها بأكثر من مهر مثلها ثم ماتت من مرضها جاز له مهر مثلها وكان الفضل وصية بحاص أهل الوصاياها في ثلثها ولو كان خلعها بعبد يساوي مائة ومهر مثلها خسون فهو بالخيار ان شاء أخذ نصف العبد ونصف مهر مثلها أو رد برجع مهر مثلها كالأشترأ واشتق بضمه (قال الزني) رحمه الله

(الانفعال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم لا يخرج من رأس الغيبة قبل الحس شيء غير السلب أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة قال خرج بنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عام خيبر فبما التقينا كانت للأمين جولة فرأيت رجلا من المشركين قد علا رجلاه من المسلمين قال فاستدرته حتى أتيتها من ورائه قال ففسر به على جبل عاتقه ضربت وأقبل علي فغمضني ضمة وجحدت منها ريح الموت ثم أدركه الموت فأرسلني ولدت عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم اتان الناس رجعوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه فقمت فمن شهدني ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه فقمت فمن شهدني ثم جلست ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه

(١) الخرنوب المأمون  
البيت أو أودأ الماع  
والغنام اه من  
القماموس كتبه  
مطبعة

ليس هذا عندى شيء  
ولكن له من العبد مهر  
مثلها وما بقى من العبد  
بعد مهر مثلها وصية  
له ان يخرج من الثلث  
فان لم يخرج ما بقى من  
العبد من الثلث ولم  
يكن لها غيره فهو  
بالخير ان شاء قبل  
وصيته وهو الثلث من  
نصف العبد وكان  
ما بقى للورثة وان شاء  
رذالعبد وأخذ مهر  
مثلها لانه اذا صار فى  
العبد شرك لغيره فهو  
عيب يكون فيه الخيار

(باب خلع المشركين)  
من كتاب نشوز الرجل  
على المرأة

(قال الشافعى) رحمه الله  
ان اختلعت الذمية  
بخمر أو بختير فدفعته  
ثم رافعا اليها جبرنا  
الخلع والقبض ولولم  
تكن دفعته جعلناه  
عليها مهر مثلها وهكذا  
أهل الحرب الا أنا  
لأنحكم عليهم حتى  
يختموا على الرضا  
وتحكم على النسيين  
اذا ما آنا وأحدهما  
وأنه الموفق

فقمعت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا أبا قتادة فقصصت عليه القصة فقال رجل من القوم  
صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى فأرضه منه فقال أبو بكر لا والله اذا لا بعد الى أسد من  
أسد الله عز وجل يقاتل عن الله وعن رسوله فيعطى سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدق  
فأعطه أباه فأعطانيه فبعت الدرع وابنته به تخرفا في بنى سلة فانه لأول مال تأثنته في الاسلام (قال  
الشافعى) هذا حديث ثابت معروف عندنا والذي لا أشك فيه أن يعطى السلب من قتل والمشرى مقبل  
يقاتل من أى جهة قتله مبارزا أو غير مبارز وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم سلب مرحب من قتله  
مبارزا وأبو قتادة غير مبارز ولكن المقتولين جميعا مقبلان ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه  
أعطى أحد اقل موليا سلب من قتله والذي لا أشك فيه أن له سلب من قتل الذي يقتل المشرك والحرب  
قائمة والمشركون يقاتلون ولقتلهم هكذا مؤبته ليست لهم اذا انهمزوا وانهمز المقول ولا يرى أن يعطى  
السلب الا من قتل مشركا مقبلا ولم ينهمز جماعة المشركين وانما ذهبت الى هذا لم يحفظ عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قط أنه أعطى السلب قاتلا الا قاتلا قتل مقبلا وفي حديث أبي قتادة ما دل على أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيلا له سلبه يوم جنين بعد ما قتل أبو قتادة الرجل وفي هذا دلالة  
على أن بعض الناس خالف السنة في هذا فقال لا يكون للقاتل السلب الا أن يقول الامام قبل القتال  
من قتل قتيلا له سلبه وذهب بعض أصحابنا الى أن هذا من الامام على وجه الاحتياط وهذا من النبي  
صلى الله عليه وسلم عندنا حكم وقد أعطى النبي صلى الله عليه وسلم السلب للقاتل في غير موضع (قال  
الشافعى) ولو اشترى نفر قتل رجل كان السلب بينهم ولو أن رجلا ضرب رجلا ضربه لا بعاش من  
مثلها أو ضربه يكون مستهلكا من مثلها وذلك مثل أن يقطع يديه أو رجله ثم يقتله آخر كان السلب  
لقاطع اليدين أو الرجلين لانه قد صيره في حال لا يمنع فيها سلبه ولا يمنع من أن يدفع عليه وان ضربه وبقى  
فيه ما يمنع نفسه ثم قتله بعده آخر فالسلب للآخر انما يكون السلب لمن صيره بحال لا يمنع فيها (قال  
الشافعى) والسلب الذي يكون للقاتل كل ثوب عليه وكل سلاح عليه ومنطقة وفرسه ان كان راكبا أو  
مسككا فان كان منفلا مناه أو مع غيره فليس له وانما سلبه ما أخذ من يديه أو معا على يديه أو تحت يديه (قال  
الشافعى) فان كان في سلبه سوار ذهب أو خاتم أو ناع أو منطقة فيها نفقة فلو ذهب ذاهب الى أن هذا مما عليه  
من سلبه كان مذهبا ولو قال ليس هذا من عدة الحرب وانما له سلب المقتول الذي هو له سلاح كان وجهها  
وأنه أعلم (قال الشافعى) ولا تخمس السلب (قال الشافعى) فعارضنا معارض ذكر أن عمر بن  
الخطاب قال انا كنا لا تخمس السلب وان سلب البراء قد بلغ شيئا كثيرا ولا أراى الا خامسه قال تخمسه  
وذكر عن ابن عباس أنه قال السلب من الغنية وفيه الخمس (قال الشافعى) فاذا قال النبي صلى الله عليه  
وسلم من قتل قتيلا له سلبه فأخذ خمس السلب انما يكون لصاحبه أربعة أخماسه لانه اذا ثبت  
عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يجز تركه فان قال قائل فلعل النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب  
أنه لم يكن ذا خطر وعمر يخبر أنه لم يكن يخمسه وانما خامسه حين بلغ ما لا كثيرا فالسلب اذا كان غنية  
فأخرجناه من أن يكون حكمه حكمها وقتلنا قد يحتمل أن يكون قول الله تعالى فان لله نجه على أكثر  
الغنية لا على كلها فيكون السلب مما لم يرد من الغنية وصلى النبي صلى الله عليه وسلم وما غنم ما كولا فأكله  
من غنمه ويكون هذا بدلالة السنة وما بقى يختمه الآية واذا كان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى السلب  
من قتل لم يجز عندى والله أعلم أن يخمسه انما كان اسم السلب يكون كثيرا وقليل ولم يستثن النبي  
صلى الله عليه وسلم قتل السلب ولا كثيرا أن يقول يعطى القاتل من السلب دون الكثير ونقول دلت  
السنة أنه انما أراد بما تخمس ما سوى السلب من الغنية (قال الشافعى) وهذه الرواية من خمس السلب  
عن عمر ليست من روايتنا وله رواية عن سعد بن أبي وقاص في زمان عمر تخالفها أخبرنا ابن عيينة عن

الأسود بن فيس عن رجل من قومه يسمى سير بن علقمة قال بارزت رجلاً يوم القادسية فقتلته فبلغ سلبه اثني عشر ألفاً فقتلني سعد بن أبي وقاص (قال الشافعي) واثني عشر ألفاً كثير

### (الوجه الثاني من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث سرية فيها عبد الله بن عمر قبل نجد فغنوا وبلا كثيرة فكانت سهمانهم اثني عشر بعيراً أو أحد عشر بعيراً ثم نفلوا بعيراً بعيراً أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج أنه سمع سعد بن المسيب يقول كان الناس يعطون النفل من الخمس (قال الشافعي) وحديث ابن عمر يدل على أنهم إنما أعطوا ما لهم مما أصابوا على أنهم نفلوا بعيراً بعيراً والنفل هو شئ يزيدوه غير الذي كان لهم وقول ابن المسيب يعطون النفل من الخمس كما قال إن شاء الله وذلك من خمس النبي صلى الله عليه وسلم فإن له خمس الخمس من كل غنمة فكان النبي صلى الله عليه وسلم يضعه حيث أراد الله كما يضع سائر ماله فكان الذي يرى به الله تبارك وتعالى ما فيه صلاح المسلمين (قال الشافعي) وما سوى سهم النبي صلى الله عليه وسلم من جميع الخمس لمن ساء الله عز وجل له فلا يتوهم عالم أن يكون قوم حضرة وأخذوا ما لهم وأعطوا ما للغيرهم إلا أن يطوع به عليهم غيرهم (قال الشافعي) والنفل في هذا الوجه من سهم النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي للإمام أن يجتهد فإذا كثر العدو واشتدت الشوكة وقتل من أباؤه من المسلمين نفل منه اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا لم يكن ذلك لم ينفل وذلك أن أكثر مغازي النبي صلى الله عليه وسلم وسراياه لم يكن فيها أنفال من هذا الوجه (قال الشافعي) والنفل في أول مغزى والثاني وغير ذلك سواء على ما وصفت من الاجتهاد (قال الشافعي) والذي يختار من أرضى من أصحابنا أن لا يزداد أحد على ماله لا يعطى غير الأربعة الانحاس أو السلب للقتال ويقولون لم نعلم أحد من الأئمة زاد أحد على حظه من سلب أو سهم من مغنم إلا أن يكون ما وصفت من كثرة العدو وقلة المسلمين فينفلون وقد روى بعض الشافعية في النفل في البداية والاربعه الثلث في واحدة والرابع في الأخرى ورواية ابن عمر أنه نفل نصف السدس فهذا يدل على أنه ليس للنفل حد لا يجاوزه الإمام وأكثر مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها أنفال فإذا كان للإمام أن لا ينفل فنفل فينبغي لتفيله أن يكون على الاجتهاد غير محدود

### (الوجه الثالث من النفل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض أهل العلم إذا بعث الإمام سرية أو جيشاً فقال لهم قبل اللقاء من غنم شيئاً فهو له بعد الخمس فنقل لهم على ما شرط الإمام لأنهم على ذلك غزوا وبه رضوا وقالوا لا خمس جميع ما أصاب كل واحد منهم غير السلب في أقال الحرب وذهبوا في هذا إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر قال من أخذ شيئاً فهو له وذلك قبل نزول الخمس والله أعلم ولم أعلم شيئاً ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا ما وصفتنا من قسمة الأربعة الانحاس بين من حضر القتال وأربعة انحاس الخمس على أهله ووضع سهمه حيث أراد الله عز وجل وهو خمس الخمس وهذا أحب إلى والله أعلم ولهذا مذهب وذلك أن يقال إنما قال هؤلاء على هذا الشرط والله أعلم

### (كيف تفرق القسمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما حصل مما غنم من أهل دار الحرب من ثمن أو ثمن من دار أو أرض وغير ذلك من المال أو سبي قسم كله الأرجال البالغين فالإمام بينهم بالتباعد بين أن يبق على من رأى منهم أو يقتل أو يفادي أو يسبي وإن من أو قتل فذلك له وإن سبي أو فادي فليسيل ماسي وما أخذ مما فادي

### (كتاب الطلاق)

#### (باب اباحة الطلاق)

ووجهه وتفرعه

من الجامع من كتاب أحكام القرآن ومن اباحة الطلاق ومن جامع عشرة النساء وغير ذلك

#### (قال الشافعي) رحمه

الله قال الله تعالى إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وقد قرئت لقبيل عدتهن (قال) والمعنى واحد وطلق ابن عمر رضي الله عنهما امرأته وهي حائض في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال عمر فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال مر فليراجعها

ثم لمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسكها بعد وإن شاء طلق فذلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء (قال) وقد روى هذا الحديث سالم بن عبد الله وبنو ابن جبر عن ابن عمر يخالفون نافعاً في شيء منه قالوا كلهم عن



سبيل ماسوا من الغنمة قال وذلك اذا اخذ منهم شيئا على اطلاقهم فاما ان يكون اسير من المسلمين فيفاديه  
 بأسيرين أو أكثر فذلك له ولا شيء للمسلمين على من فادى من المسلمين بأسارى المشركين واذا حازله أن عين عليهم  
 فلا يعود على المسلمين منه منفعة يقبضونها كان أن يستخرج أسير من المسلمين أنفع وأولى أن يجوز أخبرنا  
 ابن عيينة عن أبي بوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم فادى  
 رجلا رجلا (قال الشافعي) وفي الرجل بأسره الرجل فيسترق أو تؤخذ منه الغدبة قولان أحدهما  
 ما أخذ منه كالمال يغم وإن استرق فهو كالذرية وذلك بخمس وأربعة أخماسه بين جماعة من حضر  
 فلا يكون ذلك لمن أسره وهذا قول صحيح لا أعلم خيرا ما يتخالفه وقد قيل الرجل مخالف للسبي والمال  
 لأن عليه القتل فهو لمن أخذه وما أخذ منه فلن أخذه كما يكون سلب لمن قتله لأن أخذه أشد من قتله وهذا  
 مذهب والله أعلم فينبغي للامام أن يعزل جس ما حصل بعد ما وقفنا كاملا ويقر بأربعة أخماسه وبحسب  
 من حضر القتال من الرجال المسلمين البالغين ويعرف من حضر من أهل الدمة وغير البالغين من المسلمين  
 ومن النساء فينظر في شيء فمن رأى أن ينظرهم من الأربعة الأخماس عزل لهم فلهم وسيد كرهنا في وضعه  
 أن شاء الله ثم يعرف عدد الفرس والرجال من باقي المسلمين الذين حضروا القتال فيضرب الفارس ثلاثة  
 أسهم وللراجل سهمان يسوي بين الراجل والراجل فيعطيان سهمهما ما يفضل ذوالفرس فان الله عز  
 وجل ندب إلى اتخاذ الخيل فقال وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الآية فأطاع في الرباط وكانت عليه مؤنة  
 في اتخاذه وله غناء بشهوده عليه ليس الراجل شيبها به أخبرنا الثقة عن اسحق الأزرق عن عبد الله عن  
 نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب الفرس بسهمين والفارس بسهم فزعم بعض الناس أنه  
 لا يعطى فرس الاسهم أو فارس سهمه ولا يفضل فرس على مسلم فقلت لبعض من يذهب مذهبه هو كلام  
 عربي وإنما يعطى الفارس بسبب القوة والقضاء مع السنة والفرس لا يكلف شيئا إنما يكلفه فارسه ولا يقال  
 لا يفضل فرس على مسلم والفرس بهيمة لا يقاس بمسلم ولو كان هذا كما قال صاحب لم يجز أن يسوي  
 بين فرس ومسلم وفي قوله وجهان أحدهما لاف السنة والآخر قياسه الفرس بالمسلم وهو لو كان قياسا  
 له دخل عليه أن يكون قد سوي فرسا بمسلم وقال بعض أصحابه يقولنا في سهمان الخيل وقال هذه السنة  
 التي لا ينبغي خلافها (قال الشافعي) وأحب الأقاويل التي وأكثر قول أصحابنا أن البراذن والمقاريف  
 يسهم لها سهمان العربية ولا نها قد تغني غناها في كثير من المواطن واسم الخيل جامع لها وقد قيل يفضل  
 العربي على الهجين وإذا حضر الرجل بفرسين أو أكثر لم يسهم بالفارس واحد ولو جاز أن يسهم لاثنتين  
 جاز أن يسهم لأكثر وهو لا يليق أبدا الأعلى واحد ولو تحول عنه كان تاركه أخذ المشه (قال الشافعي)  
 وليس فيما قلت من أن لا يسهم للفارس واحد ولا خلافة خبر ثبت مثله والله تعالى أعلم وفيه أحاديث  
 منقطعة أشبهها أن يكون ثابتا أخبرنا ابن عيينة عن هشام بن عروة عن يحيى بن سعيد بن عباد بن  
 عبد الله بن الزبير أن الزبير بن العوام كان يضرب في الغنم بأربعة أسهم سهماله وسهمين لفارسه وسهما  
 في ذي القربى (قال الشافعي) يعني والله تعالى أعلم بسهم ذي القربى سهم صفيه أمه وقد شئت سفیان  
 أحفظه عن هشام عن يحيى سمعا ولم يشئت سفیان أنه من حديث هشام عن يحيى هو ولا غيره من حفظه  
 عن هشام (قال الشافعي) وحديث مكحول عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن الزبير حضر خيبر  
 بفرسين فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهماله وأربعة أسهم لفارسه ولو كان كما حدث  
 مكحول أن الزبير حضر خيبر بفرسين فأخذ خمسة أسهم كان ولده أعرف بحديثه وأحرص على ما فيه زيادة  
 من غيرهم إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) ولا يسهم لراكب دابة غير الفرس لا بغل ولا حمار ولا بعير  
 ولا قمل ولا غيره وينبغي للامام أن يتعاهد الخيل فلا يدخل الأشديد أو لا يدخل حطما ولا قملما ضعيفا  
 ولا ضرا ولا أعف رازحا فان غفل فشهد رجل على واحد من هذه فقد قيل لا يسهم له لأنه ليس لواحد

ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 مره فليسراجها ثم  
 لبسها حتى تحيض ثم  
 تظهر ثم إن شاء أمسك  
 وإن شاء طلق ولم يقولوا  
 ثم تحيض ثم تظهر  
 (قال) وفي ذلك دليل  
 على أن الطلاق يقع على  
 الحائض لأن النبي صلى  
 الله عليه وسلم لم يأمر  
 بالرجعة إلا من زمة  
 الطلاق (قال) وأحب  
 أن يطلق واحدة  
 لتكون له الرجعة  
 للدخول بها وناطبا  
 لغير المدخول بها ولا  
 يحرم عليه أن يطلقها  
 ثلاثا لأن الله تعالى  
 أباح الطلاق فليس  
 بمحذور وعلم النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 ابن عمر وضع الطلاق  
 فلو كان في عدده محذور  
 ومباح لعله أباه صلى  
 الله عليه وسلم إن شاء  
 الله وطلق الهلالي بين  
 يدي رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ثلاثا فلم  
 ينكره عليه وسأل النبي  
 صلى الله عليه وسلم  
 ركاثة لما طلق امرأته  
 البتة ما أردت ولم ينه أن  
 يزيدا كثر من واحدة

من أسماء الحسل التي أسهم بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعلم أسهم لأحد فيما مضى على مثل هذا.  
 السواب (قال الشافعي) ولو قال رجل أسهم للفارس كما أسهم للرجل ولم يقاتل كانت شبهة ولكن في الحاضر  
 غير المقاتل العون بالرأى والدعاء وإن الجديش قد ينصرفون بأضعفهم وأنه قد لا يقاتل ثم قال وفيهم مرضى  
 فأعطى سهم سنة وليس في فارس خسر ولا قبح ولا واحد مما وصفنا من هذه المعاني (قال الشافعي) وإنما  
 أسهم للفارس سهم فارس إذا حضر شيئا من الحرب فأسا قبل أن تنقطع الحرب فأما إن كان فارسا إذا دخل  
 بلاد العدو وكان فارسا بعد انقطاع الحرب وقبل جمع الغنمة فلا يسهم به سهم فارس قال وقال بعض  
 الناس إذا دخل بلاد العدو فارسا ثم مات فرسه أسهم له سهم فارس وإن أفاد فارسا لبلاد العدو قبل القتال  
 حضر عليه لم يسهم به (قال الشافعي) فقبل له ولم أسهم له إذا دخل أدنى بلاد العدو فارسا وإن لم يحضر  
 القتال فارسا قال لأنه قد ثبت في الديوان فارسا قيل فقد ثبت هو في الديوان فإن مات فلا يسهم له إلا أن  
 يموت بعد ما تحرز الغنمة قيل فقد أثبت هو وفرسه في الديوان فرمعت أن الموت قبل إحراز الغنمة وإن  
 حضر القتال يقطع خطه في الغنمة وأن موت فرسه قبل حضور القتال لا يقطع خطه قال فقبله مؤنة  
 وقد وافى أدنى بلاد العدو قيل فذلك كله يلزمك في نفسه ويلزمك في الفرس أ رأيت الخراساني أو البجلي  
 يقول الفرس للروم حتى إذا لم يكن بينه وبين أدنى بلاد العدو إلا ميل فأت فرسه أسهم لفرسه قال لا  
 قبل فهذا قد تكلف من المؤنة أكثر مما يتكلف رجل من أهل الثغور ابتاع فرسا ثم غزا عليه فأسمى بأدنى  
 بلاد العدو ثم مات فرسه فرمعت أنك تسهم له ولو كنت بالمؤنة التي لزمته في الفرس تسهم له كان هذا أولى  
 أن تحرمه من الذي تكلف أكثر مما تكلف فرمته (قال الشافعي) ولو حاصر قوم مدينة فكانوا  
 لا يقاتلون إلا رجالة أو غزاقوم في البحر فكانوا لا يقاتلون إلا رجالة لا ينتفعون بالخيال في واحد من المعنيين  
 أعطى الفارس سهم فارس لم يقص منه (قال الشافعي) ولو دخل رجل يريد الجهاد فحمل جهدا أسهم له  
 ولو دخل أجبر يريد الجهاد فقد قبل يسهم له وقيل يخير بين أن يسهم له وي طرح الإجارة أو الإجارة  
 ولا يسهم له وقد قبل برضخه (قال الشافعي) ولو انفلت أسير في أيدي العدو قبل أن تحرز الغنمة فقد  
 قبل لا يسهم له إلا أن يكون قتال فيقاتل فأرى أن يسهم له وقد قبل يسهم له فلم تحرز الغنمة ولو دخل قوم  
 تحارفتا لم أر بأسا أن يسهم لهم وقد قبل لا يسهم لهم (قال الشافعي) فأما الذي غير البالغ والمرأة  
 يقاتلون فلا يسهم لهم ويرضخ لهم وكان أحب إلي في الذي لو استؤجر بشئ من غير الغنمة أو المولد في بلاد  
 الحرب برضخه ويرضخ لمن قاتل أكثر مما يرضخ لمن لم يقاتل وليس لك عندني حذم عروف يعطون من  
 الخسوف والشئ المشفق مما يغتم ولو قاتل برضخ لهم من جميع المال كان مذهبا وأحب إلي أن  
 يرضخ لهم من الأربعة الأسهم لأنهم حنظلوا القتال والسنة بالرضخ لهم يحضرونهم كما كانت بالأسهم  
 لغيرهم يحضرونهم (قال الشافعي) فأما مدد المسلمين بلاد العدو قبل أن تنقطع الحرب فحضر وأمن  
 الحرب شيئا قل أكثر شئ لو أفي الغنمة وإن لم يأتوا حتى تنقطع الحرب ولا يكون عند الغنمة مانع لها  
 لم يشركوهم ولو جازوا بعد ما حازت الغنمة ثم كان قتال بعدها فإن غنوا شيئا حنظلوا وشركوا فسه  
 وإذا شربون فبما أمر رجل حنظلهم ولو أن قائد فرق حنظله في وجهين فغنمت إحدى الفرقتين ولم تغنم  
 الأخرى أو بعث سرية من عسكر أو خرجت هي فغنمت في بلاد العدو ولم يغنم العسكر أو غنم العسكر ولم  
 تغنم السرية شرب كل واحد من الفريقين صاحبه لا بد جيش واحد كلهم ردة لصاحبه قد منعت خيل  
 المسلمين فغنمت بأوطاس غنائم كثيرة وأكثر العسكر لم يحنظل فسر بهم وهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (قال الشافعي) ولو كان قوم مقبضين ببلادهم فخرجه عنهم بشئ من غنمهم لم يشركهم المقبضون وإن كان منهم  
 قريبا لأن السرايا كانت تخرج من المدينة فتغنم ولا يشربهم أهل المدينة ولو أن اماما بعث جيشين على  
 كل واحد منهما قائد وأمر كل واحد منهما بأن يرجع ناحية غير ناحية صاحبه من بلاد العدو فغنم أحد

(قال الشافعي) رجه  
 الله ولو طلقها طاهرا  
 سدا جاع أحببت  
 أن يرتعها ثم يهمل  
 نطقا كما مروان كانت  
 في طهر بعد جاع  
 فانها تعتديه (قال  
 الشافعي) رجه الله  
 ولو لم يدخلها أو دخل  
 بها وكانت حاملا أو  
 لا تحيض من صغر  
 أو كبر فقال أنت طالق  
 ثلاثا لئسنة أو البدنة  
 طلقت مكانها لأنها  
 لاسنة في طلقها ولا  
 بدعة وإن كانت تحيض  
 فذلك إنما أنت طالق  
 ثلاثا لسنة فإن كانت  
 طاهرا من غير جاع  
 طلقت ثلاثا ما وإن  
 كانت مجامعة أو حائضا  
 أو نفساء وقع عليها  
 الطلاق حين تطهر من  
 الحيض أو النفاس  
 وحين تطهر المجامعة  
 من أول حيض بعد  
 قوله وقبل الغسل وإن  
 قال نويت أن تنقع في  
 كل طهر طلبة وقعن  
 معا في الحكم وعلى  
 ما نوى فيما بينه وبين  
 الله ولو كان قال في كل  
 قرء واحدة فإن كانت  
 طاهرا حبلى وقعت

الاولى ولم تقع اثنتان  
ان كانت تحيض على  
الحبل اولاً تحيض  
حتى تلد ثم تظهر فان  
لم يحدث لها رجعة  
حتى تلد بانتهاء  
العدة ولم يقع عليها غير  
الاولى ولو قال لامرأته  
انت طالق ثلاثاً بعضهن  
للسنة وبعضهن  
للبعدة وقعت اثنتان  
في أى الحالين كانت  
والأخرى اذا صارت  
في الحال الأخرى  
(قلت) أنا أشبهه  
عندي أن قوله بعضهن  
يحتمل واحدة فلا يقع  
غيرها واثنتين فلا يقع  
غيرهما أو من كل  
واحدة بعضهما فيقع  
بذلك ثلاث فلما كان  
الثلث كان القول قوله  
مع يمينه ما أراد  
بعضهن في الحال  
الاولى والا واحدة  
وبعضهن الباقي في  
الحال الثانية فالأقل  
يقين وما زاد شك  
وهو لا يستعمل الحكم  
بالشك في الطلاق  
(قال) ولو قال أنت  
طالق أعدل أو أحسر  
أرا كل أو ما أشبه  
سأله عن يمينه وان

الجيش لم يشركهم الآخرون فان اجتمعوا ففقهوا ففهموا ثم واحد وفعول الخمس الى الامام  
وليس واحداً من القائلين بأحق بولاية الجنس الى ان يوصله الى الامام من الآخرة وهذا فيه شريكان (قال  
الشافعي) ولو غزت جماعة باغية مع جماعة أهل عدل شركوهم في الغلبة ولا لعل العدل بطاعة الامام أن  
يلوا الجنس دونهم حتى يوصلوه الى الامام

### (سن نفر بقى القسم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك اسمه واعلموا انما غنمتم من شيء الآية (قال الشافعي)  
أخبرنا مطرف عن معمر عن الزهري أن محمد بن جبير بن مطعم أخبره عن أبيه قال لما قسم النبي صلى الله  
عليه وسلم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب أنيتهم أنا وعثمان بن عفان فقلنا يا رسول الله هؤلاء  
أخواننا من بني هاشم لا يتكره فنهض لهم مكانك الذي وضعت الله به منهم أرايت اخواننا من بني المطلب  
أعطيتهم وتركنا أومتعتنا وانما قرابتنا وقرابتهم واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما بنو هاشم  
وبنو المطلب شيء واحد هكذا وسئل بين أصابعه أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا  
أحمد بن داود العطار عن ابن المبارك عن يونس عن ابن شهاب الزهري عن ابن المسيب عن جبير بن مطعم  
عن النبي صلى الله عليه وسلم عثله معناه أخبرنا الثقة عن محمد بن اسحق عن الزهري عن ابن المسيب  
عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم عثله معناه (قال الشافعي) فذكرت لمطرف بن مازن  
أن يونس وابن اسحق رويا حديث ابن شهاب عن ابن المسيب فقال لمطرف حدثناهم كما وصفت ولعل ابن  
شهاب رواه عنهم ما أخبرنا بنو محمد بن علي بن شافع عن علي بن الحسين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مثله وزاد عن الله من فرق بين بني هاشم وبني المطلب (قال الشافعي) وأخبرنا عن الزهري عن ابن  
المسيب عن جبير بن مطعم قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني  
المطلب ولم يعط منه أحد من بني عبد شمس ولا بني نوفل شيئاً (قال الشافعي) فبعضي جيع سهم ذي  
القربى حيث كانوا لا يفضل منهم أحد فحضر القتال على أحد لم يحضره إلا سهمه في الغنمة كسهم العامة  
ولافقر على غنى ويعطى الرجل سهمين والمرأة سهماً ويعطى الصغير منهم والكبير سواء وذلك أنهم انما  
أعطوا باسم القرابة وكلهم يلزمه اسم القرابة فان قال قائل قد أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بعضهم مائة وسق وبعضهم أقل (قال الشافعي) فبكل من لقيت من علماء أصحابنا لم يختلفوا فيما وصفت  
من التسوية بينهم وبأنه انما قيل أعطى فلاناً كذا لانه كان ذا ولد فقيل أعطاه كذا وانما أعطاه حظه  
وحظ عياله والدلالة على صحة ما حكيت مما قالوا عنهم ما وصفت من اسم القرابة وأن النبي صلى الله عليه  
وسلم أعطاه من حضر خيبر ومن لم يحضرها وأنه لم يسلم أحد من عيال من سمي أبه أعطوا بعينه وأن  
حديث جبير بن مطعم فيه أنه قسم سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب والقسم اذا لم يكن تفصيل  
يشبه قسم الموارث وفي حديث جبير بن مطعم الدلالة على أنه لهم خاصة وقد أعطى النبي صلى الله  
عليه وسلم من سهمه غير واحد من قرابته والانصار لا من سهم ذي القربى (قال الشافعي) وتفرق  
ثلاثة أجناس الخمس على من سمي الله عز وجل على النشأ والمساكين وابن السبيل في بلاد الاسلام  
كلها يحسمون ثم توزع بينهم لكل صنف منهم سهم كامل لا يعطى واحد من أهل السهمان سهم مساحبه  
(قال الشافعي) وقد مضى النبي صلى الله عليه وسلم ما بي هو وأمي ما نبينا وصلى الله عليه وملائكته  
فاختلف أهل العلم عندنا في سهمه ففهم من قال يرذ على السهمان الذي ذكرها الله عز وجل معه لا يرايت  
المسلمين قالوا فبين سمي له سهم من أهل الصدقات فلم يوجد رذ على من سمي معه وهذا المذهب يحسن وان  
كان قسم الصدقات بخلاف القسم الثاني ومنهم من قال يضعه الامام حيث رأى على الاجتهاد لاسلام وأهله

ومنهم من قال يضعه في الكراع والسلاح (قال الشافعي) والذي أختار أن يضعه الامام في كل امر  
 حصن به الاسلام وأهله من سد ثغر واعداد كراع أو سلاح أو اعطاء أهل البلاء في الاسلام نفلا عند الحرب  
 وغير الحرب اعداد اللز في تميز الاسلام وأهله على ما صنع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قد أعطى المؤلفة وبقي في الحرب وأعطى عام خيبر نفران من أصحابه من المهاجرين  
 والانصار أهل الحاجة وفضل وأكثرهم أهل فاقة يرى ذلك كله والله تعالى أعلم من سهمه وقال بعض  
 الناس بقولنا في سهم النامي والمساكين وابن السبيل وزاد سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذي القربى  
 فقلت له أعطيت بعض من قسم الله عز وجل له ماله وزدته ومنعت بعض من قسم الله له ماله نهالفت الكتاب  
 والسنة فيما أعطيت ومنعت فقال ليس اذى القربى منه شيء (قال الشافعي) وكلوا فيه بضروب من  
 الكلام قد حكيت ما حضر في منها وأسأل الله التوفيق فقال بعضهم ما حثكم فيه قلت الحجة الثابتة من  
 كتاب الله عز وجل وستة نبيه وذكر له القرآن والسنة فيه قال فان سفيان بن عيينة روى عن محمد بن  
 اسحق قال سألت ابا جعفر محمد بن علي ما صنع على رجسه الله في الخس فقال سلك به طريق أبي بكر وعمر  
 وكان يكره أن يؤخذ عليه خلافهما وكان هذا يدل على أنه كان يرى فيه رأيا بخلاف رأيهما فاتبعهما  
 فقلت له هل علمت أن أبا بكر قدم على العبد والحر وسوي بين الناس وقسم عمر فلم يجعل للعبيد شيئا وفضل  
 بعض الناس على بعض وقسم على فلم يجعل للعبيد شيئا وسوي بين الناس قال نعم قلت أفعله خالفهما معا  
 قال نعم قلت أوتعلم عمر قال لا تباغ أمهات الاولاد وحافقه على قال نعم قلت وتعلم أن عليا خالف ابا بكر  
 في الحد قال نعم قلت فكيف جازلك أن يكون هذا الحديث عندك على ما وصفت من أن عليا رأى غير  
 رأيهما فاتبعهما وبين عندك أنه قد خالفهما فيما وصفتا وفي غيره قال فاقوله سلك به طريق أبي بكر  
 وعمر قلت هذا كلام جلة يحتمل معاني فان قلت كيف صنع فيه على ذلك بدلي على ما صنع فيه أبو بكر  
 وعمر (قال الشافعي) وأخبرنا عن جعفر بن محمد عن أبيه أن حسنا وحسينا وعبد الله بن عباس وعبد الله  
 ابن جعفر سألوا عليا رضي الله عنه وعنه من أبيهم من الخس فقال هو لكم حق ولكني محارب معاوية فان  
 شئتم تركتم حقكم منه (قال الشافعي) فأخبرت بهذا الحديث عبد العزيز بن محمد فقال صدق هكذا  
 كان جعفر يحدته أفأحدثك عن أبيه عن جده قلت لا قال ما أحسبه الا عن جده قال فقلت له  
 أجمع فرأوتني وأعرف به حديث أبيه أم ابن اسحق قال بل جعفر فقلت له هذا بينك ان كان ثابتا أن  
 ما ذهب اليه من ذلك على غير ما ذهب اليه فينبغي أن يستدل أن أبا بكر وعمر أعطياه أهله (قال  
 الشافعي) محمد بن علي مرسل عن أبي بكر وعمر وعلى لا أدري كيف كان هذا الحديث قلت وكيف  
 احتجبت به ان كان حجة فهو عليك وان لم يكن حجة فلا تنحج بمالس بحجة واجعله كالم يكن قال فهل  
 في حديث جعفر أعطاهموه قلت أيجوز على علي أو على رجل دونه أن يقول هو لكم حق ثم يمنعهم قال  
 نعم ان طابت أنفسهم قلنا وهم ان طابت أنفسهم عما في أيديهم من موارث آباءهم وأكسابهم حل له  
 أخذه قال فان الكوفيين قد رووا فيه عن أبي بكر وعمر شيئا فعلته قلت نعم ورووا ذلك عن أبي بكر وعمر  
 مثل قولنا قال وما ذلك قلت أخبرنا ابراهيم بن محمد عن مطر الوراق ورجل لم يسمه كلاما عن الحكم بن  
 عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لقيت عليا عند أبحار الزيت فقلت له يا بني وأمي ما فعل أبو بكر وعمر  
 في حقكم أهل البيت من الخس فقال علي أما أبو بكر فلم يكن في زمانه أخماس وما كان فقد أوفاته وأما  
 عمر فلم يزل يعطيه حتى جاءه مال السوس والاهواز أو قال فارس « قال الربيع أنا أشك » فقال  
 في حديث مطر أو حديث الآخر فقال في المسلمين خلة فان أحببتهم تركتم حقكم جعلناه في خلة المسلمين  
 حتى يأتينا مال فأوفىكم حقكم منه فقال العباس اعلى لا نطمع في حقنا فقلت له يا أبا الفضل السنأحق  
 من أجاب أمير المؤمنين ورفع خلة المسلمين فتوفي عمر قيل أن يأتيه مال فيمضيته وقال الحكم في حديث

لم ينوشا وقع الطلاق  
 للسنة ولو قال أبيع  
 أو أسع أو أخش أو  
 ما أشبهه سألته عن نيته  
 فان لم ينوشا وقع  
 ببدعة ولو قال أنت  
 طالق واحدة حسنة  
 فحجة أو جنية واحدة  
 حقت حين تكلم ولو  
 قال أنت طالق اذا  
 بدم فلان السنة فقدم  
 فلان فهي طالق السنة  
 ولو قال أنت طالق  
 لفلان أو لرضا فلان  
 طلقت مكانه ولو قال  
 ان لم تكوني حاملا  
 فأنت طالق وقف عنها  
 حتى تمر لها دالة على  
 البراءة من الحمل ولو  
 قالت له طلقني فقال  
 كل امرأة لي طالق  
 طلقت امرأته التي  
 سألته الآن يكون  
 عزلها نيته

(باب ما يقع به الطلاق  
 من الكلام وما لا يقع  
 الابالية والطلاق)

من الجامع من كتاب  
 الرجعة ومن كتاب  
 النكاح ومن املاء  
 مسائل مالك وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه  
 الله ذكر الله تعالى

المطرق في كتابه بثلاثة  
أسماء الطلاق والفرار  
والسراح قال أنت  
طالق أو قد طلقك أو  
فارقك أو سرحك  
لزمه ولم يتو في الحكم  
ويتو فيما بينه وبين الله  
تعالى لأنه قد يرد طلاقا  
من وثاق كالأقوال لعبد  
أنت حر يرد الحر  
ولا يبع امرأته وعبد  
أن يقبل منه وسواء  
كان ذلك عند غضب  
أو مسخلة طلاق أو  
رضا وقد يكون السبب  
ويحدث كلام على غير  
السبب فان قال قد  
فارقك سائر إلى المسجد  
أو سرحك إلى أهل  
أو قد طلقك من وثاقك  
أو ما شبه هذا لم يكن  
طلاقا فإن قيل قد يكون  
هذا طلاقا تقدم فأتبعه  
كلاما يخرج به منه قبل  
قد يقول لاله الا الله  
فيكون مؤنبا بين آخر  
الكلام عن أوله ولو  
أفرد لاله كان كافرا ولو  
قال أنت خليفة أو باني  
أوبرئة أو بنة أو حرام  
أو ما شبهه فان قال قلته  
ولم أنو طلاقا وأنوي به

من أول هذه المزمة  
انفردت نسخة واحدة

مطر أو لا آخر إن عمر قال لكم حق ولا يبلغ على اد كثر أن يكون لكم كاه فان شئتم أعطيتكم منه بقدر ما أرى  
لكم فابتناعه الا كاه فابتناعه كاه فقال فان الحكم يحكي عن أبي بكر وعمر أنهما أعطيا ذوى القربى  
حقهم ثم تختلف الرواة عنه في معرفة قول مرة أعطاهم حتى جاءهم مال السوس ثم استسلفه منهم للمسلمين  
وهذا انعام على أعطاهم القليل والكثير منه وتقول مرة أعطاهم حتى كثر ثم عرض عليهم حين كثر أن  
يعطهم بعض ما يراد لهم حقا كاه وهذا أعطاهم بعضه دون بعض وقدرى الزهرى عن ابن هرم  
عن ابن عباس عن عمر قريبا من هذا المعنى قال فكيف بقسم سهم ذى القربى وليست الرواية فيه عن  
أبي بكر وعمر متواترة وكيف يجوز أن يكون حقا القوم ولا يثبت عنهما من كل وجه أنهما أعطياه عطاء بنا  
مشهورا فقلت له قولك هذا قول من لا علم له قال وكيف قلت هذا الحديث ثبت عن أبي بكر أنه  
أعطاهم في هذا الحديث وعمر حتى كثر المال ثم اختلف عنه في الكثرة وقلت أرايت مذهب أهل العلم  
في القديم والحديث اذا كان النبي منصوبا في كتاب الله عز وجل مينا على لسان رسوله صلى الله عليه  
وسلم وأفعاله أليس يستغنى به عن أن يسئل عما بعده ويعلم أن فرض الله عز وجل على أهل العلم اتباعه  
قال بلى قلت أفتجدهم ذى القربى مفروضات آيتين من كتاب الله تبارك وتعالى مينا على لسان رسوله  
صلى الله عليه وسلم وفعله ثابت بما يكون من اخبار الناس من وجهين أحدهما ثقة المخبرين به وانصاه  
وانهم كلهم أهل قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والزهرى من أخواله وابن المسيب من أخوال أبيه  
وجبير بن مطعم ابن عمه وكلهم قريب منه في جذم النسب وهم بخبر وثقهم قرابتهم وشرفهم أنهم يخرجون  
منه وان غيرهم مخصوص به دونه ويخبر أنه طلبه هو وعثمان فنعاه وقرابتهما في جذم النسب قرابة بنى  
المطلب الذين عطفوه قال نعم قلت فتنى تجلسه أبا أبتت بفرض الكتاب وصحة الخبر وهذه الدلالات  
من هذه السنة لم يعارضها عن النبي صلى الله عليه وسلم معارض بخلافها وكيف ترد باطل البين مع  
الشاهد بان تقول ظاهر الكتاب بخلافهما وهو لا يخالفهما ثم تجد الكذب بينا في حكين منه بسهم ذى  
القربى من الخمس معه السنة فتري باطل الكتاب والسنة هل تعلم قولا أو لى بان يكون مردودا من قولك  
هذا وقول من قال قولك قال الشافعي له أرايت لو عارضك معارض بمثل جحشك فقال أراك قد أبطلت  
سهم ذى القربى من الخمس فان أبطل سهم السباى والمساكين وابن السبيل قال ليس ذلك قلنا فان قال  
فأثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهم أو أن أبابكر وعمر أعطاهم أو أحدهما قال ما فيه خبر  
ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن بعده غير أن الذى يجب علينا أن نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أعطاه من أعطى الله أباه وأن أبابكر وعمر على ذلك بعد ما شاء الله تعالى قلنا أرايت لو قال أراك تقول  
نعلى السباى والمساكين وابن السبيل سهم النبي صلى الله عليه وسلم وسهم ذى القربى فان جاز لك أن يكون  
الله عز وجل قسمه على خمسة فجعله لثلاثة فأنأ جعله كله لذوى القربى لانهم مبدون في الآية على السباى  
والمساكين وابن السبيل لا يعرفون معرفتهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه ذوى القربى ولا أجد  
خبر امثل الخبر الذى يحكى أنه عليه الصلاة والسلام أعطى ذوى القربى سهمهم (١) والسباى والمساكين وابن  
السبيل ولا أجد ذلك عن أبي بكر وعمر فقال ليس ذلك قلنا ولم قال لان الله تعالى اذ قسم الخمسة لم يميز  
أن يعطاهما واحد قلت فكيف جاز لك وقد قسم الله عز وجل الخمسة أن أعطيه ثلاثة وذو القربى  
موجودون قال الشافعي رحمه الله تعالى فقال لعل هذا انما كان في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لمكانهم  
منه فلما توفي النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم قلت له أيجوز لأحد نظري العلم أن يحتج بمثل هذا قال  
ولم لا يجوز اذا كان يحتمل وان لم يكن ذلك في الخبر ولا شئ يدل عليه قلت فان عارضك جاهل بمثل جحشك  
فقال ليس للسباى والمساكين وابن السبيل بعد النبي صلى الله عليه وسلم شئ لانه يحتمل أن يكون ذلك حقا

(١) لعله في السباى والمساكين الخ تأمل

ليشاهي المهاجرين والانصار الذين جاهدوا في الله مع رسوله وكانوا قلوبا في مشركين كثير وناذروا الابناء والعشائر وتطعموا الذم وصاروا حزب الله فهذه الايامهم ومساكنهم وبناسيلهم فاذا مضى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصار الناس مسلمين ورأى ينامن لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن لابائه سابقة معه من حسن اليقين والفضل أكثر ممن يرى أخذوا وصار الأمر واحدا فلا يكون للشاهي والمساكين وابن السبيل شيء اذا استوفى في الاسلام قال ليس ذلك له قلت ولم قال لان الله عز وجل اذا قسم شيئا فهو نافع لمن كان في ذلك المعنى الى يوم القيامة قلت له فقد قسم الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم لذوي القربى فلم تره نافذا لهم الى يوم القيامة قال فناء نعل ان أعطيت ذوى القربى ان تعطىهم على معنى الحاجة فيقضي دين ذى الدين ويروى عن العرب ويخمدون من لا خادع ولا يعطى الغنى شيئا قلت له معنى انى وجدت كتاب الله عز وجل ذكره في قسم النبي وسنة النبي صلى الله عليه وسلم الميمنة عن كتاب الله عز وجل على غير هذا المعنى الذى دعوت اليه وانت ايضا تخالف ما دعوت اليه فتقول لاشئ لذوى القربى قال انى أفعل فهل الدلالة على ما قلت قلت قول الله عز وجل وللرسول ولذوى القربى فهل تراه أعطاهم بغير اسم القرابة قال لا وقد يحصل ان يكون أعطاهم باسم القرابة ومعنى الحاجة قلت فان وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى من ذوى القربى غنى لا دين عليه ولا حاجة به بل يعول عامة اهل بيته ويتفضل على غير لكثرته ماله وما من الله عز وجل به عليه من سعة خلقه قال اذا بطل المعنى الذى ذهب اليه قلت فقد أعطى أبا الفضل العباس ابن عبد المطلب وهو كما وصفت في كثره المال يعول عامة بني المطلب ويتفضل على غيرهم قال فليس لما قلت من ان يعطوا على الحاجة معنى اذا أعطيه الغنى وقلت له أرايت لو عارضك معارض ايضا فقال فانا لله عز وجل في الغنمة واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله نجسه الآية فاستدلنا ان الاربعة الانحاس لغير اهل النخس فوجدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهم من حضر القتال وقد يحتمل ان يكون أعطاهم على احد منهن واعلم ما فيكون أعطاها اهل الحاجة من حضر دون اهل الغنى عنه أو قال قد يجوز اذا كان بالقبلة أعطاهم أو ان يكون أعطاء اهل البأس والنجدة دون اهل العجز عن الغناء وأعطاهم جميع الحاجة والغناء ما تقول له قال أقول ليس ذلك له فقد أعطى الفارس ثلاثة أسهم والراجل سهمما قلت أفيجوز ان يكون أعطى الفارس والراجل من هو بهذه الصفة قال اذا حكى انه أعطى الفارس والراجل فهو عام حتى تاتي دلالة بخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه خاص وهو على الغنى والفقر والعاجز والشجاع لأننا سئل انهم أعطوا لمعنى الحضور فقلت له ذلك لانه على ان ذوى القربى أعطوا سهم ذوى القربى بمعنى القرابة مثله أو اوبن قلت فحين حضر أرايت لو قال قائل ما غنم في زمان النبي صلى الله عليه وسلم ليس بالكثير فلو غزاهم فغنموا غنائم كثيرة أعطيناهم بقدر ما كانوا ياخذون في زمان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس ذلك قد علم الله ان يستغنموا القليل والكثير فاذا بين النبي صلى الله عليه وسلم ان لهم اربعة انحاس فسواء قلت أو كثرت أو قلوا أو كثروا أو استغنوا أو افتقدوا قلت فلم لا تقول هذا في سهم ذى القربى (قال الشاهي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو غزاهم بغير بلاد الروم فغنموا ما يكون السهم فيه مائة ألف وعرا آخرون الترتل فلم يغنموا درهم ما ولو افتقدوا لا شديدا أيجوز ان تصرف من الكثير الذى غنمه القليل بلا قتال من الروم شيئا الى اخوانهم المسلمين الكثير الذين اقوا القتال الشديدين الترتل ولم يغنموا شيئا قال لا فلت ولم وكل بقائل لشكون كلمة الله هي العنينا قال لا يفرشني عن موضعه الذى سبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فيه معنى ولا علة فت وكذالك في الفرائض التي أنزلها الله عز وجل وفيما جاء منها عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال وما ذلك قلت أرايت لو قال لا قد يكون وزنوا المعنى من غنمهم لبيت كما في حياته وحفظه بعد وفاته ومنفعة كانت لهم ومكانهم كان منه وما يكون منهم مما يقضى منه غيرهم

الساعة طلاقا لم يكن طلاقا حتى ينفذ ويثبته الطلاق وما أراد من عدد (قال) ولو قال لها أنت حرة برب الطلاق ولأمنه أنت طالق يريد العتق لزمه ذلك ولو قال لها أنت طالق واحدة يا شيا كانت واحدة ثلاث الربعة لان الله تعالى حكم في الواحدة والثنتين بالربعة كما لو قال اعبده أنت حر ولا ولي عليك كان حرا والولد له جعل عليه الصلاة والسلام الولاء لمن أعتق كما جعل الله الربعة لمن طلق واحدة أو اثنتين وطلق ركائنه امراته البتة فأحلفه النبي صلى الله عليه وسلم ما أراد الا واحدة وردها عليه وطلبى المطلب بن حنطب امراته البتة فقال عمر رضي الله عنه أمسك عليك امرأتك فان الواحدة ثبت وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لرجل قال لامرأة حبلك على غاربك ما أردت وقال شريح اما الطلاق وسنة

فأنظر فأبهمهم كان أحب اليه وخيرته في حياته وبعد موته وأحد ج إلى تركته وأعظم مصيبة بعد موته  
فأجعل لهم سهمهم من يخالف هذا ممن كان يسيء اليه في حياته وإلى تركته بعد موته وهو غني عن ميراثه  
قال ليس له ذلك بل ينسب ما جده الله عز وجل لمن جعله قلت وقسم الغنيمة والى - والموارث والوصايا  
على الاسماء دون الحاجة قال نعم فنتله بل يدب على أضياف من التي الغني والفقر قال نعم قد أخذ عثمان  
وعبد الرحمن عطاءهما ولهما غني مشهور فلم ينسبهما من الغني قلت فما بال سهم ذوى القربى وفيه الكتاب  
والسنة وهو أثبت من قسم له من معه من النسي وابن السبيل وكثير ما ذكرنا أن خلفه ما لا يجوز أن  
يدخل في مثله وأنه ف منه قال فأعاده هو وبعض من ينسب مذهبه قالوا أردنا أن يكون ثابنا عن أبي بكر  
وعمر قلت له أوما يكنى بالسلب والسنة قال بلى قلت فقد أعدت هذا أفرأيت إذا لم يثبت بخبر صحيح  
عن أبي بكر ولا عمر أعطاه النسي والمساكين وابن السبيل أم رحتهم قال لا قلت أو رأيت إذا لم يثبت  
عن أبي بكر أنه أعطى المساكين السلب يثبت عن عمر أنه أعطاه أخرى ونسبه فكيف قلت فيه وكيف  
استخرجت نسيب السلب إذا قال الأمام هو لم يثبت عن أبي بكر ونسبته عن أبي بكر وخالفه عن أبي بكر  
وخالف ابن عباس وهو يقول السلب من الغنيمة وفي السلب الحسن لقول الله عز وجل واعلموا أن غنائمكم من  
شيء فإن الله نجسه الآية قال إذا ثبت الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يثبت عنه بعده ولا من  
خالفه من بعده قلت وإن كان معهم التأويل قال وإن لأن أظنه في رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت  
له قد ثبت حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى بسهمهم فكيف أبطلته وقلت  
وقد قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيباسق  
بالسواء العشر لي يخص مال دون مال في كتاب الله عز وجل ولا في هذا الحديث وقال إبراهيم الخليلي العشر  
فيما أنبت الأرض فكيف قلت ليس فيمادون نجسة أو سق صدقة قال فإن أباسعير واه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم فقلت له هل تعلم أحد رواه ثبت روايته غير أبي سعيد قال لا قلت أفأحدث أن النبي صلى  
الله عليه وسلم أعطى لذى القربى سهمهم أثبت رجالا وأعرف وأفضل أم من روى دون أبي سعيد عن أبي سعيد  
هذا الحديث قال بل من روى سهم ذى القربى قلت وقد قرأت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة عهود  
عهده لابن سعيد بن العاص على البحرين وعهده لعمر بن الخطاب على نجران وعهدها ثالثا ولاي بكر عهدا ولعمر  
عهودا ولعثمان عهودا فما وجدت في واحد منها قط ليس فيمادون نجسة أو سق صدقة وقد عهدوا  
في اليهود التي قرأت على العمال ما يجتنبون اليه من أخذ الصدقة وغيرها ولا وجدنا أحدًا قط روى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم بحدوث ثابت ليس فيمادون نجسة أو سق صدقة غير أبي سعيد ولا وجدنا أحدًا  
قط يروي ذلك عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على فهل وجدته قال لا قلت أفهذا لانهم يأخذون  
صدقات الناس من الطعام في جميع البلدان وفي السنة مرارا لاختلاف ذرورع البلدان وعمارها أولى أن  
يؤخذ عنهم مشهورا من وثاق سهم ذى القربى الذي هو لغير بعدد وفي وقت واحد من السنة قال كلاهما  
مما كان ينبغي أن يكون مشهورا قلت أفقطر ح حديث أبي سعيد ليس فيمادون نجسة أو سق صدقة لانه  
ليس عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من وجه واحد وإن إبراهيم الخليلي تأول شاهر الكتاب وحد بثمانه  
ويخالفه هو وطاهر القسرا لأن المال يقع على مادون نجسة أو سق وأنه غير موجود عن أبي بكر ولا عمر  
ولا عثمان ولا على قال لا ولكني أكنى بالسنة من هذا كله فقلت له قال الله عز وجل قل لأجد فيما  
أوحى إلى محمد ما على طاعة يطعمه الآية وقد قال ابن عباس وعائشة وعبيد بن عمير بأكل سوى  
ما سمي الله عز وجل أنه حرام واحتجوا بالقرآن وهم كما نهى في العلم والفضل وروى أبو داود بس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع ووافقه الزهري فيما يقول قال كل ذي ناب

فأمضوه وأما البنية  
فبدعة فدينوه (قال)  
ويحتمل طلاق البنية  
يقيناً ويحتمل الانساب  
الذي ليس بعده شيء  
ويحتمل واحدة مبنية  
منه حتى يرتفعها فلما  
احتلت بها جعلت  
إلى قائلها ولو نسب  
بطلاقها فلا يكون  
طلاقاً إلا بان يويه كما  
لا يكون ما عايف  
الصريح طلاقاً إلا بان  
نويه وإذا كتب إذا جاز  
تلك حتى يأنها فان  
نسب أما بعد دست  
طابق طلعت من حين  
كتب وان شهد عليه  
أن هذا خطه ثم يبره  
حتى يقر به ويؤلف  
لامرأته اختار أو امرأته  
بينك فطاشت نفسها  
فقال ما أردت طلاقاً  
يكن طلاقاً إلا بان يريده  
ولو أراد طلاقاً فقالت  
فداخترت نفسي سئلت  
فإن أردت طلاقاً فهو  
طلاق وإن لم ترده فليس  
بطلاق ولا أعلم خلافاً  
أنهم ان طاشت نفسها  
فقال أن تفسرها من  
المجلس وتحدث ففها

من السباع حرام والنبي صلى الله عليه وسلم أعلم عني ما أراد الله عز وجل ذكره ومن خالف شيئا مما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس في قوله حجة ولوعلم الذي قال قولاً يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله رجوع إليه وقديعرب عن الطويل الصحبة السننة ويعلمها بعد الدار قليل الحجة وقتله جعل أبو بكر وابن عباس وعائشة وابن الزبير وعبد الله بن أبي عتبة وغيرهم الجداً وأولوا القرآن فخالفته لقول زيد وابن مسعود قال نعم وخالفت أبا بكر في إعطاء الماليل فقلت لا يعطون قال نعم وخالفت عمر في امر أمة المفقود والبسة وفي التي تنكح في عدها وفي أن ضعف الغرم على سراق ناقة المزني وفي أن قضى في القسامة بشطر الدية وفي أن جلد في التعرأض الحد وجلد في ربح الشراب الحد وفي أن جلد وليدة حاطب وهي ثيب حد الزنا حد البكر وفي شيء كثير منه ما تخالفه لقول غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومنه ما تخالفه ولا يخالفه منهم قال نعم أحالفه لقول غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلته وسعد بن عباد قسم ماله صحباين ورثته ثم مات بفاء أبو بكر وعمر قيسا فقالا ترى أن تردوا عليه فقال قيس بن سعد لا أرد شيئا فضاء سعدو وهب لهم نصيبه وأنت تزعم أن ليس عليهم رد شيء أعطوه وليس لأبي بكر وعمر في هذا تخالف من أصحابهما فرددوا قولهما بمحتملين ولا تخالف لهما وترد قولهما مجتمعين في قطع يد السارق بعد يده ورجله لا تخالف لهما إلا ما لا يثبت مثله عن علي رضوان الله تعالى عليه (قال الشافعي) رحمه الله ثم عدت عليه ثلاث عشرة قضية لهر بن الخطاب لم يخالفه فيها غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بحديث ثبت مثله أخذ بها نحن ويدعها هو منها أن عمر قال في التي تنكح في عدها فأصبحت تعد عدتين وقاله علي ومنها أن عمر قضى في الذي لا يجحد ما ينفي على امرأته أن يفرق بينهما ومنها أن عمر رأى أن الأيمان في القسامة على قوم ثم حولها على آخرين فقال انما الزنا الله عز وجل قول رسوله صلى الله عليه وسلم وفرض علينا أن نأخذ به أفبجوز أن تخالف شيئا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولواخالفه مائة وأكثر ما كانت فيهم حجة قلت فقد خالفت كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم في سهم ذي القربى ولم يثبت عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه خالفه قال فقد روى عن ابن عباس كذا تراها لنا فأبى ذلك علينا فقمنا قلت هذا كلام عربي يخرج عاموا وهو رايه الخاص قال ومثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل الذين قال لهم الناس الآية فنحن وأنت تعلم أن لم يقل ذلك إلا بعض الناس والذين قالوه أربعة نفر وأن لم يجمع لهم الناس كلهم انما جعلت لهم عصاية انصرفت عنهم من أحد قال هذا كله هكذا قلت فاذا لم يسم ابن عباس أحدا من قومه لم تره كلاما من كلهم وابن عباس يراه لهم فكيف لم يخرج بأن ابن عباس لا يراه لهم الاحقاع عنده واحتجبت بحرف جلة خبر فيه أن غيره قد خالفه فيه مع أن الكتاب والسنة فيه أثبت من أن يحتاج معهما إلى شيء قال أفبجوز أن قول ابن عباس فأبى ذلك علينا فومنا يعني غير أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت نعم يجوز أن يكون عني به زيد بن معاوية وأهله قال فكيف لم يعطهم عمر بن عبد العزيز سهم ذي القربى قلت فأعطى عمر بن عبد العزيز سهم النياح والمساكين وابن السبيل قال لا أراه إلا قد فعل قلت أفبجوز أن تقول أراه قد فعل في سهم ذي القربى قال أراه ليس يبين قلت أفستطل سهم النياح والمساكين وابن السبيل حتى تيقن أن قد أعطاهم عمر بن عبد العزيز قال لا قلت ولو قال عمر بن عبد العزيز في سهم ذي القربى لا أعطاهم وليس لهم كان علينا أن نعطيهم موه إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعطاهم قال نعم قلت وتختلف عمر بن عبد العزيز في حكم لو حكم به لم يخالفه فيه غيره قال نعم وهو رجل من التابعين لا يلزمنا قوله وانما هو كأحدنا قلت فكيف احتجبت بالثوهم عنه وهو عندك هكذا قال فعرضت بعض ما حكيت مما كتبت به من كلني في سهم ذي القربى على عدم من أهل العلم من أصحابنا وغيرهم فكاهم قال إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء فالغرض من الله

لذلك أن الإطلاق يقع عليها فيجوز أن يقال لهذا الموضع اجاع وقال في الاملاء على مسائل مالك وإن ملك أمرها غير هافهذه وكالة متى أوقع الإطلاق وقع وبني شاء الزوج رجوع وقال فيه وسواء قالت طلقنا أو طلقك نسى إذا أرادت طلاقا ولو جعل لها أن تطلق نفسها ثلاثا فطلقت واحدة فإن لها ذلك ولو طلق بلسانه واستنى بقلبه لم يملك الطلاق ولم يكن الاشتناها للسانه ولو قال أنت على حرام يريد تحريمها بالطلاق فعليه كفارة يمين لأن النبي صلى الله عليه وسلم حرم جارية فأمر بكفارة يمين (قال الشافعي) رحمه الله لانها تحريم فرجين حلين بما لم يحترماه ولو قال كل ما أملك على حرام يعني امرأته وجواريه وماله كفر عن المرأة والحواري كفارة واحدة ولم يكفر عن ماله وقال في الاملاء وإن نوى أصابه قلنا



عز وجل على خلفه اتباعه والجملة الثابتة فيه ومن عارضه بشئ يخالفه عن غير رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو غلط ثم اذا كان معه كتاب الله عز وجل فذلك الزم له وأولى أن لا يحتاج أحدهم معه وسهم دى القربى ثابت في الكتاب والسنة

### (الخمس فيما لم يوجب عليه)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى وما أخذنا من المشركون من جزئهم والصلح عن أرضهم وما أخذ من أموالهم اذا اختلفوا في بلاد المسلمين ومن أموالهم ان صلحوا بغير إيجاب خيل ولا ركاب ومن أموالهم ان مات منهم ميت لا وارث له وما أشبه هذا مما أخذنا من مال المشركين فان الخمس في جميعه ثابت فيه وهو على ما قسمه الله عز وجل لمن قسمه من أهل الخمس الموجب عليه من الغنمة وهذا هو المسمى في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل قد احتججت بأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى سهم ذى القربى عام خير ذى القربى وخير مما أوجب عليه فكيف زعمت أن الخمس لهم مما لم يوجب عليه فقلت له وجدت المألن أخذ من المشركين وخولهم ما بعض أهل دين الله عز وجل وجدت الله تبارك وتعالى اسمه حكم في خمس الغنمة بأنه على خمسة لان قول الله تبارك وتعالى لله مفتاح كلام كل شئ وله الأمر من قبل ومن بعد فأفقد رسول الله صلى الله عليه وسلم لذوى القربى حقهم فلا يشك أنه قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل حقهم وأنه قد انتهى الى كل أمر الله عز وجل به فلما وجدت الله عز وجل قد قال في سورة الحشر وما أفاء الله على رسوله منهم إلا يهكهم فيها حكمه فيما أوجب عليه بالخيل والركاب ودلت السنة على أن ذلك الحكم على خمس ما علمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد مضى أن يجعل الله له شياً مما جعل الله له وان لم تثبت فيه خبرا عنه كخبر جبير بن مطعم عنه في سهم ذى القربى من الموجب عليه كما علمت أن قد أنفذ لليتامى والمساكين وابن السبيل فيما أوجب عليه مما جعل لهم به شهادة أقوى من خبر رجل عن رجل بأن الله عز وجل قد أدى اليه رسوله كما أوجب عليه أداءه والقيام به فقال لي قائل فان الله تبارك وتعالى جعل الخمس فيما أوجب عليه على خمسة وجعل الكل فيما لم يوجب عليه على خمسة فكيف زعمت أنه إنما الخمسة الخمس لا الكل فقلت له ما بعدما ينكروا من يكلمنا في أبطال سهم ذى القربى أنت تريد أن تثبت ذى القربى خمس الجميع مما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب وغيره يريد أن يبطل عنهم خمس الخمس قال انما قصدت في هذا قصد الحق فكيف لم تقل بما قلت به وأنت شريك في تلاوة كتاب الله عز وجل ولا فيما زاد ذى القربى فقلت له ان خطي فيه لا يدعوني أن أذهب فيه الى ما يعلم الله عز وجل الى أرى الحق في غيره قال فإدراك على أنه انما هو لمن له خمس الغنمة الموجب عليها (١) خمس التي الذي لم يوجب عليه دون الكل قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أنس عن الحسن بن علي عن عمر قال كانت بنو النضير مما أفاء الله عز وجل على رسوله مما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا دون المسلمين فقال لست أنظر الى الأحاديث والقرآن أولى بنا ولو نظرت الى الحديث كان هذا الحديث يدل على أنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فقلت له هذا كلام عربي انما يعني لرسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان يكون للمسلمين الموجبين وذلك أربعة أنحاس قال فاستدلت بخبر عمر عن أن الكل ليس لأهل الخمس مما أوجب عليه قلت نعم قال فلتدبر انهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة فإدراك على الخمس لأهل الخمس معه قلت لما احتمل قول عمر أن يكون الكل لرسول الله صلى الله عليه وسلم وأن تكون الأربعة الأنحاس التي كانت تكون للمسلمين فيما أوجب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم دون الخمس فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقوم فيها مقام المسلمين استدلنا

(١) المعنى ما ذلك على أن خمس التي الذي لم يوجب عليه دون كاملين له خمس الغنمة الموجب عليها تأمل

أصب وكفر ولوقال  
كالمنة والدم فهو كالحرام  
فأما ما لا يشبه الطلاق  
مثل قوله بارك الله فيك  
أو اسقني أو أطعمني  
أو أروني أو زودني وما  
أشبه ذلك فليس بطلاق  
وان نواه ولو أجزت النية  
بما لا يشبه الطلاق  
أجزت أن يطلق في  
نفسه ولوقال للتي لم  
يدخل بها أنت طالق  
ثلاثا للسنة وقعن معا ولو  
قال لها أنت طالق أنت  
طالق أنت طالق وقعت  
الاولى وبانت بلا عدة  
والله سبحانه وتعالى أعلم

(الطلاق بالوقت  
وطلاق المكر وغيره)  
من كتاب باحة الطلاق  
والاملا وغيرهما

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى عليه وأي أجل  
طلق اليه لم يلزمه قبل  
وقته ولوقال في شهر كذا  
أوفي غرة هلال كذا  
طلعت في الغيب من  
البيلة التي يرى فيها هلال  
ذلك الشهر ولوقال اذا  
رأيت هلال شهر كذا  
خنت اذا رآه غيره الا أن  
يكون أراد روية نفسه

بقول الله عز وجل في الحشر لله وللرسول ولذي القربى الآية على أن لهم الخمس وأن الخمس إذا كان لهم ولا يشك أن النبي صلى الله عليه وسلم سلب لهم فاستدلنا ذلك بأن حكم الله عز وجل في الأنفال وأعطوا أعم غنمهم من شيء فإن الله نجسه الآية فاتفق الحكماء في سورة الحشر وسورة الأنفال لقوم موصوفين وأعمالهم من ذلك الخمس لا غيره فقال فيتمثل أن يكون لهم عمل يوجب عليه الكل قلت نعم فلهم الكل ونزع الخبر قال لا يجوز عندنا ترك الخبر والخبر يدل على معنى الخاص والعام فقال لي قائل غيره فكيف زعمت أن الخمس ثابت في الجزية وما أخذ من الولاء من مشرك بوجه من الوجوه فذكرته الآية في الحشر قال فأولئك أوجب عليهم بلا خيل ولا ركاب فاعطوه بشئ القاء الله عز وجل في قلوبهم (١) قلت أرايت الجزية التي أعطاهم أوجب عليهم بلا خيل ولا ركاب لما كان أصل إعطائهم من الغلبة وليس سير اليهم بالخيل والركاب فاعطوا فيها أي أقرب من الأبحاف أم من أعطى بأمر لم يسير اليه بالخيل والركاب قال نعم قلت فإذا كان حكم الله فيما لم يوجب عليه بخيل ولا ركاب حتى يكون مأخوذا مثل صلح لأمثل ما أوجب عليه بغير صلح أن يكون لمن سبي كيف لم تكن الجزية وما أخذ من الولاء من مشرك بهذه الحال قال فهل من دلالة غير هذا قلت في هذا كفاية وفي أن أصل ما قسم الله من المال ثلاثة وجوه الصدقات وهي ما أخذ من مسلم فتلك لأهل الصدقات لأهل النبي وما غنم بالخيل والركاب فذلك على ما قسم الله عز وجل والنبي الذي لا يوجب عليه بخيل ولا ركاب فهل تعلم رابعا قال لا قلت فهذا قلنا الخمس ثابت لأهله في كل ما أخذ من مشرك لأنه لا بعد وما أخذ منه أبدا أن يكون عزيمة أوقيا والتي ما رده الله تعالى على أهل دينه

(١) كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الإنجاس التي غير المرجف عليه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للإمام أن يحصى جميع ما في البلدان من المقاتلة وهم من قد احتلهم أو قد استكمل خمس عشرة من الرجال ويحصى الذرية وهم من دون المحتل ودون خمس عشرة سنة والنساء صغيرهن وكبيرهن ويعرف قدر نفقاتهم وما يحتاجون إليه في مؤناتهم بقدر معاش مثلهم في بلدانهم ثم يعطى المقاتلة في كل عام عطاءهم والذرية ما يكفهم استئتمهم من كسوتهم ونفقاتهم طعاما أو قيمته دراهم أو دنانير ويعطى المنفوس شيئا ثم يزداد كلما كبر على قدر مؤنته وهذا يستوى في أنهم يعطون الكفاية ويختلف في مبلغ العطايا باختلاف أسعار البلدان وحالات الناس فيها فإن المؤنة في بعض البلدان أثقل منها في بعض ولم أعلم أحما بناختلفوا في أن العطاء للمقاتلة حيث كانت أعمارهم من التي وقوا في إعطاء الرجل نفسه لا بأس أن يعطى لنفسه أكثر من كفايته وذلك أن عمره يبلغ بالعطاء خمسة آلاف وهي أكثر من كفاية الرجل نفسه ومنهم من قال خمسة آلاف بالمدينة لرجل يغزو إذا غزا ليست بأكثر من الكفاية إذا غزا عليها بعد المغزى وقال هي كالكفاية على أنه يغزو وإن لم يغزو في كل سنة وقالوا ويفرض لمن هو أقرب للجهاد أو أرخص سعر بلد أقل ولم يختلف أحد لقبيته في أن ليس للماليد في العطاء ولا للأعراب الذين هم أهل الصدقة واختلفوا في التفضيل على السابقة والنسب فمنهم من قال أساوي بين الناس ولا أفضل على نسب ولا سابقة وإن أبكر حين قال له عمر أن يجعل الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم وهجر وأديارهم لكن أعمد دخل في الإسلام كرها فقال أبو بكر إنما عملوا لله وأنما أجورهم على الله عز وجل وأنما الدنيا بلاغ وخير البلاغ وأوسع سوى على بن أبي طالب كرم الله تعالى وجهه بين الناس فلم يفضل أحد اعلمنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الذي اختاروا سأل الله التوفيق وذلك أني رأيت قسم الله تبارك وتعالى اسمه في الموارث على العدد وقد تكون الاخوة متفاضلي القاء على است والصلة في الحياة والحفظ بعد الموت فلا يفضلون وقسم النبي صلى الله عليه وسلم لمن حضر الواقعة من الأربعة الإنجاس على العمد ومنهم من يقضي عاية الغنائم

(١) وقوله أرايت الخ تأمل هذه العبارة فإن النسخة هنا غير متوفقة بها اهـ كتبه مصححه

ولو قال إذا خنت سنة وقدمضى من الهلال نجس لم نطابق حتى تمضى خمس وعشرون ليلة من يوم تكلم وأحد عشر شهرا بالأهلة ونجس بعدها ولو قال لها أنت طالق الشهر الماضي طلقت مكانها وإيقاعه الطلاق الآن في وقت مضى محال ولو قال عانيت أنها مطلقة من غيري لم يقبل منه إلا أن يعلم أنها كانت في ذلك الوقت مطلقة من غيره فالقول قوله مع يمينه في نحو ذلك ولو قال لها أنت طالق إذا طلقتك فإذا طلقها وقعت عليها واجدة بابتداء الطلاق والأخرى بالحنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان قال أنت طالق كلما وقع عليك طلاق وطلقها واحدة طلقت ثلاثا وإن كانت غير مدخول بها طلقت بالاولى وحدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لو قالها بطلقة مرة بها (قال المزني) رحمه الله تعالى اللطف الشافعي

و يكون الفئوح على يديه ومنهم من يكون محضه اما غير نافع واما ضرر بالجن والهزيمة فلما وجدت السنة تدل على انه انما اعطاهم بالظهور وسوى بين الفرسان اهل الفناء وغيرهم والرجالة وهم يتفاضلون كما وصفت كانت التسوية الاولى غدرى والله تعالى اعلم من التفضيز على نسب سابقة ولو وجدت الدلالة على التفضيل ارجح بكتاب اوسنة كثرت الى التفضيل بالدلالة من الهواء في التفضيل اسرع ولكني اقول يعطون على ما وصفت واذ اقرب القوم من الجهاد وخصت اسعارهم اعطوا اقل ما يعطى من بعدت داره وغلا سعيره وهذا وان تفاضل عدد العظيمة من التسوية على معنى ما يلزم كل واحد من الفريقين في الجهاد اذا اراده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعليهم ان يغزوا اذا غزوا ويرى الامام في اغرائهم رايه فاذا اغزى البعيد اغزاه الى اقرب المواضع من مجاهدته فان استغنى بمجاهدته بعدد وكثر من قهرهم اغزاهم الى اقرب المواضع من مجاهدتهم ولهذا كتاب غرهذا

( إعطاء النساء والذرية )

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واختلف أصحابنا في إعطاء من دون البالغين من الذرية وإعطاء نساء أهل  
التي معهم من قال يعطون مع ما من التي دأب حسب من حجتهم أن يقولوا أنا إذا منعناهم التي وموتهم نلزم رجالهم  
كذلك نعطيهم ما يكفهم وإن أعطينا رجالهم الكفاية لأنفسهم فعليهم مؤنة عيالهم وليس في إعطائهم لهم لأنفسهم  
كفاية ما يلزمهم فدخل علينا أن لم نعطيهم كمال الكفاية من التي ومنهم من قال إذا كان أصل المال غنيمة  
وفيا وصدقة فإني لمن قاتل عليه أو من سوي معهم في الخمس والصدقة لمن لا يقاتل من ذرية ونساء ونسوا  
وأولى بذلك من ذرية الأعراب ونسأهم ورجالهم الذين لا يعطون من التي وأولى يقاتلون عليه أخبرنا  
سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الزهري عن مالك بن أوس بن الحدثان أن عمر بن الخطاب قال ما أحد  
الأول في هذا المال حتى أعطيه أو منعه إلا ما ملكك أيمانكم أخبرنا إراهم بن محمد بن المنكدر عن  
مالك بن أوس عن عمرو بن دينار وقال ابن عثيمين الراعي بسرو وجبره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
هذا الحديث يحتمل معاني منها أن يقول ليس أحد يعطي بمعنى حاجته من أهل الصدقة أو بمعنى أنه من أهل  
التي والذين يغزون الأول حتى في مال التي أو الصدقة وهذا كأنه أولى معانيه فإن قال قائل ما دل على  
سدا قيل قد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصدقة لا حظ فيها لغني ولا في حرمة مكسب وقال لرجلين  
ألا إذا شتمتا إن قلتما نحن محتاجون أعطيتكما إذا كنت لأعرف عيالكم لا حظ فيها لغني والذي أحفظه  
من أهل العلم أن الأعراب لا يعطون من التي ولو قلنا معنى قوله الأول في هذا المال يعني التي حتى كما  
الغنا ما نعلم الناس اختلفوا فيه أنه ليس لمن أعلى من الصدقة ما يكفيه ولأن سكان غنيامين  
عمل الصدقات الذين يؤخذ منهم في التي نصيب ولو قلنا يعني عمرا لا في هذا المال حق مال الصدقات كما  
دخل الغنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا حظ فيها لغني ولا نعلم الناس اختلفوا فيه أنه ليس لأهل  
من الصدقة نصيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأهل التي كانوا في زمان النبي صلى الله عليه  
لم يعزل عن الصدقة وأهل الصدقة يعزل عن التي قال والعهدة الواجب من التي ولا يكون إلا بالغ يطبق  
له القتال (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال عرضت  
النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وأبان أربع عشرة سنة فرفقت ثم عرضت عليه عام الخندق وأبان  
س عشرة فأجازني قال نافع فحدث بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز فقال هذا الفرق بين المقاتلة والذرية  
تت في أن يمرض لابن خمس عشرة في المقاتلة ومن يسلعها في الذرية (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان  
س عشرة سنة أحمى لا يقدر على القتال أبدأ ومنقص الخلق لا يقدر على القتال أبدأ لم يمرضه

فرض المقاتلة وأعطى بمعنى الكفاية في المقام والكفاية في المقام شبه إعطاء الذرية لأن الكفاية في القتال للسفر والمؤنة أكثر وكذلك لو كان سالماً في المقاتلة ثم عي أو أصابه ما يعلم أنه لا يجاهد معه أبداً صير إلى أن يعطى الكفاية في المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن مرض مرضاً طويلاً فبغير جبر رؤيته منه إعطاء عطاء المقاتلة ويخرج العطاء في كل عام للمقاتلة في وقت من الأوقات وأحب إلى أن أعطيت الذرية على ذلك الوقت وإذا صار مال النبي إلى الوالي ثم مات ميت قبل أن يأخذ عطاءه أعطى ورثته عطاءه وإن مات قبل أن يصير المال الذي فيه عطاؤه لذلك العام إلى الوالي لم تعط ورثته عطاءه وإن فضل من المال فضل بعدما وصفت من إعطاء العطاء وضعه الإمام في إصلاح الحصون والأزدياد في السلاح والكراع وكل ما قوى به المسلمين فإن استغنى به المسلمون وكلت كل مصلحة لهم فرق ما بقي منه بينهم كله على قدر ما يستحقون في ذلك المال وإن ضاق النبي عن مبلغ العطاء فرق بينهم بالغام بالغ لم يحبس عنهم منه شيئاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى من النبي من رزق الحكام وولاة الأحداث والصلابة أهل النبي وكل من قام بأمر أهل النبي من والي وكتب وحسب من لاغنى لأهل النبي عنه رزق مثله فإن وجد من يغني عنه ويكفون أمينا كهو يلي له بأقل مما ولي من رزق أحد على أقل مما يحضه أهل الغناء وذلك أن منزلة الوالي من رعيته بمنزلة والي مال النبي من ماله لا يعطى منسب على الغناء على النبي الأقل ما يقدر عليه قال وإن ولي أحد على أهل الصدقات كان رزقه مما يؤخذ منها لأن له فيها حق ولا يعطى من النبي عليها كإلا يعطى من الصدقات على النبي ولا يرزق من النبي على ولاية شيء إلا ما لا صلاح فلا يدخل الأكرمين رزقه على النبي وهو يغنيهم الأقل وإن ضاق النبي عن أهله آسى بينهم فيه

(الخلاف) (قال الشافعي) فاختلف أصحابنا وغيرهم في قسم النبي فذهبوا به مذاهب لأحفظ عنهم تفسيرها ولا أحفظ أهم قال ما حكى من القول دون من خالفه وسأحكي ما حضرني من معاني كل من قال في النبي شيئاً ففهم من قال هذا المال لله دل على من يعطاه فإذا اجتهد الوالي فأعطاه فقرقه في جميع من سمي له على قدر ما يرى من استحقاقهم بالحاجة إليه وإن فضل بعضهم على بعض في العطاء فذلك تسوية إذا كان ما يعطى كل واحد منهم لسد خلته ولا يجوز أن يعطيه صنف منهم ويحرم صنفاً ومنهم من قال إذا اجتمع المال ونظر في مصلحة المسلمين فرأى أن يصرف المال إلى بعض الأصناف دون بعض فكان الصنف الذي يصرفه إليه لا يستغنى عن شيء مما يصرف إليه كان أرقق بجماعة المسلمين صرفه وإن حرم غيره ويشبه قول الذي يقول هذا إن طلب المال صنفان فكان إذا حرمه أحد الصنفين تماسك ولم يدخل عليه خللة مضرة وإن آسى بينه وبين الصنف الآخر كانت على الصنف الآخر مضرة أعطاه الذي فهم الخللة المضرة كلما ذل لم يدخلهم غيره وإن منعهم التماسكين كله ثم قال بعض من قاله إذا صرف مال النبي إلى ناحية فسدها وحرم الأخرى ثم جاء مال آخر أعطاه دون الناحية التي سدها فكان ذهب إلى أنه إنما جعل أهل الخللة وأخر غيرهم حتى أفاءهم بعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعلم أحد منهم قال يعطى من يعطى من الصدقات ولا يجاهد من النبي شيئاً وقال بعض من أحفظ عنه فإن أصابت أهل الصدقات سنة تلك أموالهم أنفق عليهم من النبي فإذا استغنوا منعوا من النبي ومنهم من قال في مال الصدقات هذا القول يزيد بعض أهل الصدقات على بعض والذي أقول به وأحفظه عن أرضي ممن سمعت منه عن إقيت أن لا يؤخر المال إذا اجتمع ولكن يقسم فإذا كانت نازلة من عدو وجب على المسلمين القيام بها وإن غشهم عدو في دارهم وجب النفي على جميع من غشيه من الرجال أهل النبي وغيرهم أخبرنا من أهل العلم أنه لما قدم على عمر بن الخطاب رضي الله عنه عما أصيب بالعراق قال له صاحب بيت المال ألا أدخله بيت المال قال لا ورب الكعبة لا يؤوى تحت سقف بيت حتى أقسمه فأمر به فوضع في المسجد ووضع

سكرانه حنف ولو قال لدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقعت الأولى وسئل ما نوى في التنتين بعدها فإن أراد تبين الأولى فهي واحدة وما أراد وإن قال لم أرد طلاقاً لم يدين في الأولى ودين في التنتين ولو قال لها أنت طالق وطالق وطالق وقعت الأولى والثانية بالواري لأنها استتاف لكلام في الظاهر ودين في الثالثة فإن أرادها طلاقاً فهو طلاق وإن أرادها تكراراً فليس بطلاق وكذلك أنت طالق ثم طالق ثم طالق وكذلك طالق ثم طالق بل طالق (قال المزني) رحمه الله وفي كتاب الاملاء وإن أدخل ثم أو واو في كلمتين فإن لم تكن له نية فظاهرها استتاف وهي ثلاث (قال المزني) رحمه الله والظاهر في الحكم أولى والباطن فيما بينه وبين الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله

ولو قال أنت طالق  
طلقا فافهم واحدة  
كقوله طلاقا حسنا  
وكل مكروه مغلوب على  
عقله فلا يلحقه الطلاق  
خلا السكان من نحر  
أونيد فان العصية  
بشرب الخمر لا تسقط  
عنه فرضا ولا طلاقا  
والمغلوب على عقله من  
غير معصية مشاب  
فكيف يقاس من  
عليه العقاب على من  
له الثواب وقد قال  
بعض أهل الجواز  
لا يلزمه طلاق فيلزمه  
إذا لم يجز عليه منجريم  
الطلاق أن يقول ولا  
عليه قضاء الصلاة كما  
لا يكون على المغلوب  
على عقله قضاء صلاة

(باب الطلاق بالحساب  
والاستثناء) من الجامع  
من كتابين

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى ولو قال لها  
أنت طالق واحدة  
في اثنين فان نوى  
مقرونة باثنين فهي  
ثلاث وإن نوى الحساب  
فهو اثنان وإن لم ينو  
شيئا فواحدة وإن قال

عليه الانطاع وحرمه جال المهاجرين والانصار فلما أضحى غدا مع العباس بن عبد المطلب وعبد الرحمن  
ابن عوف أخذ بيده أحدهما وأخذ بيده فلما أراه كشطوا الانطاع عن الأمل وأفرأ منظرا  
لم ير مثله رأى الذهب فيه والباقي والزرجد واللؤلؤ يتلألأ فبكى عمر بن الخطاب فقال له أحدهما  
والله ما هو بيوم بكاء ولكنه يوم شكر وسرور فقال انى والله ما ذهبت حيث ذهبت ولكنه والله ما كثر هذا  
في قوم قط الا وقع بأسهم بينهم ثم أقبل على القبلة ورفع يديه الى السماء وقال اللهم انى أعوذ بك أن أكون  
مستدرجا فانى أسمعك تقول سنستدرجهم من حيث لا يعلمون الآية ثم قال أين سراقسة بن جعشم فأقْبَه  
أشعر الذراعين دقيقتها فأعطاه سوارى كسرى فقال البسملة ففعل فقال الله أكبر ثم قال الحمد لله  
الذى سلم ما كسرى بن هرمز وألبسهما سراقسة بن جعشم أعرابيا من بني مدلج وجعل يقلب بعض ذلك  
بعضا ثم قال ان الذى أذى هذا لأمين فقال له رجل أنا أخبرك أنت أمين الله وهم يؤدون اليك ما أدبت الى  
الله عز وجل فاذا رعت رتعا وقال صدقت ثم فرقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما البسملة سراقسة  
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لسراقسة ونظر الى ذراعيه كافي بل وقد لبست سوارى كسرى (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ولم يجعل له الا سوارين \* أخيرا الثقة من أهل المدينة قال أنفق عمر على أهل الرمادة  
حتى وقع مطر فترحلوا فخرج اليهم عمر راكبا فسايطر اليهم وهم يترحلون فطعنا بينهم فدمعت عيناه فقال له  
رجل من بني محارب بن خصفة أشهد انهما لم يجسرت عليك ولست بآمن أمسه فقال له ويلك ذلك لو كنت أنفقت  
عليهم من مالى ومال الخطاب أنما أنفقت عليهم من مال الله عز وجل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل  
ما صالح عليه المشركون بغير قتال بخيل ولا ركاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكل  
ما صالح عليه المشركون بغير قتال بخيل ولا ركاب فبسيه سبيل الى يقسم على قسم التقي فان كانوا ماصالحوا  
عليه أرض ودور والدور والأرضون وقف للمسلمين تستعمل ويقسم الامام غلتها في كل عام ثم كذلك أبدا  
وأحسب ما تزلحهم من بلاد أهل الشرك هكذا أوشيا استطاب أنف من ظهر وأعليه بخيل وركاب فتركوه  
كما استطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنف من أهل سبي هوازن فتركوا حقوقهم وحديث جرير بن عبد الله  
عن عمر أنه عوذه من حقه وعوض امرأته من حقه بما جبرائيل من أبيها كالدليل على ما قلت وبشبه قول  
جرير بن عبد الله عن عمر لولا أنى قاسم مسؤول لتركتكم على ما قسم لكم أن يكون قسم لهم بلاد صلح مع بلاد  
البحاف فترد قسم الصلح وعوض من بلاد الاحاف بخيل وركاب

(باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل انا خلقناكم من ذكر وأنثى الآية وروى عن الزهري أن  
النبي صلى الله عليه وسلم عرف عام خنين على كل عشرة عربا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل  
النبي صلى الله عليه وسلم للمهاجرين شعارا وللاوس شعارا وللخزرج شعارا وعقد النبي صلى الله عليه وسلم  
الألوية عام الفتح فعقد القبائل قبيلة قبيلة حتى جعل في القبيلة ألوية كل لواء لأهل وكل هذا لما راف  
الناس في الحرب وغيرها وتنفخ المؤنة عليهم باجتماعهم وعلى الوالى كذلك لان في تغريمهم اذا أرادوا الأمر  
مؤنة عليهم وعلى اليهم وهكذا أحب لوالى أن يضع ديوانه على القبائل ويستظهر على من غاب عنه ومن  
جهل عن محضره من أهل الفضل من قبائلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا غير واحد من  
أهل العلم من قبائل قريش أن عمر بن الخطاب لما كثرا المال في زمانه أجمع على تدوين الديوان فاستشار  
فقال عن ترويه أبدا فقال له رجل أبدا بالأقرب فالأقرب بل قال ذكرتموه بل أبدا بالأقرب فالأقرب من  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فبدأ ببنى هاشم \* أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر

محمد بن علي أن عمر لم يدون الدواوين قال عن تروان أبدأ قبل له أبدأ بالأقرب فالأقرب من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخبرنا غير واحد من أهل العلم والصدق من أهل المدينة ومكة من قبائل قرش وغيرهم وكان بعضهم أحسن اقتصا صا الحديث من بعض وقد زاد بعضهم على بعض في الحديث أن عمر لم يدون الدواوين قال أبدأ بني هاشم ثم قال حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيهما وبني المطلب فإذا كانت السن في الهاشمي قدمه على المطلب وإذا كانت في المطلب قدمه على الهاشمي فوضع الدواوين على ذلك وأعطاهم عطاء القبيلة الواحدة ثم استوت له بنو عبد شمس ونوفل في جذم النسب فقال لعبد شمس أخوة النبي صلى الله عليه وسلم وأبيه وأمه دون نوفل فقدمهم ثم دعاني نوفل يتلونهم ثم استوت له عبد العزى وعبد الدار فقال في بني أسد بن عبد العزى أصهار النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم منهم من المطينين وقال بعضهم وهم من حلف الفضول وفيهم كان النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل ذكر سابقه فقدمهم على بني عبد الدار ثم دعاني عبد الدار يتلونهم ثم أقررت له زهرة فدعاهما تتلو عبد الدار ثم استوت له بنو تميم وشجر وم فقال في بني تميم منهم من حلف الفضول والمطينين وفيهما كان النبي صلى الله عليه وسلم وقد قيل ذكر سابقه وقيل ذكرهم فقدمهم على شجر ثم دعاني وم يتلونهم ثم استوت له سهم وجمع وعدى بن كعب فقبل له أبدأ بعدي فقال بل أقر نفسي حيث كنت فإن الاسلام دخل وأمرنا وأمر بني سهم واحد ولكن انظروا بني سهم وجمع فقبل قدم بني جمع ثم دعاني سهم فقال وكان ديوان عدى وسهم مختلطا كال دعوة الواحدة فلما خلصت اليه دعوته كبر تكبيرة عالية ثم قال الحمد لله الذي أوصل إلى خطي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم دعاني عامر ابن لؤي فقال بعضهم إن أبا عبيدة بن الجراح الفهري لما رأى من تقدم عليه قال كل هؤلاء تدعو أمامي فقال يا أبا عبيدة اصبر كما صبرت أو كلم قومك فمن تقدمك منهم على نفسه لم أمنعه فامأنا وبنو عدى فنقدمك إن أحببت على أنفسنا قال فقدم معاوية بعد بني الحرث بن فهر فصل سهم بين بني عبد مناف وأسدي بن عبد العزى وشجر بين بني سهم وعدى شئ في زمان المهدي فافترقوا فأمر المهدي بني عدى فقدم معاوية سهم وجمع للسابقة فيهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فرغ من قرش قدمت الانصار على قبائل العرب كلها كانهم من الاسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الناس عبد الله فلاولاهم أن يكون مقدما أقربهم بخيرة الله لرسالته ومستودع أمانته وخاتم النبيين وخير خلق رب العالمين محمد عليه الصلاة والسلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فرض له الوالي من قبائل العرب رأيت أن يقدم الأقرب فالأقرب منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسب فإذا استووا قدم أهل السابقة على غير أهل السابقة ممن هم مثلهم في القرابة

### (كتاب الجسرية)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تبارك وتعالى وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى خلق الله تعالى الخلق لعبادته ثم بان جبل وعلا أن خيرته من خلقه أنبيأوه فقال تبارك اسمه كل الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين فجعل النبيين صلى الله عليهم وسلم من أصفيائه دون عباد ما لمانته على وجه والقيام بحجته فيهم ثم ذكر من خاصته مصفوته فقال جبل وعز أن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين فظهر آدم ونوحا بعد ذلك اصطفاهما وادكر إبراهيم فقال جبل ثنأوه واتخذ الله إبراهيم خليلا وذكر اسمعيل بن إبراهيم فقال عز ذكره وادكر في الكتاب اسمعيل أنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا ثم أنعم الله عز وجل على آل إبراهيم وعمران في الامم فقال تبارك وتعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين ذرية

أنت طالق واحدة لا تقع عليك فهي واحدة وإن قال واحدة قبلها واحدة كانت تطلقتين وإن قال رأيتك أو شعرك أو يدك أو رجلك أو جزء من أجزائك طالق فهي طالق لا يقع على بعضها دون بعض ولو قال أنت طالق بعض تطلقته كانت تطلقه والطلاق لا تبعض ولو قال نصفي تطلقته فهي واحدة ولو قال لأربع نسوة قد أوقعت بشكن تطلقه كانت كل واحدة منهن طالقاً واحدة وكذلك تطلقتين وثلاثاً وأربعاً إلا أن يرد قسم كل واحدة فيطلقن ثلاثاً وثلاثاً \* ولو قال أنت طالق ثلاثاً الاثنتين فهي واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثي ثلاثاً بما يجوز الاستثناء إذا بقي شيئاً فاداً لم يبق شيئاً فقال ولو قال كلها ولدت ولدا فأنت طالق واحدة فولدت ثلاثاً في بطن طلفت بالاولى واحدة وبالثاني أخرى وانقصت عدتها بالثالث ولو قال انشاء

الله لم يقع والاستثناء في  
الطلاق والعنف والتذو  
كهوفي الأيمان

(باب طلاق المهر)  
من كتاب الرقة برين  
العدة ومن الاملاء على  
مسائل مالك واختلاف  
الحديث

(قال الشافعي رحمه الله  
تعالى وطلاق المريض  
والصحيح سواء فان  
طلق مريض ثلاثا فلم  
يصح حتى مات واختلف  
أصحابنا (قال المزني)  
فسد كركم عثمان  
بتوريتها من عبد  
الرجن في مرضه وقول  
ابن الزبير لو كنت أنا لم  
أر أن تراث المبتوتة (قال  
المزني) وقد قال الشافعي  
رحمه الله تعالى في كتاب  
العدة ان القول بأن  
لا تراث المبتوتة قول  
يصح وقد ذهب اليه  
بعض أهل الآثار وقال  
كيف ترثه امرأة لا يرثها  
وليست له زوجة (قال  
المزني) فقلت أنا هذا  
أصح وأقبح لقوله  
(قال المزني) وقال في  
كتاب النكاح والطلاق  
املاء على مسائل مالك

(١) هكذا في الأصل  
وحرر كتبه مصححه

بعضهم من بعض والله سمع عليم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم اصطفى الله عز وجل سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من خير آل ابراهيم وأنزل كتبه فقبل انزال الفرقان على محمد صلى الله عليه وسلم بصفة فضيلته وفضيلة من اتبعه به فقال عز وجل محمد رسول الله والذين معه أشهداء على الكفار رجاء بينهم تراهم ركعاً سجداً للآية وقال لا مئة كنتم خير أمة أخرجت للناس ففضيلتهم بكينوتهم من أمتهم دون أمم الانبياء ثم أخبر عز وجل أنه فاتهم رجته عند فتره رساله فقال يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم على فسترة من الرسل ان تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ففسد جاءكم بشير ونذير وقال هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وكان في ذلك ما دل على انه بعث الى خلقه لانهم كانوا أهل كتاب أو أميين وانه فتح به رجته وخبر به نبوته فقال عز وجل ما كان محمد بأحد من رجاكم ولكن رسول الله وحاتم النبيين وقضى أن أظهر دينه على الاديان فقال عز وجل هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وقد وصفنا بيان كيف يظهره على الدين في غير هذا الموضع

(مبتدأ التنزيل والفرض على النبي صلى الله عليه وسلم ثم على الناس)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم اقرأ باسم ربك الذي خلق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما بعث الله تعالى محمد صلى الله عليه وسلم أنزل عليه فرائضه كإشاعة لاهمق لحكمه ثم أتبع كل واحد منهم فرضاً بعد فرض في حين غير حين الفرض قبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال والله تعالى أعلم أن أول ما أنزل الله عليه اقرأ باسم ربك الذي خلق ثم أنزل عليه بعده ما لم يؤمر فيه بأن يدعو اليه المشركين فسرت لذلك مدة ثم يقال أنه جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بأن يعلمهم نزول الوحي عليه ويدعوهم الى الايمان به فكبر ذلك عليه وخاف التكذيب وأن يتناول قتل عليه بأهل الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فبا بلغت رسالته والله يعصمك من الناس فقال يعصمك من قتلهم أن يقتلوا حين تبلغ ما أنزل اليك ما أمر به فاستهزأ به قوم فنزل عليه فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين أنا كفمنالك المستهزئين (قال الشافعي) وأعلمه من علمه منهم أنه لا يؤمن به فقال وقالوا لن نؤمن لك حتى تفجر لنا من الارض ينبوعاً أو تكون لك جنة من نخيل وعنب فتفجر الأنهار خلالها تفجيراً قرأ الربيع الى بشرار سولا (قال الشافعي) وأنزل الله عز وجل فيما يشبهه اذا ضاقت من أذاهم ولقد علم أنك يضيق صدرك بما يقولون فسبح بحمد ربك الى آخر السورة ففرض عليه ابلاغهم وعبادته ولم يفرض عليه قتالهم وأبان ذلك في غير آية من كتابه ولم يأمره بعزلهم وأنزل عليه قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون وقوله فان تولوا فاعلموا اني معكم وعليكم ما حلتهم قرأ الربيع الآية وقوله ما على الرسول الا البلاغ مع أشياء ذكرت في القرآن في غير موضع في مثل هذا المعنى وأمرهم الله عز وجل بأن لا يسبوا أناداهم فقال عز وجل ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم الآية مع ما يشبهها (قال الشافعي) ثم أنزل الله تبارك وتعالى بعد هذا في الحال التي فرض فيها عزلة المشركين فقال واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم (١) مما فرض عليه فقال وقد نزل عليكم في الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها قرأ الربيع الى انكم اذا مثلهم

(الاذن بالهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان المسلمون مستضعفين بمكة زماناً يؤذن لهم فيه بالهجرة منها ثم أذن الله

عز وجل لهم بالهجرة وجعل لهم مخرجاً فقال نزلت ومن يتق الله يجعل له مخرجاً وفاتقاً أعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قد جعل الله تبارك وتعالى لهم بالهجرة مخرجاً وقال ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراعياً كثيراً وسعة الآيات وأمرهم ببلاد الحبشة فهاجرت إليهم منهم طائفة ثم دخل أهل المدينة في الإسلام فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة فهاجرت إليهم غير محرم على من بقي ترك الهجرة إليهم وذكر الله جل ذكره للفقراء المهاجرين وقال ولا تأتوا أولوا الفضل منكم والسعة قرأ الربيع إلى في سبيل الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم أذن الله تبارك وتعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم بالهجرة إلى المدينة ولم يحرم في هذا على من بقي بمكة المقام بها وهي دار شرك وإن قلوبا بان يقتنوا ولم يأذن لهم بجهاد ثم أذن الله عز وجل لهم بالجهاد ثم فرض بعده هذا عليهم أن يهاجروا من دار الشرك وهذا موضوع في غير هذا الموضوع

### (مبتدأ الاذن بالقتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأذن لهم بأحد الجهادين بالهجرة قبل أن يؤذن لهم بأن يشدوا مشركا بقتال ثم أذن لهم بأن يتدبروا المشركين بقتال قال الله تعالى أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير الذين أخرجوا من ديارهم فيسير حتى الآية وأباح لهم القتال عصى أمانه في كتابه فقال عز وجل وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين واقتلواهم حيث تقتضوهم قرأ الربيع إلى كذلك جزاء الكافرين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقال نزل هذا في أهل مكة وهم كانوا أشد العدو على المسلمين وفرض عليهم في قتالهم ما ذكر الله عز وجل ثم يقال نسخ هذا كله والنهي عن القتال حتى يقاتلوا والنهي عن القتال في الشهر الحرام بقول الله عز وجل وقاتلواهم حتى لا تكون فتنة والآية وزول هذه الآية بعد فرض الجهاد وهي موضوعة في موضعها

### (فرض الهجرة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يفرض الله عز وجل الجهاد على رسوله صلى الله عليه وسلم وجاهد المشركين بعد ذلك كان أباحه وأباح رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل مكة ورواوا كثر من دخل في دين الله عز وجل اشتدوا على من أسلم منهم ففتنوه عن دينهم أو من فتنوا منهم فعدوا لله من لم يقدر على الهجرة من المفتونين فقال الامن أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان وبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل جعل لكم مخرجاً وفرض على من قدر على الهجرة الخروج إذا كان ممن يفتن عن دينه ولا يمنع فقال في رجل منهم توفي تخلف عن الهجرة فلم يهاجر الذين تتوفاهم الملائكة طامى أنفسهم قالوا فيهم كنتم الآية وأبان الله عز وجل عذرا المستضعفين فقال الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة إلى رحبها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقال عسى من الله واجبة (قال الشافعي) ودلت سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن فرض الهجرة على من أطاعها انما هو على من قطن عن دينه بالبلد الذي يسلم به لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لقوم بمكة أن يقيموا بها بعد اسلامهم العباس بن عبد المطلب وغيره اذ لم يخافوا الفتنة وكان يأمر حيوشه أن يقولوا لمن أسلم ان هاجرتم فلكم ما للمهاجرين وإن أقمت فأنتم كأعراب وليس يخرجهم الا فيما يحل لهم

### (أصل فرض الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولما نصت رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة من هجرته أتم الله تعالى فيها

ان مذهب ابن الزبير أحصهما وقال فيه لو أفرق مرضه أنه طلقها في محبة ثلاثا لم تره وحكم الطلاق في الايقاع والاقرار في القياس عندي سواء وقال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لا نزلت المبسوطة (قال المزني) وقد احتج الشافعي رحمه الله على من قال اذا دعيا ولدا فمات ورثه كل واحد منهما نصف ابن وإن ماتا ورثهما كمال أب فقال الشافعي الناس يرون من حيث يرون فالزعم تناقض قولهم اذالم يجعلاوا الابن منهما كهما منه في الميراث فكذلك انما ترون الزوجة الزوج من حيث يرثها فاذا ارتفع المعنى الذي يرثها به لم تره وهذا أصح في القياس وكذا قال عبد الرحمن بن عوف ما قررت من كتاب الله ولا من سنن رسوله وتبعه ابن الزبير

### (باب الشك في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم



على جماعة يتابعه حدث لهم به ما عمن الله قوة بالعدل تمكن قبلها فرض الله تعالى عليهم الجهاد بعداذ  
كان إباحة لأفرضافه قال تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير  
لكم وعسى أن يحبوا شيئا وهو شر لكم وقال عز وجل إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم الآية  
وقال تبارك وتعالى وقالوا في سبيل الله واعلموا أن الله سميع عليم وقال عز وجل وجاهدوا في الله حتى يجهادهم  
وقال فإذا القيتهم الذين كفروا فاضرب الرقاب حتى إذا تخفتتموهم فشدوا الوثاق وقال عز وجل ما لكم إذا قيل  
لكم انفروا في سبيل الله أنقلتم إلى القدير وقال انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم الآية ثم  
ذكر قومًا يتخلفون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كان يظهر الإسلام فقال لو كان عرضا فربا وسفرا  
قاصدا لا تبعوا الآية فأبان في هذه الآية أن عليهم الجهاد فيما قرب وبعد بعد بانه ذلك في غير مكان في  
قوله ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب قرأ الربيع إلى أحسن ما كانوا يفعلون وسنين من ذلك ما حضروا  
على وجهه إن شاء الله تعالى قال الله عز وجل فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله قرأ الربيع الآية  
وقال إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص وقال وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله  
مع ما ذكر به فرض الجهاد وأوجب على المختلف عنه

### (من لا يجب عليه الجهاد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما فرض الله تعالى الجهاد دل في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم  
أنه لم يفرض الأمر وج إلى الجهاد على مملوك أو أفتى بالغ ولا حر لم يبلغ لقول الله عز وجل انفروا خفافا وثقالا  
وجاهدوا وقرأ الربيع الآية فكان الله عز وجل حكم أن لا مال للمملوك ولم يكن مجاهد الا ويكون عليه  
الجهاد مؤنة من المال ولم يكن للمملوك مال وقد قال لنبيه صلى الله عليه وسلم حرص المؤمنين على القتال فدل  
على أنه أراد بذلك كوردون الأثاث لان الأثاث المؤمنات وقال عز وجل وما كان المؤمنون لينفروا  
كافة وقال كتب عليكم القتال وكل هذا يدل على أنه أراد به الذكور دون الأناث وقال عز وجل إذا أمر  
بالاستئذان وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فاعلم أن فرض الاستئذان  
انما هو على البالغين وقالوا ابتاعوا البتة حتى إذا بلغوا النكاح فإن أنتم منهم رشد فلم يجعل لرشدهم  
حكم تصير به أموالهم اللهم إلا بعد البلوغ فدل على أن الفرض في العمل انما هو على البالغين ودلت السنة  
ثم ما لم أعلم فيه مخالفا من أهل العلم على مثل ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن  
عيينة عن عبد الله أو عبد الله عن نافع عن ابن عمر « شلى الربيع » قال عرضت على النبي صلى الله عليه  
وسلم يوم أحد أو ثابن أربع عشرة سنة فردني وعرضت عليه عام الخندق وأثنى خمس عشرة سنة فأجازني  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم القتال عبيد ونساء وغير بالغين فخرج  
لهم ولم يسهم وأسهم لضعفاء أحرار بالغين شهدوا معه فدل ذلك على أن السهمان انما تكون فبين شهد القتال  
من الرجال الأحرار ودل ذلك على أن لا فرض في الجهاد على غيرهم وهذا موضوع في موضعه

(من له عذر بالضعف والمرض والزمانة ترك الجهاد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى

قال الله عز وجل في الجهاد ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا  
نصحوا لله ورسوله الآية وقال ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى وقيل الأعمى المقعد والأعرج في الرجل الواحد وقيل زلت في  
أن لا حرج أن لا يجاهدوا وهو أشبه ما قالوا وغير محتمل غير وهم داخلون في حد الضعفاء وغير خارجين من  
فرض الجهاد ولا الصلوة ولا الصوم ولا الحدود ولا يحتمل والله تعالى أعلم أن يكون أريد بهذه الآية الواضع

إن الشيطان لعنه الله  
يأتى أحدكم فينفض بين  
أبيه فلا ينصرف حتى  
يسمع صوتا أو يشم ريحا  
علما أنه لم يزل يقسم  
طهارة إلا يفتن حدث  
فكذلك من استيقن  
نكاحا ثم شغل في الطلاق  
لم يزل يقين إلا باليقين  
(قال) ولو قال خنفت  
بالطلاق أو في العتق  
وقف عن نسائه  
ورقيقه حتى يسبين  
ويخلف الذي يدعي فإن  
ما قبل ذلك أقرع  
بينهم فإن خرج السهم  
على الرقيق عتقوا من  
رأس المال وإن وقعت  
على النساء لم يطلقن ولم  
يعتق الرقيق ولو دفع  
أن يدعن ميراثه ولو قال  
أحدنا كما طالق ثلاثا  
منع منهما وأخضا  
بشفقتهما حتى يبين فإن  
قال لم أرد هذه بالطلاق  
كان اقراها منه لا أخرى  
ولو قال أخطأت بل هي  
هذه طلقتهما باقرا  
فان ماتتا أو أحدهما  
قبل أن يبين وفضلها  
من كل واحدة منهما  
ميراث زوج وإذا قال

الخرج في الجهاد دون غيره من الفرائض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الغزو وغزو وان غزو وبعد عن المغازي وهو ما بلغ مسيرة البنتين فاصدتين حيث تقصر الصلاة وتقدم ما وقبتا الى من مكة وغزو يقرب وهو ما كان دون البنتين مما لا تقصر فيه الصلاة وما هو اقرب من المواقيت الى مكة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان الغزو البعيد لم يلزم القوي السلام البدن كله اذا لم يجد مراكبا يسلا حوافه ويده عن تلزمه نفقته فوته اذن قدر ما يرى انه يلبث وان وجد بعض هذا دون بعض فهو ممن لا يجسد ما ينبغي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى (٣) نزلت ولا على الذين اذا ما اتوا لتكملهم قلت لا اجد ما اهلككم عليه تولوا واعينهم نقيض من الدمع حزنا الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وجد هذا كله دخل في جملة من يلزمه فرض الجهاد فان تها الغزو ولم يخرج أو خرج ولم يبلغ موضع الغزو أو بلغه ثم أصابه مرض أو صار ممن لا يجسد في أي هذه المواضع كان فله أن يرجع وقد صار من أهل العذر فان ثبت كان أحب الي ووسع الشكوت واذا كان ممن لم يسكن لهم قوتهم لم يحل له أن يغزو على ابتداء ولا يثبت في الغزو ان غزا ولا يكون له أن يصيب فرضا ويتطوع لانه اذا لم يجدفه ومتطوع بالغزو ومن قلت له أن لا يغزو فله أن يرجع اذا غزا بالعذر وكان ذلك له ما لم يلق الزحفان فاذا التقيا لم يسكن له ذلك حتى يتفرقا

### (العذر بغير العارض في البدن)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان سالم البدن قويه واجدا لما يكفيه ومن خلف يكون داخلا فيمن عليه فرض الجهاد لو لم يكن عليه دين ولم يكن له أبوان ولا واحد من أبوين عنه فلو كان عليه دين لم يكن له أب يغزو بحال الا باذن أهل الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان يحججه مع الشهادة عن خمسة الدين فيمن أن لا يجوز له الجهاد وعليه دين الا باذن أهل الدين وسواء كان الدين لمسلم أو كافرا واذا كان يؤمر بأن يطيع أبويه أو أحدهما في ترك الغزو فيمن أن لا يؤمر بطاعة أحدهما الا والمطاع منهما مؤمن فان قال قائل كيف تقول لا تجب عليه طاعة أبويه ولا واحد منهما حتى يكون المطاع مسلما في الجهاد وتقبله في الدين قيل الدين مال لزمه لمن هو له لا يختلف فيه من وجبه له من مؤمن ولا كافرا لانه يجب عليه أداء ما الى الكافر كما يجب عليه الى المؤمن وليس يطيع في الاختلاف عن الغزو صاحب الدين يحق يجب لصاحب الدين عليه الاجابة فاذا برئ من ماله فأمر صاحب الدين ونهيه سواء ولا طاعة له عليه لانه لا حق له عليه بغير المال فلما كان الخروج بعرض اهلال ماله لديه لم يخرج الا باذنه أو بعذر الخروج من دينه ولولا الدين حق في أنفسهم ما لا يزول بحال للشفقة على الولد والرقعة عليه وما يلزمه من مشاهدتهم البرهما فاذا كانا على دينه فحقهما لا يزول بحال ولا يبرأ منه بوجه وعليه أن لا يجاهد الا بذنهما واذا كانا على غير دينه فانهما يجاهد أهل دينهما فلا طاعة لهما عليه في ترك الجهاد وله الجهاد وان خلفهما والاغلب أن منعهما يخط لدينه ورضاء دينهما لا نفقة عليه فقط وقد انقطعت الولاية بينه وبينهما في الدين فان قال قائل فهل من دليل على ما وصفت قيل جاهد ابن عتبة بن ربيعة مع النبي صلى الله عليه وسلم وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالجهاد وأبوه يجاهد النبي صلى الله عليه وسلم فلست أشك في كراهية أبيه جهاده مع النبي صلى الله عليه وسلم وجاهد عبد الله ابن عبد الله بن أبي مع النبي صلى الله عليه وسلم وأبوه يخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم بأحد ويخلف عنه من أطاعه مع غيره ممن لا أشك ان شاء الله تعالى في كراهتهم جهادا ببناءهم مع النبي صلى الله عليه وسلم اذا كانوا مخالفين مجاهدين له وأخذلذين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأي الابوين أسلم كان حقا على الولد أن لا يغزو الا باذنه الا أن يكون الولد يعلم من الرأفة فالا فلا يكون له عليه طاعة في الغزو وان غزا رجل واحد أبويه أوهما مشركا كان ثم أسلما أو أحدهما فأمره بالرجوع فعليه الرجوع عن وجهه ما لم يصري موضع لا طاقه له بالرجوع منه

لأحدهما هذه التي طلق رددنا على أهلها ما وقفنا له وأحلفناه لورثة الأخرى ولو كان هو الميت وقفنا لهما ميراثا أمرنا حتى يصطلحا فان ماتت واحدة قبله ثم مات بعدها فقال وارثه طلق الأولى ورثت الأخرى بلا عيب وان قال طلق الحية ففيها قولان أحدهما أنه يقوم مقام الميت فيحلل الحية هي التي طلق ثلاثا وأخذ ميراثه من الميتة قبله وقد يعلم ذلك بخبره أو بخبر غيره ممن يصدق والقول الثاني أنه يوقف له ميراث زوج من الميتة قبله وللحبة ميراث امرأته منه حتى يصطلحا

### (باب ما يمسد الرجل من الطلاق من كتابين)

قال الشافعي رحمه الله لما كانت الطلقة الثالثة توجب التحريم كانت اسد زوج غيره توجب التحلل ولم يكن في الطلقة ولا في الطلقتين

ما يوجب العزم لم يكن  
لإلصاقه زوج غيره  
بشيء يوجب التحليل  
فإن كسبه وتره سواء  
ورجع تخد من الحسن  
إلى هذا واحتج الشافعي  
رحمته الله به من الخطاب  
رضي الله عنه أن رجلا  
سأله عن طلاق امرأته  
التي تزوجت عدتها  
فترجعت غيره وطلقتها  
أو مات عنها وتر زوجها  
الاول قال عمره عده  
على ما بين من الطلاق

من مختصر من الرجعة  
من الجامع من كتاب  
الرجعة من الطلاق  
ومن أحكام القرآن  
ومن كتاب العدد ومن  
القديم

(قال الشافعي) قال  
الله تعالى في المطفلات  
فإذا بلغن أجلهن  
فأمسكوهن بمعروف  
أو سرحوهن بمعروف  
وقال تعالى فإذا بلغن  
أجلهن فلا تعضلوهن  
أن ينكحن أزواجهن  
فدل سياق الكلام  
على افتراق البلوغين  
فاحدهما مقاربة بلوغ  
الاجل فله أمساكنها  
أو تركها فاسرح  
والطلاق المتقدم والعرب

منه الا يخوف أن يتلف وذلك أن يصير إلى بلاد العدو وفلوفارق المسلمين ليأمن أن يأخذه العدو فإذا كان هذا  
هكذا لم يكن له أن يرجع للتعمد في الرجوع وكذلك لم يكن صار إلى بلاد مخوفة فإن نازل الجماعة فهم أحاف  
الشافعي وهكذا إذا غزا أولاد بن علي عليه السلام فأسأله صاحب الدين الرجوع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وان سأله بجواب أو أحدهما الرجوع وليس عليه خوف في الطريق ولأله عذر فعليه أن يرجع للعدو وإذا قلت  
ليس له أن يرجع فلا أحب أن يبادر ولا يسرع في أوائل الخيل ولا الرجل ولا يقف الموقف الذي يقفه من  
يتعرض للقتل لأنه إذا نهضه عن الغزو لطاعة والديه وأولاد الدين نهية إذا كان له العذر عن تعرض القتل  
وهكذا انتهاء عن تعرض القتل لو خرج وليس له أن يخرج بخلاف صاحب دينه وأحد أبويه أو أخلاف  
الذي غزا أو أحد أبويه وصاحب دينه كاره وليس على الخنثى المشكل الغزو فإن غزا وقاتل لم يعط سهما  
ورضخه لما رضى للرا أو العبد يقال فإن بان لنا أنه رجل فعليه من حين بين الغزو وله فيه سهم رجل

(العذر الحادث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أذن للرجل أبو أمان الغزو فغزاهم أمره بالرجوع فعليه الرجوع إلا أن  
عذر حادث والعذر ما وصفت من خوف الطريق أو وجده به أو من مرض يحدث به لا يقدر معه على الرجوع  
أو قلته نفقة لا يقدر على أن يرجع يستقل معها أو ذهب مركب لا يقدر على الرجوع معه أو يكون غزا يجعل  
مع السلطان ولا يقدر على الرجوع معه ولا يجوز أن يغزو أن يجعل من مال رجل فان غزاه فعليه أن يرجع  
ويرد الجعل وإنما أجزته هذه من السلطان أنه يغزو بشئ من حقه وليس للسلطان حبسه في حال قلت  
عليه فيها الرجوع إلا في حال ثانية أن يكون يخاف برجوعه ورجوعه من هوى حاله أن يكنرا وأن يصيب  
المسلمين خلة برجوعهم بخروجهم يعظم الخوف فيها عليهم فيكون له حبسه في هذه الحال ولا يكون لهم  
الرجوع عليها فإذا زالت تلك الحال فعليهم أن يرجعوا وعلى السلطان أن يخليهم إلا أن غزاهم ثم جعل إذا  
كان رجوعهم ثم قبل والد أو صاحب دين لا من علة بأدائهم فإن أراد أحد منهم الرجوع لعلة بدنه تخرجه  
من فرض الجهاد فعلى السلطان تخليته غزا يجعل أو غير جعل وليس له الرجوع في الجعل لأنه حق من حقه  
أخذه وهو يستوجه وحدته حال عذر وذلك أن عرض أو من يقام بعدا وأخرج شديد لا يقدر معه  
على معنى الصحيح وما أشبه هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن رأى العرج إذا نقص مشيه عن معنى  
الصحيح وعدوه كاه عذرا والله تعالى أعلم وكذلك إذا نزل عن دابته أو ذهب نفقته خرج من هذا كله من  
أن يكون عليه فرض الجهاد ولو يكن للسلطان حبسه عليه إلا في حال واحدة أن يكون خرج إلى فرض الجهاد  
بقلة الوجود فعليه أن يعطيهم حتى يكون واجداً أن فعله حبسه وليس للرجل الامتناع من الأخذ منه إلا أن  
يقم معه في الجهاد حتى ينقضي فله إذا فعل الامتناع من الأخذ منه وإذا غزا الرجل فذهب نفقته أو دابته  
فقتل أو جده نذرة أو فادابته أن كان ذلك بلا عدو لم يكن له الخروج وكان عليه الرجوع إلا أن يكون  
يخاف من رجوعه وإن كان قد فرق بلاد العدو ولا اختيار له العود إلا أن يخاف فلا يجب عليه العود لأنه قد  
خرج وهو من أهل العذر فإن كانت تكون خلة برجوعه أو كانوا جماعة أصابهم ذلك وكانت تكون  
بالمسلمين خلة برجوعهم فعليه الرجوع وعلى الواحد أن يرجع إذا كانت كما وصفت إلا أن يخاف إذا تخلفوا أن  
تقتطعوا في الرجوع خوفاً ينافي كونهم عذراً بأن لا يرجعوا

(ب) تحويل حال من الاجهاد عليه )

(قَالَ الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل من لأجهاد عليه بما وصفته من العذراء وكان من عليه

جهاد فخرج فيه فحدث له ما يخرج به من فرض الجهاد بالعذر في نفسه وماله ثمزات الحال عنه عادى إلى أن يكون من عليه فرض الجهاد وذلك أن يكون أعشى فذهب العي وصبر بصره أو أعمى عينيه فيضرج من حد العي أو يكون أعرج فينطلق العرج أو مريضاً فيذهب المرض أو لا يجد شربة ماء أو جدياً أو صبيلاً فيبلغ أو مملوكاً فيعتق أو خنثى مشكلاً فيبين رجلاً لا يشك كل أو كافراً فيسلم فيدخل فيمن عليه فرض الجهاد فإن كان بليده كان كغيره من عليه فرض الجهاد فإن كان قد غزا وله عذر ثم ذهب العذر وكان ممن عليه فرض الجهاد لم يكن له الرجوع عن الغزو دون رجوع من غرامعنه أو بعض الغرام في وقت يجوز فيه الرجوع قال وليس للأمام (١) أن يحجر بالغزو وإن جرحهم فقد أساء ويجوز ليكلهم خلافه والرجوع وإن اطاعته منهم طائفة فأقامت فأراد بعضهم الرجوع لم يكن لهم الرجوع إلا أن يكون من تخلف منهم ممتنعين بموضعهم ليس الخوف عليهم بشديدان يرجع من يريد الرجوع فيكون حينئذ إن أراد الرجوع أن يرجع وسواء في ذلك الواحد يرد الرجوع والجماعة لا الواحد قد يخل بالقليل والجماعة لا تحل بالكثير والذي العذر الرجوع في كل حال إذا جرح وجوزته قدر الغزو وإن أخل عن معه وكل منزلة قللت لا ينبغي لأحد أن يرجع فيها فعلى الإمام فيها أن يأذن في الوقت الذي قلت لبعضهم الرجوع ويمنع في الوقت الذي قلت ليس لهم فيه الرجوع

### (شهود من لا فرض عليه القتال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذين لا يأتون بترك القتال والله تعالى أعلم بحال ضربان ضرب أحرار بالغزو معذورون بما وصفت وضرب لا فرض عليهم بحال وهم العبيد أو من لم يبلغ من الرجال الأحرار والنساء ولا يحرم على الإمام أن يشهد معه القتال الضعفاء معاولاً على واحد من الضعفين أن يشهد معه القتال (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه عن زيد بن هرم عن أنس بن عتبة كتب إلى ابن عباس يسأله هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم فقال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ولم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يجذبن من الغنمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومحفوظ أنه شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم القتال العبيد والصبيان وأحدهم من الغنمة (قال) وإذا شهد من أسس عليه فرض الجهاد قويا كان أضعف القتال أخذ من الغنمة كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحذى النساء وقياساً عليهن وخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبيد والصبيان ولا يبلغ بحذية واحد منهم سهم ولا قر بامنه وبفضل بعضهم على بعض في الحذية إن كان منهم أحد له غنائم في القتال أو معونة للمسلمين المقاتلين ولا يبلغ بأكثرهم حذية سهم مقاتل من الأحرار وإن شهد القتال رجل حر بالغ له عذري عدم شهود القتال من زمن أو ضعف بمرض أو عرض أو فقير معذور وضرب له بسهم رجل تام فإن قال من أين ضربت لهؤلاء وليس عليهم فرض القتال ولهم غنائم بسهم ولم تضرب به للعبيد ولهم غنائم ولا للنساء والمراهقين وإن أغنوا وكل ليس عليه فرض القتال قيل له قلنا خبرنا وقياساً فاما الخبر فإن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء من الغنائم وكان العبيد والصبيان ممن لا فرض عليهم وإن كانوا أهل قوة على القتال ليس بعذري أسائهم وكذلك العبيد لو أنفق عليهم لم يكن عليهم القتال فكانوا غير أهل جهاد بحال كما يحجج الصبي والعبد ولا يجزى عنهما من حجة الإسلام لأنهما ليسا من أهل الفرض بحال ويحجج الرجل والمرأة الزمان للذان لهما العذر بترك الحج والفقير الزمان فيعزى عنهما عن (١) قوله أن يحجر أي أن يحبس في القاموس وجرح الجيش حبسهم في أرض العدو ولم يقفلهم الخ ٨١ مصححه

نقول إذا قارب البلد تريد قد بلغت كما تقول إذا بلغت والبويع إلا آخر انقضاء الأجل (قال) وللعد من الرجعة بعد واحدة ما للرجع بعد الثنتين كانت تحتة حرًا وأمة والقول فيما يمكن فيه انقضائه العدة قولها وهي محرمة عليه تحريم المتوتة حق تراجع وطلق عبد الله بن عمر امرأته وكانت طريقه إلى المسجد على مسكنها فكان يسلك الطريق الأخرى كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها وقال عطاء لا يحل لها منها شيء أراد أن يجامعها أول بردها ما راجعها وقال عطاء وعبد الكريم لا يراها فضلاً (قال) ولما لم يكن شكاح ولا طلاق إلا بكلام فلا تكون الرجعة إلا بكلام والحكام بها أن يقول قد راجعناها أو أراجعناها أو رددتها إلى فإن جامعها بنوى الرجعة أو لا ينويها فهو جماع

حجة الاسلام لانهما انما زال الغرض عنهما بعد ذوق ابدانهم ما و اموالهما متى فارقهما ذلك كانا من اهلهم ولم يكن هكذا الصبي والبعد في الحج قال وكذلك لو لم يكونا كذا والمرأة مثلها في الجهاد وضرب الرمن والفقير اللذين لا غزو عليهم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلمهم لرضى وجرى وقوم لا غنا لهم على اليهود وانهم لم يرزل فرض الجهاد عليهم الا بمعنى العذر الذي اذا زال صار وامن اهلهم فلا ذكافوا شهوده كان لهم ما لاهله

(من ليس للإمام أن يغزو به بحال)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم فغزاه معه بعض من يعرف نفاقه فالتجوزل يوم أحد عنه بشاة ثمانية ثم شهدوا معه يوم الخندق فتكلموا بما حكي الله عز وجل من قولهم ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا ثم غزا النبي صلى الله عليه وسلم في المصطلق فشهدا معه عدد فتكلموا بما حكي الله تعالى من قولهم لنرجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الا ذل وغير ذلك مما حكي الله عز وجل من نفاقهم ثم غزا غزوة تبوك فشهدا معه قوم منهم نفر وابه لالة العقبة ليقتلوه فوقاه الله عز وجل شرهم وتخلف آخر من منهم فبين محضته ثم انزل الله عز وجل في غزاة تبوك اوب نصر فزعوا ولم يكن في تبوك قتال من اخبارهم فقال ولو ارادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كره الله ان يبعثهم فبسطهم وقيل اعدوا مع القاعدن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالتجوزل الله عز وجل لرسوله صلى الله عليه وسلم اسرارهم وخبر السباعين لهم وابتغاهم ان يقتلوا ومن معه بالكذب والارجاف والتخديلات لهم فأخبره أنه كره ان يبعثهم فبسطهم اذ كانوا على هذه النية كان فيها ما دل على أن الله عز وجل أمر أن يمنع من عرف بما عرفوا به من أن يغزو مع المسلمين لانه ضرر عليهم ثم زاد في تأكيده بيان ذلك بقوله فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله «قرأ الربيع» الى الخالفين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في شهر ربيع ثلث ما وصف الله تعالى المنافقين لم يحل للإمام أن يدعه يغزو معه ولم يكن لو غزا معه أن ينسب له ولا يرضخ لانه ممن منع الله عز وجل أن يغزو مع المسلمين طلبته قتلهم وتخليده اياهم وأن فهم ممن يستعله بالعقلة والقربة والصداقة وإن هذا قد يكون أضر عليهم من كثير من عدوهم (قال) ولما نزل هذا على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن اخرجهم أبدا واذ حرم الله عز وجل أن يخرجهم فلا ينسب لهم لو شهدوا القتال ولا يرضخ ولا شيء لانه لم يحرم أن يخرج بأحد غيرهم فأما ممن كان على غير ما وصف الله عز وجل من هؤلاء أو بعضه ولم يكن يحمدها له وطن ذلك به وهو ممن لا يطاق (١) ولا ينضم ما وصف الله تعالى عن هؤلاء الذين وصف الله عز وجل بشئ من أحكام الاسلام الا ما منعهم الله عز وجل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرهم على أحكام الاسلام بعد الآية وانما منعوا الغزو مع المسلمين للمعنى الذي وصف الله عز وجل من ضررهم (٢) وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم لم يمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدا أن يصلي عليهم بخلاف صلاته صلاة غيره (قال الشافعي) وان كان مشركا يغزو مع المسلمين وكان معه في الغزو ومن يطيعه من مسلم أو مشرك وكانت عليه دلائل الهزيمة والحرص على غلبة المسلمين وتفرق جماعتهم لم يحجز أن يغزو به وان غزاه لم يرضخ له لان هذا اذا كان في المنافقين مع استنارهم بالاسلام كان في المكشفين في الشرك مثله فهم أو أكثر اذا كانت أفعاله كأفعالهم أو أكثر ومن كان من المشركين على خلاف هذه الصفة فكانت فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عورة عدو أو طرقي أو ضعفة أو نصيحة للمسلمين فلا بأس أن يغزى به وأنحالي أن لا يعطى من الفئ شيئا ويستأجر اجارة من مال لا مال له بعينه وهو غير سهم النبي صلى الله عليه وسلم فان أغفل ذلك أعطى من سهم النبي صلى الله عليه وسلم (١) سقط من هنا جواب ما واهله فلا يمنع من الغزو تأمل (٢) كذا في النسخة والغرض أن يحرم صلاة النبي عليهم لانتقائهم الاسلام لانه لم يمنع أحد الحج وتأمل

شبهة ويعززان ان كانا عالمين ولها صداق مثلها وعليها العدة ولو كانت اعتدت بحضتين ثم أصابها ثم تكلم بالرجعة قبل أن تحيض الثالثة فهي رجعت وان كانت بعدها فليس بـرجعة وقد انقضت من يوم طلقها العدة ولا تحل لغيره حتى تنقضي عدتها من يوم مسها ولو أشهد على رجعتها ولم تعلم بذلك وانقضت عدتها وزوجت فكاحها مفسوخ ولها مهر مثلها ان كان مسها الآخر وهي زوجة الأول قال عليه الصلاة والسلام اذا أنكر الوليان فالأول أحق وقال على ابن أبي طالب رضي الله عنه في هذه المسئلة هي امرأة الأول دخل بها أول يدخل (قال الشافعي) رحمه الله وان لم يقم بينه لم يفسخ نكاح الآخر ولو ارتجع بغير بينة وأقرت بذلك

عليه وسلم ورد النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر شركا قيل نعيم فأسلم ولعله رذم بجاه اسلامه وذلك واسع  
الامام اريد المشرك فبمنعه الغزو يأذنه وكذلك الضعيف من المسلمين يأذنه وورد النبي صلى الله عليه  
وسلم من جهة اباحة الرد والدليل على ذلك والله تعالى أعلم أنه قد غزا يهود بني قينقاع بعد بدر وشهد صفوان بن  
أمية معه حينما بعد الفتح وصفوان مشركا (قال) ونساء المشركين في هذا وصيائهم كحالهم لا يحرم أن  
يشهدوا القتال وأحب إلى لولم يعطوا وأن شهدوا القتال فلا يبين أن يرضخ لهم إلا أن تكون منهم منفعة  
للمسلمين فيرضخ لهم بشئ ليس كما يرضخ لعبد مسلم أو امرأة ولا صبي مسلم وأحب إلى لولم يشهدوا الحرب  
إن لم تكن لهم منفعة لأننا إنما جئناهم وهذا التسامع مع المسلمين والصبيان في الحرب بجاه النصر بهما واجب  
الله تعالى لأهل الإيمان وليس ذلك في المشركين

### (كيف تنفصل فرض الجهاد)

«أخبرنا الربيع» (قال قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى كتب عليكم القتال وهو كره  
لكم مع ما أوجب من القتال في غير آية من كتابه وقد وصفنا أن ذلك على الأحرار المسلمين البالغين غير ذوي العذر  
لدلائل الكتاب والسنة فانما كان فرض الجهاد على من فرض عليه محتملا لأن يكون كفره الصلوة وغيرها  
عاما ومحتملا لأن يكون على غير العموم فدل كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم على أن فرض  
الجهاد انما هو على أن يقوم به من نفسه كفاية للقيام به حتى يجتمع أمران أحدهما أن يكون بازا العدو  
المخوف على المسلمين من نفسه والآخر أن يجاهد من المسلمين في جهاده كفاية حتى يسلم أهل الأوثان  
أو يعطي أهل الكتاب الجزية قال فإذا قام هذا من الماهين فيه الكفاية به خرج المتخلف منهم من الماهم  
في ترك الجهاد وكان الفضل الذين ولوا الجهاد على المتخلفين عنه قال الله عز وجل لا يستوي القاعدون من  
المؤمنين غير أولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم  
على القاعد من درجة الآية (قال الشافعي) وبين ادوعد الله عز وجل القاعد غير أولي الضرر والخصي  
أنهم لا يأتون بالتخلف ويوعدون الحسنى بالتخلف بل وعدهم لما وسع عليهم من التخلف لاسيما أن كانوا  
مؤمنين لم يتخلفوا واشكوا ولا سوء نية وإن تركوا الفضل في الغزو وأبأن الله عز وجل في قوله في التفرجين  
أمرنا بالتفرجوا وأخافوا وثقلا وقال عز وجل لا تتفرجوا بعذاب الله ما أبأنا وقال تبارك وتعالى وما كان  
المؤمنون أن يفسروا وكافة فلو لا يفسرون كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين الآية فاعلمهم أن فرض  
الجهاد على الكفاية من المجاهدين (قال الشافعي) ولم يغز رسول الله صلى الله عليه وسلم غزاة علمها إلا  
تخلف عنه فيها بشر فغزا بدر وتخلف عنه رجال من ردفون وكذلك تخلف عنه عام الفتح وغيره من غزواته  
صلى الله عليه وسلم وقال في غزوة تبوك وفي تجهزه للجمع للروم ليخرج من كل رجلين رجلا فيخلف الباقي  
الغزاة في أهله وماله (قال الشافعي) وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جبهوشا وسرا بالتخلف عنها  
بنفسه مع حرصه على الجهاد على ما ذكرنا (قال الشافعي) وأبأن أن لو تخلفوا معا أو معا بالتخلف بقوله  
عز وجل لا تتفرجوا بعذاب الله ما أبأنا يعني والله تعالى أعلم إلا أن تركتم التفرج كما عذبتكم قال ففرض  
الجهاد على ما وصفت يخرج المتخلفين من الماهم القائم بالكفاية فيه ويأتون معا إذا تخلفوا معا

### (تفريع فرض الجهاد)

(قال الشافعي) قال الله عز وجل فاتلوا الذين يلونكم من الكفار قال ففرض الله جهاد المشركين ثم أبأن  
من الذين يبدأ بجهادهم من المشركين فاعلمهم أنهم الذين يلون المسلمين وكان معقولا في فرض الله جهادهم  
أن أولاهم أن يجاهدوا فرهم بالمسلمين دارا لأنهم إذا فو وأعلى جهادهم وجهاد غيرهم كانوا على جهاد من

فهو ربيعة وكان ينبغي  
أن يشهد ولو قال قد  
راجعت قبل انقضاء  
عذتك وقالت بعد  
فالتقول قولها مع عيناها  
ولو خلا بها ثم طلقها  
وقال قد أصبتك وقالت  
لم يصني فلا رجعة ولو  
قالت أصابي وأكره  
فعلها العدة باقرارها  
ولا رجعة له عليها  
باقراره وسواء طال  
مقامه أو لم يطول لا يجب  
العدة وكال مهر الا  
بالميسر نفسه ولو قال  
ارتجعت اليوم وقالت  
انقضت عذتي قبل  
رجعت صدقتها إلا أن  
تقر بعد ذلك فتكون  
كن جهدا حقا ثم أقربه  
(قال المزني) رحمه الله  
أن لم يقرا جميعا ولا  
أحدهما بانقضاء العدة  
حتى ارتجع الزوج  
وصارت امرأته فليس  
لها عندي نقض ما ثبت  
عليها (قال الشافعي)  
رحمه الله ولوارثت بعد  
طلاقه فارجعهما مرة

في العدة لم تكن رجعة  
لأنها تحليل في حال  
التحريم (قال المزني)  
رحمه الله فيها نظر  
وأشبه بقوله عندي أن  
تكون رجعة موقوفة  
فإن جمعها الإسلام  
قبل انقضاء العدة علمنا  
أنه رجعة وإن لم يجمعها  
الإسلام قبل انقضاء  
العدة علمنا أنه لا رجعة  
لأن الفسخ من حين  
ارتب كما نقول في  
الطلاق إذا طلقها  
مرتدة أو وثنية لم يجمعها  
الإسلام قبل انقضاء  
العدة علمنا أن الطلاق  
كان واقعا وكانت العدة  
من حين وقع الطلاق  
وإن لم يجمعها الإسلام  
في العدة بطل الطلاق  
وكانت العدة من حين  
أسلم متقدما للإسلام

### (باب المطلقة ثلاثا)

(قال الشافعي) رحمه  
الله قال الله تبارك  
وته في المطلقة المطلقة  
الثالثة فلا تحل له من

قرب منهم أقوى وكان من قرب أولى أن يجاهد بقربه من عورات المسلمين وأن نكابة من قرب أكثر من نكابة  
من بعد قال فيجب على الخليفة إذا استوت حال العدو وأكثت بالمسلمين عليهم قوة أن يبدأ بقرب العدو من  
ديار المسلمين لأنهم الذين يلونهم ولا يتناول من خلفهم من طريق المسلمين على عدو دونه حتى يحكم أمر العدو  
دونه بأن يسلموا أو يعطوا الجزية أن كانوا أهمل كتاب وأحله لهم لم يرتناول عدو وراهم ولم يطل على  
المسلمين عدو وأن يبدأ بقربهم من المسلمين لأنهم أولى باسم الذين يلون المسلمين وإن كان كل على طائفة من  
المسلمين فلا أحب أن يبدأ بقتال طائفة تلي قوما من المسلمين دون آخرين وإن كانت أقرب منهم من الأخرى إلى  
قوم غيرهم فإنما يختلف حال العدو فكان بعضهم أنسكى من بعض أو أخوف من بعض فليبدأ الإمام بالعدو  
الأخوف والأأنسكى ولا بأس أن يفعل وإن كانت داره أبعد إن شاء الله تعالى حتى ما يحتاج من يبدأ به مما  
لا يخاف من غير مثله وتكون هذه بمنزلة ضرورة لأنه يجوز في " ضرورة ما لا يجوز في غيرها وتبلغ الذي  
صلى الله عليه وسلم عن الحرب أن يضر أراؤه يجمع له فأغار النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقربه عدو أقرب منه  
وبلغة أن خالد بن أبي سفيان (١) بن نعيم يجمع له فأغار النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقربه عدو أقرب منه (قال الشافعي) وهذه  
منزلة لا يقاس فيها حال العدو كما وصفت والواجب أن يكون أول ما يبدأ به أطراف المسلمين بالرجال وإن  
قدر على الحصون والمناطق وكل أمر دفع العدو قبل انتداب العدو في ديارهم حتى لا يبقى للمسلمين طرف الاوفيه  
من يقوم بحرب من يليه من المشركين وإن قدر على أن يكون فيه أكثر فعلى ويكون القائم بولايتهم أهمل  
الأمانة والعقل والنصيحة للمسلمين والعلم بالحرب والتجربة والأناة والرفق والاقدام في موضع وقلة البطش  
والهيلة (قال الشافعي) فإذا أحكم هذا في المسلمين وجب عليه أن يدخل المسلمين بلاد المشركين في الأوقات  
التي لا يغزو بالمسلمين فيها ويرجو أن ينال الظفر من العدو فإنه كانت بالمسلمين قوة لم أر أن يأتي عليه عام الاوله  
جيش أو غارت في بلاد المشركين الذين يلون المسلمين من كل ناحية عامة وإن كان يمكنه في السنة بلا تغير  
بالمسلمين أحببت له أن لا يدع ذلك كلها أمكنه وأقل ما يجب عليه أن لا يأتي عليه عام الاوله فيه غزو حتى  
لا يكون الجهاد معطلا في عام الامن عذر وإذا غزا عاما فابلاغرا بالغا غير ولا يتابع الغزو على بلد ويعطل من  
بلاد المشركين غيره الا أن يختلف حال أهمل البلاد ان يتابع الغزو على من يخاف نكايته أو من يرجو عليه  
المسلمين على بلاد فيكون تتابعه على ذلك وعطل غيره بمعنى ليس في غيره مثله قال وإنما قلت بما وصفت  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدخل من حين فرض عليه الجهاد من أن غزا بنفسه أو غيره في عام من غزوة  
أو غزوتين أو سريانا وقد كان يأتي عليه الوقت لا يغزو فيه ولا يسري سريته وقد يمكنه ولكنه يستقيم ويجمع له  
ويدعو ويظاهرا الجميع على من دعاه ويجب على أهمل الامام أن يغزوا أهمل التي يغزوها كل قوم إلى من  
يلزمهم من المشركين ولا يكلف الرجل البلاد البعيدة وله بجاهد أقرب منها الا أن يختلف حال المجاهدين  
فإن يدع القريب منهم فكيفهم فإن غزا القريب عن كثابتهم كلفهم أقرب أهل التي بهمهم قال ولا يجوز أن  
يغزوا أهل دار من المسلمين كافة حتى يختلف في ديارهم من يمنع دارهم منه (قال الشافعي) فإذا كان أهل  
دار المسلمين قليلا غزا بعضهم خيف العدو على الباقي منهم لم يغزهمهم أحد وكان هؤلاء في رباط الجهاد  
ونزلهم (قال الشافعي) وإن كانت ممنوعة غير مخوف عليها من يقاربها أكثر ما يجوز أن يغزى من كل  
رجلين رجلا فيختلف القسم الضامن في أهله وماله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تجهز إلى بولفاراد  
الروم وكثرت جموعهم قال يغزى من كل رجلين رجلين ومن في المدينة ممنوع بأهل من يخلف فيها وإذا  
كان القوم في ساحل من السواحل كسواحل الشام وكانوا على قتال الروم والعدو الذي يليهم أقوى من يأنهم  
من غير أهل بلدهم وكان جهادهم عليه أقرب منه على غيرهم فلا بأس أن يغزوا إليهم من يقم في غزورهم  
(١) كذا في النسخ وحرر اه

مع من تخلف منهم وان لم يكن من خلفو منهم ينعون دارهم وانما صاروا ينعون دارهم بمن تخلف من المسلمين معهم ويخونون بلاد العدو فيكون عدوهم أقرب ودواهم أجم وهم ببلادهم أعلم وتكون دارهم غير ضائعة بمن تخلف منهم وخلف معهم من غيرهم قال ولا ينبغي أن يولي الامام الفرو والانتق في دينه شعاعاً في بدنه حسن الأناة عاقلاً الحزب بصيراً بما غير عمل ولا تزق وان يقدم اليه واليه من ولاء أن لا يحمل المسلمين على مهلكة بحال ولا يأمرهم بنقب حصن يخاف أن يشد خواتمته ولا دخول مطبوعة يخاف أن يقتلوا ولا يدفعوا عن أنفسهم فيها ولا غير ذلك من أسباب المهالك فان فعل ذلك الامام فقد أساء ويستغفر الله تعالى ولا عقل ولا قود عليه ولا كفارة أن أصيب أحد من المسلمين بطاعته قال وكذلك لا يأمر القليل منهم باتباع الكثير حيث لا غوث لهم ولا يحمل منهم أحد على غير فرض القتال عليه وذلك أن يقاتل الرجل الرجلين لا يجاوز ذلك وإذا جملهم على مائس له جملهم عليه فلمهم أن لا يضلوه قال وانما قلت لا عقل ولا قود ولا كفارة عليه أنه جهاد ويحمل لهم بأنفسهم أن يقدموا فيه على مائس عليهم بعرض القتل لرجاء إحدى الحسينين ألا ترى أني لا أرى ضيقاً على الرجل أن يحمل على الجماعة حاسراً أو يبادر الرجل وان كان الأغلب أنه مقتول لانه قد يهوي بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وحمل رجل من الانصار بامرنا على جماعة من المشركين يوم بدر بعد اعلان النبي صلى الله عليه وسلم عاقب ذلك من الخير فقتل

### (تحريم الفرار من الزحف)

قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرة من صابر ون يغلبوا مائتين وقال عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين الآية أخبرنا بن عيسى عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال لما لزمنا ان يكن منكم عشرة من صابر ون يغلبوا مائتين فكذب عليهم أن لا يفر العشرون من المائتين فأزل الله عز وجل الآن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين فخفف عنهم وكتب عليهم أن لا يفر مائة من المائتين (قال الشافعي) وهذا كما قال ابن عباس ان شاء الله تعالى مستغنى فيه بالتزويل عن التأويل وقال الله تعالى اذا قيمت الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار الآية فإذا غزا المسلمون أو غزوا فقهوا للقتال فلقوا وضعفهم من العدو حرم عليهم أن يولوا عنهم المتصرفين الى فئة فان كان المشركون أكثر من ضعفهم لم أحبالهم أن يولوا عنهم ولا يستوجب الخط عندى من الله عز وجل لو ولوا عنهم الى غير التصرف للقتال والتصير الى فئة لأن بيننا أن الله عز وجل انما يوجب خطه على من ترك فرضه وأن فرض الله عز وجل في الجهاد انما هو على أن يجاهد المسلمون ضعفهم من العدو ويأثم المسلمون لو أطل عدو على أحد من المسلمين وهم يقدر على الخروج اليه بلا تضييع لما خلفهم من نفرهم اذا كان العدو وضعفهم وأقل قال واذا لقي المسلمون العدو فكفرهم العدو أو قوا عليهم وان لم يكثر وهم بمكيدة أو غيرهما فولى المسلمون غير متصرفين للقتال أو متصرفين الى فئة رجوت أن لا يأتموا ولا يخرجون والله تعالى أعلم من المائتين الابان لا يولوا العدو دبراً الا وهم ينوون أحد الامر من من التصرف الى القتال أو التصير الى فئة فان ولوا على غيرنية واحد من الامر من خشيت أن يأتموا وأن يحذووا بعدنية خير لهم فمن فعل هذا منهم تقرب الى الله عز وجل بما استطاع من خير بلا كفارة معلومة فيه قال ولو ولوا يردون التصرف للقتال أو التصير الى الفئة ثم أحدوا بعدنية في المقام على الفرار بلا واحدة من النيتين كانوا غيراً ممن بالتولية مع النية لأحد الأمرين وخفت أن يأتموا بالنية الحادثة أن ينشأوا على الفرار لأحد من الميتين (١) وان بعض أهل النوى أن يجاهد عدواً ابناً بلا عن خفت

(١) كذا في الأصل ولعله أن لا يجاهد وحرراه

بعد حتى تشك زوجاً غيره وشك المراء التي طلقها رفاعة فلما زوجها بعد الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انما معي مثل هدية الثوب فقال آت يدني أن ترجع الى رفاعة لاني تذوق عسله ويذوق عسلك (قال الشافعي) رجع الله فاذا أصابها بنكاح صحيح فقيب الحشفة في فرجها فقد ذاق العسلية وسواء قوي الجماع وضعيفه لا يدخله الا يسه أو يسدها أو كان ذلك من صبي مراهق أو مجنون بقي له قدر ما يغيبه تعقيب غير الخصي وسواء كل زوج وزوجة ولو أصابها صابحة أو محرمة أساء وقد أحلها ولو أصاب النسية زوج ذمي بنكاح صحيح أحلها للسلم لانه زوج ورجم النبي صلى الله عليه وسلم يهوديين



زنيًا ولا رجسًا الا  
محصنا قال ولو كانت  
الاصابة بعد ردة  
أحدهما ثم رجع المرتد  
منها لم يخلها الاصابة  
لانها محرمة في تلك  
الحال (قال المزي)   
لامعنى الرجوع المرتد  
منها عنده فيصح  
التكاح بينهما الا في التي  
قد أحلتها أصابته اياها  
الزوج قبله فان كانت  
غير مدخول بها فقد  
انفسح التكاح في قوله  
ولها مهر مثلها بالاصابة  
وان كانت مدخولا  
بها فقد أحلتها أصابته  
ايها قبل الردة فكيف  
لا يخلها فتفهم (قال  
الشافعي) رحمه الله ولو  
ذكرت أنها تكف  
تسكنها جميعا وأصبحت  
ولانها حلت وان وقع  
في قلبه أنها كاذبة  
فالورع أن لا يفعل .

(باب الإبلاء)

(تختصر من الجامع  
من كتاب الإبلاء قديم

عليه المأثم ولو نوى المجاهد أن يفر عنه لالوا أحد من المعنيين كان خوفه عليه من المأثم أعظم ولو شهد القتال من له عذر في ترك القتال من الضعفاء والمرضى الأحرار خفت أن يضيق على أهل القتال لانهم انما عذروا بترك القتال لضعفهم من أهله كما يعذر الفقير الزمن بترك الحج فاذا حج لزمه فيه مال من لا يعذر بتركه من عمل ومأثم وفدية قال وان شهد القتال بعد أن له سيده كان كالأحرار ما كان في اذن سيده يضيق عليه التولية لان كل من سميت من أهل الفرائض الذين يجري عليهم المأثم ويصلون للقتال قال ولو شهد القتال بعد بغير اذن سيده لم يأثم بالفرار على غير نية واحدة من الأمرين لانه لم يكن له القتال ولو شهد القتال مغلوب على عقله بلا سكر لم يأثم بأن يولي ولو شهد مغلوب على عقله بسكر من خرف فولى كان كتولية العصم المطبق للقتال ولو شهد القتال من لم يبلغ لم يأثم بالتولية لانه ممن لاحد عليه ولم تكمل الفرائض عليه ولو شهد النساء القتال فولين رجوت أن لا يأمنن بالتولية لانهن لسن من عليه الجهاد كيف كانت حالهن قال وان حضر العدو والقتال فاصاب المسلمون غنيمة ولم تقسم حتى ولت منهم طائفة فان قالوا اولينا متصرفين لقتال أو متخيرين الى فئة كانت لهم سهمانهم فيما غنم بعد وان لم يكونوا مقاتلين ولا ردا ولو غنم المسلمون غنيمة ثم لم تقسم حشيت أو لم تخمس حتى ولوا وأقروا أنهم ولوا بغير نية واحد من الأمرين وادعوا أنهم بعد التولية أحد ثواني أحد الأمرين والرجعة ورجعوا لم يكن لهم غنيمة لانهم نصر اليهم حتى ضاروا بمن عصى بالمراد وترك الدفع عنها وكانوا آئمين بالترك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ولي القوم غير متصرفين الى فئة ثم غزوا غزاة أخرى وعادوا الى تلك الغزاة فما كان فيها من غنيمة شهدوها ولم يولوا بعدها فلهي حقه منهن وانما رجعت القوم القهقري بلانية لاحد الأمرين كانوا كالمولين لانه انما يريد بالتحريم الهزيم عن المشركين واذا غزا القوم فذهبوا بهم لم يكن لهم عذر بأن يولوا وان ذهب السلاح والدواب وكانوا يجدون شيئا يدعون به من حجازة أو خشب أو غيرها وكذلك ان لم يجدوا من هذا شيئا فأحب الى أن يولوا فان ففلوا أحببت أن يجمعوا مع النعل على أن يكونوا متصرفين لقتال أو متخيرين الى فئة ولا يبين أن يأتمروا لأنهم ممن لا يقدرون في هذه الحالة على شيء يدفع به عن نفسه وأحب في هذا كله أن لا يولي أحد بحال الا متصرفا للقتال أو متخييرا الى فئة ولو غزا المشركون بلاد المسلمين كان تولية المسلمين عنهم كتوليتهم لو غزاهم المسلمون اذا كانوا ازالين لهم عليهم أن يبرزوا اليهم قال ولا يضيق على المسلمين أن يخصصوا من العدو في بلاد العدو وبلاد الاسلام وان كانوا قاهرين للعدو في ما يرون اذ انظروا ذلك أزيد في قوتهم ما لم يكن العدو يتناول من المسلمين أو اءواهم شيئا في تحصنهم عنهم فاذا كان واحد من المعنيين ضرا على المسلمين ضاق عليهم ان أمكنهم ان يروا أن يتخلفوا عنهم فاما اذا كان العدو قاهرين فلا بأس أن يخصصوا الى أن يأتيهم ممددا وتحدث لهم قوت وان وفي عليهم فلا بأس أن يولوا عن العدو ما لم يتقواهم والعدو لان النهي انما هو في التولية بعد اللقاء (قال الشافعي) رحمه الله والتصرف للقتال الاستعداد الى أن يمكن المستطرد الكفرة في أي حال ما كان الامكان والتصير الى الفئة أين كانت الفئة ببلاد العدو أو ببلاد الاسلام بعد ذلك أقرب انما يأثم في التولية من لم ينسوا واحدا من المعنيين \* أخبرنا ابن عيينة عن يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ابن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية فللقوا العدو فخاص الناس حصة فأتينا المدينة وفتحنا بابها فأتانا برسول الله ونحن الفرارون قال أنتم العكابر ونوا فانتكم \* أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال أنا فئة كل مسلم

(في الظهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على الأديان)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره

المشركون أشبهنا بن عيينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا هلك كسري فلا كسري بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده والذي نفسي بيده لتنتفن كنوزهما في سبيل الله (قال الشافعي) لما أتى كسري بكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حرفة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يمزق ملكه (قال الشافعي) وحفظنا أن قيصراً كرم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ووضع في مسك فقال النبي صلى الله عليه وسلم يثبت ملكه (قال الشافعي) ووعده رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم الناس فتح فارس والشام فأغزى أبو بكر الشام على دفة من فحمها القول رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتح بعضها وتم فتحها في زمان عمر وفتح العراق وفارس (قال الشافعي) فقد أظهر الله عز وجل دينه الذي بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم على الأديان بأن أبان لكل من سمعه أنه الحق وما خالفه من الأديان باطل وأظهر ما بين جاع الشرك دينان دين أهل الكتاب ودين المؤمنين فقهر رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين حتى دانوا بالاسلام طوعاً وكرهاً وقتل من أهل الكتاب وسبي حتى دان بعضهم بالاسلام وأعطى بعض الجزية صاغرين وجرى عليهم حكمه صلى الله عليه وسلم وهذا ظهور الدين كله قال وقد يقال لم يظهر الله عز وجل دينه على الأديان حتى لا يدان الله عز وجل إلا به وذلك متى شاء الله تبارك وتعالى (قال الشافعي) وكانت فريش ثقب الشام تياما كثيراً مع معايشها منه وثاق العراق قال فلما دخلت في الاسلام ذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم خوفها من انقطاع معايشها بالتجارة من الشام والعراق اذا رقت الكفرو دخلت في الاسلام مع خلاف ملك الشام والعراق لاهل الاسلام فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا هلك كسري فلا كسري بعده (قال الشافعي) فلم يكن بأرض العراق كسري بعده ثبت له أمر بعده قال وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده فلم يكن بأرض الشام قيصر بعده وأجابهم على ما قالوا له وكان كما قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقطع الله الأكرسة عن العراق وفارس وقيصر ومن قام بالأمر بعده عن الشام (قال الشافعي) قال النبي صلى الله عليه وسلم في كسري يمزق ملكه فلم يبق إلا كسرته ملك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال في قيصر يثبت ملكه فثبت له ملك في بلاد الروم الى اليوم وتبقى ملكه عن الشام وكل هذا أمر يصدق بعضه بعضاً

### (الأصل فيمن تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث الله عز وجل رسوله صلى الله عليه وسلم بمكة وهي بلاد قومه وقومه أميون وكذلك من كان حولهم من بلاد العرب ولم يكن فيهم من الهيم الاموال أو أحراراً ومجتمعات ومن لا يدكر قال الله تبارك وتعالى هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته الآية فلم يكن من الناس أحد في أول ما بعث أعدي له من عوام قومه ومن حولهم وفرض الله عز وجل عليه جهادهم فقال وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فقبل فيه فتنة شرك ويكفر الدين كله واحداً لله وقال في قوم كان بينه وبينهم شيء فإذا انسلك الشهر الحرام فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم الآية مع نظائر لها في القرآن أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمر عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحقة وأحسابهم على الله أخبرنا سفيان بن عبد الملك بن نوفل بن مساحق عن أبي عصام المزني عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية قال ان رأيتهم مسجداً أو سعتهم مؤذناً فلا تقتلوا أحداً أخبرنا سفيان عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ليس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا لا اله الا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم الابحقة

وحسابهم

وجده يد والاملاء وما دخل فيه من الامالي على مسائل مالك ومن مسائل ابن القاسم من اباحسة الطلاق وغير ذلك

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر الآية ففي ذلك دلالة والله أعلم على أن لا سبيل على السولي لأمراته حتى يمضي أربعة أشهر كما لو ابتاع بعباً أو ضمن شيئاً إلى أربعة أشهر لم يكن عليه سبيل حتى يمضي الاجل وقال سليمان بن يسار أدركت بضعة عشر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى وكان على عثمان وعائشة وابن عمر وسليمان بن يسار يوقفون المولى (قال) والمولى من حلف بيمين يلزمه بها كفارة ومن

وحسابهم على الله قال أبو بكر هذا من حقها لم منعوني عقلا عما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائهم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من منع الصدقة ولم يرتد بهم أخبرنا الثقة عن عمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة أن عمر قال لا يكره هذا القول وأما عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل الحديثين قبله في المشركين مطلقا وانما يراد به والله تعالى أعلم مشركوا أهل الأوثان ولم يكن بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا قربه أحد من مشركي أهل الكتاب إلا يهود المدينة وكانوا خلفاء الأنصار ولم تكن أنصارا اجتمعت أول ما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم سلاما فوادت يهود رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يخرج إلى شيء من عداوته بقول يظهر ولا فعل حتى كانت وقعة بدر فحكم بعضها بعضا بعداوته والتعريض عليه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم ولم يكن بالحجاز غلته إلا يهودي أو نصراني بخبران وكانت الجوس بهجر وبلاد البر وفارس ثاين عن الحجاز ونهم مشركون أهل الأوثان كثير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأذن الله عز وجل على رسوله فرض قتال المشركين من أهل الكتاب فقال قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله الآية ففرض الله عز وجل قتالهم كما شاء لا معقب لحكمه بين قتال أهل الأوثان وفرض أن يقتلوا حتى يسلموا وقال أهل الكتاب ففرض أن يقتلوا حتى يعطوا الجزية أو أن يسلموا وفرق الله تعالى بين قتالهم به أخبرنا الثقة بحجبي بن حسان عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن برة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث سرية أو جيشا أمر عليهم قال إذا لقيت عدوا من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو ثلاث خلال شك علقمة ادعهم إلى الإسلام فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين فإن أجابوك فاقبل منهم وأخبرهم أنهم أن فعلوا أن لهم مال المهاجرين وعليهم ما عليهم وان اختاروا المقام دارهم أنهم كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله عز وجل كما يجري على المسلمين وليس لهم في شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوا إلى الإسلام فادعهم إلى إعطاء الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم فإن أبوا فاستم بالله عليهم وقاتلهم (قال الشافعي) حدثني عدد كلهم ثقة عن غير واحد كلهم ثقة لا أعلم إلا أن فهم سفيان الثوري عن علقمة بمثل معنى هذا الحديث لا يخالفه (قال الشافعي) وهذا في أهل الكتاب خاصة دون أهل الأوثان وليس يخالف هذا الحديث حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يعطوا الجزية أو يوالوا لا الله ولاكن أولئك الناس أهل الأوثان والذين أمر الله أن تقبل منهم الجزية أهل الكتاب والدليل على ذلك ما وصفت من فرق الله بين القتالين ولا يخالف أمر الله عز وجل أن يقتل المشركون حتى يكون الدين لله ويتلوا حيث وجدوا حتى يتوبوا ويقيموا الصلاة وأمر الله عز وجل بقتال أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية ولا تنسخ واحدة من الآي غيرها ولا واحدة من الحديثين غيره وكل فيما أزل الله عز وجل ثم من رسوله فيه (قال الشافعي) ولو جهل رجل فقال إن أمر الله بالجزية نسخ أمر بقتال المشركين حتى يسلموا جاز عليه أن يقول جاهل مثله بل الجزية منسوخة بقتال المشركين حتى يسلموا ولكن ليس فيها ما نتج لصاحبه ولا مخالف

(من يلحق بأهل الكتاب)

(قال الشافعي) انتوت قبائل من العرب قبل أن يعث الله رسوله محمد صلى الله عليه وسلم وينزل عليه الفرقان فدانت دين أهل الكتاب وقارب بعض أهل الكتاب العرب من أهل اليمن فدان بعضهم دينهم وكان من أئزل الله عز وجل فرض قتاله من أهل الأوثان حتى يسلم محال فدان من وصفته دان دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان على نبي الله صلى الله عليه وسلم لم تمسك أهل الأوثان بدين آبائهم فآخذ رسول الله صلى الله

أوجب على نفسه شيئا  
يجب عليه إذا أوجبه  
فأوجبه على نفسه  
ان جامع امرأته فوفي  
معنى المولى ولا يلزمه  
الإيلاء حتى يصرح  
بأحد أسماء الجماع  
التي هي صريحة وذلك  
قوله والله لا أنيكك ولا  
أغيب ذكرى في فرجك  
أولا أدخله في فرجك  
أولا أجامعك أو يقول  
ان كانت عذراء والله  
لا أفضلك أو ما في مثل  
هذا المعنى فهو مولى  
في الحكم (وقال في  
القديم) لو قال والله  
لا أظرك أولا أمسك  
أولا أجامعك فهذا كله  
باب واحد كلما كان  
لجماع اسم كني به عن  
نفس الجماع فهو واحد  
وهو مولى في الحكم قلنا  
مالم ينوه في أمسك في  
الحكم في القديم ونواه  
في الجديد وأجمع قوله  
فيها بخلفه لا أجامعك  
أنه مولى وان احتمل  
أجامعك بيدني وهذا

عليه وسلم الجزية من أكيدر دومة وهو رجل يقال من غسان أو من كندة وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من ذمة أهل اليمن وعامتهم عرب ومن أهل نجران وفيهم عرب فدل ذلك على ما وصفت من أن الإسلام لم يكن وهم أهل أو ثمان بل دائريين أهل الكتاب مخالفيين دين أهل الأوثان وكان في هذا دليل على أن الجزية ليست على النسب إنما هي على الدين وكان أهل الكتاب المشهور عند العامة أهل التوراة من اليهود والآنجيل من النصارى وكانوا من بني إسرائيل وأخطأ بأن الله عز وجل أنزل كتاباً غير التوراة والآنجيل والفرقان قال الله عز وجل ألم لم نبأ عاتقاً في حرف موسى وإبراهيم الذي وفى فأخبر أن لا إبراهيم صحفاً وقال تبارك وتعالى وإنه لفي زبر الأولين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت المجوس يدينون غير دين أهل الأوثان ويخالفون أهل الكتاب من اليهود والنصارى في بعض دينهم وكان أهل الكتاب اليهود والنصارى يحتفلون في بعض دينهم وكان المجوس بطرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الحجاز من دينهم ما يعرفون من دين النصارى واليهود حتى عرفوه وكانوا والله تعالى أعلم أهل كذب يجمعهم اسم أنهم أهل كتاب مع اليهود والنصارى . أخبرنا ابن عيينة عن أبي سعيد بن الرزبان عن نصير بن عاصم قال قال فرقة بن نوفل الأنصبي علام تؤخذ الجزية من المجوس وليسوا بأهل كتاب فقام إليه المستور فدأخذه بلبه وقال يا عبد الله قطع على أبي بكر وعلى أمير المؤمنين يعني علياً وقد أخذوا منهم الجزية تذهب إلى القصر فخرج علياً عليهم فقال البداءة في ظل القصر فقال علي رضي الله تعالى عنه أنا أعلم الناس بالمجوس كان لهم علم بعلومه وكتاب يسرونه وأعمالهم سكر فوقع على ابنه أو أخته فاطم عليه بعض أهل ملكته فلما صحا خلق أن يقيموا عليه الحد فلم تمتع منهم فدعا أهل ملكته فلما أتوه قال تعلمون ديننا خير من دين آدم وقد كان آدم ينكح فيه بناته وأنا على دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فتابعوه وقالوا الذين خالفوه حتى قتلوه فاصبحوا وقد أسرى على كاههم فرقع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم فهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر منهم الجزية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما روى عن علي من هذا دليل على ما وصفت أن المجوس أهل كذب ودليل أن علياً كرم الله وجهه ما أخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأخذ الجزية منهم إلا وهم أهل كتاب ولا من بعدهم ولو كان يجوز أخذ الجزية من غير أهل الكتاب لقال علي الجزية تؤخذ منهم كانوا أهل كتاب أو لم يكونوا أهل كتاب ولم أعلم من سلف من المسلمين أحداً إلا أن تؤخذ الجزية من غير أهل الكتاب . أخبرنا ياقوت بن عيينة عن عمرو أنه سمع بحالة يقول ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس أهل هجر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحديث بحالة متصل ثابت لأنه أدركه عمر وكان رجلاً في زمانه كاتباً لهالة وحديث نصير بن عاصم عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم متصل به تأخذ وفقد روى من حديث الحجاز حديثان منقطعان بأخذ الجزية من المجوس . أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر ابن الخطاب ذكر له المجوس فقال ما أدري كيف أصنع في أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يقول سنوهم سنة أهل الكتاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان ثابتاً فنفي في أخذ الجزية لأنهم أهل كتاب لأنه يقال إذا قال سنوهم سنة أهل الكتاب والله تعالى أعلم في أن تنكح نسأهم وتوكل ذنابهم قال ولوا أراد جميع المشركين غير أهل الكتاب لقال والله تعالى أعلم سنوهم جميع المشركين سنة أهل الكتاب ولكن لما قال سنوهم فقد خصهم وإذا خصهم فغيرهم مخالف ولا يخالقهم إلا غير أهل الكتاب . أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين وأن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أخذها من البربر (قال الشافعي) رحمه الله ولا يجوز أن يسأل عمر عن المجوس ويقول ما أدري كيف أصنع بهم وهو يجوز عنه أن تؤخذ الجزية من جميع المشركين (١) أي إن الشافعي يقتضي بحمل الحديث على معاملة المجوس معاملة أهل الكتاب في أخذ الجزية فقط اهـ

أنسبه بمعنى العلم والله أعلم (قال الشافعي) رحمه الله ولوقال والله لا بأسرك أولاً بأسرك أولاً أسك أو ما أنسبه هذا فان أراد جاعاً فهو مول وإن لم يرده فقير مول في الحكم ولوقال والله لا بأسرك في يدك فهو محسن ولوقال والله لا يجمع رأسي ورأسك شيء أو لا أسوانك أو لتطولن غيبتي عنك أو ما أنسبه هذا فلا يكون بذلك مولياً إلا أن يرده جاعاً ولوقال والله لا يطولن تركي لجاعك فإن غني أكثر من أربعة أشهر فهو مول ولوقال والله لا أقرب خمسة أشهر ثم قال إذا مضت خمسة أشهر فوالله لا أقرب سنة فوقف في الأولى فطلق ثم ارتجع فإذا مضت أربعة أشهر بعد رجعتهم بعد خمسة أشهر وقف فإن كانت رجعتهم في وقت لم يبق عليه فيعين السنة

لا يسأل عما يعلم أنه جائز له ولكنه سأل عن المجوس اذ لم يعرف من كتابهم ما عرف من كتاب اليهود والنصارى حتى أخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بأخذه الجزية وأمره بأخذ الجزية منهم فكتبه موقى كل ما حكيت ما يدل على أنه لا يسعه أخذ الجزية من غير أهل الكتاب

(تفريع من تؤخذ منه الجزية من أهل الاوثان)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي فكل من دان ودان بأوأم أو دان بنفسه وان لم يدن آباؤهم دين أهل الكتاب أى كتاب كان قبل نزول الفرقان وخالف دين أهل الاوثان قبل نزول الفرقان فهو خارج من أهل الاوثان وعلى الامام اذا أعطاه الجزية وهو صاغران يقبلها منهم عربيا كان أو عجميا وكل من دخل عليه الاسلام ولا يدن دين أهل الكتاب ممن كان عربيا أو عجميا فإدان تؤخذ منه الجزية ويقر على دينه أو يحدث أن يدن دين أهل الكتاب فليس للامام أن يأخذ منه الجزية وعليه أن يقتله حتى يسلم كما يقتل أهل الاوثان حتى يسلموا قال وأى مشرك ما كان ادالم يدع أهل دينه دين أهل الكتاب فهو كاهل الاوثان وذلك مثل أن يعبد الصنم وما استحسن من شئ ومن يعطل ومن في معناتهم ومن غزا المسلمون من يجهلون دينه فذكرهم وأهل كتاب (١) فهم أهل كتاب سواء أتدانوا به أو باؤهم فأنذروا أن ذلك قبل نزول الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلوا فقولهم إلا أن يعلموا غير ما قالوا وان علموا بيته تقوم عليهم لم يأخذوا منهم الجزية ولم يدعوهم حتى يسلموا أو يقتلوا وان علموا باقراره فذلك وان أقر بعضهم أنه لم يدن ولم يدن آباؤهم دين أهل الكتاب الا في وقت يذكرونه يعلم أنه قبل أن ينزل على رسوله صلى الله عليه وسلم أقررتاهم على دينهم وأخذنا منهم الجزية ولا يكون للامام أخذها إلا أن يقول أخذها منكم حتى أعلم أن لم تدنوا أو أن هذا الدين لا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا علمه لم يأخذها منكم فيما استقبل ونبت اليكم فاما أن تسلموا واما أن تقتلوا (٢) فاذا أخبرنا من الذين أسلموا منهم قوماعد ولا فائتوا الناعلى هؤلاء الذين أخذت منهم الجزية بقولهم أن لم يدنوا دين أهل الكتاب بحال الا بعد نزول الفرقان وان شهد هؤلاء النضر المسلمون أو اثنتان منهم على جماعةهم أن لم يدنوا دين أهل الكتاب الا في وقت كذا وان آباءهم كانوا يدنوا دين أهل الكتاب نبت الى من بلغ منهم ولم يدن دين أهل الكتاب الا في وقت كذا وكان ذلك بعد نزول الفرقان قال ولم يندل في صغارهم إذ كان آباؤهم دناؤا دين أهل الكتاب قبل نزول الفرقان ولو أن هؤلاء النضر العدول شهدوا على أنفسهم أنهم لم يكونوا دناؤا دين أهل الكتاب الا بعد نزول الفرقان كان اقرارا منهم على أنفسهم لا يجعله شهادة على غيرهم ولا قبل الشهادة على أحد منهم إلا أن يشتهوا عليه أن الفرقان نزل ولا يدن دين أهل الكتاب فإنا فعلوا لم أقبل منه الجزية ولو كان آباؤهم من أهل الكتاب لانه لا يكون دينه دين آباءه اذا بلغ انما يكون مقرا على دين آباءه ما لم يبلغ فلو شهدوا أن أبوا جليل مات على دين أهل الكتاب يهوديا أو نصرانيا وله ابن بالغ مخالفاً دين أهل الكتاب وابن صغير ونزل الفرقان وهما بتلك الحال فبلغ الصغير ودان دين أهل الكتاب وعاد البالغ الى دينهم أخفت الجزية من الصغير لانه كان يقر على دين أبيه ولم يدن بعد البلوغ دين غيره ولا أخذها من الكبير الذي نزل الفرقان وهو على دين غير دين أهل الكتاب

(من ترفع عنه الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدنوا دين الحق من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فكان بيننا

(١) قوله فهم أهل كتاب لعله زائد من النسخ وتأمل فان الجواب ما بعده وحرر (٢) وقوله فاذا أخبرنا الخ لم يدن كذا الجواب ولعله ينبذ اليهم فتأمل

الأربعة أشهر أو أقل لم يوقف لاني أجعل له أربعة أشهر من يوم يحل له الفرج وان قال ان قريته فعلى صوم هذا الشهر كله لم يكن موليا كما قال فعلى صوم يوم أمس ولو أصابها وقد بقي عليه من الشهر شئ كانت عليه كفارة أو صوم ما بقي ولو قال ان قريته فأنت طالق ثلاثا وقف فان فاه وغابت الحشفة طلقت ثلاثا فاذا أخرجه ثم أدخله بعد فعليه مهر مثلها وان أي أن بني مطلق عليه واحدة فان راجع فله أربعة أشهر من يوم راجع ثم هكذا حتى ينقض طلاق ذلك الملك ثلاثا ولو قال أنت على حرام يد تحريمها بلا طلاق أو البين بصرهما فليس بمول لان التحريم شئ حكم فيه بكفارة اذا لم يقع به طلاق كما لا يكون

في الآية والله تعالى أعلم أن الذين فرض الله عز وجل قتالهم حتى يعطوا الجزية الذين قامت عليهم الحجة بالبلوغ فتركوا دين الله عز وجل وأقاموا على ما وجدوا عليه آباءهم من أهل الكتاب وكان بيننا من الذين أمر الله بقتالهم عليها الذين فهم القتال وهم الرجال البالغون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل معنى كتاب الله عز وجل فأخذ الجزية من المحتلمين دون من دونهم ودون النساء وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا تقتل النساء من أهل الحرب ولا الولدان وسباهم فكان ذلك دليلا على خلاف بين النساء والصبيان والرجال ولا جزية على من لم يبلغ من الرجال ولا على امرأة وكذلك لا جزية على مغلوب على عقله من قبل أنه لا دين له تملك به تركه له الاسلام وكذلك لا جزية على مملوك لانه لا مال له يعطى منه الجزية فأما من غلب على عقله أيا ما ثم أفاق أو جن ثم أفاق فتوخذ منه الجزية لانه يجري عليه القلم في حال أفاقته وليس يخلو بعض الناس من العلة يغرب بها عقله ثم يفيق فإذا أخذت من جميع ثم غلب على عقله حسب له من يوم غلب على عقله فإن أفاق لم يرفع عنه الجزية وإن لم يفيق رفعت عنه من يوم غلب على عقله قال وإذا صولحو على أن يؤدوا عن آبائهم ونسائهم سوى ما يؤدونه عن أنفسهم فإن كان ذلك من أموال الرجال فذلك حائز وهو كما أزدد عليهم من أقل الجزية ومن الصدقة ومن أموالهم إذا اختلفوا وبغير ذلك مما يلزمهم إذا شرطوه لنا وإن كانوا على أن يؤدوها من أموال نسائهم أو آبائهم الصغار لم يكن ذلك عليهم ولأننا إن أخذنا من آبائهم ونسائهم بقولهم (٢) فلا شيء عليك فإن قالت فأنأوى بعد علمها قبل ذلك منها ومتى امتنعت وقد شرطت أن تؤدى لم يلزمها الشرط ما أقامت في بلادها وكذلك لو تجبرت بمالهالم يكن عليها أن تؤدى إلا أن تشاء ولكنها تمنع الحجاز فإن قالت أدخلها على شيء تؤخذ مني فألزمت نفسها حائز عليها لانه ليس لها دخول الحجاز وإذا صلحت على أن يؤخذ من مالهائى في غير بلاد الحجاز فإن أدته قبل وإن منعته بعد شرطه فلها منعه لانه لا يدين إلى أن على أهل الذمة أن يمنعوها من غير الحجاز ولو شرط هذا صى أو مغلوب على عقله لم يجز الشرط عليه ولا يؤخذ من ماله وكذلك لو شرط أبو الصبي أو المعتوه أو ولهما ذلك علمهم ما لم يكن ذلك لنا ولنا أن تمنعهم ما من أن يمتنعوا في بلاد الحجاز وكذلك بمنع مالهامع الذى لا يؤدى شيئا عن نفسه ولا يكون لنا منعه من مسلم ولا ذمى يؤدى عن ماله ونمنع أنفسهما قال ولأن أهل دار من أهل الكتاب امتنع رجالهم من أن يصلحو على جزية أو يجزى عليهم الحكم وأطاعوا بالجزية ولنا قوت عليهم وليس في صلحهم نظر فسلوا أن يؤدوا الجزية عن نسائهم وأبنائهم دونهم لم يكن ذلك لنا وإن صلحوا على ذلك فالصلح منتقض ولا تأخذ منهم شيئا أن سموه على النساء والأبناء لانهم قد منعوا أموالهم بالأمان وليس على أموالهم جزية وكذلك لا تأخذهم من رجالهم وأبائهم شرطها رجالهم ولم يبقوا من آبائهم ونسائهم أخذناهم من أموال من شرطها بشرطه وكذلك لو دعا إلى هذا النساء والأبناء لم يؤخذها منهم وكذلك لو كان النساء والأبناء أخلاء من رجالهم ففصلوا أن أحدهما ليس لنا أن تأخذ منهم الجزية ولنا أن نسبهم لأن الله عز وجل إنما أذن بالجزية مع قطع حرب الرجال وأن يجزى عليهم الحكم ولا حرب في النساء والصبيان إنما هي غنينة وليسوا في المعنى الذى أذن الله عز وجل بأخذ الجزية به والقول الثانى ليس لناسبهم وعليها الكيف عنهم إذا أقر وأبان يجزى عليهم الحكم وليس لنا أن تأخذ من أموالهم شيئا وإن أخذناه فقلنا رده قال وتوخذ الجزية من الرهبان والشيخ الغافى الزمن وغيره ممن عليه الحكم من رجال المشركين الذين أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم وإذا صلح القوم من أهل الذمة على الجزية ثم بلغ منهم مولود قبل حلولهم يوم أو أقل أو أكثر فرضى بالصلح سئل فإن طابت نفسه بالاداء لم يوجبها أخذت منه وإن لم تطلب نفسه قوله حول نفسه لانه إنما وجب عليه الجزية بالبلوغ والرضا وبأخذ من الامام من حين رضى على حول أصحابه وفضل ان كان عليه من سنة قبلها لا تختلف أحوالهم كأن بلغ قبل الحول بشهر

(٢) لعله ويقال لهم فلا شيء عليك تأمل كتبه مصححه

الابلاء والظهار طلاقا وان أريد بهما طلاق لانه حكم فيهما بكفارة ولو قال ان قربتك فغلاى حر عن ظهارى ان نظا هرت لم يكن مولىا حتى يظهر ولو قال ان قربتك ففقه على أن أعنتى فلا نعن ظهارى وهو مظاهر لم يكن مولىا وليس عليه أن يعتق فلانا عن ظهاره وعليه فيه كفارة عين (قال المزنى) رحمه الله أشبه بقوله أن لا يكون عليه كفارة الأثرى أنه يقول لو قال لله على أن أصوم يوم الخميس عن اليوم الذى على لم يكن عليه صوم يوم الخميس لانه لم يندرق به شئ يلزمه وان صوم يوم لازم فأى يوم صامه أجزأ عنه ولم يجعل للندرق في ذلك معنى يلزمه به كفارة فتفهم (قال الشافعي) ولو آتى ثم قال لأخرى قد أشرتكم معها

فصله على دينار كل حول فيأخذ منه اذا حال حول أحمابه نصف سدس دينار وفي حول مستقبل معهم دينار اذا أخره أخذ منه في حول أحمابه دينار ونصف سدس دينار

(الصغار مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فلم يأذن الله عز وجل في أن تؤخذ الجزية ممن أمر بأخذها منه حتى يعطوها عن يد صاغرا (قال الشافعي) وسمعت عددا من أهل العلم يقولون الصغار أن يحرى عليهم حكم الاسلام (قال الشافعي) وما أشبه ما قالوا بما قالوا لا تمتنعهم من الاسلام فاذا جرى عليهم حكمه فقد أصغرنا بما يجري عليهم منه (قال الشافعي) واذا أحاط الامام بالدار قبل أن يسي أهلها أو قهر أهلها القهر السبي ولم يسبهم أو كان على سببه بالاحاطة من قهرهم ولم يغزهم لقريةهم أو قتلهم أو كثرتهم وقوته وعرضوا عليه أن يعطوا الجزية على أن يحرى عليهم حكم الاسلام لزمه أن يقبلها منهم ولو سأله أن يعطوها على أن لا يحرى عليهم حكم الاسلام لم يكن ذلك له وكان عليه أن يقبلها حتى يسلموا أو يعطوا الجزية وهم صاغرون بأن يحرى عليهم حكم الاسلام قال فان سأله أن يتركهم من شيء من حكم الاسلام اذا لم يهزم به غيرهم أو وقع عليهم بسبب غيرهم لم يكن له أن يجبرهم اليه ولا يأخذ الجزية منهم عليه فاما اذا كان في غزوهم مشقة أو من ياراهم من المسلمين ومن يتأبهم عنهم ضعف أو بهم (١) انتصاف فلا بأس أن يوادعوا وان لم يعطوا شيئا أو أعطوه على النظر وان لم يحرم عليهم حكم الاسلام كما يجوز ترك قتالهم وموادعتهم على النظر وهذا موضوع في كتاب الجهاد دون الجزية

(مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤسرون) (قال الشافعي) واذا أسرا الامام قوم من أهل الكتاب وحوى نساءهم وذرايرهم وأولادهم فسألوهم تخليتهم وذرايرهم ونساءهم على اعطاء الجزية لم يكن ذلك له في نساءهم ولا أولادهم ولا ما غلب من ذرايرهم وأموالهم واذا أسألوهم اعطاء الجزية في هذا الوقت لم يقبل ذلك منهم لانهم صاروا غنمة أو فدايا وكان له القتل والمغن والفداء كما كان ذلك له في احرار رجالهم البالغين خاصة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمن وفداي وقتل أسرى الرجال وأذن الله عز وجل للمغن والفداء فيهم فقال فضرب الرقاب حتى اذا انتخمتهم فشدوا الوثاق فاما متابعه واما فداء (قال الشافعي) ولو كان أسرا كثر الرجال وحوى أكثر النساء والذراير والاموال وبقيت منهم بقية لم يصل الى أسرهم بامتناع في موضع أو هرب كان له وعليه أن يعطي الممتنعين أحد الجزية والامان على أموالهم ونساءهم ان لم يكن أحرز من ذلك شيئا فان أعطاهم ذلك مطلقا فكان قد أحرز من ذلك شيئا لم يكن له الوفاء به وكان عليه أن يقسم ما أحرز لهم وغيرهم بين أن يعطوا الجزية عن أنفسهم وما لم يحرز لهم أو ينفذ اليهم ولو جاء الامام رسل بعض أهل الحرب فأجابهم الى امان من جاؤا من عنده من بلد كذا وكذا على أخذ الجزية ونخالف الرسل من غزاهم المسلمين فافتحوها وحووا بلادهم نظروا فان كان الامان كان لهم قبل الفتح وقبل أن يحووا البلاد على سبيلهم وكانت لهم الذمة على ما أعطوا ولو أعطوا ذمة منتقصة على سبيلهم ونفذ اليهم وان كان سبأوهم والغلبة على بلادهم كان قبل اعطاء الامام اياهم ما أعطاهم مضى عليهم السبأ ونظلم ما أعطى الامام لانه أعطى الامان من كان رقيقا وماله غنمة أو فدايا كما لو أعطى قوما حورا أن يردهم أموالهم لم يكن ذلك له

(مسئلة اعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى انما المشركون نجس الآية قال فسمعت بعض أهل العلم يقول المسجد الحرام الحرم (قال الشافعي) وبلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينبغي لمسلم أن يؤدي الخراج ولا المشرك أن يدخل الحرم قال وسمعت عددا من أهل العلم بالغازي يروون أنه كان في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم لا يجتمع مسلم ومشرک في الحرم

(١) لعله أو بهم أي بالمسلمين انتقص تأمل كتبه معجمه

في الايسلاء لم تكن شريكها لان البين لزمته لاولى والبين لايشترك فيها ولو قال ان قريبك فانت زانية فليس يحول وان قربها فليس بقاذف الا بقذف صريح ولو قال لا أميكت سنة الامر لم يكن موليا فان وطئ وقد بقي عليه من السنة أكثر من أربعة أشهر فهو مول وان كان أقل من ذلك فليس بمول ولو قال ان أصبتك فوالله لا أصبتك لم يكن موليا حتى يصيبها فيكون موليا ولو قال والله لا أفركك الى يوم القيامة أوحى يخرج الدجال أوحى ينزل عيسى بن مريم أوحى يقدم فلان أو يموت أو يموت أو تغطي ابنك فان مضت أربعة أشهر مضت أربعة أشهر قبل أن يكون شيء مما حلف عليه كان موليا وقال في موضع آخر حتى تغطي ولعلك لم

بعد علمهم هذا فان سأل أحد من توخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم على أن يترك يدخل الحرم بحال فليس للإمام أن يقبل منه على ذلك شيئاً لأن يدع مشركاً بطأ الحرم بحال من الحالات طيباً كان أو صانعاً بئساً وغيره تعزيم الله عز وجل دخول المشركين المسجد الحرام وبعد تعزيم رسول الله ذلك وان سأل من توخذ منه الجزية أن يعطيها ويجري عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن ذلك له والحجاز مكة والمدينة واليامة ومخالفها كلها لا تتركهم يسكن الحجاز منسوخ وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم استثنى على أهل خيبر حين عاملهم فقال أفرمكم ما أفرمكم الله ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأجلانهم من الحجاز ولا يجوز صلح ذي على أن يسكن الحجاز بحال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن لا يدخل الحجاز مشركاً بحال لما وصفت من أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا يبين لي أن يحرم أن يعزمني بالحجاز ما را لا يقيم بالمدينة أكثر من ثلاث ليال وذلك مقام مسافر لانه قد يحتمل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأجلانهم عنها أن لا يسكنوها ويحتمل لو ثبت عنه لا يبين دينان بأرض العرب لا يبين دينان مقيمان ولو أن عروك الخراج أهل الذمة لما ثبت عندهم من أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل ما رأى عمر من أن أجل من قدم من أهل الذمة تاجر ثلاث لا يقيم فيها بعد ذلك لآيت ان لا يصلحوا بدخولها بكل حال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يتخذ ذي شيئاً من الحجاز داراً ولا يصلح على دخوله الاجتزاء ان صلح <sup>١</sup> أخيراً يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن ثاقب عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أن لهم أن يدخلوا الحجاز فذهب لهم بها مال أو عرض لهم بها شغل قيل لهم وكلاهما من شتم من المسلمين واخرجوا ولا يقيمون بها أكثر من ثلاث وأما مكة فلا يدخل الحرم أحد منهم بحال أبداً كان لهم بها مال أو لم يكن وان غفل عن رجل منهم فدخلها فرض أخرج مريضاً ومات أخرج ميتاً ولم يدفن بها وان مات منهم ميت فغير مكة دفن حيث يموت أو مرض فكان لا يطبق أن يحمل إلا يتلف عليه أو يذبح في مرضه ترك حتى يطبق الجمل ثم يحمل قال وان صالح الإمام أحد من أهل الذمة على شيء يأخذ في السنة منهم مما قلت لا يجوز الصلح عليه على أن يدفعوا اليه شيء في قبض ما حل عليهم فلا بد منه شيئاً لانه قد وفي له بما كان يینه وبينه وان علم بعد مضي نصف السنة بئس اليهم مكانه وأعلم أن صلحهم لا يجوز وقال ان رضيت صلحاً يجوز حدته لكم وان لم ترضوه أخذت منكم ما وجب عليكم وهو نصف ما صلحتمكم عليه في السنة لانه قد تم لكم ونبت اليكم وان كانوا صلحوا على أن سلفوا شيئاً لستين رد عليهم ما صلحوا عليه الا قدر ما استحق بمقامهم وبئس اليهم ولم أعلم أحد أجلي أحد من أهل الذمة من اليمن وقد كانت هامة وليست بحجاز فلا يصلحهم أحد من اليمن ولا بأس أن يصلحهم على مقامهم باليمن فأما سائر البلدان ما خلا الحجاز فلا بأس أن يصلحوا على المقام بها فإذا وقع لذي حتى بالحجاز وكل به ولم أحب أن يدخلها بحال ولا يدخلها بالمنفعة لأهلها ولا غير ذلك من أسباب الدخول كتجارة يعطى منها شيئاً ولا كراهية مسلم ولا غير (٢) فان أمر بأجلان من موضع فقد تمتع من الموضع الذي أجلي منه وهذا اذا فعل فليس في النفس منه شيء وإذا كان هذا هكذا فلا يبين أن تمتعوا ركوب بحر الحجاز ويمتنعوا المقام في سوا حله وكذلك ان كانت في بحر الحجاز جزائر وجبال تسكن تمتعوا سكنها لانهم من أرض الحجاز وإذا دخل الحجاز منهم رجل في هذه الحالة فان كان تقدم اليه أدب وأخرج وان لم يكن تقدم اليه لم يؤدب وأخرج وان عاد أدب وان مات منهم ميت في هذه الحال بمكة أخرج منها وأخرج من الحرم فدفن في الجمل ولا بد في الحرم بحال لان الله عز وجل قضى أن لا يقرب مشرك المسجد الحرام ولو أنتم أخرج من الحرم ولو دفن بها نبش ما لم يتقطع وان مات بالحجاز دفن بها وان

(١) قد بيض في الاصل لمتن الحديث (٢) وقوله فان أمر بأجلان له الخ المراد أنا أمر بأجلانهم من الحجاز وهذا يتضمن المنع من الإقامة به وتأمل

يكن مولى الانه قد تقطع قبل أربعة أشهر الا أن يريد أكثر من أربعة أشهر (قال المرتضى رحمه الله) هذا أولى بقوله لان أصله ان كل عين منعت الجميع بكل حال أكثر من أربعة أشهر الا أن يبحث فهو ممول وقوله حتى يشاء فلان فليس بمول حتى يموت فلان (قال المرتضى) وهذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو يموت سواء في القياس وكذلك حتى تقضى ولذا اذا أمكن القطاع في أربعة أشهر ولو قال حتى تحبلى فليس بمول (قال المرتضى) رحمه الله هذا مثل قوله حتى يقدم فلان أو يشاء فلان لانه قد يقدم ويشاء قبل أربعة أشهر فلا يكون مولى (قال المرتضى) رحمه الله عليه وأما قوله حتى يموت فهو مول بكل حال كقوله



مرض في الحرم أخرج فان مرض بالحجاز يهمل بالانحراج حتى يكون محتتملا للسفر فان احتمله أخرج قال وقد وصفت مقدمهم بالتجارات بالحجاز فيما يؤخذ منهم وأسأل الله التوفيق وأحب إلى أن لا يتركوا بالحجاز بحال التجارة ولا غيرها

### (كم الجزية)

(قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وكان معقولا أن الجزية متى يؤخذ في أوقات وكانت الجزية محتتملة للقليل والكثير (قال الشافعي) وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المين عن الله عز وجل معنى ما أراد فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خزية أهل اليمن دينار في كل سنة أو قيمته من المعافري وهي الشاب وكذلك روى أنه أخذ من أهل أيلة ومن نصارى مكة دينار عن كل إنسان قال وأخذ الجزية من أهل نجران فيها كسوة ولا أدري ما غايته ما أخذ منهم وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمة من أهل نجران يذكر أن قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وأخذها من أكيدر ومن مجوس البحرين لا أدري كم غايته ما أخذ منهم ولم أعلم أحدا قط حتى عنه أنه أخذ من أحد أقل من دينار \* أخبرنا إبراهيم بن محمد قال أخبرني اسمعيل بن أبي حكيم عن عمر بن عبد العزيز أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن أن على كل إنسان منك دينار أو قيمته من المعافري يعني أهل الذمة منهم \* أخبرني مطرف بن مازن وهشام بن يوسف باسناد لا أحفظه غير أنه حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض على أهل الذمة من أهل اليمن دينار كل سنة قلت لمطرف بن مازن فانه يقال وعلى النساء أيضا فقال ليس أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من النساء ثابثا عندنا (قال الشافعي) وسألت محمد بن خالد عن عبد الله بن عمرو بن مسلم وعدة من علماء أهل اليمن فكل حتى عن عدم ضواقلهم كلهم ثقة أن صلح النبي صلى الله عليه وسلم لهم كان لأهل ذمة اليمن على دينار كل سنة ولا يشترطون أن النساء كن فيمن تؤخذ منه الجزية وقال عامتهم ولم يأخذ من زروعهم وقد كانت لهم الزروع ولا من مواشيهم شأ علنا وقال لي بعضهم فلباء نابعض الولاة ففسد زروعهم أو أرادها فأنكر ذلك عليه وكل من وصفت أخبرني أن عامة ذمة أهل اليمن من جبر (قال الشافعي) سألت عددا كثيرا من ذمة أهل اليمن مقترعين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم أن معاذ أخذ منهم دينار على كل بالغ وسماوا البالغ الحالم قالوا كان في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم مع معاذ أن على كل حالم دينار \* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن أبي الحويرث أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى مكة يقال له موهب دينار كل سنة وأن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب على نصارى أيلة ثلثمائة دينار كل سنة وأن يضيقوا من مبرهم من المسلمين ثلاثا ولا يقضوا مسلما \* أخبرنا إبراهيم بن اسحق بن عبد الله أنهم كانوا يومئذ ثلثمائة فضرب النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ ثلثمائة دينار كل سنة (قال الشافعي) فإذا دعاهم يجوز أن تؤخذ منه الجزية إلى الجزية على ما يجوز وبذل دينار عن نفسه كل سنة لم يجز للإمام الا قبوله منه وإن زاده على دينار ما بلغت الزيادة قلت أو كثرت جاز للإمام أخذها منه لأن اشتراط النبي صلى الله عليه وسلم على نصارى أيلة في كل سنة دينار على كل واحد والضائفة زيادة على الدينار وسواء معسر بالعين من أهل الذمة وموسرهم بلغا ما بلغ يسره لا نأعلم أنه إذا صالح أهل اليمن وهم عدد كثير على دينار على المحتلم في كل سنة أن منهم المعسر فلم يضع عنه وأن فيهم الموسر فلم يزده عليه فن عرض دينار أموسرا كان أو معسر قبل منه وإن عرض أقل منه لم يقبل منه لأن من صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم لم نعلمه صالح على أقل من دينار قال فالدنيا أقل ما يقبل من أهل الذمة وعليه أن يذلوه قبوله منه عن كل واحد منهم وإن لم يرضوا فاشيا يعطيه من ماله فان صالح السلطان أحدا من يجوز أخذ الجزية منه وهو يقوى عليه على الأبد على أقل من دينار أو على أن يضع عن أعسر من أهل دينه الجزية أو على أن ينفق عليهم من بيت المال فالصالح فاسد وليس له أن

حتى أموت أنا وهو كقوله والله لا أطولك أبدأ فهو مول من حين حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال والله لا أقربك أن شئت فشاءت في المجلس فهو مول قال والايلاء في الغضب والرضا سواء لما تكون اليمين في الغضب والرضا سواء وقد أنزل الله تعالى الايلاء مطلقا ولو قال والله لا أقربك حتى أخرجك من هذا البلد لم يكن مولا لأنه قد يقدر على أن يخرجها فتبطل انقضاء الأربعة الأشهر ولا يجبر على انحراجها

### (باب الأيلاء من نسوة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو قال لا ربع نسوة والله لا أقربك فهو مول منهن كلهن يوقف لكل واحدة منهن فإذا أصاب واحدة أو اثنين خرجت من حكم

ياخذ من أحد منهم الاما صالحة عليه ان مضت مدة بعد الصلح توجب عليه بشرط شيأ وعليه أن يند  
اليهم حتى يصلحوه صلحا جائزا وان صالحوه صلحا جائزا على دينار أو أكثر فأعسر واحد منهم بخزينة والسلطان  
غير من القرماء ليس بأحق بماله من غرمائه ولا غرماءه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان قلته  
لأهل دينه قبل أن يحول الحول عليه ضرب مع غرمائه بحصة خزينة لمأضي عليه من الحول وان قضاء  
الجزية دون غرمائه كان له مالم يستعد عليه غرماءه أو بعضهم فاذا استعدى عليه بعضهم فليس له أن يأخذ  
خزينة دونهم لأن عليه حين استعدى عليه أن يقف ماله اذا أقر به أو ثبت عليه بينة فان لم يستعد عليه  
كان له أخذ خزينة منهم دونهم لانه لم يثبت عليه حق عنده حين أخذ خزينة . وان صالح أحد من أهل الذمة  
على ما يجوز له فقاب الذي فله أخذ حقه من ماله وان كان غائبا اذا علم حياته وان لم يعلم حياته سأل وكيله  
ومن يقوم بماله عن حياته فان قالوا مات وقف ماله وأخذ ما استحق فبسه في اليوم يقولون مات فان قالوا حي  
وقف ماله الا أن يعطوه متطوعين الجزية ولا يكون له أخذها من ماله وهو لا يعلم حياته الا أن يعطوها ياها  
متطوعين أو يكون يعلم ورثته كلهم وأن لا وارث له غيرهم وأن يكونوا بالعين يجوز أمرهم في مالهم فخير  
عليهم اقرارهم على أنفسهم لانه ان مات فهو مالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان أخذ الجزية من  
ماله لستين ثم ثبت عنده أنه مات قبلها مarder حصة مالم يستحق وكان عليه أن يحاص القرماء فان كان ما يصيبه  
اذا حاصصهم في الجزية عليه أقل مما أخذ رده عليهم وان كان ورثته بالعين جائز الامر فقالوا مات أمس  
وشهدشهوداً مات عام أول فسأل الورثة الوالي أن يرده عليهم خزينة سنة لم يكن على الوالي أن يردها عليهم  
لانهم يكذبون الشهود بسقوط الجزية عنه بالموت ولو جاء ناورثان فصدق أحدهما الشهود وكذب الآخر  
فكانا كرجلين شهد لهما رجلان بحقين فصدقهما أحدهما ولم يصدقهما الآخر فقبوز شهادتهما الذي  
صدقهما وترد الذي كذبهما وكان على الامام أن يرده نصف الدينار على الوارث الذي صدق الشهود ولا يرد  
على الذي كذب الشهود (قال الشافعي) وان أخذنا الجزية من أحد من أهلها فافتقر كان الامام غير ما  
من القرماء ولم يكن له أن ينفق من مال الله عز وجل على فقير من أهل الذمة لان مال الله عز وجل ثلاثة أصناف  
الصدقات فهي لأهلها الذين سمي الله عز وجل في سورة براءة والفي فلاهلها الذين سمي الله عز وجل في سورة  
الحشر والغنيمة فلاهلها الذين حضروها وأهل النجس المسلمين في الأثفال وكل هؤلاء مسلم فحرام على الامام  
وانه تعالى أعلم أن يأخذ من حق أحد من المسلمين فيعطيه مسلما غيره فكيف بذى لم يجعل الله تبارك وتعالى  
له فيما تطول به على المسلمين نصيبا الا ترى أن الذي منهم يموت فلا يكون له وارث فيكون ماله للمسلمين دون  
أهل الذمة لان الله عز وجل أتم على المسلمين بتخويلهم مالم يكونوا يتخولونه قبل تخويلهم وبأموال المشركين  
فيا وغنيمة (قال الشافعي) ويرى أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل على نصارى أيلة جزية دينار على كل  
انسان وضيافة من ماله من المسلمين وتلك زيادة على الدينار (قال الشافعي) فان بذل أهل الذمة أكثر من  
دينار بالغام بلغ كان الازيد أحب الي ولم يحرم على الامام مما زادوه شيأ وقد صالح عمر أهل الشام على أربعة  
دنانير وضيافة . أخبرنا مالك عن نافع عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب ضرب الجزية على  
أهل الذهب أربعة دنانير ومع ذلك أراق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام (قال الشافعي) وقد روى أن عمر ضرب  
على أهل الورق ثمانية وأربعين وعلى أهل اليسر وعلى أهل الأوساط أربعين وعشرين وعلى من دونهم  
اثني عشر درهما وهذا في الدرهم أشبه بذهب عسر بأنه عدل الدرهم في الدية اثني عشر درهما دينار  
. أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن حارثة بن مضرب أن عمر بن الخطاب فرض على أهل السواد ضيافة  
يوم وإيلة فن حبسه مرض أو مطر أنفق من ماله (قال الشافعي) وحديث أسلم ضيافة ثلاثة أيام أشبه لان

الابلاء ووقف الباقيتين  
حتى يفي ما يطلق ولا  
حنت عليه حتى يصيب  
الاربعة الاثني حلف  
عليهن كلهن ولو طلق  
منهن ثلاثا كان موليها  
من الباقي لانه لو جاءها  
والاثني طلق حنت ولو  
ماتت احداهن سقط  
عنه الابلاء لانه يجامع  
البواقي ولا يحنث (قال  
المرزقي) اصل قوله ان كل  
عين منعت الجماع بكل  
حال فهو بها مول وقد  
زعم أنه مول من الرابعة  
الباقية ولو طلقها  
وحدها ما حنت فكيف  
يكون منها موليها ثم بين  
ذلك بقوله لو ماتت  
احداهن سقط عنه  
الابلاء والقياس أنه  
لا ابلاء عليه حتى يوطأ  
ثلاثا يكون موليها من  
الرابعة لأنه لا يقدر أن  
يطأها الا حنث وهذا  
بقوله أولى (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ولو كان  
قال والله لا أقرب واحدة  
منكن وهو يريد من

رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الضيافة ثلاثاً وقد يكون جعلها على قوم ثلاثاً وعلى قوم يوماً وليلة ولم يجعل على آخرين ضيافة كما يختلف صلحهم فلا يريد بعض الحديث بعضاً

(بلاد العنوة)

(قال الشافعي) وإذا ظهر الإمام على بلاد أهل الحرب ونفي عنهم أهلها وظهر على بلاد وقهر أهلها ولم يكن بين بلاد الحرب التي ظهر عليها وبين بلاد الإسلام مشرك أو كان بينه وبينهم مشركون لا يمنعون أهل الحرب الذين ظهر وأعلى بلادهم وكان قاهر المن بقي محصوراً ومناظره وإن لم يكن محصوراً فإسأله أو لثك من العدو أن يدع لهم أموالهم على شيء يأخذ منهم فيها ومنها قل أو أكثر لم يكن ذلك له لانه قد صارت بلاد المسلمين ومملكتهم ولم يجزله الا قسمها بين أظهرهم كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير فانه ظهر عليها وهو في عدد المشركين من أهلها أكثر منهم وقربها مشركون من العرب غير يهود وقد أرادوا منعهم منه فلما بان له أنه قاهر قسم أموالهم كما يقسم ما حرز في بلاد المسلمين ونجسها وسألوهم وهم متحصنون منهم شوكة ثابتة أن يؤمنهم ولا يسبي درارهم فأعطاهم ذلك لأنه لم يظهر على الحصون ومن فيها فملكها المسلمون ولم يعطهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فيما ظهر عليه من الأموال اذ رأى أن لا قوة بهم على أن يبرزوا عن الحصون لمنع الأموال وكذلك لم يعطهم ذلك في حصن ظهر فيه بصفية بنت حبي وأختها وصارت في يده لانه ظهر عليه كما ظهر على الأموال ولم يكن لهم قوة على منعه اياه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل ما ظهر عليه من قليل أموال المشركين أو كثيرة أرض أودار أو غيره لا يختلف لأنه غنمة وحكم الله عز وجل في الغنمة أن تخمس وقدين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الأربعة الانحاس لمن أوجف عليها بالتسليم والركاب وإن ظهر المسلمون على طرف من أطراف المشركين حتى يكون بهم قوة على منعه من المشركين وان لم ينالوا المشركين فهو بلد عنوة يجب عليه قسمه وقسم أربعة انحاسه بين من أوجف عليه بجبل وركاب ان كان فيه عمارة أو كانت لأرض قبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكل ما وصفت أنه يجب قسمه فان تركه الامام ولم يقسمه فوقعه المسلمون أو تركه لاهله رد حكم الامام فيه لانه مخالف للكتاب ثم السنة معا فان قيل فأين ذكر ذلك في الكتاب قيل قال الله عز وجل واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله نحسه وللرسول الآية وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الأربعة الانحاس على من أوجف عليه بالتسليم والركاب من كل ما أوجف عليه من أرض أو عمارة أو مال وان تركها لاهلها اتبع أهلها بجميع ما كان في أيديهم من غلتها فاستخرج من أيديهم وجعل أجر مثلهم فيما قاموا عليه فيها وكان لاهلها أن يتبعوا الامام بكل ما فات فيها لانها أموالهم اناتها قال فان ظهر الامام على بلاد عنوة فغلبها ثم سأل أهل الأربعة الانحاس ترك حقوقهم منها فأعطوه ذلك طيبة به أنفسهم فله قبوله ان أعطوه اياه يضعه حيث يرى فان تركوه كالوقوف على المسلمين فلا بأس أن يقبله من أهله وغير أهله بما يجوز للرجل أن يقبل به أرضه وأحسب عمر بن الخطاب ان كان صنع هذا في شيء من بلاد العنوة اتعاب استطاب أنفس أهلها عنها فصنع ما وصفت فيها كما استطاب النبي صلى الله عليه وسلم أنفس من صار في يديه سبي هوازن بنجني فبن طاب نفسها رده ومن لم يطب نفسها لم يكرهه على أخذ ما في يديه

(بلاد أهل الصلح)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى فإذا غزا الامام قوماً فلم يظهر عليهم حتى عرضوا

كلهم فهو مول يوقف  
لهن فأى واحدة  
ما أصاب من خرج من  
الايلاع في البواقي لأنه  
حنث باصا به الواحدة  
فاذا حنث مرة لم يعد  
الحنث بايلاء ثانية

(باب على من يجب  
التأقبت في الايلاع ومن  
يسقط عنه)

(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى ولا تعرض للولي  
ولا لامرأته حتى تطلب  
الوقف بعد أربعة أشهر  
فاما أن ينفي واما أن  
يطلق ولوغت ذلك ثم  
طلبت كان ذلك لها لانها  
تركت ما لم يجب لها في  
حال دون حال وليس ذلك  
لسيد الامنة ولا لولي  
معتوهة ومن حلف  
على أربعة أشهر فلا  
ايلاء عليه لانها تنقضي  
وهو خارج من اليمين  
ولو حلف بطلاق امرأته  
لا يقرب امرأته أخرى  
ثم بانث منه ثم نكحها  
فهو مول (قال المزني)

عليه الصلح على شئ من أرضهم أو شئ يؤدونه عن أرضهم فيه ماها أو كثر من الجزية أو مثل الجزية فان كانوا ممن تؤخذ منهم الجزية وأعطوه ذلك على أن يجري عليهم الحكم فعليه أن يقبله منهم وليس له قبوله منهم الأعلى أن يجري عليهم الحكم وإذا قبله كتب بينه وبينهم كتابا بالشروط بينهم وأصحابهم من جاء بعده وهذه الأرض مملوكة لأهلها الذين صالحوا عليها على ما صالحوا على أن يؤدوا عنها شأيا فهي مملوكة لهم على ذلك وإن هم صالحوه على أن للسلمين من رقة الأرض شأيا فإن السلمين شركاؤهم في رقاب أرضهم عما صالحوه عليه وإن صالحوا على أن الأرض لهم وعليهم أن يؤدوا كذا من الخنطة أو يؤدوا من كل ما زرعوا في الأرض كذا من الخنطة لم يجز حتى يستبين فيه ما وصفت فيمن صالح على صدقة ماله وإذا صالحوه على أن الأرض كلها للشركين فلا بأس أن يصالحهم على ذلك ويجعلوا عليهم خراجا معلوما ما شئ يسمى يضمنونه في أموالهم كالجزية وما شئ يسمى يؤدى عن كل زرع من الأرض كذا من الخنطة أو غيرها إذا كان ذلك إذا جاع مثل الجزية أو أكثر ولا خير في أن يصالحوه على أن الأرض كلها للشركين وأنهم إن زرعوا شأيا من الأرض فللمسلمين من كل جرب أو فدان زرعهم مكيلة معلومة أو جزء معلوم لأنهم قد يزعمون فلا يثبت أو يقل أو يكثر ولا يزعمون ولا يكونون حينئذ صالحوه على جزء معلومة ولا أمر يحيط العلم أنه يأتي كافل الجزية أو يجاوز ذلك \* وأهل الصلح أحرار إن لم يظهر عليهم ولهم بلادهم إلا ما أعطوه منها \* وعلى الإمام أن يخمس ما صالحوا عليه فيدفع حصة إلى أهله وأربعة أنحاص إلى أهل النبي \* فان لم يفعل ضمن في ماله ما استهلك عليهم منه كما وصفت في بلاد العنوة وعلى الإمام أن يمنع أهل العنوة والصلح لأنهم أهل جزية كما وصفت يمنع أهل الجزية

﴿الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتؤكل ذنابهم﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم الله عز وجل في المشركين حكما أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلموا أو أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية أو يسلموا قال وأحل الله عز وجل نساء أهل الكتاب وطعامهم فقبل طعامهم ذنابهم فاحتمل إحلال الله نكاح نساء أهل الكتاب وطعامهم كل أهل الكتاب وكل من دان دينهم واحتمل أن يكون أراد بذلك بعض أهل الكتاب دون بعض فكانت دلالة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم مالا أعلم فيه مخالفا أنه أراد أهل التوراة والإنجيل من بني إسرائيل دون المجوس فكان في ذلك دلالة على أن بني إسرائيل المرادون بإحلال النساء والذنانح والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم أعلم مخالفا في أن لا تنكح نساء المجوس ولا تؤكل ذنابهم فلما دلل الإجماع على أن حكم أهل الكتاب حكما وأن منهم من تنكح نساؤه وتؤكل ذنابهم ومنهم من لا تنكح نساؤه ولا تؤكل ذنابهم وذكر الله عز وجل نعمته على بني إسرائيل في غير موضع من كتابه وما آتاهم دون غيرهم من أهل دهرهم كان من دان دين بني إسرائيل قبل الإسلام من غير بني إسرائيل في غير معنى من بني إسرائيل أن ينكح لانه لا يقع عليهم أهل الكتاب بأن أباعهم كانوا غير أهل الكتاب ومن غير نسب بني إسرائيل فلم يكونوا أهل كتاب إلا بمعنى لأهل كتاب مطلق فلم يجز والله تعالى أعلم أن ينكح نساء أحد من العرب والعجم غير بني إسرائيل دان دين اليهود والنصارى بحال أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد بن الجارى أو عبد الله بن سعيد مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحمل لنا ذنابهم وما أتاها نكاحهم حتى يسلموا أو أضرب أعناقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن كان من بني إسرائيل يدين دين اليهود والنصارى نكح نساؤه وأكل ذنابهم ومن نكح نساؤه فسي منهم أحد وطى بالملك ومن دان دين بني إسرائيل

رجسه الله وقال في موضع آخر لو أن من نكحها فأنقضت عدتها ثم نكحها نسكا حاديدا وسقط عنه حكم الأيلاء وانما سقط عنه حكم الأيلاء لأنها صارت في حال لو طلقها لم يقع طلاقه عليها ولو جاز أن تبين امرأة المولى حتى تصير ملك لنفسها منه ثم ينكحها فيبعد حكم الأيلاء جاز هذا بعد ثلاث و زوج غيره لان المين فأنقضت بعينها في امرأة بعينها ينكحان كما كانت قائمة قبل التزويج وهكذا الظاهر مثل الأيلاء ولو إلى من أمر أنه الأمة ثم اشتراها فخرجت من ملكه ثم تزوجها أو العبد من حرة ثم اشتريته فزوجته لم بعد الأيلاء لانفساخ النكاح (قال المزني) رحمه الله هنا كله أشبه بأصله لان كل نكاح أو ملك حدث لم يعمل فيه الا قول وإيلاء

من غيرهم لم تنكح نسائه ولم تؤكل ذبيحته ولم توطأ أمته واذا لم تنكح نسائهم ولم توطأ أمته تلك البين (١) لم تنكح منهم امرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان الصابون والسامرة من بني اسرائيل ودانوا دين اليهود والنصارى فلا يصل التوراة ولا صل الانجيل نكحت نسائهم وأحلت ذبايحهم وان خالفوهم في فرع من دينهم لانهم فروع قد يختلفون بينهم وان خالفوهم في أصل التوراة لم تؤكل ذبايحهم ولم تنكح نسائهم (قال الشافعي) وكل من كان من بني اسرائيل تؤكل ذبايحهم وتنكح نسائهم بدينه اليهودية والنصرانية حل ذلك منه حيثما كان محارباً أو مهانداً ومعطياً للجزية لافرق بين ذلك غير أني أكره للرجل النكاح ببلاد الحرب خوف الفتنة والسبأ عليه وعلى ولده من غير أن يكون محرماً والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن ارتد من نساء اليهود إلى النصرانية أو من نساء النصارى إلى اليهودية أو رجلاه لم يقر وأعلى الجزية ولم ينكح من ارتد عن أصل دين آبائه وكذلك اذا ارتدوا إلى محبوسية أو غيرها من الشرك لأنه إنما أخذ منهم على الاقرار على دينهم فاذا بدلوه بغير الاسلام حالت حالهم عما أخذوا من الجزية منهم عليه وأبيع من طعامهم ونسائهم

(تبدل أهل الجزية دينهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما بني عليه أن الجزية لا تقبل من أحد دان دين كتابي الآن يكون آباءه وأهوا ذلك الدين قبل نزول القرآن وتقبل من كل من ثبت على دينه ودين آباءه قبل نزول القرآن ما ثبتوا على الأديان التي أخذت الجزية منهم عليها فان بدل يهودي دينه بنصرانية أو مجوسية أو نصراني دينه بمجوسية أو بدل مجوسي دينه بنصرانية أو انتقل أحد منهم من دينه إلى غير دينه من الكفر محرم وصفت والتعطيل أو غيره لم يقتل لأنه إنما يقتل من بدل دين الحق وهو الاسلام وقيل ان رجعت اليد منك أخذت منك الجزية وان أسلمت طرحتها عنك فيما يستقبل وتأخذ منك حصة الجزية التي لم تكن لك ان أسلمت أو بدلت واذا بدلت بغير الاسلام نبذنا إليك ونفيناك عن بلاد الاسلام لان بلاد الاسلام لا تكون دار مقام لاحد الاسلام أو معاهد ولا يجوز أن تأخذ منك الجزية على غير الدين الذي أخذت منك أولاً عليه ولو أجزأه هذا أجزأ أن يقتل ويقتل اليوم أو يهوداً ويتجسس فتأخذ منه الجزية فيترك قتال الذين كفروا حتى يسلموا وإنما أذن الله عز وجل بأخذ الجزية منهم على ما داؤوا به قبل محمد صلى الله عليه وسلم وذلك خلاف ما أحد ثوانم الدين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان له مال بالغز قليل وكل به ولم يترك يقيم الاثلاثا وان كان له بغير الغز لم يترك يقيم في بلاد الاسلام لا بقدر ما يجمع ماله فان أبطأ فأكثروا يؤجل إلى الخروج من بلاد الاسلام أربعة أشهر لأنه أكرمته جعلها الله تعالى لغير المؤمنين من المشركين وأكرمته جعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم قال الله تبارك وتعالى براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين « قرأ الربيع » إلى غير مجزئ الله فأجلهم النبي صلى الله عليه وسلم ما أجلهم الله من أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا الحق بدار الحرب فعلينا أن تؤذى إليه ماله وليس لنا أن نغنه برده عن شرك إلى شرك لماسبق من الأمان له فان كانت له زوجة وولد كبار وصغار لم يبدلوا أديانهم أقرت الزوجة والولد الكبار والصغار في بلاد الاسلام وأخذ من ولده الرجال الجزية وانفامت زوجته وأأم ولده ولم تبدل دينها وهي على دين يؤخذ من أهل الجزية أقر ولدها الصغار وان كانت بدلت دينها وهي حية معه أو بدلت ثم ماتت أو كانت وثنية وله ولد صغار منها ففيهم قولان أحدهما أن يخرجهم الله لانه لا ذمة لايهم ولا أهم يقرون بها في بلاد الاسلام والثاني لا يخرجون لماسبق لهم من الذمة وان بدلواهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قلت في زوجته وولد الصغار وجار يته وعبد ومكاتبه ومدبره أقره في بلاد الاسلام فأراد اخر اجهم وكرهه فليس ذلك له وآخره فبين يجوز له بيعه من رقيقه أن يوكله أو يبيعه وأوقف مالا ان وجدت له

(١) قوله لم تنكح منهم امرأة كذا في النسخ ولعله لم تؤكل ذبيحتهم تأمل

وطها ريجدث فالقياس  
أن كل حكم يكون في  
ملك اذا زال ذلك الملك  
زال ما فيه من الحكم  
فاذا زال نكاحه  
فانت منه امرأته زال  
حكم الابلاء عنه في معناه  
(قال الشافعي) والابلاء  
بين لوقت فالير والعبد  
فيها سواء الا ترى أن  
أجل العبد وأجل الحر  
العين سنة ولو قالت قد  
انقضت الأربعة  
الأشهر وقال لم تنقض  
فالقول قوله مع يمينه  
وعليها البينة ولو ألى  
من مطلقة ملك رجعتها  
كان موليا من حين  
يرجعها ولو لم يملك  
رجعتها لم يكن موليا  
والابلاء من كل زوجة  
حره وأمة ومسلمة وذمية  
سواء

(الوقف من كتاب  
الابلاء ومن الاملاء  
على مسائل ابن القاسم  
والاملاء على مسائل  
مالك)

(قال الشافعي) رحمه

وأشهد عليه أنه ملكه للنفقة على أولاده الصغار وزوجته ومن تازمه النفقة عليه وإن لم أجده شيئاً فلا ينشأ له وقف ونفقتي بكل حال عن بلاد الاسلام إن لم يسلم أو يرجع إلى دينه الذي أخذت عليه منه الجزية وإذا مات قبل إخراجها وزنت ماله من كان يرثه قبل أن يسدل دينه لأن الكفر كله ماله واحدة ويورث الوثني الكتابي والمجوسي وبعض الكتابيين بعضاً وإن اختلفوا كما الاسلام ملة

(جماع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى جماع الوفاء بالنذر وبالعهد كل بيمين أو غيرها في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود وفي قوله تعالى يوفون بالنذر ويخافون يوماً كان شره مستطيراً وقد ذكر الله عز وجل الوفاء بالعقود بالآيمان في غير آية من كتابه منها قوله عز وجل وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الآيمان بعدتوكيدها قرأ الربيع الآية وقوله يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق مع ما ذكره الوفاء بالعهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا من سعة لسان العرب الذي خوطب به وظاهر عام على كل عقد ويشبه والله تعالى أعلم أن يكون أراد الله عز وجل أن يوفي بكل عند نذر إذا كانت في العقد طاعة ولم يكن فيما أمر بالوفاء منها معصية فإن قال قائل ما دل على ما وصفت والأمر فيه كله مطلق ومن أين كان لا حد أن ينقض عهداً بكل حال قيل الكتاب ثم السنة صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم قرى بشا بالحد بيمينه على أن يرتد من جاء منهم فأنزله الله تبارك وتعالى في أمر أن جاءتهم من مسلمة إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنعوهن الله أعلم بآياتهن ففرض الله عز وجل عليهم أن لا ترد النساء وقد أعطوهم ردمن جاء منهم ومن فحبسهن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل وعاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قوم من المشركين فأنزله الله عز وجل عليه براءتهم الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين الآية وأنزل كيف يكون للمشركين عهد عند الله وعند رسوله إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقضوا شيئاً الآية فإن قال قائل كيف كان النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل المدينة ومن صالح من المشركين قيل كان صلحهم طاعة لله بما عن أمر الله عز وجل بما صنع نصاً وأما أن يكون الله تبارك وتعالى جعل له أن يعقل من رأى عماراً ثم أنزل قضاءه عليه فصار إلى قضاء الله حل ثأوه ونسخ رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله بقلعه بأمر الله وكل كان لله طاعة في وقته فإن قال قائل وهل لأحد أن يعقد عهداً منسوخاً بنفسه قيل له ليس له أن يبتدئ عهداً منسوخاً وإن كان ابتداء فعله أن ينقضه كالسيرة أن يصلي إلى بيت المقدس ثم يصلي إلى الكعبة لأن قبلة بيت المقدس قد نسخت ومن صلى إلى بيت المقدس مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل نسخها فهو مطيع لله عز وجل كالطاعة له حين صلى إلى الكعبة وذلك أن قبلة بيت المقدس كانت طاعة لله قبل أن تنسخ ومعصية بعدما نسخت فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم تهاهت فرائض الله عز وجل فلا زاد فيها ولا ينقص منها فمن عمل منها منسوخاً بعد علمه فهو عاص وعليه أن يرجع عن المعصية وهذا فرق بين نبي الله وبين من بعده من الولاة في الناسخ والمنسوخ وفي كل ما وصفت دلالة على أن ليس للأمام أن يعقد عهداً غير مباح له وعلى أن عليه إذا عقده أن يفرضه ثم تكون طاعة الله في نقضه فإن قل فيما يشبه هذا قيل له هذا مثل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وأسر المشركون أمرهم من الانصار وأخذوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأنطلقت الانصارية على ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فنذرت أن نجها الله عز وجل عليها أن تنحرها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نذرك في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني والله تعالى أعلم لا نذرك في به فلما دلت السنة على إبطال النذر فيما يخالف المباح من طاعة الله عز وجل دل على إبطاله العقود في خلاف ما يباح من طاعة الله عز وجل

الله تعالى إذا مضت الأربعة الأشهر للولي وقف وقبله إن فئت والافطلق والقبضة الجماع الامن عنذ فنيء بالسان ما كان العذر قائماً فيخرج بذلك من الضرار ولو جامع في الأربعة الأشهر خرج من حكم الإيلا ومكفر عن عيته ولو قال أجلي في الجماع لم أؤجله أكثر من يوم فإن جامع خرج من حكم الإيلا وعليه الخنث في عيته ولا يمين أن أؤجله ثلاثاً ولو قاله قائل كان مذهبا فإن طلق والافطلق عليه السلطان واحدة (قال المزني) رحمه الله تعالى قد قطع بأنه يحرر مكانه فاما أن ينبيء وأما أن يطلق وهذا بالقياس أولى والتأقيت لا يجب الاجتهاد لازم وكذا قال في استنباط المرتد مكانه فإن تاب ولا قتل فكان أصح من قوله ثلاثاً (قال) وأما قلت

الآثرى أن بحر النافقة لم يكن معصية لو كانت لها فلما كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذرت نحرها كان نحرها معصية بغير إذن مالكها فبطل عنها عقد النذر وقال الله تبارك وتعالى في الأيمان لا يؤاخذكم الله بالألف في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته طعامة عشرة مساكين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على عين فرأى غير ما خيرا منها فلبأت الذي هو خير وليكفر عن عييه فأعلم أن طاعة الله عز وجل أن لا يني باليمين إذا رأى غير ما خيرا منها وأن يكفر بما فرض الله عز وجل من الكفارة وكل هذا يدل على أنه اعيا في بكل عهد نذر وعهد لمسلم أو مشرك كان مباحا لامعصية الله عز وجل فيه فأما ما فيه لله معصية فطاعة الله تبارك وتعالى في نقضه إذا مضى ولا ينبغي للإمام أن يعقده

(ج) (نقض العهد بلا خيانة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وأما تخافون من قوم خيانة فأنبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين (قال الشافعي) نزلت في أهل هذنة بلغ النبي صلى الله عليه وسلم عنهم شيء استدله على خيانتهم (قال الشافعي) فإذا جاءت دلالة على أن لم يوف أهل هذنة بجميع ما هادتهم عليه فله أن ينذ إليهم ومن قلته أن ينذ إليهم فعليه أن يلحقه بما منه ثم له أن يجاربه كما يجارب من لا هذنة له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال الإمام أخاف خيانة قوم ولا دلالة له على خيانتهم من خبر ولا عيان فليس له والله تعالى أعلم نقض مدتهم إذا كانت صحيحة لأن معقولا أن الخوف من خيانتهم الذي يجوز به التبذ إليهم لا يكون إلا بدلالة على الخوف (١) الآثرى أنه لو لم يكن بما يخطر على القلوب قبل العقل لهم ومعه وبعد من أن يخطر عليها أن يخونوا فإن قال قائل فإيشبهه قيل قول الله عز وجل واللاقي تخافون نشوزهن فعظوهن في المضاجع فكان معلوما أن الرجل إذا عقد على المرأة النكاح ولم يرها فقد يخطر على باله أن تنشز منه بلا دلالة ومعقولا عنده أنه إذا أمره بالعظة والهجر والضرب لم يؤمر به إلا عند دلالة النشوز وما يجوز به من بعلها ما أبيع له فيها

(د) (نقض العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وادع الإمام قوما مدة أو أخذ الجزية من قوم فكان الذي عقد الموادة والجزية عليهم رجلا أو رجلا منهم لم ينزهمهم حتى تعلم أن من بقي منهم قد أقر بذلك ورضيه وإذا كان ذلك فليس لأحد من المسلمين أن يتناول لهم ما لا وادع فإن فعل حكم عليه بما استهلك ما كانوا مستقيمين وإذا انقض الذين عقدوا الصلح عليهم أو نقضت منهم جماعة بين أظهرهم فلم يخالفوا الناقض بقول أو فعل ظاهر قبل أن يأمر الإمام أو يعزلوا بلادهم ويرسلوا إلى الإمام أناعلى صلحنا أو يكون الذين نقضوا خرجوا إلى قتال المسلمين أو أهل ذمة المسلمين فيعينون المقاتلين أو يعينون على من قاتلهم منهم فلا إمام أن يغزوهم فإذا فعل فلم يخرج منهم إلى الإمام خارج مما فعله جماعة فلا إمام قتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنيمه أموالهم كانوا في وسط دار الإسلام أو في بلاد العدو وهكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيني قرينة عقد عليهم صاحبهم الصلح بالمهادنة فنقض ولم يفار قوم فصار إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في عقد دارهم وهي معه بطرف المدينة فقتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم وغنم أموالهم وليس كلهم اشترك في المعونة على النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ولكن كلهم لزم حصنه فلم يفارق الغادر من منهم إلا نفر فخن ذلاد ما هم وأحرز عليهم وكذلك أن نقض رجل منهم فقاتل كان للإمام قتال جماعتهم كما كان يقاتلهم قبل الهدنة قد أعان على خراعة وهم في عقد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة نفر من قريش فشهدوا قتالهم فغزا النبي صلى الله عليه وسلم قريشا عام الفتح فغدا النفر الثلاثة (٢) وترك الباقيون معونة خراعة فإن خرج منهم خارج بعد مسير الإمام

(١) قوله الآثرى إلى قوله أن يخونوا كذا في النسخ ولعل الأصل الآثرى أي التبذ لم يكن بما يخطر على القلوب قبل العقل لهم ومعه فلا يكون بعد من أن الخ وقوله وترك الباقيون عطف على أعان وتأمل

السلطان أن يطلق عليه واحدة لأنه كان على المولى أن يني أو يطلق إذا كان لا يقدر على القيضة إلا به وإذا امتنع قدر على الطلاق عنه ولزمه حكم الطلاق كما يأخذ منه كل شيء وجب عليه إذا امتنع من أن يعطيه (وقال في القديم) فيها قولان (١) أحدهما وهو أحبهما إليه والثاني يضيق عليه بالحبس حتى يني أو يطلق لأن الطلاق لا يكون إلا منه (قال المزني) رحمه الله تعالى ليس الثاني بشيء وما علمت أحدا قاله (قال الشافعي) رحمه الله ويقال للذي فاه بلسانه من عذر إذا أمكنك أن تصيبها وقتلتك فإن أصبتها والفرقنا بينك

(١) قوله أحدهما وهو أحبهما الخ كذا في الأصل وله أحدهما يطلق عليه وهو أحبهما الخ تأمل كتبه معصية

والمسلمين اليهم الى المسلمين مسلما أحرز له الاسلام ماله ونفسه وصغار ذريته وان خرج منهم خارج فقال انا على الهدنة التي كانت وكانوا اهل هدية لا اهل جزية وذكرا أنه لم يكن ممن غدر ولا اغان قبل قوله اذ لم يعلم الامام غير ما قال فان علم الامام غير ما قال نبذ اليه وردته الى مأمنه ثم قاتله وسبي ذريته وغنم ماله ان لم يعلم أو يعط الجزية ان كان من أهلها فان لم يعلم غير قوله وظهر منه ما يدل على خيانتة وخبرته وأخوف ذلك منه نبذ اليه الامام والحقة بما منه ثم قاتله لقول الله عز وجل واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى نزلت والله تعالى أعلم في قوم أهل مهادنة لا أهل جزية وسواء ما وصفت فيمن تؤخذ منه الجزية أو لا تؤخذ إلا أن من لا تؤخذ منه الجزية اذا عرض الجزية لم يكن للامام أخذها منه على الايدى وأخذها منه الى مدة قال وان أهل الجزية ليخالفون غير أهل الجزية في أن يخاف الامام غدر أهل الجزية فلا يكون له أن ينبد اليهم بالخوف والدلالة كما ينبد الى غير أهل الجزية حتى يتكفوا بالعذر أو الامتناع من الجزية أو الحكم واذا كان أهل الهدنة ممن يجوز أن تؤخذ منهم الجزية فكيف خيانتهم نبذ اليهم فان قالوا نعطي الجزية على أن يجري علينا الحكم لم يكن للامام الا قبولها منهم وللامام أن يغزوا من غدر من ذى هدية أو جزية يغير عليهم ليلوا ونهارا أو يسبهم اذا ظهر القدر والامتناع منهم فان تميزوا أو يخالفهم قوم فأنظروا الوفاء وأظهر قوم الامتناع كان له غزوهم ولم يكن له الاغارة على جماعتهم واذا قاربهم دعا أهل الوفاء الى الخروج فان خرجوا وفي لهم وقتال من بقي منهم فان لم يقدر واعلى الخروج كان له قتل الجماعة ويتوق أهل الوفاء فان قتل منهم أحدا لم يكن فيه عقل ولا قود لانه بين المشركين واذا أظهر عليهم ترك أهل الوفاء فلا يغير لهم مالا ولا يسلبك لهم دما واذا اختلطوا فظهر عليهم فادعى كل أنه لم يغدر وقد كانت منهم طائفة اعترلت أسلحتهم عن كل من شك فيه فلم يقتله ولم يسبذ ريسه ولم يغير ماله وقتل وسبي ذريته من علم أنه غدر وغنم ماله

(ما أحدث الذين نقضوا الهدنة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اودع الامام قوما فأناروا على قوم مواعدين أو أهل ذمة أو مسلمين فقتلوا أو أخذوا أو الما لهم قبل أن يظهر وانقض الصلح فلا مام غزوهم وقتلهم وسباؤهم واذا ظهر عليهم أزمهم عن قتالهم وأجروا أو أخذوا ماله الحكم كما يلزم أهل الذمة من عقل وقود وضمان قال وان نقضوا العهد أو ذنوا الامام بحرب أو أظهر وانقض العهد وان لم يؤذوا الامام بحرب الا انهم قد أظهروا الامتناع في ناحيتهم ثم أجازوا أو أغير عليهم فقتلوا أو جرحوا وأخذوا المال حوروا وسبوا وقتلوا فان ظهر عليهم فضا قولان أحدهما لا يكون عليهم قود في دم ولا جرح وأخذ منهم ما وجد عندهم من مال بعينه ولم يضمنوا ماله من المال (١) ومن قال هذا قال انما فرقت بين هذا وقد حكم الله عز وجل بين المؤمنين بالقود وزعت أنك تحكم بين المعاهدين به ويجري على المعاهدين ما يجري على المؤمنين قلت استدلالا بالسنة في أهل الحرب وقياسا عليهم ثم ما لم أعلم فيه مخالفا فان قال قائل قلت قتل وحشي جزية عبد المطلب يوم أحد وحشي مشرك وقتل غير واحد من قرش غير واحد من المسلمين ثم أسلم بعض من قتل فلم يجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم على قاتل منهم قودا وأحسب ذلك لقول الله عز وجل قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف يقال نزلت في المحاربين من المشركين فكان المحاربون من المشركين خارجين من هذا الحكم وما وصفت من دلالة السنة ثم أسلم طليحة وغيره ثم ارتدوا وقتل طليحة وأخوه ثابت بن

(١) قوله ومن قال هذا الخ كذا في الأصل الذي بيدنا ولا تخلوا العبارة من تحريف ولعل الأظهر فان قال قائل لم فرقت لحرر كتبه معجمه

وبينها ولو كانت حائضا أو أحرمت مكانها بآذنه أو بغير آذنه فلم يأمرها باحلال لم يكن عليه سبيل حتى يمكن جاعها أو تحصيل أصابتها (قال) واذا كان المنع من قبله كان عليه أن ينفي في جماع أو في معذور وفي الحبس باللسان وقال في موضع آخر إذا آلى فحس استوقفت به أربعة أشهر متتابعة (قال المزني رحمه الله) الحبس والمرض عندي سواء لانه ممنوع بهما فإذا حبست عليه في المرض وكان يجهز عن الجماع بكل حال أجل المولى كان المحبوس الذي يمكنه أن تأثمه في حبسه فيصيبها بذلك أو لا (وقال) في موضعين ولو كان ينسه وبينها مسيرة أشهر وطلبه وكيلها عما يلزمه لها أمرناه أن ينفي بلسانه والمسير اليها كما يمكنه



أفرم وعكاشة من محسن بعدما أظهر طليحة وأخوه الشرك فصار آمن أهل الحرب والامتناع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورحم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهودين زنيابان جاءوه ونزل عليه فان جاؤا فاحكم بينهم بما أنزل الله فلم يجز إلا أن يحكم على كل ذي وموادة في مال مسلم ومعاهد أصابه بما أصاب مالم يصير إلى أظهر الحاربة فإذا صار إليها لم يحكم عليه بما أصاب بعد أظهرها والامتناع كالم يحكم على من صار إلى الاسلام ثم رجع عنه بما فعل في الحاربة والامتناع مثل طليحة وأصحابه فإذا أصابوا وهم في دار الاسلام غير ممنعين شيئا فيه حق لمسلم أخذ منهم وان امتنعوا بعده لم يردهم الامتناع خيرا وكانوا في غير حكم الممنعين ثم ينالون بعد الامتناع دما ومالا وأولئك انما نالوه بعد الشرك والحاربة وهو لا نالوه قبل الحاربة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن مسلما قتل ثم ارتد وحارب ثم ظهر عليه وتاب كان عليه القود وكذلك ما أصاب من مال مسلم أو معاهد شيئا وكذلك ما أصاب المعاهد والموادة لمسلم أو غيره ممن يلزم أن يؤخذ له ويخالف المعاهد المسلم فيما أصاب من حدود الله عز وجل فلا تقام على المعاهد حتى يأوطأ نعين أو يكون فيه سبب حق لغيرهم فيطلبه وهكذا حكمهم مع معاهدين قبل بتمنعان أو ينقضان (والقول الثاني) ان الرجل اذا أسلم أو القوم اذا أسلموا ثم ارتدوا وحاربوا أو امتنعوا وقتلوا ثم ظهر عليهم أقيد منهم في الدماء والجراح وضمنوا الأموال تابوا أو لم يتوبوا ومن قال هذا قال ليسوا كالحاربين من الكفار لان الكفار اذا أسلموا غفر لهم ما قد سلف وهو لا إذا ارتدوا وحاربوا فإلزامهم فلا طرح عنهم الردة شيئا كان يلزمهم لو فعلوه مسلمين بحال من دم ولا قود ولا مال ولا حد ولا غيره ومن قال هذا قال لعله لم يكن في الردة قاتل يعرف بعينه أو كان فلم يثبت ذلك عليه أو لم يطلبه ولادة الدم « قال الربيع » وهذا عندى أشبه ما يقوله عندى في موضع آخر وقال في ذلك ان لم ترده الردة شر لم ترده خيرا لأن الحد ود عليهم فاعنه فيما نالوه بعد الردة

(ما أحدث أهل الذمة الموادعون عما لا يكون نقضا) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أخذت الجزية من قوم فقطع قوم منهم الطريق أو قاتلوا رجلا مسلما فضر بوا وظلوا مسلما أو معاهدا أو زنى منهم زان أو أظهر فسادا في مسلم أو معاهد حد في ما فيه الحد وعوقب عقوبة منسكة فيما فيه العقوبة ولم يقتل إلا بان يجب عليه القتل ولم يكن هذا نقضا للعهد بحل دمه ولا يكون نقض العهد إلا بغير الجزية أو بالحكم بعد الاقرار والامتناع بذلك ولو قال أودى الجزية ولا أقرب بحكم تبذاليه ولم يقتل على ذلك مكانه وقيل قد تقدم لك أمان بأدائك الجزية واقرارك بها وقد أجتلك في أن تخرج من بلاد الاسلام ثم إذا خرج فبلغ ما منه قتل ان قدر عليه وان كان عينا للشركين على المسلمين يدل على عوراتهم وعوقب عقوبة منسكة ولم يقتل ولم ينقض عهده وان صنع بعض ما وصفت من هذا أو ما في معناه موادة إلى مدة تبذاليه فإذا بلغ ما منه قوتل إلا أن يسلم أو يكون ممن تقبل منه الجزية فيعطى القول الله عز وجل واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأمر في الذين لم يخونوا أن يتموا اليهم عهدهم إلى مدتهم في قوله إلا الذين عاهدتم من المشركين ثم لم ينقصوا شيئا ولم يظاهروا عليكم أحدا فأتموا اليهم عهدهم إلى مدتهم الآية

(المهادنة) (قال الشافعي) فرض الله عز وجل قتال غير أهل الكتاب حتى يسلموا وأهل الكتاب حتى يعطوا الجزية وقال لا يكلف الله نفسا الا وسعها فهذا فرض الله على المسلمين قتال الضربين من المشركين وأن يهادنهم وقد كف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتال كثير من أهل الأوثان بلامهادنة إذا تناطحت دورهم عنهم مثل بنى تميم وربيعة في أسد وطى حتى كانوا هم الذين أسلموا وهاذين رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا وادع حين قدم المدينة يهودا على غير ما سبوا أخذ منهم (قال الشافعي) وقتال الصنفين من المشركين فرض إذا قوى عليهم وتركه واسع اذا كان بالمسلمين عنهم وعن بعضهم ضعف أرفق ركههم للمسلمين ظهر

فان فعل والاطلق عليه (قال) ولو غلب على عقله لم يوقف حتى يرجع اليه عقله فان عقل بعد الاربعة وقف مكانه فاما أن ينيء وما أن يطلق (قال المزني) رحمه الله هذا يؤكد أن يحسب عليه مدة حبسه ومنع تأخره يوما أو ثلثا (قال الشافعي) رحمه الله ولو أحرمت قبل له ان وطئت فسد حرامك وان لم تنق طلق عليك ولو آتى ثم تظاهر أو تظاهر ثم آلى وهو يجحد الكفارة قبل أنت أدخلت المنع على نفسك فان فشت فانت عاص وان لم تنق طلق عليك ولو قالت لم يصني وقال أصبتها فان كانت نيبا فالقول قوله مع عيمه لانها تدعى مابه الفرقة التي هي اليه وان كانت بكرا أربها النساء فان قلن هي بكر فالقول قولها مع يمينها

للهادنة وغير المهادنة فاذا قوتوا فقد وصفنا السيرة في موضعها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين أو طائفة منهم لبعدها عنهم أو كثرة عددهم أو خلة بالمسلمين أو بمن يلهم منهم جاز لهم الكف عنهم ومهادنتهم على غير شيء يأخذونه من المشركين وأن أعطاهم المشركون شيئا أقل أو أكثر كان لهم أخذه ولا يجوز أن يأخذوه منهم إلا إلى مدة يرؤن أن المسلمين يقرون عليها إذا لم يكن فيه وفاة بالجزية أو كان فيه وفاة ولم يعطوا أن يجري عليهم الحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا خير في أن يعطيهم المسلمون شيئا بحال على أن يكفوا عنهم لأن القتل للمسلمين شهادة وإن الإسلام أعز من أن يعطي مشركا على أن يكف عن أهله لأن أهله قاتلين ومقتولين ظاهرون على الحق إلا في حال واحدة وأخرى أكثر منها وذلك أن يلتمهم قوم من المسلمين فيضاقون أن يسطروا الكثرة العدو وقتلهم وخلة فيهم فلا بأس أن يعطوا في تلك الحال شيئا من أموالهم على أن يتخلصوا من المشركين لأنه من معافي الضر وبات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها أو يؤسر مسلم فلا يحل إلا بقدر فلا بأس أن يفدى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا من أصحابه أسره العدو ورجلين أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا برجلين

(المهادنة على النظر للمسلمين) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قامت الحرب بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وقريش ثم أغارت سراياهم على أهل نجد حتى توفي الناس لقام رسول الله صلى الله عليه وسلم خوف الحرب بدونه من سراياه وأعداد من بعده من عدوه بنجد فنفعت من قریش أهل تهامة ومنع أهل نجد منه أهل نجد المشرق ثم اغتر رسول الله صلى الله عليه وسلم عرة الحديدية في ألف وأربعمائة فسمعت به قریش فجمعت له وجذت على منعه ولهم جوع أكثر من خراج فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فتداعوا الصلح فهادنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مدة ولم يهادنهم على الأبد لأن قتالهم حتى يسلموا فرض إذا قوى عليهم وكانت الهدنة بينه وبينهم عشرين سنين ونزل عليه في سفره في أمرهم أنافحتنا لك فتحا مينا قال ابن شهاب فما كان في الإسلام فتح أعظم منه كانت الحرب قد أخرجت الناس فلما آمنوا لم يتكلموا بالإسلام أحد يعقل الا قبله فلقد أسلم في سنين من تلك الهدنة أكثر من أسلم قبل ذلك ثم نقض بعض قریش ولم ينكر عليه غيره إنكارا يعتد به عليه ولم يعتزل داره فغزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح تخفيا لوجهه ليصيب منهم غزوة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكانت هدية قریش نظرا من رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين للامرين الذين وصف من كثرة جمع عدوهم وجددهم على قتاله وأن أرادوا الدخول عليهم وفراغه لقتال غيرهم وأمن الناس حتى دخلوا في الإسلام قال فأحب للامام أن تزلت بالمسلمين نازلة وأرجو أن لا ينزلها الله عز وجل بهم إن شاء الله تعالى مهادنة يكون النظر لهم فيها ولا يهادن إلا إلى مدة ولا يجاوز بالمدة مدة أهل الحديدية كانت النازلة ما كانت فان كانت بالمسلمين قوة قاتلوا المشركين بعد انقضاء المدة فان لم يقوا الامام فلا بأس أن يجدد مدة مثلها وودونها ولا يجاوزها من قبل أن القوة للمسلمين والضعف لعدوهم فديحدث في أقل منها وان هادنهم إلى أكثر منها فتنقضه لأن أصل الفرض قتال المشركين حتى يؤمنوا أو يعطوا الجزية فان الله عز وجل أذن بالهدنة فقال إلى الذين عاهدتم من المشركين وقال تبارك وتعالى يا الذين عاهدتم فلما يبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة أكثر من مدة الحديدية لم يجز أن يهادن إلا على النظر للمسلمين ولا تجاوز (قال) وليس للامام أن يهادن القوم من المشركين على النظر إلى غير مدة هدية مطلقة فان الهدنة المطلقة على الأبد وهي لا تجوز لما وصفت ولكن يهادنهم على أن الخيار اليه حتى إن شاء أن ينبدلهم فان رأى نظر المسلمين أن ينبدل فعل فان قال قائل فهل لهذه المدة أصل قيل نعم افتقر رسول الله

(قال المزني) رحمه الله تعالى إنما أحلفها لأنه يمكن أن يكون لم يبلغ فرجعت العذرة بحالها قال ولوارندا أو أحدهما في الاربعة اشهر أو نالها ثم راجعها أو رجع من ارتد منها في العدة استأنفى في هذه الحالات كلها أربعة اشهر من يوم حل له الفرج ولا يشبه هذا الباب الاول لانها في هذا الباب كانت محرمة كالاجنبية الشعر والنظر والجس وفي تلك الاحوال لم تكن محرمة بشئ غير الجماع (قال المزني) الفاس عندي أن ما حل له بالعقد الاول حكمه حكم امرأته والابلاء يلزمه عنفه وأما من لم تحل له بعقد الاول حتى يحدث نكاحا جديدا فحكمه مثل الايم تزوج فلا حكم للابلاء في معناه المشبه لأصله (قال) وأقل

صلى الله عليه وسلم أموال خير عتوة وكانت رجالها وذراريها الأهل حصن واحد صلحاً فصالحوه على أن  
يقرهم ما أقرهم الله عز وجل ويعلمون له والمسلمين بالسطر من الثمر فان قيل ففي هذا نظر للمسلمين قيل  
نعم كانت خير وسط مشركين وكانت يهود أهلها صحاب الفين للمشركين وأقرباء على منعها منهم وكانت وثبة  
لا توطأ إلا من ضرورة فكفوههم المؤنة ولم يكن بالمسلمين كثرة فيزلهام منهم من يمنعها فلما كثرا المسلمون أمر  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بأجلاء اليهود عن الحجاز فثبت ذلك عند عمر فأجلاهم وإذا أراد الامام أن يهادنهم  
إلى غير مدة هادتهم على أنه إذا بدله نقض الهدنة فذلك إليه وعليه أن يلحقهم بأمنهم فان قيل فلم لا يقول  
ما أقركم الله عز وجل قيل للفرق بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم في أن أمر الله عز وجل كان يأتي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالور ولا يأتي أحد غير يوحى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاء من  
المشركين يريد الإسلام فحق على الامام أن يؤمنه حتى يتوكل عليه كتاب الله عز وجل ويدعوه إلى الإسلام بالمعنى  
الذي رجوا أن يدخل الله عز وجل به عليه الإسلام لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن أحد من  
المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن  
قلت ينذ إليه أبلغه مأمنه وإبلاغه مأمنه أن يتنعم من المسلمين والمعاهدن ما كان في بلاد الإسلام وأحيث  
يتصل ببلاد الإسلام وسواء قرب ذلك أم بعد (قال الشافعي) ثم أبلغه مأمنه يعني والله تعالى أعلم منكم  
أو بمن يقتله على دينك (١) بمن يطبعك لأمانه من غيرك من عدوك وعدوه الذي لا يأمنه ولا يطبعك فإذا  
أبلغه الامام أدنى بلاد المشركين شيئاً فقد أبلغه مأمنه الذي كاف إذا أخرجه سالماً من أهل الإسلام ومن  
يجري عليه حكم الإسلام من أهل عهدهم فان قطع به بلادنا وهو من أهل الجزية كاف المشي وردا لا  
أن يقيم على إعطاء الجزية قبل منه وإن كان من لا يجوز فيه الجزية يكاف المشي أو حمل ولم يقر ببلاد  
الإسلام وألحق بأمنه وإن كانت عشرين التي يأمن فيها بعيدة فأراد أن يبلغ أبعدهم منها لم يكن ذلك على الامام  
وإن كان له مأمنان فعلى الامام الحاقه بحيث كان يسكن منها وإن كان له بلدان لم يكن يسكنها معاً  
الحقه الامام بأيهما شاء الامام ومتى سأله أن يجبره حتى يسمع كلام الله ثم يبلغه مأمنه وغيره من المشركين  
كان ذلك فرضاً على الامام ولم يجاوز به موضعه الذي استأمنه منه رجوت أن يسعه  
(مهادنة من يقوى على قتاله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سأل قوم من المشركين مهادنة  
فلا مام مهادنتهم على النظر للمسلمين رجاء أن يسلموا أو يعطوا الجزية بلا مؤنة وليس له مهادنتهم إذا لم يكن في ذلك  
نظر وليس له مهادنتهم على النظر على غير الجزية أكثر من أربعة أشهر لقول الله عز وجل براءة من الله ورسوله  
إلى الذين عاهدتم من المشركين إلى قوله إن الله يرى من المشركين ورسوله الآية وما بعدها (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى لما قوى أهل الإسلام أنزل الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم مرجعه من تبوك براءة  
من الله ورسوله فأرسل بهذه الآيات مع علي بن أبي طالب ورضي الله تعالى عنه فقرأها على الناس في الموسم وكان  
فرضاً أن لا يعطى لأحد مدة بعد هذه الآيات الأربعة أشهر لأنها الغاية التي فرضها الله عز وجل قال وجعل  
النبي صلى الله عليه وسلم لصقوان بن أمية بعد فتح مكة بسنتين أربعة أشهر لم أعلمه زاد أحد بعد أن قوى المسلمون  
على أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل كان الذين عاهدوا النبي صلى الله عليه وسلم قوماً  
موادعين إلى غير مدة معلومة فجعلها الله عز وجل أربعة أشهر ثم جعلها رسوله كذلك وأمر الله تبارك وتعالى  
نبيه صلى الله عليه وسلم في قوم عاهدوا إلى مدة قبل نزول الآية أن يتم عهدهم إلى مدتهم ما استقاموا له  
ومن خاف منه خيانة نبذ إليه فلم يجز أن يستأنف مدة بعد نزول الآية وبالمسلمين قوة إلى أكثر من أربعة  
أشهر لما وصفت من فرض الله عز وجل فيهم وما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولا أعرف كم كانت  
(١) لعله أو بمن يطبعك تأمل كتبه مختصه

ما يكون به المولى فائتسا  
في الثيب أن يغيب  
الحشفة في البرك زهاب  
العذرة فان قال لأقدر  
على اقتضاها أجل  
أجل العنين ولو جامعها  
محرمه أو حائضاً وهو  
محرم وأصم خرج من  
حكم الإيلاء ولو ألى ثم  
جن فأصابها في جنونه  
أو جنونها خرج  
من الإيلاء وكفرا إذا  
أصابها وهو صحيح  
ولم يكفرا إذا أصابها  
وهو مجنون لان القلم  
عنه مرفوع في تلك  
الحال (قال المرزقي)  
رحمه الله جعل فصل  
المجنون في جنونه  
كالصحيح في خروجه  
من الإيلاء (قال المرزقي)  
رحمه الله إذا خرج  
من الإيلاء في جنونه  
بالإصابة فكيف  
لا يلزمه الكفارة ولو لم  
يلزمه الكفارة ما كان  
حائذاً وإذا لم يكن حائذاً  
لم يخرج من الإيلاء  
(قال الشافعي) رحمه

مدته التي صلى الله عليه وسلم ومدته من أمر أن يتم اليه عهده إلى مدته قال ويجعل الامام المدة إلى أقل من أربعة أشهر إن رأى ذلك وليس بلازم له أن يهادن بحال الأعلى النظر للمسلمين وبين لمن هادن ويجوز له في النظر لمن رجا سلامه وإن تمكن له شوكه أن يعطيه مائة أربعة أشهر إذا خاف أن يفعل أن يلحق بالمشركون وإن ظهر على بلاده فقد صنع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بصفوان حين خرج هار بالي اليمن من الاسلام ثم أتم الله عز وجل عليه بالاسلام من قبل أن تأتي مدته ومدته أربعة أشهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن جعل الامام لمن قلت ليس له أن يجعل له مدة أكثر من أربعة أشهر فعليه أن ينذ اليه لما وصفت من أن ذلك لا يجوز له وبوفيه المدة إلى أربعة أشهر لا يزيد عليه ولما إذا كانت مدة أكثر من أربعة أشهر أن يقول لا أقل من أربعة أشهر لان الفساد عامها وفيها جواز الأربعة أشهر

(جماع الهدنة على أن يراد الامام من جاء ببلده مسلماً أو مشركاً)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ذكره ممن أهل العلم بالمغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم هادن قريشا عام الحديبية على أن يأمن بعضهم بعضاً وأن من جاء قريشا من المسلمين مرد إلى مرد عليه ومن جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة منهم رده عليهم ولم يعطهم أن يرد عليهم من خرج منهم مسلماً إلى غير المدينة في بلاد الاسلام والشرك وإن كان قادراً عليه ولم يذ كر أحد منهم أنه أعطاهم في مسلم غير أهل مكة شيئاً من هذا الشرط وذكر أنه أنزل عليه في مهادتهم أنافحتنا لك فتحاً مينا فقال بعض المفسرين قضيتك قضاء مينا فتم الصلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين أهل مكة على هذا حتى جاءت أم كلثوم ابنة عتبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة فنسخ الله عز وجل الصلح في النساء وأنزل الله تبارك وتعالى إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله أعلم بآمينهن الآية كلها وما بعدها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز للأمام من هذا ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل في الرجال دون النساء لأن الله عز وجل نسخ رد النساء إن كن في الصلح ومنع أن يردن بكل حال فإذا صالح الإمام على مثل ما صالح عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الحديبية صالح على أن لا يمنع الرجال دون النساء الرجال من أهل دار الحرب إذا جاء أحد من رجال أهل دار الحرب إلى منزل الامام نفسه وجاء من يطلبه من أولائه حتى ينه ويمنه بأن لا ينعه من الذهاب وأشار على من أسلم أن لا يأتي منزله وأن يذهب في الأرض فإن أرض الله عز وجل واسعة فها مراغم كثير وقد كان أبو بصير لحق بالعص مسلماً ولحق به جماعة من المسلمين فطلبوه من النبي صلى الله عليه وسلم فقال انما أعطيناكم أن لا تؤيهم ثم لا تمنعكم منهم إذا جئتم وتتركهم يتلون من المشركون ما شاؤا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا صالح الإمام على أن يبعث اليهم عن كان يقدر على بعثه منهم ممن لم يأت به لم يجز الصلح لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث اليهم منهم بأحد ولم يأمر بأبصار ولا أحبابه باتباعهم وهو يقدر على ذلك وانما معنى ردناه اليكم لم نمنعه كما تمنع غيره وإذا صالحهم على أن لا تمنعهم من نساء مسلمات جئنهم لم يجز الصلح وعليه منعهم منهم لأنهم إن لم يكن دخلن في الصلح بالحد بية فليس له أن يصلح علي هذا فنه وإن كن دخلن فيه فقد حكم الله عز وجل أن لا ترجعهن إلى الكفار ومنع رسول الله صلى الله عليه وسلم من جاءه من النساء وهكذا من جاءه من معتوه وصبي هاريا منهم لم تمكن له التحلية ينه وينهم لاتباعها معان النساء في أن لا ينعماعوا يزيدان على النساء أن لا يعرفا أو أفي أن ينال منها المشركون شيئاً ولا يرد اليهم في صبي ولا في معتوه شيئاً كما لا يرد اليهم في النساء غير المتروجات شيئاً لان الرد انما هو في المتروجات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن جاءه من عبيدهم مسلم لم يرد اليهم وأعتقه بخروجه اليه وفي اعطائهم القيمة قولان أحدهما أن يعطوهما كرا أو أثني لأن رقيقهم ليس منهم ولهم حرمة الاسلام فان قال قائل فكيف لا يكون

الله تعالى والذي كالم  
فيما يلزمه من الإيلاء  
إذا حاكم البنا وحكم الله  
تعالى على العباد واحد  
(وقال) في كتاب الجزية  
لوجاهت امرأة تستعدي  
بأن زوجها طلقها  
أو إلى منها أو تظاهر  
حكمت عليه في ذلك  
حكى على المسلمين  
ولو جاء رجل منهم  
يطلب حقاً كان على  
الإمام أن يحكم على  
المطلوب وإن لم يرض  
بحكمه (قال المزني)  
رحمه الله هذا أشبه  
القولين به لأن تأويل  
قول الله عز وجل عنده  
حتى يعطوا الجزية  
عن يد وهم صاغرون  
أن تجرى عليهم أحكام  
الاسلام (قال) وإذا  
كان العربي يتكلم  
بالسنة العجمي وآلى بأي  
لسان كان منها فهو  
مول في الحكم وإن كان  
يتكلم بأعجمية فقال  
ما عرفت ما قلت وما  
أردت إيلاء فالقول قوله

منهم قيل فان الله عز وجل يقول وأشهدوا ذوي عدل منكم فلم يختلف المسلمون أنها على الأحرار دون المالك ذوي العدل ولا يقال لرفيق الرجل هم منك انما يقال هم مالك وانما رد عليهم القيمة بانهم اذا صلحوا آمنوا على أموالهم ولهم أمان فلما حكم الله عز وجل بأن يردنفسهم لوجه لانها فائتة حكم بأن يرد قيمة المملوك لانه فائتة وارددنا عليهم فيه من النفقة فلما أن أخذنا منهم اذا فأت المسلمون اليهم مثله وما لم نعظمهم فيه شيئا من الأحرار الرجال أو غير ذوات الأزاراج لم نأخذ منهم شيئا اذا فأت المسلمون اليهم مثله لان الله عز وجل انما حكم بأن يرد اليهم العوض في الموضع الذي حكم للمسلمين بأن يأخذوا منهم مثله والقول الثاني لا يرد اليهم قيمة ولا يأخذنا منهم فحين فأت اليهم من رقيق عينا ولا قيمة لأن رقيقهم ليسوا منهم ولا يجوز للإمام اذا لم يصلح القوم الأعلى ما وصفت أن يحكمهم من مسلم كان أسيرا في أيديهم فانقلت منهم ولا يقضى لهم عليه بشيء ولو أفرغناهم منهم أرسلا على أن يؤدي اليهم شيئا لم يجز له أن يأخذ منه لهم ولم يخرج المسلم بحسبه لانه أعطاهم على ضرورة هي أكثر الاكرام وكل ما أعطى المرء على الاكرام لم يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن أسيرا في بلاد الحرب أخذنا منهم ما لا على أن يعطيهم منه عوضا كان بالخيار بين أن يعطيهم مثل ما لهم ان كان له مثل أو مثل قيمته ان لم يكن له مثل أو العوض الذي رضوا به وان كان في يده رده اليهم بعينه ان لم يكن تغير وان كان تغير رده ورد ما نقصه لانه أخذنا على أمان وانما أعطيت عنه الشرط بالأكراه والضرورة فيما لم يأخذ به عوضا وهكذا لو صلحنا قوم من المشركين على مثل ما وصفت فكان في أيديهم أسير من غيرهم فانقلت فأتانا لم يكن لنا رده عليهم من قبل أنه ليس منهم وانهم قد عسكروا عن قتل وتعذيب من كان منهم مسا كالا يسكونه عن غيره

### (أصل نقض الصلح فيما لا يجوز)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حفظنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلح أهل الحديبية الصلح الذي وفت نفي بين من قدم عليه من الرجال ووليه وقدمت عليهم أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط مسلمة مهاجرة ففأخوها بطلبانها فذبحها منهم ما وأخبر أن الله عز وجل نقض الصلح في النساء وحكم فيهن غير حكمه في الرجال وانما ذهبت إلى أن النساء كن في صلح الحديبية بأولم يدخل ردهن في الصلح لم يعط أزواجهن فيهن عوضا والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وذكر بعض أهل التفسير أن هذه الآية نزلت فيها اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن فقرأ الربيع الآية ومن قال ان النساء كن في الصلح قال بهذه الآية مع الآية التي في براءة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه الآية مع الآية في براءة قلنا اذا صلح الإمام على ما لا يجوز والطاعة نقضه كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في النساء وقد أعطى المشركين فيما حفظنا فيهن ما أعطاهم في الرجال بأن لم يستثنين وأنهم منهم وبالأية في براءة وبهذا قلنا اذا طفر المشركون برجل من المسلمين فأخذوا عليه عهدا وأمانا بأن يأتيهم أو بعث اليهم بكذا أو بعدد أسرى أو مال فخلال له أن لا يعطيهم قليلا ولا كثيرا لانها إيمان مكره وكذلك لو أعطى الإمام عليه أن يرد عليهم ان جاءه فان قال قائل ما دل على ذلك قيل له لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصير من وليه حين جاءه فذهب به فقتل أحدهما وهرب الآخر منه فلم يترك ذلك عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بل قال فولا يشبهه التحسين له ولا حرج عليه في الإيمان لانها إيمان مكره وحرام على الإمام أن يرد اليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أراد هو الرجوع حبسه وكذلك حرام على الإمام أن يأخذ منهم شيئا لهم مما صلحهم عليه وكذلك ان أعطاهم هذا في عبده أو متاع غلبوا عليه لم يكن للإمام أن يأخذ منه الشيء (١) يعطونه اياه فبأخذ الإمام برجال السلف أو مثله أو قيمته ان لم يكن له مثل ولو أعطوه اياه بيعا فهو بالخيار بين أن يرد اليهم ان لم يكن تغير

(١) فيه سقط ولعل الأصل لم يكن للإمام أن يأخذ منه لهم ويأخذ منه الشيء الخ تأمل

مع عينه ولو آتى ثم آلى  
فان حث في الأولى  
والثانية لم يعد عليه  
الإبلاء وان أراد بالبين  
الثانية الأولى فكفارة  
واحدة وان أراد غيرها  
فأحب كفارتين وقد  
زعم من خالفني الوقف  
أن القيمة فعل بحسبه  
بعد البين في الأربعة  
الاشهر ما يجماع وفيه  
معذور بلسانه وزعم  
أن عزيمة الطلاق انقضاء  
أربعة أشهر بغير فعل  
بحسبه وقد ذكرهما الله  
تعالى بلفصل بينهما  
فقلت له أ رأيت أن لو  
عزم أن لا يني في الأربعة  
الاشهر أ يكون طلاقا  
قال لا حتى يطلق قلت  
فكيف يكون انقضاء  
الأربعة الأشهر طلاقا  
بغير عزم ولا احداث  
شيء لم يكن

(باب إبلاء النكاح)  
غير المجهز والمحبوب  
من كتاب الإبل والكتاب  
النكاح والإبلاء على  
مسائل مالك

أو يعطيهم قيمته أو الثمن لأنه مكره حين اشتراه وهو أسير فلا يلزمه ما اشتري ولا إمام أن يعطيهم منه ما وجب لهم عليه بما اشتراه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا قلنا لو أعطى الإمام قوماً من المشركين الأمان على أسير في أيديهم من المسلمين ثم جاءه لم يحل له أن يزعمهم أيديهم بلا عوض لما وصفت من خلاف حال الأسير وأموال المسلمين في أيدي المشركين (١) ما أعطى النبي صلى الله عليه وسلم أهل الحبشية من رد رجالهم الذين هم أبناءهم وأخوانهم وعشائرهم الموعين منهم ومن غيرهم أن ينالوا بثلث فإن ذهب ذاهب إلى رد أبي جندل بن سهيل إلى أبيه وعياش بن أبي ربيعة إلى أهله بما أعطاهم قيل له آباؤهم وأهلهم أشفق الناس عليهم وأحرص على سلامتهم وأهلهم كانوا يسبقونهم بأنفسهم مما يؤيدهم فضلاً عن أن يكونوا متهمين على أن ينالوهم بثلث وأمر لا يحملونه من عذاب وأمانهم وأمنهم خلافهم دينهم ودين آبائهم فكانوا يتشددون عليهم ليتروا دين الإسلام وقد وضع الله عز وجل عنهم المأثم في الأكره فقال الأمان أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان ومن أسر مسلماً من غير قبيلته وقرابته فقد يقاتله بالوأن القتل ويؤم بالجويع والجهد وليس حالهم واحدة ويقال له أيضاً ألا ترى أن الله عز وجل نقض الصلح في النساء إذا كن إذا أريدن الفتنه ضعف عند عرضها عليهن ولم يفهمن فهم الرجال أن التقية تلعبن في الظهار ما أراد المشركون من القول وكان فيهن أن يصيبهن أزواجهن وهن حرام فأسرى المسلمين في أكثر من هذا الحال إلا أن الرجال ليس بمن يسكنهم وربما كان في المشركين من يفعل فيما بلغنا والله سبحانه وتعالى أعلم

### (جاء الصلح في المؤمنات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن قرأ البيع الآية (قال الشافعي) وكان يثاق الآية منع المؤمنات المهاجرات من أن يرددن إلى دار الكفر وقطع العصمة بالسلام بينهن وبين أزواجهن وذلك السنة على أن قطع العصمة إذا انقضت عدهن ولم يسلمن أزواجهن من المشركين وكان يثاقها أن يرد على الأزواج نفقاتهم ومعقولاتها أن نفقاتهم التي ترد نفقات اللائي ملكوا عقدهن وهي المهور إذا كانوا قد أعطوهن إياها وبين أن الأزواج الذين يعطون النفقات لأنهم المنوعون من نسائهم وأن نسائهم المأذون للمسلمين بأن يسكنوهن إذا آتوهن أجورهن لأنه لا إشكال عليهم في أن يسكنوا غير ذوات الأزواج إنما كان الإشكال في تكاح ذوات الأزواج حتى قطع الله عز وجل عصمة الأزواج بالسلام للنساء وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بعض العدة قبل اسلام الأزواج فلا يؤتى أحد نفقته من امرأة فأتت الأذوات الأزواج وقد قال الله عز وجل للمسلمين ولا تفسكوا بعصم الكوافر فأبانهن من المسلمين وأبان رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك بعض العدة فكان الحكم في اسلام الزوج الحكم في اسلام المرأة لا يختلفان قال وإسألوا ما أنفقتم وليسألوا ما أنفقوا يعني والله تعالى أعلم أن أزواج المشرك من المؤمنات إذا امتنعهم المشركون أتبان أزواجهن بالسلام أو توامدفع اليهن الأزواج من المهور كما يؤدى المسلمون ما دفع أزواج المسلمات من المهور وجعله الله عز وجل حكماً بينهم ثم حكم لهم في مثل ذلك المعنى حكماً ثانياً فقال عز وجل وان فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فعاقبتهم والله تعالى أعلم بربهم يفعل نفقواهم إذا لم يعفوا عنكم فهو رنساكم فأتوا الذين ذهب أزواجهن مثل ما أنفقوا كأنه يعني من مهورهم إذا فاتت امرأة مشركاً أتت مسلمة فقد أعطاهامائة في مهرها وفاتت امرأة مشركاً إلى الكفار قد أعطاهامائة حسب مائة المسلم عائة المشرك فقبل تلك العقوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكتب بذلك إلى أصحاب عهود المشركين حتى يعطى المشرك ما قاصصناه به من مهر امرأته للمسلم الذي فاتت امرأته بهم ليس له غير ذلك ولو كان المسلمة التي تحت مشركاً أكثر من مائة رد الإمام الفضل عن المائة إلى الزوج المشرك ولو كان مهر المسلمة ذات الزوج المشرك مائتين ومهر امرأة المسلم العاتية إلى الكفار مائة ففاتت (١) قوله ما أعطى مفعول فلان فتنبه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا آتت الخصى من امرأته فهو كغير الخصى إذا بقي من ذكره ما ينال به من المرأة ما يبلغ الرجل حتى يغيب الحشفة وإن كان يجيبها قيل له في بلسانك لاشئ عليك غيره لأنه ممن لا يجامع مثله (وقال في الاملاء) ولا يلاء على المحبوب لأنه لا يطبق الجامع أبداً (قال المزني) رحمه الله تعالى إذا لم يجعل ليمينه معنى يمكن أن يبحث به سقط الإبراء فهذا بقوله أولى عندي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو آتت صبيحاً ثم جب ذكره كان لها الخيار مكانها في المقام معه أو فراقه

### (كتاب الطهار)

(باب من يجب عليه الطهار ومن لا يجب عليه) من كآبي طهار قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله

قال الله تبارك وتعالى  
والذين يظاهرون من  
نساءهم الآية (قال  
الشافعي) وكل زوج

جاء ملاقة وحري عليه  
الحكم من بالغ حري  
عليه الطهار حرا كان  
أو عسدا أو ذبا وفي  
أمر أنه دخل بها أول  
مدخل بقدر على جاءها  
أو لا يقدر بأن تكون  
حائضا ومحرمه أو ارتقاء  
أو صغيره أو في عبه تلك  
رجعها فذلك كله سواء  
(قال الرزقي رحمه الله)  
ينبغي أن يكون معنى  
قوله في التي يكثر رجعتها  
أن ذلك يلزمه أن  
راجعها لانه يقول أو  
تظاهر منها لم أتبع  
التظاهر لولا قالك فيه  
الرجعة فلاحكم الايلاء  
حتى يرجع فاذا التجميع  
رجع حكم الايلاء وقد  
جمع الشافعي رحمه الله  
بينهما حيث يلزمان  
وحيث يسقطان وفي  
هذا الما وصفت بيان  
(قال الشافعي رحمه الله)

(۱) قوله لو ظاهر منها ثم  
اتبع التظهير الخ لعله لو  
آلى منها ثم أتبع الإيلاء  
الخ كما يعلم من بقية  
العارة تأمل

امراة مشركة أخرى قصص من مهرها مائة وليس على الامام أن يعطى عن فاته زوجة من المسلمين الى  
الشركين الا قصاصا من مشركا فاته زوجة البنا وان فاته زوجة المسلم مسلمة او مرتدة فنعوها فذلك  
له وان فاته على أى الحاسين كان فردوها لم يؤخذوا زوجها منهم مهر وتقتل ان لم تسلم اذا ارتدت وتقرع  
زوجها مسلمة

(تفريع أمر نساء المهادين)

[illegible]

حتى ماتت لم يكن له عوض لانه انما يعاوض بان يمنعها وهي بحضرة الامام ولو كانت المسئلة بحالها فلم  
عنوا لكن غلبت على عقلها كان لزوجه العوض ولو قدم الزوجه مسلما وهي في العدة كان أحق بها ولو قدم  
يطلبها مشركا ثم أسلم قبل أن تنقضي عدتها كانت زوجته ورجع عليه بالعوض فأخذ منه ما كان أخذه  
ولو طلب العوض أعطيه ثم لم يدم حتى تنقضي عدتها ثم أسلم فلا العوض لا يشاهد بان منه بالاسلام في ملك  
النكاح ولو نكحها بعد لم يرجع عليه بالعوض لانه انما ملكها بعقد غيره وان قدمت امرأته من بلاد  
الاسلام أو غيرهما حيث ينفذ امر الامام ثم جاز وجهها يطلبها الى الامام لم يعط عوضا لانها لم تقدم عليه وواجب  
على كل من كانت بين ظهرانيه من المسلمين أن يمنعها زوجها ومتى ما صارت الى دار الامام فنعها منه فله  
العوض ومتى طلبها زوجها وهي في دار الامام فجاز وجهها فلم يرفعها الى الامام حتى تنصت عن دار الامام لم  
يكن له عوض لانه انما يكون له العوض بان تقيم في دار الامام ومتى طلبها بعد موتها أو من غيرها في دار الامام  
فلا عوض له ولو قدمت مسئلة ثم ارتدت استنبت فان تاب والقتل فان قدم زوجها بعد القتل فقد قامت  
ولا عوض وان قدم قبل أن ترتد فارتدت وطلبها لم يعطها والعوض واستنبت فان تاب والقتل وان  
قدم وهي مرتدة قبل أن تقتل فطلبها أعطى العوض وقتلت مكانها ومتى طلبها ففقد استوجب العوض  
لان على الامام منعه منها وان قدمت وطلبها الزوجه ثم قتلها رجل فعليه القصاص أو العقل ولزوجه العوض  
وكذلك لو قدم وفيها الحياة لم تمت وان كان يرى أنها في آخر رمق لانه يمنعها في هذه الاحوال الآن تكون جنبي  
عليها جناية فصار في حال لا تعيش فيها الا كما تعيش الذبيحة فهي في حال الميتة فلا يعطى فيها عوضا واذا  
كان على الامام منعه باهاق هذه الاحوال بأن تكون في حكم الحياة كان له العوض ولا يستوجب العوض  
بحال الآن يطلبها الى الامام أو وال يخلفه ببلده فان طلبها الى من دون الامام من عامة أو خاصة الامام أو  
وال من لم يوله الامام هذا فهذا لا يكون له به العوض ومتى وصل الى الامام طلبها بها وان لم يصل اليه فله  
العوض وان ماتت قبل أن تصل الى الامام ثم طلبها اليه فلا عوض له وان كانت القادسة مملوكة مستروجة  
رجلا حرا أو مملوكا أو امرا الامام باختيار فراق الزوجه ان كان مملوكا وان كان حرا فطلبها أو مملوكا فلم تحضر فراقه  
حتى قدم مسلما فهي على النكاح وان قدم كافرا فطلبها فن قال نعتي ولا عوض لمولاه لانها ليست منهم  
فلا عوض لمولاه ولا زوجها كما لا يكون لزوجه المرأة المأسورة فيهم من غيرهم عوض ومن قال نعتي  
ويرد الامام على سيدها فتمت فزوجه العوض اذا كان حرا وان كان مملوكا فلا عوض له الا أن يجتمع طلبه  
وطلب السيد فيطلب هو امرأته بعقد النكاح والسيد المال (١) مع طلبه فان انفرد أحد هما دون الآخر  
فلا عوض له وان كان هذا بيننا وبين أحد من أهل الكتاب فباعتنا امرأته رجل منهم مشركا أو امرأة غير  
كأبي وهذا العقد بيننا وبينه فطلبها زوجها لم يكن لنا منعه منها اذا كان الزوجه القادم أو محرما لها أو كالتبه  
اذا سأل ذلك وان كان الزوج القادم فطلبها زوجها وأسبلت أعطيناها العوض وان لم تسلم دفعناها اليه ولو  
خرجت امرأته من محلهم معنوه منعنا زوجها منها حتى يذهب عنها فاذا ذهب فان قلت خرجت مسئلة  
وانا أعقل ثم عرض لي فقد وجب له العوض وان قلت خرجت معنوه ثم ذهب هذا عني فانا أسلم منعناها  
منه وان طلبها يومئذ أعطيناها العوض وان لم يطلبها فلا عوض له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خرجت  
اليه امهم زوجة رجل لم تلغ وان عقلت فوصفت الاسلام منعناها منه بصفة الاسلام ولا يعطى حتى تلغ  
وإذا بلغت وثبت على الاسلام أعطيناها العوض اذا طلبها بعد بلوغها وثبت على الاسلام فان لم يطلبها بعد  
ذلك لم يكن له عوض من قبل أنه لا يكمل اسلامها حتى تقتل على الردة الا بعد البلوغ ولو جاءتنا بغيره لم تلغ  
فوصفت الاسلام وجاز وجهها وطلبها فنعها منها فبلغت ولم تصف الاسلام بعد البلوغ فتكون من الذين

(١) قوله مع طلبه أي طلب المولود امرأته تنبه

نعماني ولو تظاهر من  
امرأته وهي أمه ثم  
استراها فسد النكاح  
والظهار بحاله لا يقربها  
حتى يكفر لانيها  
لزمه وهي زوجة ولا  
يلزم المخلوب على عقله  
الامن سكر (وقال في  
القديم) في ظهار  
السكران قولان  
أحدهما يلزمه والاخر  
لا يلزمه (قال المزني)  
رحمه الله تعالى يلزمه  
أولى وأشبه بأقارب ولا  
يلزمه أشبه بلحق عندي  
اذا كان لا يميز (قال  
المزني رحمه الله) وعلة  
جواز الطلاق عنسده  
ارادة المطلق والطلاق  
عنده على مكره لا ارتفاع  
ارادته والسكران الذي  
لا يعقل معنى ما يقوله  
لا ارادة له كالنفس فان  
قبل لانه ادخل ذلك على  
نفسه قبل أولي وان  
أدخله على نفسه فهو  
في معنى ما أدخله على  
غيره من ذهاب عقله  
وارتضاع ارادته ولو



افترق حكمه في المعنى الواحد لا خلافاً في نسبه من نفسه ومن غيره لاختلف حكم من جن بسبب نفسه وحكم من جن بسبب غيره فيجوز بذلك طلاق بعض المجانين فان قيل ففرض الصلاة يلزم السكران ولا يلزم المجنون قيل وكذلك فرض الصلاة يلزم النساء ولا يلزم المجنون فهل يجوز طلاق النواول وجوب فرض الصلاة عليهم فان قيل لا يجوز لانه لا يعقل قيل وكذلك طلاق السكران لانه لا يعقل قال الله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فلم تكن له صلاة حتى يعلمها ويريدها وكذلك لا طلاق له ولا طهار حتى يعلمه ويريه وهو قول عثمان بن عفان وابن عباس وعمر بن عبد العزيز ويحيى بن سعيد واليث بن سعد وغيرهم

أمرنا بالاعتناء بما نهى عن أن لا ندفعهن إلى أزواجهن حتى وصفت الاسلام بعد وصفها الاسلام والبلوغ لم يكن له عوض وكذلك ان بلغت معتوهة لم يكن له عوض ، والقول الثاني أن له عوض في كل حال منعناها منه بصفة الاسلام وان كانت صبية واداءه زوج المرأة بطلبها فلم يرتفع إلى الامام حتى أسلم وقد خرجت امرأته من العدة لم يكن له عوض ولا على امرأته سبيل لانه لا يمنع من امرأته اذا أسلم الا بانقضاء عدتها ولو كانت في عدتها كانا على النكاح وانما يعطى العوض من منع امرأته ولو قدم وهي في العدة ثم أسلم ثم طلبها إلى الامام خلى بينه وبينها فان لم يطلبها حتى ارتدت بعد اسلامه ثم طلب العوض لم يكن له لأنه لما أسلم صار ممن لا يمنع امرأته فلا يكون له عوض لاني أمتنعها منه بالردة فان لحق بدار الحرب مرتدا فسأل العوض لم يعطه لما وصفت ولو قدمت مسلمة ثم ارتدت ثم طلب (١) منها الاسلام الاول ومنع منها بالردة وان رجعت إلى الاسلام في العدة فهو أحق بها وان رجعت بعد مضي العدة والعصمة منقطعة بينهما فلا عوض وكل ما وصفت فيه العوض في قول من رأى أن يعطى العوض وفيه قول نال يعطى الزوج المشرک الذي جاءت زوجته مسلمة العوض ولو شرط الامام رد النساء كان الشرط منتقضا ومن قال هذا قال ان شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل الحديبية اذ دخل فيه أن يرد من جاءهم وكان النساء منهم كان شرطاً صحيحاً فنسخه الله ثم رسوله لاهل الحديبية ورد عليهم فيما نسخ منه العوض ولم ياقض الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن لا ترد النساء لم يكن لأحد ردهن ولا عليه عوض فيهن لان شرط من شرط رد النساء بعد نسخ الله عز وجل ثم رسوله لاهل الباطل ولا يعطى بالشرط الباطل شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال هذا لم يرد مملوكاً بحال ولا يعطيه فيهم عوضاً أو أشبههم أن لا يعطوا عوضاً ولا آخر كما وصفت يعطون فيه العوض ومن قال هذا لا يزد إلى أزواج المشرکين عوضاً لم يأخذ للمسلمين فيما وازواجهن عوضاً وليس لأحد أن يعقده هذا العقد الا بالخليفة أو رجلاً يأمر بالخليفة لانه يلى الاموال كلها فمن عقده غير خليفة فعقده مردود وان جاءت فيه امرأة أو رجل لم يرد للمشرکين ولم يعطوا عوضاً ونزل اليهم واذا عقد الخليفة فأتوا وعزل واستخلف غيره فعليه أن يفي لهم بما عقد لهم الخليفة قبله وكذلك على والى الامر بعده انفاذاً إلى انقضاء المدة فان انقضت المدة فن قدم من رجل أو امرأة لم يرد له ولم يعط عوضاً وكانوا كاهل دار الحرب قدم علينا نساؤهم ورجالهم مسلمين فنقبلهم ولا نعطي أحداً عوضاً من امرأته في قول من أعطى العوض فان هادناهم على الترك سنة فقدمت علينا امرأة أو رجل منهم وكان الذين هادونا من أهل الكتاب أو من دان دينهم قبل زول الفرقان وأسلموا في دارهم أو أعطوا الجزية ثم جاؤنا بطلبون رجالهم ونساءهم قيل قد انقضت الهدنة وخير لكم دخولكم في الاسلام وهو لأمر جالك فان أجوار جعوا وان أجبوا أقاموا وان أجبوا انصرفوا ولونقضوا العهد يبنوا بينهم لم يعطوا عوضاً من امرأته رجل منهم ولم يرد اليهم منهم مسلم وهكذا لو هادنا قومًا هكذا أو اتانا رجالهم فلبنا بين أولياهم وبينهم ثم نقضوا العهد كان لنا انخرجهم من أيديهم وعيننا طلبهم حتى نخرجهم من أيديهم لانهم تركوا العهد يبنوا بينهم وسقط الشرط وهكذا لو هادنا من لا تؤخذ منه الجزية في كل ما وصفته الا أنه ليس لنا أن نأخذ الجزية واذا هادنا قومًا رددنا اليهم ما فات البنا من بهائم أموالهم وأمتعتهم لانه ليس في البهائم حرمة تمنعهم من أن نصيرها إلى مشرك وكذلك المتاع وان صارت في يد بعضنا فعليه أن يصيرها اليهم ولو استمتع بها واستهلكها كان كالغصب يلزمهم ما يلزم العاصب من كراء ان كان لها وقيمة ما هلك منها في أكرما كانت قيمته فقط

(١) لعله لم يمنع منها بالاسلام الخ وتأمل كتيبه مصححه

[illegible]

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا ارتد سكران لم يستب في سكره ولم يقتل فيه (قال المزني) رحمه الله وفي ذلك دليل أن لا حكم لقوله لا أتوب لأنه لا يعقل ما يقول فكذلك هو في الطلاق والظهار لا يعقل ما يقول فهو أحد قوله في القديم (قال) ولو تظاهر منها ثم تركها أكثر من أربعة أشهر فهو مظاهر ولا إيلاء عليه وقوله لا يكون المظاهر به مولى ولا المولى بالإيلاء مظاهرا وهو مطيع لله تعالى بترك الجماع في الظهار عاص له لو جامع قبل أن يكفر وعاص بالإيلاء وسواء كان مضارا بترك الكفارة أو غير مضارا لأنه يأثم بالضرار كما يأثم لو آلى أقل من أربعة أشهر يريد ضرارا ولا يحكم عليه بحكم الإيلاء ولا يحال حكم الله عما أنزل

فيه ولو تظاهروا به  
طلاقاً (١) كان طلاقاً أو  
طلق بر يد ظهارة كان  
طلاقاً وهذه أصول ولا  
ظهار من أمة ولا أم ولد  
لان الله عز وجل يقول  
والذين يظاهرون من  
نساءهم كما قال يولون  
من نسائهم والذين  
يرمون أزواجهم  
فعلنا عن الله عز وجل  
أنها ليست من نساءنا  
وانما نساؤنا أزواجنا  
ولولزمها واحد من هذه  
الأحكام لزمها كلها

(باب ما يكون ظهاراً  
وما لا يكون ظهاراً)

(قال الشافعي) رحمه  
الله الظهار أن يقول  
الرجل لامرأته أنت  
علي كظهر أمي فان قال  
أنت مني أو أنت مني  
كظهر أمي وما أشبهه  
فهو ظهار وإن قال  
فرجك أو رأسك أو  
ظهرك أو جلدك أو  
يدك أو رجلك علي  
كظهر أمي كان هذا

(١) لعله كان ظهاراً  
كما يؤخذ من عبارة الأئم  
فراجعها كتبه معجبه

تحت ثيابه أو احتلم أو استكمل خمس عشرة سنة قبل ذلك فهذه الشروط لازمة له إن وضها فان لم رضها  
فلا عقده ولا جرية علي أبنائك الصغار ولا صبي غير بالغ ولا مغلوب علي عقله ولا مملوك فإذا أفاق المغلوب علي  
عقله وبلغ الصبي وعق المملوك منكم فدان دينكم فعليهم جزييتكم والشروط عليكم وعلي من رضيه ومن  
سخطه منكم نبدنا اليه ولكم أن نمنعكم وما يحل ملكه عندنا لكم من مـ سلم أو غيره بظلم عما نمنع به  
أنفسنا وأموالنا ونحكم لكم فيه علي من جرى حكمنا عليه بما نحكم به في أموالنا وما يلزم المحكوم في أنفسكم  
فليس علينا أن نمنع لكم شيئاً ملكتموه محرماً من دم ولا ميتة ولا حجر ولا خنزير كما نمنع ما يحل ملكه ولا نعرض  
لكم فيه إلا أنا لاندعكم تظهروا في أمصار المسلمين فيما ناله منه سلم أو غيره لم نقرمه عنه لانه محرم ولا نمن  
لمحرر وزجره عن العرض لكم فيه فان عاد أدب بغير غرامة في شيء منه وعليكم الوفاء بجميع ما أخذنا عليكم  
وأن لا تغشوا مسلماً ولا تظاهروا وعدهم عليهم بقول ولا فعل عهد الله وميثاقه وأعظم ما أخذ الله علي أحد  
من خلقه من الوفاء بالميثاق ولكم عهد الله وميثاقه وذمة فلان أمير المؤمنين وذمة المسلمين بالوفاء لكم وعلي  
من بلغ من أبنائكم ما عليكم بما أعطيناكم ما بقيتم بجميع ما شرطنا عليكم فان غيرتم أو بدلت فذمة الله ثم  
ذمة فلان أمير المؤمنين والمسلمين برية منكم ومن غاب عن كتابنا من أعطينا ما فيه فرضيه اذا بلغه فهذه  
الشروط لازمة ولنا فيه ومن لم يرض نبدنا اليه شهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان شرط عليهم  
ضيافة فاذا فرغ من ذلك الجزية كتب في أثر قوله ولا شيء عليكم في أموالكم غير الدينار في السنة والضيافة علي  
ما يستأكل من ماله مسلم أو جماعة من المسلمين فعليهم أن ينزله في فضل منازلهم فيما يكتسبه من حرا وبرد  
ليلة ويوماً ولاننا نشارطوا لانا يطعمهم من نفقة عامة أهله مثل الخبز والخل والحسن واللين والحيثان والحم  
والبقول المطبوخة ويعطونه واحدة تبناً وما يقوم مقامه في مكانه فان أقام أكثر من ذلك فليس عليه  
ضيافة ولا عقوبة وعلي الوسط أن ينزل كل من ماله رجلين وثلاثة لا يزيد عليهم ويصنع لهم ما وصفت  
وعلي الموسع أن ينزل كل من ماله ما بين ثلاثة إلى ستة لا يزيدون علي ذلك ولا يصنعون بدوهم الا ما وصفت  
الا أن يتطوعوا لهم بأكثر من ذلك فان قلت المارة من المسلمين بقرهم وعدلوا في تزيينهم فان كثرت الجش  
حتى لا يحتملهم منازل أهل القبي ولا يجدون منزلاً أنزلهم أهل الحاجة في فضل منازلهم وليست عليهم ضيافة  
فان لم يجدوا فضلاً من منازل أهل الحاجة لم يكن لهم أن يخرجوهم وينزلوا منازلهم اذا كانوا قلة من  
يضيفهم فأنهم سبق الي الزول فهو أحق به وان جاءوا معاً فراعوا فان لم يفعلا وغلب بعضهم بعضاً ضيف الغالب  
ولا ضيافة علي أحداً كثيراً ما وصفت فاذا نزلوا يقوم آخرون من أهل الذمة أحببت أن يدع الذين قروا القرى  
ويقرى الذين لم يقر واذا ضاق عليهم الأمر فان لم يقرهم أهل الذمة لم يأخذ منهم ثمن القرى فاذا مضى القرى  
لم يؤخذوا به (١) اذا سألهم المسلمون ولا يأخذ المسلمون من ثمار أهل الذمة ولا أموالهم شيئاً بغير إذنتهم  
واذا لم يشترطوا عليهم ضيافة فلا ضيافة عليهم وأبهم قال أو فعل شيئاً ما وصفته نقض العهد وأسلم لم يقتل  
اذا كان ذلك قولاً وكذلك اذا كان فعلاً لم يقتل الا أن يكون في دين المسلمين ان فعله قتل حداً أو قصاصاً فيقتل  
بحد أو قصاصاً لا نقض عهد وان فعل ما وصفتنا وشرط أنه نقض العهد الذمة فلم يسلم ولكنه قال أتوب  
وأعطي الجزية كما كنت أعطيها أو علي صلح أجده عوقب ولم يقتل الا أن يكون فعل فعلاً (٢) يوجب  
القصاص بقتل أو قوداً ما مادون هذا من الفعل أو القول وكل قول فيعاقب عليه ولا يقتل (قال الشافعي)  
رحمه الله فان فعل أو قال ما وصفتنا وشرط أنه يحل دمه فظفرنا به فامتنع من أن يقول أسلم أو أعطي جزية قتل  
وأخذنا ما بقا

(١) كذا في النسخ ولعله ينالهم أو تائبهم أو نحو (٢) وقوله يوجب القصاص الخ لعل أصله يوجب  
القتل بحد أو قوداً الخ وتأمل كتبه معجبه

(الصلح على أموال أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قال فكان معقولا في الآية أن تكون الجزية غير جائزة والله تعالى أعلم الامه لو ما تم دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معنى ما وصفت من أنها معلوم فأما ما لم يعلم أقله ولا أكثره ولا كيف أخذ من أخذ من الولاء له ولا من أخذ منه من أهل الجزية فليس في معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا توقف على حده ألا ترى أن قال أهل الجزية تعطيتكم في كل مائة سنة درهما وقال الوالي بل أخذ منكم في كل شهر دينار لم يقم على أحد هذا ولا يجوز فيها إلا أن يستن فيها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنأخذ بأقل ما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون لوال إن يقبل أقل منه ولا يرد له لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها معلومة ألا ترى أنه أخذها ديناراً وازداد فيها ضيقة فأخذ من كل إنسان من أهل اليمن ديناراً ومن أهل أيلة مثله وأخذ من أهل نجران كسوة وأعلنى علماء من أهلها أنها تجاوز قيمة دينار ولم يجز في الآية إلا أن تكون على كل بالغ لأعلى بعض البالغين دون بعض من أهل دين واحد فلا يجوز والله تعالى أعلم أن تؤخذ الجزية من قوم من أموالهم على معنى تضعيف الصدقة بلائى عليهم فيها وذلك أن ذلك لو جاز كان منهم من لا مال له لم يجب فيه الصدقة وإن كان له مال كثير من عرض ودور كغلة وغيره فليكونون بين أظهرهم قارين على دينهم بلا جزية ولم يبع هذا إلا لأن يكون أحد من رجالهم خليماً من الجزية ويجوز أن يؤخذ من الجزية على ما صلحوا عليه من أموالهم تضعيف صدقة أو غنم أو ربع أو نصف أموالهم أو أنزلها أو نقي أن يقال من كان له منكم مال أخذ منه ما شرط على نفسه وشرطوا له في ماله ما كان يؤخذ منه في السنة تكون قيمته ديناراً أو أكثر فإذا لم يكن له ما يجب فيه ما شرط أو هو أقل من قيمة دينار فعليه ديناراً وتمام ديناراً وإنما اخترت هذا أنها جزية معلومة الأقل وأن ليس منهم خلى منها قال ولا يفسد هذا لأنه شرط يتراضيان به لا يبيع بينهما فيفسد بما تقسده البيوع كالم يفسد أن يشترط عليهم الضيقة وقد يتابع عليهم فتلزمهم وتعب فلا يلزمهم بغنمها شئ قال ولعل عمر أن يكون صالح من نصارى العرب على تضعيف الصدقة وأدخل هذا الشرط وإن لم يحمل عنه وقد روى عنه أنه أي أن يقرر العرب الأعلى الجزية فأنفوا عنها وقالوا أننا أخذنا منكم على معنى الصدقة مضعفة كما نأخذ من العرب المسلمين فأبى فلم يفت منهم جماعة بالروم ففكر ذلك وأجابهم أن تضعيف الصدقة عليهم فصالحه من بقي في بلاد الإسلام عليها فلا بأس أن يصالحهم عليها على هذا المعنى الذي وصفت من التي

ظهارا ولو قال كدتن أي أو كراس أي أو ليدها كان هذا طهارا لأن التلذذ بكل أمه محرم ولو قال كأي أو مثل أي وأراد الكرامة فلاظهار وإن أراد اظهار فهوظهار وإن قال لانية لى فليس بظهار وإن قال أنت على كظهر امرأة محترمة من نسب أو رضاع قامت في ذلك مقام الأم لأن النسب صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (قال المزني) رحمه الله تعالى وحفظه وغيرى عنه لا يكون مظاهرا بمن كانت حلالا في حال ثم حرم بسبب كما حرم نساء الآباء وحلائل الأبناء بسبب وهو لا يجعل هذا ظهارا ولا في قوله كظهر أبي (قال) ويلزم الحث بالظهار كما يلزم بالطلاق (قال)

(كتاب الجزية على شئ من أموالهم) « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وإذا أراد الامام أن يكتب لهم كتابا على الجزية بشرط معنى الصدقة كتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب كتبه عبد الله فلان أمير المؤمنين لفلان بن فلان النصراني من بني فلان الفلاني من أهل بلد كذا وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أنك سألتني لنفسك وأهل النصرانية من أهل بلد كذا أن أعقد لك وإلهم على وعلى المسلمين ما يعقد لأهل الذمة على ما شرطت عليك وعليهم ولك وإلهم فأجبتك إلى ما سألتك لم ولن رضى ما عقدت من أهل بلد كذا على ما شرطنا عليه في هذا الكتاب وذلك أن يجري عليكم حكم الإسلام لا حكم خلافه ولا يكون لأحد منكم الامتناع مما رأينا له لازما له فيه ولا يحجوا زابه ثم يجري الكتاب على مثل الكتاب الأول لأهل الجزية التي هي ضريبة لا تزد ولا تنقص فإذا انتهى إلى موضع الجزية كتب على أن من كان له منكم إبل أو قرأ أو غنم أو كان ذا زرع أو عين مال أو غير يرى فيه المسلمون على من كان له

منهم فيه الصدقة أخذت خريته منه الصدقة مضعفة وذلك أن تكون غنمه أربعين فتؤخذ منه فيها شاتان  
إلى عشرين ومائة فإذا بلغت إحدى وعشرين ومائة أخذت فيها أربعين شياه إلى مائتين فإذا زادت شاة على  
مائتين أخذت فيها ست شياه إلى أن تبلغ ثلثمائة وتسعة وتسعين فإذا بلغت أربع مائة أخذت فيها ثمان شياه  
ثم لاشئ في الزيادة حتى تكمل مائة ثم عليه في كل مائة مائة شياه ومن كان مائة مائة فبلغت بقية ثلاثين  
فعلية فيها ثمانين ثم لاشئ عليه في زيادتها حتى تبلغ أربعين ومائة وأربعين ومائة فبلغت فيها مائة ثم لاشئ  
في زيادتها حتى تبلغ ستين فإذا بلغت فيها مائة مائة ثم لاشئ في زيادتها إلى ثمانين فإذا بلغت فيها مائة أربعين  
مستات ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ تسعين فإذا بلغت فيها مائة مائة ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة فإذا  
بلغت فعلية فيها مائة وأربعين ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت فيها مائة أربعين  
مستات وثمانين ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا بلغت فيها مائة مائة مستات ثم يحجى  
الكتاب بصدقة البقر مضعفة ثم يكتب في صدقة الإبل فإن كانت له إبل فلاشئ فيها حتى تبلغ حافا فإذا بلغت  
فعلية فيها شاتان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت فيها مائة مائة أربعين ثم لاشئ في الزيادة حتى  
تبلغ خمس عشرة فإذا بلغت فيها مائة مائة أربعين ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ عشرين فإذا بلغت فيها مائة  
ثمان شياه ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ خمس وعشرين فإذا بلغت فيها مائة مائة أربعين ثم لاشئ في الزيادة حتى  
البتاخاض فالبون ذكران وإن كانت له ابنة مخاض واحدة وابن لبون واحد أخذت بنت المخاض وابن  
البون ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستا وثلاثين فإذا بلغت فيها مائة مائة أربعين ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستا  
وأربعين فإذا بلغت فيها مائة مائة أربعين ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ إحدى وستين فإذا بلغت  
ففيها جذعتان ثم لاشئ في زيادتها حتى تبلغ ستا وسبعين فإذا بلغت فيها مائة مائة أربعين ثم لاشئ في زيادتها  
حتى تبلغ إحدى وتسعين فإذا بلغت فيها مائة أربعين حتى تبلغ عشرين ومائة فإذا  
كانت إحدى وعشرين ومائة طر ح هذا وعدت فكان في كل أربعين منها بنتا لبون وفي كل خمسين حقتان  
وإذا لم يوجد في مال من عليه الجزية من الإبل السن التي شرط عليه أن تؤخذ في ست وثلاثين فصاعدا فجاء بها  
قبلت منه وإن لم يأت بها فالحجارة إلى الإمام بأن يأخذ السن التي دونها ويعرّمه في كل بعير لزمه شاتين أو عشرين  
درهماً أو مائة درهم أو ما يشاء الإمام أخذه وإن شاء الإمام أخذ السن التي فوقها ورد إليه في كل بعير شاتين أو عشرين  
درهماً أو مائة درهم أو ما يشاء الإمام فعل وأعطاه إياه وإذا اختار الإمام أن يأخذ السن العليا على أن يعطيه الإمام الفضل  
أعطاه الإمام أيهما كان أسير نقداً على المسلمين وإذا اختار أن يأخذ السن الأدنى ويعرّمه له صاحب الإبل  
فالحجارة إلى صاحب الإبل فإن شاء أعطاه شاتين وإن شاء أعطاه عشرين درهماً ومن كان منهم دازرع يقتات  
من خنطة أو شعيراً وذرّة أو دخن أو أرزاً أو قطنية لم يؤخذ منه شيء حتى يبلغ زرع خمسة أو سبعة أو سبعة وأربعين  
في كتابه عيكل يعرفونه فإذا بلغها زرع فإن كان مما سبق يعرب فقيمة العشر وإن كان مما سبق ينهر أو يسج  
أو عين ماء أو بيل ففيه الخمس ومن كان منهم ذاهب فلا جزية عليه فيها حتى تبلغ دهبه عشرين مثقالاً فإذا  
بلغت فعلية فيها دينار ونصف العشر وما زاد فبحسب ذلك ومن كان دوا ورق فلا جزية عليه في ورقه حتى تبلغ  
مائتي درهم وزن سبعة فإذا بلغت مائتي درهم فعلية فيها نصف العشر وما زاد فبحسب ذلك وعلى أن من وجد  
منكم ركازاً فعلية نجاسة وعلى أن من كان بالغاً منكم داخل في الصلح فلم يكن له مال عند الحول يجب على  
مسلم لو كان له فيه زكاة أو كان له مال يجب فيه على مسلم لو كان له الزكاة فأخذ منه ما شرط عليه فلم يبلغ  
قيمة ما أخذ منه ديناراً فعلية أن يؤدى الدينار إن لم تأخذ منه شيئاً وتما دياران نقص ما أخذ منه عن  
قيمة دينار وعلى أن ماصلاً تموت عليه على كل من بلغ غير مغلوب على عقله من رجالكم وليس ذلك مسك على  
بالغ مغلوب على عقله ولا صبي ولا امرأة قال ثم يحجى السب كما أجريت الكتاب قبله حتى يأتي على آخره

الشافعي رحمه الله  
ولو قال إذا نكحتك  
فأنت على كظهر أي  
فنكحتهم يكن متظاهراً  
لان التحريم أعما يقع  
من النساء على من حل  
له ولا معنى للتحريم  
في المحرم ويروى مثل  
ما قلت عن النبي صلى  
الله عليه وسلم ثم  
على وابن عباس وغيرهم  
وهو القياس (ولو قال)  
أنت طالق كظهر أي  
يريد الظاهر فهي طالق  
لأنه صرح بالطلاق  
فلا معنى لقوله كظهر  
أي إلا أنك حرام بالطلاق  
كظهر أي ولو قال أنت  
على كظهر أي يريد  
الطلاق فهو ظهار ولو  
قال لا تحري قد أشركك  
معها أو أنت شريكها  
أو أنت كهي ولم ينوطها  
لم يلزمه لأنها تكون  
شريكها في أنها زوجة  
له أو عاصية أو مطيعة  
كهي (قال) ولو ظاهر  
من أربع نوبة له  
بكلمة واحدة فقال في  
كتاب الظهار الجدي وفي

وان شرت علمهم في أموالهم قيمة أكثر من دينار كتبت أربعة دنانير كان أو أكثر واذا شرت علمهم ضيافة كتبته على ما وصفت علمهم في الكتاب قبله وإن حاول إلى أكثر منها جعل ذلك علمهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس فيهم وفي وقت عليهم الجزية أن يكتب على الفقير منهم كذا ولا يكون أقل من دينار ومن جاوز الفقر كذا لشيء أكثر منه ومن دخل في الغنى كذا لا أكثر منه ويستون إذا أخذت منهم الجزية هم وجميع من أخذت منه جزية مؤقتة فيما شرت لهم وعلمهم وما يجري من حكم الإسلام على كل واذا شرت على قوم أن على فقير كدينار أو على من جاوز الفقر ولم يلحق بغنى مشهور دينارين وعلى من كان من أهل الغنى المشهور أربعة دنانير حاز وينبغي أن يبينه فيقول وانما أنظر إلى الفقر والغنى يوم تحلل الجزية لا يوم عقد الكتاب فاذا صلحهم على هذا فاختلف الإمام ومن تؤخذ منه الجزية فقال الإمام لاحدهم أنت غنى مشهور الغنى وقال بل أنا فقير أو وسط فالقول قوله إلا أن يعلم غير ما قال يبينه تقوم عليه بانه غنى لانه لا يؤخذ منه واذا صلحهم على هذا فاختلف الإمام ومن تؤخذ منه جزية حتى يوسر يسرا مشهوراً أخذت جزية ديناراً على الفقر لأن الفقر حال يوم وجبت عليه الجزية وكذلك حال عليه الحول وهو مشهور الغنى فلم تؤخذ جزية حتى اقتصر أخذت جزية أربعة دنانير على حاله يوم حال عليه الحول وإن لم توجد له إلا تلك الأربعة دنانير فإن أعسر بعضهم أخذ منه ما وجد له منها واتبع باقي دينار عليه وأخذت جزية ما كان فقيراً فيما استأنف ديناراً لكل سنة على الفقر ولو كان في الحول مشهور الغنى حتى إذا كان قبل الحول بيوم افتقر أخذت جزية في عامه ذلك جزية فقير وكذلك لو كان في حوله فقيراً فلما كان قبل الحول بيوم صار مشهوراً بالغنى أخذت جزية بغيره غنى

### (الضيافة مع الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لست أثبت من جعل عمر عليه الضيافة ثلاثاً ولا من جعل عليه يوماً وليلة ولا من جعل عليه الجزية ولم يسم عليه ضيافة بخبر عامة ولا خاصة ثبتت ولا أحد الذين ولو ائلفهم عليها بأعيانهم لأنهم قدموا ما كان لهم وأى قوم من أهل الزمة اليوم أقرروا أو قامت على أسلافهم بنية بأن صلحهم كان على ضيافة معلومة وأنهم رضوا بأعيانهم الزموا ولا يكون رضاهم الذي الزموا إلا بأن يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا وإن قالوا أضفنا تطوعاً بالصلح لم الزمهم وأحلفهم ما ضيفوا على إقرار بصلح وكذلك أن أعطوا كثيراً أحلفهم ما أعطوه على إقرار بصلح فاذا حلفوا جعلتهم بقوم ابتدأت أمرهم الآن فإن أعطوا أقل الجزية وهو دينار قبلته وإن أبوا نبذت إليهم وحاربتهم وأيهم أقرب بشي في صلحه وأنكره منهم غيره الزمته ما أقرب به ولم أجعل إقراره لازماً لغيره إلا بأن يقولوا صلحنا على أن نعطي كذا ونضيف كذا فاما إذا قالوا أضفنا تطوعاً بالصلح فلا الزمهموه قال وياخذهم الإمام بعلمه وإقرارهم وبالبينة إن قامت عليهم من المسلمين ولا يجبر شهادة بعضهم على بعض وكذلك نصنع في كل أمر غير مؤقت مما صلحوا عليه وفي كل مؤقت لم يعرفه أهل الزمة بالإقرار به وإذا أقر قوم منهم بشي يجوز للوالي أخذه الزمهموه ما حبوا وأقاموا في دار الإسلام واذا صلحوا على شيء أكثر من دينار ثم أرادوا أن يمتنعوا إلا من ادعاه دينار الزمهم ما صلحوا عليه كاملاً فإن امتنعوا منه حاربهم فإن دعوا قبل أن يظهر على أموالهم وتسبى ذراريهم إلى أن يعطوا الإمام الجزية ديناراً لم يكن للإمام أن يمتنع منهم وجعلهم بقوم ابتدأ بحاربهم فدعوا إلى الجزية أو قوم دعوا إلى الجزية بلا حرب فاذا أقر منهم قرن بشي صلحوا عليه الزمهموه فإن كان فهم غائب لم يحضر لم يلزمه وإذا حضر الزم ما أقرب به مما يجوز الصلح عليه وإذا نشأ أنا أو هم فبلغوا الحلم أو استكملوا خمس عشرة سنة فلم يقر واجماً أقربه أبواهم قيل إن أدبتم الجزية والأخبار بنا كم فإن عرضوا أقل الجزية وقد أعطي أبواهم أكثر منها لم يكن لنا أن نقاتلهم إذا أعطوا أقل الجزية ولا يحرم علينا أن يعطونا

الإمام على مسائل مائة  
إن عليه في كل واحدة  
كفارة كما يطلقون معاً  
بكلمة واحدة وقال في  
الكتاب القديم ليس عليه  
الكفارة واحدة لأنها  
عين ثم يرجع إلى  
التكرار (قال المزني)  
وهذا بقوله أولى (قال  
الشافعي) رحمه الله  
ولو تظاهر منها مراراً  
يريد بكل واحدة تظاهراً  
غير الآخر قبل يكفر  
فعليه بكل تظاهر كفارة  
كما يكون عليه في كل  
تطبيق تطلق ولو  
قالها متتابعاً فقال  
أردت تظاهراً واحداً  
فهو واحد كالمتابع  
بالطلاق كان كطاقة  
واحدة ولو قال إذا  
تظاهرت من فلانة  
الاجنبية فأنت على  
كلها أي فتظاهرت من  
الاجنبية لم يكن عليه  
تظاهر كالمطلق أجنبية  
لم يكن طلاقاً

يعطونا أكثر مما يعطينا آبائهم ولا يكون صلح الآباء صلحا على الأبناء إلا ما كانوا صغارا لاجزية عليهم  
 أو نساء لاجزية عليهن أو معنوهين لاجزية عليهم فأما من لم يجر لنا أقراره في بلاد الإسلام الأعلى أخذ  
 الجزية منه فلا يكون صلح أبوه ولا غيره صلحا عند الأرضاء بعد البلوغ ومن كان معها بالغا محجورا عليه  
 منهم صلح عن نفسه بأمر وليه فإن لم يفعل وليه وهو معا حارب فإن عاب وليه جعل له السلطان وليا يصلح  
 عنه فإن أبى المحجور عليه الصلح حاربه وإن أبى وليه وقبل المحجور عليه جبر وليه أن يدفع الجزية عنه لأنها  
 لازمة إذا أقر بها إلا أنهم من معنى النظر له لئلا يقتل ويؤخذ ماله فإيا وإذا كان هذا هكذا وكان من صلحهم  
 ممن مضى من الأئمة بأعيانهم قد ماتوا حتى الإمام أن يبعث أمنا فيجمعون البالغين من أهل الذمة في كل  
 بلد ثم يسألونهم عن صلحهم فأقر أبوه ما هو أو يدين أقل الجزية قبله منهم الآن تقوم عليهم بيته بأكثر  
 منه ما لم ينقضوا العهد فيلزمه منهم من قامت عليه بيته ويسأل عن نساء منهم فن يسلخ عرض عليه يقول  
 ما صلحو عليه فإن فعل قبله منه وإن امتنع إلا من أقل الجزية قبل منه بعد أن يجتهد بالكلام على استزادته  
 ويقول هذا صلح أصحابك فلا تمتنع منه ويستظهر بالاستعانة بأصحابه عليه وإن أبى الأقل الجزية قبله منه  
 فإن اتهم أن يكون أحد منهم بالغ ولم يقر عنده بأن قد استكمل خمس عشرة سنة أو قد احتلم ولم يقيم بذلك عليه  
 بيته مسلمون أقل من يقبل في ذلك شاهدان عدلان كشفه كما كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى  
 قريظة فمن أنبت قتله فإذا أنبت قال له أن أدبت الجزية والاحار بالناء فإن قال أنبت من أى تعالجت بشئ  
 تفعل أنابت الشعر لم يقبل منه ذلك إلا أن يقوم شاهدان مسلمان على ميلاده فيكون لم يستكمل خمس عشرة  
 فيدعه ولا يقبل لهم ولا عليهم شهادة غير مسلم عدل ويكتب أسماءهم وحلهم في الديوان ويعرف عليهم  
 ويحلف عرأؤهم لا يبلغ منهم مولود إلا رفعه إلى واليه عليهم ولا يدخل عليهم أحد من غيرهم إلا رفعوا  
 إليه فكلما دخل فيهم أحد من غيرهم ممن لم يكن له صلح وكان ممن تؤخذ منه الجزية فعليه كما وصفت  
 فبين فعل وكما يبلغ منهم بالغ فعل به ما وصفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن دخل من له صلح الجزية  
 صلحه متى أخذ منه صلحه رفع عنه أن تؤخذ عنه في غير بلده فإن كان صلحا على دينار وقد كان له صلح  
 قبله على أكثر أخذ منه ما بقي من الفضل على الدينار لأنه صلح عليه وإن كان صلحه الأول على دينار ببلده  
 ثم صلح ببلد غير على دينار أو أكثر قبل له أن يشتد رداء على الفضل عما صلحت عليه أولا إلا أن يكون  
 نقض العهد ثم أحدث صلحا فيكون صلحه الآخر كان أقل أو أكثر من الصلح الأول ومتى مات منهم ميت  
 أخذت من ماله الجزية بقدر ما مر عليه من سنته كأنه مر عليه نصفها لم يؤخذ نصف جزية وإن عته  
 رفع عنه الجزية ما كان معنوها فإذا أفاق أخذت منها من يوم أفاق فإن جن فكان يجن ويفيق لم ترفع  
 الجزية لأن هذا ممن تجرى عليه الأحكام في حال أفاقته وكذلك إن مرض فذهب عقله أياما ثم عاد أعما  
 ترفع عنه الجزية إذا ذهب عقله فلم يعد وأبهم أسلم رفعت عنه الجزية فيما يستقبل وأخذت لما مضى وإن  
 غاب فأسلم فقال أسلمت من وقت كذا القول قوله مع عيته إلا أن تقوم بيته بخلاف ما قال « قال الربيع »  
 وفيه قول آخر أن عليه الجزية من حين غاب إلى أن قدم فأخبرنا أنه مسلم إلا أن تقوم بيته بأن إسلامه قد  
 تقدم قبل أن يقدم علينا بوقت فيؤخذ بالبيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلم ثم تنصر لم تؤخذ  
 الجزية وإن أخذت ردت وقبل أن أسلمت والاقنت وكذلك المرأة إن أسلمت والاقنت قال وبين وزن الدينار  
 والدينار التي تؤخذ منهم وكذلك صفة كل ما يؤخذ منهم وإن صلح أحدهم وهو صحيح فرت به نصف  
 سنة ثم عته إلى آخر السنة ثم أفاق أو لم يبق أخذت منه جزية نصف السنة التي كان فيها صحيحا ومتى أفاق  
 استقبل به من يوم أفاق سنة ثم أخذت جزية منه لأنه كان صلحا فلزمه الجزية ثم عته فسقطت عنه وإن  
 طابت نفسه أن يؤدبها ساعة أفاق قبلت منه وإن لم تطب لم يلزمها إلا بعد الحول وإذا اعتق العبد البالغ من  
 أهل الذمة أخذت منه الجزية أو نبذ إليه وسواء اعتقه مسلم أو كافر

(باب ما يجب على  
 المتظاهر بالكفارة)  
 من كتابي الظهار قديم  
 وجديد وما دخله  
 من اختلاف أبي  
 حنيفة وابن أبي ليلى  
 والشافعي رحمه الله  
 عليهم

(قال الشافعي) رحمه الله  
 قال الله تبارك وتعالى  
 ثم يعسدون لما قالوا  
 قبحر برقبته الآية  
 قال والذي عقلت مما  
 سمعت في يعسدون لما  
 قالوا الآية أنه إذا أنبت  
 على المتظاهر مذبذبة  
 القحول بالظهار لم  
 يحرمها بالطلاق الذي  
 يحرم به وجبت عليه  
 الكفارة كما أنهم  
 يذهبون إلى أنه إذا  
 أسلم ما حرم على  
 نفسه فقد عاد لما قال  
 خالفه فأحل ما حرم ولا  
 أعلم معنى أولى به من  
 هذا (قال) ولو  
 أمكنه أن يطلقها لم  
 يفعل لزمته الكفارة  
 وكذلك لومات أو ماتت

(الضيافة في الصلح)

ومعنى قول الله تبارك  
ونعالى من قبل أن  
يتأسفوا لأن يؤذى  
ما واجب عليه قبل  
المساءة حتى يكفر  
وكان هذا والله أعلم  
معتقوبه مكفرة لقول  
الزور وإذا منع الجماع  
أحببت أن يمنع القبل  
والثالث إذا احتياطا حتى  
يكفر فإن من لم يطل  
الكفارة كما يقال له  
إذا الصلاة في وقت كذا

(الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين)

وقيل وقت كذا فيذهب  
 الوقت فيذهب بعد  
 أصابها وقد كفر بالصوم  
 في ليل الصوم ينفق  
 صومه ومضى على  
 الكفارة ولو كان صومه  
 ينفق الجائع لم يجزئه  
 الكفارة بعد الجائع ولو  
 تقاهر وأبوع الظهار  
 طلاقا محل فيه قبل  
 زواج تلك الرجعة وألا  
 ملكها ثم راجعها فاعله  
 الكفارة ولو طلقها  
 ساعة نكحها لان  
 مراحمها إياها بعد

(١) أى وان أتوا مكة على الشرط الذى شرطه فى الحجاز تأمل كتبه مصححه



لم يأخذ منهم شيئا ولا يبين لي أن عندهم غير الحجاز من البلدان قال ولا أحسب عشرين الخطاب ولا عشرين  
عبد العزيز أخذ ذلك منهم الا عن رضاهم بما أخذ منهم فأخذ منهم ثم أخذوا الجزية فأما أن يكون الزعموه  
بغير رضاهم فلا أحسبه وكذلك أهل الحرب بمنعوني الاثنيان الى بلاد المسلمين بتجارة بكل حال الا يصلح  
فما صلحوا عليه جازلن أخذه وان دخلوا بأمان وغير صلح مقرين به لم يؤخذ منهم شيء من أموالهم وردوا الى  
مأمنهم الا أن يقولوا انما دخلنا على أن يؤخذ منا فيؤخذ منهم وان دخلوا بغير أمان غنموا واذا لم يكن لهم  
دعوى أمان ولا رسالة كانوا أميا وقتل رجالهم الا أن يسلموا أو يؤدوا الجزية قبل أن تظفر بهم ان كانوا ممن  
يجوز أن يؤخذ منهم الجزية وان دخل رجل من أهل الذمة بلداً ودخلها حربي بأمان فأدى عن ماله شيئا  
ثم دخل بعد لم يؤخذ ذلك منه الا بأن يصلح عليه قبل الدخول أو يرضى به بعد الدخول فأما الرسل ومن ارتاد  
الاسلام فلا غنموا من الحجاز لان الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وان أحد من المشركين استجارك  
فأحره حتى يسمع كلام الله وان أراد أحد من الرسل الامام وهو بالحرم فبلى الامام أن يخرج اليه ولا يدخله  
الحرم الا أن يكون يغني الامام فيه الرسالة والجواب فيكتفي بهما فلا يتركه يدخل الحرم بحال

﴿ ذكر ما أخذ عمر رضي الله تعالى عنه من أهل الذمة ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى « أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن عمر بن  
الخطاب رضي الله تعالى عنه كان يأخذ من النبط من الحنطة والزيت نصف العشر بذلك أن يكثر الحمل  
الى المدينة ويأخذ من القطنية العشر » أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أنه قال كنت  
عاملا مع عبد الله بن عتبة على سوق المدينة في زمان عمر بن الخطاب فكان يأخذ من النبط العشر (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى له السائب حكى أمر عمر أن يأخذ من النبط العشر في القطنية كما حكى سالم  
عن أبيه عن عمر فلا يكونان مختلفين أو يكون السائب حكى العشر في وقت فيكون أخذ منهم مرة في الحنطة  
والزيت عذرا ومرة نصف العشر ولعله كله يصلح يحدته في وقت برضاه ورضاهم (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى لست أحسب عمر أخذ ما أخذ من النبط الا عن شرط بينهم وكسرت الجزية وكذلك أحسب  
عمر بن عبد العزيز أمر بالآخذ منهم ولا يأخذ من أهل الذمة شيئا الا عن صلح ولا يترك كون يدخلون الحجاز الا يصلح  
ويحدد الامام فيما بينه وبينهم في تجارتهم وجميع ما شرط عليهم أمرا يسبب لهم وللعامة لئلا يأخذهم به الولاة  
غيره ولا يترك أهل الحرب يدخلون بلاد المسلمين تجارا فان دخلوا بغير أمان ولا رسالة غنموا وان دخلوا  
بأمان وشرط أن يأخذ منهم عسرا أو أكثرا وأقل أخذ منهم فان دخلوا بأمان ولا شرط ردوا الى ما منهم  
ولم يتركوا بعضون في بلاد الاسلام ولا يؤخذ منهم شيء وقد عقد لهم الامان الا عن طيب أنفسهم وان عقد  
لهم الامان على دماهم لم يؤخذ من أموالهم شيء ان دخلوا بأموال الا بشرط على أموالهم أو طيب أنفسهم  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء كان أهل الحرب بين قوم بعثرون المسلمين ان دخلوا بلادهم  
أو يخمسونهم لا يعرضون لهم في أخذ شيء من أموالهم الا عن طيب أنفسهم أو صلح بتقديمهم أو يؤخذ  
غنمية أو قبا ان لم يكن لهم ما يأنون به على أموالهم لان الله عز وجل أذن بأخذ أموالهم غنمية وقبا وكذلك  
الجزية قبا أعطوها أيضا طائعين وحرم أموالهم بعقد الامان لهم ولا يؤخذ اذا آمنوا الا بطيب أنفسهم  
بالشرط فيما يختلفون به وغيره فيعمل به أموالهم

﴿ تحديد الامام ما يأخذ من أهل الذمة في الامصار ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يحدد بينهم وبين أهل الذمة جميع ما يعطيهم ويأخذ منهم

الطلاق أكثر من  
حبسها بعد الظهار  
(قال المزني) رحمه الله  
هذا خلاف أصله كل  
نكاح جديد لم يعمل  
فيه طلاق ولا ظهار  
الاجديد (وقد قال)  
في هذا الكتاب لو تظاهر  
منها ثم اتبعها طلاقا  
لا عاك الرجعة ثم نكحها  
لم يكن عليه كفارة لان  
هذا ملك غير الاول  
الذي كان فيه الظهار  
ولو جاز أن يظاهر منها  
فعود عليه الظهار اذا  
نكحها جاز ذلك بعد  
ثلاث و زوج غيره  
وهكذا الا بلاء (قال  
المزني) رحمه الله  
هذا أشبه بأصله وأولى  
بقوله والقياس أن كل  
حكم كان في ملك فاذا  
زال ذلك زال ما فيه من  
الحكم فلما زال ذلك  
النكاح زال ما فيه من  
الظهار والابلاء (قال)  
ولو تظاهر منها ثم لاعنها  
مكانه بلا فصل سقط  
الظهار ولو كان حبسها

ويرى أنه يتوبه وينوب الناس منهم فيسمى الجزية وإن يؤذيها على ما وصفت ويسمى شهر أتوخذ منهم فيه  
وعلى أن يجري عليهم حكم الاسلام اذا طلبهم به طالب أو أظهر وظلم الأعداء وعلى أن لا يذكروا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم إلا بما هو أهله ولا يطعنوا في دين الاسلام ولا يعيبوا من حكمه شيئا فإن فعلوا فلا نعمة لهم  
و يأخذوا عليهم أن لا يسمعوا المسلمين شركهم وقولهم في عزير وعيسى عليهم السلام وأن وجدوهم فعلموا  
بعد التقدم في عزير وعيسى عليهم السلام اليهم عاقبهم على ذلك عقوبة لا يبلغ بها حدا لأنهم قد أذن  
بأقرارهم على دينهم مع علم ما يقولون ولا يشتوا المسلمين وعلى أن لا يشعروا مسلما وعلى أن لا يكونوا عينا  
لعدوهم ولا يضر وأباح من المسلمين في حال وعلى أن نفرهم على دينهم وأن لا يكرهوا أحدا على دينهم  
إذا لم يرد من أنبأهم ولا رقيقهم ولا غيرهم وعلى أن لا يجحدوا في مصر من أمصار المسلمين كنيسة ولا يجتعا  
لضلالاتهم ولا صوت ناقوس ولا حل حجر ولا ادخال خنزير ولا يعذبوا بهيمة ولا يقتلوا بغير الذبح ولا يجحدوا  
بناء بطليونية على بناء المسلمين وأن يفرقوا بين هياهم في اللباس والركب وبين هياهم المسلمين وأن يعقدوا  
الزنا في أوساطهم فانه من أين فرق بينهم وبين هياهم المسلمين ولا يدخلوا مسجدا ولا يبيعوا مسليبا  
يجرم عليهم في الاسلام وأن لا يزجوا مسلما محجورا إلا بذنبيه ولا ينعون من أن يزجوه حرا إذا كان  
حرا ما كان بنفسه أو محجورا بذنبيه بشهود المسلمين ولا يسقوا مسلما نجرا ولا يطعموه محرما من لحم  
الخنزير ولا غيره ولا يقاتلوا مسلما مع مسلم ولا غيره ولا يظهر الصليب ولا الجماعة في أمصار المسلمين وأن  
كاؤافي قرية تملكونها متفردين لم تمنعهم أحداث كنيسة ولا رفع بناء ولا يعرض لهم في خنازيرهم ونجرهم  
وأعيادهم وجماعاتهم وأخذ عليهم أن لا يسقوا مسلما ناهم نجرا ولا يبيعوه محرما ولا يطعموه بابه ولا يشعروا  
مسلما وما وصفت سوى ما أبيع لهم إذا ما انفردوا قال وإذا كانوا يصغر المسلمين لهم فيه كنيسة أو بناء  
طائفة كبناء المسلمين لم يكن للأمام هدمها ولا هدم بناءهم وتركه كالأعلى ما وجدته عليه ومنع من أحداث  
الكنيسة وقد قيل يمنع من البناء الذي يطاول به بناء المسلمين وقد قيل إذا ملك دار الميعة مما لا يمنع المسلم  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى أن يجعلوا بناءهم دون بناء المسلمين بشئ وكذلك أن أظهروا  
الخمر والخنزير والجماعات وهذا إذا كان المصير للمسلمين أحيوه وأقوه عنوة وشرطوا على أهل الذمة هذا  
فإن كاؤا فتعوه على صلح بينهم وبين أهل الذمة من ترك الظهار والخنزير والخمر وأحداث الكنائس فيما ملكوا  
لم يكن له منعتهم من ذلك وأظهار الشريعة كثر منه ولا يجوز للأمام أن يبالغ في صلح أحد من أهل الذمة على أن  
يزله من بلاد المسلمين من لا يظهر فيه جماعة ولا كنيسة ولا ناقوسا أعيايا صلحهم على ذلك في بلادهم التي وجدوا  
فيها فتفتت حعا عنوة وصلحا فاما بلاد لم تكن لهم فلا يجوز هذا له فيها فإن فعل ذلك أحدى في بلادهم منعها للأمام  
منه فيه ويجوز أن يدعهم أن ينزلوا بلادا لا يظهرون هذا فيه ويصلون في منازلهم بجماعات ترتفع أصواتهم  
ولا ناقوس ولا تكفهم إذا لم يكن ذلك ظاهرا أعيايا صلحهم إذا لم يكن فيه فساد مسلم ولا مظلمة لأحد فإن  
أحد منهم فعل شيئا مما نهى عنه مثل الغش أو بيعه محرما أو سقيه محرما أو الضرب لأحد أو الفساد عليه  
عاقبه في ذلك بقدر ذنبه ولا يبلغ به حدا وإن أظهر وناقوسا واجتمعت لهم جماعات أو تهاجروا بهيمة نهىهم  
عنها تقدم اليهم في ذلك فإن عادوا عاقبهم وإن فعل هذا منهم فاعل أو باع مسليبا محرما فاعل ما علمت  
تقدم اليه الوالي وأحلفه وأقاله في ذلك فإن عاد عاقبه ومن أصاب منهم مظلمة لأحد فيها حدث قطع  
الطريق والضرية وغير ذلك أقيم عليه وإن غش أحد منهم المسلمين بأن يكتب إلى العدو لهم بضرورة أو يحدثهم  
شيئا أرادوه بهم وما أشبه هذا عوقب وحبس ولم يكن هذا ولا قطع الطريق نقضا للعهد ما أذن الجزية على  
أن يجري عليهم الحكم

قد مر ما يمكنه اللعان فلم  
يلعن كانت عليه  
الكفارة (وقال) في  
كتاب اختلاف أبي  
حنيفة وابن أبي ليلى  
لوطا هرهه ما فلم  
يصباح حتى انقضى لم  
يكن عليه كفارة كما  
لوا في فسقطت البينة  
سقط عنه حكم البينة  
(قال المزني) رحمه  
الله أصل قوله ان  
المتظاهر اذا حبس  
امرأته مدة يمكنه  
الطلاق فلم يطلقها فيها  
فقد عاد ووجب عليه  
الكفارة وقد حبسها  
هذا بعد التظاهر بما  
يمكنه الطلاق فيه فتركه  
فعاد الى استحلال ما حرم  
فالكفارة لازمة له في  
معنى قوله وكذا قال  
لومات أو ماتت بعد  
الظهار وأمكن الطلاق  
فلم يطلق فعليه الكفارة  
(قال الشافعي) رحمه  
الله ولو تظاهروا في قيل  
ان وطئت قبل  
الكفارة خرجت من

(ما يعطيهم الامام من المنع من العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وينبغي للامام أن يظهر لهم أنهم إن كانوا في بلاد الاسلام أو بين أظهر أهل الاسلام منفردين أو مجتمعين فعليه أن يمنعهم من أن يسبهم العدو أو يقتلهم منعه ذلك من المسلمين وإن كانت دارهم وسط دار المسلمين وذلك أن يكون من المسلمين أحد بينهم وبين العدو فلم يكن في صلحهم أن يمنعهم فعليه منعهم لأن منعهم منع دار الاسلام دونهم وكذلك أن كان لا يوصل إلى موضع هم فيه منفردون إلا بأن توطأ من بلادهم شيء كان عليه منعهم وإن لم يشترط ذلك لهم وإن كانت بلادهم داخلية لبلاد الشرك ليس بينها وبين بلاد الاسلام شرك حرب فإذا أتاها العدو ولم يوطأ من بلاد الاسلام شيئا ومعهم مسلم فأكثر كان عليه منعهم وإن لم يشترط ذلك لهم لأن منع دارهم منع مسلم وكذلك أن لم يكن معهم مسلم وكان معهم مال لمسلم فإن كانت دارهم كما وصفت متصلة ببلاد الاسلام وبلاد الشرك إذا غشيها المشركون لم ينالوا من بلاد الاسلام شيئا وأخذ الامام منهم الجزية فإن لم يشترط لهم منعهم فعليه منعهم حتى يسب في أصل صلحهم أنه لا يمنعهم فريضون بذلك وأكرهه إذا اتصلا كما وصفت ببلاد الاسلام أن يشترط أن لا يمنعهم وأن يدع منعهم ولا يبين أن عليه منعهم فإن كان أصل صلحهم أنهم قالوا لا تمنعنا ونحن نصالح المشركين بما شئنا لم يحرم عليه أن يأخذ الجزية منهم على هذا وأحبائي لو صالحهم على منعهم لثالبوا أحدنا بتصل ببلاد الاسلام وإن كانوا من العدو ومنهم عدو فسالوا أن يصلحوا على جزية ولا يمنعوا جازالوا إلى أخذها منهم ولا يجوز له أخذها بحال من هؤلاء ولا غيرهم إلا على أن يجزى عليهم حكم الاسلام لأن الله عز وجل لم يأذن بالكف عنهم إلا بأن يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون والصغار أن يجزى عليهم حكم الاسلام حتى مصالحهم على أن لا يجزى عليهم حكم الاسلام فالصلح فاسد وله أخذ ما صالحوه عليه في المدة التي كف فيها عنهم وعليه أن ينبذ اليهم حتى يصلحوا على أن يجزى عليهم الحكم أو يقاتلهم ولا يجوز أن يصلحهم على هذا إلا أن تكون بهم قوة ولا يجوز أن يقول أحد منكم الجزية إذا استغثتم وأعدنا إذا افتقرتم ولأن يصلحهم إلا على جزية معلومة لا يراد فيها ولا ينقص ولأن يقول متى افتقرتمكم مفتقر أنفقت عليه من مال الله تعالى قال ومتى صالحهم على شيء مما زعمت أنه لا يجوز الصلح عليه وأخذ عليهم جزية أكثر من دينار في السنة فقد انتقض صلحه على البشار ودعاهم إلى أن يعطوا الجزية على ما صلح فإن لم يفعلوا نبذ اليهم وقاتلهم ومتى أخذ منهم الجزية على أن يمنعهم فلم يمنعهم أمانا فغلبه عدوه حتى هرب عن بلادهم وأسلمهم وأما تحصن منه حتى نالهم العدو فإن كان تسلف منهم جزية سنة أصابهم فيها ما وصفت رد عليهم جزية ما بقي من السنة ونظروا فإن كان ما مضى من السنة نصفها أخذ منه ما صالحهم عليه لأن الصلح كان تاما ينمو بينهم حتى أسلمهم فيومئذ انتقض صلحه وإن كان لم تسلف منهم شيئا وإنما أخذ منهم جزية سنة قدمت وأسلمهم في غير هالهم رد عليهم شيئا ولا يسعه اسلامهم فإن غلب غلبه فعلى ما وصفت وإن أسلمهم بلا غلبة فهو لهم في اسلامهم وعليه أن يمنع من آذاهم وإذا أخذ منهم الجزية أخذها بحال ولم يضرب منهم أحدا ولم ينله بقول قبيح والصغار أن يجزى عليهم الحكم لأن يضربوا ولا يؤذوا ويشترط عليهم أن لا يجزوا من بلاد الاسلام شيئا ولا يكون له أن يأذن لهم فيه بحال وإن أقطعهم جلا مسلما فمهرتهم بأعهم ولم ينقص البيع وتركهم وأحياء لانهم ملكوه بأموالهم وليس له أن يمنعهم الصيد في ولا يجزى لان الصيد ليس بأحياء وموات وكذلك لا يمنعهم الحطب ولا الرعي في بلاد المسلمين لأنه لا يملك

(نفر ربع ما يمنع من أهل النمة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان علينا أن نمنع أهل النمة إذا كانوا معناني

الابلاء وأمت وإن  
انقضت أربعة أشهر  
وقفت فإن قلت أنا  
أعتق أو أطمع لم نملك  
أكثر مما عكنا اليوم  
وما أشبهه وإن قلت  
أصوم قبل انما أمرت  
بعدا أربعة بان تيء  
أو تطلق فلا يجوز أن  
يجعل السنة

(باب ما يجزى من  
الرقاب وما لا يجزى  
وما يجزى من الصوم  
وما لا يجزى)

(قال الشافعي) رحمه  
الله قال الله تعالى في  
الظهار قصير رقة  
(قال) فإذا كان واجدا  
لها ولتمها يجزى غيرها  
وشروط الله عز وجل في  
رقة القتل مؤمنة كما  
شرط العدل في الشهادة  
وأطلق الشهود في  
مواضع فاستدلنا على  
أن ما أطلق على معنى ما  
شرط وانما رد الله تعالى  
أموال المسلمين على  
المسلمين لأعلى المشركين  
وفرض الله تعالى

الدار وأموالهم التي يحل لهم أن يقولوها مما غنم منه أنفسنا وأموالنا من عدوهم أن أرادهم أو ظلم ظالم لهم وأن تستنفذهم من عدوهم لو أصابهم وأموالهم التي تحل لهم لو قدرنا أو إذا قدرنا تستنفذناهم وما حل لهم ملكه ولم نأخذ لهم خراج ولا خنزيرا فان قال قائل كيف تستنفذهم وأموالهم التي يحل لهم ملكها ولا تستنفذ لهم الخمر والخنزير وأنت تقرهم على ملكها قلت أعمامنا منعهم بحريم دمايمهم فان الله عز وجل جعل في دمايمهم دية وكفارة وأمانني ما يحل من أموالهم فبذمتهم وأما ما أقررتهم عليه فباح إلى الله عز وجل أذن بقتلهم حتى يعطوا الجزية فكان في ذلك دليل على تحريم دمايمهم بعد ما أعطوا ولهم ما غروا ولم يكن في إقرارهم عليهم عليها إلا ترى أنه لو امتنع عليهم عبد أو ولد من الشرك فأرادوا إكراههم لم أقرهم على إكراهه بل منعهم منه وكالم أكن بإقرارهم على الشرك معينا لهم بإقرارهم عليه ولا منعهم من العدو معينا عليه فكذلك لم يكن إقرارهم على الخمر والخنزير عونا لهم عليه ولا كون عونا لهم على أخذ الخمر والخنزير وإن أقررتهم على ملكه فان قال قائل لم تحكم لهم بقيمتهم على من استهلكه قلت أمرني الله عز وجل أن أحكم بينهم بما أنزل الله ولم يكن فيهما أنزل الله تبارك وتعالى ولا ما دل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم المنزل عليه المبين عن الله عز وجل ولا فيما بين المسلمين أن يكون للحرم عن فن حكم لهم بنين يحرم حكم بخلاف حكم الاسلام ولم يأذن الله تعالى لأحد أن يحكم بخلاف حكم الاسلام وأنا مسؤول عما حكمت به وليس مسؤولا عما عملوا مما حرم عليهم مما لم أكف منعه منهم ومن سرف لهم من بلاد المسلمين أو أهل الذمة ما يجب فيه القطع قطعه وإذا سرقوا إلى المسروق قطعهم وكذلك أخذهم أن قذفوا أو أعز ولهم من قذفهم أو أودب لهم من ظلمهم من المسلمين وأخذ لهم منه جيع ما يجب لهم مما يحل أخذهم وأنها عن العرض له وإذا عرض لهم بما يوجب عليه في ماله أو دينه شيئا أخذته منه وإذا عرض لهم بأذى لا يوجب ذلك عليه زجرته عنه فان عاديته أو عاقبته عليه وذلك مثل أن يهرق جرحهم أو يقتل خنزيرهم وما أشبه هذا فان قال قائل فكيف لا تجيز شهادة بعضهم على بعض وفي ذلك إبطال الحكم عنهم قيل قال الله عز وجل واستشهدوا بنين من رجالكم وقال ممن ترضون من الشهداء فلم يكونوا من رجالنا ولما نرضى من الشهداء فلما وصف الشهود من ادل على أنه لا يجوز أن يقضى بشهادة من غيرنا لم يجوز أن نقبل شهادة غير مسلم وأما إبطال حقوقهم فلم نطلبها إلا إذا لم يتأما يجوز فيه وكذلك يصنع بأهل البادية والشجر والبصر والصناعات لا يكون منهم من يعرف عدله وهم مسلمون فلا يجوز شهادة بعضهم على بعض وقد تجزى بنين من الظالم والتداعي والتباعد كما تجزى بين أهل الذمة ولنا آئين فيما جنى جانبهم ومن أجاز شهادة من لم يؤمر بأجازة شهادته أم بذلك لأنه عمل نهي عن عمله فان قال فان الله عز وجل يقول شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت فقرأ الربيع إلى فيقسم بالله فامعناه قبل والله تعالى أعلم قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا أبو سعيد معاذ بن موسى الجعفي عن بكر بن معرف عن مقاتل بن حبان قال بكير قال مقاتل أخذت هذا التفسير عن مجاهد والحسن والنخاع في قوله تبارك وتعالى إنسان ذوا عدل منكم الآية أن رجلين نصرانيين من أهل دار بن أحد هما عيسى والآخر عيسى صاحب مولى لقرش في تجارة فركبوا البحر ومع القرشي مال معلوم قد علمه ولياؤه من بين آنية (١) وبرز ورقة فرض القرشي فجعل وصيته إلى الدارين فمات وقبض الدار بين المال والوصية فدفعاه إلى ولياء الميت وما بعض ماله وأنكر القوم قلة المال فقالوا للدارين إن صاحبنا قد خرج ومعه مال أكثر مما أتيتمناه به فهل باع شيئا أو اشترى شيئا أو وضع فيه أو هل طال مرضه فأنفق على نفسه قالوا قالوا فانكما خنتما فاقبضوا المال ورفعوا أمرهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر أنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت إلى آخر الآية فلما نزلت أن يجلسا من بعد الصلاة أمر النبي صلى الله عليه وسلم فقاما بعد الصلاة خلفا بالله رب

(١) قوله وبرز أي ثياب ورقة أي فضة قنتبه كنبه صحيحه

الصداقات فلم تجز إلا للمؤمنين فكذلك ما فرض الله من الرقاب فلا يجوز إلا من المؤمنين وإن كانت أعجمية وصفت الاسلام فان أعتق صبية أحد أبويها مؤمن أو خرساء جبلية تعقل الإشارة بالامان أجزأه وأحب إلى أن لا يعقها إلا أن تتكلم بالامان ولو سويت صبية مع أبويها كافرين فعقلت ووصفت الاسلام وصلت أنها لم تبلغ لم تجزته حتى تصف الاسلام بعد البلوغ (قال) ووصفها الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتبأ من كل دين خالف الاسلام وأحب لو امتصنها بالافرار بالبعث بعد الموت وما أشبه

السموات ما تركه مولاكم من المال الا ما اتيناكم به وانا لا نشترى بايماننا ثمنا فليس من الدنيا ولو كان ذاق فرى  
ولا تنكتم شهادة الله انا اذ المني الا نعين فلما حلفوا على سبيلها ثم انهم وجدوا بعد ذلك انه من آتية الميت  
فاخذوا الدار بين فقالوا اشتريناه منه في حياته وكذا فكلوا الميتة فلم يقدر احد منهم ان يقول فاعادوا ذلك الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فانزل الله عز وجل فان يقول فان اطلع على انهما استحقا انما يعني الدار بين أي  
كنما حقا فآخرا من اولياء الميت يقومان مقامهما من الذين استحقوا عليهم الا ولبان فيقسمان بالله فيحلفان  
بالله ان مال صاحبنا كان كذا وكذا وان الذي نطلب قبل الدار بين لحق وما اعتدنا انا اذ المني الظالمين هذا  
قول الشاهدين اولياء الميت ذلك ادنى ان يأتوا بالشهادة على وجهها يعني الدار بين والناس ان يعودوا للمثل ذلك  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعني من كان في مثل حال الدار بين من الناس ولا أعلم الا به لا يتحمل معنى غير  
حمله على ما قال وان كان لم يوضع بعضه لان الرجلين اللذين كشاهدي الوصية كانا ابني الميت فينبه ان  
يكون اذا كان شاهدا من شتمكم او من غيركم امينين على ما شهدا عليه فطلب ورثة الميت ايمانهم اكلها بايمانهم  
امينان لا في معنى اليهود فان قال فكيف تنسب في هذا الموضوع شهادة قبل كما سميت ايمان المتلاعنين  
شهادة وانما معنى شهادة بينكم ايمان بينكم اذا كان هذا المعنى والله تعالى أعلم فان قال فكل من لم يتحمل  
الشهادة فليس ولا تعلم المسلمين اختلافوا في انه ليس على شاهدين قبلت شهادته او ردت ولا يجوز ان يكون  
اجماعهم خلافا لكتاب الله عز وجل ويشبه قول الله تبارك وتعالى فان عثر على انهما استحقا انما ابو حنبل  
مال الميت في ايديهما ولم يذكرا قبل وجوده انه في ايديهما فلما وجد اعيان ايمانهم فالحلف اولياء الميت على  
مال الميت فصار ما لا من مال الميت باقرارهما وادعيا لفسادهما فلم تقبل دعواهما بل ايسره فالحلف وادعاه  
على ما ادعيا وان كان ابو سعيد لم يبينه في حديثه هذا التبيين فقد جاء عنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
وليس في هذا رد البين انما كانت عيّن الدار بين على ادعاء الورثة من الخيانة وعين ورثة الميت على ما ادعى  
الدار بين مما وجد في ايديهم ما اقرأ انه لبيت وانه صار له ما من قبله وانما اخبر ناردا البين من غير هذه الآية  
فان قال قائل فان الله عز وجل يقول او يخافون ان ترد ايمان بعد ايمانهم فذلك والله تعالى أعلم ان الايمان  
كانت عليهم بدعوى الورثة انهم اختاروا ثم صار الورثة حالفين باقرارهم ان هذا كان لبيت وادعاهم شراء  
منه فجاز ان يقال ان ترد ايمان نفى عليهم الايمان بما يجب عليهم ان صار لهم الايمان كما يجب على من  
حلف لهم وذلك قول الله والله تعالى أعلم يقومان مقامهما فيحلفان كما حلفوا اذا كان هذا كما وصفت فليست  
هذه الآية بما وصفت ولا منسوخة لأمر الله عز وجل بالشهادتين عدل منكم ومن نرضى من الشهداء

### (الحكم بين أهل الذمة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لم أعلم مخالفا من أهل العلم بالسير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل  
بالمدينة وادعى يهود كافة على غير جربة وان قول الله عز وجل فان جازل فالحكم بينهم أو أعرض عنهم انما نزلت  
في اليهود والموادين الذين لم يعطوا جزية ولم يقر واثان يجري عليهم الحكم وقال بعض زلات في اليهوديين الذين زنيا  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي قالوا يشبه ما قالوا القول الله عز وجل وكيف يحكمونك وعندكم التوراة  
فيها حكم الله وقوله تبارك وتعالى وان احكم بينكم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم ان يفتنوك الآية  
يعني والله تعالى أعلم ان تولوا عن حكمك بغير رضاهم وهذا يشبه ان يكون ممن اتى ما كغيره فهو رعى الحكم  
والذين حاكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر امة منهم ورجل زنيا موادعون وكان في التوراة الرجم  
ورجوا ان لا يكون من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجم فآواهم فوجهم رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال واذا وادع الا مام قوم من أهل الشرك ولم يشترط ان يجري عليهم الحكم ثم جازمها كين فهو

(قال الشافعي) رحمه الله  
لا يجزى في رقة واجبة  
رقة تشتري بشرط  
أن تعق لأن ذلك يضع  
من غم ولا يجزى فيها  
مكاتب أدى من بجموه  
شيأ ولم يؤده لانه ممنوع  
من بيعه ولا يجزى أم ولد  
في قول من لا يبيعها  
(قال المزني) رحمه الله  
تعالى ولا يجزى بيعها  
وله بذلك كتاب (قال)  
وان اعتق عبده غابا  
فهو على غير يقين أنه  
اعتق ولو اشترى من  
يعتق عليه لم يجز لانه  
عتق بملكه ولو اعتق  
عبدا بينه وبين آخر  
ظهاره وهو موسر آخر  
عنه من قبل أنه لم يكن  
لشريكه أن يعتق ولا يرد  
عتقه وإن كان معسرا  
عتق نفسه فان أفاد  
واشترى النصف الثاني  
وأعتقه أجزاء ولو أعتقه  
على أن جعل له رجل  
عشرة دنان لم يجز له ولو  
أعتق عنه رجل عبدا  
بغير امره لم يجز له والولا

بالخيار بين أن يحكم بينهم أو يدع الحكم فلن اختار أن يحكم بينهم حكم بين المسلمين لقول الله عز وجل  
 وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط والقسط حكم الله عز وجل الذي أنزله عليه صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى وأيسر للإمام الخيار في أحد من المعادين الذين يجري عليهم الحكم إذا جأؤ في حنثه عز وجل  
 وعليه أن يقيم ولا يفارقون الموادعين إلا في هذا الموضع ثم على الإمام أن يحكم على الموادعين حكمه على  
 المسلمين إذا جأؤ فإن امتنعوا بعد رضاهم بحكمه حل بهم وسواء في أن له الخيار في الموادعين إذا أصابوا أحد الله  
 أو حدا فيمابينهم لأن المصالح منه الحذل لم يسلم ولم يقر بأن يجري عليه الحكم

(الحكم بين أهل الجزية)

(قال الشافعي) قال الله عز وجل حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 فكان الصغار والله تعالى أعلم أن يجري عليهم حكم الاسلام وأذن الله بأخذ الجزية منهم على أن قد علم  
 شرهم به واستحل لهم محارمه فلا يكشفوا عن شيء مما استحلوا بينهم ما لم يكن خيرا راعيا لمسلم ومعهدا أو  
 مستأمن غيرهم وإن كان فيه ضرر على أحد من أنفسهم لم يطلبه لم يكشفوا عنه فلذا أبي بعضهم على بعض  
 ما فيه له عليه حق فأتى طالب الحق إلى الإمام يطلب حقه حتى لازم للإمام والله تعالى أعلم أن يحكم له على من  
 كان له عليه حق منهم وإن لم يأت المطاوع رضيا بحكمه وكذلك أن أظهر الخطية لحكمه لما وصفت من قول الله  
 عز وجل وهم صاغرون ولا يجوز أن تكون دار الاسلام دار مقام لمن يتنعم من الحكم في حال ويقال تعالى  
 وأن الحكم بينهم بما أنزل الله فكان ظاهرا ماعرفنا أن يحكم بينهم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى  
 فإن جاءت امرأة رجل منهم تستعدي عليه بأنه طلقها أو ألقى منها حكمت عليه حكمت على المسلمين فالزمته الطلاق  
 وفية الابلاء فإن فادوا لا أخذته بأن يطلق وإن قالت تظاهرنني أمرته أن لا يقر بها حتى يكفر ولا يجزئ في  
 كفارة الظهار الارقية مؤمنة وكذلك لا يجزئ في القتل الارقية مؤمنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن  
 قال قائل فكيف يكفر الكافر قيل كما يؤدي الواجب وإن كان لا يؤخر على أدائه من دية أو أورش حرم  
 أو غيره وكما يجحد وإن كان لا يكفر عنه بالحد لشره فإن قال فكيف عنه خطية الحد قيل فإن جاز أن يكفر  
 خطية الحد جاز أن يكفر عنه خطية الظهار واليمين وإن قيل يؤدي ويؤخذ منه الواجب وإن لم يؤخر وإن لم  
 يكفر عنه قيل وكذلك الظهار واليمين والرقبة في القتل فإن جاء ناري بد أن يتزوج لم زوجته لا كما زوج  
 المسلم رضامن الزوجة ومهر وشهود عدول من المسلمين وإن جاءتنا امرأة قد نكحتها تريد فساد نكاحها بانه  
 نكحها بغير شهود مسلمين أو غير ولي وما يرد به نكاح المسلم مما لا حق فيه لزوجه غيره لم يرد نكاحه إذا كان  
 اسمه عندهم نكاحا لأن النكاح ماض قبل حكمنا فإن قال قائل من أين قلت هذا قلت قال الله تبارك  
 وتعالى في المشركين بعد إسلامهم اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا وقال وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم فلم  
 يأمرهم برد ما بقى من الربا وأمرهم بأن لا يأخذوا ما لم يقبضوا منه ورجعوا منه إلى رؤس أموالهم وأنفذ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نكاح المشركة بما كان قبل حكمه واسلامهم وكان مقتضى ما ورد ما جازأ ر بها  
 من النساء لأنهن بواق فتجباو زعماء ضي كله في حكم الله عز وجل وحكم رسوله وكانت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ذمة وأهل ذمة يعمل أنهم ينكحون نكاحهم ولم يأمرهم بأن ينكحوا وغيره ولم نعلم أفسد لهم  
 نكاحا ولا منع أحد منهم أسلم أمرته وأمرته امرأة بالعدن المتقدم في الشر لم يقرهم على ذلك النكاح  
 إذا كان ماضيا وهم مشركون وإن كانوا معاهدين ومهادنين وهكذا إن جاء نساء جالان منهم قد تباعدنا  
 ولم يتقاضها بطلنا البيع وإن تقاضاها لم نزلده لانه قدمضى وإن تباعدنا فقبض المشرقي بعضهم قبض  
 بعضهم برد المقبوض ورد ما لم يقبض وهكذا يبيع الرابا كلها ولو جاءتنا نساء قد نكحها مسلم بلا ولي  
 أو شهود فنصاري أفسدنا النكاح لأنه ليس للمسلم أن يتزوج أبدا غير تزويج الاسلام فننقله ولو جاءنا

لمن أعنفه ولو أعنفه  
 بأمره يجعل أو غيره  
 أجزاءه والولاء له وهذا  
 مثل شراء مقبوض  
 أو هبة مقبوضة (قال  
 المزني) معناه عندي أن  
 يعتقه عنه بجعل ولو  
 أعتق عبيدين عن  
 ظهارين أو ظهار و قتل  
 كل واحد منهما عن  
 الكفار تبين أجزاءه  
 أعتق عن كل واحدة  
 عبدا تاما نصفان  
 واحدة ونصفان ولحدة  
 ثم أخرى نصفان عن  
 واحدة ونصفان عن  
 واحدة فكل فيها العتق  
 ولو كان من عليه الصوم  
 فصام شهرين عن  
 أحدهما كان له أن  
 يجعله عن أبيه ماشاء  
 وكذلك لو صام أربعة  
 أشهر عنهم أجزاء ولو  
 كان عليه ثلاث كفارات  
 فاعتق رقبة ليس له  
 غيرها وصام شهرين ثم  
 مرض فأطعم ستين  
 مسكنا ينوي بجميع  
 هذه الكفارات الظهار  
 وإن لم ينو واحدة بعينها  
 أجزاء لأن نيته في كل

كفارة بأنهم برئته ولو  
وجبت عايشه كفارة  
فشكل أن تكون من  
طهار أو قتل أو ذرفا عتق  
رقبة عن أيها كان  
أجزاء ولو اعتقه الأبنوى  
واحدة منهم لم يجزئه  
ولو ارتد قبل أن يكفر  
فاعتق عبدا عن طهاره  
وأن رجعا أحرأه في  
معنى دين أدام وأصاص  
أخذه أو عقوبة  
على بدنه لمن وجبت له  
ولو صام في دينه لم يجزئه  
لان الصوم عمل البدن  
وعمل البدن لا يجزئ الا  
من يكتب له

(باب ما يجزئ من  
العصوب في الرقاب  
الواجبة) من كتابي  
الطهار فديم وجدديد

(قال الشافعي) رحمه الله  
لم أعلم أحد ممن مضى  
من أهل العلم ولا ذكر  
لغيره ولا يوافق خالف في  
أن من ذوات النقص  
من الرقاب ما لا يجزئ  
ومنها ما يجزئ فدل ذلك

نصراني باع مسلما حرا أو نصرانيا باع من مسلم حرا ابتاعها أو لم يتقابضها أو بطلناها بكل حال وردنا مال  
الوالد. ثم رأينا بطلنا أن النحر عنه أن كان المسلم المشتري لها لم يملك حرا وإن كان البائع لها لم يكن له أن يملك  
نحر حرا ولا أمر الذي أراد النحر على المسلم وأهر يقها على الذي إذا كان ملكها على المسلم لانها ليست كماله  
وإن كان المسلم القابض للنحر يردن النحر على المسلم وأهر يقها على الذي لا أقضى على مسلم أن يردن حرا  
ويجوز أن أهر يقها لأن الذي عدى بانحراجها إلى المسلم مع عصيته يملكها أو انحراجها طاعا فادته بأهر يقها  
ولم أكن أهر يقها ولم ياذن فيها نعم أهر يقها بعد ما أذن فيها بالبيع وإن جاءتنا امرأة الذي قد نكحته في  
بقية من عديتها من زوج غيره فرقنا بينهما وبينها الحق الزوج الأول وليس هذا كفساد عقدة بحيزها إذا كانت  
جائزة عنده لا ضرر فيها على غيره ولا يجوز في الإسلام بحال وإن طلق رجل امرأته ثلاثا ثم تزوجها وذلك  
جائز عنده فحفظنا النكاح وجعلنا لها مهر مثلها إن أصابها ولم تحل له حتى تنكح زوجا غيره يصيبها فإذا نكحت  
زوجا غيره مسلما أو ذميا فأصابها حلال نكاحها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتبطل بينهم البيوع التي  
تبطل بين المسلمين كلها فإذا مضت واستهلكتم نبطها انما نبطها ما كانت قاعة وإن جاءنا بعد أحداهم  
قد اعتقه أو اعتقنا عليه وإن كاتبه كتابه جائزة عندهنا أحرأه أو أم وأبدي ببيعها ثم ندعه ببيعها في قول من  
لا يبيع أم الولد ويبعها في قول من يبيع أم الولد فإذا أسلم عبد الذي يبيع عليه فإن اعتقه الذي أو وهبه  
أو تصدقه أو قبضه فكل ذلك جائز لانه ماله ولله الذي لانه الذي اعتقه ولا يرثه مات بالولاء لا اختلاف  
الدين فإن أسلم قبل أن يموت ثم مات ورثه بالولاء وهكذا أمته فإن أسلمت أم ولده عزل عنها وأخذت بغيرها  
وكان له أن يؤجرها فإذا مات فهي حرة وإن دبر عبد الله فأسلم العبد قبل موت السيد ففيها قولان أحدهما  
أن يباع عليه كما يباع عبده لو قال له أنت حر إذا دخلت الدار أو كان غدا أو جاء شهر كذا والآخرا لا يباع حتى  
يموت فيعتق الآن يشاء السيد بعه فإذا شاء جاز بعه وإن كاتب عبده فأسلم العبد قبل النكاح ان شئت  
فأترك الكتابة وتباع وإن شئت فأنت على الكتابة فإذا أدبت عتقت وتبيعت بعت وهكذا لو أسلم العبد  
ثم كاتبه سيده النصراني أو أسلم ثم دبرا أو أسلمت أمته ثم وطئها فخطبت لانه ماله لهم في هذه الحال ولا حد عليه  
ولا عليها وإذا جنى النصراني على النصراني عبدا فله جني عليه بالخيار بين القود والعقل إن كان جنى جناية  
فيها القود فإذا اختار العقل فهو حال في مال الجاني وإن كانت الجناية خطأ فعلى عاقلة الجاني أن تكون على  
عواقل المسلمين فإن لم يكن للجاني عاقلة فله جني عليه بين ما له دين يتبع بها ولا يعقل عنه النصراني ولا قرابة بينه  
وبينهم وهم لا يرثون ولا يعقل المسلمون عنه وهم لا يأخذون ماله إذا مات ميراثا عما يأخذونه فبا (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى وولادة دماء النصراني كولد دماء المسلمين الآن لا يجوز بينهم شهادة الا شهادة  
المسلمين ويجوز اقرارهم بينهم كما يجوز اقرار المسلمين بعضهم به وض وكل حق بينهم يؤخذ بعضهم من بعض  
كما يؤخذ للمسلمين بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا أهرق واحد منهم صاحبه حرا  
أو قتل له خنزيرا أو حرق له ميتة أو خنزيرا أو جلد ميتة لم يدبغ لم يذبح لم يرضع لم يرضع له في شيء من ذلك شأنا لأن هذا حرام  
ولا يجوز أن يكون للحرام ثمن ولو كانت الخمر في رق نخرقه أو جرف كسره ضمن ما نقص الخمر والزق ولا يضمن  
الخمر لانه محل مال الزق والحر الآن يكون الزق من ميتة لم يدبغ أو جلد خنزير يدبغ أو لم يدبغ فلا يكون له  
ثمن ولو كسره صلبا من ذهب لم يكن عليه شيء ولو كسره من عود وكان العود إذا فرق لم يكن صلبا  
يصلح لغير الصليب فعليه ما نقص الكسر العود وكذلك لو كسره غنما من ذهب أو خشب بعبده لم يكن  
عليه في الذهب شيء وإن كان في الخشب شيء الآن يكون الخشب موصولا إذا فرق صالح لغير غنم فيكون  
عليه ما نقص كسر الخشب لا ما نقص قيمته الصنم ولو كسره طنبرا أو مزمارا أو تبرا إن كان في هذا شيء  
يصلح لغير الملاحى فعليه ما نقص الكسر وإن لم يكن يصلح إلا للالهى فلا شيء عليه وهكذا لو كسر هانصراني

اسلم أو نصراني أو يهودي أو مستامن أو كسرها مسلم أو واحد من هؤلاء أبطلت ذلك كله قال ولو أن نصرانيا  
أفسد نصراني ما أبطل عنه فقرم المفسد شيئا يحكم ما حكمهم أو شئ برؤنه حقاً يلزمه بعضهم بعضاً أو شئ تطوع  
له به وضمنه ولم يقبضه المضمون له حتى جاءه الضامن أبطلناه عنه لأنه لم يقبض ولو لم يأتنا حتى يدفع اليه ثم  
سألنا بطلناه ففيها قولان أحدهما لا يبطله ويجعله كما مضى من بيع الربا والآخرا أن يبطله بكل حال  
لأنه أخذ منه على غير بيع إنما أخذ بسبب جنابة لا قيمة لها ولو كان الذي غرم له ما أبطل عنه في الحكم  
مسلماً وقبضه منه ثم جاء في ردده على المسلم كالأراني على مسلم أو أربي عليه مسلم وتباضاً رددت ذلك بينهما  
وكذلك لو أراق نصراني مسلم نجراً وأفسده شيئاً ما أبطله عنه وترافعا إلى وغرم له النصراني قيمة متطوعاً  
أو بحكم ذي أو بأمر رأه النصراني لازماله ودفعه إلى المسلم ثم جاء في أبطلته عنه ورددت النصراني به على  
المسلم لأنه ليس لمسلم قبض حرام وما مضى من قبضه الحرام وبقي سواء في أنه رد عنه وأنه لا يقر على حرام  
جهله ولا عرفه بحال ويجوز للنصراني أن يقارض المسلم وأكره للمسلم أن يقارض النصراني أو يشاركه  
خوف الربا واستحلال البيوع الحرام وإن فعل لم أفسخ ذلك لأنه قد يعمل بالحلل ولا أكره للمسلم أن يستأجر  
النصراني وأكره أن يستأجر النصراني المسلم ولا أفسخ الإجارة إذا وقعت وأكره أن يبيع المسلم من النصراني  
عبد مسلم أو أمة مسلمة وإن باعه لم يبن لي أن أفسخ البيع وجبرت النصراني على بيعه مكانه الآن يعتقه أو  
تغدر السوق عليه في موضعه فألحقه بالسوق ويتأني به اليوم واليومين والثلاثة ثم أجبره على بيعه قال وفيه  
قول آخر أن البيع مفسوخ وإن باع مسلم من نصراني مصحفاً للبيع مفسوخ وكذلك إن باع منه دفتراً  
فيه أحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما فرق بين هذا وبين العبد والأمة أن العبد والأمة قد  
يعتقان فيعتقان بعق النصراني وهذا مال لا يخرج من ملك مالكه إلا إلى مالك غيره وإن باعه دفترتها  
رأى كرهت ذلك له ولم أفسخ البيع وإن باعه دفترتها شعرها ونحوها أكره ذلك له ولم أفسخ البيع وكذلك  
إن باعه طباً وعبادة أو ما أشبههما في كتاب قال ولو أن نصرانياً باع مسلماً مصحفاً وأحاديث من أحاديث  
النبي صلى الله عليه وسلم وأبعد مسلماً لم أفسخ له البيع ولم أكرهه إلا في أكره أصل ملك النصراني فإذا  
أوصى المسلم للنصراني بمصحف أو دفترته أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أبطلت الوصية ولو أوصى  
بها النصراني لمسلم لم أبطلها ولو أوصى المسلم للنصراني بعبد مسلم فن قال أفسخ بيع العبد المسلم ولو اشتراه  
النصراني أبطل الوصية ومن قال أجبره على بيعه أجاز الوصية وهكذا هبة المسلم للنصراني والمهودي والجوسي  
في جميع ما ذكرت ولو أوصى مسلم لنصراني بعبد نصراني فبطلت الوصية (١) ثم أسلم النصراني جازت الوصية  
في القولين معاً لأنه قد ملكه بموت الموصي وهو نصراني ثم أسلم فيباع عليه ولو أسلم قبل موته النصراني كان  
كوصية له بعبد مسلم لا يختلفان فإذا أوصى النصراني بأكثر من ثلثه فباعه أو رثته أبطلنا ما جاوز الثلث إن  
شاء الورثة كما تبطله إن شاء ورثة المسلم ولو أوصى بثلث ماله أو بشئ منه يبنى به كنيسة لصلاة النصراني  
أو يستأجر به خدماً للكنيسة أو يعمره بالكنيسة أو يستصحب به فيها أو يشتري به أرضاً فتكون صدقة على  
الكنيسة ونعمر بها أو ما في هذا المعنى كانت الوصية باطلة وكذلك لو أوصى أن يشتري به نجراً أو خنزيراً  
فيتصدق بها أو أوصى بخنزيره أو نجراً بطلنا الوصية في هذا كله ولو أوصى أن يبنى كنيسة يزلها ما زل  
الطريق أو وقفها على قوم يسكنونها أو جعل كرامتها للنصارى أو لساكنين جازت الوصية وليس في بنية  
الكنيسة معصية الآن تتخذها إلى النصارى الذين اجتماعهم فيها على الشرك وأكره للمسلم أن يعمل بناء  
أو تجارة أو غيره في كنائسهم التي أصلواتهم ولو أوصى أن يعطي الرهبان والشمامسة ثلثه جازت الوصية  
لأنه قد تجوز الصدقة على هؤلاء ولو أوصى أن يكتب بثلثه الإنجيل والتوراة لدرس لم تجز الوصية لأن الله  
عز وجل قد ذكر تبليهم بها فقال الذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله وقال وأن منهم  
(١) قوله ثم أسلم النصراني أي العبد النصراني الموصى به فتدبر كتبه معصية

على أن المراد بعضها  
دون بعض فلم أجد  
في معاني ما ذهبوا إليه  
إلا ما أقول والله أعلم  
وجاعه أن الأغلب  
فيما يتخذ الرقيق العمل  
ولا يكون العمل تاماً  
حتى تكون يد المملوك  
باطلتين ورجله  
ماشتين وله بصران  
كان عيناً واحدة  
ويكون يعقل وإن كان  
أبكم أو أصم يعقل أو  
أحمى أو ضعيف البطش  
(قال) في القسديم  
الأخرس لا يجزى (قال)  
المرئي رحمه الله أولى  
بقوله أنه يجزى لأن  
أصله إن ما أضرب بالهمل  
ضرراً به لا يجزى وإن لم  
يضر كذلك أجزأ (قال)  
والذي يجزى ويفيق  
يجزى وإن كان مطلقاً  
لم يجزى ويجوز  
المريض لأنه يرجى  
والصغير كذلك



(من له الكفارة بالصيام)  
من كتابين

قال الشافعي رحمه الله  
من كان له مسكن  
وخادم لا علك غيرهما  
ولا ما يشتري به مملوكا  
كان له أن يصوم شهرين  
متتابعين وإن أفطر من  
عذر أو غيره أو صام  
نحو عا أو ن الأيام التي  
نهى صلى الله عليه وسلم  
عن صيامها استأنفها  
متتابعين وقال في  
كتاب القديم إن أفطر  
المرضى بني وأخرج في  
القاللة التي عليها صوم  
شهرين متتابعين إذا  
حاضت أفطرت فإذا  
ذهب الحيض بنت  
وكذلك المريض إذا  
ذهب المرض بني (قال  
المرزقي) رحمه الله  
وسمعت الشافعي من  
دهر يقول إن أفطر  
بني (قال المرزقي) رحمه  
الله وإن هذا الشبهة لأن  
المرض عذر وضرورة  
والحيض عذر وضرورة

لغير يقابلون المستهم بالكتاب فسر الربيع لاية ولواوصى أن يكتب به كتب ما بفتكون صدقة  
جازت له الوصية ولواوصى أن يكتب به كتب ما بفتكون صدقة ولواوصى أن يشتري بثلاثة سلاسل المسلمين جاز  
ولواوصى أن يشتري به سلاسل العدوم المشركين لم يجز ولواوصى بثلاثة لبعض أهل الحرب جاز لأنه  
لم يجز أن يعطوا مالا وكذلك لواوصى أن ينفق منه أسير في أيدي المسلمين من أهل الحرب قال ومن  
استعدى على ذي أو مستأمن أعدى عليه وإن لم يرض ذلك المستعدى عليه إذا استعدى عليه في شئ فيه حق  
للمستعدى وإن جاء بمحاسب من المسلمين أو غيرهم يذكرون الذميين يعملون فيما بينهم أعمال من رياء  
لم نكتشفهم عنها لأن ما أقر رناهم عليه من الشرك أعظم ما لم يكن لها طالب يستحقها وكذلك لا يكتشفون  
عما استحلوا من نكاح المحارم فإن جاءتنا محرم للرجل قد نكحته فبعضنا لنكاح فإن جاءتنا امرأة نكحها  
على أربع أبع أجبرناه بان يختار أو يعا يفارق سائرهن وإن لم تأتلم نكتشفه عن ذلك فإن قال قائل فقد كتب  
عمر يفارق بين كل ذي محرم من الجوس فقد يجتهد أن يفارق إذا طابت ذلك المرأة أو وليها أو طلبه الزوج  
ليسقط عنه مهرها وتر كآلهم على الشرك أعظم من ترك آلهم على نكاح ذات محرم وجمع أكثر من أربع  
مالم يأتونا فإن جاءنا منهم مسروق بسارق قطبناه وإن جاءنا منهم سارق قد استعبد مسروق بحكم له أبطنا  
العبودية عنه وحكمنا عليه حكمنا على السارق قال وللنصراني الشفعة على المسلم وللمسلم الشفعة على  
ولا يمنع النصراني أن يشتري من مسلم ماشية فيها صدقة ولا أرض زرع ولا تخلوا وإن أبط ذلك الصدقة فيها كما  
لا يمنع الرجل المسلم أن يبيع ذلك مفرقا من جماعة فيسقط فيه الصدقة قال ولا يكون لذي أن يجبي  
موات من بلاد المسلمين فإن أحياءهم تكن له بأحيائها وقيل له خذ عمارتها وإن كان ذلك فمها والأرض للمسلمين  
لأن أحياء الموات فضل من الله تعالى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لمن أحياء ولم يكن له قبل بحية  
كأنني فوأنما جعل الله تعالى النبي وملك مالا ماله لاهل دينه لا لغيرهم

(كتاب قتال أهل البني وأهل الردة)

(باب لمن يجب قتاله من أهل البني)

«أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وإن طائفتان من  
المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تنفي إلى أمر الله فإن فالت  
فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذكر الله عز  
وجل اقتتال الطائفتين والطائفتان المتنتهتان الجماعتان كل واحدة تمنع أشد لا متناع أو أضعف إذا لزمها  
اسم الا متناع وسماهم الله تعالى المؤمنين وأمر بالا صلاح بينهم فحق على كل أحد دعاء المؤمنين إذا افتروا  
وأرادوا القتال أن لا يقتلوا حتى يدعوا إلى الصلح وبذلك قلت لا يبيت أهل البني قبل دعائهم لأن على الامام  
الدعاء كما أمر الله عز وجل قبل القتال وأمر الله عز وجل بقتال الفئة الباغية وهي مسماة باسم الايمان حتى  
تفي إلى أمر الله فإن فالت لم يكن لأحد قتالها لأن الله عز وجل إنما أذن في قتالها في مدة الا متناع بالبني إلى  
أن تنفي (قال الشافعي) والتي الرجعة عن القتال بالهزيمة أو التوبة وغيرها وأي حال ترك بها القتال فقد  
فاه والتي بالرجوع عن القتال الرجوع عن معصية الله تعالى ذكره إلى طاعته في الكف عما حرم الله عز  
وجل قال وقال أبو ذؤيب يعبر نفر من قومه أنهم مواعن رجل من أهله في وقعة فقتل  
لأنسأ الله مناهم عشر شهدوا يوم الامليح لا غابوا ولا جرحوا  
عقوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استفتاوا وقالوا جندوا الوضع  
رحمه الله تعالى وأمر الله تعالى أن يصلح بينهما بالعدل ولم يذكر تباعه في دم ولا مال  
(قال الشافعي)

من قبل الله عز وجل  
يفطرهم ما في شهر  
رمضان وبلته التوفيق  
(قال) واذا صام بالأهله  
صام هلالين وان كان  
تسعة أو ثمانية وخمسين  
ولا يجزئه حتى يقدم  
نية الصوم قبل الدخول  
ولو نوى صوم يوم فأنهى  
عليه فيه ثم أفاق قبل  
الليل أو بعده ولم يعلم  
أجره اذا دخل فيه قبل  
الفجر وهو يعقل فان  
أنهى عليه قبل الفجر لم  
يجزئه لانه لم يدخل في  
الصوم وهو يعقل (قال  
الزنى) رحمه الله كل  
من أصبح ناعما في شهر  
رمضان صام وان لم  
يعقله اذا تقدمت نية  
(قال) ولو أنهى عليه  
فيه وفي يوم بعده ولم  
يعلم استأنف الصوم  
لانه في اليوم الذي أنهى  
عليه فيه كله غير صائم  
ولا يجزئه الا ان ينوي  
كل يوم منه على حديثه  
قبل الفجر لان كل يوم  
منه غير صاحبه ولو صام

واعتاد كره الله تعالى الصلح آخر كما ذكر الاملاح بينهم أولا قبل الاذن بقضائهم فأشبهه هذا والله تعالى أعلم  
أن تكون التبعات في الجراح والدماء وما فات من الاموال ساقطة بينهم قال وقد يحتمل قول الله عز وجل  
فان غابت فاصطبروا بينهما بالعدل أن يصالح بينهم بالحكم اذا كانوا قد فعلوا ما فيه حكم فيعطى بعضهم من بعض  
ما وجب له اقول الله عز وجل بالعدل والعدل اخذنا لغير بعض الناس من بعض (قال الشافعي) وانما  
ذهبنا الى أن القود ساقط ولا يثبت تحت المعنيين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا من طرف من مازن  
عن معمر بن راشد عن الزهري قال أدركت الفتنة الاولى أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت فيها  
دماء وأموال فلم يقتص فيها من دم ولا مال ولا قرح أصيب بوجهه التأويل أن يوجد مال رجل بعينه  
في دفعه الى صاحبه (قال الشافعي) وهذا كما قال الزهري عندنا قد كانت في ثلث الفتنة دماء يعرف في  
بعضها القتال والمقتول وأتلفت فيها أموال ثم صار الناس الى أن سكنت الحرب بينهم وجرى الحكم عليهم  
فأعلنته اقتص أحد من أحد ولا غرم له مالا أتلفه ولا غلبت الناس اختلافوا في أن ما حو وفي الذي من مال  
فوجب بعينه فمما سببه أحق به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن  
طلحة بن عبيد الله بن عوف عن سعيد بن زيد بن عمر بن نفييل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من  
قتل دون ماله فهو شهيد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وستة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن  
لله أن ينع ماله واذا سببه بالقتال دونه فهو إحلال للقتال وسبب الإلتلاف لمن يقتل في النفس وما  
دونها قال ولا يحتمل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم والله تعالى أعلم من قتل دون ماله فهو شهيد الا أن  
يقاتل دونه ولو ذهب رجل الى أن يحتمل هذا القول على أن يقتل ويؤخذ ماله كان اللفظ في الحديث من قتل  
وأخذ ماله أو قتل لم يؤخذ ماله ولا يقال له قتل دون ماله ومن قتل بلان يقتل فلا يشك أحد أنه شهيد (قال  
الشافعي) وأهل الردة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربان منهم قوم كفروا بعد الاسلام مثل طليحة  
ومسلمة والعنسي وأصحابهم ومنهم قوم تسكروا بالاسلام ومنعوا الصدقات فان قال قائل ما دل على ذلك  
والعامة تقول لهم أهل الردة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهو لسان عربي فالردة الارتداد عما كانوا عليه  
بالكفر والارتداد بغير الحق قال ومن رجع عن شيء جاز أن يقال ارتد عن كذا وقول عمر لابى بكر أليس  
قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحرث أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا هاء صوامنى  
دماءهم وأموالهم الابحثة واحسابهم على الله في قول أبى بكر هذا من حقها ولمنعوني عننا مما أعطوا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه معرفة منهم معا بان من قاتلوا من هو على التسليم بالايمان ولولا ذلك  
ما شك عمر في قتالهم ولقال أبو بكر قد تركوا لا اله الا الله فصاروا مشركين وذلك بين في مخاطبتهم جيوش  
أبى بكر وأشعار من قال الشعر منهم ومخاطبتهم لأبى بكر بعد الاسار فقال شاعرهم  
ألا أصبحينا قبل نائرة الفجر لعلى منايانا قريب وما ندرى  
أطعننا رسول الله ما كان وسطنا فيا يجبا ما بال ملك أبى بكر  
فان الذى يسألكموفنهمس لكالترا وأحلى اليهم من التمر  
سنتهم ما كان فينا بقبية كرام على العراء في ساعة العسر  
وقالوا أبى بكر بعد الاسار ما كفرنا بعد ايماننا ولكن نصحن على أموالنا (قال الشافعي) وقول أبى بكر  
لا تنفروا بين ما جع الله يعنى فيما أرى والله تعالى أعلم أنه مجاهدهم على الصلاة وان الزكاة مثلها ولعل  
مذهبهم فيه أن الله عز وجل يقول وما أمر والايه بعبادة الله بخلصه الدين خنفا ويقسموا الصلاة ويؤتوا  
الزكاة وذلك دين القيمة وأن الله تعالى فرض عليهم شهادة الحق والصلاة والزكاة وأنه متى منع فرضا فله  
لزمه لم يترك ومنعه حتى يؤديه أو يقتل (قال الشافعي) فسار اليهم أبو بكر بنفسه حتى لقي أحبا بنى بدر الغزاري

شهر رمضان في الشهرين  
أعاد شهر رمضان  
واستأنف شهرين (قال)  
وأفضل ما يلزم من قال  
ان الجباع بين ظهراني  
الصوم يفسد الصوم  
لقوله تعالى من قبل أن  
يتأسا أن يزعم أن  
الكفاية بالصوم والعق  
لا يجزئان بعد أن  
يتأسا (قال) والذي  
صام شهر اقبل التماس  
وشهر بعده أطاع الله  
في شهر وعصاه بالجباع  
قبل شهر يصومه وان  
من جامع قبل الشهر  
الأخر منها أولى أن  
يجوز من الذي عصي الله  
بالجباع قبل الشهرين  
معا (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى واتحاحكه في  
الكفارات حين يكفر  
بحكمه في الصلاة حين  
يصل (قال) ولودخل  
في الصوم ثم أسكر كان له  
أن يمضي على الصيام  
والاختيار له أن يدع  
الصوم ويعتق (قال  
المزني) وجه الله ولو

فقاتله معه عمر وعامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم مضى أبو بكر خالد بن الوليد في قتال من ارتد  
ومن منع الزكاة معانقنا لهم بعوام من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ففي هذا الدليل على أن من  
منع ما فرض الله عز وجل عليه فلم يقدر إلا على أخذ منه بامتناعه فأناله وإن ألقى القتال على نفسه وفي  
هذا المعنى كل حق لرجل على رجل مله قال فإذا امتنع رجل من تأدية حق وجب عليه والسلطان يقدر  
على أخذه منه أخذه ولم يقتله وذلك أن يقتل فيقتله أو يسرق فيقطعه أو يمنع أداء دين فيباع فيه ماله أو زكاة  
فتؤخذ منه فإن امتنع دون هذا أو شيء منه بجماعة وكان إذا قيل له أذهب قال لا أؤديه ولا أبدؤكم بقتال إلا  
أن تقتالوني قوتل عليه لأن هذا انما يقاتل على ما منع من حق لزمه وهكذا من منع الصدقة ممن نسب إلى  
الردة فقاتلهم أبو بكر بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) وما منع الصدقة ممن نسب إلى  
نصيب جونه فإذا لم يمتنع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتاله فالباغي يقاتل الإمام العادل في مثل  
هذا المعنى في أنه لا يعطى الإمام العادل حقا إذا وجب عليه ويمتنع من حكمه ويرى بدعي ما منع الصدقة أن  
يريد أن يحكمهم وعلى الإمام العادل ويقال له فيجمل قتاله بآرائه قتال الإمام قال وقد قاتل أهل الامتناع  
بالصدقة وقتلوا ثم قهر وأفلم يقدمهم أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكلا هذين متأول أما  
أهل الامتناع فقالوا قد فرض الله علينا أن نؤديه إلى رسوله كأنهم ذهبوا إلى قول الله عز وجل لرسوله صلى  
الله عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وقالوا لا يعلم يجب علينا أن نؤديه إلى غيره رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وأما أهل البني فشهدوا على من بغوا عليه بالضلال ورأوا أن جهاده حتى فلم يكن على واحد من  
الفر يقين عند تقضي الحرب قصاص عندنا والله تعالى أعلم ولو أن رجلا واحد اقتل على التأويل أو جماعة  
غير مجتمعين ثم كانت لهم بعد ذلك جماعة ممنعون أو لم تكن كان عليهم القصاص في القتل والجراح وغير  
ذلك كما يكون على غير المتأولين فقال في قاتل فلم قلت في الطائفة الممتنعة الناصبة المتأولة تقتل وتصيب  
المال أو يل عن القصاص وغرم المال إذا تلف ولو أن رجلا تأول فقتل أو تلف مالا اقتصصت منه وأغرمت  
المال فقتل له وحدت الله تبارك وتعالى ويقول ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل  
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبايحل دم مسلم أو قتل نفس بغير نفس وروى عن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم من اعتبط مسلما بقتل فهو قود بده ووجدت الله تعالى قال وإن طائفتان من المؤمنين اختلفتا  
فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله فإن قامت فاصلها  
بينهما بالعدل وأقسطوا أن الله يحب المقسطين فذكر الله عز وجل قتالهم ولم يذكر القصاص بينهم فأثبتنا  
القصاص بين المسلمين على ما حكم الله عز وجل في القصاص وأزناه في المتأولين المجتمعين ورأينا أن المعنى  
بالقصاص من المسلمين هو من لم يكن مجتمعا متأولا فأمضينا الحكمين على ما أمضاه عليه وقلت له على من  
أي طالب كرم الله تعالى وجهه ولى قتال المتأولين فلم يقصص من دم ولا مال أصيب في التأويل وقلته ابن ملجم  
متأولا فأمر بحبسه وقال لو أنه ان قتلتم فلا تمشوا ورأى له القتل وقتله الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما وفي  
الناس بقية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نعلم أحدا أنكر قتله ولا عابه ولا خالفه في أن يقتل إذا  
لم يكن له جماعة يمتنع عنلها ولم يقصد على وأبو بكر قبله ولى من قتلته الجماعة الممتنع بمثلها على التأويل كما  
وصفنا ولا على الكفر (قال الشافعي) والآية تدل على أنه انما أبيع قتالهم في حال وليس في ذلك باحثة  
أموالهم ولا شيء منها وأما قطع الطريق ومن قتل على غير تأويل فسواء جماعة كانوا أو وحدا لا يقتلون حدا  
وبالقصاص يحكم الله عز وجل في القتل وفي المحاربين

(باب السيرة في أهل البني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى روى عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين رضي الله تعالى

عنه قال دخلت على مروان بن الحكم فقال ما رأيت أحدا أكرم غلبة من أبيك ما هو الآن ولينا يوم الجمل  
فنادى مناديه لا يقتل مدبر ولا يذف على جريح (قال الشافعي) فذكرت هذا الحديث للدراوردي  
فقال ما أحفظه يريد بهج بجملة هكذا ذكره جعفر بن هذا الاسناد قال الدراوردي أخبرنا جعفر عن  
أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه كان لا يأخذ سلبا وأنه كان يباشر القتال بنفسه وأنه كان لا يذف على  
جريح ولا يقتل مدبرا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد عن أبيه  
أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في ابن ملجم بعد ما ضربه أطعموه واسقوه وأحسنوا إسهان عشت فأناولي  
دعي أعفوان شئت وإن شئت استعدت وإن مت فقتلته وه فلاتملاوا

(باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البني)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوما أظهر وأرأى الخوارج وتجنّبوا جماعات الناس وكفروا وهم  
لم يحل بذلك قتالهم لأنهم على حرية الإيمان لم يصيروا إلى الحال التي أمر الله عز وجل بقتالهم فيها بل قلنا  
أن عليا رضي الله تعالى عنه ينهاه عن تحريض من ناحية المسجد لحكم الله عز وجل فقال  
على رضي الله تعالى عنه كلمة حق أراد بها باطل لكم علينا ثلاث لا نعتكهم مساجد الله أن تذكر وأهنا اسم الله  
ولا نعتكهم التي عما كانت أبدىكم مع أدينا ولا نبذوكم بقتال (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا عبد الرحمن  
ابن الحسن بن القاسم الأزرق الغساني عن أبيه أن عبد الله بن عبد العزيز الخوارج عن محمد بن أبي سونك  
فكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن سبوني فسبوه وأغفوا عنهم وإن أشهر والسلاح فأنشروا عليهم وإن  
ضربوا فاضربوهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كله نقول ولا يحل للمسلمين بطعنتهم دماءهم ولا أن  
يمنعوا التي ما جرى عليهم حكم الإسلام وكانوا أسوتهم في جهاد عدوهم ولا يحل بينهم وبين المساجد والأسواق  
قال ولو شهدوا شهادة الحق وهم مظهرون لهذا قبل الاعتقاد أو بعده وكانت حالهم في العفاف والعقول  
حسنة أنبى للقاضي أن يحصيه بأن يسأل عنهم فإن كانوا يستحلون في مذهبهم أن يشهدوا لمن يذهب  
مذهبهم بتصديقه على ما لم يسمعه أو لم يعاينوا أو يستحلوا أن ينالوا من أموال من خالفهم أو أبادتهم شيئا  
يجعلون الشهادة بالباطل ذريعة إليه لم يجزئ شهادتهم وإن كانوا لا يستحلون ذلك حازت شهادتهم وهكذا من  
بني من أهل الأهواء ولا يفرق بينهم وبين غيرهم فيما يجب لهم وعليهم من أخذ الحق والحدود والأحكام  
ولو أصابوا في هذه الحال حذّر الله عز وجل والناس دما وغيره ثم اعتقدوا ونصّبوا اماما وامتنعوا ثم سألوا أن  
يؤمنوا على أن يسقط عنهم ما أصابوا قبل أن يعتقدوا أو شيء منه لم يكن للإمام أن يسقط عنهم منه شيئا لله عز  
ذكره ولا للناس وكان عليه أخذهم به كما يكون عليه أخذ من أحدث حدا لله تبارك وتعالى والناس ثم هرب  
ولم يتأول ويمتنع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن قوما كانوا في مصر أو صحراء فسفكوا الدماء وأخذوا  
الأموال كان حكمهم حكم قطاع الطريق وسواء المكابرة في مصر والصحراء ولو افترقا كانت المكابرة في  
المصر أعظمهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أن قوما كبروا فقتلوا ولم يأخذوا مالا فبقوا عليهم  
الحق في جميع ما أخذوا وكذلك لو امتنعوا فأصابوا دما وأموالا على غير التأويل ثم قدر عليهم أخذ منهم الحق  
في الدماء والأموال وكل ما أتوا من حسد (قال الشافعي) ولو أن قوما تأولوا كثيرا كانوا أو قليلا اعتزلوا  
جماعة الناس فكان عليهم وال أهل العدل يجري حكمه فقتلوه وغيره قبل أن ينصبوا إماما ويعتقدوا  
ويظهروا حكاما فالحكمه كان عليهم في ذلك القصاص وهكذا كان شأن الذين اعتزلوا وعليهم رضي الله تعالى  
عنه ونقموا عليه الحكمة فقالوا الانسا كنك في بلد فاستعمل عليهم عاملا فسموا له ماشاء الله ثم قتلوه فأرسل  
إليهم أن ادفعوا لنا قاتله نقتله به قالوا كلنا قاتله قال فاستسلموا بحكمكم عليكم قالوا لا فإسار إليهم فقاتلهم  
فأصاب أكثرهم قال وكل ما أصابوه في هذه الحال من حد لله تبارك وتعالى والناس أقيم عليهم حتى قدر

كان الصوم فرضه ما جاز  
اختيار ابطال الغرض  
والرقبة فرض ان  
وجده لا غيرها كما ان  
الوضوء بالماء فرض اذا  
وجده لا غيره ولا خيار  
في ذلك بين امرين فلا  
يجوز الدخول في الصوم  
اذا وجد الرقبة من ان  
يكون بعينه المتقدم فلا  
فرض عليه الا الصوم  
فكيف يجزئ العتق  
وهو غير فرضه أو  
يكون صومه قد بطل  
لوجود الرقبة فلا فرض  
الا العتق فكيف يتم  
الصوم فيجزئ وهو غير  
فرضه للمسلمين فلو أنه  
اذا اعتق أدى فرضه  
ثبت أن لا فرض عليه  
لغيره وفي ذلك ابطال  
صومه كعتقه بالشهور  
فإذا حدث الخوض  
بطلت الشهور وثبت  
حكم الخوض عليها ولا  
كان وجود الرقبة بطل  
صوم الشهرين كان  
وجودها بعد الدخول  
في الشهور يبطل ما بقي

عليهم وليس عليهم في هذه الحال أن يبدأوا القتال حتى يمتنعوا من الحكم وينصبوا قال وهكذا أخرج رجل أورجلان أو نفر يسير قليلا بعد يعرف أن مثلهم لا يمتنع إذا أرادوا ظهور وأراهم وناذوا إمامهم العادل وقالوا نمتنع من الحكم فأصابوا دما وأموالا وحردوا في هذه الحال تأولين ثم ظهر عليهم أقيمت عليهم الحد ودوا أخذت منهم الحقوق لله تعالى وللناس في كل شيء كما يؤخذ من غير التأولين فإن كانت لأهل البني جماعة تكثر ويمتنع مثلها بموضعها الذي هي به بعض الامتناع حتى يعرف أن مثلها لا ينال حتى تكثر نكايته واعتقدت ونصبوا إماما وأظهروا حكمهم وامتنعوا من حكم الامام العادل فهذه الفئة الباغية التي تفارق حكم من ذكرنا قبلها فينبغي إذا فعلوا هذا أن نسألهم ما نعموا فإن ذكرنا مظلمة بينه ردت فإن لم يذكرها بينه قبل لهم عود والمافارقهم من طاعة الامام العادل وأن تكون كلمتهم وكلمة أهل دين الله على المشركين واحدة وأن لا يمتنعوا من الحكم فإن فعلوا قبل منهم وإن امتنعوا قبل أن يؤذوا كبحر ب فإن لم يجيبوا قوتلوا ولا يقاتلون حتى يدعوا يناظر والآن يمتنعوا من المناظرة فيقاتلوا قال وإذا امتنعوا من الإجابة وحكم عليهم بحكم فلم يسلموا وأحلت عليهم صدقة فنعوها وأحوالها ونحوها وقالوا لا نبدؤكم بقتال قوتلوا حتى يقرروا بالحكم ويعودوا إلى الامتناع ان شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما أصابوا في هذه الحال على وجهين أحدهما ما أصابوا من دم ومال وفرج على التأويل ثم ظهر عليهم بعد لم يقيم عليهم منه شيء إلا أن يوجد مال رجل بعينه فيؤخذ والوجه الثاني ما أصابوا على غير وجه التأويل من حد لله تعالى والناس ثم ظهر عليهم رأيت أن يقام عليهم كبقايم على غيرهم من هرب من حد أو أصابه وهو في بلاد لا والى لها ثم جاء لها وال وهكذا غيرهم من أهل دار غلبوا الامام عليها فصار لا يجري له بها حكم حتى قدر عليهم أقيمت عليهم تلك الحد ودول يسقط عنهم ما أصابوا بالامتناع ولا يمنع الامتناع حقا يقيم انما يمنع التأويل والامتناع معا فإن قال قائل فانت تسقط ما أصاب المشركون من أهل الحرب إذا أسلموا (١) فكذلك أسقط عن حربى لو قتل مسلما منفردا ثم أسلم وأقتل الحربى بديان غير أن يقتل أحد وليس هذا الحكم في المناول في واحد من الوجهين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا دعى أهل البني فامتنعوا من الإجابة فقتلوا فالسيرة فيهم مخالفة للسيرة في أهل الشرك وذلك بأن الله عز وجل حرم ثم رسوله دماء المسلمين الأعمىين الله تبارك وتعالى ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فاتحنا أبيع قتال أهل البني ما كانوا يقاتلون وهم لا يكونون مقاتلين أبدا الا مقبلين ممنعين من يدين فتي زايلا هذه المعاني ففسد نرجوا من الحال التي أبيع بها قتالهم هم لا يخرجون منها أبدا الا إلى أن تكون دماؤهم محرمة كهي قبل يحدون وذلك بين عندى في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبني حتى تبنى إلى أمر الله فإن قامت فاصالحوا بينهم بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولم يستثن الله تبارك وتعالى في الفسقة فسواء كان للذي فاهة أو لم تكن له فتهة فتي فاه والفسقة الرجوع حرم دمه ولا يقتل منهم مدبر أبدا ولا أسير ولا جريح بحال لأن هؤلاء قد صاروا في غير المعنى الذي حلت به دماؤهم وكذلك لا يستمتع من أموالهم بداية تركب ولا متاع ولا سلاح يقاتل به في حربهم وإن كانت قائمة ولا بعد تقضيها ولا غير ذلك من أوالهم وما صار إليهم من دابة فبسوها أو سلاح فعلمهم رده عليهم وذلك لأن الأموال في القتال انما تحصل من أهل الشرك الذين يقتلون إذا قدر عليهم فأما من أسلم فحدي قطع الطريق والزنا والقتل فهو لا يؤخذ ماله فهو اذا قتل في البني كان أخف حالا لأنه اذا رجع عن القتال لم يقتل فلا يستمتع من ماله بشيء لأنه لا اجابة على ماله بدلالة توجب في ماله شيئا قال ومضى إلى أهل البني السلاح لم يقاتلوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قاتلت المرأة والابن مع أهل البني والعلام المراهق فهم مثلهم يقاتلون مقبلين ويتركون مولين قال ويختلفون في الأسارى فلو أسرا بالغ من الرجال الأحرار فبس ليسايع رجوت أن يسع ولا يحبس بمول ولا غير بالغ من الأحرار ولا امرأة لتبايع وانما يتبايع النساء على (١) قوله فكذلك الخ هو جواب ان يحط الجواب آخر الكلام وهو قوله وليس هذا الحكم الخ تأمل

من المشهور وفي ذلك دليل أنه اذا وجد الرقبة بعد الدخول بطل ما بقي من الشهرين وقد قال الشافعي رحمه الله بهذا المعنى زعم في الأمة تعتق وقد دخلت في العدة أنها لا تكون في عدتها حرة وتعتد عدة أمة وفي المسافر يدخل في الصلاة ثم يقيم لا يكون في بعض صلاته مقبلا ويقتصر ثم قال وهذا أشبه بالقياس (قال المزني) فهذا معنى ماقلت وبالله التوفيق ولو قال لعبد ما أنت حر الساعة عن ظهاري ان تظهره كان حرا لساعته ولم يجزئه إن يظهره لانه لم يكن ظهار ولم يكن سبب منه

(باب الكفارة بالطعام)  
من كذب ظهار قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين تظهره ولم

الاسلام فأما على الطاعة فهن لاجهاد عليهن وكيف يبايعن والبيعة على المسلمين المولودين في الاسلام انما هي على الجهاد وأما اذا انقضت الحرب فلا يرى أن يجلس أسيرهم ولو قال أهل البني انظر وناظر في أمرنا لم بأس أن ينظروا قال ولو قالوا انظر وناظر رأيت أن يجتهد الامام فيه فان كان يرجو فيقتلهم أحببت الاستيناء بهم وان لم يرج ذلك فله جهادهم وان كان يخاف على الفئة العادلة الضعيف عنهم رجوت تأخيرهم الى أن يرجعوا وتمكنه القوة عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو سألو أن يتركوا يجعل يؤخذ منهم لم ينبغ أن يؤخذ من مسلم جعل على تركه حق قبله ولا يترك جهاده ليرجع الى حق منعه أو عن باطل ركه والأخذ منهم على هذا الوجه في معنى الصغار والنالة والصغار لا يجري على مسلم قال ولو سألو أن يتركوا أبدا ممنعين لم يكن ذلك الامام اذا قوى على قتالهم واذا تحصنوا فقد قيل يقاتلون بالمجانين والنسيران وغيرها ويبيتون ان شاء من يقاتلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأنا أحب الى أن يتوفى ذلك فهم ما لم يكن بالامام ضرورة اليه والضرورة اليه أن يكون بازاء قوم مختصنا فيغزوهم أو يحرقون عليه أو يرمونه بمجانين أو عزادات أو يحيطون به فيخاف الاضطلام على من معه فاذا كان هذا أو بعضه رجوت أن يسعه معهم بالمخشي والنازدة فاعان نفسه أو معاينة مثل ما فعل به قال ولا يجوز لأهل العدل عندي أن يستعينوا على أهل البني بأحد من المشركين ذمي ولا حربي ولو كان حكم المسلمين الظاهر ولا جعل لمن خالف دين الله عز وجل الذريعة الى قتل أهل دين الله قال ولا بأس اذا كان حكم الاسلام الظاهر أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين وذلك أنهم يحل دماؤهم مقبلين ومديرين ونياما وكيفما قدر عليهم اذا بلغتهم الدعوة وأهل البني انما يحل قتالهم دفعالهم عما أرادوا من قتال أو امتناع من الحكم فاذا فرقوا تلك الحال حرمت دماؤهم قال ولا أحب أن يقاتلهم أيضا بأحد يستحل قتلهم مديريين وحربي وأسرى من المسلمين فيسلط عليهم من يعلم أنه يعمل فيهم بخلاف الحق وهكذا من ولي شيئا ينبغي أن لا يولاه وهو يعلم أنه يعمل بخلاف الحق فيه ولو كان المسلمون الذين يستعاونون من أهل البني ما وصفت يضبطون بقوة الامام وكثرة من معه حتى لا يتقدموا على خلافه وان راو محقا لم أربأسان يستعان بهم على أهل البني على هذا المعنى اذا لم يوجد غيرهم بكنى كفاتيم وكانوا أجزا في قتالهم من غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتفرق أهل البني فنصب بعضهم لبعض فسلت الطائفتان أو احدهما امام أهل العدل معونتها على الطائفة المخارقة لها بالرجوع الى جماعة أهل العدل وكانت بالامام ومن معه قوة على الامتناع منهم لو اجعوا عليه لم أر أن يعين احدي الطائفتين على الأخرى وذلك أن قتال احدهما ليس بأوجب من قتال الأخرى وأن قتاله مع احدهما كالأمان لتي تقايل معه وان كان الامام يضعف فذلك أسهل في أن يجوز معاونة احدي الطائفتين على الأخرى فان انقضت حرب الامام الأخرى لم يكن له جهاد التي أعان حتى يدعوها ويعدر اليها فان امتنعت من الرجوع نبذ اليها ثم جاهدتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا من أهل العدل قتل رجلا من أهل العدل في شغل الحرب وعسكر أهل العدل فقال أخطأت به ظننته من أهل البني أحلف وضمن دينه ولو قال عدته أقيد منه (قال الشافعي) وكذلك لو صار الى أهل العدل بعض أهل البني تابا بجاهدا أهل البني أو تارك للحرب وان لم يجاهد أهل البني فقتله بعض أهل العدل وقال قد عرفته بالبني وكنت أراهم انما صار اليها لبنان من بعضا غرة فقتلته أحلف على ذلك وضمن دينه وان لم يدع هذه الشبهة أقيد منه لأنه اذا صار الى أهل العدل حكمه حكمهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو رجع نفر من أهل البني عن رأيهم وأنهم السلطان فقتل رجل منهم رجل فادعى معرفتهم أنهم من أهل البني وجهالته بأمان السلطان لهم ورجوعهم عن رأيهم درى عنه القود وألزم الدية بعد ما يخلف على ما ادعى من ذلك وان أتى ذلك عامدا أقيد بما قال من دم وجرح يستطاع فيه القصاص وكان عليه الارش فيما لا يستطاع فيه القصاص من الجراح قال ولو

يجد رقبته ولم يستطع حين يريد انكفاره صوم شهرين متتابعين عرض أو علة ما كانت أجزا أن يعلم ولا يجزئه أقل من ستين مسكينا كل مسكين مدا من طعام يملكه الذي يقتات حنطة أو شعيرا أو أرزا أو سلتا أو تمر أو زبيا أو أقطا ولا يجزئه أن يعطيهم حلة ستين مدا أو أكثر لان أخذهم الطعام يختلف فلا أدري لعل أحدهم يأخذ أقل وغيره أكثر مع أن النبي صلى الله عليه وسلم ائمان مكيكة طعام في كل ما أمر به من كفارة ولا يجزئه أن يعطيهم دقيقا ولا سويفا ولا خبزا حتى يعطيهم موهبا وسواء منهم الصغير والكبير ولا يجوز أن يعطيه من تلزمه نفقة ولا عبدا ولا مكاتب ولا أحدا على غير دين الاسلام

أن يجاروا في عسكر أهل البني أو أهل مدينة غلب عليها أهل البني أو أسرى من المسلمين كانوا في أيديهم وكل هؤلاء غير داخل مع أهل البني برأى ولا معونة قتل بعضهم بعضاً أو أتى حد الله أو الناس عارفاً بأنه محرم عليه ثم قدر على إقامته عليه أقيم عليه ذلك كله وكذلك لو كانوا في بلاد الحرب فأقوا ذلك عليهم بأنه محرم وغير مكرهين على إتيانه أقيم عليهم كل حد لله عز وجل والناس وكذلك لو تلتصقوا فكانوا بطرف ممتنعين لا يجزى عليهم حكم أو لا يتلصقون ولا متاولين إلا أنهم لا يجزى عليهم الأحكام وكانوا ممن قامت عليهم الحجة بالعلم مع الإسلام ثم قدر عليهم أقيمت عليهم الحقوق

### (حكم أهل البني في الأموال وغيرها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر أهل البني على بلد من بلدان المسلمين فأقام ما عليهم على أحد حد الله أو الناس فأصاب في إقامته أو أخذ صدقات المسلمين فاستوفى ما عليهم أو زاد مع أخذه ما عليهم ما ليس عليهم ثم ظهر أهل العدل عليهم لم يعودوا على من حصد ما من أهل البني يحد ولا على من أخذوا صدقته بصدقة عامه ذلك فإن كانت وجبت عليهم صدقة فأخذوا بعضها استوفى ما من أهل العدل ما بقي منها وحسب لهم ما أخذ أهل البني منها قال وكذلك من مر بهم فأخذوا ذلك منه قال وإن أراد ما من أهل العدل أخذ الصدقة منهم فادعوا أن ما من أهل البني أخذها منهم فهم أمناء على صدقاتهم وإن ارتاب بأحد منهم أحلفه فإذا حلف لم تعد عليه الصدقة وكذلك ما أخذوا من خراج الأرض وجزية الرقاب لم يعد على من أخذوه منه لأنهم مسلمون طاهر حكمهم في الموضع الذي أخذوا ذلك فيه ما عليهم من خراج وجزية رقبة وحق لزوم مال أو غيره قال ولو استقضى ما من أهل البني رجلاً كان عليه أن يقوم بما يقوم به القاضي من أخذ الحق لبعض الناس من بعض في الحد ودونها إذا جعل ذلك الله ولو ظهر أهل العدل على أهل البني لم يرد من قضاء قاضي أهل البني إلا ما يرد من قضاء القضاة غيره وذلك خلاف الكتاب والسنة وأجاء الناس أو ما هو في معنى هذا أو بعد الحيف برده شهادة أهل العدل في الحين الذي يرد هافيه أو إجازة شهادة غير العدل في الحين الذي يجوز هافيه ولو كتب قاضي أهل البني إلى قاضي أهل العدل بحق ثبت عنده لرجل على آخرون غير أهل البني والأغلب من هذا خوف أن يكون يرد شهادة أهل العدل بخلاف رأيه ويقبل شهادة من لا عدل له موافقته ومنهم من هو مخوف أن يكون يستعمل بعض أخذ أموال الناس بما يمكنه فأحب إلى أن لا يقبل كتابه وكتابه ليس بحكم نفذ منه فلا يكون للقاضي رده إلا بجور تبين له ولو كانوا مأمونين على ما وصفنا راء من كل خصلة منه وكتب من بلاد نائية بها حق المشهود له أن رد كتابه فقبل القاضي كتابه كان لذلك وجه والله تعالى أعلم وكان كتاب قاضيهم إذا كان كما وصفت في فوات الحق أن رد شبهه بالحكمه قال ومن شهد من أهل البني عند قاض من أهل العدل في الحال التي يكون فيها محارباً أو ممن يرى رأيهم في غير محاربة فإن كان يعرف باستحلال بعض ما وصفت من أن يشهد لمن وافقه بالتصديق له على ما لم يعان ولم يسمع أو باستحلال لمال المشهود عليه أو دمه أو غير ذلك من الوجوه التي يطلب بها الذريعة إلى نفع المشهود له أو نكايه المشهود عليه استحل لا لم يجز شهادته في شيء وإن قل ومن كان من هذا ياء منهم ومن غيرهم عدلاً جازت شهادته قال ولو وقع لرجل في عسكر أهل البني على رجل في عسكر أهل العدل حق في دم نفس أو جرح أو مال وجب على قاضي أهل العدل الأخذ به لا يختلف هو وغيره فيما يؤخذ به بعضهم من بعض من الحق في الموارث وغيرها وكذلك حق على قاضي أهل البني أن يأخذ من الباغى غير الباغي من المسلمين وغيرهم حقه ولو امتنع قاضي أهل البني من أخذ الحق منهم لم نالهم كان بذلك عندنا طاماً لم يكن لقاضي أهل العدل أن يمنع أهل البني حقوقهم قبل أهل العدل يمنع قاضيهم الحق منهم قال وكذلك أيضاً يأخذ من أهل العدل الحق لاهل الحرب

(وقال) في القديم لو علم بعد إعطائه أنه غنى أخزاه ثم رجع إلى أنه لا يجزئ (قال المزني) رحمه الله وهذا أنيس لأنه أعطى من لم يقرضه الله تعالى له بل حرمه عليه وانطاعاً عنده في الأموال في حكم العبد لا في المائمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويكفر بالطعام قبيل المسيس لأنها في معنى الكفارة قبلها ولو أعطى مسكينا مدين مداعن طهاره ومداعن البسبب أجزاء لانهم كفاً راتان مختلفتان ولا يجوز أن يكفر الكفارة كاملة من أي الكفارات يكفر وكل الكفارات بحمد النبي صلى الله عليه وسلم لا تختلف وفي فرض الله على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ما يدل على أنه بعد النبي

والذمة وان منع أهل الحرب الحق يقع عليهم وأحق الناس بالصبر للفق أهل السنة من أهل دين الله تعالى وليس منع رئيس المشركين حقا قبل من يحضرته لمسلم والذي يحمل لمسلم أن يمنع حرم بياستما مناحقه لانه ليس بالذي ظلمه فيجيب له مثل ما أخذ منه ولا يمنع رجلا حقا بظلم غيره وبهذا يأخذ الشافعي قال ولو ظهر أهل البغي على مصر فولو أضاءه رجلا من أهلهم معروفا بخلاف رأى أهل البغي فكاتب إلى قاض غير نظر فان كان القاضي عدلا وسمى شهودا شهدوا عنده يعرفهم القاضي المكتوب اليه نفسه أو يعرفهم أهل العدالة بالعدل وخلاف أهل البغي قبل الكتاب فان لم يعرفوا فكاتبه كما وصفت من كتاب قاضي أهل البغي قال وإذا غزا أهل البغي المشركين مع أهل العدل والتقوا في بلادهم فاجتمعوا ثم قاتلوا معا فان كان لكل واحد من الطائفتين امام فأهل البغي كأهل العدل جاعتهم بكما عتتهم وواحدة مثل واحد هم في كل شيء ليس الخس قال فان أمن أحدهم عبدا كان أو حرا أو امرأة منهم جازا الامان وان قتل أحد منهم (٣) في الاقبال كان له السلب وان كان أهل البغي في عسكر ردا لأهل العدل ففسرى أهل العدل فاصابوا غنائم أو كان أهل العدل رد أفسرى أهل البغي فأصابوا غنائم شركت كل واحدة من الطائفتين صاحبها لا يفترون في حال الا أنهم إذا دفعوا الخس من الغنمية كان امام أهل العدل أولى به لانه لقوم مفترقين في البلدان يؤديه اليهم لان حكمه جار عليهم دون حكم امام أهل البغي وانه لا يستعمل حسبه استحلال الباني قال ولو وادع أهل البغي قوما من المشركين لم يكن لاحد من المسلمين غزوهم فان غزاهم فاصاب لهم شيئا رده عليهم ولو غزا أهل البغي قوما قد وادعهم امام المسلمين فسيابهم أهل البغي فان ظهر المسلمون على أهل البغي استخرجوا ذلك من أيديهم وردوه على أهل المشركين قال ولا يحل شراء أحد من ذلك السبي وان اشترى ففسر او مردود قال ولو استعان أهل البغي بأهل الحرب على قتال أهل العدل وقد كان أهل العدل وادعوا أهل الحرب فانه حلال لأهل العدل قتال أهل الحرب وسبهم وليس كينوتهم مع أهل البغي بامان انما يكون لهم الامان على الكف فاما على قتال أهل العدل فلو كان لهم امان فقاتلوا أهل العدل كان نقضه وقد قيل لو استعان أهل البغي بقوم من أهل الذمة على قتال المسلمين لم يكن هذا نقضا للعهد لانهم مع طائفة من المسلمين وأرى ان كانوا مكرهين أو ذكر واجهاله فقالوا كآزرى علينا اذا جلتنا طائفة من المسلمين على طائفة من المسلمين أخرى انها انما تحملنا على من يحمل دمه في الاسلام مثل قطاع الطريق وقالوا لم نعلم ان من جلاونا على قتاله مسلما لم يكن هذا نقضا للعهدهم ويؤخذون بكل ما أصابوا من أهل العدل من دم ومال وذلك انهم ليسوا بالمؤمنين الذين أمر الله بالاصلاح بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونقدم اليهم ويجدد عليهم شرطا بانهم ان خرجوا الى مثل هذا استعمل قتلهم وأسأل الله التوفيق قال فان أتى أحد من أهل البغي تابا لم يقص منه لانه مسلم محرم الدم واذا قاتل أهل الذمة مع أهل العدل أهل الحرب لم يهطوا سلبا ولا نجسا ولا سهما وانما يرضع لهم ولو رهن أهل البغي نفر منهم عند أهل العدل ورهنهم أهل العدل رهنا وقالوا احبسوا رهنا حتى تدفع اليكم رهنتكم وتوادعوا على ذلك الى مدة جعلوها بينهم فعاد أهل البغي على رهن أهل العدل فقتلوه لم يكن لأهل العدل أن يقتلوا رهن أهل البغي الذين عندهم ولا أن يجسبواهم اذا ابتوا أن يقتلوا أصحابهم لان أصحابهم لا يدفعون اليهم أبدا ولا يقتل الرهن بجنابة غيرهم وان كان رهن أهل البغي بالرهن من أهل العدل ووادعهم الى مدة فماتت تلك المدة وقد غدر أهل البغي لم يكن لهم حبس الرهن بغدر غيرهم قال ولو أن أهل العدل آمنوا رجلا من أهل البغي فقتله رجل جاهل كان فيه الدية واذا قتل العدلى الباني عامدا والقاتل وارث المقتول أو قتل الباني العدلى وهو وارثه لم أر أن يتوارثا والله تعالى أعلم وبرئهما معا ورثتهما غير القاتلين واذا قتل أهل البغي في معركة وغيره صلى عليهم لان الصلاة سنة في المسلمين والامن قتله المشركون في المعركة فانه لا يفسل ولا يصلى عليه وأما أهل البغي اذا قاتلوا في المعركة فانهم يفسلون ويصلى عليهم ويصنع

صلى الله عليه وسلم وكيف يكون بعد من لم يولد في عهده أو مد أحدث بعده وانما قلت مسدا لكل مسكين لحديث النبي صلى الله عليه وسلم في المكفر في رمضان فله أن صلى الله عليه وسلم يعرق فيه نجسة عشر صاعا فقال للكفر كفر به وقد علمه أن عليه اطعام ستين مسكنا فهذا ممدخله وكانت الكفارة بالكفارة أشبه في القياس من أن نقبسها على فدية في الحج وقال بعض الناس المد رطلان بالحجازي وقد احتجبتنا فيه منع أن الآثار على ما قلنا فيه وأمر الناس بدار الهجرة وما ينبغي لأحد أن يكون أعلم به من أهل المدينة وقالوا أيضا لو أعطى مسكنا واحدا طعام ستين مسكينا في ستين يوما أجراه (قال



بهم ما يصنع بالموتى ولا يبعث برؤسهم الى موضع ولا يصلبون ولا ينعنون الدفن واذا قتل اهل العدل اهل  
 البغى في المعركة فهمم قولان أحدهما أن يدفنوا بأكوامهم ودمائهم والنياب التي قتلوا فيها شأوا لأنهم  
 شهداء ولا يصلى عليهم ويصنع بهم كما يصنع بمن قتلته المشركون لأنهم مقتولون في المعركة وشهداء والقول  
 الثاني أن يصلى عليهم لأن أصل الحكم في المسلمين الصلاة على الموتى الا حيث تركها رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وانما تركها فيمن قتلته المشركون في المعركة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والضبيان والنساء من أهل  
 البغى اذا قتلوا معهم فهمم في الصلاة عليهم مثل الرجال البالغين قال واكره للعدلى أن يمد قتل ذى رحمه من  
 أهل البغى ولو كف عن قتل أبيه وأذى رحمه أو أخيه من أهل الشرك لم أكره ذلك بل أحبه وذلك أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كفأنا حذيفة بن عتبة عن قتل أبيه وأبا بكر يوم أحد عن قتل أسه واذا قتل الجماعة  
 المنتفعة من أهل القبلة غير المناولة أو أخذت المال فحكم قطع الطريق وهذا مكتوب في كتاب قطع  
 الطريق « واذا ارتد قوم عن الاسلام فاجتمعوا وقتلوا وقتلوا وأخذوا المال فحكمهم حكم أهل الحرب من  
 المشركين واذا تابوا لم يتبعوا ولم يلام فان قال قائل لم لا يتبعون قيل هؤلاء صاروا محاربين لحلال الاموال  
 والدماء وما أصاب المحاربون لم يقتص منهم وما أصيب لهم لم يرد عليهم وقد قتل طليحة عكاشة بن محصن وثابت  
 ابن أفرم ثم أسلم هوفل بنهم عقلا ولا قودا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحد في المكابرة في المصر  
 والعصر سواء ولعل المحارب في المصر أعظم ذنبا « قال الربيع » وللشافعي قول آخر يقاد منهم اذا ارتدوا  
 وحاربوا وقتلوا من قبل أن الشرك لم يردهم شر لم يردهم خيرا بان يمنع القود منهم (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى ولو أن أهل البغى ظهروا على مدينة فأراد قوم غيرهم من أهل البغى قتالهم لم أر أن يقتلهم أهل المدينة  
 معهم فان قالوا فقتلهم معا وسع أهل المدينة قتالهم دفعناهم عن أنفسهم وعيالهم وأموالهم وكانوا في معنى  
 من قتل دون أنفسهم وماله ان شاء الله تعالى ولو سبي المشركون أهل البغى وكانت بالمسلمين قوة على قتال  
 المشركين لم يسمع المسلمين الكف عن قتال المشركين حتى يستنقذوا أهل البغى ولو غزا المسلمون فقاتلهم  
 فقتلوا معا ومتفرقين وكل واحد منهم رد لصاحبه شرك كل واحد منهم صاحبه في الغنيمة (قال الشافعي)  
 رحمه الله تعالى قال في قاتل فاقول فمن أراد مال رجل أو دمه أو حرمة قتلته فله دفعه عنه قال فان  
 لم يكن يدفع عنه الابتغال قلت في قتاله قال وان أتى القتال على نفسه قلت نعم اذا لم يقدر على دفعه الا بذلك  
 قال وما معنى يقدر على دفعه بغير ذلك قلت ان يكون فارسا والعارض له رجل فيمن على الفرس أو يكون  
 متحصنا فيقل الحصن الساعة فيمضي عنه وان أتى الاحصار وقتاله قاتله أيضا قال أفليس قد ذكر جاد  
 عن يحيى بن سعيد عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أن عثمان بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لا يحل دم امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث كفر بعد ايمان أو زنا بعد احسان أو قتل نفس بغير نفس فقلت  
 له حديث عثمان كما حدث به وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم مسلم الا بأحدى ثلاث كما قال  
 وهذا كلام عري ومعناه انه اذا أتى واحدة من ثلاث حل دمه كما قال فكان رجلا زنا ثم ترك الزنا وتاب منه  
 أو هرب من الموضع الذي زنى فيه فقد رجع عليه قتل رجلا ولو قتل مسلما عامدا ثم ترك القتل فتاب وهرب فقد ر  
 عليه قتل قودا واذا كفر فتاب زال عنه اسم الكفر وهذا ان لا يفارقهما اسم الزنا والقتل ولو تابا وهربا فيقتلان  
 بالاسم الا زلهما والكافر بعد ايمانه لو هرب ولم يترك القول بالكفر بعدما أظهره قتل الا انه اذا تاب من  
 الكفر وعاد الى الاسلام حقق دمه وذلك أنه يسقط عنه اذا رجع الى الاسلام اسم الكفر فلا يقتل وقد عاد مسلما  
 ومضى لزمه اسم الكفر فهو كالزاني والقاتل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والباغي خارج من أن يقال له  
 لحلال الدم مطلقا غير مستثنى فيه وانما يقال اذا بغى وامتنع أو قاتل مع أهل الامتناع وقتل دفعنا عن أن يقتل  
 أو منازعة ليرجع أو يدفع حقان منه فان أتى القتال على نفسه فلا عقل فيه ولا قودا فانا بحنا قتاله ولو لوى

الشافعي رحمه الله لأن  
 أجزاء في كل يوم وهو  
 واحد ليجزئه في مقام  
 واحد فليله أرايت  
 لو قال قاتل قال الله  
 تعالى وأشهدوا ذوى  
 عدل منكم شرطان  
 عدد وشهادة فانا جيز  
 الشهادة دون العدد  
 فان شهد اليوم شاهد ثم  
 عاد لشهادته فهي  
 شهادتان فان قال لاحق  
 يكون شاهدان فكذلك  
 لاحق يكونوا شهادتين  
 مسكينا وقال أيضا لو  
 أطعمه أهل النعمة  
 أجزاء فان أجزأ في غير  
 المسلمين وقد أوصى الله  
 تبارك وتعالى بالأسير  
 فلم لا يجزئ أسير المسلمين  
 الحربى والمستأمنون  
 اليهم وقال لو غزاهم أو  
 عشاهاهم وان تغاوت  
 أكلهم فاشبعهم أجزاء  
 وان أعطاهم قيمة الطعام  
 عرضا جزأ فانه ترك ما  
 نصت السنة من المكيلة  
 فاطم ستين صبيا أو

عن القتال أو اعتزل أو جرح أو أسرا وكان مريضاً لا قتال به لم يقتل في شيء من هذه الحالات ولا يقال للباغي وحاله هكذا لخلال الدم ولو حصل دمه ما حقن بالتولية والأسار والجرح وعزله القتال ولا يحضن دم الكافر حتى يسلم وحاله ما وصفت قبله من حال من أراد دم رجل أو ماله

### (الخلافة في قتال أهل البغي)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حضرني بعض الناس الذي حكيت بحته بحديث عثمان فكلمني بما وصفت وحكيت له جملة ما ذكرت في قتال أهل البغي فقال هذا كما قلت وما علمت أحد الاحتج في هذا بشي بهما احتجبت به ولقد خالفك أصحابنا منه في مواضع قلت وما هي قال قالوا إذا كانت لفظة الباغية فتراجع إليها وانهمزوا قتلوا منزمين وذفف عليهم جرحى وقتلوا أسرى فإن كانت حربهم قائمة فأسر منهم أسير قتل أسيرهم وذفف على جرحهم فأما إذا لم يكن لأهل البغي فئة وانهمز عسكرهم فلا يحل أن يقتل مدبرهم ولا أسيرهم ولا يذفف على جرحهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أذا زعمت أن ما احتجبت به بحجة فكيف رغبت عن الأمر الذي فيه الحق أقلت بهذا خبراً أو قياساً قال بل قلت به خبراً قلت وما الخبر قال إن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال يوم الجمل لا يقتل مدبر ولا يذفف على جريح فكان ذلك عندنا على أنه ليس لأهل الجمل فئة يرجعون إليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أفرويت عن علي أنه قال لو كانت لهم فئة يرجعون إليها قتلنا مدبرهم وأسيرهم وجرحهم فستدل باختلاف حكمه على اختلاف السيرة في الطائفتين عنده قال لا ولكنه عندى على هذا المعنى قلت أفيدلنا فواجب جسدناها فقال فكيف يجوز قتلهم مقبلين ولا يجوز مدبرين قلت بما قلنا من أن الله عز وجل إنما أذن بقتالهم إذا كانوا باغيين قال الله تبارك وتعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله وإنما يقاتل من يقتال فأما من لا يقاتل فأنما يقال قتله لا فقاتلوه ولو كان فيما احتجبت به من هذا حجة كانت عليكم لأنك تقول لا تقتلون مدبراً ولا أسيراً ولا جريحاً إذا انهزم عسكرهم ولم تكن لهم فئة قال قلته أتباعا لعلني بن أبي طالب قلت فقد خالفنا على بن أبي طالب رضي الله عنه في مثل ما اتبعته فيه وقلت رأيت أن احتج عليك أحد بمثل حجتك وقال نقتلهم بكل حال وإن انهزم عسكرهم لأن علياً قد يكون ترك قتلهم على وجه المن لا على وجه التعريم قال ليس ذلك له وإن احتمل ذلك الحديث لأنه ليس في الحديث دلالة عليه قلت ولا لك لأنه ليس في حديث علي رضي الله تعالى عنه ولا يحتمله دلالة على قتل من كانت له فئة مولياً أو أسيراً أو جريحاً (قال) وقلت وما ألفتته من هذا المعنى ما هو إلا واحد من معنيين إما ما قلنا بالاستدلال بحكم الله عز وجل وفعل من يقتدى به من السلف فإن أبا بكر قد أسر غير واحد ممن منع الصدقة فاضربه ولا قتله وعلى رضي الله تعالى عنه قد أسر وقد رعى من امتنع فاضربه ولا قتله وأما أن يكون خروجهم إلى هذا يحل دماهم فيقتلون في كل حال كانت لهم فئة أو لم تكن قال لا يقتلون في هذه الحال قلت أجل ولا في الحال التي أبحث دماهم فيها وقد كلن معاوية بالشام فكان يحتمل أن تكون لهم فئة وكانوا كثيراً وانصرف بعضهم قبل بعض فكانوا يحتملون أن تكون الفئة المنصرفة أولاً لفئة المنصرفة آخرها وقد كانت في المسلمين هزيمة يوم أحد وبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة بالشعب فكان النبي صلى الله عليه وسلم فئة لمن انحاز إليه وهم في موضع واحد وقد يكون القوم فئة فينهزمون ولا يريدونها ولا يريدون العودة للقتال ولا يكون لهم فئة فينهزمون يريدون الرجوع للقتال وقد وجدت القوم يريدون القتال ويشذون السلاح فترجم نحن وأنت أنه ليس لنا قتالهم مالم ينصبوا أماماً أو يسروا ونحن نخافهم على الأقباع بنا فكيف أبحث قتالهم بأداة غيرهم القتال أو بترك غيرهم الهزيمة وقد انهزموا هم وجرحوا أو أسروا ولا يبيح قتالهم بإرادتهم القتال وقلت له لو لم يكن عليك في هذا حجة إلا فعل علي بن

رحاله مرضى أو من لا يشعهم إلا أضعاف التكفارة فما يقول إذا أعطى عسرنا مكان المسكيلة لو كان موسراً يعق رقبة قصد صدق بقيمتها فإن أجاز هذا فقد أجاز الأتعام وهو قادر على الرقة وإن زعم أنه لا يجوز إلا رقة فلم يجوز العنرض وإنما السنة مكسلة طعام معروفة وإنما يلزمه في قياس قوله هذا أن يحصيل الصوم وهو مطبق له إلى الضد

(مختصر من الجامع من كتابي لعان جديد وقديم وما دخل فيها من الطلاق من أحكام القرآن ومن اختلاف الحديث)

(قال الشافعي) رحمه الله قال الله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم إلى قوله أن

غضب الله عليهم ان كان  
من الصادقين قال  
فكان بنا والله أعلم في  
كنايه أنه أخرج الزوج  
من قذف المرأة بالتعانه  
كما أخرج قاذف المحصنة  
غيب الزوجة بأربعة  
شهود مما قذفها وفي  
ذلك دلالة أن ليس على  
الزوج أن يلتمس حتى  
تطلب المذفوفة كالمس  
على قاذف الأجنبية  
حدثني تطلب حدها  
قال ولما لم يخص الله  
أحد من الأزواج دون  
غيره ولم يدل على ذلك  
سنة ولا إجماع كان  
على كل زوج جاز  
طلاقه ولزمه القرض  
وكذلك كل زوجة  
لزمها القرض ولعائهم  
كلهم سواء لا يختلف  
القول فيه والفرقة ونفي  
الولد وتختلف الحدود  
لمن وقعت له وعليه  
وسواء قال زنت أو  
رأيت زنتي أو يا زانية  
كما يكون ذلك سواء اذا

أبي طالب وقوله كنت محجوجا بفعل على وقوله قال وما ذاك قلت أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار  
عن أبي فاختة أن عليا رضي الله تعالى عنه أتى بأسير يوم صفين فقال لا تقتلني صبرا فقال على لا تقتل صبرا اني  
أخاف الله رب العالمين فبلى سبيله ثم قال أفبئس خيرا تبائع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والحرب يوم  
صفين قائمة ومعاوية يقاتل جادا في أيامه كلها متصفا ومستعليا وعلى يقول لأسير من أصحاب معاوية  
لا تقتل صبرا اني أخاف الله رب العالمين وأنت تأمر بقتل مثله قال فلعله من عليه قلت هو يقول اني  
أخاف الله رب العالمين قال يقول اني أخاف الله فأطلب الأجر باليمن عليك قلت أفيجوز أن قال لا يقتل مدبر  
ولا يذفع على جرح يمن لا نفسه مثل جثثك قال لا لأنه لا دلالة في الحديث عليه قلت ولا دلالة في حديث  
أبي فاختة على ما قلت وفيه الدلالة على خلاف ذلك لانه لو قاله رجاء الأجر قال اني لأرجو الله واسم الرجاء عن ترك  
شيئا مباحا له أولى من اسم الخوف واسم الخوف عن ترك شيئا أخوف المأثم أولى وإن احتمل اللسان المعنيين  
قال فان أصحابنا يقولون قولك لا تستمتع من أموال أهل البغي بشئ إلا في حال واحدة قلت وما تلك الحال  
قال اذا كانت الحرب قائمة يستمتع بدوابهم وسلاحهم فاذا انقضت الحرب بذلك عليهم وعلى ورثتهم قلت  
أفرأيت ان طرونا وإياك معا رض يستحل مال من استحل دمه من أهل القبلة فقال الدم عند الله تعالى أعظم  
حرمة من المال فاذا حلل الدم كان المال له تعا هل الحجة عليه إلا أن يقال هذا في رجال أهل الحرب الذين  
خالقوا دين الله عز وجل هكذا وتحل أموالهم أيضا بما لا يحل به دماؤهم وذلك أن يسبي ذرارهم ونسأولهم  
فيسترقون وتؤخذ أموالهم ونسأولهم وذرارهم ولا يحل دماؤهم والحكم في أهل القبلة مبين لهذا قد يحل  
دم الرأى منهم والقاتل ولا يحل من مالهما شئ وذلك لخباياهم ما لا جناية على أموالهما والباغي أخف حالا  
منهما لانه يقال للرأى المحصن والقاتل هذا مباح الدم مطلقا لا استثناء فيه ولا يقال للباغي مباح الدم إنما يقال  
على الباغي أن يمنع من البغي فان قدر على منعه منه بالكلام أو كان باغيا غير متع مقاتل لم يحل قتاله وان  
يقاتل فلم يخص الدم حتى يصير في غير معنى قتال بتولية أو أن يصير جريحا أو ملقيا بالسلاح أو أسيرا  
لم يحل دمه فقال هذا الذي اذا كان هكذا حرم أو مثل حال الرأى والقاتل محرم المال قال ما الحجة  
عليه الا هذا وما فوق هذا حجة فقلت هل الذي حدثت حجة عليك قال اني إنما أخذته لأنه أقوى لي وأهين  
لهم ما كانوا يقاتلون فقلت فهل بعدوما أخذت من أموالهم أن تأخذ مال قتل قد صار ملكه لطفل أو كبير  
لم يقاتل قط فتعوى بمال غائب عنك غير باغ على باغ يقاتل غيره وأمال جريح أو أسيرا ومول قد صار وا  
في غير معنى أهل البغي الذين يحل قتالهم وأموالهم أو مال رجل يقاتل يحل لك دفعه وان أتى الدفع على  
نفسه ولا جناية على ماله أو رأيت لوسي أهل البغي قوما من المسلمين أنا نحن من أموالهم ما نستعين به على  
قتال أهل البغي لتستنفذهم فنقطعهم باستنقاذهم خيرا مما نستمتع به من أموالهم قال لا قلت وقليل  
الاستمتاع بأموال الناس محرم قال نعم قلت فما حل لك الاستمتاع بأموال أهل البغي حتى تنقضي الحرب  
ثم استعت بالكرع والسلاح دون الطعام والثياب والمال غيرها قال خافيه قياس وما القياس فيه الا ما قلت  
ولكني قلته خيرا قلت وما الخبر قال بلغنا أن عليا رضي الله تعالى عنه غنم مائة من غنمه فقلت له  
قد رويتم أن عليا عرفته أهل النهر وان حتى تغيب قدرا ومرجل أفسار على سبيلين احدهما غنم  
والاخرى لم يغم فيها قال لا ولكن احدهما حديثين وهم قلت فأيهما الوهم قال ما تقول أنت قلت  
ما عرف منهما واحدا ثابتا عنه فان عرفت الثابت فثبت عنه قال ماله أن يغم أموالهم قلت  
الأن أموالهم محرمة قال نعم فقلت فقد خالف الحديثين عنه وأنت لا تنغم وقد زعمت انه غنم ولا تترك  
وقد زعمت انه ترك قال إنما استمتع بها في حال قلت فالخطور يستمتع به فيما سوى هذا قال لا قلت أفيجوز  
أن يكون شيان مخطوران فيستمتع بأحدهما ويحرم الاستمتاع بالآخر بلا خبر قال لا قلت فقد أجزته

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو وجدت لهم دنانيرا ودرهما تقويك عليهم أناخذها قال لا قلت فقد تركت ما هو أشدك عليهم تقوية من السلاح والكراع في بعض الحالات قال فان صاحبنا يزعم أنه لا يصلي على قتلى أهل البغي فقلت له ولم وصاحبك يصلي على من قتله في حدود المقتول في حديثي على صاحبك قتله ولا يحل له تركه والبغى يحرم على صاحبك قتله موليا وراجعا عن البغي فإذا ترك صاحبك الصلاة على أحد همدون الآخر كان من لا يحل له الا قتله أولى أن يترك الصلاة عليه قال كأنه ذهب إلى أن ذلك عقوبة لينتكل غيره عن مثل ما صنع قلت أو يعاقبه صاحبك بما لا يسعه أن يعاقبه به فان كان ذلك جائزا فليصلبه أو ليصرقه فهو أشد في العقوبة من ترك الصلاة عليه أو يجز رأسه فيعذب به قال لا يفعل من هذا شيئا قلت وهل يبالي من قاتل على أنك كافر أن لا تصلي عليه وهو يرى صلاتك لا تقتربه إلى الله تعالى وقلت وصاحبك لو غنم مال الباغى كان أبلغ في تشكيل الناس حتى لا يصنعوا مثل ما صنع الباغى قال لا ينسلك أحد بما ليس له أن ينسلك به قلت فقد فعلت وقلت لا تمنع الباغى أن يجوز شهادته أو يبايعه أو يوارث أو شيئا مما يجوز لأهل الإسلام قال لا قلت فكيف منعه الصلاة وحدها الجبر قال لا قلت فان قال قائل أصلي عليه وأمنعه أن يبايعه أو يوارث قال ليس له أن يمنعه شيئا مما لا يمنعه المسلم الجبر قلت فقد منعه الصلاة بلا خير وقال إذا قتل العادل أخاه وأخوه باع ورثته لأن له قتله وإذا قتله أخوه لم يرثه لأنه ليس له قتله فقلت له فقد زعم بعض أصحابنا أن من قتل أخاه عمدا لم يرث من ماله ولا من دينه أن أخذت منه شيئا ومن قتله خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه شيئا لأنه لا يثبتهم على أن يكون قتله ليرث ماله وروى هذا عمرو بن شعيب يرفعه فقلت حديث عمرو بن شعيب ضعيف لا تقوم به حجة وقلت انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس لقاتل شيء هذا على من لزمه اسم القتل أي ما كان نهدا القتل أو مرفوعا عنه الأثم بان عذرا فاصاب انسا فاكيف لم يقل بهذا في القتل من أهل البغي والعادل فيقول كل من يلزمه اسم قاتل فلا يرث كما احتجبت علينا وأنت أيضا تسوي بينهما في القتل فتقول لا أقيد واحدا منهما من صاحبه وان كان أحدهما طالما لأن كلامنا أول قال فان صاحبنا قال نقاتل أهل البغي ولا يدعون لانهم يعرفون ما يدعون إليه وقال يحتجنا فيه أن من بلغته الدعوة من أهل الحرب جاز أن يقاتل ولا يدعي فقلت له لو فاس غيرك أهل البغي بأهل الحرب كنت شيئا بالخروج إلى الاسراف في تضعيفه كما يترك فعل في أهل من هذا قال وما الفرق بينهم قلت أرايت أهل البغي إذا أظهروا ارادة الخروج علينا والبراءة منا واعتزلوا جماعة انقتلهم في هذه الحال قال لا فقلت ولا نأخذلهم مالا ولا نسي لهم ذرية قال لا قلت أرايت أهل الحرب إذا كانوا في ديارهم لا يهيمون بنا ولا يعرضون بذكرنا أهل قوة على حربنا فتركوها أو ضعف عنها فلم يذكروها لئلا نأخذلهم نياما كانوا أو مولين ومرضى وناخذلهم ما قدرنا عليه من مال وسي ناسهم وأطالهم ورجالهم قال نعم قلت وما يجعل منهم مقاتلين مقبلين ومدبرين مثل ما يجعل منهم تاركين للحرب غافلين قال نعم قلت وأهل البغي مقبلين يقاتلون ويتركون مولين فلا يؤخذلهم مال قال نعم قلت أفترأهم بشبهونهم قال انهم ليغارقونهم في بعض الامور قلت بل في أكثرها وكلها قال فسامعي دعوتهم قلت قد يطلبون الامر ببعض الخسوف والارعاد فيجتمعون ويعتقدون ويسألون عزل العامل ويذكرون جوره أو رد مظلمته أو ما أشبه هذا فيناطرون فان كان ما طلبوا حقا أعطوه وان كان ما طلبوا أقيمت الحجة عليهم فيه فان نزعوا قبل هذا انزعوا لا يعودون له ذلك وان أبوا الا القتال قاتلوا وقد اجتمعوا في زمان عمر بن عبد العزيز فكلمهم فتنفروا بالحرب وقلت له وإذا كانوا عندنا وعندك إذا قاتلوا كثيرا والقتل ثم ولو لم يقتلوا مولين لحرمه الإسلام مع عظم الجناية فكيف تسميهم فتقتلهم قبل قتالهم ودعوتهم وقد يمكن فيه الرجوع بلا سفك دم ولا مؤنة أكثر من الكلام ورد مظلمة ان كانت يجب على الامام ردها إذا علمها قبل أن يسألها

قذف أجنبية وقال في كتاب النكاح والطلاق املاء على مسائل مالك ولو جاءت بجماع و زوجها مسمى دون العشر لم يلزمه لأن العلم يحيط أنه لا يولد لمثله وان كان ابن عشرين سنين وأكثر وكان يمكن أن يولده كان له حنفى يبلغ في نفسه بلعان أو يموت قبل البلوغ فيكون ولده ولو كان بالغاً صحبوا كأنه الآن بنفسه بلعان لأن العلم لا يحيط أنه لا يحل له ولو قال قد قتل وعقلى ذاهب فهو قاذف الا أن يعلم أن ذلك يصيبه فيصدق ويلعن الآخر اذا كان يعقل الاشارة وقال بعض الناس لا يلعن وان طلق وباع باعاء أو بكتاب يفهم حاز قال وأصممت أمامة بنت أبي العاص فقيل لها فلان كذا وفلان (٣) كذا فأشارت أن نعم فرفع ذلك

(الأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض الناس يجوز أمان المرأة المسلمة والرجل المسلم لاهل الحرب فأما العبد المسلم فان أمن أهله بغي أو حرب وكان يقاتل أجزأأمانه كما يجزأمان الحر وإن كان لا يقاتل لم يجزأمانه فقلت له لم فرقت بين العبد يقاتل ولا يقاتل فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تنكحاً فادماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم فقلت له هذه الخطة عليك قال ومن أين قلت ان زعمت أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يسعى بذمتهم أدناهم على الأحرار دون المماليك فقد زعمت أن المملوك يؤمن وهو خارج من الحديث قال ما هو بخارج من الحديث وأنه يلزمه اسم الأيمان فقلت له فان كان دخلاً في الحديث فكيف زعمت أنه لا يجوز أمانه اذا لم يقاتل قال انما يؤمن المقاتلين مقاتل فلت ورايت ذلك استثناء في الحديث أو وجدت عليه دلالة منه قال كان العقل يدل على هذا قلت ليس كما تقول الحديث والعقل معايدان على أنه يجوز أمان المؤمن بالاعيان لا بالقتال ولو كان كما قلت كنت قد خالفت أصل مذهبك قال ومن أين قلت زعمت أن المرأة تؤمن فيجوز أمانها والزمن لا يقاتل يؤمن فيجوز أمانه وكان يلزمك في هذين على أصل ما ذهب اليه أن لا يجوز أمانها لانها لا يقاتلان قال فاني أتزل هذا كله فأقول ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال تنكحاً فادماؤهم فدية العبد أقل من دية الحر فليس بكفه بدمه فقلت له القول الذي صرت اليه أبعد من الصواب من القول الذي بان لك تناقض قولك فيه قال ومن أين قلت أنت تفرق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم تنكحاً فادماؤهم إلى القود أم إلى الدية قال إلى الدية قلت فدية المرأة نصف دية الرجل وأنت تجيز أمانها ودية بعض العبيد عندك أكثر من دية المرأة فلا تجيز أمانه وقد يكون العبد لا يقاتل أكثر دية من العبد يقاتل ولا تجيز أمانه ويكون العبد يقاتل عن مائة درهم فتجيز أمانه فقد تدرت أصل مذهبك في اجازة أمان العبد المقاتل يسوي مائة درهم وفي المرأة قال فان قلت انما عني تنكحاً فادماؤهم في القود قلت فقله قال فقد قلته قلت فانت تعبد بالعبد الذي لا يسوي عشرة دنانير الحريته ألف دينار كان العبد من يحسن قتالاً ولا يحسنه قال اني لأفعل وما هذا على القود قلت لأجل ولا على الدية ولا على القتال ولو كان على شيء من ذلك كنت قد تدرت كله قال فعلاهم هو قلت على اسم الاعيان قال وادأسر أهل البني أهل العدل وكان أهل العدل فهم تجار فقتل بعضهم بعضاً أو استهلك بعضهم بعضاً مالا لا يقتص بعضهم من بعض ولم يلزم بعضهم لبعض في ذلك شيء لان الحكم لا يجري عليهم وكذلك ان كانوا في دار حرب فقلت له اتعني أنهم في حال شبهة بجهاالتهم وتضعهم عن أهل العلم وجهالة من هم بين ظهرانيهم من أهل بني أو مشركين قال لا ولو كانوا فقهاء يعرفون أن ما أتوا وما هو دونه محرم أسقط ذلك عنهم في الحكم لان الدار لا يجري عليها الحكم فقلت له انما يحتمل قولك لا يجري عليها الحكم معنيين أحدهما أن تقول ليس على أهلها أن يعطوا أن يكون الحكم عليهم جازياً والمعنى الثاني أن يغلب أهلها عليها فيمنعونها من الحكم في الوقت الذي يصيب فيه هؤلاء الحدود فأيهما عنيت قال أما المعنى الأول فلا أقول به على أهلها أن يصير والى جماعة المسلمين ويستسلموا للحكم وهم بمنع ظالمون مسلمين كانوا أو مشركين ولكن اذا منعوها دارهم من أن يكون عليها طاعة يجري فيها الحكم كانوا قبل المنع مطيعين يجري عليهم الحكم أو لم يكونوا مطيعين قبله فأصاب المسلمون في هذا الدار حدوداً بينهم والله لم يؤخذ منهم الحدود ولا الحقوق بالحكم وعليهم فيما بينهم وبين الله عز وجل تأديتها فقلت له نحن وأنت نزع عن القول لا يجوز إلا أن يكون خبيراً أو قاساً معقولاً فأخبرنا في أي المعنيين قولك قال قولي قياس لا خبر فلنا فعلاهم قسمته قال على أهل دار الحار بين يقتل بعضهم بعضاً يظهر عليهم فلا تنقيد منهم قلت أنت عني من المشركين قال نعم فقلت له أهل الدار من المشركين يخالفون التجار والأسارى فيهم في المعنى الذي ذهبت اليه خلافاً بيننا قال فأوجدني قلت أرايت المشركين الحار بين لو سبي بعضهم بعضاً ثم أسلوا أتدع السابي يتخول المسيبي موقوفاً

فرايت أنها وصية قال ولو كانت مغلوقة على عقلها فالتعن وقعت الفرقة ونفى الولدان انتفى منه ولا يتحد لأنها ليست بمن عليه الحدود ولو طلبه ولها أو كانت امرأته أمة فطلبه سيد هالم يكن لواحد منها فان مات قبل أن تعفوه فطلبه ولها كان عليه أن يلتمس أو يجد للمرأة البالغة ويعز لغيرها ولو اتعن وأين اللعان ففلى الحرية البالغة الحد والمملوكة نصف الحد ونفى نصف سنة ولا لعان على الصبية لانه لا حد عليها ولا أجبر الزمة على اللعان إلا أن ترغب في حكمنا فنتع عن فإن لم تفعل حددناها ان ثبتت على الرضا بحكنا (قال المزني) رحمه الله تعالى أولي به أن يحدّها لانها رضىت وزنها حكمنا ولو كان الحكم

قال نعم قلت فلو فعل ذلك الأسارى أو أنجبارهم ظهرنا عليهم قال فلا يكون لهم أن يسترق بعضهم بعضا  
قلت أفرأيت أهل الحرب لو غزوا فقتلوا أو أسلموا أو أسلموا قبل الرجوع أي يكون على  
القاتل منهم قود قال لا قلت فلو فعل ذلك الأسارى أو التجار غير مكربين ولا مشبهين عليهم قال يقتلون قلت  
أفرأيت المسلمين أي سعيهم أن يقصدوا قصد الأسارى والتجار من المسلمين بلاد الحرب فقتلوا منهم قال لا بل  
محرم عليهم قلت أيسعهم ذلك في أهل الحرب قال نعم قلت أفرأيت الأسارى والتجار لو تزكوا صلوات ثم  
خرجوا إلى دار الإسلام أي يكون عليهم قضاءها أو زكاة كان عليهم أداؤها قال نعم قلت ولا يحل لهم في دار  
الحرب إلا ما يحل في دار الإسلام قال نعم قلت فإن كانت الدار لا تغير عما أحل الله لهم وحرمت عليهم شيئا  
فكيف أسقطت عنهم حق الله عز وجل وحق آدميين الذي أوجبه الله عز وجل فيها أتوافق الدار التي لا تغير  
عندك شيئا ثم قلت ولا يحل لهم حبس حق قلبهم في دم ولا غيره وما كان لا يحل لهم حبس كان على السلطان  
استخراجهم منهم عندك في غير هذا الموضع فقال فإني أقسمهم على أهل البغي الذين أبطل ما أصابوا إذا كان  
الحكم لا يجري عليهم قلت ولو قسمتهم بأهل البغي كنت قد أخطأت القياس قال وأين قلت أنت ترزعم أن  
أهل البغي ما لم ينصبوا إماما أو يظهر واحكهم بقادتهم في كل ما أسأبوا ويقسم عليهم الحد ودوا الأسارى  
والتجار إلا إمام لهم ولا امتناع فلو قسمتهم بأهل البغي كان الذي نقيم عليه الحد ومن أهل البغي أشبه بهم لانه  
غير متمتع بنفسه وهم غير متمتعين بأنفسهم وأهل البغي عندك إذا قتل بعضهم بعضا بلا شبهة ثم ناهرت عليهم  
أقمتهم وأخبرت بعضهم من بعض ما ذهب لهم من مال فقال ولكن الدار ممنوع من أن يجري عليها الحكم  
بغيرهم فأنما منعهم أن الدار لا يجري عليها الحكم فقلت له فأنتم انقسمتم بأهل الحرب والبغي تخلي وأما  
كان ينبغي أن يتبدي بالذي رجعت إليه قال فيدخل على في الذي رجعت إليه شيء قلت نعم قال وما هو  
قلت أفرأيت الجماعة من أهل القبلة يحاربون فيمتنعون في مدينة أو صحراء فمقطعون الطريق ويسفكون  
الدماء ويأخذون الأموال ويأتون الحدود قال يقام هذا كله عليهم قلت ولم وقدموا بهم بأنفسهم دارهم  
ومواضعهم حتى صاروا لا تجري الأحكام عليهم وإن كنت أنما ذهبت إلى أنه أسقط الحكم عن المسلمين  
لمتناع الدار فهو لاء نعموا الدار بأنفسهم من أن يجري عليها حكم وقد أجريت عليهم الحكم فلم أجريته على  
قوم في دار ممنوعة من القوم وأسقطته عن آخرين وإن كنت قلت يسقط عن أهل البغي فأولئك قديم  
متأولون مع المنفعة مشبه عليهم برون أن ما صنعوا مباح لهم والأسارى والتجار الذين أسقطت عنهم الحدود  
برون ذلك محرم عليهم قال فأنما قلت هذا في الحار بين من أهل القبلة بأن الله تعالى حكم عليهم أن يقتلوا  
أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف قلت له أفيجتمع أن يكون الحكم عليهم أن كانوا غير متمتعين  
قال نعم ويحتمل وقيل شيء الا وهو يحتمل ولكن ليس في الآية دلالة عليه والآية على ظاهرها حتى تأتي دلالة  
على باطن دون ظاهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له ومن قال باطن دون ظاهر بلا دلالة  
في القرآن والسنة أو الاجماع يخالف للآية قال نعم فقلت له فأنتم إذا تخالف آيات من كتاب الله عز وجل  
قال وأين قلت قال الله تبارك وتعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لولده سلطانا وقال الله تعالى الزانية  
والزاني فأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال عز ذكروا السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فزججت  
في هذا وغيره أنكم تطرحون عن الأسارى والتجار بأن يكونوا في دار ممنوعة ولم تجد دلالة على هذا في كتاب الله  
عز وجل ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا اجماع فتزيل ذلك عنهم بلا دلالة وتخضعهم بذلك  
دون غيرهم وقال بعض الناس لا ينبغي لفاخي أهل البغي أن يحكم في الدماء والحدود وحقوق الناس وإذا  
ظهر الإمام على البلد الذي فيه قاض لأهل البغي لم يرد من حكمه إلا ما يرد من حكم غيره من فضلة غير أهل  
البغي وإن حكم على غير أهل البغي فلا ينبغي للإمام أن يجير كتابه خوف استعلاء أموال الناس بما لا يحل له

إذا ثبت عليها فأبى  
الرضا به سقط عنهم  
يحرم عليها حكما أبدا  
لأنها تقدر إذا لم يبق  
بالحكم ما تتركه أن لا تقيم  
على الرضا لو قدر اللذان  
حكم النبي صلى الله عليه  
وسلم عليهما بالرحم من  
الهدوى أن لا يرجعهما  
بترك الرضا لفعلا لأن  
شاء الله تعالى (وقال)  
في الاملاء في التكا  
وأنطلاق على مسائل  
مالك أن أبت أن تلعن  
حداتها ولو كانت  
أمر أنه محدودة في زنا  
فقد نفها بذلك الزنا وبرزنا  
كان في غير ملكه عز  
ان طلبت ذلك ولم يلبس  
وان أنكرك أن يكون  
قد نفها بغير شاهد  
لأنه ليس بحسوده  
القذف اكذبا لنفسه  
ولو قد نفها لم يكن  
عليه حد ولا لعن ولو  
قد نفها في عذبة ملك  
رجعها فيها فلعنه

اللعان ولو بانته ففقد فيها  
برئانسه الى انه كان  
وهي زوجته حدولا لعان  
الآن ينفي به ولدا أو جلا  
فيلبس فان قيل فلم  
لاعت بينهما وهي بائن  
اذا طهر بها حمل قيل  
كما لحق الولد لانها  
كانت زوجته فسكن ذلك  
لاعت بينهما لانها كانت  
زوجه ان ترى انها ان  
ولدت بعد ينوتها كهي  
وهي تحته واذا نفي رسول  
الله صلى الله عليه وسلم  
الولد وهي زوجة فانذا  
زال الفرائ كان الولد  
بعدهما تين اولي ان  
ينفي أو في مثل حاله  
فيلبس ان تين ولو قال  
أصابك رجل في درك  
حذا ولا عن ولو قال لها  
يا زانية بنت الزانية  
وأما حرة مسلمة  
فطلبت حد أمهال يكن  
ذلك لها وحد لأهلها اذا  
طلبت أو وكلها والتعن  
لامرأتها فان لم يفضل  
حبس حتى يبرأ جلده  
فانذا برأحد الآن

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان غير مأمون برأيه على استعمال ما لا يحل له من مال امرئ أو دمه  
لم يحل قبول كتابه ولا انفاذ حكمه وحكمه أكثر من كتابه فكيف يجوز ان ينفذ حكمه وهو لا كثر ويرد كتابه  
وهو الأقل وقال من حالنا اذا قتل العادل بأه ورثه واذا قتل الباغى بأه لم يرثه وخالفه بقض أمهاته فقال  
هم سواء يتوارثان لانهم مأمونون ولا يتوارثان لانهم باغون (قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى والذي هو أشبه معنى الحديث أنهم سواء لا يتوارثان ويرثهم ما عيرهم من ورثتهما (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى فقلت ان الله عز وجل أعز بالاسلام أهله بقوله من خاله يوم يخلف دينه فعلمهم مصفين  
صنفهم فوقين بعد الحاربية وصنفاه أخوذا من أموالهم ما فيه لاهل الاسلام المنفعة صفرا غير ما جورين  
عليه ومنعهم من أن يبالوا كاح مسلمة وأباح نساء المشركين اذا كان حكم المسلمين طاهرا (قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى فقلت ان الله عز وجل أعز بالاسلام أهله فكيف أخذ من أهل الكتاب فكيف أخذت أن تحصل المشرك في منزلة يال بها  
مسلم حتى يسفل به دمه وأنت تمنعه من أن تسلطه على شاة التي تقرب بها اليه قال حكم الاسلام هو  
الظاهر قلت والمشرك هو القاتل والمقتول قدم مضى عنه الحكم وصبر حصه يسدي من خالف دين الله  
عز وجل ولعله يقتله بعد اداء الاسلام وأهله في الحال التي لا تسجل أنت فيما قتله (قال الشافعي) وفات  
له أرايت قاضيا ان استقصى تحت يده قاضيا هل يولي دميما أمونا أن يقضى في حزمه بقل وهو يسمع قضاءه  
فان أخطأ الحق رده قال لا قلت ولم وحكم القاضي الظاهر قال وان قال عظماء أن ينفذ على مسلم شيء يقول  
ذبح قلت انه بأمر مسلم قال وان كان كذلك والذي وضع حاكم فقلت له أفصدا الذي في قتال أهل البغي  
فاننا في الموضع الذي لا يعسل الامام الى أن يأمره يقتل ان رآه ولا كف قال ان هذا كما وصفت ولكن  
أعصا بنا احتجاجا بان النبي صلى الله عليه وسلم استعان بالمشركين على المشركين قلت ونحن نقول لك استعن  
بالمشركين على المشركين لانه ليس في المشركين عز محرم أن نذله ولا حرمة حرمت الآن نستبقها كما يكون  
في أهل دين الله عز وجل ولو جاز أن يستعان بهم على قتال أهل البغي في الحرب كان أن يعضوا حكام في حزمة  
بقتل أبجوز وقلت له ما بعد ما بين أفاو يلك قال في أي شيء قلت أنت تزعم أن المسلم والذي ادا نداء بالولد  
جعلت الولد للمسلم وحتم ما فيه واحدة لان الاسلام أولى بالولد قيل أن يصف الولد الاسلام وزعمت أن أحد  
الابوين اذا أسلم كان الولد مع أبيهما أسلم تعززالا اسلام فأننت في هذه المسئلة تقول هذا وفي المسئلة قبلها  
تسلط المشركين على قتل أهل الاسلام

### (كتاب السبق والنضال)

« أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى قال جاع ما يحل أن  
يأخذ الرجل من الرجل المسلم ثلاثة وجوه أحدها ما وجب على الناس في أموالهم مما ليس لهم دفعه من  
جناياتهم وجنايات من يعقلون عنه وما وجب عليهم بالزكاة والنذور والكفارات وما أشبه ذلك وما وجبوا  
على أنفسهم مما أخذوا به العوض من البيوع والأجارات والهبات للثواب وما في معناه وما أعطوا متطوعين من  
أموالهم التماس واحد من وجهين أحدهما طلب نواب الله تعالى والآخرة طلب الاستعداد من أعطوا ما به  
وكلاهما معروف وحسن ونحن نرجو عليه الثواب ان شاء الله تعالى ثم أعطى الناس من أموالهم من غير هذه  
الوجوه وما في معناه واحد من وجهين أحدهما حق والآخرة باطل فاعطوا من الباطل غير جائز لهم ولا من  
أعطوه وذلك قول الله عز وجل ولانا كأول أموالكم ينسكم بالباطل فخلق من هذا الوجه الذي هو خارج من  
هذه الوجوه التي وصفت يدل على الحق في نفسه وعلى الباطل فيما خالفه وأصل ذكره في القرآن والسنة

والأثار قال الله تبارك وتعالى فيما تدب إليه أهل دينه وأعدوا لهم ما استطعت من قوة ومن رباط الخيل  
 فزعهم أهل العلم بالتفسير أن القوة هي الرمي وقال الله تبارك وتعالى وما أفاء الله على رسوله منهم فإا وجفتم  
 عليه من خيل ولا ركاب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن نافع بن  
 أبي نافع عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق إلا في نضل أو حافر  
 أو خف (قال الشافعي) وأخبرني ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة  
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا سبق إلا في حافر أو خف قال وأخبرنا ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب  
 عن ابن شهاب قال مضت السنة في النصل والابل والخيل والدواب حلال قال وأخبرنا مالك بن أنس عن نافع  
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سابق بين الخيل التي قد أضمرت (قال الشافعي) رحمه الله  
 تعالى وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا سبق إلا في خف أو حافر أو نضل يجمع معنيين أحدهما أن كل نضل  
 رمي به من سهم أو نشاب أو ما يسكن العدو ونكاته ما وكل حافر من خيل وحبر وبغال وكل خف من ابل يخط  
 أو عراب داخل في هذا المعنى الذي يحل فيه السبق والمعنى الثاني أنه يحرم أن يكون السبق إلا في هذا وهذا  
 داخل في معنى ما تدب إليه أهل دينه من الأعداء لعدو الله وقدر رباط الخيل والآية  
 الأخرى فإا وجفتم عليه من خيل ولا ركاب لأن هذه الركاب لما كان السبق عليها يرغب أهلها في اتخاذها  
 لآمالهم ادرالك السبق فيها والغنيمة عليها كانت من العطايا الخائفة بما وصفها فالاستباق فيها حلال وفيما سواها  
 محرم فلأن رجلا سبق رجلا على أن يسابقه على أن يقدمه ما وسابقه على أن يعدو إلى رأس جبل أو على أن  
 يعدو ويسبق طائر أو على أن يصيب ما في يده أو على أن يمسك في يده شيئا فيقول له اركن فركن فقصيه أو على  
 أن يقوم على قدميه ساعة أو أكثر منها أو على أن يصارع رجلا أو على أن يذبح رجلا بالخنجر فيقلبه كان هذا  
 كله غير جائز من قبل أنه خارج من معاني الحق الذي جعل الله عليه وخصه السنة بما يحل فيه السبق ودخل  
 في معنى ما حطره السنة إذ نفت السنة أن يكون السبق إلا في خف أو نضل أو حافر ودخل في معنى كل  
 المال بالباطل لأنه ليس مما أخذ المعطى عليه عوضا ولا ربه باصل حق ولا أعطاه طلبة الثواب الله عز وجل  
 ولا الحمد صاحب بل صاحبه يأخذه غير حامله وهو غير مستحق له فعلى هذا عطايا الناس ولباسها (قال  
 الشافعي) رحمه الله تعالى والأسباق ثلاثة سبقي يعطيه الولي أو الرجل غير الولي من ماله متطوعا به وذلك مثل  
 أن يسبق بين الخيل من غاية إلى غاية فيجعل السابق شيئا معلوما وأن شاء جعل للصلى والثالث والرابع والذي  
 يليه بقدر ما رأى فما جعل لهم كان لهم على ما جعل لهم وكان مأجورا عليه أن يؤدي فيه وحلالا لأن أخذه  
 وهذا وجه ليست فيه علة والثاني يجمع وجهين وذلك أن يكون الرجلان يريدان يستبقان بفرسهما ولا يريد  
 كل واحد منهما أن يسبق صاحبه ويريدان أن يخربا سبقين من عندهما وهذا لا يجوز حتى يدخل بينهما محلا  
 والمحلل فارس أو أكثر من فارس ولا يجوز المحلل حتى يكون كفؤا للفارسين لا يأمنان أن يسبقهما فلذا كان  
 بينهما محل أو أكثر فلا بأس أن يخرج كل واحد منهما ما تراضيا عليه مائة مائة أو أكثر ويتواضعا عنها  
 على يد من يثق به أو يضمناها ويخبر بينهما المحلل فان سبقهما المحلل كان ما أخر جابجهما وإن  
 سبق أحدهما المحلل أحرز السابق ماله وأخذ مال صاحبه وإن أتيا مستويين لم يأخذوا أحدهما من صاحبه  
 شيئا وأقل السبق أن يفوت أحدهما صاحبه بالهادي أو بعضه أو بالكند أو بعضه « قال الربيع »  
 الهادي عنق الفرس والسكند كشف الفرس والمعلي هو الثاني والمحلل هو الذي رمي معي ومعلي يكون كفؤا  
 للفارسين فان سبقنا المحلل أخذ منا جميعا وإن سبقناه لم نأخذ منه شيئا لأنه محلل وإن سبق أحدنا لصاحبه وسبقه  
 المحلل أخذ المحلل منه السبق ولم يأخذ مني لأنني قد أخذت سبقي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان هذا  
 في الاثنين هكذا فسواء لو كانوا مائة أخرج كل واحد منهم مثل ما يخرج صاحبه وأدخلوا بينهم محلا لأن سبق

يلتصن ومتى أبي العنان  
 خدته الاسواطم قال  
 أنا لتعن قبلت رجوعه  
 ولا شيء له فيامضي من  
 الضرب كما يقصد  
 الأجنبية ويقول لا آتي  
 بنهبود فيضرب بعض  
 الحدم بقول أنا آتي بهم  
 فيكون ذلك وكذلك  
 المرأة إذا لم تلتعن  
 قضر بت بعض الحدم  
 تقول أنا ألتعن قبلنا  
 وقال قائل كيف  
 لاغت بينه وبين  
 منكحة نكاحا فاسدا  
 بولد والله يقول والذين  
 يرمون أزواجهم نقلت  
 له قال صلى الله عليه وسلم  
 الولد للفرش وللماهر  
 المحرم لم يختلف المسلمون  
 أنه مالك الاصابة  
 بالنكاح الصحيح أو  
 ملك البين قال نعم هذا  
 الفرش قلت والزنا  
 لا يلحق به النسب ولا  
 يكون به مهر ولا يدرأ  
 فيه حد قال نعم قلت فاذا  
 حدثت نازلة ليست



كان له جميع ذلك وان سبق لم يكن عليه شيء وانما قلنا هذا لان اصل السنة في السبق ان يكون بين الخيل وما يجري فان سبق غنم وان سبق لم يفرم وهكذا في الرمي والثالث ان يسبق أحد الفارسين صاحبه فيكون السبق منه دون صاحبه فان سبقه صاحبه كان له السبق وان سبق صاحبه لم يفرم صاحبه شيئا وأحرز هو ماله وسواء لو أدخل معه عشرة وهكذا ولا يجوز أن يجري الرجل مع الرجل يخرج كل واحد منهما سبقا ويدخلان بينهما محاللا والا فالغاية التي يجريان منها والغاية التي يتهيان اليها واحدة ولا يجوز أن يفصل أحدهما عن الآخر بخطوة واحدة

### ( ما ذكر في النضال )

( قال الشافعي ) رحمه الله والنضال فيما بين الاثنين يسبق أحدهما الآخر والثالث بينهما المحلل كهو في الخيل لا يختلفان في الأصل فيجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر ويرد فيهما ما رد في الآخر ( ر ) ثم يفرعان فإذا اختلفت علاقتهما اختلفا وإذا سبق أحد الرجلين الآخر على أن يجعل بينهما قارعاً معر وفاحواً سبق أو حواي فهو جاز إذا جاز القرض الذي يرميه وجاهز أن يشارطاً في محاطة أو بادرة فإذا اشرطاه محاطة فكسبا أصاب أحدهما بعدد وأصاب الآخر مثله سقط كل واحد من العديدين واستأنفا عددا كأنهما أه باب عشرة أو تسعة سقطت العشرة بالعشرة ولا شيء لو أحدهما على صاحبه ولا يعتد كل واحد منهما على صاحبه إلا بالفضل من أصابته على أصابه صاحبه وهذا من حين يتدان السبق إلى أن يفرغانه وسواء كان لاحدهما فضل عشرين سهماً ثم أصاب معه صاحبه بسهم حط منه سهمان ثم أصاب حطه حتى يخلص له فضل العبد الذي شرط فضله وان وقف والقارع بينهما من عشرين حاسماً وله فضل تسعة عشر فأصاب بسهم وقضاه الفلوج وأحرز الآخر بالرمي حتى ينفذ ما في أيديهما في رشفتهما فان حطه الفلوج عليه بطل فلجه وإن أنفذ ما في يديه ولا يخفى في ذلك الرشق عشرون لم يكف أن يرمي معه وكان قد فوج عليه وإن اشرطاً أن للقارع بينهما جواب كان الحيا في فرقة وانحاسق قرعتين ويتقاسمان إذا أخطأ في الوجه معاً فإن كان أسد هماً أقرب من صاحبه بسهم فأكثر عدد ذلك عليه وإن كان أقرب منه بسهم ثم الآخر أقرب بأسهم بطلت أسهمه بالسهم الذي هو أقرب إليه لا بعد القرب الواحد ولا أكثر وشم واحد أقرب منه وكذلك لو كان أحدهما أقرب بسهم حبتاً له والآخر أقرب بخمسة أسهم بعد ذلك السهم لم يحسب له انما يحسب له الأقرب فأيهما كان أقرب واحد حبتاً له وإن كان أقرب بأكثر وإن كان أقرب لواحد ثم الآخر بعده أقرب واحد م الأول الذي هو أقرب هما أقرب بخمسة أسهم لم يحسب له من الخمسة من قبل أن انما ضله سهماً أقرب منها وإن كان أقرب بأسهم فأصاب صاحبه بطل القرب لأن المصيب أولى من القرب انما يحسب القريب لقربه من المصيب ولكن إن أصاب أحدهما وأخطأ الآخر حسب المصيب صوابه ثم نظرت في جوابهما فإن كان الذي لم يصب أقرب بطل قربه بمصيب مناضله فإن كان المصيب أقرب حسبته من نبله ما كان أقرب مع مصيبه لانا إذا احسبنا له ما قرب من نبله مع غير مصيبه كانت محسوبة مع مصيبه وقد رأيت من أهل الرمي من يزعم أنهم انما يتقاسمون في القرب إلى موضع العظم وموضع العظم وسط الشن بالأرض ولست أرى هذا يستقيم في القياس فالتقاسم أن يتقاربوا إلى الشن من قبل أن الشن موضع الصواب وقد رأيت منهم من يقاس بين التل في الوجه والعواضد عينا وشمالاً مالم يجاوز الهدف فإذا جاوز الهدف أو الشن أو كان منصوصاً لغيرها فلم يقاسوا بهما ما كان عاضداً أو كان في الوجه ولا يجوز هذا في القياس فالتقاسم أن يقاس به خارجاً وساقطاً قوله أو جواب جمع جاب وهو أن يرمي على أن يسطح الأقرب للقرض إلا بعد منه ويقال حبال السهم يجوز أن يرمي على الأرض ثم أصاب الهدف وإن أصاب الرقعة فهو خاسق وخازق فإن جاوز الهدف روقع خلفه فهو زاهق أه وقوله أصاب صاحبه أي القرض أه كسبه معصمه

بالقرش الصحيح ولا  
الزنا الصريح وهو  
التكاح الفاسد ليس  
سبيلها أن تقبها  
بأقرب الأشياء لقبها  
قال نعم قلت فقد  
الولد عن ولد بهيمة  
الولد عن تكاح صحيح  
في اثبات الولد والزنا  
والجواب بعدة فتشبه  
يشبهان في القبول فكأن  
وقال بعض الناس لا  
يلاعسن إلا حران  
مسلبان ليس واحد  
منهما عوداً في ذنف  
وترك ظاهر انتران  
وأعتل بأن الله من شدة  
وانما هو عيسى بن ماري كان  
شهادته ما جاز أن يشهد  
أحدهما نفسه ولكانت  
المراة على النصف من  
شهادة الرجل ولا كان  
على شاهدين ولما جاز  
التعان القاسقين لأن  
شهادتهما لا يجوزان  
قبل قد يتوبان فيجوزان  
قبل فكذلك العبدان  
الصالحان قد يعتقان

أو عاضداً أو كان في الوجه وهذا في المبادرة مثله في المحاملة لا يختلفان والمبادرة أن يسميها قرايم بحسب لكل واحد منهما صوابه أن تشارطوا الصواب وحواييه أن تشارطوا الخواي مع الصواب ثم أيهما سبق إلى ذلك العدد كان له النضل « قال تربع الحاي الذي يصب الهدف ولا يصيب الشن » فإذا تقايسا بالخواي فاستوى حايهما تاطلا في ذلك الوجه فلم يتعازلا ناعما ناعداً من كل واحد منهما ما كان أقرب به وليس واحد منهما أبداً أقرب من صاحبه وإذا سبق الرجل الرجل على أن يرمى معه أو سبق رجل بين رجلين فقد رأيت من الرماة من يقول صاحب السبق أولى أن يبدأ والمسبق يدئ أيهما شاء ولا يجوز في القياس إلا أن تشارطوا أيهما يبدأ فإن لم يفعلوا اقترعا والقياس أن لا يرميا إلا عن شرط وإذا بدأ أحدهما من وجهه بدأ الآخر من الوجه الذي يليه ويرمي البادي بسهم ثم الآخر بسهم حتى يفقدنهما وإذا عرق أحدهما فخرج السهم من يده فلم يبلغ القرض كان له أن يعود فيرمي به من قبل العارض فيه وكذلك لو عرق من قبل العارض فيه أعاده فري به وكذلك لو انقطع وتره فلم يبلغ أو انكسرت قوسه فلم يبلغ كان له أن يعيده وكذلك لو أرسله فعرض دونه ذابة أو انسان فأصابهما كان له أن يعيده في هذه الحالات كلها وكذلك لو اضطررت به بداء أو عرصره في يده ما لا يعصى معه السهم كان له أن يعود فاما أن جاز وأخطأ القصد فري فأصاب الناس أو أجار من ورائهم فهذا سوء رمي منه ليس بعارض غلب عليه وليس له أن يعيده وإذا كان رمية مبادرة فقد أحدهما فبلغ تسعة عشر من عشر رمي صاحبه بالسهم الذي أرسله به ثم رمي البادي فأن أصاب بسهمه ذلك فلج عليه ولم يرم الآخر بالسهم لأن أصل السبق مبادرة والمبادرة أن يفوت أحدهما الآخر وليست كالمحاطة وإذا تشارطوا الخواي فلا يحسب لرجل خاسق حتى يتخرق بالجلد ويكون متعلق مثله وأن تشارطوا المصيب فلو أصاب الشن ولم يتخرقه حسب له لانه مصيب وإذا تشارطوا الخواي والشن لم يصب به هدف فأصاب ثم رجع ولم يثبت فزعم الراي أنه خسق ثم رجع فغلغل لقيسه من حصاة أو غيرها وزعم المصاب عليه أنه لم يخسق وأنه انما عرق ثم رجع فالقول قوله مع عينه الآن أن تقوم بينهما بينة فيؤخذ بها وكذلك أن كان الشن باليافيه خر وق فأصاب موضع الخروق فغاب في الهدف فهو مصيب وإن لم يغيب في الهدف ولم يستشبه بشئ من الشن ثم اختلفا فيه فالقول قول المصاب عليه مع عينه فإن أصاب طرفاً من الشن فخرمه ففهم القول أن أحدهما أنه لا يحسب له خاسق إذا كان شرطهما الخواي الآن يكون بقي عليه من الشن طغية أو خيط أو جلد أو شئ من الشن يحيط بالسهم فيكون يسمى بذلك خاسقاً لأن الخاسق ما كان ثابتاً في الشن وقليل ثبوته وكثيره سواء ولا يعرف الناس إذا وجهوا بأن يقال هذا خاسق الآن الخاسق ما أحاط به المخسوق فيه ويقال لا آخر خاسق الخاسق والآخر أن يكون الخاسق قد يقع بالاسم على ما وهى الصحيح فخرقه فإذا خرق منه شيئاً أقل أو أكثر بعض النصل فهو خاسق لأن الخسوق الثقب وهذا قد ثقب وإن خرم وإن كان السهم ثابتاً في الهدف وعليه جلدة من الشن أو طغية ليست بحيلة فقال الراي خرقت هذه الجلدة فالتخرمت وهذه الطغية فالتخرمت وقال المخسوق عليه أنما وقع في الهدف متغلغلاً تحت هذه الجلدة أو الطغية اللتين هما طائران عما سواهما من الشن فالقول قوله مع عينه ولا يحسب هذا خاسقاً بحال في واحد من القولين ولو كان في الشن خرقت فأثبت السهم في الخرق ثم ثبت في الهدف كان خاسقاً لانه إذا ثبت في الهدف فالشن أضعف منه ولو كان الشن منصوباً فري فأصاب ثم مرق السهم فلم يثبت كان عندي خاسقاً ومن الرماة من لا يعتد بالثبوت ولو اختلفا فيه فقال الراي أصاب ومار فخرج وقال المرمي عليه لم يصب وأصاب حرف الشن بالقدح ثم مضى كان القول قوله مع عينه ولو أصاب الأرض ثم ارتد في الشن فقد اختلفت الرماة فمنهم من أنه خاسقاً وقال بالرمية أصاب وإن عرض له دونها شئ فقد مضى بالزعة التي أرسل بها ومنهم من زعم أن هذا لا يحسب له لانه استحدث بضرته الأرض شيئاً أجابه فهو غير رمي الراي ولو أصاب وهو

فيجوز أن مكاهما  
والفاسقان لو تألم يقبل  
الابعد طول مسدة  
يختبران فيهما فلهما  
يجبر والعان الاعيين  
الخصم (٢) لأن  
شهادتهما عندهم  
لا تحوز إلا بالتحوز  
شهادة المحدثين

(باب أن يكون اللعان)

قال الشافعي روى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم  
انه لا عن بين الزوجين  
على المنبر قال فإذا لعن  
الحاكم بينهما في مكة  
فبين المقام والبيت أو  
بالمدينة فعلى المنبر أو  
بيت المقدس في  
مسجده وكنا كل بلد  
قال ويبدأ فيقيم الرجل  
قائماً والمرأة جالسة  
فيلتهن ثم يقيم المرأة  
قائمة فتلعن الآن  
تكون حائضاً فعلى باب  
المسجد أو كانت  
مشاركة التعتن في  
الكديسة وحيت تعظم

مر دلف فلم ينجس. وشرطهم الخواسق لم يحسب في واحد من القولين ما عدا ولو كان شرطهم المصيب حسب  
في قول من يحسب المزدلف وسقط في قول من يسقطه «سأل الزبيدي» المزدلف الذي يصيب الأرض  
ثم يرتفع من الأرض فيصيب الشئ ولو كان شرطهم المصيب فأصاب السهم حين تعلفت غير من دلف الشئ  
بقصد مدون نصه لم يحسب لأن الصواب انما هو بالنصل دون القصدح ولو أرسله مفارفا للشئ فهبت ريح  
فصرفة فاصاب منه مصيبا وكذلك لو صرفته عن الشئ وتدارسه مصيبا وكذلك لو أسرعته وهو  
براه فاصرا فأصاب منه مصيبا ولو أسرعته وهو بره مصيبا فأخطأ كان مخطئا ولا حكم له في بطل نسبا  
ولا يحق له نصيب كالأرض ولا كالدابة يصيبها ثم يرتفع عنها فيصيب ولو كان دون الشئ شئ ما كان دابة  
أو نونا ونسبا غير فاصبه فهتكه ثم مرمي بموته حتى يصيب الشئ حسب في هذه الحالة لأن أصابته وهتكه لم  
يحده فوقع غير الترع انما أخذت فيه ضعفا ولو رمي والشئ منصوب فطرحه الرمح الشئ أو أزاله انسان  
فبطلت حكمه كأنه لم يرمي به بل السهم لأن الرمية زالت وكذلك لو زال الشئ عن موضعه برمح  
أو أزاله الإنسان بعد إرسال السهم فأصاب الشئ حيث زال لم يحسبه ولكنه لو أزيل فتراضيا أن يرميه  
حيث أزيل حسب له واحد منها صوابه ولو أصاب الشئ ثم سقط فأنكسر سهمه وأخرج بعد شئ  
حسبه خاسقا لأنه قد ثبت وهذا كزراع الدابة بعد ما يصيب ولو تشارطا أن الصواب انما هو في الشئ  
خاصة وكان للشئ وزير يعلق به أو جريد يقوم عليه وأثبت السهم في الوتر أو في الجريد لم يحسب ذلك لأنه لا يملك  
وان كان مما يصلح به الشئ فهو غير الشئ ولو لم يشارطا فأثبت في الجريد أو في الوتر كان مرميا فلو أن أحدهما  
أن اسم الشئ والصواب لا يقع على العلاق لأنه يراى الشئ فلا يضربه وانما يتخذ ليربط به كما يتخذ الحداد  
ليستد باله وقد يرأى أنه فتكون مزايله غير انحرابه ويحسب ما ثبت في الجريد اذا كان الجريد يخطأ عليه  
لأن انحراب الجريد لا يكون الا بضرب على الشئ ويحسب ما ثبت في عرى الشئ المخرورة عليه والعلاقة  
مخالفة لهذا والقول الثاني أن يحسب أيضا ما ثبت في العلاقة من الخواسق لأنها تزلزل والله في حالها تالله  
قال ولا بأس أن يناضل أهل التشاب أهل العربية وأهل الحسبان لأن كلهم سائل وكذلك القسي الدودا تية  
والهندية وكل فوس يرمي عنها سهم ذى نعل ولا يجوز أن يناضل رجلان على أن يمسك سهمان من قبل  
أو كرمي في بدال آخر ولا على أنه اذا خسق أحدهما حسب خاسقه خاسقين وجاء في الآخر خاسقا ولا على أن  
لا أحدهما خاسقا فإتسالم يرميه يحسب مع خواسقه ولا على أنه يطرح من خواسق أحدهما خاسق ولا على  
أن أحدهما يرمي من عرض والآخر من أقرب منه ولا يجوز أن يرمي الا من عرس واحد وبعد نبل واحد  
وان يستبقا الى عدد قرع لا يجوز أن يقول أحدهما أسبق على أن آتى واحد وعشرين خاسقا كونه  
ناضلا أن لم تأت بعشرين ولا تكون ناضلا أن جئت بعشرين قبل أن آتى واحد وعشرين حتى يكونا  
مستويين معا ولا يجوز أن يشترط أحدهما على الآخر أن لا يرمي الا ببل بأعينها ان تغير لم يبدلها ولا ان  
أنفكسهما أن لا يبدله ولا على أن يرمي بقوس بعينها لا يبدلها ولكن يكون ذلك الى الراى يبدل ماشاء من  
نبله وقوسه ما كان عددا للنبل والعرض والقرع واحدا وان انتضالا فكسرت نبل أحدهما وقوسه أبدل  
نبله وقوسا وان انقطع وتره أبدل وتره مكان وتره ومن الرماه من زعم أن المسبق اذا رمى قرعا يستبقان اليه  
أو يتعاطاه فكأن على السواء أو بينهما ما يذهبهم كان للمسبق أن يزدق عدد القرع ماشاء ومنهم من زعم  
أنه ليس له أن يزدق عدد القرع مالم يكونا سواء ومنهم من زعم أنهما اذا رميا على عدد قرع لم يكن للمسبق  
أن يزدقه بعروض المسبق ولا خبير في أن يجعل خاسق في السوادب خاسقين في البيضاء إلا أن يشارطا  
أن الخواسق لا تكون الا في السوادف فيكون بياض الشئ كالحذف لا يحسب خاسقا وانما يحسب حابيا ولا خير  
في أن يسبقا قرع معا لولا فلا يسلغانه ويقول أحدهما الا آخر ان أصبت جهن السهم الذي في يدي فقد نصلت

وان شاءت الشريعة أن  
تخص به في المأخذ كذا  
حضرته أو أنما لا يحز  
المسجد الخب ايم اشل  
الله تعالى فلا يقدر هوا  
المسجد الحرام بسدد  
عامهم هذا (قال ابن رجب)  
رحمة الله انما جعل  
للمسجد أن يحضره في  
المسجد وعني به ما مع  
شركها أن تكون حاشيا  
كانت المسئلة نبلك أو  
قال وان كانا مسر كين  
ولا يبينهما كما ألينا  
لاعين بينهما في مجلس  
الحكم

(باب سئل العان وثق  
الوثق والبال بالأم وعبر  
ذلك من كتابي لغان  
جديد وقديم ومن  
اختلاف الحديث

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى أخبرنا مالك  
عن نافع عن ابن عمر  
رضي الله عنهما أن  
رجلا لعن امرأته  
في زمن النبي صلى الله

الآن يتناقض السبق الاول ثم يجعل له جعلاً معسرفاً على أن يصيب بسهم ولا بأس على الابتداء أن يقف عليه فيقول ان أصيب بسهم فلك كذا وان أصبت بأسهم فلك كذا وكذا فان أصاب بهما فذلك له وان لم يصيب بهما فلا شيء له لأن هذا سبق على غير نضال ولكن لو قال له ارم عشرة أرساق ففاضل للخطا بالصواب فان كان صوابك أكثر فللك سبق كذا لم يكن في هذا خيراً لانه لا يصلح أن يناضل نفسه واذا جرى بسهم فأنكسر فأصاب النصل حسب حاسه وان سقط الشق الذي فيه النصل دون الشن وأصاب بالقندح الذي لا تصل فيه لم يحسب ولو انقطع بالنشين فأصاب بهما معاً حسب له الذي فيه النصل وألقى عنه الآخرة ولو كان في الشن نبل فأصاب بسهمه فوق سهم من النبل ولم يعض سهمه الى الشن لم يحسب له لانه لم يصيب الشن وأعيد عليه فرمى به لانه قد عرض له دون الشن عارض كما تعرض له اندابه فيصمها فيعاد عليه واذا سبق الرجل الرجل على أن يرمى معه فرمى معه ثم أراد المسبق أن يجلس فلا يرمى معه وللسبق فضل أو لا فضل له وأعليه فضل فسواء لانه قد يكون عليه الفضل ثم ينضل ويكون له الفضل ثم ينضل والرماة تحتلفون في ذلك فهم من يجعل له أن يجلس ما لم ينضل وينبغي أن يقول هو شيء انما يستحقه بغير غاية تعرف وقد لا يستحقه ويكون منضولاً وليس بإجارة فيكون له حصته مما عمل ومنهم من يقول ليس له أن يجلس به الا من عذر وأحسب العذر عندهم أن يموت أو يعرض للمرض الذي يضرب الرمي أو يصيبه بعض ذلك في أحدي يديه أو بصره وينبغي ان قالوا لهذا أن يقولوا اني تراضي على أصل الرمي الاول فلا يجوز في واحد من القولين أن يشترط المسبق أن المسبق اذا جلس به كان السبق له به لان السبق على النضل والنضل غير الحاموس وهذا شرطان وكذلك لو سبقه ولم يشترط هذا عليه ثم شرط هذا بعد السبق سقط الشرط والاخير في أن يقول له أرمي معلقاً بلا عدد فرع يستيقان اليه أو يتحاطاه ولاخير في أن يسبقه على أنهما اذا تفاخا أعاد عليه وان سبقه وبينهما أن يعد كل واحد منهما على صاحبه فالسبق غير فاسد وأكره لهما التنية انما انظر في كل شيء الى ظاهر العقد فاذا كان صحيحاً اجزته في الحكم وان كانت فيه نية لوشروط أفسدت العقد لم أفسده بالتنية لان التنية حديث نفس وقد وضع الله عن الناس حديث أنفسهم وكتب عليهم ما قالوا وما عملوا واذا سبق أعد الرجل الآخر على أن لا يرمى معه الا بنبل معروف أو قوس معروفة فلاخير في ذلك حتى يكون السبق مطلقاً من قبل أن القوس قد تنكسر وتعتل فيفسد عنها الرمي فان تشارط على هذا فالشرط يبطل السبق بينهما ولا بأس أن يرمى النشاب مع صاحب العربية وان سابقه على أن يرمى معه بالعربية يرمى بأي قوس شاء من العربية وان أراد أن يرمى بغير العربية من الفارسية لم يكن له ذلك لان معرفاً بالصواب عن الفارسية أكثر منه عن العربية وكذلك كل قوس اختلفت وانما فرقنا بين أن لا يجيز أن يشترط الرجل على الرجل أن لا يرمى الا بقوس واحدة ونبل وأجزنا ذلك في الفرس ان سابقه بقوس واحد لان العمل في السبق في الرمي انما هو للرامي والقوس والنبل أداة فلا يجوز أن يمنع الرمي بمثل القوس والنبل الذي شرط أن يرمى بها فيدخل عليه الضرر يمنع ما هو أرفق به من أداته التي تصلح رمية والفرس نفسه هو الجاري المسبق ولا يصلح أن يبدله صاحبه وانما فارسه أداة فوقه ولكنه لوشروط عليه أن لا يجز به الا انسان بعينه لم يجز ذلك ولو أجزنا أن يراهن رجل رجلاً بفرس بعينه فيأتي بغيره أجزنا أن يسبق رجل رجلاً ثم يبدل مكانه رجلاً ينافله ولكن لا يجوز أن يكون السبق الاعلى رجل بعينه ولا يبدله بغيره واذا كان عن فرس بعينه فلا يبدل بغيره ولا يصلح أن يمنع الرجل أن يرمى بأي نبل أو قوس شاء اذا كانت من صنف القوس التي سابق عليها ولا يرى أن يمنع صاحب الفرس أن يحمل على فرسه من شاء لان الفارس كالأداة للفرس والقوس والنبل كالأداة للرامي ولاخير في أن يشترط المتناضلان أحدهما على صاحبه ولا كل واحد منهما على صاحبه أن لا يأكل لهما حتى يفرغ من السبق ولا أن يفتش فرسا وكذلك لا يصلح أن يقول المتناضلان بالفرس لا يعلف حتى يفرغ يوماً ولا يومين لان هذا شرط بتحريم

عليه وسلم واتسقى من ولدها ففرق صلى الله عليه وسلم بينهما وألقى الولد المرأة وقال سهل وابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومعنى قولهما فرقة بلا طلاق الزوج (قال) وتفرق النبي صلى الله عليه وسلم غير فرقة الزوج انما هو تفرق حكم (قال) واذا قال صلى الله عليه وسلم الله يعلم أن أحدكما كاذب فهل منكما تائب فحكم على الصادق والكاذب حكماً واحداً وأخرجهما من الحد وقال وان جاءت به أدب عجل فلا أراه الا قد صدق عليها بخافت به على التعت المكره فقال عليه السلام ان أمره لين لولا ما حكم الله فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يستعمل دلاله

المباح وانضرو على المشروط عليه وليس من النضال المباح واذا نهى الرجل أن يحزم على نفسه ما أسهل الله له لغير تقرب إلى الله تعالى بصوم كان أن يشترط ذلك عليه غيره أولى أن يكون منه باعنه ولا خبر في أن يشترط الرجل على الرجل أن يري معه بقرع معلوم على أن للسبق أن يعطيه ماشاء الناضل أو ماشاء المنضول ولا خبر في ذلك حتى يكون بشئ معلوم مما يحل في البيع والاحارات ولوسبقه شياً معلوماً على أنه ان فضله دفعه إليه وكان له عليه أن لا يري أبداً أو إلى مقدم المدد لم يحز لأنه يشترط عليه أن يمتنع من المباح له ولوسبقه ديناراً على أنه ان فضله كان ذلك الديناره وكان له عليه أن يعطيه صاع حنطة بعد شهر كان هذا سبباً جائزاً اذا كان ذلك كله من مال المنضول ولكنه لو سبقه ديناراً على أنه ان فضله أعطاه المنضول ديناراً وأعطى الناضل المنضول مدح حنطة أو درهماً أو أكثر أو أقل لم يكن هذا جائزاً من قبل أن العقد قد وقع منه على شئ بشئ يخرج منه المنضول جائزاً في السنة للناضل وشئ يخرج منه الناضل فيفسد من قبل أنه لا يصلح أن يتراهنا على النضال لا يحل بينهما لان التراض من القمار ولا يصلح لأن شرطه أن يعطيه المذلس بيع ولا سبق فيفسد من كل وجه ولو كان على الدينار فسبقتي ديناراً ففضلتك فان كان ديناراً لا فالك أن تقاضى وان كان إلى أجل فقلت أنت تعطيني الدينار وعلى إذا حل الأجل أن أعطيك ديناراً ولوسبقه ديناراً فضله إياه ثم أفلس كان أسوة الفرماء لأنه حل في ماله بحق إجازته السنة فهو كالبيع والاحارات ولوسبق رجل رجلين ديناراً الدينار لهما أو ديناراً لهما من حنطة كان السبق غير جائز لأنه قد يستحق الدينار وحصة الدرهم من الدينار عشر ولعل حصته يوم سبقه نصف عشره وكذلك المذمن الحنطة وغيره ولا يجوز أن أسبقك ولا أن أشتري منك ولا أن أستاجر منك إلى أجل بشئ الأشياء يستثنى منه لامن غيره ولا أن أسبقك بذئع الأربع حنطة ولا درهم الأعمى أفلس ولكن إن استثنيت شيئاً من الشئ الذي سبقتك فلا بأس إذ سبقتك ديناراً الأسد ساقاً فأسبقك خمسة أسداس دينار وإن سبقتك صاعاً الامدا فأسبقك ثلاثة أمداً فعلى هذا الباب كله وقيل أنه قال ولا خبر في أن أسبقك ديناراً على أنك ان فضلتك أعطيت به أحد بعينه ولا غير عينه ولا تصدقت به على المسكين كالأجور أن أبعل شيئاً بدينار على أن تفعل هذا فيه ولا يجوز إذا ملكك شيئاً أن يكون لك في ماله ما تفعل فيه ما شئت دوني وإذا اختلف التناضلان من حيث يرسلان وهما يرميان في المائتين يعني ذراعاً فان كان أهل الرمي يعلمون أن من رمى في هدف يقدم امام الهدف الذي يرمى من عندهم ذراعاً أو أكثر حل على ذلك إلا أن يشارط في الأصل أن يرميان موضع بعينه فيكون عليهما أن يرميان موضع شرطهما وان تشارطان يرميان في شئين ووضعين أو شئين يرميانهم أو يذكران سيرهما فأراد أحدهما أن يعلق ما تشارط على أن يضعه أو يضع ما تشارط على أن يعلقه أو يبدل الشئ بشئ أكبر أو أصغر منه فلا يجوز له ويحسم على أن يرمى على شرطه وإذا سبقه ولم يسم الغرض فأكره السبق حتى يسبقه على غرض معلوم وإذا سبقه على غرض معلوم كرهت أن يرفعه أو يخفضه دونه وقد أجاز الرماة للسبق أن يرفع المسبق ويخفضه فيرى معه رشقاوا أكثر في المائتين ورشقاوا أكثر في الخمسين والمائتين ورشقاوا أكثر في الثلاثمائة ومن أجاز هذا أجاز له أن يبدل الشئ وجعل هذا كله إلى المسبق ما لم يكونا تشارطاً بشرطاً ويدخل عليه إذا كان مياً أول يوم بعشرة أن يكون للسبق أن يزد في عدد النبل وينقص منها الاستويافي حال أبداً جعلوا ذلك إليه ولا بأس أن يشارط أن يرميا رأساً فامع لومة كل يوم من أول النهار أو آخره ولا تغرقان حتى يفرغاً منها إلا من عذر بمرض لأحدهما وحائل يحول دون الرمي والمطر عذر لأنه قد يفسد النبل والقسي ويقطع الأوتار ولا يكون الحر عذراً لأن الحر كائن كالشمس ولا الريح الخفيفة وإن كانت قد تنصرف النبل بعض الصرف ولكن إن كانت الريح عاصفاً لأن أيهم شاء أن يمسك عن الرمي حتى تسكن أو تخف وإن غربت لهما الشمس قبل

مسدده عليهم أو حكم

بالتظاهر به وبينهم

بعد من الولاية أولى أن

لا يستعمل دلاله في مثل

هذا المعنى ولا يقضي

إلا بالتظاهر أبداً (قال

الشافعي) رحمه الله

تعالى في حديث

ذكره لم يزلت آه

التلاءم قال صلى الله

عليه وسلم أيعا امرأة

أدخلت على قوم من

ليس منهم فليست من

الله في شئ ولن يدخلها

الله جنته وأيعا رجل

يحب دونه وهو ينظر إليه

أحبب الله منه وفضحه

على رؤس الأولين

والآخرين

(باب كيف اللعان)

من كتاب اللعان

والطلاق وأحكام

القرآن

(قال الشافعي) رحمه الله

ولما حكى سهل بن سعد

المتلاعنين مع حدائنه

وحكام ابن عمر رضي الله

أن يفرغ من أرشاهما التي تشارطنا لم يكن عليهما أن يمسكوا بالسل وان انكسر ثوب من أحدهما أو نيله  
أبدل مكان القوس والسل والوتر متى قدر عليه فان لم يقدر على بدل القوس ولا الوتر فهذا عذر وكذلك ان  
دعيت نيله كما فلم يقدر على بدلها فان ذهب بعض نيله ولم يقدر على بدله قبل لصاحبه ان شئت فاطر كما حتى  
يجسد البديل وان شئت فامر معه بعدد ما بقي في يديه من النبل وان شئت فاردد عليه مما ربح به من نيله ما يعيد  
الربح به حتى يكمل العدد وادبروا اثنين واثنين وأكثروا العدد واعتل واحد من الخبز بين عدة ظاهرة قيل  
للحرب الدين يناضلونه ان اصطاحتم على أن تحلبوا مكانه رجلا من كان فذلك وان شاحتم لم يجبركم على ذلك  
وان رضى أحد الخريزين ولم يرض الآخر لم يجبر الذين لم يرضوا واذ اختلف المتناضلون في موضع من معلق  
فأراد المسبق ان يستقبل به عين الشمس لم يكن ذلك الا أن يشاء المسبق كما أراد ان يربح في الليل أو النهار  
لم يجبر على ذلك المسبق وعين الشمس تمنع البصر من السهم كما تمنعه الظلمة « قال الربيع » المسبق أبا هو  
الذي يغرم (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو اختلفا في الارسال فكان أحدهما يطول بالارسال التماس  
أن يتريد الرأي أو يسي صنعه في السهم الذي ربح به فأصاب أو أخطأ فيسار طريق الصواب ويستعقب  
من طريق الخطأ أو قال هولم أو هذا وهذا يدخل على الرأي لم يكن ذلك له وقيل له ارم كما ربحي الناس لا مهلا  
عن أن تثبت في مقامك وفي ارسالك وزعمك ولا مبطنا لغير هذا لا دخال الحسب على صاحبك وكذلك لو اختلفا  
في الذي يوطن له فكان يريد الحسب أو قال لا أريده والموطن يطيل الكلام قبل الوطن وطن له بأقل ما يفهمه  
ولا تطل ولا تعجل عن أقل ما يفهم به ولو حضرها من محبسهما أو أحدهما أو يلطع فيكون ذلك متفهما  
أو بأحد هاتين أو عن ذلك « قال الربيع » الوطن الذي يكون عند الهدف فإذا ربحي الرأي قال دون ذا  
قليل أرفع من ذاك قبل (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذ اختلف الراميان في الموقف خرجت قرعة  
أحدهما على أن يبدأ فبدأ من عرض وقف حيث شاء من المقام ثم كان للاخر من العرض الآخر الذي بدأته  
أن يقف حيث شاء من المقام واذ أسبق الرجل الرجل سيقامه لو ما فضله المسبق كان السبق في دمة المنضول  
حالا بأخذه به كما يأخذه بالدين فان أراد الناضل أن يسلفه المنضول أو يشتري به الناضل ماشاء فلا بأس وهو  
مستوعب باطعامه اياه ومافله فله أن يجزمو ويتوله ويعتقه منه ومن غيره وهو عندى كرجل كان له على رجل  
دينار فأسلفه الدينار ورد عليه أو أطعمه به فطعمه دينار كما هو ولا يجوز عند أحد أريته من يصير الرمي أن  
يسبق الرجل الرجل على أن يربح بعضه ويجعل القرع من تسع ومنهم من يذهب إلى أن لا يجوز أن يجعل  
القرع من عشر ولا يجوز الا أن يكون القرع لا يوقى به بحال الا في أكثر من رشق فادا كاد يوقى به الا  
بأكثر من الرشق وسواء قل ذلك أو كذره وجاز وإذا أصاب الرجل بالسهم نفس وثبت قليلا ثم سقط بأى  
وجه سقط به حسب لصاحبه ولو وقف رجل على أن يقذف رمي بسهم فقال ان أصبت فقد قذفت وان  
لم أصب (١) فالفلج لكم أو قال له صاحبه اربح بهذا السهم فله به الفلوج وان لم يكن يبلغه ادا  
أصابه وان أخطأ به فقد أنصتت نفس فهذا كله باطل لا يجوز وهما على أصل ربهما لا يفلج واحد  
منهما على صاحبه الا أن يبلغ الفلوج ولو طأت نفس المسبق أن يسلمه السبق من غير أن يبلغه كان هذا شيا  
تطوع به من ماله كما هو عليه وادا كانوا أسبق اثنين وأكثروا فبدأ رجلان وانقطع أو تارهما أو وتر  
أحدهما كان له أن يقف من يتي حتى يركب وتراو يفند نيله وقد رأيت من يقول هذا اذا ربحي أن يتفاجأ  
ويقول اذا علم أنهم ما والحزب كله لا يتفاجئون لو أصابوا بما في أيديهم لا أنهم لم يروا بعد الغاية التي ينهم ربحي  
من يتي ثم يتم هذان واذ اقتسموا ثلاثة وثلاثة فلا يجوز أن يقترعوا وليقتسموا فمما معروف ولا يجوز أن  
يقول أحد الرجلين اختار على أن أسبق ولا يختار على أن أسبق ولا أن يقترعاً فافهم ما خرجت قرعته سببه

(١) قوله والفلج لكم في بعض النسخ والفلوج لكم وكلاهما سدر فلج بمعنى غلب ٨١

عنهما استدلتنا على  
أن اللعان لا يكوب الا  
بمحضر من طائفة من  
المؤمنين لأنه لا يحضر  
أمرأه يريد النبي صلى  
الله عليه وسلم غيره  
ولا يحضره الا وغيره  
حاضره وكذلك جميع  
حدود الزنا يشهد بها  
طائفة من المؤمنين  
أقلهم أربعة لأنه لا  
يجوز في شهادة الزنا أقل  
منهم وهذا شبه قول  
الله تعالى في الزنا بين  
وليشهد عننا هاتين  
طائفة من المؤمنين وفي  
حكاية من حكى اللعان  
عن النبي صلى الله  
عليه وسلم جله بلا  
تفسير دليل على أن الله  
تعالى لما نصب اللعان  
حكاية في كتابه فاعما  
لا عن صلى الله عليه  
وسلم بين التلاعنين  
بحاكي الله تعالى في  
القرآن واللعان أن  
يقول الامام للزوج  
قل أشهد بالله اني لمن  
الصادقين فيما رويت

به روحى فلانة بنت  
فلاان من الزنا وشهر  
البهتان كانت حاضرة  
ثم يعود فيقول لها حتى يكمل  
ذلك أربع مرات ثم  
يقضه الامام ويدكره  
الله تعالى ويقول انى  
أخاف ان لم تكتن  
صدقت أن تجا بعنة  
الله ذن راہ يريد أن  
يعضى أمر من يضع  
يده على فيه ويقول ان  
قولك وعلى لعنة الله  
ان كنت من الكاذبين  
موجة فان أى تركه  
وقال قل وعلى لعنة الله  
ان كنت من الكاذبين  
فيما ريت به فلانة من  
الزنا وان قد فها باحد  
يسمى بعينه واحدا  
أو اثنين أو أكثر قال  
مع كل شهادة افسلس  
الصادقين فيما ريت بها  
به من الزنا فلاان أو  
فلاان وفلان وقال عند  
الاتعان وعلى لعنة  
الله ان كنت من  
الكاذبين فيما ريت بها

صاحبه ولكن يجوز أن يقتسمه، ما مع وفاء، حتى أحدهما شاء متطوعا لا تخاطر بالقرعة ولا غيرها (١) من  
أن يقول أرى أنا وأنت هذا الوجه فأبدا على صاحبه - معه المفضل والنسب على من الله دون حربه إذا  
أن يدخل حربه أنفسهم معه في ضمان السبق أو يرمونه أن يسبق عنهم فيلزم كل واحد منهم حصته على قدر  
عقد الرمال على قدر جوده الرمي وإذا قال الرمي للرجل أن أصب هذا السهم فلن يسبق فهذا حاز وليس  
هدام وجه النضال فإن قال إن أخطأ بهذا السهم فلن يسبق ذلك له وإن حضر العريب أهل  
العرض فقسموه فقال من معه كذا راء راءيا وليسأزاه راءيا فقال أهل الحرب الذين يرمى عليهم كذا راء  
غير راء وهو الآن رام لم يكن لهم من إخراجهم إلا ما لهم من إخراج من عرفوا به ممن قسموه وهم يعرفونه بالرمي  
فسقط أو بغير الرمي فوافق ولا يجوز أن يقول الرجل للرجل سبق فلا تديسارن على أى شريك في الدينارين  
الآن يتطوع بأن يسببه أحدهما أو كلهما بعدما يصل وكذلك لو تطاردا ثلاثة فأنزج اثنين سبقين وأدخلا  
مخلالا لم يجر أن يجعل رجلا لا يرمى عليه نصف سبق أحدهما على أنه نصف الفضل إن أحرز على صاحبه  
وإذا سبق الرجل للرجل على أن له أن يبدأ عليه رشقين فأنت لم يجر ذلك له وذلك أنادأ أعطياه ذلك أعطياه  
فصل سهم أو أكثر ألا ترى أنهم مالو رميا بعشرين ثم ابتدأ الذي بدأ كان لو قطع بذلك السهم الحادى عشر كما  
أعطياه أن يرمى بسهم يكرن في ذلك الوقت فنسلا على مراسله عن غير مراسله وإنما يجر هذا إذا اتكافأ  
فكان أحدهما سدا فى وجهه والآخر فى آخر وإذا سبق الرجل للرجل فأنزج أن يعطيه السبق موضوعا على يديه  
أو رءاه أو جلا أو رءاه أو جلا أو يأمنه كل ذلك حاز وإذا رمى إلى تحسين مائدة فأقبل أحدهما على صاحبه  
نجسا وأقل أو أكثر فقال الذى أفضل عليه طرح فضلك على أن أعطيك به شيأ لم يجر ولا يجوز الآن يتفاضلا  
هذا السبق برءاهما وتسابقا سبقا آخر (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فى الصلاة فى المضربة  
والأصابع إذا كان جلد مائة كالمائة كل لجه أو مائة من جلد مائة كل لجه مائة جلد كلب أو خنزير  
فإن ذلك لا يطهر بالباغ والله تعالى أعلم فإن صلى الرجل والمضربة والأصابع عليه فصلاته مجزئة عنه غير أنى  
أكره لعنى واحد أنى أمره أن يقضى بطون كفيه إلى الأرض وإذا كانت عليه المضربة والأصابع  
منعناه أن يقضى بجميع بطون كفيه لا معنى غير ذلك ولا بأس أن يصلى متكبيا القوس والقرن الآن يكونا  
يجر كان عليه حركته تشغله فأكره ذلك وإن صلى أجزاء ولا يجوز أن يسبق الرجل للرجل على أن يرمى  
معه ويختار السبق ثلاثة ولا يسبهم للسبق ولا المسبق ثلاثة ولا يسبهم للسبق قال ولا يجوز السبق حتى  
يعرف كل واحد من المتناضلين من يرمى معه وعليه بأن يكون حاضرا إياه أو غائبا يعرفه وإذا كان القوم  
المتناضلون ثلاثة وثلاثة أو أكثر كان لمن له الأرض وحربه ولتأصلهم أن يقدموا أيهم شأوا كإشأوا ويقدم  
الآخرون كذلك ولو عقدوا السبق على أن فلا نأ يكون قد ما وفلان معه وفلان ثان وفلان معه كان  
السبق مفسوخا ولا يجوز حتى يكون القوم يقضون من رأوا تصديعه وإذا كان البدء ل أحد المتناضلين  
فبدأ البدء عليه فأصاب أو أخطأ بذلك السهم خاصة وإن لم يعط حتى يفرغ من رميه ما رء عليه السهم الأول  
فرمى به فإن كان أصاب به بطل عنه وإن كان أخطأ به رمى به فإن أصاب به حسب لانه رمى به فى البدء  
وليس له الرمي به فلا يفهم مصيبا كان أو مخطئا الآن يتراضيا به

كتاب الحكم فى قتال المشركين ومسئلة مال الحرب

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال الحكم فى قتال المشركين حكمان فمن غزاهم أهل الأوثان ومن عبد  
ما استحسن من غير أهل الكتاب من كانوا فليس له أن يأخذ منهم الجزية ويقاثلهم إذا قوى عليهم حتى يقتلهم  
(١) قوله من أن يقول كذا فى السبع ولعله مثل أن يقول تأمل كتبه مصححه

أويسلموا وذلك لقول الله عز وجل فإذا انسلك الشهر الحرام الآتين ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم  
 على الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان من أهل الكتاب من المشركين المحاربين قوتوا حتى يسلموا  
 أو يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون فإذا أعطوها لم يكن للمسلمين قتلهم ولا كراههم على غير دينهم لقول  
 الله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الآية وإذا قتل أهل الاوثان وأهل الكتاب قتلوا  
 وسبيت ذراريهم ومن لم يبلغ الحلم والمحيض منهم ونساءهم البوالغ وغير البوالغ ثم كانوا جميعا يرفع منهم  
 الخمس ويقسم الاربعه الانحسار على من أوجف عليهم بالخيل والركاب فإن اتخفوا فيهم وقهرهم من قاتلوه  
 منهم حتى تغلبوا على بلادهم قسمت الدور والارضون قسم الدنانير والدرهم لا يختلف ذلك تخمس وتكون  
 أربعة أنحسار لمن حضر وإذا أسرى الباغون من الرجال فالأمام فيهم بالخيار بين أن يقتلهم إن لم يسلم أهل  
 الاوثان أو يعط الجزية أهل الكتاب أو يمن عليهم أو يفاديهم بمال يأخذهم منهم أو بأسرى من المسلمين  
 يطلقون لهم أو يسترقهم فإن استرقهم أو أخذهم مالا فسيبيله سبيل الغنيمة تخمس ويكون أربعة أنحسار  
 لأهل الغنيمة فإن قال قائل كيف حكمت في المال والولدان والنساء حكم واحد وحكمت في الرجال أحكاما  
 متفرقة قيل ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم على قريظة وخير فقسم عقارهما من الأرضين والفصل  
 قسمة الاموال وسبي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولدان بنى المصطلق وهوازن ونساءهم فقسمهم قسمة الاموال  
 وأسر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بدر فمنهم من من عليه بلائى أخذ منه ومنهم من أخذ منه فدية  
 ومنهم من قتله وكان المقتولان بعد الاسارى يوم بدر عقبه بن أبى معيط والنضر بن الحرث وكان من المنون  
 عليهم بلا فدية أبو عزة الجحى تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم لبنيته وأخذ عليه عهدا أن لا يقتله فأخفوه  
 وقاتله يوم أحد فدار رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يقتل فأسر من المشركين رجالا غيره فقال يا محمد  
 امن على وعدى لبني وأعطيك عهدا أن لا أعود لقتالك فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تمسح على عارضيك  
 بكه تقول قد خدعت شجدا امرتين ذأمر به فضربت عنقه ثم أسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية بن أنال  
 الخفي بعد فن عليه ثم عاد غمامة بن أنال فأسلم وحسن اسلامه « أخبرنا النخعي عن أيوب عن أبي قلابة عن  
 أبي المطلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى زجلا من المسلمين برجلين من المشركين  
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يبعد قتل النساء والولدان لأن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم نهى عن قتلهم « أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن عمة أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نهى الذين بعث الى ابن أبى الحقيق عن قتل النساء والولدان (قال الشافعي) لا يبعدون  
 بقتل وللمسلمين أن يشنوا عليهم الغارة ليلانهارا فإن أصابوا من النساء والولدان أحد لم يكن فيه عقل  
 ولا قود ولا كفارة فإن قال قائل ما دل على هذا قيل أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن  
 عتبة عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن الصعب بن جثامة البلي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل  
 عن أهل الدار من المشركين بيتون فمصاب من نساءهم وأبنائهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هم منهم  
 وربما قال سفيان في الحديث هم من آبائهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم هم من آبائهم قيل لأعقل ولا قود ولا كفارة فإن قال قائل لا يبعدون بالقتل قيل انتهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يبدوا به فإن قال فلعل الحديثين مختلفان قيل لا ولكن معناه ما وصفت  
 فإن قال ما دل على ما قلت قيل له ان شاء الله تعالى اذ لم ينه عن الاغارة إلا لعلم بحيط أن القتل قد يقع على  
 الولدان وعلى النساء فإن قال فهل أغار على قوم ببلد غازين ليلانهارا قيل نعم « أخبرنا عمر بن حبيب  
 عن عبد الله بن عون أن نافع مولى ابن عمر كتب اليه يخبره أن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أخبره أن

به من الزنا بفسلان أو  
 بفلان وفلان (قال)  
 وان كان معها وادفناه  
 أو بها حل فأنفى منه  
 قال مع كل شهادة أشهد  
 بالله انى لمس الصادقين  
 فيارميته من الزنا وان  
 هذا الولد ولدتا ما هو  
 متى وان كان جلا قال  
 وإن هذا الجلي ان كان  
 بها حل لجل من زنا  
 ما هو متى فان قال هذا  
 فقد فرغ من الاتعان  
 فان أخطأ الامام فلم  
 يذكر نفي الولد أو الجلي  
 في اللعان قال للسراج  
 ان أردت نفيه أعدت  
 اللعان ولا تصيد المرأة  
 بعد اعادة الزوج اللعان  
 ان كانت فرغت منه  
 بعد اللعان الزوج وان  
 أخطأ وقد فدها برجل  
 ولم يبتعن بقتله فأراد  
 الرجل حده أعاد عليه  
 اللعان والاحد له ان لم  
 يبتعن وقال في كتاب  
 الطلاق من أحكام  
 القرآن وفي الاملاء على



[illegible]

مسائل مالك ولما حكم  
الله تعالى على الزوج  
يرى المرأة بالقذف ولم  
يستثن أن يسي من  
يرميه أول اسمه  
ورعى الجلفاني امرأته  
بأن عمه أو بابن عمها  
شريد بن السهماء  
وذكر النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه رآه عليها  
وقال في الطلاق من  
أحكام القرآن فالتعن  
ولم يحضر صلى الله عليه  
وسلم المري بالسرأة  
فاستدلنا على أن  
الزوج اذا التعن لم يكن  
على الزوج للذي قذفه  
بأمرأته حد ولو كان له  
لأخذ مهر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
ولبعث الى المري فساءله  
فان أقر حدوان أنكر  
حدله الزوج وقال  
في الاملاء على مسائل  
مالك وسأل النبي صلى  
الله عليه وسلم شريكا  
فأنكر قلم بحلفه ولم يحده  
بالتعان غممه ولم يحده

صنعتة بل يحمده على ذلك ويكون الخ والفرو لازمين له في بعض الحالات ولما لا العبد من ذلك وليس يلزم العبد من هذا شيء

(الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اخوس والصابئون والسامرة أهل كتاب خالفنا بعض الناس فقال أما الصابئون والامرة فقد علمت أنهم ماصفان من اليهود والنصارى وأما المجوس فلا أعلم أنهم أهل كتاب وفي الحديث ما يدل على أنهم غير أهل كتاب لقول النبي صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب وأن المسلمين لا يتكحون ساءهم ولا يأكلون ذبايحهم (١) فان زعم أنهم إذا أبيع أن تؤخذ منهم الجزية فكل مشرك عابدون أو غيرهم فرام إذا أعطى الجزية أن لا تقبل منه وحالهم حال أهل الكتاب في أن تؤخذ منهم الجزية وتحتن دماؤهم بها إلا العرب خاصة فلا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف وقال لي بعض من يذهب ههنا المذهب ما يحتل في أن يكتب في المجوس حكم أهل الكتاب ولم يتحكم بذلك في غير المجوس فقلت لعله أن سفيان أخبرنا عن أبي سعيد عن بصر بن عاصم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن المجوس فقال كانوا أهل كتاب قال فما قوله سنوهم سنة أهل الكتاب قلت كلام عمرى والكتابان المعروفان التوراة والإنجيل ولله كتب سواهما قال وما دل على ما قلت قلت قال الله عز وجل أم لم ينأى في صحف موسى وإبراهيم الذي وفى والتوراة كتاب موسى والإنجيل كتاب عيسى والصحف كتاب إبراهيم مالم تعرفه العامة من العرب حتى أنزل الله وقال الله عز وجل ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك أن الأرض يرثها عبادى الصالحون قال فامعنى قوله سنوهم سنة أهل الكتاب قلنا في أن تؤخذ منهم الجزية قال فادل على أنه كلام خاص قلنا لو كان عاماً ككتابنا فيهم ونكحتنا ساءهم (قال الشافعي) فقال في المشركين الذين تؤخذ منهم الجزية حكم واحد وحكمين قيل بل حكمين قال وهل يشبهه هذا شيء قلنا نعم حكم الله جل ثناؤه فيمن قتل من أهل الكتاب وغيرهم قال فان زعم أن غير المجوس من لا تحل ذبيحته ولا نسأوه قياساً على المجوس قلنا فإن ذهبت عن قول الله عز وجل فاقبلوا المشركين حيث وجدتموهم إلى خفايا بيوتهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإن زعمت أنهم والحديث منسوخان بقول الله عز وجل حتى يعطوا الجزية بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم سنوهم سنة أهل الكتاب قلنا فاذا زعمت ذلك دخل عليك أن تكون العرب بمن يعطون الجزية وأن لا يكونوا أهل كتاب قال فان قلت لا يصلح أن تعطى العرب الجزية قلنا أوليسوا داخلين في اسم الشرك قال بل ولكن لم أعلم النبي صلى الله عليه وسلم أخذ منهم جزية قلنا فعلت أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ جزية من غير كتابي أو مجوسى قال لا قلنا فكيف جعلت غير الكتابيين من المشركين قياساً على المجوس أرايت لو قاتل قاتل بل أخذها من العرب دون غيرهم ممن ليس من أهل الكتاب ما تقول له قال أفترع أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من عربى قلنا نعم وأهل الإسلام يأخذونها حتى الساعة من العرب قد صالح النبي صلى الله عليه وسلم أكيدر الغساني في غزوة تبوك وصالح أهل نجران واليمن ومنهم عرب ويهم وصالح عمر رضي الله تعالى عنه نصارى بمى تغلب وبني يبراذ كانوا كلهم يدينون دين أهل الكتاب وهم تؤخذ منهم الجزية إلى اليوم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو جاز أن يزعم أن إحدى الآيتين والحديثين ناسخ للآخر جاز أن يقال الأمر بأن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب في القرآن ومن المجوس في السنة منسوخ بأمر الله عز وجل أن نقاتل المشركين حتى يسلموا وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله

(١) كذا في غير نسخة وتأمل العبارة فانها غير تامة اهـ

المجسلافى القادف له  
ناسخه (وقال) في  
اللعان ليس الامام اذا  
وى رجل برئان يبعث  
اليه فيسأله عن ذلك  
لان الله يقول ولا  
تحسوا فان شبه على  
أحد أن النبي صلى الله  
عليه وسلم بعث أنيسا  
الى امرأ رجل فقال  
ان اعترفت فارجها  
قتل امرأتك كرايو  
الرائى بها أنهن  
فكان يلزمه أن يسأل  
فان أقرت حلت وسقط  
الحديث عن قذفها وان  
أنكرت حلت قذفها  
وتكفل لو كان قاذفها  
زوجها (قال) ولما كان  
النساذف لامرأته اذا  
التعن لوجاء المذوف  
بعبئه لم يؤخذ له  
الحديث لم يكن المسئلة  
المذوف معنى إلا أن  
يسأل ليحد ولم يسأله  
مسلحاً عليه وسلم  
واما سأل المذوفة  
والله عز وجل أعلم فله

ولكن لا يجوز أن يقال واحد منهم ما سمع الا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضنا جميعا على وجوههم ما كان الى امضاءهم ما سبيل بما وصفنا وذلك امضاء حكم الله عز وجل وحكم رسوله معا ووقفت في رجب من ذلك في بعض الامور دون بعض قال فقال لي افعلى أى شئ الجزية قلنا على الأديان على ما نسف ولودنا أن الذي قلت على ما قلت إلا أن يكون لله سحق وما رأينا الله عز وجل فربى بين عربى ولا عجمى شئ سرف ولا ايمان ولا المسلمون انما تقتل كلا بالشرك ونحرق دم كل بالاسلام ويحكم على كل بالحدود فيما اصابوا وغيره (قال الشافعى) رحمه الله تعالى واذا ظهر المسلمون على رجال من العدو فأسروهم واسلموا بعد ان اسارهم مرفوعة ولا تحل دماؤهم وأى حال أسلموا فيها قبل الاسار حقنوا دماؤهم وأحرزوا أموالهم الا ما حووا قبل أن يسلموا وكانوا أحرار ولم يسب من ذرارهم أحد صغيرا فاما نساءهم وأبنائهم البالغون فكلمهم حكم أنفسهم في القتل والسبي لاحكام الاب والزواج وكذلك ان أسلموا وقد حصر في مدينة أو بيت أو حاظت بهم الخيل أو غرقوا في البحر كانوا لا يمتنعون من أراد أخذهم أو وقعوا في نار أو نهر وجروا أو كانوا غير متعصب كانوا بهذا كله محققين الدماء ممنوعين من أن يسبوا ولكن لو سبوا فربطوا أو محتوا غير مبرولين أو صاروا الى الاستسلام فأمرهم بالحكم فمما يحفظونهم من الجوارح قتلهم وجرحى السبي عليهم فإن قال ما فرق بين هذا الحال وبين الحاط بهم في صحراء أو بيت أو مدينة قبل قد يمتنع أولئك حتى يعلموا من أحاط بهم أو أتاهم الممدد أو يتفرقون عنهم فيهرؤا وليس من كان بهذه الحال من يقع عليه اسم السبي انما يقع عليه اسم السبي اذا حوى غير مجتمع ولو أسير جماعة من المسلمين فأسبعتهم المشركون على مشركين مثلهم لقاتلواهم فقد قيل يقاتلونهم وقيل قاتل الزبير وأصحابه ببلاد الحبشة مشركين عن مشركين ومن قال هذا القول قال وما يجرى من القتال معهم ودماء الذين يقاتلونهم وأموالهم مباحة بالشرك ولو قال قاتل قتالهم حرام لمعان منها وأن واجب على من ظهر من المسلمين على المشركين فقتلهم فالحبس لأهل الجس وهم متفرقون في البلدان وهذا البعد السبيل الى أن يكون الجس مما غنم لاهل الجس ليؤديه الى الامام فيفرقه وواجب عليهم ان قاتلوا أهل الكتاب فأعطوا الجزية أن يحقنوا دماءهم وهذا أن أعطوا الجزية لم يقدر على أن يمنهم حتى يحقنوا دماءهم كان مذهبا وإن لم يستكروهم على قتالهم كان أحب الي أن لا يعاتلوا ولا تعلم خبر الزبير: بيت ولو ثبت كان الصحابي مسلما كان آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى النبي صلى الله عليه وسلم عليه وإن غزا المسلمون بلاد الحرب فسرت سرية كثيرة أو قسيلة بأذن الامام أو غير رايه فسواء ولكني استعجب أن لا يخرجوا الا بأذن الامام لمخالص منها أن الامام يغنى عن المسئلة وبأنيبه من الخبر ما لا تعرفه العامة فيقدم بالسرية حيث يرجو قوتها ويكفها حيث يخاف هزكتها وإن أجمع لأمر الناس أن يكون ذلك بأمر الامام وإن ذلك أبعد من الضبعة لانهم قد يسبون بغير اذن الامام فيرجل ولا يقيم عليهم فيقتلون اذا انفردوا في بلاد العدو ويسبون ولا يعلم فبرى الامام الغارة في ناحيتهم فلا يعينهم ولو علم مكانهم أعاتهم وأما أن يكون ذلك يحرم عليهم فلا أعلمه بخبره وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الخنة فقال له رجل من الانصار قاتل صار يمتسبا قال فلك الخنة قال فانعمس في جماعة العدو وقتلوه وألقى رجل من الانصار درعا كانت عليه حين ذكر النبي صلى الله عليه وسلم السلم الخنة ثم انعمس في العدو وقتلوه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن رجلا من الانصار تخلف عن أصحابه سيرة معونة فرأى الطير عكفا على مقبله أصحابه فقال لعمر بن أمية سأقدم الى هؤلاء العدو فيقتلوني ولا تخلف عن مشهد قتل فيه أصحابنا ففعل فقتل فرجع عمر بن أمية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولنا حسنا ويقال فقال لعمر وفتلات قدمت فقاتلت حتى تقتل فإذا جل الرجل المنفرد أن يتقدم على الجماعة الاغلب عنده وعند من رأها استقبله بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رآه حيث لا يرى ولا يامن كان هذا

الذي يقع بها ان لم تفر  
بالرأى في نفس الروح  
وأى ان وجب ان كان  
أعجبها لعن بلسانه  
في نهاده عدلين يعرفان  
نفسه وأحب الى أن  
توكلوا أربعة وأب كان  
أجرس يعهم الاشارة  
اتتس بالاشارة وان  
انطلق لسانه بعد ان رس  
لم يعد ثم تقام المرأة فقول  
أشهد بالله ان زوجي  
فلا تأنس به اليه ان كان  
حاضر المسن الكاديين  
فيما راني به من الزنا  
ثم تعود حتى تقول ذلك  
أربع مرات فاذا فرغت  
وقتها الامام ذكرها  
الله تعالى وقال احذري  
أن تسوفي بغضب من  
الله ان لم تكوني صادقة  
في ايمانك فان رأها  
تضى وحضرتها امرأه  
أمرها أن تنزع يدها  
على فيها وان لم تحضرها  
ورأها تضى قال لها  
قولي وعلى غضب الله ان  
كان من الصادقين فيما

أكثر مما في أفراد الرجل والرجال بغير أن الإمام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا إذا القيمت الذين كفروا وحفظا فلا تولوهم الأدبار الآية وقال يا أيها النبي حرص المؤمنين على القتال إلى قوله والله مع الصابرين \* أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس رضي الله عنهما (١) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال ابن عباس ومستغن بالتأويل عن التأويل لما كتب الله عز وجل من أن لا يفر العشرون من المائتين فكان هذا الواحد من العشرة ثم خفف الله عنهم فصيرا الأمر إلى أن لا تقتر المائة من المائتين وذلك أن لا يفر الرجل من الرجلين (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن ابن عباس قال من فر من ثلاثة فلم يفر ومن فر من اثنين فقد فر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا مثل معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقولنا وهو لا يخرج من السخط أن فروا من أكثر منهم حتى يكون الواحد من ثلاثة فصاعدا فيما نرى والله تعالى أعلم الفارين بكل حال أما الذين يجب عليهم السخط فإذا فر الواحد من اثنين فأقل الأمتحرف للقتال أو متحيزا أو المتحرف له عينا وشمالا ومبدرا وبنته العودة للقتال والغاز متحيزا إلى فئة من المسلمين قلت أو كثرت كانت بحضورته أو مستترة عنه سواء أعيا بصيرا الأمر في ذلك إلى نية المتحرف والمتحيز فإن كان الله عز وجل يعلم أنه انما تحرف ليعود للقتال أو تحيز لذلك فهو الذي استثنى الله فأخرجه من سخطه في التحيز والتحيز وإن كان لغير هذا المعنى خفت عليه إلا أن يعصو الله تعالى عنه أن يكون قد باء بسخط من الله وإذا تحرف إلى الفئة فليس عليه أن ينفرد إلى العدو فيقاتلهم وحده ولو كان ذلك الآن لم يكن له ألا أن يتحرف ولا بأس بالمبارزة وقد بارز يوم بدر عبيدة بن الجراح وجره بن عبد المطلب وعلى بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز مجندين مسلمة من حباب يوم خيبر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وبارز يومئذ الزبير بن العوام ياسر أبو بارز يوم الخندق علي بن أبي طالب عمرو بن عبدود وأبا بارز الرجل من المشركين بغير أن يدعو أو يدعى إلى المبارزة فبرز له رجل فلابأس أن يعينه عليه غيره لأنهم لم يعطوه أن لا يقاتله الواحد ولم يسألهم ذلك ولا شيء يدل على أنه انما أراد أن يقاتله واحد فقد تبارز عبيدة وعتبة فضرب عبيدة عتبة فأرخت عاتقه الأيسر وضرب به عتبة ففقط رجله وأعان حجرة وعلى فقتل عتبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالما ان دعا مسلم مشركا أو مشرك مسلم إلى أن يبارزه فقال له لا يقاتلك غيرة أو لم يقل له ذلك إلا أنه يعرف أن الدعاء إلى مبارزة الواحد كل من الفر يقين معا سوى المبارزين أحببت أن يكف عن أن يحمل عليه غيره فإن ولي عنه المسلم أو حرجه (٢) فأخذ فعل عليه بعد تبارزهما فلهما أن يقتلوه إن قدروا على ذلك لأن قتالهما قد انقضى ولا أمان له عليهم إلا أن يكون شرط أنه آمن منهم حتى يرجع إلى مخرجهم من الصف فلا يكون لهم قتله حتى يرجع إلى أمانه ولو شرطوا ذلك له فخافوه على المسلم أو يحرج المسلم فلهما أن يستنفذوا المسلم منه بلا أن يقتلوه فإن امتنع أن يخلطهم وانقاد صاحبهم وعرض دونه لقاتلهم فأتوا له لأنه نقض أمان نفسه ولو عرض بينه وبينهم فقال أنا منكم في أمان قالوا نعم إن خلدنا وصاحبنا فإن لم تفعل تقدمنا لأخذ صاحبنا فإن قاتلنا قاتلك وكتبت أنت نقضت أمانك فإن قال قائل وكيف لا يعان الرجل المبارزة على المشرك قاهره قيل إن معونة حجرة وعلى على عتبة انما كانت بعد أن لم يكن في عبيدة قتال ولم يكن منهم لعنة أمان يكفون به عنه فإن تشارطا لأمان فأعان المشركون صاحبهم كان للمسلمين أن يمتوا صاحبهم ويقتلوا من أعان عليه المبارزة ولا يقتلوا المبارز ما لم يكن هو استجدهم عليه (قال الشافعي) وإذا تحصن العدو في جبل أو حصن أو خندق أو بحسك أو بما يتحصن به فلا بأس أن يرموا بالمجانيق والعرادات والسيارات والعقارب والحيات وكل ما يكرهونه وأن ينفقوا عليهم الماء لغير قوههم

رماني به من الزنا فإذا قالت ذلك فقد فرغت قال وانما أمرت بوقفهما وذكركهما الله لأن ابن عباس رضي الله عنهما حكى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا حين لاقى بين المتلاعنين أن يضع يده على فيه في الخامسة وقال انهما موجه ولما ذكر الله تعالى الشهادات أربع فمصل بينهما باللعنة في الرجل والغضب في المرأة دل على حال افتراق اللعان والشهادات وأن اللعنة والغضب بعد الشهادة موجبان على من أوجب عليه بأن يجترى على القول أو الفعل ثم على الشهادة بالله باطلا ثم يزید فيجترى على أن يلتمن وعلى أن يدعو بلعنة الله فينبغي للامام اذ عرفت من ذلك ما جهلا أن يفقههما نظر الهما بدلالة الكتاب والسنة

(١) تقديم متن الحديث في باب تحريم الفرار من الزحف فانظره (٢) عبارة مختصر المزني فلهما أن يحملا عليه فيقتلوه الخ تأمل كتبه مصححه

أو يوحدهم فيه وسواء كان معهم الأطفال والنساء والرهان أو لم يكونوا لأن الدار غير ممنوعة بإسلام ولا عهد وكذلك لا بأس أن يحرقوا شجرهم المنبر وغير المنبر ويحرقوا عمارتهم وكل ماله وحنيه من أموالهم فإن قال قائل ما الحجة فيما وصفت ونهيتهم الولدان والنساء المنهي عن قتلهم قيل الحجة فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصب على أهل الطائف متجنقاً وعزادته ونحن نعلم أن فهم النساء والولدان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع أموال بني النضير وحرقها « أخبرنا أبو ضمرة أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم ابن سعد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سراء بني لؤي » حريق بالبورقة مستطير

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل فقد نهى بعد التحريق في أموال بني النضير قيل له إن شاء الله تعالى أمانته عن أن الله عز وجل وعدهم فكان تحريقه أذهاباً له ليعين ماله وذلك في بعض الأحاديث معروف عند أهل المغازي فإن قال قائل فهل حرق أو قطع بعد ذلك قيل نعم قطع بخير وهي بعد بني النضير وبالطائف وهي آخر غزواتها التي فيها قتالا فإن قال قائل كيف أجزت الرعي بالمجنبي وبالنار على جماعة المشركين فيهم الولدان والنساء وهم منهي عن قتلهم قيل أجزنا بما وصفنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم شق الفارة على بني المصطلق غازين وأمر بالبيات والتحريق والعلم يحيط أن فهم الولدان والنساء وذلك أن الدار دار شرك غير ممنوعة وأمانته أن تقصد النساء والولدان بالقتل إذا كان قاتلهم يعرفهم بأعيانهم للبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن النبي صلى الله عليه وسلم سباهم فيهم مالا وقد كتب هذا قبل هذا فإن كان في الدار أسارى من المسلمين أو تجار مستأمنون كرهت النصب عليهم عيادهم من التحريق والتغريق وما أشبهه غير محرم له بخبر يبيننا ذلك أن الدار إذا كانت مباحة فلا يبين أن تحرق بأن يكون فيها مسلم يحرم دمها وإنما كرهت ذلك احتياطاً ولأن ما حالنا لم يكن فيها مسلم لم أن نجوزها فلا نقولها وأن قاتلناها قاتلناها بغير ما يمين من التحريق والتغريق ولكن لو اتهم المسلمون أو بعضهم (١) فكان الذي يرون أنه ينكأ من التهمهم بغير قوه أو يحرقوه كان ذلك رأيت لهم أن يفعلوا ذلك ولم أكرهه لهم بأنهم مأحورون آخرين أحدهما الدفع عن أنفسهم والآخرة نكابة عدوهم قال ولو حاصروهم غير ملتحمين فترسوا بأطفال المشركين فقد قبل لا يتوقون ويضرب المتترس منهم ولا بعد الطفل وقد قيل يكف عن التترس به ولو ترسوا على السلم رأيت أن يكف عن ترسوا به إلا أن يكون المسلمون ملتحمين فلا يكف عن التترس ويضرب المشرك ويتوق المسلم جهده فإن أصاب في شيء من هذه الحالات مسلماً اعتق رقبة وإذا حاصروا المشركين فظفروا لهم بخيل أحرزناها أو بناها عنهم فرجعت علينا واستلمنا وهي في أيدينا أو خفنا الدرك وهي في أيدينا ولا حاجة لنا بركوبها إنما نريد غنمها أو بناها حاجة إلى ركوبها أو كانت معها ماشية ما كانت ونحن لنحل أو دور روح من أوالهم مما يحل للمسلمين اتخذنا ملكاً فلا يجوز عقر شيء منها ولا قتله بشيء من الوجوه إلا أن نذبحه كما قال أبو بكر لا تعقر واشاة ولا بعير إلا ما كله ولا تفرقن بخلا ولا تحرقنه فإن قال قائل فقد قال أبو بكر لا نقطه من شجر أثمر أقطعه قيل فأنافطعنا بالسنه واتباع ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن أولى به والمسلمين ولم أجعل لأبي بكر في ذوات الأرواح مخالفاً من كتاب ولا سنة ولا مثله من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما حفظت فلو لم يكن فيه إلا اتباع أبي بكر كانت في اتباعه حجة مع أن السنة تدل على مثل ما قال أبو بكر في ذوات الأرواح من أموالهم فإن قال قائل ما السنة قلنا أخبرنا سابقان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى بني عامر عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل

(١) عبارة المختصر ولكن لو اتهموا فكان ينكأ من التهمهم أن يفعلوا ذلك رأيت لهم الخ تأمل

(باب ما يكون بعد  
التعان الزوج من  
الفرقة ونفي الولد وحده  
المراة من كآين  
قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه  
الله تعالى فإذا اكمل  
الزوج الشهادة والالتعان  
فقد زال فراش امرأته  
ولا تحلل له أدياحال  
وان أكذب نفسه  
التعت أول تلتمن وانما  
قلت هذا لأن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال  
لا سبيل لك عليها ولم يقل  
حتى تكذب نفسك  
وقال في المطلقة ثلاثاً  
حتى تنكح زوجاً غيره  
ولما قال عليه الصلاة  
والسلام الولد للفراش  
وكانت فراشا لم يحرق أن

عصه ورأفوا فيها بغير حقها سأل الله عز وجل عن قتله قيل يا رسول الله وما حقها قال أن يذبحها فإيا كلها ولا يقطع رأسها وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة ووجدت الله عز وجل أباح قتل ذوات الارواح من الماء كقول واحد من معنيين أحدهما أن تذكي فتؤكل إذا قدر عليها والآخر أن تذكي بالرمي إذا لم يقدر عليها ولم أجده أباح قتلها بغير منقعة وقتلها بغير هذا الوجه عندي محظور فان قال قائل ففي ذلك نكاحهم وتوهمين وغيط فلما وقديع الطون بما يحل فنفعله وبما لا يحل فنتركه فان قال ومثل ما يغاطون به فنتركه قلنا قتل نسائهم وأولادهم فهم أولاد كونناهم في أيدينا لم نقتلهم وكذلك لو كان إلى جندنا رهبان يعظمهم قتلهم لم نقتلهم ولكن ان قاتلوا فرسانا لم نر بأسا إذا كنا نجد السبيل إلى قتلهم بآرجالهم أن نعقرهم كما نرهم بالمجانق وان أصاب ذلك غيرهم وقد عقر خنظلة من الرأغب بأبي سفيان من حرب يوم أحد فانكسعت به فرسه فسقط عنها فجلس على صدره ليندبها فرأى من شعوب فرجع إليه بعدد وكانه سبع فقتله واستنقذا بأسفيان من تحتها فقال أبو سفيان بعد ذلك شعرا

فلو شئت تحتني بكت عجيبة \* ولم أحمل النعمة لابن شعوب  
وما زال مهري من جبال الكلب منهم \* لدين غدوة حتى دنت لغروب  
أقاتلهم طرا وأدعو لغالب \* وأدفعهم غنى بركن صليب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال قائل ما الفرق بين العقر بهم وقتلهم قيل العقر بهم يجمع أمرين أحدهما دفع عن العاقر المسلم ولان الفرس أداة عليه يقبل بقوته ويحمل عليه فيقتله ولا تحريصل به إلى قتل المشرك والدواب توجف أو يخاف طلب العدو لها إذا قتلت ليست في واحد من هذين المعنيين لان قتلها يمنع العدو والطلب ولا أن يصل المسلم من قتل المشرك إلى ما لم يكن يصل إليه قبل قتلها وإذا أسر المسلمون المشركين أرادوا قتلهم قتلوههم بضرب الأعناق ولم يجاوزوا ذلك إلى أن يمتلوا بقطع يد ولا رجل ولا عضو ولا مفصل ولا بقر بطن ولا تحريق ولا تعريق ولا شيء يعدو ما وصفت لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم منى عن المثلة وقتل من قتل كوصفت فان قال قائل قد قطع أيدي الذين استاقوا لقاحه وأرجلهم وسمل أعينهم فان أنس بن مالك ورجلار ويا هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم روي فيه أو أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب بعد ذلك خطبة إلا أمر بالصدقة ونهى عن المثلة : أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح أن هبار بن الأسود كان قد أساب زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بشي فبعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية فقال ان ظفر تم به هبار بن الأسود فأجملوه بن حزمين من حطبت ثم أخرجوه ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبحان الله ما ينبغي لأحد أن يعذب بعذاب الله عز وجل ان ظفر تم به فأقطعوا يديه ورجليه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن حسين يذكر حديث أنس في أصحاب القاح : أخبرنا ابن أبي شيبة عن جعفر عن أبيه عن علي بن حسين قال لا والله ما هل رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا ولا زاد أهل القاح على قطع أيديهم وأرجلهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسارى من المسلمين في بلاد الحرب يقتل بعضهم بعضا أو يجرح بعضهم بعضا أو يعصب بعضهم بعضا ثم يصيرون إلى بلاد المسلمين ان الحدود تقام عليهم إذا صاروا إلى بلاد المسلمين ولا تمنع الدار حكم الله عز وجل ويذون بكل ذكاة وجبت عليهم لا تضع الدار عنهم شيئا من الفرائض ولكم لو كانوا من المشركين فأسلوا ولم يعرفوا الأحكام فنال بعضهم من بعض شيئا بجراح أو قتل درأنا عنهم الحد بالجهالة والزمناهم الدية في أموالهم وأخذنا منهم في أموالهم كل ما أصاب بعضهم بعضا وكذلك لو زنى رجل منهم بامرأة وهو لا يعلم أن الزنا محرم درأنا به الحد بان الحجة لم تقم وأطرح عنه حقوق الله ويزم حقوق آدميين ولو كانت المرأة مسلمة أسرت أو استؤمئت ممن قد قامت عليهم الحجة فأمكنته من نفسها حذت ولم يكن بها مهر ولم يكن عليه حد ولو أنه تزوجها بشكاح المشركين

بنو الولد عن الفرائض الا بأن زول الفرائض وكان معقولا في حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خلق الولد بأمه أنه نفاذ عن أبيه وان نفيه عنه يدينه بالتعانه لا يمين المسرا على تكذيبه بنفيه ومعقول في إجماع المسلمين أن الزوج إذا أكلت نفسه لحق به الولد وجلدا الحد إذا لمعنى للرأفة في نفسه وان المعنى للزوج فيما وصفت من نفسه وكيف يكون لها معنى في عين الزوج ونفي الولد والخافه والدليل على ذلك ما لا يختلف فيه أهل العلم من أن الأم لو فاتت ليس هو من ذلك انما استعتره لم يكن قولها

فحسنا الفكاح والحقنا به الولد ودنا ناعته الحدو حه لئاليها المهر ولو سرق بعضهم من بعض شيأ درأ ناعته  
القطع والزمناء القرامة وزنه بعضهم على بعض ردد بالربا بينهم لان هذا من حقوق الآدميين وقال في  
القوم من المسلمين نخبون المجانيق على المشركين فيرجع عليهم حجر المجنيق فيقتل بعضهم فهذا اقتسل خطا  
قديمة المقتولين على عواقل الصائنين قدر حصصه المقتولين كانه جرح جيل المجنيق عشرة فرجع الحجر على خمسة  
منهم فقتلهم فأنصاف دياتهم على عواقل القاتلين لأنهم قتلوا بفعلهم وفعل غيرهم ولا يؤذون حصصهم من فعلهم  
فهم قتلوا أنفسهم مع غيرهم ولو رجع حجر المجنيق على رجل لم يجزه كان قريبا من المجنيق أو بعيدا عنا  
لأهل المجنيق بغیر الجرح وغير معين لهم كانت دية على عواقل الجازين كلهم ولو كان فيهم رجل عسلا لهم  
من الجبال التي يجزونها بشي ولا يجتمع معهم في مساكنهم لم يلزمه ولا عاقلة شي من قبل أن لم تدل الأفعال  
القتل فأما بفعل الصلاح فلا ولو رجع عليهم الحجر فقتلهم كلهم أو سقط المجنيق عليهم من جرحهم فقتل كلهم  
وهم عشرة ودوا كلهم ورفع عن عواقل من يديهم عشرة دية كل واحد منهم لانه قتل بفعل نفسه وفعل  
تسعة معه فيرفع عنه حصصه فعل نفسه ويؤخذ له حصصه فعل غيره ثم هكذا كل واحد ولو رمى رجل بعزاة  
أو بغيرها وضرب بسيف فرجعت الرمية عليه كأنها أصابت جدارا ثم رجعت اليه أو ضرب بسيف شيأ  
فرجع عليه السيف فلا دية لانه جنى على نفسه ولا يضمن لنفسه شيأ ولو رمى في بلاد الحرب فأصاب  
مسلماً مسلماً أو أسيراً أو كافراً أسلم فلم يقصد قتله بالرمية ولم يرمه فعليه تحرير رقبة ولاديه وان رآه وعرف  
مكانه ورعى وهو مضطر إلى الرمي فقتله فعليه دية وكفارة وان كان عمده وهو يعرفه مسلماً فعليه القصاص  
اذا رماه بغير ضرورة ولا خطأ وعده قتله فان تيسر به شرك وهو يعلم مسلماً وقد اتهم فرأى أنه لا ينجيه  
الاضرب به المسلم فضربه يرد قتل المشرك فان أصابه درأ ناعته القصاص وجعلنا عليه الدية وهذا كله  
اذا كان في بلاد المشركين أو منهم فأما اذا انفرج عن المشركين فكان بين صف المسلمين والمشركين فذلك  
موضع يجوز أن يكون فيه المسلم والمشرك فان قتل رجل رجلا وقال ظننته مشركا فوجدته مسلماً فهذا من  
الخطا وفيه العقل فان اتهمه أو لبأه أو حلف لهم ما علمه مسلماً فقتله فان قال قائل كيف أبطلت دية مسلم  
أصيب ببلاد المشركين برمي أو غارة لا يهدفها يقتل قيل قال الله عز وجل وما كان المؤمن أن يقتل مؤمناً  
الخطا إلى قوله متتابعين فذكر الله عز وجل في المؤمن يقتل خطأ والذي يقتل خطأ الدية في كل واحد منهما  
وعبر برقة فدل ذلك على أن هذين مقتولان في بلاد الاسلام المنوعة لا بلاد الحرب المباحة وذكر من حكمهما  
حكم المؤمن من عدولنا يقتل فجعل فيه تحرير رقبة فلم يحتمل الآية والله تعالى أعلم الآن يكون قوله فان  
كان من قوم عدولكم يعني في قوم عدولكم وذلك أنها زالت وكل مسلم فهو من قوم عدو للمسلمين لأن مسلمي  
العرب هم من قوم عدو للمسلمين وكذلك مسلمو النجيم ولو كانت على أن لا يكون دية في مسلم خرج إلى بلاد  
الاسلام من جماعة المشركين هم عدو لأهل الاسلام للزم من قال هذا أن يقول أن يرمع أن من أسلم من قوم  
مشركين نخرج إلى دار الاسلام فقتل كانت فيه تحرير رقبة ولم تكن فيه دية وهذا خلاف حكم المسلمين وأما  
معنى الآية ان شاء الله تعالى على ما قلنا وقد سمعت بعض من أَرْضَى من أهل العلم يقول ذلك فالفرق بين القتلين  
أن يقتل المسلم في دار الاسلام غير معهود بالقتل فيكون فيه دية وتحرير رقبة أو يقتل مسلم ببلاد الحرب التي  
لا اسلام فيها ظاهر غير معهود بالقتل في ذلك تحرير رقبة ولاديه

شيأ اذا عرف أنها ولده  
على فراشه الا بلعان لان  
ذلك حق الولد دون الام  
وكذلك لو قال هو ابني  
وقالت بل زيت فهو  
من زنا كان ابنه الا  
ترى أن حكم الولد في  
النفي والاثبات اليه دون  
أمه فكذلك نفيه  
بالتعانه دون أمه وقال  
بعض الناس اذا التعن  
ثم قالت صدق ابي زيت  
فالولد لاحق ولا حد  
عليها ولا لعان وكذلك  
ان كانت محدودة  
فدخل عليه لو كان  
فاسقا قذف عفيفة  
مسلة والتعاقب الولد  
وهي عند المسلمين  
أصدق منه وان كانت  
فاسقة فصدقه لم ينف  
الولد بفعل ولد العفيفة

مسئلة مال الحربي (قال الشافعي) واذا دخل الذي أو المسلم دار الحرب مستأمناً فخرج  
بمال من ماله يشرى لهم شيأ فاماع المسلم فلا نرضه ويرد إلى أهله من أهل الحرب لان أقل ما فيه أن يكون  
خروج المسلم به أماناً لا كافر فيه وأما ماع الذي « قال الربيع » ففها قولان أحدهما أن ناعته لانه  
لا تكون كينوته معها ما ناله من لانه انما روى المسلمون تنكافاً ماؤهم ويسعى بدمهم أذا هم فلا يكون

مامع الذي من أموالهم (١) أما نالاً أموالهم وان ظن الحربي الذي بعث به معه أن ذلك أمان له كما لو دخل  
حربي بتجارة البنا بلامان منا كان لنا ان نسيبه ونأخذ ماله ولا يكون ظنه بأنه اذا دخل تاجراً أن ذلك أمان له  
ولماله بالذي يزيل عنه حكاما والقول الثاني أنا لا ننضم مامع الذي من مال الحسري لأنه لما كان علينا أن  
لا نعرض للذي في ماله كان مامع من مال غيره له أمان مثل ماله كما لو أن حربي دخل البنا بامان وكان معه  
مال لنفسه ومال لغيره من أهل الحرب لم نعرض له في ماله لما تقدم له من الأمان ولا في المال الذي معه لغيره  
فهكذا لما كان للذي أمان متقدماً لم نعرض له في ماله ولا في المال الذي معه لغيره مثل هذا سواء والله نسأل  
التوفيق برحمته وكان آخر القولين أشبهما شاء الله تعالى

### (الأسارى والغلول)

• أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال اذا أسر المسلم فكان في بلاد الحرب أسيراً موثقاً أو  
محموساً ومغنياً في موضع يرى أنه لا يقدر على الهرب منه أو موضع غيره ولم يؤمنوه ولم يأخذوا عليه أنهم آمنوا منه  
فله أخذ ما قدر عليه من ولداً منهم ونساءهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان آمنوه أو بعضهم وأدخلوه  
في بلادهم عرّف عندهم في أمانهم أيامهم وهم قادرون عليه فانه يلزمهم أن يكونوا به آمنين وان لم يقل ذلك  
الآن يقولوا قد آمننا ولا أمان لنا عليه لا نالنا نطلب مثله أماناً فاذا قالوا هذا هكذا كان القول فيه كالقول  
في المسئلة الأولى بحل له اغتيالهم والذهاب بأموالهم وإفسادها والذهاب بنفسه فان آمنوه وخلوه وشرطوا  
عليه أن لا يهرب ولا يبرح بلادهم أو بلد اسموه وأخذوا عليه أماناً ولم يأخذوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال بعض  
أهل العلم يهرب وقال بعضهم ليس له أن يهرب قال واذا أسر العدو والرجل من المسلمين فخلوا سبيله  
وأمنوه وولوه من ضياعهم أو لم يولوه فأما نسبهم أيامهم فليس له أن يغتالهم ولا ينجوهم وأما الهرب  
بنفسه فله الهرب فان أدرك ليؤخذ فله أن يدفع عن نفسه وان قتل الذي أدركه لان طلبه غير الامان فيقتله  
ان شاءه وأخذ ماله ما يرجع عن طلبه فاذا أسر المشركون المسلم فخلوه على فداء يدفعه الى وقت وأخذوا عليه  
ان لم يدفع الفداء ان يعود في أسارهم فلا ينبغي له أن يعود في أسارهم ولا ينبغي للأمام أن يدهن ان أراد العودة  
فان كانوا ممنوعين من تخليته الا على مال يعطيه موه فلا يعطيه موه شبهة لانه مال أكرهه على أخذه منه  
بغير حق وان كان أعطاه موه على شيء يأخذه منهم لم يحل له الا إذا وه بكل حال وهكذا الوصالحهم مبتدئاً على  
شيء ينبغي له أن يؤديه اليهم اعماً طرّح عليهم ما استكره عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في أسير في أيدي  
العدو وأرسلوا معه رسلاً يعطيه موه فداء أو أرسلوه بعده أن يعطيه موه فداء ساء لهم وشرطوا عليه ان لم يدفعه الى  
رسولهم أو يرسل به اليهم أن يعود في أسارهم قال الشافعي يروى عن أبي هريرة والثوري وأبراهيم النخعي أنهم  
قالوا لا يعود في أسارهم وينبغي لهم بالمال وقال بعضهم ان أراداه ودة منع السلطان العودة وقال ابن هريرة  
يجبس لهم بالمال وقال بعضهم نفي لهم ولا يجبسونه ولا يكون كديون الناس وروى عن الاوزاعي والزهرى  
يعود في أسارهم ان لم يعطهم المال وروى ذلك عن ربيعة وعن ابن هريرة خلاف ما روى عنه في المسئلة الأولى  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن ذهب بمذهب الاوزاعي ومن قال قوله فانما يجتج فيما أراد بما روى  
عن بعضهم أنه يروى أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل الحديبية أن رد من جاءه بعد الصلح مسلماً لمخافه  
أبو جندل فرداه الى أبيه وأبو بصير فرداه فقتل أبو بصير المردومعه ثم جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
قد ربيت لهم ونجاني الله منهم فلم يرده النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعبد ذلك عليه وتركه فكان بطريق الشام  
يقطع على ككل مال قريب حتى سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يضم اليه لما ناله من أذاه

(١) كذا في النسخ ولعله فلا يكون الحصول مع الذي أماناً الخ تأمل

لا أبهه وأزسمها عاره  
ولم الفاسقة له أبا  
ينقي عنه قال وأيهامات  
قبل بكل الزوج اللعان  
ورث صاحبه والولد غير  
منقي حتى يكمل ذلك  
كله فلن امتنع أن يكمل  
اللعان حد لها وان  
طلب الحد الذي  
قذفها به لم يحسد لانه  
قذف واحد حد فيه  
مرة والولد لغيره فلا  
ينقي الا على ما نقي به  
رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وذلك أن  
الحد لاني قذف امرأته  
ونقي جلها لما استبانته  
فنفاه عنه باللعان ولو  
أكمل اللعان وامتنعت  
من الامان وهي مريضة  
أوفى برد أوحى وكانت  
تبارجت وان كانت



(قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث قد رواه أهل المغازي كما وصفت ولا يحضر في ذكر أساده فأعرف ثبوته من غيره قال وإذا كان المسلمون أسارى أو مستأمنين أو رسل في دار الحرب فقتل بعضهم بعضا أو قذف بعضهم بعضا أو زنا أو غير حرية فعليه في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوه في بلاد الإسلام وانما يسقط عنهم لو زنى أحدهم بحرية إذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضا كما لا تسقط عنهم صوما ولا صلاة ولا زكاة والحدود فرض عليهم وإذا أصاب الرجل حدا وهو محاصر للعدو أقيم عليه الحد ولا يمنعنا الخوف عليه من المحوق بالمشركون أن نقيم عليه حد الله تعالى ولو فعلنا توقيا أن يغضب ما أقتنا عليه الحد أبدا لأنه يمكنه من أي موضع أن يلحق بدار الحرب فيعطل عنه حكم الله جل ثناؤه ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قدا تمام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالدينه والشرك قريب منها وفيها شرك كثير موادعون وضرب الشارب بخنن والشرك قريب منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الرجل بلاد الحرب فوجد في أيديهم أسيرا وأسارى رجالا ونساء من المسلمين فاشتريهم وأخرجهم من بلاد الحرب فأراد أن يرجع عليهم بما أعطى فيهم لم يكن ذلك له وكان متطوعا بالشراء وزاندا أن يشتري ما ليس يساع من الأحرار فإن كان بأمرهم اشتريهم بما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وإذا أسرت المرأة فتكحها بعض أهل الحرب أو وطنها بالانكاح ثم طهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا أولادها لأن أولادها مسلمون بإسلامها فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحقوا بالانكاح المشرى وإن كان نكاحه فاسدا لأنه نكاح شبهة وإذا أسر المسلم فكان في دار الحرب فلا تسكح امرأته إلا بعد يقين وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه وما صنع الأسير من المسلمين في دار الحرب أو في دار الإسلام والمسلمون وهو صحيح في ماله غير مكره عليه فهو جائز من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك

(المستأمن في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا دخل قوم من المسلمين بلاد الحرب بأمان فالعدو منهم آمنون إلى أن يفارقوهم أو يلقوا مدة أمانهم وليس لهم ظلمهم ولا خيانتهم وإن أسر العدو أطفال المسلمين ونساءهم لم تكن أحب لهم للعدو بالعدو ولكن أحب لهم لو أسألوهم أن يردوا إليهم الأمان وينفذوا إليهم فأنفذوا قاتلوهم عن أطفال المسلمين ونسائهم

(ما يجوز للاسير في ماله إذا أراد الوصية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يجوز للاسير في بلاد العدو وما صنع في ماله في بلاد الإسلام وإن قدم ليقتل ماله يناله منه ضرب يكون مرضا وكذلك الرجل بين الصفيين (قال الشافعي) أخبرنا بهض أهل المدينة عن محمد بن عبد الله عن الزهري أن مسروقا قدم بين يدي عبد الله بن زمة يوم الحرية لضرب عنقه فطلق امرأته ولم يدخل بها فسألو أهل العلم فقالوا لها نصف الصداق ولا ميراث لها (قال الشافعي) أخبرنا بعض أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه أن عامة صدقات الزبير صدق بها وفعل أمور وهو واقف على ظهر فرسه يوم الجبل وروى عن عمر بن عبد العزيز عطية الجبلي جائزة حتى تجلس بين القوابل وبهذا كله نقول (قال الشافعي) وعطية راكب البحر جائزة تام بصل إلى الفرق أو شبه الفرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال القاسم بن محمد وابن المسيب عطية الحامل جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وصفت من قول من سميت وغيرهم من أهل المدينة وقدر وى عن ابن أبي ذئب أنه قال عطية الحامل من الثلث وعطية الأسير من الثلث وروى ذلك عن الزهري (قال الشافعي) وليس يجوز للأحد من هذين القولين والله تعالى أعلم ثم قال قائل في الجبلي عطيتها جائزة حتى تتم ستة أشهر وتناول قول الله عز وجل جلا خفيها فارت به

بكر لم يتحدث حتى تصح  
ونفسي الحر والبرد  
ثم يتحدث لقول الله تعالى  
وبدأ عنها العذاب  
الآية والعذاب الحد فلا  
يدأ عنها إلا بالعان  
وزعم بعض الناس لا  
يلعن بحمل لعله ربح  
فقبل له رأيت لو أحاط  
العلم بأن ليس جل أما  
تلاعن بالقذف قال  
بلى قيل فلم لا يلعن  
مكانه وزعم لو جامعها  
وهو يعمل بحملها فلما  
وضعت تركها تسعاً  
وثلاثين ليلة وهي في  
الدم مع في منزله ثم نقي  
الولد معه كان ذلك له  
فقتله ما حكم به صلى  
الله عليه وسلم للعجلاني  
وامرأته وهي حامل  
من اللعان ونفي الولد عنه

فلما أنقلت وليس في قول الله عز وجل فلما أنقلت دلالة على مرض ولو كانت فيسعد دلالة على مرض فغير الحكم (١) قد يكون مرضا غير نقيل ونقيلا وحكمه في أن لا يجوز له في ماله إلا الثلث سواء ولو كان ذلك فيه كان الانتقال يحتمل أن يكون حضور الولادحين مجلس بين القوابل لأن ذلك الوقت الذي يجلسان فيه قضاء الله عز وجل وبسألانه أن يؤتم ما صالحا فان قال قد يدعو الله قبل قيل نعم مع أول الحمل ووسطه وآخره وقبله والحبل في أول حملها أشبه بالمرض منها بعد ستة أشهر للتغير والكسل والنوم والضعف ولهي في شهرها أخف منها في شهر البسده من حملها وما في هذا إلا أن الحبل سرور ليس بمرض حتى يحضر الحال الخوفة للولاد أو يكون تغيرها بالحبل مرضا كله من أوله إلى آخره فيكون ما قال ابن أبي ذئب فاما غير هذا لا يجوز والله تعالى أعلم لأحد أن يتوهمه

### ﴿المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين﴾

قيل للشافعي أ رأيت المسلم يكتب إلى المشركين من أهل الحرب بأن المسلمين يريدون غزوهم أو بالعورة من عوراتهم هل يحل ذلك منه ويكون في ذلك دلالة على عمالة المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يحل دم من نبت له حرمة الاسلام أن يقتل أو يزني بعد احصان أو يكفر كفرا يينا بعد ايمان ثم ثبت على الكفر وليس الدلالة على عورة مسلم ولا تأييد كافر بأن يحذر أن المسلمين يريدون منه غرة ليجزها أو يتقدم في نكاحه المسلمين بكافرين فقلت للشافعي أقلت هذا خبرا أم قياسا قال قلته بما ليس مسلما عليه عندي أن يخالفه بالسنة المنصوصة بعد الاستدلال بالكتاب فقيل للشافعي فاذا ذكر السنة فيه قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن الحسن بن محمد عن عبيد الله بن أبي رافع قال سمعت عليا يقول بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا والمقداد والزبير فقال انطلقوا حتى تأتوا روضة خاخ فان بها طعنة تمعها كتاب فخرجنا تعادى بنا خيلنا فاذا نحن بالطعنة فقلنا لها اخرجي الكتاب فقالت مامى كتاب فقلنا تخرج من الكتاب أو تلتقين الشيا فخرجت من عقاصها فأتينا به رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا فيه من حاطب ابن أبي بلتعة إلى ناس من المشركين ممن بمكة يخبر ببعض أمر النبي صلى الله عليه وسلم قال ما هذا يا حاطب قال لا تفعل على يارسول الله اني كنت امرأ ملصقا في قريش ولم أكن من أنفسها وكان من ملك من المهاجرين لهم قرابات يحمون بها قراباتهم ولم يكن لي بمكة قرابة فأجبت إذ فاني ذلك أن أتخذ عندهم بدا والله ما فعلت شيئا في ديني ولا رضاء بالكفر بعد الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قد صدق فقال عمر يارسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه قد شهد بدرا وما يدريك لعل الله عز وجل قد أطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم قال ففازت بالأيام الذين آمنوا واتخذوا عدوى وعدوكم أولياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في هذا الحديث مع ما وصفنا في طرح الحكم باستعمال الظنون لانه لما كان الكتاب يحتمل أن يكون ما قال حاطب كما قال من أنه لم يفعله شاك في الاسلام وأنه فعله لينع أهله ويحتمل أن يكون ذلة لا رغبة عن الاسلام واحتمل المعنى الأقبح كان القول قوله فيما احتمل فعله وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بان لم يقتله ولم يستعمل عليه الأغلب ولا أحد أتى في مثل هذا أعظم في الظاهر من هذا إلا أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين في عظمتهم لجميع الآدميين بعده فاذا كان من خابر المشركين بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يذفرتهم فصدقه ما عاب عليه الأغلب بما يقع في النفوس فيكون لذلك مقبولا كان من بعده في أقل من حاله وأولى أن يقبل منه مثل ما قيل منه قيل للشافعي أ رأيت أن قال قائل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قد صدق أنما تركه لمعرفته

(١) هذا جواب لو وهو محل الرد أي فالمرض يغير الحكم من الكل إلى الثلث إلى العدم بالمرّة تأمل

كافلتا ولو لم يكن ما قلنا  
سنة كان يحسب  
السكات في معرفة  
الشي في معنى الاقرار  
فرغم في الشفعة اذا علم  
فسكت فهو اقرار  
بالسليم وفي العبد  
بشتره اذا استخدمه  
رضى بالعب ولم يتكلم  
فحيث شاء جعله رضاء  
ثم جاء إلى الاشبه  
بارضاء والاقرار فلم  
يجعله رضاء وجعل  
صمته عن انكاره  
أربعين ليلة كالأقرار  
وأما في تسع وثلاثين  
فما الفرق بين الصمتين  
وزعم بأنه استدلال بأن  
الله تعالى لما أوجب على  
الزوج الشهادة ليخرج  
بها من الحسد فاذا لم  
يخرج من معنى القذف

بصدقه لا بان فعله كان يحتمل الصدق وغيره فيقال له قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المنافقين كاذبون وحقن دماءهم بالظاهر فلو كان حكم النبي صلى الله عليه وسلم في حاطب بالعلم بصاحبه كان حكمه على المنافقين القتل بالعلم بكذبهم ولكنه انما حكم في كل بالظاهر وتولى الله عز وجل منهم السرائر ولئلا يكون لحاكم بعده أن يدع حكمه مثل ما وصفت من علل أهل الجاهلية وكل ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام حتى يأتي عنه دلالة على أنه أراد به خاصاً وعن جماعة المسلمين الذين لا يمكن فهمهم أن يجعلوا له سنة أو يكون ذلك موجوداً في كتاب الله عز وجل قلت للشافعي أفتأمر الامام اذا وجد مثل هذا بعقوبة من فعله أم تركه كما ترك النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي ان العقوبات غير الحدود فأما الحد فلا تعطل بحال وأما العقوبات فلا امام تركها على الاجتهاد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال تجافوا لذوى الهيات وقد قيل في الحديث ما لم يكن حد فاذا كان هذا من الرجل ذى الهية فيجب له كما كان هذا من حاطب بجهالة وكان غير منهم أحببت أن تجافى له واذا كان من غير ذى الهية كان الامام والله تعالى أعلم تعزيره وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم في أول الاسلام يرد المعتز بالزنا (١) فترك ذلك من أمر النبي صلى الله عليه وسلم لجهالة بعضي المعتز بما عليه وقد ترك النبي صلى الله عليه وسلم عقوبة من غل في سبيل الله فقلت للشافعي أرايت الذى يكتب بعودة المسلمين أو يخبر عنهم بانهم أرادوا بالعدو شيئاً يعذرون من المستأمن والموادع أو يعرض الى بلاد العدو ويخبر عنهم قال يعزروه ولا يعذبون عقوبة وليس هذا بنقض العهد بل سبهم وأموالهم ودماءهم واذا صار منهم واحد الى بلاد العدو فقالوا لم نر هذا نقض العهد فليس بنقض العهد ويعزروه ويحبس قلت للشافعي أرايت الرهبان اذا دلوا على عورة المسلمين قال يعاقبون ويؤزرون من الصوامع ويكون من عقوبتهم إخراجهم من أرض الاسلام فيضربون بين أن يعطوا الجزية ويقيموا بدار الاسلام أو يتركوا يرجعون فان عادوا أو دعهم السجن وعاقبهم مع السجن قلت للشافعي أرايت ان أعانهم بالسلاح والكرع أو المال أهو كدلتهم على عورة المسلمين قال ان كنت تريد في أن هذا لا يحل دماءهم فتم وبعض هذا أعظم من بعض ويعاقبون بما وصفت أو أكثر ولا يبلغ بهم قتل ولا حد ولا شيء فقلت للشافعي فما الذى يحل دماءهم قال ان قاتل أحداً من غير أهل الاسلام راهب أو ذى أو مستأمن مع أهل الحرب يحل قتله وسباؤه وسبي ذريته وأخذ ماله فأما ذن القتال فيعاقبون بما وصفت ولا يقتلون ولا تنغم أموالهم ولا يسبون

(القول)

قلت للشافعي أرايت المسلم الحر والعبد الغازى أو الذى والمستأمن يفعلون من الغنائم شيئاً قبل أن تقسم فقال لا يقطع ويغرم كل واحد من هؤلاء قيمة ما سرق ان هلك الذى أخذ قبل أن يؤديه وان كان القوم جهلة علموا ولم يعاقبوا فان عادوا عوقبوا فقلت للشافعي أفرجل عن دابته ويحرق سرجه أو يحرق متاعه فقال لا يعاقب رجل في ماله وانما يعاقب في بدنه وانما جعل الله الحد ودعى الأبدان وكذلك العقوبات فأما على الأموال فلا عقوبة عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقليل القول وكثيره محرم قلت فما الحجة قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار وابن عجلان كلاهما عن عمرو بن شعيب (٢) وأخبرنا الثقفى عن جند عن أنس قال حاصرنا تشرق فترك الهرمزان على حكم عمر فقدمت به على عمر فلما اتينا البه قال له عمر تكلم قال كلامي أو كلام ميت قال تكلم لا بأس قال انواياكم معائير العرب ما خلى الله بيننا وبينكم كما تعبدكم ونسئلكم وننصبكم فلما كان الله عز وجل معكم لم يكن لنا بكم يدان فقال عمر

(١) له فترى ذلك من النبي الخ تأمل (٢) ترك من الحديث فليذكره وتأمل ما بعده أيضاً فإنه غير ظاهراً نحن فيه فتنبه كنهه معصمه

لزمه الحد قبله وكذلك كل من أحلفته ليخرج من شيء وكذلك قلت ان نكل عن البين في مال أو غصب أو جرح عذبت عليه بذلك كله قال نعم قلت فلم لا تقول في السرار أنك تخلفها تخرج من الحد وقد ذكر الله تعالى أنها تدرك بذلك عن نفسها العذاب فاذا لم تخرج من ذلك فلم لم توجب عليها الحد كما قلت في الزوج وفيه نكل عن البين وليس في التنزيل أن الزوج يذراً بالشهادة وحد اوفى التنزيل أن المرأة أن تدرك بالشهادة العذاب وهو الحد عندنا وعندك وهو المعقول والقياس

وقلت له لو قالت لآلئ  
حبستى وأنت لا تحبس  
الابحى قال أقول  
حبستك لتعقبي فتعزى  
به من الحب فقالت  
فاذا لم أفعل فأقم الحد  
على قال لا قالت فالحبس  
حد قال لا فقال قالت  
فالحبس ظلم لآئت  
أقت على الحد ولا  
منعت عنى حسابن  
تجبد حبسى فى كلب  
ولاسنه ولا إجماع ولا  
قياس على أحدها قال  
فأن قلت فالعذاب  
الحبس فهذا خطأ فكم  
ذلك مائة يوم وأوحى ثور  
وقد قال الله تعالى  
وليشهد عذابهما  
طائفة من المؤمنين  
أفترأ عنى الحد أم  
الحبس قال بل الحد وما

**اخبرنا**

أخبرنا الثقفى عن جدي عن أنس قال سار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى خيبر فأتتهى إليها ليلًا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طرقت قوماً ليلًا لم يفرغ عليهم حتى يصبح فإن سمع أذاناً مسلماً وإن لم يكونوا يصلون أغار عليهم حين يصبح فلما أصبح ركب وركب معه المسلمون وخرج أهل القرية ومعهم مكاتلهم ومساكنهم فلما رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا محمد والنجس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أكبر الله أكبر خربت خيبر أنا إذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين قال أنس وإنى لرديف أى طلحة وإن قدى أتمس قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعى) وفي رواية أنس أن النبى صلى الله عليه وسلم كان لا يغير حتى يصبح ليس يتحرم إلا العار ليلًا ونهارًا ولا عازرين في حال والله تعالى أعلم ولكنه على أن يكون يصبر من معه كيف يغيرون احتياطاً من أن يؤثروا من كين أوحش لا يشعرون وقد تحتلط الحرب إذا غاروا ليلًا فيقتل بعض المسلمين بعضاً وقد أصابهم (١) ذلك في قتل ابن عتيق فتنطقه وأرجل أحدهم فإن قال قائل ما دل على أن هذا من فعل النبى صلى الله عليه وسلم ليس يتحرم أن يغير أحد ليلًا قيل قد أمر بالغارة على غير واحد من اليهود فقتلوه

### (الفداء بالأسارى)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقفى عن أيوب عن أبي تلابقة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال من بني عقيل فأوثقوه وطرحوه في الحرة فبه رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن معه أوقال أى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على حمار ويحمته قطفة فناداه يا محمد يا محمد فأنه النبى صلى الله عليه وسلم فقال ما شأنك قال نيم أخذت وديم أخذت سابقة الحاج قال أخذت بجريرة حلقتكم نقيف وكانت نقيف قد أسرت رجلين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه ومضى فناداه يا محمد يا محمد ففرجه رسول الله صلى الله عليه وسلم فراجع إليه فقال ما شأنك قال أنى مسلم فقال لو قتلها وأنت تلك أمرك أفلمت كل الفلاح قال فتركه ومضى فناداه يا محمد يا محمد فراجع إليه فقال أنى جائع فأطعمنى قال وأجسبه قال وأنى عطشان فأسقنى قال هذه حاجتك ففداء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرجلين الذين أسرتهم ما تقصف وأخذنا فقه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذت بجريرة حلقتكم نقيف إنما هو أن المأخوذ مشرك مباح للدم والمال لشركه من جميع جهاته والعفو عنه مباح فلما كان هكذا لم ينكر أن يقول أخذت أى حبست بجريرة حلقتكم نقيف ويجبسه بذلك لصبرى أن يحلوا من أراد ويصير إلى ما أراد (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقد غلط من هذا بعض من يشدد الولاية فقال يؤخذ الولي من المسلمين وهذا مشرك يحل أن يؤخذ بكل جهة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجلين مسلمين هذا ابنك قال نعم قال أمانه لا يجنى عليك ولا تجنى عليه وقضى الله عز وجل أن لا تزروا زورا أخرى ولما كان حبس هذا حلالا لا بغير جناية غيره وأرساله مباحا كان جائزا أن يحبس بجناية غيره لاستحقاقه ذلك بنفسه ويحلى تطوعا إذا نال به بعض ما يجب حاسبه (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وأسلم هذا الأسير فرأى النبى صلى الله عليه وسلم أنه أسلم لآنية فقال لو قتلها وأنت تلك نفسك أفلمت كل الفلاح وحقق بإسلامه دمه ولم يخله بالإسلام إذ كان بعد أساره وهكذا من أسر من المشركين فأسلم حقن له إسلامه دمه ولم يخرج به إسلامه من الرقان رأى الامام استرقاقه استدلالا بما وصفنا من الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم (٢) بعد إسلامه بالرجلين فهذا أنه أثبت عليه الرق بعد إسلامه (قال الشافعى) (١) هكذا فى الأصل وحرد (٢) فيه سقط ولعله فانه صلى الله عليه وسلم فاداه بعد إسلامه بالرجلين فهذا يدل أنه أثبت الخ تأمل كتبه معصحه

السجن بحد والعذاب  
فى الرنا الحدود ولكن  
السجن قد يلزمه اسم  
عذاب قلت والسفر  
(٣) والدهق والتعلق  
كل ذلك يلزمه اسم عذاب  
قال والدين يخافوننا  
فى أن لا يجتمعا أبدا  
وروى فيه عن عمرو على  
وابن مسعود رضوان  
الله عليهم لا يجتمع  
المتلاعنان أبدا رجوع  
بعضهم إلى ما قبلنا وأبى  
بعضهم

(باب ما يكون قذفا  
ولا يكون ونفى الولد بلا  
قذف وقذف ابن  
الملاعة وغير ذلك)

(قال الشافعى) رحمه الله  
ولو ولدت امرأته ولدا  
فقال ليس منى فلاحد

(٣) الدهق بالتحريك  
ضرب من العذاب انظر  
اللسان كتبه معصحه

رحمه الله تعالى وهذا رد لقول مجاهد لأن سفيان أخبرنا عن ابن أبي نجیح عن مجاهد قال إذا أسلم أهل العترة فهم أحرار وأموالهم في المملین فتركا هذا استدلالا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعی) رحمه الله تعالى وإذا زاد النبي صلى الله عليه وسلم رجلين من أصحابه فأقاما فاداهما أنه فلك الرق عنه بان خلوا صاحبيه وفي عند أداله على أن لا بأس أن يعطى المسلمون المشرکین من یجری علیه الرق وإن أسلم إذا كان من يدفعون إليهم من المملین لا یسترق وهذا العقلي لا یسترق لموضعه فیهم وإن خرج من بلاد الاسلام إلى بلاد المشرک وفي هذا أداله على أنه لا بأس أن ینخرج المسلم من بلاد الاسلام إلى بلاد المشرک لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا فدى صاحبيه بالعقلى بعد اسلامه وببلاد بلاد المشرک ففي ذلك أداله على ما وصفت (قال الشافعی) رحمه الله تعالى فداء النبي صلى الله عليه وسلم هذا بالعقلى ورد به إلى بلده وهي أرض کفر لعل بأهلهما یضرونه ولا یجترون علیه لقدره فیهم وشرفه عندهم ولو أسلم رجل لم یرد إلى قوم یقه ومون علیه أو یضروه إلا فی مثل حال العقلي (قال الشافعی) رحمه الله تعالى وفداء بالعقلى والعقلى لا یسترق خلاف أن یفدى عن یسترق من المملین قال ولا بأس أن یفدى عن یسترق من المشرکین البالیغین المسلمین وإذا حاز أن یفدى عن یسترق حاز أن یبع المسلمون المشرکین البالیغین من المشرکین

وللعان حتى يقفه  
فإن لم يأخذها ولم  
تسلمه وأولمته من زوج  
قلى وقد عرف نكاحها  
قبله فلا يلحقه الأباريع  
نسوة تشهد أمهات الله  
وهي زوجة له لو لم  
يمكن أن تلتمسه فيه  
لأقل الجمل وإن سألت  
عينه ألعفاه وبرى  
وإن نكل ألعفانها  
ولحقه فإن لم تحالف  
يلحقه (وقال) في كتاب  
الطلاق من أحكام  
المرأة أن قال لها ما هذا  
الحمل منى وليست برأية  
ولم أصم أقبل فخذ خطي  
فلا يكون حلا فيكون  
صادقا وهي غير رائية  
فلاحد وللعان فتى  
استيقنا أنه حمل قلنا  
قد يحتمل أن تأخذ  
نظمتك قد خلها

(العبد المسلم يأتى إلى أهل دار الحرب)

سألت الشافعي عن العدو: أتبقى إليهم العبداء ويشرد الجعرا ويعيرون فينا ونهملها أو نملكونها أم سها قال لا  
قلت للشافعي فإتة ول فيها الذأطهر عليهم المسلمون فإأ أصحابها مقبل أن يقتسما فقال هما أصحابهما  
فقلت أ رأيت أن وقعافي المقاسم فقال اختلف فيها المقوتون فممن قال هما مقبل المقاسم وبعدها سوء  
أصحابهما ومنهم من قال هما لأصحابهما مقبل المقاسم فإذا وقعت المقاسم وصارافي سهم رجل فلا سبيل إليهما  
ومنهم من قال أصحابهما أحق بهما مال يقسما فإذا قسمنا فمأصاحبهما أحق بهما بالقيمة قلت للشافعي فإأ أخبرت  
من هذا قال أنا أستخير الله عرو بن ميه قلت ففع أي القولين الآثار والقياس (١) فقال دلالة السنة والله تعالى  
أعلم فقلت للشافعي فإذا كثر السنة فقال أخبرنا الثقة عن أيوب عن أبي قلابة عن عمران بن حصين قال  
سببت امرأة من الأنصار وكانت إنفاقة قد أصيبت قبلها قال الشافعي رحمه الله تعالى كأنه يعني نافة النبي  
صلى الله عليه وسلم لأن أخرجه عنه بدل على ذلك قال عمران بن حصين فكانت نكوت فيهم وكانوا يجيئون بالنعم  
إليهم فأنفلت ذات ليلة من الوثاق فأئت الأبل فجعلت كلما أتت بعير أمها فسبته راعا فكتبه حتى أتت ثلاث  
النافة فسمت أقم ترغري نافة حدره ففعدت في عجزها ثم صاحبت بها فأنطلقت وطلبت من إيلتها فلم يقدر عليها  
فجعلت لله عليها أن الله أتجأعها التهنير فإلما قدمت المدينة عرفوا النافة وقالوا نافة رسول الله صلى  
عليه وسلم فعاتبته فعاتبته فجعلت لله تعالى عليها التهنير فقالوا والله لا تنهري حتى نرؤ نرسول الله صلى الله  
عليه وسلم فأتوه أخبروه أن فلانة قد جاءت على ناقث وأنها قد جعلت لله عليها أن تجأها الله عليها التهنير  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إني جأها الله عليها التهنير إلا أوفاء من ذرفي معصية الله ولا  
وفاء لنذر فيما لا عأل العبداء وقال ابن آدم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا الحديث يدل على أن العدو  
قد أحرز نافة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الأنصارية أنفلتت من إسايرهم عليها بعد أحرزهموها ورأت  
أنها لها فإخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها قد نذرت فيما لا عأل ولا نذر لها وأخذ رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نافة ولو كان المشركون يملكون على المسلمين بعد أخذ الأنصارية النافة أن تكون ملكتها بأنها  
أخذتها ولا تحسن بها لأنهم لا توجف عليها وقد قال سدا غيرنا وإسنأقول به أو تكون ملكة أو بعة  
(٣) تأمل هذه الجملة ولعل الأصل دلالة السنة على أن لا عأل قبل القسرو وبعده وحرر

أجسامها وجسمها لاهل الخمر أو تكون من النجس الذي لم يوجب عليه نجس ولا ركاب فيكون أربعة أجسامها  
 للنبي صلى الله عليه وسلم وجسمه لاهل الخمر ولا يحفظ قولاً لأحد أن يتوهمه في هذا غير أحد هذه الثلاثة  
 الأثواب قال فلما أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقته دل هذا على أن المشركين لا يملكون شيئاً على  
 المسلمين وإذا ملك المشركون على المسلمين ما أوجبوا عليه بخيلهم فأحرزوه في ديارهم أشبهه والله تعالى أعلم  
 أن لا يملك المسلمون عنهم ما لم يملكواهم لأنفسهم قبل قسم الغنيمة ولا بعده قلت للشافعي رحمه الله تعالى  
 فإن كان هذا ثابتاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف اختلف فيه فقال قد يذهب بعض السنن على  
 بعض أهل العلم ولو علمها أن شاء الله تعالى قال بها قلت للشافعي أفرأيت من لقيت ممن سمع هذا كيف تركه  
 فقال لم يرعه كله ولم يأخذه كله فقلت فكيف كان هذا قال الله تعالى أعلم ولا يجوز هذا أحد فقلت  
 فهل ذهب فيه إلى شيء فقال كلني بعض من ذهب هذا المذهب فقال (١) وهكذا يقول فيه المتألم فيصير  
 عبد رجل في سهم رجل فيكون مفر وزامن حقه ويتفرق الجيش فلا يجد أحداً يتبعه بسهمه فذهب لاسهم له  
 فقلت له أفرأيت لو وقع في سهمه حر أو أم ولد لرجل قال يخرج من يده ويعوض من بيت المال فقلت له  
 وإن لم يستحق الحر الحرية ولا مال أم الولد إلا بعد تفرق الجيش قال نعم ويعوض من بيت المال فقلت له  
 وما يدخل على من قال هذا القول في عبد الرجل المسلم يخرج من يده من صار سهمه ويعوض منه قيمته فقال  
 من أين يعوض قلت من الخمس خاصة قال ومن أي الخمس قلت سهم النبي صلى الله عليه وسلم فإنه كان  
 يضعه في الأنفال ومصالح المسلمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل تولى الجواب عن قال صاحب  
 المال أحق به قبل المقاسم وبعده قلت فاسأل فقال ما جئت فيه قلت ما وصفت من السنة في حديث عمران  
 ابن حصين والخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن السنة أذادت أن المشركين  
 لا يملكون على المسلمين شيئاً بحال لم يجز أن يملكوا عليهم بحال أخرى إلا بسنة مثلاً فقال من أين قلت أني  
 إذا أعطيت أن مالك العبد إذا وجد عبده (٢) قبل ما يحزره العدو ثم يحزره المسلمون على العدو قبل أن يقسمه  
 المسلمون فقد أعطيت أن العدو لم يملكه ملكاً يتهم لهم ولو ملكوه ملكاً يتهم لهم لكن العبد ليس له إذا ملكه  
 الموحفون عليه من المسلمين قبل القسم ولا بعده أرايت لو كان أسيرهم أباه وعلينهم عليه كبيع مولا له  
 منهم أو هبته أباه ثم أوجب عليه ألا يكون للوجفين قال بلى قلت أفتعدو غلبة العدو عليه أن تكون  
 ملكاً فيكون كمال لهم سواء عموماً لهم أو اشتروه أو تكون غصباً لا يكون عليه فإذا كانت السنة  
 والآثار والاجماع تدل على أنه كالغصب قبل أن يقسم فكذلك ينبغي أن يكون بعد ما يقسم ألا ترى أن  
 مسلم امتأزلاً أو غير متأزلاً أو أوجب على عبده أن يأخذ من يمين قهره عليه كان لملكه الأول فإذا لم يملك مسلم  
 على مسلم يغصب كان المشرك أولى أن لا يكون مال كإمام أنك لم تجعل المشرك مالاً ولا غير مال (قال  
 الشافعي) فقال أن هذا يبدله ولكننا قلنا فيه بالآثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أرايت أن قال لك قائل  
 هذه السنة والآثر يجامع ما قلنا وهو القياس والمعقول فكيف صرت إلى أن تأخذ بشيء دون السنة وتدع السنة  
 وشئ من الآثر أقل من الآثار وتدع الآثار فما جئت فيه قال أنا قد قلنا بالسنة والآثر التي ذهبت إليها ولم يكن  
 فيها بيان أن ذلك بعد القسمة كهوقبها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أما فيها بيان أن العدو  
 لو ملكوا على المسلمين ما أحرزوا من أموالهم ملكاً تاماً كان ذلك لمن ملك من المسلمين على المشركين دون مالكه  
 الأول قال بلى قلت أولاً لا يكون مملوكاً لملكه الأول بكل حال أو للعدو إذا أحرزوه فقال إن هذا يبدل ذلك  
 ولكن صرن إلى الآثر وتركنا القياس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فهذه السنة والآثر والقياس

فجعل منك فتكون  
 صادقاً بأنك لم تصبها وهي  
 صادقة بأنه وذلك فإن  
 قد ذلت لعنت فإن نبي  
 ولدها وقال لا لأعها  
 ولا أقذفها لم يلاعها  
 وزمها الرادوان قدفها  
 لاعنها لانه إذا لاعها  
 بغير قدف فأما يدعي  
 أنها لم تلده وقد حكى  
 أنها وادته وأنما أوجب  
 الله اللعان بالقدف فلا  
 يجب بغيره ولو قال لم  
 تزن به ولكن عصت  
 لم ينف عنه إلا بلعان  
 ووقعت الفرقة ولو قال  
 لأن ملاءمة لستان  
 فسلان أحلف ما أراد  
 قدف أمه ولا حدان  
 أراد قدف أمه حدناه  
 ولو قال ذلك بعد أن يقر  
 به الذي نفاه حدان

(١) لعله فقال هكذا تقول تقع فيه المقاسم الخ (٢) الظاهر بعد ما يحزره الخ تأمل

عليها فقال قد يحتمل أن يكون حكمه قبل ما يقسم (١) حكمه بعد ما يقسم حكمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له أما في قياس أو عقل فلا يجوز أن يكون هذا لو كان الأبالتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فان لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء ويرى عن غيره فليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة قال أفحتمل من روى عنه قولنا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون ذهب عليه هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أفحتمل عندك فقال نعم فقلت فامسثلنا عن أمر تعلم أن لا مسئلة فيه قال فأوجدني مثل هذا فقلت نعم وأبين قال مثل ماذا قال الشافعي قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في السن بخمس وقضى عمر في الضرس بغير فكان يحتمل لذهاب لذهب مذهب عمر أن يقول السن ما قبل والضرس ما كل عليه ثم يكون هذا وجهاً يحتمل لا يصح المذهب فيه فلما كانت السن داخلية في معنى الاسنان في حال فإن بايتها باسم منفرد دونها كما تبين الاسنان بأسماء تعترف بها صرنا وأنت إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة وجعلنا الأعم وأولى يقول النبي صلى الله عليه وسلم من الاخص وإن احتل الاخص من حكم كثير غير هذا نقول فيه نحن وأنت بمثل هذا قال هذا في هذا وغيره كما تقول قلت فما أحرز المشركون ثم أحرز عنهم فكان لما لك قبل القسم ولم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ليس له بعد القسم أثر غير هذا فأحرز لا يحتمل معنى إلا أن المشركين لا يحرزون على المسلمين شيئاً قال فإنا أخذنا قولنا من غير هذا الوجه إذا دخل من هنا الوجه فنأخذ من أنار وينا عن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له ور وينا عنه أن المغيرة أسلم على مال قوم قد قتلهم وأخفاه فكان له (قال الشافعي) أرأيت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه من أسلم على شيء فهو له أثبت قال هو من حديثكم قلت نعم منقطع ونحن نكلم على تثبيته فنقول لك أرأيت أن كان ثابتاً أهو عام أو خاص قال فإن قلت هو عام قلت إذا نقول لك أرأيت عدواً أحرز حراً أو أم ولداً ومكاتباً ومدبراً أو عبداً مراهوناً فأسلم عليهم قال لا يكون له حر ولا أم ولد ولا شيء لا يجوز ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له فتركت قولك أنه عام قال نعم وأقول من أسلم على شيء يجوز ملكه لما لك الذي غصبه عليه قلنا فأم الولد يجوز ملكه المال الكفا إلى أن يموت أقبضه للعدو وملكه إلى ما موت سيدها قال لا لأن فرجها لا يحل لهم قلت أن أحلت ملك رقبتهما بالغصب حين تقيم الغاصب مقام سيدها ذلك لشبهه أن يحل فرجها وأملكها وإن منعت فرجها أو أرأيت أن جعلت الحديث خاصاً وأخرجته من العموم أيجوز لك فيه أن تقول فيه بالخاص بغير دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فقال فأسندل بحديث المغيرة على أن المغيرة ملك ما يجوز له تملكه فأسلم عليه فلم يحرجه النبي صلى الله عليه وسلم من يده ولم يخرجه قال فقلت له الذين قتل المغيرة مشركون فإن زعمت أن حكم أموال المسلمين حكم أموال المشركين كملكك على ذلك قال ما حكم أموال المشركين حكم أموال المسلمين وأنه لا يدخل على هذا القول ما وصفت فهل تجد إن ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قال من أسلم على شيء فهو له فخر جاحص بحال لا يدخل فيه شيء مثل ما دخل هذا القول (قال الشافعي) فقلت له نعم من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فقال هذا حجة فأبني فقلت له إن الله تبارك وتعالى أعز أهل دينه (٢) إلا يحقها فهمي من غير أهل دينه أولى أن تكون ممنوعة أو أقوى على منعها فإذا كان المسلم لو قهر مسلماً على عبدهم ورث عن القاهر وأغلب عليه متأول وأولس أخذه المتهور عليه بأصل ملكه الأول وكان لا يملكه مسلم بغصب والكافر أولى أن لا يملكه بغصب وذلك أن الله جعل ثأوه خول المسلمين أن ينس الكافرين المحاربين وأموالهم فيشبه والله تعالى أعلم أن يكون المشركون أن كانوا إذا قدر وأعلمهم وأموالهم خولا لأهل دين الله عز وجل أن لا يكون لهم أن يتحولوا من أموال أهل دين الله شيئاً يندرج على إخراجهم من أيديهم ولا يجوز أن يكون المتحول

كانت أمه حرة إن طلبت الحد والتعزير إن كانت نصرانية أو أمة (قال المزني) رحمه الله قد قال في الرجل يقول لابنه لست بابي أنه ليس بقاذف لأنه لا ممتحن يسل لأنه يمكن أن يعز به إلى حلال وهذا بقوله أشبه (قال) وإذا نفى عنه ولدها باللعان ثم جاءت بعده بولد لأقل من ستة أشهر أو أكثر ما يلزمه نسبه ولد المبتونة فهو ولده إلا أن نفيه بلعان وإذا ولدت ولدين في بطن فأقر بأحدهما ونفي الآخر فهم ابناؤا ولا يكون حل واحد بولدين إلا من واحد (قال الشافعي) رحمه الله وإن كان نفيه بقذف

(١) له وحكمه بعد ما يقسم خلافه تأمل (٢) أي ومنع أموالهم بينهم إلا يحقها تأمل



متخولا على من يتحول اذ اقدر عليه قال قال الذي يسلون عليه فيكون لهم فقلت ما غصبه بعض المشركين  
بعضهم أسلم عليه الغاصب كان له كما أخذ المغيرة من أموال المشركين وذلك أن المشركين الغاصبين  
والمغصوبين لم يكونوا ممنوعين الأموال بدين الله عز وجل فلما أخذها بعضهم لبعض أو سلب بعضهم بعضا  
أسلم السابى الآخذ للمال كان له ما أسلم عليه لانه أسلم على ما لو ابتدأ أخذ في الإسلام كان له ولم يكن له أن  
يتنحى في الإسلام أخذ شي لمسلم فقال لي أرايت من قال هذا القول كيف زعم في المشركين اذا أخذوا لمسلم  
عبدا أو مالا غيره وأمتد أو أم ومديره أو مكانه أو مروه أو أمة جانية أو غير ذلك ثم أحرزها المسلمون  
فقلت هذا يكون كله لمالكه على الملك الأول وبالخال الأول قبل أن يحرزها العدو وتكون أم الولد أم  
ولد وان مات سيد هانتعت بجمته في بلاد الحرب أو بعد والمديره ماله يرجع فها سيد هانتعت والعبدا الجاني  
والأمة الجانية جاني في رقابهم ماله الجانية لا يغير السبا منه مائشياً وكذلك الرهن وغيره قال أفرأيت أن أحرز  
هذا المشركون ثم أحرزه عليهم مشركون غيرهم ثم أحرزه المسلمون ثم أحرزه المشركون عليهم قلت كيف  
كان هذا وتطول فهذا قول لا يحل بحال هو على الملك الأول وكل حادث فيه بعده لا يسطه ويدفعون إلى  
مالكهم الأولين المسلمين فقلت للشافعي رحمه الله تعالى فأجب على هذا القول أرايت أن أحرز العدو جارية  
رجل فوطئها المحرز لها فولدت ثم ظهر عليها المسلمون فقال هي وأولادها مالها فقلت فان أسلموا عليها قال  
تدفع الجارية إلى مالكها أو يأخذ من وطئها عقرها وقيمة أولادها يوم سقطوا (قال الشافعي) أخبرنا حماد عن  
جعفر عن أبيه عن يزيد بن هرم عن أنس بن عمار عن عمار بن عبد الله عن أبيه عن أنس بن عمار عن  
أن ابن عباس يكتب الحرب وروية ولولا أبي أنس أن أكرم علماء أكتب اليه فكتب بحجة الله أما بعد فأخبرني  
هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء وهل كان يضرب لهن بسهم وهل كان يقتل الصبيان ومتى  
ينقض يمين اليتيم وعن الحسن بن عمار عن أبيه عن أنس بن عمار عن أبيه عن أنس بن عمار عن أبيه عن أنس بن عمار  
وسلم يغزو بالنساء وقد كان يغزوهم فيسداوين المرضي ويحذين من العينة وأما السهم فلم يضرب لهن  
بسهم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الولدان فلا تقتلهم الآن تكون تعلم منهم ما علم الخضر من الصبي  
الذي قتله فتبين بين المؤمن والكافر فقتل الكافر وتدع المؤمن وكتبت متى ينقض يمين اليتيم ولعمري أن  
الرجل تشيب لحيشه والله لضعيف الأخذ ضعيف الاعطاء فاذا أخذ لنفسه من صالح ما أخذ الناس فقد  
ذهب عنه البكم وكتبت تسألني عن الحسن وأنا كذا نقول هو ليا في ذلك عليا فومنا فصرنا عليه سألنا الشافعي  
عن المسلمين اذا غزوا أهل الحرب هل يكره لهم أن يقطعوا الشجر المنثر ويحرقوا منازلهم ومساكنهم ويحرقوا  
ويحرقوا ويحرقوا ما قدر واعليه من غارهم وشجرهم وتؤخذ ما متعهم (قال الشافعي) كل ما كان مما  
ملك لاروه له فانه مباح بكل وجه وكل ما زعمت أنه مباح لخلال المسلمين فعليه وغير محرم عليهم تركه  
وأحب اذا غزا المسلمون بلاد الحرب وكانت غزاتهم غارة أو كان عدوهم كثيرا ومتحججنا متعنا لا يغلب عليهم  
أن نصير دارهم دارا للإسلام ولا دار عهدي يجري عليها الحكم أن يقطعوا ويحرقوا ما قدر واعليه من  
غارهم وشجرهم ويؤخذ ما متعهم وما كان يحمل من خفيف متاعهم فقد راعيه اخترت أن نغنموه وما  
لم يقدر واعليه من قوه وغرقه واذا كان الأغلب عليهم أنهابت ميرا دارا للإسلام أو دار عهدي يجري عليهم الحكم  
اخترت لهم أن كف عن أموالهم ليغنموها ان شاء الله تعالى ولا يرم عليهم تحريقها ولا تخريبها حتى يصبروا  
مسلمين أو أمة أو يصبر منها في أيديهم شيء ما يحمل فيقتل فلا يحل تحريق ذلك لانه صار للمسلمين ويحرقوا  
ماسواه مما لا يحمل وانما زعمت أنه لا يحرم تحريق شجرهم وغارهم وان طمع بهم لانه قد طمع بالقوم  
ثم يكون الأمر على غير ما عليه الطمع وانها حرق ولم يحرزها المسلمون وانما زعمت أن لهم الكف عن تحريقها  
لان هكذا أصل المباح وقد حرق النبي صلى الله عليه وسلم على قوم ولم يحرق على آخرين وان حل المسلمون شيئا

لأمة فعليه الحد ولو  
مات أحدهما تم التعن  
نفي عنه الحي والميت ولو  
نفي ولدها بلعن ثم ولدت  
آخر بعده يوم فأقر به  
لزماء جميعا لانه حل  
واحد وحذله ان كان  
قدفها ولو لم ينقه وقف  
فان نفاه وقال التعافي  
الاول يكفى لانه حل  
واحد لم يكن ذلك له  
حتى يلتعن من الآخر  
(وقال) بعض الناس  
لومات أحدهما قبل  
العان لاعتن وزمسه  
الولدان وهما عندنا  
وعنده جل واحد  
فكيف يلعن ويلزمه  
الولد قال من قبل  
أنه ورث الميت قلت له  
ومن زعم أنه برئه

من أموالهم فلم يقسموه حتى أدركهم عدوهم وخافوا غلبتهم عليه فلا بأس أن يحرقوه بأن أجمعوا على ذلك  
وكذلك لو اقتسموه لم أر بأساً على أحد صار في يده أن يحرقه وإن كانوا يرجون منعه لم أحب أن يجهلوا  
بغيره والبيض ما لم يكن فيه فراخ من غير ذوات الأرواح (١) بمعنى الكفار وماذجحوا من ذوات الأرواح  
حتى زابله الروح بمزلة مالاروح له فيحرق كله إن أدركهم العدو في بلاد المشركين على ما وصفت أن شأوا ذلك  
وإن شأوا تركوه فأما ذوات الأرواح من الحيل والبقر والخل وغيرها فلا تحرق ولا تعقر ولا تصرف الا  
بما يحل به ذبحها أو في موضع ضرورة (٢) فقلت كتاب الله عز وجل ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم قال  
الله تبارك وتعالى في بني النضير حين حاربهم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أخرج الذين كفروا من أهل  
الكتاب «قرأ إلى بنو نضير بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين» فوصف إبراهيم منازلهم بأيديهم وانخرب  
المؤمنين بيوتهم ووصفه إياه جل ثناؤه كالرضاء وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع نخل من ألوان  
نخلهم فأمر الله تبارك وتعالى رضاعاً صنعوا من قطع نخيلهم ما قطعتم من لبنه أوتركه وما فائتحة على أموالها  
فبأن الله ولي بنزى الفاسقين فرضى القطع وأباح الترك فالحق القطع والترك موجودان في الكتاب والسنة وذلك  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وترك وقطع نخل غيرهم وترك وعن غزاة من لم يقطع  
نخله (قال الشافعي) أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن  
ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق أموال بني النضير فقال قائل

وهان على سرقة بني لؤي «حرقوا بالبويرة مستطير

فإن قال قائل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم حرق مال بني النضير ثم ترك قيل على معنى ما أنزل الله عز وجل  
وقد قطع وحرق تخيبر وهي بعد النضير وحرق بالطائف وهي آخر غزاة قاتل بها وأمر أسامة بن زيد أن يحرق  
على أهل أبي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله بن جعفر الأزهرى قال  
سمعت ابن شهاب يحدث عن عمرو بن أسامة بن زيد قال قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أغزو صباحاً  
على أهل أبي وأحرق

(الخلافاً في التعريق) قال الشافعي رحمه الله تعالى فهل خالف ما قلت في هذا أحد فقال  
لم بعض أخواننا من مفتي الشاميين فقلت إلى أي شيء ذهبوا قال إلى أنهم رويوا عن أبي بكر أنه نهى أن  
يحرب عامراً وأن يقطع شجر ميثم فيها فيما نهى عنه فقلت فما الحجة عليه قال ما وصفت من الكتاب والسنة  
فقلت علام تعد نهى أبي بكر عن ذلك فقال الله تعالى أعلم أما الظن به فإنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم  
يذكر فتح الشام فكان على يقين منه أنه ترك تخريب العامر وقطع المنبر ليكون للمسلمين لا لأنه رآه محرماً  
لأنه قد حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم يحرقه بالنضير وخيبر والطائف فلعلهم أنزلوه على غير ما أنزله  
عليه والحجة فيما أنزل الله عز وجل في صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وكل شيء في وصية أبي بكر  
سوى هذا فبه نأخذ

### ﴿ذوات الأرواح﴾

قلت للشافعي رحمه الله تعالى أفرأيت ما ظفر المسلمون به من ذوات الأرواح من أموال المشركين من  
الحيل والخل وغيرهما من الماشية فقد روي أن اتلافه قبل أن يقسموه أو يغنموا فأدركهم العدو فخافوا أن  
(١) لعله زائد من قلم الناسخ لا معنى له أو محرف وأصله من مقتضى الكفار تأمل وحرر (٢) كذا في النسخة  
ولعل أصله فقلت وما دليلك قال كتاب الله الخ وحرر

(وقال) أيضاً لو فاه  
بلعان ومات الولد فادعاه  
الاب ضرب الحدوم  
ينبت النسب ولم يرته  
فإن كان الابن المنفى  
ترك ولداً واحداً أو وثقت  
نسبه منه وورثه (قال  
الشافعي) رحمه الله ولا  
فرق بين ترك ولداً أو لم  
يتركه لأن هذا الولد  
المنفى إذا مات منفي  
النسب ثم أقرب لم يعد  
إلى النسب لأنه فارق  
الحياة بحال فلا ينتقل  
عنها وكذلك ابن المنفى في  
معنى المنفى وهو  
لا يكون ابناً بنفسه  
فكيف يكون ابناً بالولد  
المنفى الذي قد انقطع  
نسب الحى منه والذي  
ينقطع به نسب الحى  
ينقطع به نسب الميت

لأن حكمهما واحد قال  
الشافعي رحمه الله ولو  
قتل وقت ديتيه  
ثم أقر به لحقه وأخذ  
حصته من ديتيه ومن  
ماله لأن أصل أمره أن  
نسبه ثابت وانما هو  
منفي ما كان أبوه  
مسلا عنهما مقبلا على  
نفيه ولو قال لا أمر أنه  
يأزانية فقالت زينة  
بك وطلبا جعما مالهما  
سألنا فان قالت غيب  
أنه أصابي وهو زوجي  
حلفت ولا شيء عليها  
ويذكر أن أويحدا وان  
قالت زينة به قبل  
أن ينكحني فهي  
فأذقله وعليها الحسد  
ولا شيء عليه لأنها مقرة  
له بالزنا ولو كانت قالت  
له بل أنت أزني مني

يستنفذونه منهم ويقووا به على المسلمين أيجوز لهم أن يلقوه بدمج أو عقر أو تحرق أو تنقر في شيء من الأحوال  
قال الشافعي رحمه الله تعالى لا يحل عندى أن يقصد قتله بشئ يتلفه إذا كان لا راكب عليه فقلت للشافعي  
ولم قلت وانما هو مال من أموالهم لا يقصد قتله بالتلف قال الشافعي لفرافقة ما سواه من المال لأنه ذور وح  
يألم بالعذاب ولا ذنب له وليس كالأرواح له يألم بالعذاب من أموالهم وقد نهى عن ذوات الأرواح أن يقتل  
ما قدر عليه منها إلا بالذبح لتؤكل وما امتنع عما نيل من السلاح لتؤكل وما كان منها عذاء وضار الضرورة  
قلت للشافعي اذكر ما وصفت فقال أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عمر  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا فافوقها بغير حقها سأل الله عز وجل عن قتلها  
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلما كان قتل ذوات الأرواح من الهائم محظورا إلا بما وصفت كان  
عقر الخيل والدواب التي لا ركبان عليها من المشركين داخل في معنى الحظر خارجا من معنى المباح لم يحز  
عندى أن تعقر ذوات الأرواح الأعلى ما وصفت فإن قال قائل ففي ذلك غيظ المشركين وقطع لبعض قوتهم  
فيل له انما ينال من غيظ المشركين بما كان غير ممنوع من أن ينال فاما المنوع فلا يغاط أحد بأن يأتي  
الغاط له مانع عن أتائه ألا ترى أن الوسينا نساءهم وولدانهم فأدركوا فلم نكح في استنقاذهم إياهم منا  
لم يحز لنا قتلهم وقتلهم أغبط لهم وأمكن من قتل دوابهم وإن قال قائل فقد روي أن جعفر بن أبي طالب  
عقر عند الحرب فلا أحفظ ذلك من وجه ثبت على الانفراد ولا أعلم مشهورا عند عوام أهل العلم بالمغازي  
قيل للشافعي رحمه الله تعالى أفرأيت الفارس من المشركين المسلم أن يعقره قال نعم إن شاء الله تعالى لأن  
هذه منزلة يجدها السبيل بها إلى القتل من أمر يقتله فإن قال قائل فاذكر ما يشبه هذا قيل يكون له أن  
يرى المشرك بالتبذل والتار والمجنين فإذا صار أسيرا في يديه لم يكن له أن يفعل ذلك به وكان له قتله بالسيف  
وكذلك له أن يرى الصيد فيقتله فإذا صار في يديه لم يقتله إلا بالذكاة التي هي أخف عليه وقد أبيع له دم المشرك  
بالمخسوق وإن أصاب ذلك بعض من معهم ممن هو محظور الدم للز في دفعه عن نفسه عدوا أكثر من هذا  
فإن قال فهل في هذا خبر قيل نعم عقر حنظلة بن الراهب بأبي سفيان بن حرب يوم أحد فدرسه فأنكسعت به  
وصرع عنها فجلس حنظلة على صدره وعطف ابن شعوب على حنظلة فقتله وذلك بين يدى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فلم تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنكر ذلك عليه ولا نهاه ولا نهى غيره عن مثل هذا (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى ولكنه إذا صار إلى أن يفارقه فإرسه لم يكن له عقره في تلك الحال والله تعالى أعلم  
وكذلك لو كانت عليه امرأة أو صبي لا يقاتل لم يعقر إنما يعقر لعني أن يوصل إلى خارسه ليقتل أو ليؤسر قيل  
للشافعي فهل سمعت في هذا حديثا عن عبد الله بن مسعود قال نعم قال الله عليه وسلم فقال انما الغاية أن يوجد على شئ  
دلالة من كتاب أو سنة وقد وصفت لك بعض ما حضرنى من ذلك فلا يزيد شئ وافقه قوة ولا يوهنه شئ  
خالفه وقد بلغنا عن أبي أمامة الباهلي أنه أوصى ابنه لا يعقر جسدا وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى عن  
عقر الدابة إذا هي قامت وعن قبيصة أن فرسا قام عليه بأرض الروم فتركه ونهى عن عقره (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى وأخبرنا من سمع هشام بن الغازي يروي عن مكحول أنه سأل عنه قتله وقال إن النبي صلى الله  
عليه وسلم نهى عن المشقة قيل للشافعي أفرأيت ما أدرك معهم من أموال المشركين من ذوات الأرواح  
قال لا تعقر وانه شيا إلا أن تنبحوا لنا كلوا كما وصفت بدلالة السنة وأما ما وارقت ذوات الأرواح فيصنعون  
فيما خافوا أن يستنفذ من أيديهم فيه ما شاءوا من تحرق وكسر وتغريق وغيره قلت أويعدون أولادهم  
ونسائهم ودوابهم فقال نعم إذا لم يقدر وأعلى استنقاذهم منهم فقلت للشافعي أفرأيت أن كان السبي والمتاع  
قسم قال كل رجل صار له من ذلك شئ فهو مسلط على ماله ويدع ذوات الأرواح إن لم يقو على سوقها وعلى منعها

ويصنع في غير ذوات الارواح ماشاء فقلت الشافعي افرأيت الامام اذا أحرز ما يحمل من المنافع خرقه في بلاد  
الشرك وهو يقاتل أو خرقه عند ادراك المشركين له وخوفه أن يستنقذوه قبل أن يقسم وبعد ما قسم  
فقال كل ذلك في الحكم سواء أن أحرقه باذن من معه حل له ولم يضمن لهم سواء ويعزل الخمس لاهله فان سلم  
به دفعه اليهم خاصة وان لم يسلم به لم يكن عليه شيء ومتى خرقه بغير اذنهم ضمنه لهم ان شأوا وكذلك رجل  
من المسلمين ان خرقه يضمن ما خرق منه ان خرقه بعد أن يجوز المسلمون فأما اذا أحرقه قبل أن يجوز فلا  
ضمن عليه

(السي يقتل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسر المشركون فصاروا في بلادهم  
ففيهم حكمنا أما الرجال البالغون فلا امام ان شاء أن يقتلهم أو يعضهم أو يبيع عليهم أو يبيعهم ولا ضمان  
عليه فيما صنع من ذلك أسرهم العامة أو أحد أو زلوا على حكمهم أو واول هو أسرههم قال الشافعي ولا  
ينبغي له أن يقتلهم الا على النظر للمسلمين من تقوية دين الله عز وجل وتوهمين عدوه وغيظهم وقتلهم بكل  
حال مباح ولا ينبغي له أن يبيعهم الا بان يكون يري له سبياً من من عليه يرجو اسلامه أو كفه المشركين  
أو تخذيلهم عن المسلمين أو ترهيبهم بأي وجهه ما كان وان فعل على غير هذا المعنى كرهته ولا يضمن شيئاً  
وكذلك له أن يباديهم المسلمين اذا كان له المن بلا مفاداة بالمفاداة أو لى أن تكون له (قال الشافعي) رحمه  
الله ومن أرق منهم أو أخذ منه فدية فهو كالمال الذي غنمه المسلمون يقسم بينهم ويخمس (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى ودون البالغين من الرجال والنساء اذا أسروا بأي وجهه ما كان الأسارى فهم كالمنافع الغنوم ليس  
له ترك أحد منهم ولا قتله فان فعل كان ضامناً لقيمته وكذلك غيره من الجنان فعل ~~مساكين~~ ضامناً لقيمة  
ما أسهل منهم وأتلف

### (سير الواقدي)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أصل فرض الجهاد والحد ودعى البالغين  
من الرجال والفرائض على البوالغ من النساء من المسلمين في السكك والسنة من موضعين فأما السكك فقول  
الله تعالى واذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم فأخبر أن عليهم اذا بلغوا الاستئذان  
فرضاً كما كان على من قبلهم من البالغين وقوله عز وجل وابتلوا النما حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم  
منهم رشداً وكان بلوغ النكاح استكمال خمس عشرة وأقل فن بلغ النكاح استكمال خمس عشرة وأقبلها ثبت  
عليه الفرض كله والحدود ومن أبطل عنه بلوغ النكاح فالسن التي يلزمه الفرائض من الحدود وغيرها  
استكمال خمس عشرة والأصل فيه من السنة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد عبد الله بن عرعن الجهاد  
وهو ابن أربع عشرة سنة وأجازه وهو ابن خمس عشرة سنة وعبد الله وأبو عبد الله طالبا لأن يكون عبد الله  
مجاهداً في الحالين فأجازه اذا بلغ أن يجب عليه الفرائض وردء اذا لم يبلغها وفعل ذلك مع بضعة عشر رجلاً منهم  
زيد بن ثابت ورافع بن خديج وغيرهم فن لم يستكمل خمس عشرة ولم يمتل قبلها فلا جهاد ولا حد عليه في شيء  
من الحدود وسواء كان جسيماً شديداً مقارباً لخمس عشرة وليس بينه وبين استكمالها الا يوماً أو ضعيفاً (١) مودياً  
بينه وبين استكمالها سنة أو سنتين لانه لا يحد على الخلق الا كتاب أو سنة فأما ادخال الغفلة معهم ما لا تغفلة  
مردودة اذا لم تكن خلافاً فكيف اذا كانت بخلافهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحسد البالوغ في  
أهل الشرك الذين يقتل بالغهم ويترك غير بالغهم أن يثبتوا الشعر وثلاث أنهم في الحال التي يقتلون فيها

(١) أي مستووا بالسلح يقال أودى اذا تكفر بالسلح واستتر به راجع اللغة

فلا شيء عليها لانه ليس  
بالغذف اذا لم ترد به قذفاً  
وعليه الحد أو اللعان  
ولو قال لها أنت أزني  
من فلانة أو أزني الناس  
لم يكن هذا قذفاً الا لأن  
يرد به قذفاً ولو قال  
لها يا زان كان قذفاً وهذا  
ترخييم كما يقال لملك  
يا مال ولحارث يا حار  
ولو قالت يا زانية أكلت  
القذف وزادته حرفاً  
أو اثنين (وقال) بعض  
الناس اذا قال لها يا زان  
لاعن أو حد لان  
الله تعالى يقول وقال  
نسوة وقال ولو قالت  
له يا زانية لم تحدد  
(قال الشافعي) رحمه الله  
تعالى وهذا جهل  
بلسان العرب اذا تقدم  
فعل الجماعة من النساء

مدافعون بالبلوغ ثلاثا يقتلوا وغير مشهود عليهم فلو شهد عليهم أهل الشرك لم يكونوا ممن تجوز شهادتهم وأهل الاسلام يشهدون بالبلوغ على من بلغ فيصدقون بالبلوغ فان قال قائل فهل من خبر سوى الفرق بين المسلمين والمشركين في حد البلوغ قيل نعم كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم بني قريظة حين قتل مقاتلتهم وسي ذرارهم فكان من سنته أن لا يقتل الرجل بالغ فن كان أن يقتلوه ومن لم يكن أن يبتسأه فاذا غزا البالغ فحضر القتال فسهمة ثابت وإذا حضر من دون البلوغ فلا سهم له فيرضخ له والعبد والمرأة والصبي يحضرون الغنيمة ولا يسهم لهم ويرضخ أيضا للمشرك يقال معهم ولا يسهم له

(الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي روى مالك كيار وى ردد رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركا أو مشركين في غزاة بدر وأبي أن يستعين الا بغير ثم استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر بستين في غزاة خيبر بعدد من يهود بني قينقاع كانوا أشداء واستعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة حنين سنة ثمان بصقوان بن أمية وهو مشرك فالرد الأول ان كان لان له الخيار أن يستعين (١) بمسلم أو يرده كما يكون له رد المسلم من معنى يخافه منه أو لشدة قلبه واحد من الحديد في مخالفا لآخر وان كان رده لانه لم ير أن يستعين بمشرك فقد نسخ ما بعده من استعانتهم عشر كين فلا بأس أن يستعان بالمشركون على قتال المشركين إذا خرجوا طوعا ويرضخ لهم ولا يسهم لهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لهم ولا يجوز أن يترك العبد من المسلمين بلا سهم وغير البالغين وان قاتلوا والنساء وان قاتلن لتقصيرهن ولا عن الرجلية والحرية والبلوغ والاسلام ويسهم للمشرك وفيه التقصير الا كثر من التقصير عن الاسلام وهذا قول من حفظت عنه وان أكره أهل الذمة على أن يغزوا فلهم أجر مثلهم في مثل يخرجهم من أهلهم الى أن تنقضى الحرب وارسلهم إليهم وأحب الي اذا غزاهم لو استوجروا

(الرجل يسلم في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسلم الرجل من أهل دار الحرب كان مشركا أو مستأمنافهم أو أسيرافي أيديهم سواء ذلك كله فاذا خرج الى المسلمين بعد ما غنموا فلا يسهم له وهكذا من جاءهم من المسلمين مددا وان بقي من الحرب شئ شهدا هذا المسلم الخارج أو الجيش شركوهم في الغنمة لانهم لم يخرجوا الا بعد تقضى الحرب وقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه الغنيمة لمن شهد الواقعة فان حضر واحد من هؤلاء فأسهم له سهم فارس وان حضر رجلا أسهم له سهم راجل فان قاتل التجار مع المسلمين أسهم لهم سهم فرسان ان كانوا فرسانا وسهم رجالة ان كانوا رجالة

(في السرية تأخذ العلف والطعام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لاحد من الجيش ان يأخذ شيئا دون الجيش مما يتولاه العدو الا الطعام خاصة والطعام كله سواء وفي معنما الشرب كله فن قدر منهم على شئ له أن يأكله أو يشربه ويلقموه يطعمه غيره ويسقيه ويلقفه وليس له أن يبيعه وإذا باعهم ربحه في الغنم وبأكله بغير إذن الامام وما كان حلالا من مأكل أو مشروب فلا معنى للامام فيه والله تعالى أعلم

(في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف الى دار الاسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقرض الرجل رجلا طعاما أو علفا في بلاد العدو وده وان خرج من بلاد العدو لم يكن له رده عليه لانه مأذون له في بلاد العدو في أكله وغير مأذون له ان يترك بلاد العدو في أكله ويرد المسلم المقرض على الامام

(١) لعله بمشرك قتائل

كان الفعل مذكرا مثل  
قال نسوة ونخرج  
النسوة وإذا كانت  
واحدة فالفعل مؤنث  
مثل قالت وجلت  
وقائل هذا القول  
يقول لوقال رجلا  
زنا في الجبل حذله  
وان كان معروفا عند  
العرب أنه صعد في  
الجبل (قال الشافعي)  
رحمه الله تعالى يحلف  
ما أراد الا الرقي في  
الجبل ولا حذفان لم  
يحلف حد اذا حلف  
المقذوف لقد أراد  
القذف ولو قال لامرأته  
زيت وأنت صغيرة  
أو قال وأنت صرانية  
أو أمم فقد كانت  
نصرانية أو أمة أو قال  
مكروهة أو زني بك

(الرجل يخرج الشيء من الطعام أو العلف إلى دار الإسلام) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن فضل في يديه شيء من الطعام قل أو كثير فخرج به من دار العدو إلى دار الإسلام لم يكن له أن يبيعه ولا يأكله وكان عليه أن يردّه إلى الإمام فيكون في المغنم فإن لم يفعل حتى يتفرق الجيش فلا يخرج منه أنه يتصدق به ولا بأضعافه كما لا يخرج منه من حق واحد ولا جماعة التأديبه اليهم فإن قال لأجدهم فهو يحد الإمام الأعظم الذي عليه تفريقه فيهم ولا أعرف القول من قال يتصدق به وجهها فإن كان ليس مالاً له فليس له الصدقة عمال غيره فإن قال لأعرفهم قيل ولكن تعرف الوالي الذي يقوم به عليهم ولولم تعرفهم ولا اليهم ما أخرجك فيما ينكحون بين الله الأداء قليل ما لهم وكثيره عليهم

(الجملة في الأكل والشرب في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن قال قائل كيف أخرجت لبعض المسلمين أن يأكل ويشرب ويعلف مما أصاب في دار الحرب ولم يجز له أن يأكل بعد فراقه أباه قيل إن الغلول حرام وما كان في بلاد الحرب فليس لأحد أن يأخذ منه شيئاً دون أحد حضرة فهم فيه شرع سواء على ما قسم لهم فلو أخذوا بغيره أو خيطاً كان محرماً وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أذوا الخيط والمحيط فإن الغلول عار وشنار ونار يوم القيامة فكان الطعام داخل في معنى أموال المشركين وأكثروا الخيط والمحيط والفلس والخزفة التي لا يحل أخذها لأحد دون أحد فلما أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام في بلاد الحرب كان الأذن فيه خاصاً حراماً من الجملة (١) التي استثنى فلم يجز أن يخرج لأحد أن يأكل إلا حيث أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالأكل وهو بلاد الحرب خاصة فإذا زالها لم يكن بأحق بما أخذ من الطعام من غيره كما لا يكون بأحق بخيط لو أخذ من غيره وكذلك كل ما حل من محررم في معنى لا يحل إلا في ذلك المعنى خاصة فإذا زال ذلك المعنى عاد إلى أصل التحريم مثلاً المبتدأ المحرمة في الأصل المحلّة للضرر فإذا زالت الضرورة عادت إلى أصل التحريم مع أنه برؤى من حديث بعض الناس مثل ما قلت من أن النبي صلى الله عليه وسلم أذن لهم أن يأكلوا في بلاد العدو ولا يخرجوا بشيء من الطعام فإن كان مثل هذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا حجة لأحدهما وإن كان لا يثبت لأن في رجاله من يجهل وكذلك في رجال من روى عنه أحلافه من يجهل

(بيع الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تابع رجلان طعاماً بطعام في بلاد العدو فالقياس أنه لا بأس به لأنه إنما أخذ من باع بما جاز فأكل كل واحد منهما ما صار له مالم يخرج فإذا خرج رد الفضل فإذا جاز له أن يأخذ طعاماً فبطعمه غيره لأنه قد كان يحل لغيره أن يأخذ كما أخذ فبأكل فلا بأس أن يبايعه

(الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فضل في يدي رجل طعام ببلاد العدو بعد تقضى الحرب ودخل رجل لم يشركهم في القسمة فباعه لم يجز له بيعه لأنه أعطى من ليس له أكله والبيع مردود فإن فات رد قيمته إلى الإمام ولم يكن له حبسها ولا إخراجها من يديه إلى من ليس له أكلها وكان كإخراجها إياها من بلاد العدو إلى الموضع الذي ليس له أكلها فيه

(ذبح البهائم من أجل جلودها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحب إلى إذا كانوا غير متعاونين ولا خائفين من أن يدركوا في بلاد العدو ولا مضطرين أن لا يذبحوا شاة ولا بعيراً ولا بقرة إلا ما أكله ولا يذبحوا لتعمل ولا شراً ولا سقاء يتخذونهم من جلودها ولو فعلوا كان مما كرم ولم يجر لهم اتخاذ شيء من جلودها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجلود البهائم التي على كملها العدو كالذئب والذئب والذئب لانه إنما أذن لهم في الأكل من لحومها ولم يؤذن لهم في إخراج جلودها وأسقيتها وعليهم ردّها إلى المغنم وإذا كانت الرخصة في الطعام خاصة فلا رخصة في جلدها من الشاة ولا طرف فيه طعام لأن الطرف غير الطعام والمخلط غير اللحم

(١) كذلك النسخ ولعله من الجملة التي استثنى منها تأمل

سبي لا يجمع مثله لم يكن عليه حد ويعزر للأذى الآن يلتعن ولو قال زيت قبل أن أزوجك حد ولا لعان لأن أنظر (٢) إلى يوم تكلم به ويوم يوقعه ولو قد فها ثم تزوجها ثم فذفها ولا عنها وطلبته بمحمد القذف قبل النكاح هذا ولو لم يلتعن حتى حده الإمام بالقذف الأول ثم طلبته بالقذف بعد النكاح لا عن لان حكمه فاذ فغير زوجته الحسد وحكمه فاذ ف زوجته الحد والعان ولو قال لها يازانية فقالت له بل أنت زان لا عنها وحديث له وقال بعض الناس

فرد الظرف والخلد والوكاء فان استهلكه فعليه قيمته وان انتفع به فعليه ثمنه حتى يردده وما بقصد الانتفاع وأجر مثله ان كان لثمنه أجرة

(كتب الاعاجم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من كسهم فهو مغنم كله وينبغي للامام أن يدعو من يترجمه فان كان عالما من طب أو غيره لا مكره فيه باعه كما يبيع ماسوا من المغنم وان كان كتاب شربك شقوا الكتاب وانتفعوا بأوعيته وأذاته فباعها ولا وجه لتجر يقد ولا دفعه قبل أن يعلم ما هو

(توقيع الدواب من دهن العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يوقع الرجل دابته ولا يهين أشاعرهم أدها العدو لان هذا غير مأدون له به من الاكل وأن فعل رد قيمته

(زقاق الخمر والخواري) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ظهر المسلمون على بلاد الحرب حتى تصدر ارا الاسلام أو ذمة يجرى عليهم الحكم فأصابوا فيها خرافا خواب أو زقاق أو خرافا الخمر وانتفعوا بالزقاق والخواري وطهروها ولم يكسروها لان كسرهما فساد وإذا لم يظهر واعلها وكان طفرهم بها ظفر عارة لا ظفر ان يجرى بها حكم أهرقوا الخمر من الزقاق والخواري فان استطاعوا حملها أو جل ما خف منها حملوه مغنما وان لم يستطيعوا أهرقوه وكسروها وأداسوا وإذا ظفروا بالكسوث في الحالين انتفعوا به وكذلك كل ما ظهر وا عليه غير محرم وليس الكسوث وان كان غير محرم وان كان بطرح السكر اذا كان حلالا بأولى أن يحرم من الزبيب والعسل اللذين يعمل منهما المحرم ولا يحرق هذا ولا هذا لانهم غير محرمين

(احلال ما يملكه العدو) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل القوم بلاد العدو فصابوا منها شيئا سوى الطعام فأصل ما يصيبونه سوى الطعام شئان أحدهما محظور وأخذ غلول والآخر مباح لمن أخذه فأصل معرفة المباح منه أن ينظر الى بلاد الاسلام فما كان فيها مباحا من شجر ليس يملكه الآدمي أو صيد من رأى بجر فأخذ مثله في بلاد العدو فهو مباح لمن أخذه يدخل في ذلك القوس يقطعها الرجل من الصعراء أو الجبل والقدح يفتح وما شاء من الخشب وما شاء من الحجارة البرام وغير هذا اذا كانت غير مملوكة محرزة فكل ما أصيب من هذه فهو لمن أخذه لان أصله مباح غير مملوك وكل ما ملكه القوم فأحرز وفي منازلهم فهو ممنوع مثل حجر تعلقه الى منازلهم أو عودا وغيره أو صيد فأخذ هذا غلول

(البازي المعلم والصيد المقرط والمقذ) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أخذ الرجل بازيا معلما فهذا لا يكون الاملاو كما يرد في المغنم وهكذا ان أخذ صيدا مقلدا أو مقرطا أو موسوما فكل هذا قد علم أنه قد كان له مالك وهكذا ان وجد في الصعراء وتدا منعتا وقد حانعتا كان النعت دليلا على أنه مملوك فيعرف فان عرفه المسلمون فهو لهم وان لم يعرفوه فهو مغنم لانه في بلاد العدو

(في الهر والصقر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما وجد من أموال العدو من كل شيء له ثمن من هرا أو صقر فهو مغنم وما أصيب من الكلاب فهو مغنم ان أراد أحد لصيدا أو ماشية أو زرع وان لم يكن في الجيش أحد يريد ماله لم يكن لهم جبهه لان من اقتناء لغير هذا كان آثما ورأيت لصاحب الجيش أن يخرجه فيعطيه آل الانجاس من الفقراء والمساكين ومن ذكروهم ان أراد أحد منهم زرع أو ماشية أو صيد فأن لم يردم قتله أو خلاه ولا يكون له بيعه وما أصيب من الخنازير فان كانت تعدو اذا كبرت أمرته بقتلها كلها ولا تدخل مغنما بحال ولا تترك وعن عرواد اذا قدر على قتلها فان جعل به مسير خلاها ولم يكن ترك قتلها أكثر من ترك قتال المشركين لو كانوا يراونه

(في الأدوية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الطعام مباح أن يؤكل في بلاد العدو وكذلك الشرب وانما غنبت اليما يكون مأكولا مغنما من جوع وعطش ويكون غنما في بعض أحواله فأما الأدوية

لاحد ولا لعان فأبطل الحكمين جميعا وكانت حجة أن قال أستفتح أن ألعن بينهما ثم أحدها وما قيل فأقبح منه تعطيل حكم الله تعالى عليهما (قال الشافعي) رحمه الله ولو قذفها أو أجنبه بكلمة لا عن وحد لا أجنبه ولو قذف أربع نسوة له بكلمة واحدة لا عن كل واحدة وان تناحجن أتين تبدأ أقرع يتهن وأتين بدأ الامام بها رجوت أن لا ياتم لانه لا يمكنه الا واحدا (قال المزني) رحمه الله قال في الحدود ولو قذف جماعة كان لكل واحد قذف كذلك لو لم يتعن كان لكل امرأ أحد في قيس قوه

(الحربی یسلم وعنده اکثر من أربع نسوة).

ولوأقرأه أصابها في  
الطهر الذي رماها فيه  
فله أن يلاع والولدها  
وذكر أنه قول عطاه  
قال وذهب بعض من  
ينسب إلى العلم أنه إنما  
ينسب إلى الولد إذا قال  
استبرأها كأنه ذهب  
إلى أن نفي وإدخالها في  
إذا قال لم أقرها منذ  
كذا وكذا قيل فالجملاني  
سمى الذي رأى بعينه  
يزني وذكر أنه لم يصبها  
فيه أشهر أو رأى النبي  
صلى الله عليه وسلم  
علامة ثبت صدق  
الزوج في الولد فلا  
يلاع وينفي عنه الولد  
إذا الإجماع هذه  
الوجوه فلن قيل فما  
جئت في أنه يلاع  
ونفي الولد وإن لم يدع



عما قبضوا من الرافل بأمرهم رده وأبطل ما أدرك حكم الاسلام من الرافل بما بقى من ماله من ماله بتركه ووردهم  
الدروس أموالهم التي كانت حلالا لهم فجمع حكم الله ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرافل عفا عما فات  
وأبطل ما أدرك الاسلام فكذا حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في النكاح كانت العقد فيه نابتة  
فعفاها وأكثمن أربع نسوة مدركات في الاسلام فلم يعفهن وأنت لم تقل بأصل ما قلت ولا القياس على  
حكم الله ولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قولك خارجا من هذا كله ومن المعقول قال أفرأيت  
لو تركت حديث نوفل بن معاوية وحديث ابن الديلمي اللذين فيهما البيان لقولك وخلاف قولنا واقتصرنا على  
حديث الزهري أي يكون فيه دلالة على قولك وخلاف قولنا فقلنا قال وأنت قلت إذا كانوا مبتدئين في  
الاسلام لا يعرفون بابتدائه حلالا ولا حراما من نكاح ولا غيره فعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن  
لا يسكوا أكثمن أربع دل المعقول على أنه لو كن أمرهم أن يسكوا الاوائل كان ذلك قبيحا عليهم لأن  
كلا نكاح الآن يسكون قليلا ثم هو أولى ثم أخرى مع أن حديث نوفل بن معاوية ثبت قاطع لموضع  
الاحتجاج والشبهة

﴿الحربي يصدق امرأته﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأصل نكاح الحربي كله  
فاسد سواء كان بشهود أو بغير شهود ولو تزوج الحربي حربية على حرام من نكاح أو خذير فقبضته ثم أسلم  
لم يكن لها عليه مهر ولو أسلم ولم تقبضه كان لها عليه مهر مثلها ولو تزوجها على حرم مسلم أو مكاتب  
لمسلم أو أم ولد لمسلم أو عبد لمسلم ثم أسلم وقد قبضت أو لم تقبض لم يكن لها سبيل على واحد منهم كان  
الحرا حرا ومن بقى مملوكا لمالكه الا اول والمكاتب مكاتب لمالكه ولها مهر مثلها في هذا كله والله سبحانه  
وتعالى الموفق

﴿كراهية نساء أهل الكتاب الحربيين﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أهل الله تبارك  
وتعالى نساء أهل الكتاب وأهل طعامهم فذهب بعض أهل التفسير إلى أن طعامهم ذبائحهم فكان هذا  
على الكتابين محار بين كانوا أو ذمة لانه قصد منهم قصد أهل الكتاب فنكاح نسائهم حلال لا يختلف  
في ذلك أهل الحرب وأهل الذمة كمالو كان عندنا مستأمن غير كتابي وكان عندنا ذمة مجوس فلم يحلل نسائهم  
انما رأينا الحلال والحرام فيهم على أن يكن كتابيات من أهل الكتاب المشهورين من أهل التوراة والانجيل  
وهم اليهود والنصارى فيحلان ولو كن يحللان في الصلح والذمة ويحرم من المحاربة حل المجوسيات والوثنيات  
إذا كن مستأمنات غير أننا نختار للزنا لا نكح حرة بية خوفنا على ولده أن يسرق ويكره له أن لو كانت  
مسلمة بين ظهراني أهل الحرب أن ينكحها خوفا على ولده أن يسرق أو يقتل أو يفتنوا فاما محريم ذلك فليس بمحرم  
والله تعالى أعلم

﴿من أسلم على شيء غصبه أو لم يغصبه﴾

﴿قال الشافعي﴾ رحمه الله تعالى روي ابن أبي مليكة عن سلافة النبي صلى الله عليه وسلم قال من أسلم على شيء  
فهو له وكان معنى ذلك من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له وذلك كل ما كان حازرا للاسلم من المشركين  
أسلم عليه مما أخذ من مال مشركه لاذمة له فان غصب بعضهم بعضا مالا أو اسرق منهم حرا فلم ير ل في يده  
موقوفه حتى أسلم عليه فهو له وكذلك ما أصاب من أموالهم فأسلم عليهم فله وهو إذا أسلم وقده ضي ذلك  
منه في الحاهلية كالمسلمين ويجوزون على أهل دار الحرب فيكون لهم أن يسبواهم فيسرقوهم ويغنوا أموالهم  
فتمولونها إلا أنه لا تجس عليهم من أجل أنه أخذ وهو مشرك فهو له كله ومن أخذ من المشركين من  
أحد من المسلمين حرا أو عبدا أو أم ولد أو مالا فأحرز عليه ثم أسلم عليه فليس له منه شيء وكذلك الواجب

الاستبراء قال الشافعي  
رحمه الله قلت قال  
الله تعالى والذين يرون  
المحصنات الآية فكانت  
الآية على كل رام  
لمحصنة قال الراي لها  
رأيتها تزي لأولي يفسل  
رأيتها تزي لانه يلزمه  
اسم الراي وقال والذين  
يرمون أزواجهم فكان  
الزوج راما قال رأيت  
أو علمت بغير رؤية وقد  
يكون الاستبراء وتلد  
منه فلا معنى له ما كان  
القراش قائما قال ولو  
زنت بعد القذف أو  
وطئت وطأ حراما فلا  
حد عليه ولا لعان الا أن  
يسق ولدا فيلتن لان  
زناها دليل على صدقه  
(قال المزني) رحمه الله

المسلمون عليه في يدي من أخذه كان عليهم رد ذلك كله بلا قيمة قبل القسم وبعده لا يختلف ذلك والدلالة عليه من الكتاب وكذلك دلت السنة وكذلك يدل العقل والاجماع في موضع وان تفرق في آخر لأن الله عز وجل أورد المسلمين أموالهم وديارهم فجعلها غنما لهم وخولا لأعزاز أهل دينه وأدلال من حاربهم سوى أهل دينه ولا يجوز أن يكون المسلمون إذا قدروا على أهل الحرب يتحولونهم وتحوّلوا أموالهم ثم يكون أهل الحرب يحوزون على الإسلام شيئا فيكون لهم أن يتحولوا أبداً فإن قال قائل فإين السنة التي دلت على ما ذكرت قيل أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الهيثم عن عمران بن حصين أن المشركين أسروا امرأتهم من الانصار وأحرزوا ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فأنفلتت الانصارية من الاسار فركبت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فحبست عليها فأرادت نحرها حين وردت المدينة وقالت اني نذرت لن أنجاني الله عليها لأنحرنها فنعوها حتى يذكر وذلك النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ومعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذري في معصية ولا في مال إلا عاك ابن آدم وأخذ ناقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلو كانت المشركون إذا أحرزوا شيئا كان لهم لأنني أن تكون الناقة إلا الانصارية كلها لأنها أحرزتها عن المشركين أو يكون لها أربعة أنجاسها وتكون مخوفة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ير لها منها شيئا وكان يراها على أصل ملكة ولا أعلم أحد يخالف في أن المشركين إذا أحرزوا عبد الرجل أو ماله فادركه قد أوجب المسلمون عليه قبل المقاسم أن يكون له بلا قيمة ثم اختلفوا بعد ما يقع في المقاسم فقال منهم قائل مثل ما قلت هو أحق به وعلى الامام أن يعرض من صار في سهمه مثل قيمته من خمس الخمس وهو سهم النبي صلى الله عليه وسلم وهذا القول يوافق الكتاب والسنة والاجماع ثم قال غيرنا يكون إذا وقع في المقاسم أحق به إن شاء بالقيمة وقال غيرهم لا سبيل اليها إذا وقع في المقاسم واجاءهم على أنه لملكه بعد أحرز العدو له وأحرز المسلمين عن العدو له حجة عليهم في أنه هكذا ينبغي أن يكون بعد القسم وإذا كانوا أحرزوا مسلمون متأولين أو غير متأولين فقد راعوا عليه بأى وجه ما كان ردوه على صاحبه كان المشركون (٢) أن لا يكون لهم عليهم سبيل أولى بهم وما يعدو الحديث لو كان ثابتاً أن يكون من أسلم على شيء فهو له فيكون عاما فيكون مال المسلم والمشرک سواء إذا أحرز العدو فن قال هذا لزمه أن يقول لو أسلوا على حرم مسلم كان لهم أن يسترقوه أو يكونوا خاصا فيكون كما قلنا بالدلائل التي وصفنا ولو كان أحرز المشركين لكان أحرزوا من أموال المسلمين يصير ذلك ملكا لهم لو أسلوا عليه ما حازا إذا ما أحرز المسلمون ما أحرز المشركون أن يأخذ ماله من المسلمين بقيمة ولا بغير قيمة قبل القسم ولا بعده وكما لا يجوز فيما سوى ذلك من أموالهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله بن أبي وفسر له عارفاً حرز المشركون ثم أحرز عليهم المسلمون فردا عليه بلا قيمة فلو أحرز المشركون امرأة رجل أو أم ولده أو مديرة أو جارية غير مديرة فلم يصل إلى أخذها وصل إلى وطنها لم يحرم عليه أن يبطأ واحدة منهم لأنهن على أصل ملكة والاختيار له أن لا يبطأ منهن واحدة خوف الولدان فيسترق وكرهية أن يشرك في بضعها غيره

كيف يكون دليلا على صدقه والوقت الذي رماها فيه كانت في الحكم غير زانية وأصل قوله اعما يتطرق في حال (١) من تكلم بالرى وهو في ذلك في حكم من لم يزن قط قال ولولا عنها ثم قذفها فلا حلالها كما لو حللها ثم قذفها لم يحد ثابته وينهى فان عاذ عزز ولو قذفها برجل بعينه وطلب الحد فان التعن فلا حلاله اذا بطل الحد لها بل له وإن لم يلتن حدلها ولا يهما

(١) لعله في حال من تكلم فيه بالرى أوفى حال التكلم بالرى تأمل

(المسلم يدخل دار الحرب فيجد امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل رجل مسلم دار الحرب بأمان فوجد امرأته أو امرأة غيره أو ماله أو ماله غيره من المسلمين أو أهل الذمة مما غصبه المشركون كان له أن يخرج به من قبل أنه ليس بملك للعدو ولو أسلوا عليه لم يكن لهم فليس بخيانة كما لو قدر على مسلم غصب شيئا فأخذه بلا علم المسلم فأداه إلى صاحبه لم يكن خان إنما الخيانة أخذ ما لا يحل له أخذه ولكنه لو قدر على شيء من أموالهم لم يحل له أن يأخذ منه شيئا أو أكثر لأنه إذا كان منهم في أمان فهم منه في مثله ولأنه لا يحل له في أمانهم إلا ما يحل له من أموال المسلمين وأهل الذمة لأن المال ممنوع بوجوده وألها اسلام صاحبه والثاني مال من له ذمة والثالث مال من له أمان إلى مدة أماته وهو كهل الذمة فيما يمنع من ماله إلى تلك المدة

(الذمة تسلم تحت الذمي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلمت الذمة تحت الذمي حاملا بقيت لها النفقة حتى تضع جلفها فإن أرضعته فلفها أجر الرضاع وهي كالمبتوتة المسلمة الحامل أو أولى بالنفقة منها وإذا كان بين المشركي ولد فأبى الأبوين أسلم فكل من لم يبلغ من الولد تبع للمسلم يصلي عليه إذا مات ويورث من المسلم وورثه المسلم وإن كان الأبوان مملوكين لم يشرك فأسلم أحدهما تبع المسلم الولدان الذين لم يبلغوا لأن حكمهم حكم الاسلام لا يجوز عندي الا هذا القول ما كان الاولاد صغارا وكانوا تابعيهم لم يشرك دين الاسلام وغيره (١) في دين الاسلام أولى به أو قول ثان منهم إذا ولدوا على الشرك كانوا عليه حتى يعربوا عن أنفسهم فلو أسلم أبوه لم يكن حكم واحد منهم حكم مسلم ولست أقول هذا ولا أعلم أحدا يقول به من أهل العلم فأما أن يقال الولد للأب فأين حظ الام منه ولاتباع الام دون الأب كما تبعها في العتق والرق كان أولى أن يغلب اليه من أن يقال هو للأب وإن كان الدين ليس من معنى الرق ولكنه من المعنى الذي وصف من أن الاسلام إذا شارك غيره في الدين والملك كان الاسلام أولى والله تعالى أعلم

(باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في النصرانية تكون عند النصراني فسلم بعد ما يدخل بها المهر فإن كانت قبضته والا أخذته بعد اسلامها أسلم أولم يسلم فإن لم يكن دخل بها حتى أسلمت قبضت منه مهرا أو لم يقبضه فبواء ولا بعد وأن يكون لها نصف المهر لأنه لو أسلم كان أحق بها ولا يكون لها شيء لأن فسخ النكاح حاء من قبلها فإذا كان هذا فعلها رد شيء أن كانت أخذته كما لو أخذت منه شأ عوضا من شيء كالتن للسلعة ففانت السلعة كان عليها رد الثمن فأما ما أخذت ولا تأخذ شيئا لم تكن أخذت فلا يشبه هذا من العلم شيئا والله سبحانه وتعالى أعلم

(النصرانية تحت المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النصرانية عند المسلم فظهرت من الخيضة جبرت على الفسل منها فإن امتنعت أدبت حتى تفعل لأنها تمنع الجماع في الوقت الذي يحل له وقد قال الله عز وجل ولا تقربوهن حتى يظهرن فرغم بعض أهل التفسير أنه حتى يظهرن من الحيض قال الله تعالى فإذا تطهرن يعني بالماء فأتوهن من حيث أمركم الله فلما كان ممنوعا من أن يأتي زوجته إلا أن تطهر من الحيضة وتطهر بالماء فيجتمع فيه المعنيان كان بينا أن نجبر النصرانية على الفسل من الحيضة لئلا يمنع الجماع فأما الفسل من الخيانة فهو مباح له أن يجامعها جنبا فتؤمر به كما تؤمر بالفسل من الوسخ والدنسان وما غير ذلك ولا يبين أن أن يضرب عليه أو امتنعت منه لأنه غسل تطيف لها

(نكاح نساء أهل الكتاب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحل الله تعالى أن يزوج نساء أهل الكتاب من المؤمنين واستثنى في إماء المؤمنين أن يزوجهن من جميع نكاحهن أن لا يحدط ولا لحره وإن يخاف العنت في تركه نكاحهن فرغمنا أنه لا يحل نكاح أمة مسلمة حتى يجمع نكاحها الشرطين اللذين أباح الله نكاحها بهما وذلك أن أصل ما نذهب اليه إذا كان الشيء مباحا بشرط أن يباح به فلا يباح إذا لم يكن الشرط كما قلنا في الميتة تباح للأضطر ولا تباح لغيره وفي المسح على الخفين يباح لمن لبسهما كامل الطهارة ما لم يحدث ولا يباح لغيره وفي صلاة الخوف يباح للتأفف أن يخالف بها الصلوات من غير الخوف ولا تباح لغيره وقال الله تبارك وتعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن فأطلق التصريم تحريمها بامر وقع عليه اسم الشرك قال والمحصنات من الذين أتوا الكتاب من قبلكم والمحصنات منهن الحررات فأطلقنا من استثنى الله أحلاله وهن الحررات من أهل الكتاب والحررات غير الإماء (٢) كما قلنا لا يحل نكاح مشركة غير كتابية وقال غيرنا كذلك كان يلزمه أن يقول وغيره حتى يجمع فيها أن تكون حرة كتابية فإذا كان نكاح إماء المؤمنين ممنوعا للبشرط كان فيه الدلالة على

(١) لعله في ذي دين وقوله ما لم يحدث لعل المراد به الخيانة تأمل (٢) لعله فقلنا لا يحل الإماء كما قلنا الخ وبذلك فالعبارة هكذا في نسخة ولا يخفى ما فيها فتأمل

طلب لانه قذف  
واحد فحكمه حكم الحد  
الواحد إذا كان لعان  
واحد أو وحد واحد وقد  
رحى الجملاني أمراته  
برجل سماء وهو ابن  
السهماء رجل مسلم  
فلا عن بينهما ولم يحده  
له ولو قد فيها غير الزوج  
حد لانه لو كانت حين  
لزمها الحكم بالفرقة  
ونقي الولد زانية حدث  
ولزمها اسم الزنا ولكن  
حكم الله تعالى ثم حكم  
رسوله صلى الله عليه  
وسلم فيها هكذا ولو  
شهد عليه أنه قذفها  
حبس حتى يعدلوا ولا  
يكفل رجل في حد ولا  
لعان ولا يحبس بواحد  
(قال المزني) رحمه الله

أنه لا يجوز نكاح غير إمام المؤمنين مع الدلالة الأولى فأما أهل الكتاب محرمان من الوجهين في دلاله القرآن والله تعالى أعلم

(أيلاء النصراني وظهاره) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا آلى النصراني من امرأته فحما كما ينال بعد الأربعة أشهر حكمنا عليه حكمنا على المسلم في أن يني ما أو يطلق وأنمره إذا طأ بالكفارة ولا نجبره عليها لأنه لا يسقط عنه بالنسك من حقي الله تعالى شيء وإن كان غير مقبول منه حتى يؤمن فإذا طاهر من امرأته فرافعته ورضيا بالحكم فليس في الظهار طلاق فحكم عليه وأغافيه كفارة فقرأه بها ولا نجبره عليها كما قلنا في عين الإيلاء

(في النصراني يقذف امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف النصراني امرأته فرافعته ورضيا بالحكم لا عنا بينهما فقرأنا ونفينا الولد كما صنع بالمسلم ولو فعل وقرأ فإني أن يلعن عزوناه ولم نخد له لأنه ليس على من قذف نصرانية حد وأقر رعاها معه لا نالتفرق بينهما إلا بالتعانه

(فمن يقع على جارية من المغنم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وقع الرجل من المسلمين قد شهد الحرب على جارية من الرقيق قبل أن يقسم فإن لم يحمل أخذ منه عقرها وردت إلى المغنم فإن كان من أهل الجهالة انتهى وإن كان من أهل العلم عزروا لخدمته قبل الشبهة في أنه ملك مناشيا وإن أحصى المغنم فعرف قدر ملكه منها مع جماعة أهل المغنم وقع عنه من المهر بحصته وإن جلت فمكذبا وتقوم عليه وتكون أم ولده وإذا كان الزنا بعينه فلا مهر فيه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن مهر البقي والبقي هي التي تمكن من نفسها فتكون والذي زنى بها زانين محددين فإذا كانت مغسوبة فهي غير زانية محدودة فلها المهر وعلى الزاني بها الحد

(المسلمون يوجفون على العدو فيصيون سبيهم قرابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوجف المسلمون على العدو فكان فيهم ولد للمسلم مملوك للعدو أو صكان فيهم والد للمسلم لم يزل من أهل الحرب وقسدها بانه الحرب فصار له الخط في أبيه وأبائه منهم لم يعتق واحد منهم عليه حتى يقسموا فإذا صار أحدهما أو كلاهما في خطه عتق وإن لم يكن لم يعتق فإن قال قائل فأنت تقول إذا مملكت أباه أو ولده عتق عليه فأعنا أقول ذلك إذا اجتلب هو في ملكه بأن يشتره أو ياتيه أو يزعم أنه وهبه أو أوصى له به لم يعتقه عليه حتى يقبله وكان له رد الهبة والوصية فهو وإذا أوجف عليه فله ترك حقه من الغنمية ولا يعتق حتى يصير في ملكه بقسم أو شراء ولا يشبه هذا الجارية يطوها وله فيها حق من قبل أن تدرأ الحد بالشبهة ولا تثبت الملك بالشبهة والله تعالى أعلم

(المرأة تسبي مع زوجها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في نساء أهل الحرب من أهل الأوثان حكيين فأما أحدهما فاللأثيين فاستؤمن بهن الحزبية فقسمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ونهى من صرن إليه أن يطأ حائلا حتى تحيض أو حامل حتى تضع وذلك في سبي أو طاس ودل ذلك على أن بالسبا نفسه انقطاع العصمة بين الزوجين وذلك أنه لا يأمر بوطء ذات زوج بعد حضيضه إلا وذلك قطع العصمة وقد كرا بن مسعود رضي الله تعالى عنه أن قول الله عز وجل والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ذوات الأزواج اللاتي ملكنكموهن بالسبي ولم يكن استيماؤهن بعد الحربية بأكثر من قطع العصمة بينهن وبين أزواجهن وسواء أسرن مع أزواجهن أو قبل أزواجهن أو بعدوا وكن في دار الإسلام أو دار الحرب لا تقطع العصمة إلا ما كان بالسبا الذي كن به مستأمنات بعد الحربية وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجالا من هوازن فاعلنا سأل عن أزواج المسيبات أسبوا معهن أو قبلهن أو بعدهن

هذا دليل على إثباته كفاية الوجه في غير الحد ولو قال زنى فرجك أو بك أو رجلك فهو قذف وكل ما قاله وكان يشبه القذف إذا احتمل فيه لم يكن قذفا وقد أخرج جيل من فزاراة النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن امرأتى ولدت غلاما أسود فلم يجعله صلى الله عليه وسلم قذفا وقال الله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء فكان خلافا للتصريح ولا يكون اللعان إلا عند سلطان أو عدول يعينهم السلطان

أول يسبوا ولو كان في أزواجهن معنى لسأل عنهن إن شاء الله تعالى فأما قول من قال خلاهن النبي صلى الله عليه وسلم فرجعن إلى أزواجهن وإن كان المشركون استحلوا شيئا من نساءهم فلا حجة بالمشرك وإن كانوا أسلوا فلا يجوز أن يكن يرجعن إلى أزواجهن إلا بشكاح جديد من أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أباحهن لما لکنهن وهو لا يبيحهن والشكاح ثابت عليهن ولا يبيحهن إلا بعد انقطاع الشكاح وإذا انقطع الشكاح فلا بد من تجديد الشكاح والله تعالى أعلم

### (المرأة تسلم قبل زوجهما والزوج قبل المرأة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اللائي أسلمن ولم يسلمن قبل أزواجهن وبعدهم سنة واحدة وذلك أن أبا سفيان وحكيم بن خزام أسلموا بغير الظهران والنبي صلى الله عليه وسلم ظاهر عليه ومكة دار كفر وجهما أوجع أبو سفيان أمام النبي صلى الله عليه وسلم مسلما وهندا بعتة مشركة فأخذت لحيمته وقالت قتلتوا هذا الشيخ الضال وأقامت على الشرك حتى أسلمت بعد الفتيان بأمر فأقرها رسول الله صلى الله عليه وسلم على الشكاح وذلك أن عدته لم تنقض وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان بن أمية وامرأة عكرمة بن أبي جهل وأقامتا معكم مسلمتين في دار الاسلام وهرب زواجهما مشركين ناحية اليمن إلى دار للمشرك ثم رجعا فأسلم عكرمة بن أبي جهل ولم يسلم صفوان حتى شهد خنينا كافرا ثم أسلم فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على نكاحهما وذلك أن عدتهما لم تنقض وفي هذا حجة على من فرق بين المرأة تسلم قبل الرجل والرجل يسلم قبل المرأة وقد فرق بينهما بعض أهل ناحيتنا فرغم في المرأة تسلم قبل الرجل مازعنا وزعم في الرجل يسلم قبل المرأة خلاف مازعنا وأنها تبين منه إلا أن يتقارب اسلامه وهذا خلاف القرآن والسنة والعقل والقياس ولو جاز أن يفرق بينهما لكان ينبغي أن يقول في المرأة تسلم قبل الرجل قد انقطعت العصمة بينهما لان المسلمة لا تحل لمشرك بحال والمرأة المشركة قد تحل للمسلم بحال وهي أن تكون كتابية فشد في الذي ينبغي أن يهون فيه وهو في الذي ينبغي أن يشدد فيه لو كان ينبغي أن يفرق بينهما فإن قال رجل ما السنة التي تدل على ما قلت دون ما قال فإوصفتنا قبل هذا وإن قال فما الكتاب قبل قال الله عز وجل فلا ترجعوهن إلى الكفار لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن فلا يجوز في هذه الآية إلا أن يكون اختلاف الدين يقطع العصمة ساعة اختلافاً ويكون يقطع العصمة بينهما اختلاف الدينين والثبوت على الاختلاف إلى المدة والمدة لا يجوز إلا بشكاح الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفتنا وجمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المسلمة قبل زوجهما والمسلم قبل امرأته فحكم فيهما حكما واحدا فكيف جاز أن يفرق بينهما وجمع الله عز وجل بينهما فقال لهن حل لهن ولا هم يحلون لهن وإن قال قائل فأتنا ذهبنا إلى قول الله عز وجل ولا تمشكوا بعصم الكوافر فهي كالأية قبلها لا تعد وأن يكون الزوج ساعة يسلم قبل امرأته تنقطع العصمة بينهما لأنه مسلم وهي كافرة ولا تكون العصمة تنقطع بينهما إلا إلى مدة فقد دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على المدة وقول من حكينا قوله لا قطع للعصمة بينهما إلا بالاسلام حين كان متأول فكان وإن خالف قوله السنة فقد ذهب إلى ما تأول ولا جعل لهما المدة التي دلت عليها السنة بل خرج من القولين وأحدث مدة لا يعرفها آدمي في الأرض فقال إذا تقارب فأنابا جازله أن يقول إذا تقارب قال إنسان التقارب بقدر النفس أو قدر الساعة أو قدر بعض اليوم وقد ر السنة لأن هذا كله قريب وإنما يحمد مثل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما أن يحذف هذا بالرى والغفلة فهذا لا يجوز مع الرأى والبقطة والله تعالى أعلم

(الحربي يخرج إلى دار الاسلام) (قال الشافعي) وإذا أسلم الزوج قبل المرأة والمرأة

(باب في الشهادة في اللعان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا جاء الزوج وثلاثة يشهدون على امرأته معايلنا لاعتن الزوج فإن لم ياتعن حد لا حكم الزوج غير حكم الشهود لان الشهود لا يلاعنون ويكونون

في دار الحرب ونخرج الى دار الاسلام لم ينكح أختها حتى يتقضى عتده امرأته ولم تسلم فتين منه فله نكاح أختها وأربع سواها

(من قوتل من العرب والعجم ومن يجرى عليه الرق) (قال الشافعي) وإذا قوتل أهل الحرب من العجم جرى السبا على ذرارهم ونسائهم ورجالهم لا اختلاف في ذلك وإذا قوتلوا وهم من العرب فقد سبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بن المصطلق وهو ابن وقيل من العرب وأجرى عليهم الرق حتى من عليهم بعد فأختلف أهل العلم بالمغازي فزعم بعضهم أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أطلق سبي هوازن قال لو كان تاما على أحد من العرب سبي لزم على هؤلاء ولكنه إيسار ونداء فن أثبت هذا الحديث زعم أن الرق لا يجرى على عربي بحال وهذا قول الرهري وسعيد بن المسيب والشعبي ويرى عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن يحيى بن يحيى الغساني عن عمر بن عبدالعزيز قال وأخبرنا سفيان عن الشعبي أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لا يسترق عربي « قال الربيع » قال الشافعي ولولا أنا لثأمت بالثقي لنمتنا أن يكون هذا هكذا (قال الشافعي) أخبرنا ابن أبي ذئب عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال في المولى ينكح الأمة يسترق ولده وفي العربي ينكحها لا يسترق ولده وعليه قيمته « قال الربيع » رأى الشافعي أن يأخذ منهم الجزية وولدهم رقيق من دان دين أهل الكتاب قبل زول الفرقان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لم يثبت هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ذهب إلى أن العرب والعجم سواء وأنه يجرى عليهم الرق حيث جرى على العجم والله تعالى أعلم (قال الشافعي) في الحر يخرج إلى دار الاسلام مستأنا وأمر أنه في دار الحرب على دينه لا تنقطع بينهما العصمة إنما تنقطع بينهما العصمة باختلاف الدين فاما والدين واحد فلا تنقطع بينهما العصمة أرايت لو أن مسلما أسر وأمر أنه أو دخل دار الحرب مستأنا وأمر أنه أو أسلم هو وأمر أنه في دار الحرب فقد رجع على الخروج ولم تقدر امرأته أن تنقطع العصمة بينهما على دين واحد لا تنقطع العصمة الاختلاف الدين (قال الشافعي) أي الزوجين أسلم فانقضت العتدة قبل أن يسلم الآخر منهما فقد انقطعت العصمة بينهما وهو فسخ بغير طلاق وإذا طلق النصراني الذي أمر أنه النصرانية ثلاثا أسلم فارق بينهما ولم يحل له حتى تنكح زوجا غيره وكذلك لو كان حربيا من قبل أنا إذا أثبتناه عقد النكاح ففعلنا حكمه فيه حكم المسلم لربنا أن نجعل حكمه حكم المسلم فيما يفسخ عقد النكاح وفسخ عقد النكاح التحريم بالطلاق

(المسلم يطلق النصرانية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق المسلم امرأته النصرانية ثلاثا فنكحها نصراني أو عبد فأصابعها حلت له إذا طلقها زوجا وانقضت عتدتها لأن كل واحد من هذين زوج وانما قال الله عز وجل حتى تنكح زوجا غيره فقد نكحت زوجا غيره وإذا جاز لنا أن نزعم أن النصراني ينكح النصرانية فيحصنها حتى زوجها لوزن لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم زعم يهوديين زنيا فقد زعمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل نكاحه يحصنها فكيف يذهب علينا أن يكون لا يحلها وهو يحصنها

(وطء المجوسية إذا سببت) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبب المجوسي وأهل الاوثان لم توطأ منهن امرأة بالغ حتى تسلم وإن سبى منهن صبيات فن كان منهن مع أحد أبويه ولم يسلم فلا توطأ لأن دينها دين أبيها وأمها وان أسلم أحد أبويها وهي صبية وطئت فاذنابت منفردة ليست مع أحد أبويها وطئت لانا نحكم لها بحكم الاسلام ونخيرها على ما لم تكن بالغامشركة أو صغيرة مع أحد أبويها مشركا فإذا حكمنا لهم بحكم الاسلام لم يكن التحريم فرجها معنى

(ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم) (قال الشافعي) من دان دين اليهود والنصارى

عندما كثر العلماء قذفة يجذون إذا لم يتوا أربعة وإذا زعم بأنها قد وترته في نفسه أعظم من أن تأخذ كثير ماله أو تشتم عرضه أو تناله بشديد من الضرب بما يسبق عليه من العار في نفسه برزها تحته وعلى ولده فلا عداوة نصير اليهما

قوله وإذا زعم بأنها الح عبارة الأم وإذا زعم الزوج أنه رآها ترفي فين أنها وترته الخ وهي واضحة فتأمل كتبه

مصححه

من الصابئين والسامرة أكانت ذبيحته وحل نسائه وقدرى عن عمر أنه كتب اليه فيهم أوفى أحدهم فكتب  
عنه ما قلنا فإذا كانوا يعرفون باليهودية أو النصرانية فقد علموا أن النصارى فرق فلا يجوز إذا جعلت النصرانية  
بينهم أن نزعهم أن ذبيحتهم تحل ذبيحته ونسائه وبعضهم يحرم الانجيز يلزم مثله ولم نعلم في هذا خبراً من جمعه  
اليهودية والنصرانية في حكمه حكم واحد وقال لا تؤثر كل ذبيحة المجوسى وان سمي الله عليها

(الرجل توتر جارية أو تعصب) (قال الشافعى) وإذا اغتصمت جارية الرجل أم ولد  
كانت أو غير أم ولد وأحرزها المشركون أو غيرهم فصارت اليه لم يكن عليه استبراء في شيء من هذه الحالات  
لأنهم تملك عليه كما لا يكون عليه استبراء لو غابت عنه فلم يدركها فحرت أو حررها والاختيار له في هذا كله أن  
لا يفرها حتى يستبرئها (قال الشافعى) وإذا اشترى الرجل جارية من المغنم أو وقعت في سهمه أو من سوق  
المسلمين لم يقبلها ولم يباشرها ولم يملكها بشئ حتى يستبرئها

(الرجل يشتري الجارية وهي حائض) (قال الشافعى) وإذا ملك الرجل جارية بشراء أو غيره  
وهي في أول حيضها أو وسطها أو آخرها لم تكن هذه الحيضة استبراء كما لا تكون من العدة في قوس من قال  
العدة الحيض والاقول من قال العدة الطهر وعليه أن يستبرئها بحيضة أمها طاهر ويحرمها حيضة واحدة  
وإذا ارتابت المستبرأة لم توطأ حتى تذهب الريبة ولا وقت ذلك إلا ذهاب الريبة وإن كانت مستبرأة لم ترد  
بهذا وأربها النساء فإن قلن هذا أجل أو دأبردت

(عدة الأمة التي لا تحيض) (قال الشافعى) اختلف الناس في استبراء الأمة التي لا تحيض  
من صغير أو كبير فقال بعضهم شهر قياساً على الحيضة وقال بعضهم شهر ونصف وليس لهذا وجه وهو أمان  
يكون شهراً وأما أن يكون مذهب إليه بعض أصحابنا من ثلاثة أشهر (قال الشافعى) استبراء الأمة شهر إذا  
كانت ممن لا تحيض قياساً على حيضة لأن الله عز وجل أقام ثلاثة أشهر مقام ثلاثة قروء فلكل حيضة شهر  
الآن أن يكون مضى فيه أثر بخلافه ثبت مثله فالأثر أولى أن يتبع

(من ملك الاختين فأراد وطأهما) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل الاختين  
بأى وجه ما كان فله أن يوطأ أيهما شاء وإذا وطئ أحدهما لم يجز له وطء الأخرى حتى يحرم عليه فرج الذى وطئ  
بأى وجه ما جرم من نكاح أو عتاقة أو كتابة فإذا كان ذلك فوطئ الأخرى ثم عجزت المكتوبة أو وطلقت ثبت  
على وطء الذى وطئ بعده ولم يكن له أن يوطأ العاجزة ولا المطلقة فتكون في هذه الحال وأختها في الحالة الأولى

(وطء الأم بعد البنت من ملك البين) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولا يحل وطء الأم بعد  
البنت ولا البنت بعد الأم من ملك البين ولا يحل وطء الملوكة بشئ لا يحل من وطء الحر أو مثله إلا أنهن  
يخالفن الحر أو اثنين فيكون للرجل أن يملك الأم وولدها ولا يكون له أن ينكح الأم وابنتها ويجمع بين  
الاختين من الملك ولا يجمع بينهما من النكاح ويطأ من الولد ما شاء بالملك في وقت واحد ولا يكون له أن  
يجمع بين أكثر من أربع بالنكاح

(التفريق بين ذوى المحارم) (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وإذا ملك الرجل أهل البيت  
لم يفرق بين الأم وولدها حتى يبلغ الولد سبعاً أو ثمان سنين فإذا بلغ ذلك حاز أن يفرق بينهما فان قال قائل فمن  
أين وقت سبعاً أو ثمان سنين قيل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه خير غلامين أبويه وعن عمر رضى  
الله عنه والغلام غير بالغ عندنا وعن علي رضى الله تعالى عنه أنه خير غلامين أمه وعمه وكان في الحديث  
عن علي رضى الله تعالى عنه والغلام ابن سبع أو ثمان سنين ثم نظر إلى أخيه أصغر منه فقال وهذا لو بلغ مبلغ  
هذا خيرناه فقلنا هذا أحد الاستثناء الغلام والحارية وأنه أول مدة يكون لهما في أنفسهما قول وكذلك

فيما بينهما وبينه نكاح  
تبلغ هذا ونحن لا نجيز  
شهادة عدو على عدوه  
ولو قذفها وانتفى من  
جلها بقاء بأربعة فشهدوا  
أنها زنت لم يلاعن حتى  
تلد فيلتن إذا أراد نفي  
الولد فإن لم يلتن لحقه  
الولد ولم تحدد حتى  
تضع ثم تحدد قال ولو

ولدا ولد من كانوا فاما الأخوان فيسرق بينهما فان قال قائل فكيف فرقتهم بين الأخوين ولم تقر قوانين الولد وأمه قبل السنة في الام ووادها ووجدت حال الولد من الولد مخالفا لما لاخ من أخيه ووجدت في أخيه الولد على نفقة الولد والوالد على نفقة الولد في الحين الذي لا غنى لواحد منهما عن صاحبه ولم أجدني أجبر الاخ على نفقة أخيه

(الذي يشتري العبد المسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشتري الذي عبد مسلما فالشراء جائز وأجبره على بيعه وانما معنى من أن أجعل الشراء فيه باطلا أنه لو أسلم عنده جبرته على بيعه ولو اعتقه أو وهبه لمسلم أو تصدق به عليه أو مات ولا وراثته قبض عنه و جاز فيه العتق في حياته والصدقة والهبة ولا يكون هذا الا ان يكون ملكه ثابتا من المدد وان كنت لا تثبت على الأبد كما ثبت ملك المسلم وإذا كان للذي يملكو كان امرأه ورجل بينهما ولد فأيهما أسلم جبرت السيد على بيع المسلم منهما والولد الصغار لانهم مسلمون باسلام أى الأبوين أسلم

(الحربي يدخل دار الاسلام بأمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان ومعه مملوكة أو مملوك فأسلم أو أسلم أحدهما جبرته على بيعهما أو يبيع المسلم منهما ودفعت اليه ثمنهما وليس له أمان يعطى به أن يملك مسلما وأمان الذي المعاهد أكثر من أمانه وأنا أجبره على بيع من أسلم من مملوكه

(العبد الذي يكون بين المسلم والذي فيسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد الكافر بين مسلم وذى وأسلم جبرت الكافر على بيع نصيبه فيه وجبرته على بيع كله أكثر من جبرته على بيع نصيبه وإذا حضر المسلمون المشركين فاستأمن رجل من المشركين لجماعة بأعيانهم كان لهم الامان ولم يكن الامان لغيرهم وكذلك لو استأمن لعدد كان الامان لأولئك العدد وليس لغيرهم وهكذا ان قال تؤمن بى مائة رجل وأخلى بينك وبين البقية كان الامان في المائة الرجل اليه في سبي فهو آمن (١) ومن لم يستن فليس بأمن وهكذا ان قال تؤمن بى أشل الحصن على أن أذفع اليك مائة منهم فلا بأس والمائة رقيق كانوا من حريمهم أو رقيقهم من قبل أنى إذا قدرت عليهم كانوا جعرا رقيقا فلما كتب قادر على بعضهم كانوا رقيقا وكان من أمنت غير رقيق وليس هذا بنقض العهد ولا رجوع في صلح انما هذا صلح على شرط فمن أدخله المستأمن في الامان فهو داخل فيه ومن أخرجه منه ممن لم أعطه الامان فهو خارج منه حكمه حكم مشرك يخرجى عليه الرق إذا قدر عليه

(الأسير يؤخذ عليه العهد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسر المسلم فأحلفه المشركون أن يثبت في بلادهم ولا يخرج منها على أن يتخلوه حتى قدر على الخروج منها فلا يخرج لان يمينه يمين مكره ولا سبيل لهم على حبسه وليس نظام لهم بخروج وجه من أيديهم ولعله ليس بواسع أن يقيم معهم إذا قدر على التنهي عنهم ولكنه ليس له أن يقتلهم في أموالهم وأنفسهم لانهم إذا آمنوه فهم في أمان منه ولا تعرف شيأ روى خلاف هذا ولو كان أعطاهم اليمين وهو مطلق لم يكن له الخروج إذا كان غير مكره الا بان يلزمه الخنث وكان له أن يخرج ويثبت لأنه حلف غير مكره وانما ألغينا عنه الخنث في المسئلة الاولى لانه كان مكرها

(الأسير يأمنه العدو على أموالهم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسر العدو والرجل من المسلمين فخلوا سبيله وأمنوه وولود ضاعهم أو لم يؤروه فأمانهم يابأمان لهم منه وليس له أن يقتلهم ولا يؤخذ منهم وأما الهرب بنفسه فله الهرب وان أدرك ليؤخذ فله أن يدافع عن نفسه وان قتل الذي أدركه لان طلبه ليؤخذ احداث من الطالب غير الامان فبقتله ان شاء و يأخذ ماله ما لم يرجع عن طلبه

(١) أى ومن لم يسلم تأمل

جاه بشاهدين على  
أقرارها بالزنا لم يلاعن  
ولم يحد ولا حد عليها  
ولو قذفها وقال كانت  
أمة أو مشركة فعليها  
الينة أنها يوم قذفها  
حرة مسلمة لانها مدعية  
الحد وعليه اليمين ويعزب  
الا أن يثعن ولو كانت  
حرة مسلمة وادعى أنها



(أم ولد النصراني تسلّم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا أسلمت أم ولد النصراني حبلت بـ  
وإنها وأخذت بفتها وأمرت أن تعمل في موضعها ما يعمل مثله الفلانة فانتهى حرّ وإن أسلم حبل بـ

مهنة فاعليه الينة  
 ولوا دى أنه الينة  
 على اقرارها بالانسان  
 الأجل لم أوجه الاوما  
 أو ميم فان جاءها والا  
 حذا ولا عن ولوا غلبه  
 الينة أنه فذنها كيرة  
 وأقام الينة أنه فذنها  
 صغيرة فهذان فذول  
 مفترقان ولوا جمع

وبينها ولا يجوز فيها ما ذهب اليه بعض الناس من أن تعتق ونسب في قبته من قبل أنهما كانا لاسلام  
يعتقها فلا ينبغي أن يكون عليها سعاية وان كان الاسلام لا يعتقها فاسبب عتقها وما سبب سعايتها (قال  
الشافعي) رحمه الله تعالى العتق لو كان من قبل سيدها واعتق منها سها من مائة سهم عتقت كلها ولم يكن  
العتق من قبل سيدها ولا من قبل شريك له فان قال من قبل نفسها فهي لا تقدر على أن تعتق نفسها فان  
قاله منهم قائل وهل ثبت الرق لكافر على مسلم قيل أنت تشبهه قال وأين قلت زعمت أن عبد الكافر إذا أسلم  
فأعتقه الكافر أو باعه أو وهبه أو تصدق به أجزت هذا كله فيه ولو كان الاسلام يزيل ملكه عنه ما جازله  
من هذا شيء وأنت تزعم أن الكافر أن يشتري المؤمن ثم يكون عليه بيعه ويكون لشريكه أن يردده على ملك  
الكافر بالبيع ثم تقول للكافر بيعه فان زعمت أنك تجبره على بيعه قيل فقل هذا في مدبره ومكاتبه فان  
قلت لا قيل فكذلك في أم ولده ليس الاسلام يعتق لها ولا أحد السبيل الي بيعها الماسبق فيها ولا يجوز قول  
من قال أعتقها ولا سعاية عليها من قبل أنه لا يعتق الامتة لم تلداذا أسلمت وهي لنصراني ولا العبد ويقول  
آمره ببيعها والرجل لا يكون عهده البيع عليه الا فيما عاك وهو يجبر العتق والهبة والصدقة وهذا لا يجوز  
الا لملك فان قال لأجدده عاك من أم ولده الا الوطء فقد حرم عليه الوطء فهو عاك الرجل من أم ولده أن  
يأخذها لها وكسبها والخاتبة علمها ويستعملها وتعتق فبصير اليه ما حوت وهذا كله غير وطئها ولو كان اذا حرم  
عليه الفرج عتقت أم الولد كان لزوج مالك أم ولده أو كاتبها ينبغي أن يعتقها علمه من قبل أنه قد حيل بينه  
وبين فرجها وحول بين الرجل وبين الفرج بسبب لا يمنع شيئا غيره وقد قال قائل تسعى في نصف قيمتها كأنه جعل  
نصفها حرا بالولد ونصفها مملوكا إلى أن يموت السيد ولا أعرف للولد حصته من العتق متبعضة (١) ولو كانت  
حرة كلها من قبل أن الولد من السيد وهو لو أعتق السيد منها سها من ألف سهم جعلها حرة كلها فلا أعرف  
لما ذهب اليه وجهها واذا دخل الحرب بعبد أو أمة دار الاسلام مستأمنافا مسلما يجبر على بيعه ما لم يترك  
يخرج بهما

شهودهما على وقت  
واحد فهي متصادمة  
ولا أحد ولا لعان ولو  
شهد عليه شاهدان أنه  
قدفها وقذف امرأته  
لم تجز شهادتهما الا أن  
يعفوا قبل أن يشهدا  
ويرى ما بينهما وبينه  
حسن فيجوزا ولو شهد  
أحدهما أنه قدفها

(الاسير لا تنكح امرأته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسر المسلم فكان في دار  
الحرب فلا تنكح امرأته الا بعد ثبوت وفاته عرف مكانه أو خفي مكانه وكذلك لا يقسم ميراثه  
(ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما صنع الاسير من  
المسلمين في دار الحرب أو دار الاسلام أو المسجون وهو صحيح في ماله غير مكره عليه (٣) فهو جائز من بيع وهبة  
وصدقة وغير ذلك فهو جائز لا ينطل على واحد منهم الا ما ينطل على الصحيح المطلق فان كان مريضاً فهو  
كل مريض في حكمه وهكذا ما صنع الرجل في الحرب عند التقاء الصفين وقبل ذلك ما لم يجرح وهكذا ما صنع  
اذا قدم ليقتل في مائة قتله فيه بدو فيما يجد قاتله السبيل الى تر مثل القتل في القصاص الذي يكون لصاحبه  
عقوه وشل قتل عصيته القاتل الذي قد تتركه وأما اذا قدم ليرجم في الزنا فلا يجوز له في ماله الا الثلث لانه  
لا سبيل الى تركه والحامل يجوز ما صنعت في ماله ما لم يحدث لها مرض مع حملها أو يضر بها الطلق فان  
ذلك مرض يخوف فأما ما قبل ذلك فما صنعت فيه فهو جائز وهكذا الرجل في السفينة في الموضع المخوف  
من العرق وغير المخوف لان النجاة قد تكون في المخوف والهلاك قد يكون في غيره ولا وجه لقول من قال  
يجوز عطية الحامل حتى تستكمل ستة أشهر ثم تكون كالمریض في عطيتها بعد الستة عندى ولا ما تأول من  
قول الله عز وجل حلت جلا خفافا فرت به فلما أثقلت دعوا الله رجها وليس في هذا دلالة على حد  
الانقال متى هو أو هو التاسع أو الثامن أو السابع أو السادس أو الخامس أو الرابع أو الثالث حتى يتبين ومن  
ادعى هذا وقت لم يجز له الا يجبر ولا يجوز أن يكون الانتقال المخوف الا حين تجلس بين القوايل فان قيل  
هي بعد ستة تخالفها قبل ستة فكذلك هي بعد شهر تخالفها قبل الشهر بعد الشهرين وفي كل يوم زادت  
(١) قوله ولو كانت حرة كلها كذا في النسخ أي ولو فرض أن الولد حصته كانت حرة كلها من قبل الخ تأمل

فيه أن يكبر ولدها وتقرب من وضع حملها وليس الاماقلنا وأن يقول رجل الحمل كله مرض ولا يفرق بين أوله وآخره فان قال هذا فهو معروف في الاثقال وغير الاثقال والمرض الثقيل والمرض الخفيف عنده وعند الناس في العطية سواء ولا فرق في الحكم بين المريض المخوف عليه الدنف وبين المريض الخفيف المرض فيما أعطيا ووهبا وقد يقال لهذا ثقيل ولهذا خفيف وما أعلم الحامل بعد الشهر الاول الأثقل وأسوأ حالا وأكثر قبا وامتناعا من الطعام وأشبهه بالمريض منها بعد ستة أشهر وكيف تجوز عطيتها في الوقت الذي هي فيه أقرب من المرض وترد عطيتها في الوقت الذي هي فيه أقرب الى الصحة فان قال هذا وقت يكون فيه الولد تاما لو خرج بخروجه تاما أشبهه سلامة أمه من خروجه لو خرج سقطا والحكم انما هو لا مه ليس له والله أعلم

(الحري يدخل بأمان وله مال في دار الحرب ثم يسلم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي بلادا لاسلام بأمان وخاف في دار الحرب أموالا وودائع في يد مسلم ويدي حربي ويدي وكيل له ثم أسلم فلا سبيل عليه ولا على ماله ولا على ولده الصغار ما كان له عقارا أو غيره وهكذا لو أسلم في بلاد الحرب وخرج الى دار الاسلام لا سبيل على مال مسلم حيث كان أسلم ابتاشه القرطيان ورسول الله صلى الله عليه وسلم بمحاصر بني قريظة فأحرز لهما اسلامهما أنفسهما وأموالهما ورا كانت عقارا أو غيره ولا يجوز أن يكون مال المسلم مغنوما بمجال فاما ولده الكبار وزوجته فكلهم حكم أنفسهم بحري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والسبأ وان سببت امرأته حاملا منه لم يكن الى ارفاق ذي بطنها سبيل من قبل أنه اذا خرج فهو مسلم باسلام أبيه ولا يجري السبأ على مسلم

(الحري يدخل دار الاسلام بأمان فأودع ماله ثم رجع) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان فأودع وباع وترك مالا ثم رجع الى دار الحرب فقتل ماله فدينه وودائعها وما كان له من مال مغنوم عنه لا فرق بين الدين والوديعة وإذا قدم الحربي دار الاسلام بأمان فقات وألأمان لنفسه وماله ولا يجوز أن يؤخذ من ماله شيء وعلى الحاكم أن يردّه الى ورثته حيث كانوا ولا يقبل ان لم تعرف ورثته شهادة أحد غير المسلمين ولا يجوز في هذه الحال ولا في غيرها شهادة أحد خالف دين الاسلام لقول الله تبارك وتعالى ذى عدل منكم وقوله من رضون من الشهداء وهذا مكتوب في كتاب الشهادات

(في الحربي يعتق عبده) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اعتق الحربي عبده في دار الحرب ثم خرجا البناء لم يحدّث له قهر في بلاد الحرب يستعبده به فأراد استعباده ببلاد الاسلام لم يكن له أن يستعبده مسلما كان العبد أو كافرا أو مسلما كان السيد أو كافرا ولو أخذ منه قهرا ببلاد الحرب أو لخرمته ولم يعتقه حتى خرج البناء بأمان كان عبده قال وإن كانت الارض المفتوحة من أهل الشرك بلاد عنوة أو صلح تخلى منه أهله الى المسلمين على شيء أخذوه منهم أمان أو غيره فهي مملوكة كما على النقي والعنينة وان تركها أهلها الذين كانت لهم من أو جف عليها أو غيرها فوقفها السلطان على المسلمين فلا بأس أن يتكاري الرجل منها الارض ليزرعها وعليه ما تكاراهه والعشر كما يكون عليه ما تكاري به أرض السلم والعشر

### (الصلح على الجزية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أعرف أنا النبي صلى الله عليه وسلم صلح أخدا من أهل الجزية على شيء الا ما أحصاه صلح أهل أيلة على ثلثمائة دينار وكان عددهم ثلثمائة رجل وصالح نصرانياتكة بقاله موهب على دينار وصالح نسة البن على دينار دينار وجهه على المحتلمين من أهل البن وأحبب كليل جعله في كل موضع وان لم يعلم الخبير كما حكى خبر ابن ثم صلح أهل نجران على حلل يودونها فدل ملحه إياهم

بالعريسة والآخرة  
فذهبها بالفارسية لم  
يجوز الان كل واحد  
من الكلامين غير الآخر  
ويقبل كتاب القاضي  
بذهبها وتقبل الوكالة  
في تثبيت اليئسة على  
الحدود فإذا أراد  
أن يقيم الحسد أو  
يأخذ اللعان أحضر

على غير الدنانير على أنه يجوز ما صالحوا عليه وصالح عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أهل الشام على أربعة دنانير وروى عنه بعض الكوفيين أنه صالح المومنين منهم على ثمانية وأربعين والوسط على أربعة وعشرين والذي دونه على اثني عشر درهما ولا بأس بما صالح عليه أهل الذمة وإن كان أكثر من هذا إذا كان العقد على شيء مسمى بعينه وإن كان أضعاف هذا وإذا انعقد لهم العقد على شيء مسمى لم يجز عندي أن يراد على أحد منهم فيه بالعبارة ما بلغ وإن صالحوا على ضيقا مع الجزية فلا بأس وكذلك لو صالحوا على مكلة طعام كان ذلك كما صالحون عليه من الذهب والورق ولا تكون الجزية إلا في كل سنة مرة ولو حاصرنا أهل مدينة من أهل الكذب فعرضوا علينا أن يعطونا الجزية لم يكن لنا قتالهم إذا أعطوناها وأن يجري عليهم حكمنا وإن قالوا نعطيكموها ولا يجري علينا حكمكم لم يلزمنا أن نقبلها منهم لأن الله عز وجل قال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فلم أسمع مخالفا في أن الصغار أن يعطوا حكم الإسلام على حكم الشرك ويجري عليهم ولنا أن أخذهم متطوعين وعلى النظر للإسلام وأهله وإن لم يجز عليهم الحكم كما يكون لنا ترك قتالهم ولو عرضوا علينا أن يعطوا الجزية ويجري عليهم الحكم فاختلفنا نحن وهم في الجزية فقلنا لا نقبل إلا كذا وقالوا لا نعطيكم إلا كذا رأيت والله تعالى أعلم أن يلزمنا أن نقبل منهم دينار دينار لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أخذ من نصراني عكة متهورة ومن ذمة اليمن وهم مقهورون ولم يلزمنا أن نأخذ منهم أقل منه والله تعالى أعلم لا لم نجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحدا من الأئمة أخذ منهم أقل منه وثنا عشر درهما في زمان عمر رضي الله تعالى عنه كانت دينار فإن كان أخذها فهي دينار وهي أقل ما أخذوا من ذمة منهم ما لم نعد لهم شيئا مما قدرنا عليه وإن كتب في العقد لهم أن يخفف عن افتقر منهم إلى أن يجد كان ذلك جائزا وإن لم يكن في العقد كان ذلك لازما لهم وألباغون منهم في ذلك سواء الزمن وغير الزمن فإن أعوز أحدهم يجزيه فلهي دين عليه يؤخذ منه متى قدر عليها وإن غاب سنين ثم رجع أخذت منه لتلك السنين إذا كانت غيبته في بلاد الإسلام والحق لا يوضع عن شيخ ولا مقعد ولو حال عليه حول أو أحوال ولم يؤخذ منه ثم أسلم أخذت منه لأنها كانت لازمة في حال شركه فلا يضع الإسلام عنه دينار منه لأنه حتى لجماعة المسلمين وجب عليه ليس للإمام تركه قبله كالم يكن له تركه قبله في حال شركه

(فتح السواد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لست أعرف ما أقول في أرض السواد لا ظنا مقر ونال علم وذلك أي وجدت أصح حديث روى الكوفيون عندهم في السواد ليس فيه بيان ووجدت أحاديث من أحاديثهم تخالفه منها أنهم يقولون السواد صلح ويقولون السواد عتوة ويقولون بعض السواد صلح وبعضه عتوة ويقولون إن جرير بن عبد الله البجلي وهذا ثبت حديث عندهم فيه أخبرنا الثقة عن ابن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله قال كانت بجيلة ربع الناس فقسم لهم ربع السواد فاستغلوا ثلاث أو أربع سنين أنا شككت ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعي فلانة ابنة فلان امرأتهم لم يحضرن في ذكر اسمها فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لولا أني فاسم مسؤول لترككم على ما قسم لكم ولكني أرى أن تردوا على الناس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان في حديثه وعاضني من حتى فيه نفاقا وثمانين ديناراً ولكن في حديثه فقالت فلانة قد شهد أبي القادسية وثبت سهمه ولا أسله حتى تعطيني كذا أو تعطيني كذا فأعطاهما إياه قال وفي هذا الحديث دلالة إذ أعطى جريرا البجلي عوضا من سهمه والمرأى عوضا من سهم أبيها أنه استطالب أنفس الذين أوجفوا عليه فتركوا حقوقهم منه فجعله وفاء للمسلمين وهذا حلل للإمام لو افتتح اليوم أرضا عتوة فأحصى من افتتحها وطأها وانفاسا عن حقوقهم منها أن يجعلها للإمام وفاء عن حقوقهم

المأخوذه الحدود والعنان  
وأما حدود الله سبحانه  
وتعالى فتدبرا بالشبهات

(الوقت في نفي الولد من  
أبيه أن ينفيه ونفي  
ولد الأمة) من كتابي  
إمام قديم وجديد

(قال الشافعي) رحمه  
الله وأذاع الزوج بالولد

منها الأربعة الانحاس ويوفى أهل الخمس حقوقهم إلا أن يدع البالدون منهم حقوقهم فيكون ذلك لهم والحكم في الأرض كالحكم في المال وقد سبى النبي صلى الله عليه وسلم هوازن وقسم الأربعة الانحاس بين المسلمين ثم جاءته وفود هوازن مسلمين فسألوه أن يعين عليهم بأن يعطيهم ما أخذ منهم فخيرهم بين الاموال والسبي فقالوا خيرنا بين أحسابنا وأموالنا ففخنا أحسابنا فترك لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حقه وحق أهل بيته فسمع بذلك المهاجرون فتركوا له حقوقهم فسمع بذلك الأنصار فتركوا له حقوقهم ثم بقي قوم من المهاجرين الآخرين والفتحين فأمرهم على كل عشرة واحد ثم قال اتوني بطيب أنفس من بقي فمن كره فله على كذا وكذا من الأبل إلى وقت كذا فبأخاؤه بطيب أنفسهم إلا الأقرع بن حابس وعتيبة بن بدر فانهما أبا ليعبر هوازن فلم يكرههما رسول الله صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى كانا هاترا كالعبد بأن خدع عتيبة عن حقه وسلم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حق من طاب نفسا عن حقه وهذا أولى الأمور به من الخطاب رضي الله تعالى عنه عند نافي السواد وتوحه ان كانت عنوة فهو كما وصفت نطن عليه دلالة يقين وانما منعنا أن نجعله يقينا بالدلالة أن الحديث الذي فيه تناقض لا ينبغي أن يكون قسيم الإعتدال أمر عمر رضي الله تعالى عنه لكبر قدره ولو نفوت عليه ما أنبى أن يغيب عنه قسمة ثلاث سنين ولو كان القسم ليس لمن قسيم له ما كان لهم منه عوض ولكن كان عليهم أن تؤخذ منهم الغلة والله سبحانه وتعالى أعلم كيف كان ولم أجده فيه حديثا ثابت انما أجدها متناقضة والذي هو أولى بهم عند الذي وصفت فكل بلد قسمة عنوة فأرضها ودارها كدنا نيرها ودارها وهكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في خير وبي قرية فلن أوجب عليها أربعة انحاس والخمس لأهلها من الأرض والدنا نير والدارهم فن طاب نفسا عن حقه فافتر لا لامام حلال نظر المسلمين أن يجعله وقفا على المسلمين تقسم غلته فيهم على أهل الخراج والصدقة وحيث يرى الامام منهم ومن لم يطب عنه نفسا فهو أحق بحقه وأما أرض فقت صلحا على أن أرضها لأهلها ويؤدون عنها خراجا فليس لأحد أخذها من أيدي أهلها وعليهم فيها الخراج وما أخذ من خراجها فهو لأهل التي دون أهل الصدقات لا نفى من مال مشرك وانما فرق بين هذا والمسئلة الأولى أن ذلك وان كان من مشرك فقد ملك المسلمون رقبة الأرض فيه فليس بحرام أن يأخذ صاحب صدقة ولا صاحب في ولا غنى ولا فقير لانه كالصدقة الموقوفة يأخذها من وقفت عليه من غنى وفقير وإذا كانت الأرض صلحا فانها لأهلها ولا بأس أن يأخذها منهم المسلمون بكرام وزرعونها كما استأجر منهم بالهم وبيوتهم وزيقتهم وما يجوز لهم جارتهم منهم وما دفع اليهم أو إلى السلطان بوكالتهم فليس بصغار عليهم انما هو دين عليه يؤديه والحديث الذي يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لا ينبغي أن يؤدى خراجا ولا لمشرك أن يدخل المسجد الحرام انما هو خراج الجزية ولو كان خراج الكرام ما حل له أن يتكلم من مسلم ولا كافر شيئا ولكنه خراج الجزية وخراج الأرض انما هو كراء لا محرم عليه وإذا كان العبد النصراني فاعتقه وهو على النصرانية فعليه الجزية وإذا كان العبد النصراني لمسلم فاعتقه المسلم فعليه الجزية انما يأخذ الجزية بالدين والنصراني من عليه الجزية ولا ينفعه أن يكون مولا مسلما كما لا ينفعه أن يكون أبوه وأمه مسلمين

فأمكنه الحاكم (١) أو من يلقاه له امكانا بنا فترك العنان لم يكن له أن يغيب كما يكون بيع الشقص فيه الشفعة وأن ترك الشفع في تلك المدة لم

(١) أي أول يمكنه أن يلقى الحاكم لكنه أمكن من يلقاه تأمل

( في الذي اذا تجر في غير بلد ) ( قال الشافعي ) رحمه الله تعالى اذا تجر الذي في بلاد الاسلام الى اق من الآفاق في السنة مرارا لم تؤخذ منه الأمرة واحدة كما لا تؤخذ منه الجزية الأمرة واحدة وقد ذكر عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى أنه أمر فيما ظهر من أموالهم وأموال المسلمين أن يؤخذ منهم شيء وقته وأمر أن يكتب لهم براءة الى مثله من الحول ولولا أن عمر أخذ منهم ما أخذنا منهم فهو يشبه أن يكون أخذنا منه منهم على أصل صلح أنهم اذا تجروا أخذ منهم ولم يلفنا أنه أخذ من أحب في سنة مرتين ولا أكثر فلما كانت الجزية في كل سنة مرة كان ينبغي أن يكون هذا عند نافي كل سنة مرة إلا أن يكونوا صولوا عند الفتح على

أكثر من ذلك فيكون لنا أن نأخذ منهم ما صولحو عليه ولسنا نعلم ما صولحو على أكثر ويؤخذ منهم كما أخذ عمر رضي الله تعالى عنه من المسلمين ربع العشر ومن أهل الفقة نصف العشر ومن أهل الحرب العشر ابتاعه على ما أخذ له مخالفه

(نصارى العرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم أ كيد القسائي وكان نصرانياً على بيعاً على الحزبية وصالح نصارى نجران على الحزبية وفيهم عرب وعجم وصالح ذمة اليمن على الحزبية وفيهم عرب وعجم واختلفت الأخبار عن عمر في نصارى العرب من تنوخ وبهره وبني قليب فروى عنه أنه صالحهم على أن تضاعف عليهم الصدقة ولا يكرهوا على غير دينهم ولا يصنعوا أولادهم في النصرانية وعلينا أنه كان يأخذ جزيتهم فما روى أنه قال بعد ما نصارى العرب بأهل كتاب \* أخبرنا إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن دينار عن سعد الفلجعي وأبيه عن جبر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ما نصارى العرب بأهل كتاب وما تحل لنا ذمتهم وما أنا بتار كهم حتى يسلموا وأضرب أعناقهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأرى للإمام أن يأخذ منهم الحزبية لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من النصارى من العرب كما وصفت وأما ذمتهم فلا أحب أكلها خبرا عن عمر وعن علي بن أبي طالب وقد أخذ الحزبية من الجيوس ولانا كل ذمتهم فلو كان من حل لنا أخذ الحزبية منه حل لنا كل ذبعتهم أكلنا ذبعتهم الجيوس ولا ننكر إذا كان في أهل الكتاب حكايا وكان أحد صنفهم يحل ذبعتهم ونسأله والصف الثاني من الجيوس لا تحل لنا ذبعتهم ولا نسأله والحزبية تحل منهم ما عا أن يكون هكذا في نصارى العرب فيصل أخذ الحزبية منهم ولا تحل ذمتهم والذي يروى من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما في إحلال ذمتهم إنما هو من حديث عكرمة أخبرني ابن الدراوردي وابن أبي يحيى عن نورا الديلمي عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن ذمتهم نصارى العرب فقال قولوا لحكائهم وأحلالهم وتلا من يتولهم منكم فانه منهم ولكن صاحبنا سكت عن اسم عكرمة ونورا يلق ابن عباس والله أعلم

تكن الشفعة له ولو جاز أن يعلم بالولد (١) فيكون له نفسه حتى يقر به حاز بعد أن يكون الولد شيئا وهو مختلف مفهوه اختلاف الولد ولو قال قائل يكون له نفسه ثلاثا

### (الصدقة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أبي إسحق الشيباني عن رجل أن عمر رضي الله تعالى عنه صالح نصارى بني قليب على أن لا يصنعوا أبناءهم ولا يكرهوا على غير دينهم وأن تضاعف عليهم الصدقة (قال الشافعي) وهكذا حفظ أهل المغازي وشافوه أحسن من هذا السياق فقالوا إراهم على الحزبية فقالوا نحن عرب ولا تؤدى ما تؤدى الجهم ولكن خذنا كما يأخذ بعضكم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر رضي الله تعالى عنه لا هذا فرض على المسلمين فقالوا فزينا شئت بهذا الاسم لا بلسم الحزبية ففعل قراضى هو وهم على أن ضعف عليهم الصدقة (قال الشافعي) ولا أعلمه فرض على أحسن نصارى العرب ولا يهودها الذين صالحوا الذين صالح بناحية الشام والحزبية إلا هذا الفرض فأرى إذا عقد لهم هذا أن يؤخذ منهم عليه وأرى للإمام في كل دهر أن امتنعوا أن يقتصر عليهم بما قبل منهم فإن قبلوا أخذه وإن امتنعوا جاهدتهم عليه وقد وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية على أهل اليمن ديناراً على كل حال والحال المصلم وكذلك يؤخذ منهم وفيهم عرب وصالح نصارى نجران على كسوة يؤخذ منهم وكذلك يؤخذ منهم وفي هذا لالتان أحدهما أن تؤخذ الحزبية على ما صولحو عليه والآخرى أنه ليس لما صولحو عليه وقت الامتراضوا عليه كأننا ما كان وإذا ضعف عليهم الصدقة فانظر إلى مواشيتهم وأطعمتهم وذهبهم وورقهم وما أصابوا من معدن بلادهم وركلها كل ما أخذت فيهم من مسلم حسنا فلنهم حسين وعشرين ألف منهم عشرين ونصف عشر فلنهم عشرين وربع عشر فلنهم نصف عشر وعدا من الماشية فلنهم ضعف ذلك المعدن ثم هكذا صدقاتهم

(١) أى ويحد عليه كما يؤخذ من عبارة الام في كتاب العنان اه

لا تختلف ولا تؤخذ منهم من أموالهم حتى يكون لأحدهم من الصنف من المال ما لو كان مسلماً وجب فيه الزكاة فإذا كان ذلك ضعف عليهم الزكاة وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وضع الخزينة عن النساء والصغار لانه إذا قال خذ من كل عالم دينار فسدل على أنه وضع عن دون العالم ودل على أنه لا يؤخذ من النساء (١) ولا يؤخذ من نصارى بنى تغلب وغيرهم من معهم من العرب لانه لا يؤخذ ذلك منهم على الصدقة وإنما يؤخذ منهم على الجزية وإن نحى عنهم من اسمهم إلا عنهم من اسمها ولا يكرهون على دين غير دينهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من أكيدر دومة وهو عربي وأخذها من عرب اليمن ونجران وأخذها الخلفاء بعدهم وأخذها منهم على أن لا يأكلوا ذبائحهم لأنهم ليسوا من أهل الكتاب أخبرنا الثقة سفيان أبو عبد الوهاب أوهما عن أيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال قال علي رضي الله تعالى عنه لاتأكلوا ذبائح نصارى بنى تغلب فاتهم لم يتسكروا من نصرايتهم أو من دينهم إلا شرب الخمر « شك الشافعي » قال الشافعي وأما ترك تأكل ذبائحهم على الإسلام وأنضرب أعناقهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من نصارى العرب وأن عثمان وعمر وعلياً قد أقرهم وإن كان عمر قد قال هكذا وكذلك لا يحل لنا كاح نسأهم لأن الله تبارك وتعالى إنما أحل لنا من أهل الكتاب الذين عليهم نزل وجميع ما أخذ من ذي عربي وغيره فسلطه مسلط الفتي قال وما يجز به نصارى العرب وأهل ذمتهم فإن كانوا يهوداً فسواء تضايف عليهم فيه الصدقة وما يجز به نصارى بنى إسرائيل الذين هم أهل الكتاب فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهم أنه أخذ منهم في بعض تجاراتهم العشر وفي بعضها نصف العشر وهذا عندنا من عمر أنه صالحهم عليه كما صالحهم على الجزية المسماة ولست أعرف الذين صالحهم على ذلك من الذين لم يصلحهم فعلى إمام المسلمين أن يفرق الكتاب في الآفاق ويحكي لهم ما صنع عمر فانه لا يدري من صنع به ذلك منهم دون غيره فإن رضوا به أخذ منهم وإن لم يرضوا به جدد بينه وبينهم صلحاً فيه كما يجدد بين ابتداء صلحه من دخل في الجزية اليوم وإن صالحوا على أن يؤدوا في كل سنة مرق من غير بلدانهم فكذلك وإن صالحوا أن نأخذ منهم كلها اختلفوا وإن اختلفوا في السنة مراراً فذلك وكذلك ينبغي لإمام المسلمين أن يجدد بينه وبينهم في الضمافة صلحاً فانه روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه جعل عليهم ضمافة ثلاثة أيام وروي عنه أنه جعل ضمافة يوم وليلة فإذا جدد عليهم الصلح في الضمافة جدد بأمرين أن يضيف الرجل الموسر كذا والوسط كذا ولا يضيف الفقير ولا الصبي ولا المرأة وإن كانا غنيين لانه لا يؤخذ منهم الجزية والضمافة صنف منها وسي أن يطعموهم خبز كذا بأدم كذا ويعلقوا دوابهم من التبن كذا ومن الشعر كذا حتى يعرف الرجل عدد ما عليه إذا نزل به ليس أن ينزل به العساكر فيكلف ضماقتهم ولا يجهلها وهي بحجة به وكذلك يسمي أن ينزلهم من منازلهم الكائنات أو فضول منازلهم أو همأما (قال الشافعي) حينما زرع النصراني من نصارى العرب ضعف عليه الصدقة كما وصفت وحينما زرع النصراني الأسرا إلى لم يكن عليه في زرعته شيء وإنما الحراج كما لا أرض كالأرض كالأرض من رجل فزرعها أدى الكراء والعشر والنصراني من نصارى العرب إذا زرع الحراج ضعف عليه العشر وأخذت سنة الحراج وإذا قدم المستأمن من أرض الحرب فكان على النصرانية أو اليهودية فتكح وزرع فلا حراج عليه ويقال له إن أردت المقام فصالحنا على أن تؤدى الجزية فجزيتهم على ما صالح عليه وإن أخرج وإن غفل عنه سنة أو سنتين فلا حراج عليه ولا يجب عليه الحراج إلا بصلحه ونعمه الزرع إلا أن يؤدى عنه ما صالح عليه وإن غفل حتى يصيرهم لم يؤخذ منهم شيء وإن كان المستأمن وثيقاً لم يترك حتى يقيم في دار الإسلام سنة ولم يؤخذ منه جزية وإن غفل عنه حتى زرع ستاً أو كثر دفع إليه وأخرج وإن كانت الرأفة متأنة فترجعت في بلاد الإسلام ثم أرادت الرجوع (١) قوله ولا يؤخذ من نصارى الروم لأن النبي الخ كذا في النسخ وهي عبارة مضمومة فقصرد

وان كان حاضراً كان  
مذهباً وقدمت الله من  
قضى بعذابه ثلاثاً وان  
النبي صلى الله عليه وسلم  
أذن للهاجر بعد قضاء  
نسكه في مقام ثلاث بركة  
وقال في التقديم ان لم  
يشهد من حضره بذلك في  
يوم أو يومين لم يكن له  
نفيه (قال المزي) لو جاز

الى بلاد الحرب فذلك الى زوجها ان شاء ان يدعها تركها وان شاء ان يجلسها حبسها حاله بسطان الزوج على حبس امرأته لا بغير ذلك ومتى طلقها ومات عنها فلها ان ترجع فان كان لها منه ولد فليس لها ان تخرج أولاده الى دار الحرب لان ذمتهم ذمة أبيهم ولها ان تخرج نفسها واذا أبق العبد الى بلاد العدو ثم ظهر عليهم أو أغار العدو على بلاد الاسلام فسيبوا عبيدا وظهر عليهم المسلمون فافترسوا العبيدا ولم يقتسموا فسادتهم أحق بهم بالقيمة ولا يكون العدو على مسلم شيئا اذا ملك المسلم على المسلم بالغلبة والمسلم الذي هو خول للمسلم اذا قدر عليه أولى أن لا يملك على مسلم ولا يبعدهو المشركون فيما غلبوا عليه أن يكونوا مملوكين لهم كملكهم لأموالهم واذا كان هذا هكذا مملوكوا الجر وأم الولد والمكاتب وما سوى ذلك من الرقيق والأموال ثم لم يكن لسيد واحد من هؤلاء أن يأخذ قبل القيمة بالقيمة ولا بعد القيمة بقية كالا يكون له أن يأخذ سائر أموال العدو أولا يكون مملوكا للعدو مملوكا فيكون كل امرئ على أصل نفسه ومن قال لا يملك العدو الحر ولا المكاتب ولا أم الولد ولا المدبرة وهو مملوك ما سواه فهو يتحكم ثم يزعم أنهم على كون مملوكا محالا فيقول على كونه وان ظهر عليهم المسلمون فأدر كسيدة قبل القسم فهو له بلائى وان كان بعد القسم فهو له ان شاء بالقيمة فهو لاء مملوكه ولا مملوكه فان قال قائل فهل فيما ذكرت جعلت له فله قيل لا الا ان يرى لا يثبت مثله عند أهل الحديث عن عمر رضى الله تعالى عنه فان قال فهل لك حجة بانهم لا يملكون بحال قلنا المعقول فيه ما وصفتنا وانما الحجة على من خالفنا ولنا فيه حجة بما لا ينفي خلافة من سنده رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة وهو روى عن أبي بكر رضى الله تعالى عنه أخبرنا سفيان وعبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمار بن حصين رضى الله تعالى عنه أن قوما أغاروا فأصابوا امرأة من الانصار وناقته للنبي صلى الله عليه وسلم فكانت المرأة واقعة عندهم ثم انفلتت المرأة فركبت الناقة فأتت المدينة فعرفت ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني نذرت ان نجاني الله عليها لا أنخرقها فنعوها ان تخرقها حتى يذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال بشما جزيتان نجالت الله عليهما ثم تخرقها لا نذر في معصية ولا فيما لا يملك ابن آدم وقال معا وأحد هما في الحديث وأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته (قال الشافعي) فقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته بعدما أحرزها المشركون وأحرزتها الانصارية على المشركين ولو كانت الانصارية أحرزت عليهم شيئا ليس لملك كان لها في قولنا أربعة أحاسه ونحوه لأهل الخس وفي قول غيرنا كان لها ما أحرزت لا خس فيه وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أنها لا تملك له وأخذ ما له بالقيمة أخبرنا الثقة عن حمزة بن بكير عن أبيه لا أحفظ عن رواه أن أبابكر الصديق رضى الله عنه قال فيما أحرز العدو من أموال المسلمين مما غلبوا عليه وأبق اليهم ثم أحرزه المسلمون ما لكوه أحق به قبل القسم وبعده فان اقتسم فلصاحبه أخذ من بدى من صار في سهمه وعوض الذي صار في سهمه قيمته من خس الخس وهكذا حران اقتسم ثم قامت البيعة على حريته

في يومين جاز في ثلاثة وأربعة في معنى ثلاثة وقد قال لمن جعل له نفسه في تسع وثلاثين وأربع في أربعين ما الفرق بين الصمتين فتقوله (١) في أول الثانية أشبه عندي بعناه وبالله التوفيق (قال) وأي مدة قلت له نفسه

(١) لعله في أول الباب تأمل

### (في الأمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم قال قلنا أمن مسلم بالغ حراً وعبيد يقاتل أو امرأة فالأمان حازر واذا أمن من دون المسلمين والمعنوة قالوا أولم يقاتلوا لغير أمانهم وكذلك ان أمن ذمي قاتل أو لم يقاتل لم يجر أمانه وان أمن واحد من هؤلاء فخرجوا السابا أمان فعلنا رداهم الى ما منهم ولا تعرض لهم في مال ولا نفس من قبل أنهم ليسوا بفرقون بين من في عسكرنا من يجوز أمانه ولا يجوز ونبتذ اليهم فنقاتلهم واذا أشار اليهم المسلم بشئ برؤنه أمانا فقال أمانتهم بالاشارة فهو أمان فان قال لم أؤمنهم بها لقول قوله وان مات قبل أن يقول



شأ قلسوا بأمنين الآن يحدد لهم الوالى أمانا وعلى الوالى اذا مات قبل أن يبين أو قال وهو حيا أو منهم أن يردهم الى ما منهم وينبذ اليهم قال الله تعالى فانلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله وقال الله عز وجل فى غير أهل الكتاب وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فحقن الله دماء من لم يدين دين أهل الكتاب من المشركين بالايمان لاغيره وحقن دماء من دان دين أهل الكتاب بالايمان أو اعطاه الجزية عن يدهم صاغرون والصغار أن يجرى عليهم الحكم لا أعرف منهم خارجا من هذا من الرجال وقتل يوم حنين دريد بن الصمة ابن مائة وخمسين سنة فى شجار لا يستطيع الجلوس فذ كذا لاني صلى الله عليه وسلم فلم ينكر قتله ولا أعرف فى الرهبان خلاف أن يسلموا أو يؤذوا الجزية أو يقتلوا ورهبان الديارات والصوامع والمساكن سواء ولا أعرف يثبت عن أبي بكر رضى الله عنه خلاف هذا ولو كان يثبت لكان يشبه أن يكون أمرهم بالخذ على قتال من يقاتلهم وأن لا تشاغلوا بالمقام على صوامع هؤلاء كما يؤمرون أن لا يقيموا على الحصون وأن يسبحوا لانها تشغلهم (١) وأن يسبحوا لان ذلك أنكى العدو وليس أن قتال أهل الحصون محرم عليهم وذلك أن مباحا لهم أن يتركوا (٢) ولا يقتلوا كان التشاغل بقتال من يقاتلهم أولى بهم وكبار روى عنه أنه نهى عن قطع الشجر المثمر ولعله لا يرى بأسا بقطع الشجر المثمر لانه قد حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطع الشجر المثمر على بنى النضير وأهل خيبر والطائف وحضره بترك وعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وعد بفتح الشام فأمرهم بترك قطعه لتبقى لهم منفعة إذ كان واسعا لهم ترك قطعه وتسي نساء الديارات وصبيانهم وتؤخذ أموالهم (قال الشافعى) ويقتل الفلاحون والجرار والشيخ الكبار حتى يسلموا أو يؤذوا الجزية

### (المسلم وأهل الحرب يدفع اليه الحربى ما لوديعه)

(قال الشافعى) رضى الله عنه وأموال أهل الحرب ما لان فقال يغصبون عليه ويتول عليهم فسواء من غصبه عليهم من يميل أو حربى منهم أو من غيرهم وإذا أسلموا معاً وبعضهم قتل بعض لم يكن على الغاصب لهم أن يرد عليهم من ذلك شيئاً لأن أموالهم كانت مباحة غير ممنوعة باسلامهم ولا ذمتهم ولا أمان لهم ولا لأموالهم من خاص ولا عام وماله أمان وما كان من المال له أمان فليس للذى آمن صاحبه عليه أن يأخذ منه بحال وعليه أن يرد ما كان من رجل من أهل الحرب أو دعه مسلماً أو حربياً فى دار الحرب أو فى بلاد الاسلام وديعة وأبضع منه بضاعة فخرج المسلم من بلاد الحرب الى بلاد الاسلام وألحربى فأسلم كان عليهم ما معاً أن يؤذوا الى ربه ماله كما يكون علينا والأمناء على ماله أن لا تعرض لماله والوديعة إذا أودعنا أو أبضع معنا فذلك أمان منه لنا ومثل أمانه على ماله أو أكثر وهكذا الدين

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى فى الأمة المسلم بسببها العدو فبطوها رجل منهم قتلته أو لاداً وبولداً ولادها أولاد فبنتا تجون ثم يظهر عليهم المسلمون فانه يأخذها سيدها وأولادها الذين ولدتهم من الرجال والنساء ونظر الى أولاد ولادها فبنتا تجون بنتها ولا تأخذ بنى بنهما من قبل أن الرق تمام يكون بالأب كبا ينكح الحر إلا مة فيكون ولدهم رقاً وكما ينكح العبد الحر فيكون ولدهم أحراراً (قال الشافعى) (فى الملعج يدل على القلعة على أنه جارية سماها) رضى الله عنه فى علق دل قوم من المسلمين على قلعة على أن يعطوه جارية ماما فلما انتهوا الى القلعة صالح صاحب القلعة على أن يشتغلهم ويخولوا بينهم وبين أهله ففعل فأن أهلك تلك الجارية فأرى أن يقال للبليل إن رضيت العوض عرضناك فبها وان لم ترض العوض فقد أعطينا ما صلتك عليه غيرك فنرضى العوض وأعطيه وتم الملعج وان لم يرض العوض قيل لصاحب القلعة قدما صلتنا هذا على شئ صلتناك عليه فبها فبنتا فبنت

(١) كذا فى التبصير ولعله عن أن يسبحوا تأمل (٢) لعله ولولا أن كلنا الخ تأمل كتبه مصحبه

فيها فاشهد على نضيا  
وهو مشغول بما يخاف  
فوته أو عرض لم يقطع  
نفيه وان كان غائبا  
فبلغه فاقام لم يكن له  
نفيه الا بأن يشهد على  
نفيه ثم يقدم فان قال لم  
أصدق فاقول قوله ولو  
كان حاضرا فقال لم أعلم  
فانقول قوله ولو رآها

اليه عوذناك منه وان لم تسله اليه نبذنا اليك وقاتلناك وان كانت الحاربة قد اسلمت قبل ان نظفر بها فلا  
سبيل اليها ويعطى قيمتها وان ماتت عوز، نهيا بالقصة ولايين في الموت كمايين اذا اسلمت

(في الأسير يكرمه على الكفر) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الأسير يكرمه على الكفر  
وقلبه مطمئن بالايمن لاتين منه امرأته وان تكلم بالشرك ولا يحرم ميراثه من المسلمين ولا يحرمون ميراثهم  
منه اذا علم أنه انما قال ذلك مكرها وعلمهم ذلك أن يقول قبل قوله أو مع قوله أو بعد قوله اني انما قلت ذلك  
مكرها وكذلك ما كرهوا عليه من غير ضرر أحد من أكل اللحم الخنزير أو دخول كنيسة ففعل وسعه ذلك  
وأكرهه أن يشرب الخمر لانها تمنعه من الصلاة ومعرفة الله اذا سكر ولايين أن ذلك محرم عليه واذا وضع عنه  
الشرك بالكفر وضع عنه ما دونه مما لا يضرب أحد ولو كرهوه على أن يقتل مسلما لم يكن له أن يقتله (قال  
الامام الشافعي) رضى الله عنه في رجل أسرف فنصر وله امرأة فرب قوم من المسلمين فأشرف عليهم وهو في  
الحصن فقال انما تنصرت بلساني وأنا أصلي اذا خلوت فهذا مكره ولايين منه امرأته

(النصراني يسلم في وسط السنة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أسلم الذي قبل حلول  
وقت الجزية سقطت عنه وان أسلم بعد حلولها فهي عليه (قال الشافعي) رضى الله عنه كل من خالف الاسلام  
من أهل الصوامع وغيرهم من دأب دين أهل الكتاب فلا يذ من السيف أو الجزية (قال الشافعي) رحمه الله  
كل شيء يبيع وفيه فضة مثل السيف والمنطقة والقدح والخاتم والسرج فلا يباع حتى تخلع الفضة فتباع الفضة  
بالفضة ويباع السيف على حدة ويباع ما كان عليه من فضة بالذهب ولا يباع بالفضة

(الزكاة في الحلية من السيف وغيره) (قال الشافعي) رضى الله عنه الخاتم يكون للرجل  
من فضة والحلية للسيف لازكاة عليه في واحد منهما في قول من رأى أن لازكاة في الحلي وان كانت الحلية  
للحرف أو كان الخاتم لرجل من ذهب لم تسقط عنه الزكاة ولأنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم تختم  
بختام فضة وأنه كان في سيفه حلية فضة ما جاز أن يترك الزكاة فيه من رأى أن لازكاة في الحلي لان الحلي  
للنساء لا للرجال

(العبد يأتى الى أرض الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أتى العبد الى بلاد العدو  
كافرا كان أو مسلما سواء لانه على ملك سيده وأنه لسيدته قبل القاسم وبعدها وان كان مسلما فارتد  
فكذلك غير أنه يستتاب فان تاب واقتل

(في السبي) (قال الشافعي) رضى الله عنه واذا سبي النساء والرجال والولدان ثم أخرجوا  
الى دار الاسلام فلا بأس ببيع الرجال من أهل الحرب وأهل الصلح والمسلمين فدفادى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الأسرى فرجعوا الى مكة وهم كانوا أعدوه وقتلوه بعد فدايتهم ومن عليهم وقتلوه بعد المن عليهم وفدى  
رجلا رجلا فكذلك لا بأس ببيع السبي البائع من أهل الحرب والصلح ومن كان من الولدان مع أحد  
أبويه فلا بأس أن يباع من أهل الحرب والصلح ولا يصلى عليه ان مات فدبا رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي  
بنى قريظة من أهل الحرب والصلح فبعث بهم أنلائنا لثنا الى نجد وثنا الى تهامة وهؤلاء مشركون أهل أوثان  
وثنا الى الشام وأولئك مشركون فهم الوثني وغير الوثني وفيهم الولدان مع أمهاتهم ولم أعلم منهم أحدا كان  
خليما من أمه فاذا كان مولودا خليما من أمه لم أر أن يباع الا من مسلم وسواء كان السبي من أهل الكتاب أو من  
غير أهل الكتاب لان بنى قريظة كانوا أهل كتاب ومن وصف أن النبي صلى الله عليه وسلم من عليهم  
كانوا من أهل الأوثان وقدم من على بعض أهل الكتاب فلم يقتل وقتل أعين من بنى قريظة بعد الاسار وهذا  
يدل على قتل من لا يقاتل من الرجال البالغين اذا أبى الاسلام والجزية قال ويقتل الأسير بعد وضع

حبلى فلما ولدت نفاه  
فان قال لم أدر لعلم ليس  
بحمل لاعت وان قال  
قلت له يموت فأستر  
على وعليها الزمة ولم يكن  
له نقبه ولو هي في فرد  
خيلا ولم يقترب لم يكن  
هذا اقرا لأنه يكافئ  
الدعاء بالدعاء وأما ولد  
الامة فان سجد قال

الحرب أو زارها وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم بعد انقطاع الحرب بينه وبين من قتل في ذلك الاسر وكذلك يقتل كل مشرك بالغ اذا أبي الاسلام أو الجزية واذا دعا الامام الاسير الى الاسلام فحسن وان لم يدعمه وقتله فلا بأس واذا قتل الرجل الاسير قبل بلوغ الامام وبعده في دار الحرب وبعد الخروج منها بغير امر الامام فقد أساء ولا غرم عليه من قبل أنه لما كان للامام أن يرسله ويقتله ويفادي به كان حكمه غير حكم الاموال التي ليس للامام الا اعطاها من أوجف عليها ولكنه لو قتل طفلاً أو امرأة عوقب وعمر أعمامها ولو استهلك ما لا غرم عنه واذا سيق السبي فأبطوا أو حرقوا ولا يحل لهم بحال فإن شأوا قتلوا الرجال وإن شأوا تركوهم وكذلك إن خيفوا وليس لهم قتل النساء والاولدان بحال ولا قتل شيئاً من البهائم الا بحالاً كله لا غيره ولا فرس ولا غيره فان اتهم الامام الذي يسوق السبي أحلفه ولا شيء عليه واذا اجت الحاربة من السبي جنابة لم يكن للامام أن يمنعها من المحنى عليه ولا يفديها من مال الجيـش وعليه أن يبيعها بالجنابة فان كان ثمنها أقل من الجنابة أو مثله فادفعه الى المجنى عليه وإن كان أكثر فليست له الزيادة على أرض جنابته والزيادة لاهل العسكر وإن كان معه مولود صغير وولدت بعد ما جنت وقبل تباع بيعت ومولودها وقسم الثمن عليهم ما أصابها كان للمجنى عليه كما وصفت وما أصاب ولدها فله جماعة الجيـش لأنه ليس للمجاني قال والبيع في أرض الحرب جائز فمن اشتري شيئاً من المغنم ثم خرج فلقبه العدو فأخذ منه فلا شيء له وكان يجني الولي أن يبيع مع الناس من يحوطهم قال الشافعي رحمه الله تعالى يجوز في الرقاب الواجبة المولود على الاسلام الصغير ولد الزنا والله أعلم

(العدو يغلقون الحصون على النساء والأطفال والاشرى هل ترمى الحصون بالمنجنيق)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه اذا كان في حصن المشركين نساء وأطفال وأسرى مسلمون فلا بأس بأن ينصب المنجنيق على الحصن دون البيوت التي فيها الساكن الآن يلتمس المسلمون قريبان الحصن فلا بأس أن ترمى بيوته وجدرانها فاذا كان في الحصن مقاتلة محصنون رميت البيوت والحصون واذا تروا بالصبيان المسلمين أو غير المسلمين والمسلمون فلابأس أن يهدوا المقاتلة دون المسلمين والصبيان وإن كانوا غير متعنين أحببت لكف عنهم حتى يمكنهم أن يقاتلوهم غير مترسبين وهكذا إن أبرزوهم فقالوا ان رميتونا وقتلونا فاقاتلناهم والنقط والنار مثل المنجنيق وكذلك الماء والدخان

(في قطع الشجر (١) وحرق المنازل) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس بقطع الشجر المثمر وتخريب العمار وتحريرهم من بلاد العدو وكذلك لا بأس بتعريض ما قدر لهم عليهم من مال وطعام لا روح فيه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرق نخل بني النضير وأهل خيبر وأهل الطائف وقطع فأمر الله عز وجل بني النضير ما قطعتم من لينه أوتركتوها فافهم على أصولها الآية فأما ما له روح فانه يأثم بما أصابه فقتله محرماً الابن يذبح فيؤكل ولا يحل قتله لمغاينة العدو لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفوراً فافوقها بغير حقها أسأله الله عنها قبل وما حقها يا رسول الله قال يذبحها فأكلها ولا يقطع رأسها فيرى به ولا يحرق بخلا ولا يفرق لانه له روح واذا كان المسلمون أسرى أو مستأمنين في دار الحرب فقتل بعضهم بعضاً وقتل بعضهم بعضاً أو زنا بغير حربة فعليهم في هذا كله الحكم كما يكون عليهم لو فعلوا في بلاد الاسلام انما يقطع عنهم ولو زنى أحدهم بغير حربة اذا ادعى الشبهة ولا تسقط دار الحرب عنهم فرضاً كما لا تسقط عنهم صوماً ولا مصادراً ولا زكاة والحدود فرض عليهم كما هذه فرض عليهم قال واذا أصاب الرجل حداً وهو محاصر العدو أنيم عليه الحد ولا يمتنع الخوف عليه من الحق بالمشركون أن نقيم عليه حداً فله عز وجل فلو فطنوا قيا أن غضب ما أفتا الحد عليه أبدأ لانه يمكنه من كل موضع أن يلحق بدار الحرب والعلة أن يلحق

(١) لعله وتحررق المنازل كسبه مصححه

يا رسول الله ابن أخي  
عنته قد كان عهد الى  
فيه وقال عبد بن زعفة  
أخي وابن وليد أبي ولد  
على فراشه فقال صلى  
الله عليه وسلم هو لك  
يا عبد بن زعفة الولد  
لأفراش وللعاهر الحجر  
فأعلم أن الامة تكون  
فراشاً مع أنه روى

بدار الحرب فيعطل عنه الحدابطال الحكم الله عز وجل ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعة جهالة وغيا  
أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم الحد بالدينة والشركة قريب منها وفيها شرك كثير موادعون وضرب  
الشارب بجنين والشرك قريب منه وإذا أصاب المسلم نفسه بجرح خطأ فلا يكون له عقل على نفسه ولا على  
عاقلته ولا يضمن المرء ما جنى على نفسه وقد روي أن رجلا من المسلمين ضرب رجلا من المشركين في غزاة  
أطنا خبير بسيف فرجع السف عليه فأصابه فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل له النبي  
صلى الله عليه وسلم في ذلك عقلا وإذا نصب القوم المخنثين فرموا بها فرجع الحجر على أحدهم فقتله فذبحه  
على عواقل الذين رموا بالمخنثين فإن كان ممن رمى به معهم رفعت حصته من الدية وذلك أن يكونوا عشرة هو  
عاشرهم فثانية العشر على نفسه مرفوعة عن نفسه وعاقلته ولا يضمن هو ولا عاقلته عما جنى على نفسه وعلى  
عواقلهم تسعة أعشار دية وعلى الرامين الكفارة ولا يكون كفارة ولا عقل على من سددهم وأرشدهم  
وأمرهم حيث يرمون لأنه ليس بفعل شيئا إنما تكون الكفارة والدية على الذين كان يفعلهم القتل وتحمل  
العاقلة كل شيء كان من الخطأ ولو كان درهما أو أقل منه إذا جلت الأثر جلت الأقل وقد قضى النبي  
صلى الله عليه وسلم على العاقلة بدية الجنين وإذا دخل المسلم دار الحرب مستأنا فإذن دينان من أهل الحرب  
ثم جاء الحرب الذي أدانته مستأنا فضيفت عليه بدينه كما أفضى به للسلم والدي في دار الإسلام لأن الحكم جار  
على المسلم حيث كان لا تزال الحق عنه بأن يكون عوض من المواضع كالآثر ول عنه الصلاة أن يكون بدار  
الشرك فان قال رجل الصلاة فرض فكذلك أداء الدين فرض ولو كان المستدينان حربين فاستأنا  
ثم طالب ذلك الدين فإن رضي أحكنا فليس علينا أن نقضى لهما بالدين حتى نعلم أنه من حلال فلذا علمنا أنه  
من حلال قضينا لهما به وكذلك لو أسلمنا فعلمنا أنه حلال قضينا لهما به إذا كان كل واحد منهما مقرا  
لصاحبه بالحق لا غصب له عليه فان كان غصبه عليه في دار الحرب لم تبعه بشيء لاني أهدر عنهم ما تقاصبوا  
به فان قال قائل ما دل على أنك تقضى له به إذا لم يغصبه قيل له أرى أهل الجاهلية في الجاهلية ثم سألو  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقر الله تبارك وتعالى تقوا الله وذروا ما بيني وبينكم من الدين كستم مؤمنين  
وقال في سياق الآية وإن تبتم فذكر رأس أموالكم فلم يطل عنهم رأس أموالهم إذا لم يتقايضوا وقد كانوا  
مقرين بهم واستميتين في الفضل فيها فأهدر رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم ما أصابوا من دم وأمال لأنه  
كان على وجه الغصب لا على وجه الإقرار به وإذا أحسن الذمان ثم زنيتم بها كالتجار جناهما وكذلك  
لو أسلم بعد إحصانها ثم زنيتم بها فإحصانها إذا عدت إحصانها ما مشركان إحصانها زنيهما فهو  
إحصان بعد إسلامها ولا يكون إحصان امرئ وساقطاً أخرى والحد على المسلم أوجب منه على الذي وإذا أتيا  
جميعا فرضي أحدهما ولم يرض الآخر حكنا على الراضي بحكنا وأي رجل أصاب زوجة صحبة النكاح  
جر ذمة أو أمة مسلمة وهو حر بالغ فهو محصن وكذلك الحرمة المسلمة يصيبها المسلم وكذلك الحرمة الذمية يصيبها  
الزوج المسلم والذي إنما الإحصان الجماع بالنكاح لا غيره فقي وجدنا جامعاً بنكاح صحيح فهو إحصان  
للحر منها وإذا دخل الرجل دار الحرب فوجد في أيديهم أسرى رجالاً ونساء من المسلمين فاشتروهم وأخرجهم  
من دار الحرب وأراد أن يرجع عليهم عما أعطى فيهم لم يكن ذلك له وكان متطوعاً بالشراء ليس ببيع من الأحرار  
فان كانوا أمروهم بشراهم يرجع عليهم عما أعطى فيهم من قبل أنه أعطى بأمرهم وكذلك قال بعض الناس  
ثم رجع فتنقض قوله فزعم أن رجلاً دخل بلاد الحرب وفي أيديهم عبد رجل اشتراه فزعم أن الرجل ولا العبد  
كان له إلا أن يشاء سيد العبد أن يعطيه عنه وهذا خلاف قوله الأول إذا زعم أن المشتري غير مأمور ومتطوع  
لزمه أن يزعم أن هذا العبد ليس له ولا يرجع على سيده بشيء من غنمه وهكذا نقول في العبد كما نقول  
في الحر لا يختلفان وإنما غلط فيمن قبل أنه يزعم أن المشركين يملكون على المسلمين وأنه اشتراهم ما لم ين

عن عمر رضي الله عنه  
أنه قال لا تأتني وليدة  
تعترف لسيدها أنه ألم  
بها إلا ألحقته بولدها  
فأرسلوهن بعد أو  
أمسكوهن وإنما أنكر  
عمر رجل جارية له  
فسألهما فخرته أنه من  
غيره وأنكر زيد جل  
جارية له وهذا إن جلت

مالك ويدخل عليه في هذا الموضع أنه لا يكون عليه رد إلى سيده لأنه اشتراه مائاً من مالك وكذلك لو كان الذي اشتراه وإذا أمرت المسلمة فكسحها بعض أهل الحرب أو وطئها بالإنكاح ثم طهر عليها المسلمون لم تسترق هي ولا ولدها لأن أولادها مسلمون بسلامها فإن كان لها زوج في دار الإسلام لم يلحق به هذا الولد ولحق بالنكاح المشرک وإن كان نكاحه فاسداً لأنه نكاح شبهة وإذا دخل المستأمن بلاد الإسلام فقتله مسلم عمداً فلا قود عليه وعليه الكفارة في ماله ودينه فإن كان يهودياً أو نصرانياً فثلث دية المسلم وإن كان مجوسياً أو وثنياً فهو كالمجوسي فثمانمائة درهم في ماله وحاله فإن قتله خفناً فدينته على عاقبته وعليه الكفارة في ماله أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور عن ثابت الحداد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في اليهودي والنصراني أربعة آلاف أربعة آلاف وفي المجوسي ثمانمائة درهم أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية اليهودي والنصراني قال قضى فيه عثمان بن عفان بأربعة آلاف فإن كان مع هذا المستأمن المقتول مال رد إلى ورثته كما يرد مال المعاهد إلى ورثته إذا كان المدم ممنوعاً بالإسلام والأمان فالمال ممنوع بذلك وإذا دخل المسلم والذي دار الحرب مستأمناً فخرج بحال من ماله لم يشتري لهم به شيئاً فالأمان مع المسلمين فلا تعرض له ويرد على أهله من أهل دار الحرب لأن أقل ما فيه أن يكون خروجه المسلم به أمناً للكفر فيه (١) وإذا استأمن العبد من المشركين على أن يكون مسلماً ويعتق ذلك الإمام أمين رسول الله صلى الله عليه وسلم في حصار تعيق من نزل إليه من عبداً فأسلم فشرط لهم أنهم أحرار فزّل إليه خمسة عشر عبداً من عبيد تعيق فأعتقهم ثم جاء ساداتهم بعدهم مسلمين فسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يردهم إليهم فقال هم أحرار لا يسبل عليهم ولم يردهم وإذا وجد الرجل من أهل الحرب على قارة الطريق بغير سلاح وقال جئت رسولاً لمبلغاً قبل منه ولم تعرض له فإن ارتيب به أحلف فإذا حلف ترك وهكذا لو كان معه سلاح وكان منفرداً ليس في جماعة يمتنع مثلها لأن حالها جميعاً يشبه ما دعي ومن ادعى شيئاً يشبه ما قال لا يعرف بغيره كان القول قوله مع عينته وإذا أتى الرجل من أهل الشرك بغير عقد عقده المسلمون فأراد المقام معهم فهذه الدار لا تصلح إلا للمؤمن أو معطي خزية فإن كان من أهل الكتاب قبل له أن أردت المقام فأذ الجزية وإن لم ترده فارجع إلى ما مثلت كان استنظر فأحب إلى أن لا ينظر إلا أربعة أشهر من قبل أن الله عز وجل جعل للمشركين أن يسبقوا في الأرض أربعة أشهر وأكره ما يجعل له أن لا يبلغ به الحول لأن الجزية في الحول فلا يقيم في دار الإسلام مقام من يؤدي الجزية ولا يؤديها وإن كان من أهل الأوثان فلا تؤخذ منه الجزية بحال عربي كان أو أعجمياً ولا ينظر إلا كظفار هذا وذلك دون الحول وإذا دخل قوم من المشركين بتجارة طاهر بن فلا يسبل عليهم لأن حال هؤلاء حال من لم يرز يؤتمن من التجار وإذا دخل الحرب دار الإسلام مشركاً ثم أسلم قبل يؤخذ فلا يسبل عليه ولا على ماله ولو كان جماعة من أهل الحرب ففعلوا هذا كان هذا هكذا ولو قاتلوا ثم أسروا فأسلموا بعد الأسر فهم في أموالهم ولا يسبل على دماءهم للإسلام فإنا كل هذا بلاد الحرب فأسلم رجل في أي حال ما أسلم فما قبل أن يؤسر أحرز له إسلامه مدم لم يكن عليه مرق وهكذا إن صلى والصلا من الإيمان أسلم عنه فإن زعم أنهم مؤمن فقد أحرز ماله ونفسه وإن زعم أنه على صلاته وأنه على غير الإيمان كان فياً إن شاء الإمام قتله وحكمه حكم أسرى المشركين

(الحربي إذا لجأ إلى الحرم) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أن قوماً من أهل دار الحرب لجأوا إلى الحرم فكفوا فمتنعين فيه أخذوا كأوثان في غير الحرم فقتلهم فقتلهم من القتل وغيره كما تحكم فيه

(١) لم يتكلم هنا على المال مع الذي وقد ذكر فيما تقدم أن فيه قولين فكتبه

وكان على إحاطة من أنهم لم يحمل منه فواسع له فيما بينه وبين الله تعالى في أمر أنه الحر أو الأمة أن يني ولدها قال ولو قال كسب أعزل عنها ألحقت الولد به إلا أن يدعى استبراء بعد الوطء فيكون دليله وقال بعض الناس لو ولدت

كان في غير الحرم فان قال قائل وكيف زعمت أن الحرم لا يمنعهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة هي حرام بحرمته الله لم تحلل لاحد قبل ولا تحلل لاحد بعدى ولم تحلل الى الاساعمة من نهار وهي ساعتها هذه محرمة قبل انما معنى ذلك والله أعلم أنهم لم يحلل أن ينصب عليها الحرب حتى تكون كغيرها فان قال ما دل على ما وصفت قيل أمر النبي صلى الله عليه وسلم عندما قتل عاصم بن ثابت وخبيب (١) وابن حسان يقتل ابني سفيان في داره بمكة غيلة ان قدر عليه وهذا في الوقت الذي كانت فيه محرمة فدل على أنها لا تمنع أحدا من شيء وجب عليه وأنها انما تمنع أن ينصب عليها الحرب كما ينصب على غيرها والله أعلم

(الحربي يدخل دار الاسلام بأمان ويشتري عبدا مسلما) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحربي دار الاسلام بأمان واشترى عبدا مسلما فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أن يكون الشراء مفسوخا وأن يكون على ملك صاحبه الاول أو يكون الشراء بائنا وعليه أن يبعه فان لم يظهر عليه حتى يهرب به الى دار الحرب ثم أسلم عليه فهو له ان باعه أو وهبه فبيعه وهبته جاز ولا يكون حرا بائنا له اياه دار الحرب ولا يعتق بالاسلام الا في موضع وهو أن يخرج من بلاد الحرب مسلما كما اعتق النبي صلى الله عليه وسلم من خرج من حصن ثقيف مسلما فان قال قائل أفرأيت ان ذهبتا الى أن النبي صلى الله عليه وسلم انما اعتقهم بالاسلام دون الخروج من بلاد الحرب قيل له قد جاء النبي صلى الله عليه وسلم عبدا مسلما ثم جاءه سبده يطلبه فاشتراه النبي صلى الله عليه وسلم منه بعبدين ولو كان ذلك يعتقه لم يشتر منه حرا ولم يعتقه هو بعد ولكنه أسلم غير خارج من بلاد منسوب عليهم الحرب

(عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب) (قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب ولم يخرج منها حتى ظهر المسلمون عليها كان ذوقا صحيحا لله بالاسلام

(الغلام يسلم) (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا أسلم الغلام العاقل قبل أن يحتلم أو يبلغ خمس عشرة سنة وهو ذمي ووصف الاسلام كان أحبا إلى أن يبعه وأن يباع عليه والقياس أن لا يباع عليه حتى يصف الاسلام بعد الحلم أو بعد اكتمال خمس عشرة سنة فيكون في السن التي لو أسلم ثم ارتد بعدها قتل وانما قلت أحبا إلى أن يباع عليه قياسا على أن من أسلم من عبيده (٢) أجبر على بيعه وهو لم يصف الاسلام وانما جعلته مسلما بحكم غيره فكأنه اذا وصف الاسلام وهو يعقله في مثل ذلك المعنى أو أكثر منه وان كان قد خالفه فيجتمل الاول أن يكون قياسا كان صحيحا وهذا قياس فيه شبهة

(في المرتد) (قال الشافعي) رحمه الله عليه واذا ارتد الرجل عن الاسلام ولحق بدار الحرب أو هرب فلم يدرك هو أو خرس أو غنى ما له فلم نقض فيه بشيء وان لم يسلم قبل انقضاء عده أمر أنه بآنت منه وأوقفنا أمهات أولاده ومدبريه وجميع ماله وبعنا من رقيقه ما لا رد عليه وما كان بيعه نظرا له ولم يحل من دينه الموجهة شيء فان رجع الى الاسلام دفعنا اليه ماله كما كان بيده قبل ما صنع فان مات أو قتل قبل الاسلام فإله في عيمس فتكون أربعة أجاسه للمسلمين ونجسه لاهل الجسد فان زعم بعض ورثته أنه قد أسلم قبل أن يموت كاف البيئة فإن جاء بها أعطى ماله ورثته من المسلمين وان لم يأت بها وقعدت منه الردة فإله فيء وان قدم ليقتل فنشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وقله بعض الولاء الذين لا يرون أن يستأب بعض المرتدين غير أنه لو رثته المسلمين وعلى قاتله الكفارة والدية ولو لا الشبهة لكان عليه القود

- (١) في نسخة وحسان ومع ذلك لم يذكر في السير فبين كان مع عاصم من اسمه حسان ولا ابن حسان فخر (٢) أي وله ولد صار أجبر على بيعه أي بيع الولد وهو لم يصف الخ تأمل

جارية يطؤها فليس هو ولده الا أن يقرب به فان أقر بواحد ثم جاءت بعده بآخر فله نفقه لان أقراره بالاول ليس بأقرار بالثاني وله عنده أن يقرب بواحد ويتقن ثانيا وبالثاني ونسب رابعهم قالوا لو أقر بواحد ثم جاءت بعده

وقد خالفنا في هذا بعض الناس وقد كتبنا في كتاب المرتد وادعوا ضرت الجماعة لقوم من مائة الطريق وكابرهم بالسلاح فان قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا وان قتلوا ولم يأخذوا ما لاقتلوا ولم يصلبوا وادعوا أخذوا المال ولم يقتلوا فطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف وان لم يقتلوا ولم يأخذوا المال نفوا من الارض ونفيهم أن يطلبوا فينفوا من بلد الى بلد فاذا ظفر بهم أقيمت عليهم أي هذه الحدود كان حدهم ولا يقطعون حتى يبلغ قدر ما أخذ كل واحد منهم ربع دينار فان تابوا من قبل أن يقدر عليهم سقط عنهم ما لله من هذه الحدود ووزنهم بالناس من مال أو جرح أو نفس حتى يكونوا يأخذونه أو يدعونه فان كانت منهم جماعة ردأ لهم حيث لا يسمعون الصوت أو يسمعون عزروا ولم يصنع بهم شيء من هذه الحدود ولا يجتمع من حضر المعركة الا من فعل هذا الا ان الحد انما هو بالفعل لا بالظهور ولا التقوية وسواء كان هذا الفعل في قرية أو صحراء ولوا أعطاهم السلطان أمانا على ما أصابوا (١) كان ما أعطاهم عليه الا امان من حقوق الناس باطلا ولزمه أن يأخذ لهم حقوقهم الا أن يدعوا ولو فعلوا غير مرتدين عن الاسلام ثم ارتدوا عن الاسلام بعد فعلهم ثم تابوا أقيمت عليهم تلك الحدود لانهم فعلوها وهم ممن تلتزمهم تلك الحدود ولو كانوا ارتدوا عن الاسلام قبل فعل هذا ثم فعلوا غير مرتدين ثم تابوا لم تقم عليهم شيأ من هذا لانهم فعلوه وهم مشركون فمتنعون فدارتد طليحة فقتل ثابت ابن أفرم وعكاشة بن محقق بيده ثم أسلم فلم يقدر منه ولم يعقل لانه فعل ذلك في حال الشرك ولا تباعة عليه في الحكم الا أن يوجد مال رجل بعينه في يديه فيؤخذ منه ولو كانوا ارتدوا ثم فعلوا هذا ثم تابوا ثم فعلوا مثله أقيمت عليهم الحدود وفي الفعل الذي فعلوه وهم مسلمون ولم تقم عليهم في الفعل الذي فعلوه وهم مشركون (قال) ولشافعي قول آخر في موضع آخر اذا ارتد عن الاسلام ثم قتل مسلما متنعوا وغير متنع قتل به وان رجع الى الاسلام لان المعصية بالردة ان لم ترده شر الم ترده خيرا فعليه القود « قال الربيع » قياس قول الشافعي أنه اذا سرق العبد من المغنم فبلغت سرقة تمام سهم حر أو كثر فكان ربع دينار أو كثر أنه يقطع لانه يزعم أنه لا يبلغ بالرضخ للعبد سهم رجل فاذا بلغ سهم رجل والذي بلغه بعد سهم رجل ربع دينار أو كثر من السهم ربع قطع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ارتد العبد عن الاسلام ولحق به الحرب ثم آمنه الامام على أن لا يرد الى سيده فأما بطل وعليه أن يدفعه الى سيده فلو حال بينه وبين سيده بعد وصوله اليه فأتى في يديه ضمن لسيده قيمته وكان كالغاصب وان لم يمت كان لسيده عليه أجرة في المدة التي حبسه عنه فيها واذا ضرب الرجل بالسيف ضربة يكون في مثلها قصاص اقتص منه وان لم يكن فيها قصاص فعليه الارش ولا تقطع يد أحد الا السارق وقد ضرب صفوان بن المعطل حسان بن ثابت بالسيف ضربا شديدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقطع صفوان وعفا حسان بعد أن برأ فلم يعاقب رسول الله صلى الله عليه وسلم صفوان وهذا يدل على أن لا عقوبة على من كان عليه قصاص فعني عنه في دم ولا جرح والى الوالى قتل من قتل على المحاربة لا ينتظر به ولى المقتول وقد قال بعض أصحابنا ذلك قال ومثله الرجل يقتل الرجل من غير نازرة واحتج لهم بعض من يذهب مذهبهم بأمر (٣) المحدثين زياد ولو كان حديثه مما ثبتته قلنا به فان ثبت فهو كما قالوا ولا أعرفه الى يومى هذا تابا وان لم يثبت فكل مقتول قتله غير المحارب فالقتل فيه الى ولى المقتول من قبل أن الله جل وعلا يقول ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال عز وجل فن عني له من أخيه شيء فاتباع للمعروف فين في حكم الله عز وجل أنه جعل العفو والقتل الى ولى الدم دون السلطان الا في المحارب فانه قد حكم في المحاربين أن يقتلوا أو يصلبوا بفعل ذلك حكما مطلقا لم يذكر فيه أولياء الدم واذا كان ممن قطع الطريق من أخذ المال ولم يقتل وكان أقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى

(١) الأوضح وهو المراد كان ما أعطاهم من الأمان على حقوق الناس باطلا تأمل

بولد فلم ينفه حتى مات  
فهو ابنه ولم يدعه قط ثم  
قالوا لوان قاضيا زوج  
امرأة رجلا في مجلس  
القضاء ففارقها ساعة  
ملك عقدة نكاحها  
ثلاثا ثم جاءت بولد لسته  
أشهر رزما الزوج قالوا  
هذا فراش قبل وهل  
كان فراشا قط يمكن فيه

والحكم الاول في يده البني ورجله اليسرى ما بقى منهم ما شئ لا يتحول الى غيرهما فاذا لم يبق منهما شئ يكون فيه حكم تحول الحكم الى الطرف الاخرين فكان فيهما ولا تقطع قطاع الطريق الا فيما تقطع فيه السراق وذلك ربع دينار يأخذه كل واحد منهم فصاعدا أو قيمته وقطع الطريق بالعصا والرمي بالحجارة ثم يسلح من الحديد واذا عرض اللصوص لقوم فلا حد الا في فعل وان اختلفت أفعالهم فحدودهم بقدر أفعالهم من قتل منهم وأخذ المال قتل وصلب ومن قتل منهم ولم يأخذ ما لا يقتل ولم يصاب ومن أخذ المال قطعت يده البني ورجله اليسرى من خلاف ومن كثر جمعهم ولم يفعل شيئا من هذا فاصبهم ما أصابوا أول ما يصابهم عز ورجس وليس لأولياء الذين قتلهم قطاع الطريق عفو لأن الله جل وعز حذهم بالقتل أو القتل والصلب أو القطع ولم يذكر الأولياء كما ذكرهم في القصص في الآيتين فقال عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وقال في الخطافدية مسألة الى أهله الآن بصدقه واذا كره في القصص في القتل ثم قال عز وجل فمن عفى له من أخيه شيئا فاتباع بالمعروف فذكر في الخطاف والعدا أهل الدم ولم يذكرهم في المحاربة فدل على أن حكم قتل المحارب مخالف لحكم قتل غيره والله أعلم (قال الشافعي) كل ما ستهلك المحارب أو السارق من أموال الناس فوجند بعينه أخذوا لم يوجد بعينه فهو دين عليه يتبع به قال وان تاب المحاربون من قبل أو تقدر عليهم سقط عنهم ماله عز وجل من الحدود ولزمهم ما للناس من حق فن قتل منهم دفع الى أولياء المقتول فان شاء عفا وان شاء قتل وان شاء أخذ الدية حال امن مال القاتل ومن جرح منهم جرحا فيه قصاص فالمجروح بين خيرتين ان أحب فله القصاص وان أحب فله عقل الجروح فان كان فيهم عبد فاصاب دما فمات فولى الدم بالخيار بين أن يقتله أو يباع له فتؤدى اليه دية قتله ان كان حرا وان كان عبدا فقيمة قتله فان فضل من ثمنه شي رد الى مالكه فان عجز عن الدية لم يضمن مالكه شيئا وان كان كافا للدية فهو لولى القتل الان يشاء مالك العبد اذا عفى له عن القصاص أن يتطوع بدية الذي قتله عبده أو قيمته واذا كانت في المحاربين امرأة فحكمها حكم الرجال لأنى وجدت أحكام الله عز وجل على الرجال والنساء في الحدود واحدة قال الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ولم يختلف المسلمون في أن تقتل المرأة اذا قتلت واذا أحدث المسلم حدثا في دار الاسلام فكان مقيما بها معتصفا ولحق بدار الحرب فسأل الامان على احدائه فان كان فيها حقوق للمسلمين لم يفسح للامام أن يؤمنه عليها ولو آمنه عليها فبها طالبها وجب عليه أن يأخذها وان كان ارتد عن الاسلام فأحدث بعد الردة ثم استأمن أو جاء مؤمنا سقط عنه جميع ما أحدث في الردة والامتناع فدارت عليه حجة عن الاسلام وثبتا وقتل ثابت بن أفرم وعكاشة ابن محصن ثم أسلم فلم يقبوا واحده منهما ولم يؤخذ منه عقل لو احدهما وانما أمر الله عز وجل نبيه عليه السلام فقال وان أحسن المشركين استجاروك فأجروهم حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ولم أعلم أمر بذلك في أحسن أهل الاسلام فان قال قائل فلم لا تجعل ذلك في أهل الاسلام المستعنين كما تجعله في المشركين المستعنين قيل لما وصفتا من سقوط ما أصاب المشرك في شركه وامتناعه من دم أو مال عنه وثبوت ما أصاب المسلم في امتناعه مع اسلامه فان الحدود وانما هي على المؤمنين لا على المشركين ووجدت الله عز وجل حد المحاربين وهم ممنعون كما حد غيرهم وزادهم في الحد بزيادة ذنبهم ولم يسقط عنهم يعظم الذنب شيئا كما أسقط عن المشركين واذا أتى العبد من سيده ولحق بدار الحرب ثم استأمن الامام على أن لا يرد على سيده فعليه أن يرد على سيده وكذلك لو قال على أنك حر كان عليه أن يرد الى سيده وأمان الامان في حقوق الناس باطل واذا قطع الرجل الطريق على رجلين أحدهما أربوا وأنه وأخذ المال فان كان ما أخذه من حصه الذي ليس بأبي يبلغ ربع دينار فمعدا قطع كل ما له من الخلق أول ما يكن لان أحدهما لا يملك بماله غيره الا مال نفسه فان

الجماع (قال الشافعي)  
رحمته الله اذا أحاط  
العلم أن الولد ليس من  
الزوج فالولم ينفى عنه  
بلا لسان

ثم ما بهامش الجزء  
الرابع من المختصر  
وبليه في هامش الجزء  
الخامس الباقي منه  
وأوله كتاب العدد



استبنا أن قد وصل إليه ربع دينار من غير مال أبيه أو بنة فطعناه وإذا قطع أهل الذمة على المسلمين حدوا  
حدود المسلمين وإذا قطع المسلمون على أهل الذمة حد واحد ودمهم لوقطعوا على المسلمين إذا كان الوقف في أن  
أقتلهم إن قتلوا أو أضمنهم الدية وإذا سرق الرجل من المغنم وقد حضر القتال عبدا كان أو حرا لم يقطع لأن  
لكل واحد منهما فيه نصيب الحرب سهمه والعبد بما يرضخه ويضمن وكذلك كل من سرق من بيت المال  
وكذلك كل من سرق من زكاة الفطر وهو من أهل الحاجة ومن سرق نجران كتابي وغيره فلا غرم عليه ولا  
قطع وكذلك إن سرق مائة من محبوس فلا قطع ولا غرم لا يكون القطع والقرم إلا فيما يحل عنه فإذا بلغت  
قيمة الطرف ربع دينار قطعت من قبل أنه سارق الشبثين وعاء يحل بيعه والانتفاع به فغسل  
وخرق سقط القطع فيها كما يكون عليه القطع لو سرق شاتين أحدهما ذكيرة  
والأخرى ميتة وكانت قيمة الذكيرة ربع دينار لم يسقط عنه  
القطع أن يكون معها ميتة والميتة كالأشئ  
وكانه منفرد بالذكيرة لأنه سارق  
لهما والله أعلم

تم الجزء الرابع من كتاب الأم للإمام الشافعي محمد بن إدريس  
ويليه الجزء الخامس وأوله كتاب السكاح



فهرست الجزء الرابع من الأتم للإمام الشافعي محمد بن إدريس رضي الله عنه

صفحة	صفحة
باب الوصية في الحج ٢٣	٢ (كتاب الفرائض)
باب العتق والوصية في المرض ٢٤	٢ باب الموارث - من سمي الله تعالى له الميراث
باب التكاليف ٢٥	وكان يرث ومن خرج من ذلك
باب الوصية للرجل وقبوله ورده ٢٦	٣ باب الخلاف في ميراث أهل المال وفيه شيء
باب ما نسخ من الوصايا ٢٧	يتعلق بميراث العبد والقاتل
باب الخلاف في الوصايا ٢٨	٤ باب من قال لا يورث أحد حتى يموت
باب الوصية للزوجة ٢٨	٦ باب رد الموارث
باب استحداث الوصايا ٢٩	٦ باب الخلاف في رد الموارث
باب الوصية بالثلث وأقل من الثلث وترك الوصية ٢٩	٧ باب الموارث
باب عطايا المريض ٣٠	١٠ الرزق الموارث
باب نكاح المريض ٣١	١١ باب ميراث الجنين
هبات المريض ٣٢	١٢ ميراث ولد الملاءنة
باب الوصية بالثلث وفيه الوصية بالزائد على الثلث وشيء يتعلق بالأجزة ٣٣	١٢ ميراث المجوس
باب الوصية في الدار والشيء بعينه ٣٤	١٣ ميراث المرتد
باب الوصية بشئ يصقه ٣٤	١٦ ميراث المشتركة
باب المرض الذي تكون عطية المريض فيه جائزة أو غير جائزة ٣٥	١٨ (كتاب الوصايا)
باب عطية الحامل وغيرها من مخاف ٣٥	١٨ باب الوصية وترك الوصية
باب عطية الرجل في الحرب والبصر ٣٦	١٨ باب الوصية بمثل نصيب أحد ولهما أو أحد ورثته
باب الوصية للوارث ٣٦	ونحو ذلك وليس في التراجم
باب ما يجوز من أجزاء الوصية للوارث وغيره وما لا يجوز ٣٧	١٩ باب الوصية بجوز من ماله
باب ما يجوز من أجزاء الوصية وما لا يجوز ٣٧	١٩ باب الوصية بشئ مسمى بغير عينه
باب اختلاف الورثة ٣٨	١٩ باب الوصية بشئ مسمى لا بملكه
الوصية للقراءة ٣٨	٢٠ باب الوصية بشئ من ماله
باب الوصية لثاني البطن والوصية بثاني البطن ٣٩	٢٠ باب الوصية بشئ مسمى فيه بعينه أو غير عينه
باب الوصية المطلقة والوصية على الشيء ٣٩	٢٠ باب ما يجوز من الوصية في حال ولا يجوز في أخرى
باب الوصية للوارث ٤٠	٢١ باب الوصية في الساكنين والفقراء
	٢٢ باب الوصية في الرقاب
	٢٢ باب الوصية في الفقارمين
	٢٣ باب الوصية في سبيل الله

صفحة	باب	صفحة	باب
٨١	باب تقويم الناس في الديوان على منازلهم	٤٢	باب تفرع الرضا بالوارث
٨٢	(كتاب الجزية)	٤٢	الوصية بالوارث
٨٣	مبتدأ التنزيل والفرض على النبي صلى الله عليه وسلم ثم على الناس	٤٣	مسئلة في العتق
٨٣	الاذن بالهجرة	٤٤	باب الرصة بعد الوصية
٨٤	مبتدأ الاذن بالقتال	٤٤	باب الرجوع في الوصية
٨٤	فرض الهجرة	٤٤	باب ما يكون رجوعا في الوصية وتغيرها وما لا
٨٤	أصل فرض الجهاد	٤٤	يكون رجوعا ولا تغيرا
٨٥	من لا يجب عليه الجهاد	٤٤	تغير وصية العتق
٨٥	من له عذر بالضعف والمرض والزمانة في ترك الجهاد	٤٦	باب وصية الحامل
٨٦	العذر بتغير العارض في اليدن	٤٦	صدقة الحى عن الميت
٨٧	انعذر بالحادث	٤٧	باب الاوصياء
٨٧	تحويل حال من لا جهاد عليه	٤٨	باب ما يجوز للوصى أن يصنعه في أموال المتأخر
٨٨	شهود من لا فرض عليه القتال	٤٨	الوصية التي صدرت من الشافعي رضى الله عنه
٨٩	من ليس للإمام أن يغزوه به بحال	٤٩	باب الوصي من اختلاف العراقيين
٩٠	كيف تفصل فرض الجهاد	٥١	باب الولاء والخلف
٩٠	تفرع فرض الجهاد	٥١	ميراث الولد الولاء
٩٢	تحريم الفرار من الزحف	٥٥	اختلاف في الولاء
٩٣	في اظهار دين النبي صلى الله عليه وسلم على الأديان	٦٠	الوديعة
٩٤	الأصل بين تؤخذ الجزية منه ومن لا تؤخذ	٦٢	قسم النية
٩٥	من يلحق بأهل الكتاب	٦٤	قسم النسيئة والنيء
٩٧	تفرع من تؤخذ منه الجزية بمن أهل الأوثان	٦٥	جاء سنن قسم النسيئة والنيء
٩٧	من ترفع عنه الجزية	٦٥	تفريق القسم فيما أوجب عليه الخليل والركاب
٩٩	الصغار مع الجزية	٦٦	الأنفال
٩٩	مسئلة اعطاء الجزية بعد ما يؤسرون	٦٨	الرجعة الثاني من النفل
٩٩	مسئلة اعطاء الجزية على سكنى بلد ودخوله	٦٨	الوجه الثالث من النفل
١٠١	كم الجزية	٦٨	كيف تفريق القسم
١٠٢	بلاد العنوة	٧١	سن تفريق القسم
١٠٣	بلاد أهل الصلح	٧٧	الخمس فيما لم يوجب عليه
١٠٤	الفرق بين نكاح من تؤخذ منه الجزية وتؤكل ذبايحهم	٧٨	كيف يفرق ما أخذ من الأربعة الانجاس
		٧٩	النيء غير الوجف عليه
		٧٩	اعطاء النساء والخدم
		٨٠	الخلاف - أى في قسم النية
		٨١	ما لم يوجب عليه من الأرضين بخيل ولا ركاب

صفحة	صفحة
١٢٦ باب الحال التي لا يحل فيها دماء أهل البغي	١٠٥ تبديل أهل الجزية دينهم
١٣٩ حكم أهل البغي في الأموال وغيرها	١٠٦ جاع الوفاء بالنذر والعهد ونقضه
١٤٢ الخلاف في قتال أهل البغي	١٠٧ جاع نقض العهد بخيانة
١٤٥ الأمان	١٠٧ نقض العهد
١٤٧ (كتاب السبق والنضال)	١٠٨ ما أحدث الذين نقضوا العهد
١٤٩ ما ذكر في النضال	١٠٩ ما أحدث أهل الذمة الموادعون مما لا يكون نقضا
١٥٥ (كتاب الحكم في قتال المشركين ومسئلة مال الحرب)	١٠٩ المهادنة
١٥٨ الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية ومن لا تؤخذ	١١٠ المهادنة على النظر للمسلمين
١٦٣ مسئلة مال الجزية	١١١ مهادنة من يقوى على قتاله
١٦٤ الأسارى والغلول	١١٢ جاع الهسنة على أن يرّد الامام من جاء بلده مسلما أو مشركا
١٦٥ المستأمن في دار الحرب	١١٣ أصل نقض الصلح فيما لا يجوز
١٦٥ ما يجوز لا سير في ماله اذا أراد الوصية	١١٤ جاع الصلح في المؤنات
١٦٦ المسلم يدل المشركين على عورة المسلمين	١١٥ تفريع أمر نساء المهادنين
١٦٧ القول	١١٨ اذا أراد الامام أن يكتب كتاب صلح على الجزية الخ
١٦٩ القداء بالأسارى	١٢٠ الصلح على أموال أهل الذمة
١٧٠ العبد المسلم بأقرب إلى أهل دار الحرب	١٢٠ كتاب الجزية على شئ من أموالهم
١٧٤ الخلاف في التعريق	١٢٢ الضيافة مع الجزية
١٧٤ ذوات الارواح	١٢٤ الضيافة في الصلح
١٧٦ السبي يقتل	١٢٤ في الصلح على الاختلاف في بلاد المسلمين
١٧٦ (سير الواقدي)	١٢٥ ذكر ما أخذ عمر رضي الله عنه من أهل الذمة
١٧٧ الاستعانة بأهل الذمة على قتال العدو	١٢٥ تحديد الامام ما يأخذ من أهل الذمة في الأمصار
١٧٧ الرجل يسلم في دار الحرب	١٢٧ ما يعطيهم الامام من المنع من العدو
١٧٧ في السرية تأخذ العلف والطعام	١٢٧ تفريع ما يمنع من أهل الذمة
١٧٧ في الرجل يقرض الرجل الطعام أو العلف إلى دار الاسلام	١٢٩ الحكم بين أهل الذمة
١٧٨ الرجل يخرج من الطعام أو العلف إلى دار الاسلام	١٣٠ الحكم بين أهل الجزية
١٧٨ الخلفة في الاكل والشرب في دار الحرب	١٣٣ (كتاب قتال أهل البغي وأهل الردة)
١٧٨ بيع الطعام في دار الحرب	١٣٣ باب لم يحن بحسب قتاله من أهل البغي
١٧٨ الرجل يكون معه الطعام في دار الحرب	١٣٥ باب السيرة في أهل البغي
١٧٨ ذبح الماتم من أجل جلودها	

مصحف	مصحف
١٨٧ وطء الام بعد البنت من ملك اليمين	١٧٩ كتب الاعاجم
١٨٧ التفريق بين ذوى الحارم	١٧٩ توقيع الدواب من دهن العدو
١٨٨ الذى يشترى العبد المسلم	١٧٩ زقاق الخروا ونحوها
١٨٨ الحربى يدخل دار الاسلام بأمان	١٧٩ احلال ما علكه العدو
١٨٨ العبد الذى يكون بين المسلم والذى فيسلم	١٧٩ البازى الملم والصيد المقرط والمقلد
١٨٨ الاسير يؤخذ عليه العهد	١٧٩ فى الهر والصقر
١٨٨ الاسير يأمنه العدو على أموالهم	١٧٩ فى الأدوية
١٨٩ الاسير يرسله المشركون على أن يبعث اليهم	١٨٠ الحربى يسلم وعند ما كثر من أربع نسوة
١٨٩ المسلمون يدخلون دار الحرب بأمان فيرون قوما	١٨١ الحربى يصدق امرأته
١٨٩ الرجل يدخل دار الحرب فتوهبه الجارية	١٨١ كراهية نساء أهل الكتاب الحربيات
١٨٩ الرجل يرهن الجارية ثم يسبها العدو	١٨١ من أسلم على شئ غصبه أو لم يغصبه
١٨٩ المدبرة تسبى فتوطأ ثم تلد ثم يقدروا عليها صاحبها	١٨٣ المسلم يدخل دار الحرب فيجدا امرأته
١٨٩ المكاتبه تسبى فتوطأ فتلد	١٨٣ الذمية تسلم تحت الذى
١٨٩ أم ولد النصرانى تسلم	١٨٣ باب النصرانية تسلم بعد ما يدخل بها زوجها
١٩٠ الاسير لا تنكح امرأته	١٨٣ النصرانية تحت المسلم
١٩٠ ما يجوز للاسير في ماله وما لا يجوز	١٨٣ نكاح نساء أهل الكتاب
١٩١ الحربى يدخل بأمان وله مال فى دار الحرب ثم يسلم	١٨٤ ايلان النصرانى وظهاره
١٩١ الحربى يدخل دار الاسلام بأمان فأودع ماله	١٨٤ فى النصرانى يقتل امرأته
رجع	١٨٤ فبين يقع على جارية من المغنم
١٩١ فى الدابة يعتق عبده	١٨٤ المسلمون يوجفون على العسكرو فيصيبون
١٩١ الصلح على الجارية	سباقهم قرابة
١٩٣ قطع السواد	١٨٤ المرأة تسبى مع زوجها
١٩٣ فى الذى اذا اتجر فى غير بلده	١٨٥ المرأة تسلم قبل زوجها والزوج قبل المرأة
١٩٤ نصارى العرب	١٨٥ الحربى يخرج الى دار الاسلام
١٩٤ الصدقة	١٨٦ من قوتل من العرب والجسم ومن يجرى عليه
١٩٦ فى الأمان	الرق
١٩٧ المسلم أو الحربى يدفع اليه الحربى ما لا يديعه	١٨٦ المسلم يطلق النصرانية
١٩٧ فى الأمانة يسبها العدو	١٨٦ وطء المحرسة اذا سببت
١٩٧ فى العلج بدل على القاعة على أن له جارية منها لها	١٨٦ ذبيحة أهل الكتاب ونكاح نسائهم
١٩٨ فى الأسير يكفره على الكفر	١٨٧ الرجل تؤسر جاريته أو تغصب
١٩٨ النصرانى يسلم فى وسط السنة	١٨٧ الرجل يشترى الجارية وهى حائض
١٩٨ الزكاة فى الحنية من سنة وغيره	١٨٧ غنم الأمانة التى لا تخضع
	١٨٧ من ملك الأختين وأرادوطأهما

صفحة	صفحة
٢٠٢ الحربي يدخل دار الاسلام بأمان ويشتري عبدا مسلما	١٩٨ العبد يأتى إلى أرض الحرب
٢٠٢ عبد الحربي يسلم في بلاد الحرب	١٩٨ في السبي
٢٠٢ الغلام يسلم	١٩٩ العدو يغلقون الحصون على النساء والأطفال
٢٠٢ في المرتد	والأسرى هل ترمى الحصون بالمجنين
	١٩٩ في قطع الشجر وحرق المنازل
	٢٠١ الحربي إذا جأ إلى الحرم
(تت)	
(فهرسة ما بهامش هذا الجزء من مختصر الزنى)	
صفحة	صفحة
٤٤ باب الخال التي يختلف فيها حال النساء	٢٢ نكاح المتعة والمحلل
٤٥ القسم للنساء إذا حضر سفر	٢٣ باب نكاح المحرم
٤٦ باب نشوز المرأة على الرجل	٥ العيب في المنكحة
٤٧ باب الحكم في الشقاق بين الزوجين	٩ باب الأمة تغرم من نفسها
٥٠ (كتاب الخلع)	١٠ الأمة تعتق وزوجها عبد
٥٠ باب الوجه الذي تحل به الفدية	١٢ أجل العنين والخصى غير المحبوب والغنى
٥٥ باب ما يقع وما لا يقع على امرأته	١٥ الإحصان الذي به يرحم من زنى
٥٦ باب الطلاق قبل النكاح	١٦ الصداق
٥٧ باب مخاطبة المرأة بما يلزمها من الخلع وما لا يلزمها	١٨ الجعل والإجارة
٦٦ باب الخلع في المرض	١٩ صداق ما يزيد بدنه وينقص
٦٧ باب خلع المشركين	٢٨ باب التقويض
٦٨ (كتاب الطلاق)	٣٠ تفسير مهر مثلها
٦٨ باب اباحة الطلاق ووجهه ونفريده	٣١ الاختلاف في المهر
٧٢ باب ما يقع به الطلاق من الكلام وما لا يقع	٣٢ الشرط في المهر
الابانة	٣٣ عفو المهر وغير ذلك
٧٧ الطلاق بالوقت وطلاق المكره وغيره	٣٦ باب الحكم في المخول وإغلاق الباب وإرضاء
٨١ باب الطلاق بالحساب والاستثناء	السفر
٨٣ باب طلاق المريض	٣٨ باب المتعة
	٣٩ الولية والبئر
	٤١ مختصر القسم ونشوز الرجل على المرأة

صفحة	صفحة
باب ما يجزئ من المغيب في الرقاب الواجبة	باب النكاح في الطلاق ٨٤
من له الكفارة بالنسيان ١٣٣	باب ما يهدم الرجل من الطلاق ٨٦
باب الكفارة بالطعام ١٣٧	مختصر من الرجعة ٨٧
مختصر من الجامع من كتاب لعان حديثي وقديم ١٤٢	باب المطلقة ثلاثا ٩١
الخ	باب الايلاء ٩٣
باب أين يكون اللعان ١٥٠	بابه الايلاء من نسوة ١٥١
باب سنة الامان ونفي الولد والحاقه بالأم وغير ذلك ١٥١	باب على من يجب التأقيت في الايلاء ومن يسقط عنه ١٥٣
باب كيف اللعان ١٥٣	الوقف في الايلاء ١٥٥
باب ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ونفي الولد وحدها المرأة ١٦١	باب ايلاء الخصى غير المحبوب والمحبوب ١١٣
باب ما يكون قذفها ولا يكون ونفي الولد لا قذف وقذف ابن الملاعة وغير ذلك ١٦٩	(كتاب الطهارة) ١١٤
باب في الشهادة في اللعان ١٨٥	باب من يجب عليه الطهارة ومن لا يجب عليه ١١٤
١٩٢ الوقت في نفي الولد ومن ليس له أن ينفيه ونفي ولد الأمة	باب ما يكون طهارة أو ما لا يكون طهارة ١١٩
	باب ما يوجب على المتطاهر الكفارة ١٢٣
	باب ما يجزئ من الرقاب وما لا يجزئ وما يجزئ من الصوم وما لا يجزئ ١٢٧